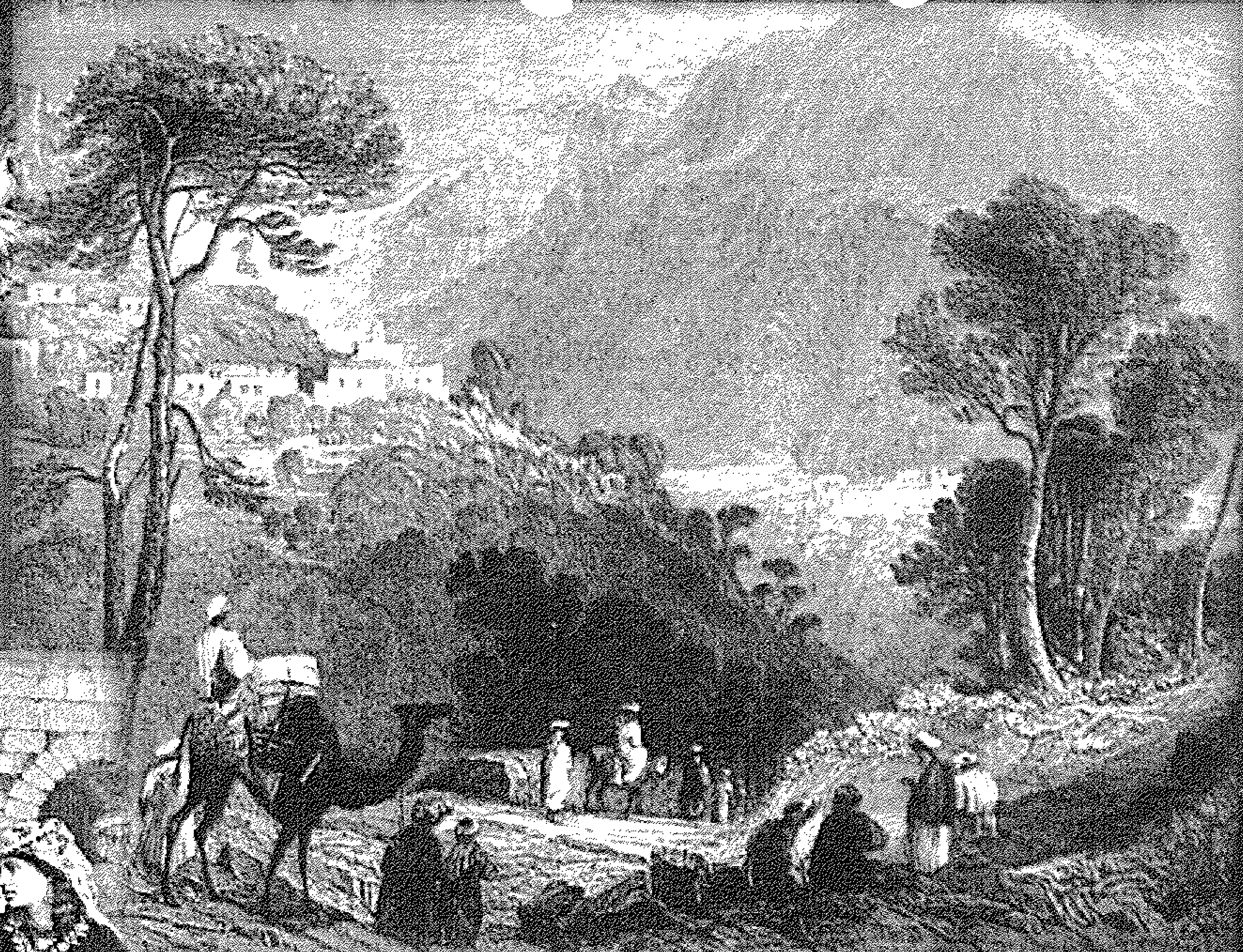
الدكتــــور رياض غنّام

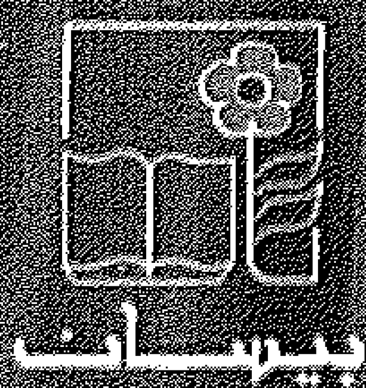
مقاطعات جبل لبنان في القرن التاسع عشر







راسة وثائقية في التاريخ
صادي والاجتماعي والثقافي



مقاطعات جبل لبنان

في

القرن التاسع عشر

بسم الله الرحمن الرحيم

الدكتور رياض غنام

مقاطعات جبل لبنان
في
القرن التاسع عشر

دراسة وثائقية في التاريخ

الاقتصادي والاجتماعي والثقافي

بيسان

* مقاطعات جبل لبنان في القرن التاسع عشر
* تأليف: د. رياض غنام.
* الطبعة الأولى: كانون الثاني 2000 م.

* الناشر: بيسان للنشر والتوزيع والاعلام
■ ص. ب 13-5261 بيروت ـ لبنان
■ هاتف: 351291 ـ فاكس 961-1-747089

الإهداء

إلى روح والدي الطاهرة

أهدي كتابي

وستبقى له في خاطري ذكرى لا تنسى

المقدمة

إن نصدر كتاباً في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمقاطعات جبل لبنان بعد صدور كتابنا السابق التاريخ السياسي للمقاطعات اللبنانية في ظل حكم الأمير **بشير الشهابي الثاني ونظام القائمقاميتين**، نكون قد ألممنا بمجمل نواحي تاريخ الجبل في القرن التاسع عشر، فالتلازم بين التاريخ السياسي للمجتمعات البشرية والتاريخ الاقتصادي ـ الاجتماعي أصبح من الأمور التي يصعب الفصل بينها نظراً للتداخل القائم لجهة المؤثرات والدوافع في بلورة الحدث التاريخي وتكوينه. ومع تراجع النظريات التقليدية التي كانت تعطي الأهمية القصوى للدوافع السياسية متخذة من الأسباب الشخصية والطموحات الذاتية أمثلة على وقوع الكثير من الفتن والأحداث والحروب، برزت نظريات معاصرة تعطي الأهمية الأولى للدوافع الاقتصادية في تكوين الحدث التاريخي، ويأتي في طليعة هذه النظريات نظريات فريديريك انكلز وكارل ماركس التي تعتبر أن أسلوب الإنتاج ونمطه هما اللذان يقرران الكيانات الإنسانية وقيمها الدينية والحضارية. وإذا كنا لن ندخل في أتون الصراعات الفكرية بين منظري فلسفة التاريخ، فإننا نؤكد أن العوامل الاقتصادية للمجتمعات البشرية تؤثر في المجتمع تأثيراً كبيراً، غير أن الواقع الاقتصادي، لا ينفرد بذاته في تكوين مجمل المؤثرات، ويبقى النسيج الاجتماعي والفكري والثقافي نتيجة مؤثرات وأشكال مختلفة من الأفكار والآراء والعادات والنظريات الدينية الماورائية والأخلاقية تتداخل تارة، وتنفرد تارة أخرى بنسب مختلفة في تكوين البنى السياسية لأي من المجتمعات البشرية والإنسانية.

والفترة التي يغطيها هذا الكتاب هي فترة سيادة النظام المقاطعجي في جبل لبنان، وميزة هذا النظام أنه نظام اجتماعي اقتصادي عماده الأساسي الإنتاج الزراعي وما يستتبع من أساليب وأدوات تعتبر متممة له. وقد ساد هذا النظام عدة مناطق من العالم وخصوصاً المجتمعات المشرقية بما فيها المناطق التي خضعت

لسيادة السلطنة العثمانية، وقد أرخى بكلكله قروناً امتدت على مدى العصور الوسطى، ولفترة من العصر الحديث، وكانت الأرض، المصدر الأساسي للريع الإنتاجي والاستثمار، تخضع لسلسلة من المستثمرين تبدأ بالفلاح المنتج الحقيقي الذي يقع عليه عبء الإنتاج، وتتسلسل صعداً مروراً بالشيخ المقاطعجي، سواء أكان أميراً أم شيخاً أم مقدماً، فالأمير الحاكم، ثم الوالي العثماني ممثل السلطة المركزية في عاصمة الولاية. وكانت أراضي جبل لبنان الممتدة من حدود طرابلس في الشمال حتى مداخل مدينة صيدا جنوباً، ومن قمم جبال لبنان الغربية المطلة على سهل البقاع حتى شواطىء البحر المتوسط، مسرحاً لهذا النظام، بكل ما يستتبع من عوامل اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وتشتت سياسي تجسد بمقاطعات شكلت كيانات ذاتية منفصلة ومتصلة في آن واحد حسب ضرورات الحياة الاقتصادية والسياسية للنظام المقاطعجي، وكان يرعى العلاقة بينها، تكافؤ نسبي في الموجبات والحقوق والعلاقات السائدة بين هذه المقاطعات على قاعدة التشتت من جهة، والارتباط بالسلطة المركزية من جهة ثانية.

ويلاحظ اليوم الإقبال الشديد على دراسة التاريخ الاجتماعي، وتقدم الدراسات المعمقة في هذا الميدان، وتراجع تلك الخاصة بالتاريخ السياسي. وقد ساعد على ذلك اهتمام المؤرخين في العصور المتأخرة بدراسة العلوم الإنسانية وإيلائها الاهتمام اللازم فضلاً عن تقدم علم الإحصاء ومساهمة المطبوعات والدوريات الإعلامية بنشر الدراسات والأبحاث العلمية وتقدم الوسائل التقنية للطباعة والتصوير، وهذا أسهم أيضاً بنشر الوثائق والمخبئات النادرة في أرشيف الدول والبيوتات الحاكمة والمؤسسات العلمية التي تهتم بتوثيق كل ما هو مفيد وبناء.

والدراسات المتكاملة هي تلك، التي تحيط بأي مجتمع من جميع نواحيه بحيث تتكامل دراسته السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فالمجتمع أي مجتمع يتشكل من بنى متكاملة لا يمكن تناولها من زاوية دون الأخرى أو دون دراسة سائر المؤثرات فيه والعوامل المتداخلة في صيرورة الحدث التاريخي، لذلك شكلت دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمقاطعات جبل لبنان حلقة ضرورية ومتممة لتاريخ هذه المقاطعات السياسي، وخصوصاً أن الإطار الزمني الذي يجلل هذه

الدراسة يقع على امتداد قرن من الزمن تنامت فيه حدة الصراعات الاستعمارية بين الدول الأوروبية الكبرى وخصوصاً فرنسا وإنكلترا وروسيا وقد تقاطعت مصالح هذه الدول في عدة مناطق من العالم، فبرزت أطماع فرنسا في بلاد الشام وأطماع بريطانيا في مصر وبلاد الشام أيضاً، في حين توضحت الأطماع الروسية في البلقان والأستانة. هذا التنافس الاستعماري القائم بين دول أوروبا الكبرى تقاطع بدوره مع الأوضاع الداخلية السائدة في جبل لبنان في أواسط القرن التاسع عشر والناجمة عن تضارب مصالح الطوائف الدينية وصراعها على السلطة السياسية، فأفرز ما سمي بالحرب الأهلية في الجبل، وكان الوضع الاقتصادي يعكس تأزماً نتيجة التلازم القائم بينه وبين الوضع السياسي، فكانت الحرب الأهلية بين السكان نتيجة طبيعية لكل التناقضات التي حبلت بها البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الدينية.

لقد اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة قيّمة من الوثائق المصورة بواسطة «الميكروفيلم» أو «الفوتوكوبي» منها ما تعود ملكيته إلى المركز الوطني للمعلومات والدراسات في مدينة بعقلين وهي ذات جذور شهابية وجنبلاطية وأرسلانية وخازنية ولمعية وغيرها. ومنها ما يعود إلى المديرية العامة للآثار، أو إلى محفوظات المكتبة الوطنية في بعقلين، أو البطريركية المارونية، أو إلى أفراد. وهذه الوثائق غنية بموضوعاتها المتنوعة من سياسية واقتصادية واجتماعية، كما أنها تتضمن معلومات قيمة عن الأوضاع الاقتصادية من زراعية وصناعية وتجارية ومالية فضلاً عن الأوضاع الاجتماعية وخصوصاً ما يتعلق ببعض العادات والتقاليد والحياة الفكرية والأدبية وحالة السكان وتوزعهم الديمغرافي وطبقاتهم الاجتماعية وأوضاعهم الصحية والعمرانية والتعليمية الثقافية.

لقد توزعت مادة هذا الكتاب على ستة فصول وخاتمة عالجت الموضوعات الآتية:

- في الفصل الأول موضوع الزراعة والإنتاج في جبل لبنان، وماهية موقع الزراعة في النظام المقاطعجي، وأنواع استثمار الأراضي الزراعية، وأنواع المزروعات المنتجة فضلاً عن الحيوانات الداجنة والبرية وخلصنا إلى موضوع الأوزان والمكاييل المعتمدة.

- وفي الفصل الثاني عالجنا موضوع الصناعة والتجارة ومدى مساهمتهما في الحياة الاقتصادية، فأشرنا إلى أنواع الصناعة المختلفة وخصوصاً الحرف اليدوية، ثم عالجنا موضوع التجارة والأسواق والنقود والأسعار الرائجة آنذاك.

- وفي الفصل الثالث عالجنا موضوع العادات والتقاليد الاجتماعية، فاستعرضنا الحياة العائلية والأفراح ثم المآتم والأحزان فالأعياد والمناسبات ثم ألبسة السكان وأزياءهم، ثم العمران وفن البناء والأطعمة والغذاء، ووسائل التسلية والترفيه انتهاء بآداب المجتمع وأخلاقه العامة.

- وفي الفصل الرابع عالجنا موضوع الطبقات الاجتماعية وأوضاعها الصحية فبحثنا في البنى السكانية لمجتمع جبل لبنان وما تضمنه هذا المجتمع من طبقات اجتماعية منغلقة وقوى سكانية مع توزعها الديمغرافي وتبدلاتها الجغرافية. وانتهينا بمعالجة الأوضاع الصحية وما عاناه السكان من أوبئة وأمراض.

- وفي الفصل الخامس عالجنا موضوع الحياة الفكرية والتعليمية فأشرنا إلى المدارس والإرساليات التعليمية والتبشيرية والتنصر وأثرهما في مجتمع جبل لبنان.

كما عالجنا موضوع الطباعة والمجلات والجرائد والحياة الفكرية والأدبية، وأبرز الجمعيات التي أنشئت آنذاك وأبرز مفكري تلك الحقبة ومؤلفيها.

- وفي الفصل السادس عالجنا موضوع التنظيمات القضائية والإدارية والضريبية فاستعرضنا القضاء في الأيام الأمير بشير الثاني وفي عهد القائمقاميتين، كما عالجنا موضوع الإدارة وكيفية نشوئها والضابطة الأمنية، ثم التنظيمات المالية والضريبية وما تتضمنه من أنواع مختلفة من الضرائب والرسوم، وما رافقها من عسف في الجباية وقهر في التحصيل.

وقد ألحقنا بنهاية كل فصل خلاصة بما يتضمنه من ملاحظات واستنتاجات.

وكان من الطبيعي أن نلحق بهذا الكتاب الوثائق المعتمدة في هذه الدراسة، وهي وثائق لم تزل بكراً وتنشر للمرة الأولى، وتكمن أهميتها في أنها تغطي جميع فصول هذا الكتاب فأشرنا إلى أرقامها في هامش كل صفحة عند استعمالنا لها

واستشهادنا بها، كما عمدنا إلى تصويرها وفهرستها بحيث لخصنا موضوعاتها، كما ألحقنا مجموعة من الملاحق الضرورية والجداول الإحصائية والإيضاحية المستوحاة من مجموعة كبيرة من الكتب والدراسات وقد تطلب وضعها وقتاً طويلاً وجهداً كبيراً كي تؤدي الغاية العلمية المطلوبة بحسب ما تقتضيه ضرورة البحث العلمي.

وأخيراً لا بد من كلمة شكر أوجهها إلى الأستاذ الفاضل الدكتور حسان حلاق الذي كان له الجهد المشكور في تقويم هذه الدراسة كلما جنحت عن مسارها العلمي والموضوعي، فضلاً عن توجيهاته البناءة وإرشاداته المنهجية القويمة. كما أتوجه بالشكر أيضاً إلى الدكتور محمد خليل الباشا الذي رعى بعنايته العلمية واللغوية نصوص هذا الكتاب، وإلى كل من ساهم في إغناء مصادر هذه الدراسة وخصوصاً وثائقها غير المنشورة. ولن أنسى توجيه الشكر إلى الجامعة اللبنانية وأساتذتها، حيث أمضيت في رحابها أكثر من ربع قرن سواء في الحقوق والعلوم السياسية والإدارية أو في الآداب والعلوم الإنسانية إجازة وماجستير ودكتوراه، فإليها شكري ووفائي ولها دعائي ورجائي بأن تستمر في العطاء، لتبقى محجة للعلم، ومنارة للمعرفة، والهداية إلى سواء السبيل.

رياض حسين غنام

نيحا في ١٩٩٩/١١/٢

الفصل الأول

الزراعة والإنتاج في جبل لبنان

أولاً ـ موقع الزراعة في النظام المقاطعجي
ثانياً ـ أنواع استثمار الأراضي الزراعية
أ ـ المزارعة
ب ـ المساقاة
ج ـ المغارسة
ثالثاً ـ الأراضي الزراعية وأنواع المزروعات
أ ـ زراعة أراضي السليخ
ب ـ زراعة الزيتون
ج ـ زراعة التوت
د ـ زراعة الأشجار المثمرة
هـ ـ الأراضي الحرجية
رابعاً ـ الحيوانات الداجنة والبرية
خامساً ـ الأوزان والمكاييل
سادساً ـ بعض الملاحظات والاستنتاجات

أولاً: موقع الزراعة في النظام المقاطعجي

يمتاز النظام المقاطعجي بأنه نظام اجتماعي اقتصادي عماده الأول الإنتاج الزراعي. وقد حافظ هذا النظام طوال فترة العصور الوسطى على السمات الأساسية التي رافقته منذ الفتح العربي الإسلامي لبلاد الشام حتى أواسط القرن التاسع عشر الميلادي. وقد ظل عمل الفلاح وارتباطه العضوي بالأرض، مع سائر أفراد أسرته العنصر الأساسي في الإنتاج الحقيقي الذي لا يعول العاملين في الأرض فحسب بل جميع الذين على علاقة بهذا النمط من الإنتاج بمن فيهم المقاطعجيون وأسرهم وعمالهم ورجالهم الذين يخضعون لإمرتهم، ويحاربون تحت ألويتهم، فضلاً عن الضرائب التي يدفعونها عن العهدة التي يؤدون بدل «ميرتها» إلى الأمير الحاكم.

وكانت ملكية الأرض في مطلع العهد العثماني تنقسم إلى قسمين: الأول ويسمى «الديموز»[(١)] وهي الأراضي العامة وملكيتها تعود للحكومة. وكانت تعطى بصورة إقطاع «تيمار وزعامت». وصاحب التيمار والزعامت يعطي هذه الأرض إلى الفلاحين مقابل قسم من الإنتاج، فضلاً عن دفع الفلاح الضرائب مرتين أو ثلاث مرات في السنة حين انتهاء الحصاد، وحين جني الزيتون، وبعد بيع الحرير أو العسل، وقد اختلفت الكمية باختلاف المناطق والولايات. أما القسم الثاني فكان يسمى «قسم» وهي الأراضي العائدة للأشخاص وتعتبر ملكاً شخصياً وعليها دفع الأعشار والرسوم[(٢)].

---

(١) الديموز أو الديموس، لفظة من أصل يوناني Demos ومعناها «أراضي الجماعة» وفي الاستعمال للتعبير عن الضرائب التي تتناول الأراضي والعقارات.

(٢) علي عبد العزيز الحسيني، تاريخ سوريا الاقتصادي، دمشق، ١٣٤٢هـ، ص ١٤٩ ـ ١٥٠. أيضاً: أ. ن. بولياك، الإقطاعية في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان، نقله عن الإنكليزية عاطف كرم، منشورات دار المكشوف، بيروت، ١٩٤٨، ص ١٣٤.

فالدولة الإسلامية وهي مالكة جميع الأراضي الأميرية لم يكن بوسعها دفع رواتب موظفيها المدنيين والعسكريين، لذلك لجأت إلى اتباع أسلوب قضى بإقطاع قسم من أراضيها الزراعية إلى بعض الموظفين والمتنفذين والقواد والجند، مقابل خدمات يؤدونها للدولة. على أن منح هذه الأراضي ـ الإقطاعات لم يكن يعني تمليكهم الأرض أي حق الرقبة، وإنما كان بمنزلة تفويض حق الاستثمار والاستغلال إليهم مع حق الدولة بجباية الأعشار والرسوم وسائر الضرائب المترتبة على الإقطاعات الممنوحة لهم. وقد اختلف إيراد كل منها بحسب أهمية صاحبها أو أهمية الإقطاعة نفسها فكانت على ثلاثة أنواع[١]:

١ ـ التيمار وهي إقطاعات صغيرة يراوح دخلها بين ثلاثة آلاف وعشرين ألف أقجة[٢].

٢ ـ الزعامت وهي إقطاعات متوسطة يراوح إيرادها بين ٢٠,٠٠٠ و١٠٠,٠٠٠ أقجة.

٣ ـ الخاص وهي الإقطاعات الكبيرة التي يزيد إيرادها على ١٠٠,٠٠٠ أقجة[٣].

تولى أصحاب الإقطاعات إدارة إقطاعاتهم بشكل مطلق لقاء واجبات تعهدوا بأدائها للدولة أبرزها استعدادهم للقتال ضد أعدائها بتجهيز عدد من المقاتلين يتناسب وإيراد إقطاعة كل منهم وهي بنسبة فارس واحد عن كل خمسة آلاف أقجة. وقد كوّن أصحاب التيمار والزعامت قوة عسكرية بلغ عددها مئتي ألف خيال وكانت بتصرف الدولة حاربت بهم في جبهات عديدة فضلاً عن مهام هؤلاء في حفظ الأمن والنظام داخل حدود إقطاعاتهم[٤].

وعرفت بلاد الشام، منذ العهد المملوكي حيث كانت تعيش عصبيات عشائرية إقطاعية كالتركمان والأكراد والعرب، وتتداخل معها عصبيات مذهبية دينية

(١) عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٩، ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣.

(٢) الأقجة وهي أول عملة عثمانية، انظر عبد العزيز عوض، ص ١٨١. في حين استعمل جودت باشا في كتابه الدرهم بدلاً من الأقجة.

(٣) أحمد جودت باشا، تاريخ جودت، ترجمه عن العثمانية عبد القادر أفندي الدنا، طبع في مطبعة جريدة بيروت سنة ١٣٠٨هـ، ص ٩٩ ـ ١٠٠.

(٤) المصدر السابق نفسه، ص ٩٩ ـ ١٠٠.

كالإسماعيلية والنصيرية والدروز والموارنة وغيرهم، نوعين من الإقطاع اتخذ أولهما شكل الإقطاع الحكومي، والآخر شكل الإقطاع الطائفي. فالإقطاع الحكومي استمد مصدر وجوده من الدولة مباشرة وتجسد بأصحاب التيمار والزعامت، وكان في البداية مقتصراً على العسكريين، لكن ما لبث أن تناوله الأغنياء عن طريق الالتزام، مع ما يستتبع ذلك من إنشاء قوة عسكرية تأتمر بأمر الغني، تجمع الضرائب، وتفرض هيبته، واحترامه في أرضه وعلى فلاحيه[١]. أما الإقطاع الطائفي وهو الأرسخ جذوراً من الإقطاع الحكومي فقد عرفه جبل لبنان وخصوصاً بعد أن استكمل البناء الإقطاعي جميع مقوماته في أوائل القرن الثامن عشر[٢].

وتوضحت بعد معركة عين دارا سنة ١٧١١ ملامح البناء المقاطعجي في جبل لبنان، وتحددت مراتب النظام المقاطعجي بدءاً بوالي صيدا وانتهاء بالفلاح المقيم في أرض المقاطعجي، مروراً بالأمير الحاكم فأصحاب العهدات المقاطعجيين فالأهالي والفلاحين الذين يؤلفون قاعدة الإقطاع الطائفي الأساسية في جبل لبنان، وعليهم تقع مسؤولية الإنتاج لأنهم المنتجون الحقيقيون الذين يعيش من جهدهم وعرقهم سائر الفئات الحاكمة وما يلتصق بها من فطريات ابتداء من الخولي الذي يراقب عمل الفلاح وصولاً إلى الوالي العثماني مروراً بجميع من سبق ذكرهم.

وفي إطار هذه الجدلية كان الحكم يتولاه أحد الملتزمين من الأمراء الشهابيين وهو الأمير الحاكم رأس الهرم المقاطعجي في جبل لبنان. فيقوم بدور الوسيط بين السلطة المركزية التي ليس لها من هدف حقيقي سوى الحصول على قسم من الإنتاج وهو المعبر عنه منهجياً لدى بعضهم «بفائض الإنتاج» أو الضريبة أو الميري، والفلاحين العاملين في الأرض وهم أصحاب الإنتاج الحقيقي. وبين الأمير والفلاح، قامت جماعة المقاطعجيين بدور الوسيط أيضاً[٣]. فكان هؤلاء يتولون تحصيل الجباية من الفلاحين بواسطة رجالهم وخولهم، ولما لم تكن تلك الضرائب محددة إلا بحدودها الدنيا، أطلق هؤلاء المقاطعجيون العنان لأطماعهم

(١) راجع بولياك، الإقطاعية في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان، ص ١٤٠ ـ ١٤٥. أيضاً: عوض، مرجع سابق، ص ٢٢٤.
(٢) عوض، الإدارة العثمانية، ص ٢٢٤.
(٣) انظر الوثائق رقم: ٤٨ و٤٩ و٥٠ و٥٢ و٥٣ و٥٤ المنشورة في باب الملاحق.

وأنهكوا الأهالي بتحصيل الضرائب أضعافاً مضاعفة فكانوا يحتفظون بالقسم الأكبر لهم ويدفعون للأمير ما فرضه عليهم من ميري وسواها.

هذا الاستنزاف المتواصل للفلاحين وهم يشكلون الأكثرية الساحقة من عامة الناس أدى إلى إفقارهم بسبب امتصاص انتاجهم، ومعاناتهم وتلف عائلاتهم بسبب العوز والجوع والتردي الصحي فكان هذا سبباً في قيام عامياتهم وفي انتفاضاتهم ليس في جبل لبنان فقط بل في بلاد الشام عامة[١].

وهذا التعبير الرافض لواقع الفلاحين الاجتماعي ـ الاقتصادي المستغل، تحالفت في قمعه كل مرة القوى المقاطعجية مع الأمير الحاكم بدعم من السلطة المركزية، وعملت على ضربه وخنق كل بادرة ترمي إلى رفع المستوى المعيشي للفلاح، لأنه يؤدي إلى سحب جزء كبير من الإنتاج الزراعي، فيتم ذلك ولا شك على حساب هذا الإنتاج الذي يشكل المصدر شبه الوحيد للخزينة المركزية في الآستانة، أو في مركز الولاية أو لدى مالية الأعيان المقاطعجيين.

شكلت الزراعة العمود الفقري للحياة الاقتصادية في جبل لبنان حتى أواسط النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقد عوض السكان عن حاجتهم إلى الحبوب التي لم يؤمن إنتاجهم منها إلا الربع بحسب تقدير المعاصرين، عوضوا بزراعة أشجار التوت، وتربية دود القز، وزراعة القطن والكرمة والزيتون، ومبادلة ثمارها بقمح البقاع وسهول الشام وفلسطين، وأرز مصر وبعض البضائع الاستهلاكية المستوردة من الغرب[٢]، كما أن تطور بعض الحرف اليدوية، وبدء عملية الصناعة وخصوصاً الحياكة والنسيج أدى إلى مساهمة في رفع المستوى المعيشي للسكان، بسبب دخول جبل لبنان شيئاً فشيئاً في السوق التجاري، وتحول بعض العاملين في الزراعة إلى قطاعات إنتاجية أخرى. ثم بدأ تدفق أموال المهاجرين في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. واتجه كثير من

(١) راجع بهذا المعنى: عبد الله حنا، القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان ١٨٢٠ ـ ١٩٢٠، دار الفارابي، بيروت ١٩٧٥، أيضاً: سميليا نسكايا، الحركات الفلاحية في لبنان في النصف الأول من القرن التاسع عشر، عربها عن الروسية عدنان جاموس، دار الفارابي بيروت، دار الجماهير، دمشق ١٩٧٢.

(٢) مسعود يونس، الملكية والعلاقات العائلية في جبل لبنان إبان الحكم العثماني، منشورات الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، بيروت ١٩٨٢، ص ١٩.

السكان إلى المهن الحرة، كل هذا أدى إلى تراجع القطاع الزراعي وتدني نسبة العاملين فيه أو الذين يعيشون منه.

ظل النظام المقاطعجي يسير على وتيرة واحدة حتى قيام الحكم المصري في بلاد الشام. وما لبثت الإدارة المصرية أن أوجدت تبدلاً نوعياً في بعض مظاهر هذا النظام، اعتبره بعضهم بداية لضربه ومقدمة لإلغائه، والانتقال إلى نظم اقتصادية واجتماعية أكثر تقدماً وعدالة، عبر ما أقدمت عليه حكومة محمد علي باشا من حل للجيوش العسكرية الإقطاعية في بلاد الشام، ومن ثم تجريد السكان من السلاح دون تمييز بين عامة الشعب وأصحاب التيمار والأشراف والأعيان، وإدخال نظام التجنيد الإجباري وقيامها بجباية الضرائب مباشرة بواسطة موظفين رسميين شكلوا بديلاً عن المشايخ والأعيان المقاطعجيين وعمالهم الملتزمين[١].

إجراءات محمد علي لجهة محاولة إلغاء النظم المقاطعجية في بلاد الشام، لم تستطع الإدارة العثمانية تجاهلها فعملت على تكريس هذا الإلغاء رسمياً في خط كلخانة المعلن سنة ١٨٣٩ معتبرة «أن أصول الإلتزامات هي من آلات الخراب، ولم يجن منها ثمر نافع في وقت من الأوقات»، وبذلك استعانت الدولة في جباية الضرائب المترتبة على الفلاحين بموظفين حكوميين، أو برجال عسكريين حلوا محل الملتزمين والمقاطعجيين. وكانت نظارة المالية مرجع هؤلاء الموظفين، ويتم ذلك عن طريق دفتردار الولاية ومدراء المال فيها[٢]. لكن الدولة العثمانية عادت بعد سنة ١٨٤٢ إلى اتباع أسلوب الإلتزام في بعض أنواع الجباية. وفي سنة ١٨٥٦ تاريخ اعلان خط التنظيمات الخيرية الثاني، أعيدت أصول الالتزام بسبب عدم وجود مأمورين قادرين على تحصيل الإيرادات بأهلية وأمانة، ولكن منع على موظفي الدولة وأعضاء المجالس المحلية أن يتعهدوا أي التزام[٣].

وفي سنة ١٨٥٨ أصدرت السلطنة العثمانية قانون الأراضي العثماني، وبموجبه تم تقسيم أراضي السلطنة إلى خمسة أقسام: الأراضي المملوكة، والأراضي الأميرية، والأراضي الموقوفة، والأراضي المتروكة، والأراضي الموات. وقد اعتبر

(١) بولياك، الإقطاعية في مصر وسوريا وفلسطين، ص ٢٠١ ـ ٢٠٢.
(٢) عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا، ص ٢٢٩ ـ ٢٣٠.
(٣) المرجع السابق نفسه، ص ١٨٤ ـ ١٨٥ و٢٣٠.

هذا القانون أنه محاولة جادة لتنظيم الأراضي العثمانية وإلغاء الفوضى السائدة قبل صدوره بما في ذلك إلغاء الفتاوى الصادرة من لدن شيخ الإسلام[١].

وكما كانت الحيازة سنداً للملكية في الأموال المنقولة، كان وضع اليد على الأرض واستغلالها وإثبات ذلك بالشهادات الشفوية من أهل البلدة أو المحلة، سنداً للملكية العقارية. ولم تكن هناك عناية بتسجيل الأراضي أو إعطاء صكوك رسمية بها. وجل ما هنالك صكوك وحجج غير رسمية، عليها شهادات أشخاص كان بعضهم ما يزال على قيد الحياة والآخرون متوفين، تثبت ملكيتهم. وعند النزاع كانت الكلمة الفصل هي لوضع اليد والشهادات الشخصية. هذا الوضع المتسم بالفوضى وعدم التنظيم وكثرة النزاعات، دفع السلطنة العثمانية إلى إصدار قانون تسجيل الأراضي العثماني «الطابو»[٢] سنة ١٨٦١. وقد أطلق على دوائر تسجيل الأراضي لقب «الدفتر الخاقاني». وظلت بيروت تتبع الدفتر الخاقاني في دمشق حتى سنة ١٨٩١ تاريخ إنشاء الدفتر الخاقاني الخاص بها[٣].

وعمليات المسح ليست بحديثة العهد في المنطقة العربية، فقد عرفتها الدولة الإسلامية في زمن المماليك وهي المعبر عنها بكلمة «الروك». والكلمة قبطية مصرية قديمة تعني الجبل، والاصطلاح عرف في القرون الوسطى، ومعناه عملية المسح وتقسيم الأراضي ودراسة خصبها وإمكانياتها الزراعية أو المعدنية، بهدف تمكين الدولة من فرض الضرائب المناسبة والعادلة. وقد اشتهر المماليك به من حيث الدقة. وكانت القاعدة أن تراك (تمسح) الأراضي كل ثلاثين سنة بسبب التغيرات التي تطرأ على الأرض أو على السكان. وكان الروك الذي أمر به

(١) المرجع السابق نفسه، ص ٢٣٠ ـ ٢٣٢. انظر الدستور العثماني، ترجمه إلى العربية نوفل نعمة الله نوفل، مراجعة وتدقيق خليل الخوري، طبع برخصة نظارة المعارف الجليلة، المطبعة الأدبية في بيروت ١٣٠١هـ/ ١٨٨٣م المجلد الأول، ص ١٤ ـ ٤٣.

(٢) الطابو: تعني في الأصل «الأرض»، ولها معان مشتقة فتعني أولاً الخرج الذي يدفعه الفرد للدولة مقابل تسليمه الأرض، وتعني ثانياً السند المعطى للمتصرف، وثالثاً الدائرة المختصة لإدارة مصلحة الأراضي».

راجع: اميل تيان، القانون المدني اللبناني، النظام العقاري في لبنان، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، مطبعة نهضة مصر، القاهرة ١٩٥٤، ص ٢٠.

(٣) عبد العزيز عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا، ص ٢٣٣ ـ ٢٣٥.

السلطان المملوكي الناصر محمد بن قلاوون، هو المسح الأول الذي عرفته المناطق الغربية من بلاد الشام، ولذلك عرف باسمه الروك الناصري. وقد جرى على دفعتين: الأولى سنة ١٣١٢ وهو المعروف بروك البقاع وجبل لبنان الأوسط وبيروت وصيدا أي ما هو تابع لنيابة دمشق، والثانية سنة ١٣١٧ وهو روك الشمال التابع لنيابة طرابلس[١].

والجدير بالذكر أن المسح المعروف بالروك الناصري، قام به عالم شهير من بعلبك، هو علاء الدين بن معبد، أحد أبناء تجار البلدة، كان قد تعلم وترقى حتى صار أمير طبلخاناه عند الدولة المملوكية. وبناء لهذا المسح الشامل ثمن ابن معبد الأراضي ومنتجاتها وقدر الضرائب، وقسم المقاطعات إلى وحدات إقطاعية مختلفة وحدد الضرائب المفروضة عليها[٢]. وقد رفعت نتائج المسح إلى نظارة الجيش في دمشق، ثم إلى القاهرة، حيث صدرت بها المناشير الخاصة بالعائلات المقاطعجية الحاكمة، ووزعت المقاطعات على الأسس الجديدة، فاستقرت الأوضاع الاقتصادية وازدهرت خزينة الدولة نتيجة التنظيم الجديد، فكان أن زاد عدد مقاطعات نيابة دمشق مايتي مقاطعة عما كانت عليه من قبل، كما نظمت العلاقة النوعية بين الفلاحين والمقاطعجيين من خلال تعيين الضرائب المختلفة والهدايا في أوراق الروك للحؤول دون مزيد من استغلال الفلاحين[٣].

وفي فترة الإمارة الشهابية، فربما كانت أول عملية مسح تمت في جبل لبنان في ولاية الأمير حيدر عندما أمر بمسح أملاك كسروان. وقد تم ذلك «بواسطة أبي علي سيف الدين العاقل الدرزي»[٤]. وفي سنة ١٨٠٦ وبهدف زيادة المال المهمل[٥] على الخازنيين، وإحداث ضريبة على ما جددوه من العقارات في

---

(١) محمد علي مكي، لبنان من الفتح العربي إلى الفتح العثماني، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٧، ص ٢٤٣ ـ ٢٤٤.

(٢) ميخائيل ألوف، تاريخ بعلبك، المطبعة الأدبية، بيروت ١٩٢٦، ص ١٢٧.

(٣) مكي، مرجع سابق، ص ٢٤٤ ـ ٢٤٥.

(٤) منصور الحتوني، نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية، بيروت ١٨٨٤، ص ١٣٣.

(٥) المال المهمل وشمل في بعض الأحيان مال الأملاك التي أهملت مساحتها ولم يعد من سبيل لإدخاله مع الويركو الأصلي، ومال تعداد الماعز والغنم ومال العرب والنور وغيره. انظر: أسد رستم، لبنان في عهد المتصرفية، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٣، ص ٤٩.

كسروان، عمد الأمير حسن الشهابي المعين من قبل أخيه الأمير بشير حاكماً على بلاد كسروان إلى مسح مقاطعة كسروان، وقد عين لاتمام هذا العمل مقومين، وجعل عليهم الشيخ ناصيف الدحداح مناظراً. لكن الخازنيين تمكنوا من إبطال عملية المسح هذه بدفعهم خمسين ألف قرش إلى جرجس باز، وقد أبطلها الأمير بشير بأمر منه. غير أن الأمير بشير نفسه عاد بعد تصفيته للأخوين جرجس وعبد الأحد باز سنة ١٨٠٧، إلى إجراء المسح على أراضي كسروان وتغريم الخازنيين خمسين ألف قرش لإبطالهم المسح ولجوئهم إلى جرجس باز(١). وقد عزا رستم باز مقتل الشقيقين إلى خلافهما مع الأمير حسن حول عملية مسح أراضي كسروان(٢).

وفي عهد القائمقاميتين، جرت ثلاث محاولات لمسح أراضي جبل لبنان. وقد فشلت جميعها بسبب معارضة أصحاب الملكيات لها لأنهم لم يروا فيها إلا وسيلة لزيادة الضرائب العقارية المفروضة عليهم من قبل السلطة الحاكمة. ففي سنة ١٨٤٢ اجتمع في قرية برج البراجنة القريبة من بيروت بناء على «الأمر الشريف المشيراني المنيف الصادر على فحوى مضبطة شورى بيروت» أمراء ومشايخ ووكلاء القائمقامين، ومعتمدو المقاطعات واتفقوا على إجراء المسح على جميع أراضي جبل لبنان، كما اتفقوا على انتخاب «أربعة وعشرين مقوماً واثني عشر كاتباً النصف محمدية والنصف عيساوية وأنه يجري المسح على كافة جبل لبنان. وكلما يتبعه ويعرف به بدون ترك شيء ولا تعويق لأحد لا رفيع ولا وضيع بل يجري على الجميع سوية. وأنه بعد تمام المسح وإتمام استعلام العدد فليصير اجتماع وكلاء أهالي المقاطعات مع وكيلين سعادة القائمقامين وغب وقوفهم على الدفاتر يصير توزيع الثلاثة آلاف وخمساية كيس على موجب مضبطة المجلس»(٣) وهو المبلغ الضريبي المفروض على أهالي جبل لبنان سكان القائمقاميتين معاً.

---

(١) الحتوني، المقاطعة الكسروانية، ص ٢٢١ ـ ٢٢٤.

(٢) رستم باز، مذكرات رستم باز، تحقيق أسد رستم وفؤاد أفرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت ١٩٦٩، ص ١١ ـ ١٢.

(٣) فريد وفيليب الخازن، مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان من سنة ١٨٤٠ إلى سنة ١٩١٠، دار الرائد، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٣، ج ١، ص ٤٠٠ ـ ٤٠٤. راجع أيضاً الأب أنطوان ضو، تاريخ الأمراء اللمعيين، لا دار، بيروت ١٩٩٠، ص ١٢٢ ـ ١٢٣.

وعندما ضمت بلاد جبيل إلى القائمقامية النصرانية التمس بعض الأهالي سنة ١٨٤٤ إجراء المساحة فيها. وبعد عمل استمر ثلاثة أشهر بلغ المساحون جبة بشري، فطردهم أهاليها بحجة الفساد الذي رافق عملهم واختلال تقديراتهم[١]. وامتنع أهالي تلك المناطق عن تأدية الأموال الأميرية بسبب الزيادات التي طرأت عليها بفعل مسح بعض الأراضي. واتهم بطرس كرم وجرجس ضاهر بأنهما وراء تأليب السكان على معارضة المساحة، وعدم دفع الأموال الأميرية حسبما تم ترتيبها على أربعة أقساط. وفي حين أدى سائر سكان البلاد ثلاثة أقساط من أصل الأقساط الأربعة امتنع سكان بلاد جبيل وأهالي مقاطعة جبة بشري عن دفع كامل القسط الأول[٢].

وحاول أهالي الجبة توسيع قاعدتهم فاقترحوا على سكان مقاطعات بلاد جبيل وبلاد البترون عقد اجتماع عام في الحدث، في الثاني عشر من تموز سنة ١٨٤٤ تتمثل فيه كل قرية بشخص أو شخصين للبحث في موضوع المسح[٣]. لكن والي صيدا أصرّ على تأدية الأموال الأميرية وأرسل يتهددهم بعسكر الأرناؤوط والمغاربة معتبراً أن وصول مرسومه الذي يحمل تهديده هذا «هو آخر النصيحة» لهم[٤].

ارتبطت عمليات المسح العقاري وأعمال التحديد والتحرير وخصوصاً للأراضي الزراعية بزيادة الأموال الأميرية والضريبية. وكان الهدف من أعمال المسح معرفة حجم الغلال، والفيض الإنتاجي الذي تراكمه الأراضي الزراعية وعمل الفلاحين. فالغاية من المساحة لم تكن قياس أبعاد سطح الأرض ووضع الخرائط الطوبوغرافية وإظهار حدود القطع العقارية والملكيات الصغيرة أو الكبيرة. بل كانت الغاية من المسح القيام بعملية احصائية تحدد فيها أسماء المالكين وحجم الأراضي الزراعية المنتجة بهدف تقدير الميري المفروضة عليها. وكان الدرهم المساحي أو الإنتاجي كمرتب مالي يفرض على أرض تغل ما قيمته ٣٦٠ قرشاً من الحاصلات الزراعية[٥] والدرهم يقسم

(١) إبراهيم الأسود، تنوير الأذهان في تاريخ لبنان، لا دار، بيروت، ج ٢، ص ٢١ - ٢٢.
(٢) انظر نص الوثيقة رقم ٥ في باب الملاحق.
(٣) راجع نص الوثيقة رقم ٤.
(٤) انظر الوثيقة رقم ٥.
(٥) Adel ISMAÏL, Documents Diplomatiques et Consulaires Relatifs à l'Histoire du Liban et des pays du Proche-Orient du XVII[e] Siècle à nos jours, les Sources =

إلى ٢٤ قيراطاً والقيراط إلى ٢٤ حبة. لهذا اعتبر الدرهم وحدة قياس لإنتاج الأرض. وكان المكلفون بمهمة المسح يدخلون القرية ويتجولون في خراجها ويناظرون أملاكها وعقاراتها، فيفرضون عليها مالاً معيناً. وكثيراً ما كان يحتج الفلاحون وأصحاب الملكيات الصغيرة، على الضرائب المفروضة على ملكياتهم العقارية. وفي أحيان كثيرة وبسبب رفض الفلاحين وجهلهم سجلت أراضيهم ملكاً لكبار المقاطعجيين والأديرة والكنائس[١]. كما أن بعضهم تخلى رضائياً عن أراضيه بسبب عجزه عن دفع الضرائب المفروضة عليه، فألحقها إما بالشيخ المقاطعجي التابع له وإما بأحد الأديار كونها معفاة من الضرائب، لقاء إيوائهم وتقديم المأكل لهم[٢].

وجرت محاولة ثالثة سنة ١٨٤٨ لإعادة المساحة في جبل لبنان. فأرسلت السلطنة ثلاثة مهندسين بروسيين يعاونهم عن كل مقاطعة ثلاثة أشخاص، مقوّم وكاتب وناظم[٣] وقد جوبهت أعمالهم بمعارضة الأهالي بسبب مراعاة مصلحة المناصب والأعيان. لكن الشيخ سعيد جنبلاط توسط في الأمر، وتتابعت أعمال المسح بإشراف أمين أفندي، وبدىء بمسح مقاطعات الشيخ سعيد بناء على طلبه، «وقد مسحوا مقاطعاته وعدوها بكل سهولة وهذا ما حدا بمسؤولي السلطنة إلى التنويه بالشيخ الجنبلاطي ومدح درايته وحسن مساعيه في خدمة السلطنة[٤]. لكن عمليات المسح في سائر المقاطعات لم تنجح بسبب معارضة المشايخ والأعيان لها[٥]. وقد أدت معارضة مشايخ آل الخازن لإجراء المساحة في كسروان إلى توقفها. وهذا ما حمل والي صيدا إلى توجيه اللوم إلى المشايخ وتحميلهم المسؤولية واتهمهم «بالفساد الذي يظهر

= Françaises 1975-1996, 37 Tomes correspandance consulaire de Beyrouth, Saïda Syrie, Tripoli et Turque. Imprimerie Catholique, Beyrouth 1978, T. 13, p. 205.

(١) عبد الله سعيد، تطور الملكية العقارية في جبل لبنان، دار المدى للطباعة، بيروت ١٩٨٦، ص ٥١ و٥٣.

(٢) مسعود ضاهر، الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية، ١٦٩٧ ـ ١٨٦١، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٨١، ص ١٣١.

(٣) انظر الوثيقة رقم ٦ والبنود التفصيلية التي تنظم كيفية إجراء المسح، كذلك وثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الوثيقة رقم ٣٩٥٣٨.

(٤) طنوس الشدياق، أخبار الأعيان في جبل لبنان، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت ١٩٧٠، ص ١٥٥ و ٥٤٢.

(٥) Adel ISMAÏL, Histoire du Liban du XVII[ème] Siecle à nos jours T.N. Redressement et déclin du féodalisme Libanais (1840-1861) Beyrouth 1958, T. IV, p. 303-304.

بحسب تكاسلكم وبطايتكم (تباطئكم) الواقعة برؤية هكذا دعاوى بما أنتم تصيروا مسيؤلين (مسؤولين) بها ليس جناب البطريق» (البطريرك)[١].

وبعد صدور قانون الأراضي العثماني سنة ١٨٥٨ وقيام نظام المتصرفية في جبل لبنان، بدأ تنظيم الأراضي على ضوء القانون الجديد خصوصاً وأن النظام الأساسي لجبل لبنان نص في مادته السادسة عشرة على وجوب «الشروع في إحصاء النفوس في جبل لبنان محلاً محلاً وملة ملة ومسح جميع الأرض المزروعة ونظم خريطة مساحتها»[٢] وقد بادر داود باشا (١٨٦١ ـ ١٨٦٨) المتصرف الأول على الجبل إلى تأليف لجان للمساحة بلغ عددها ست لجان، وتألفت كل لجنة من اثني عشر شخصاً نصفهم من الدروز والنصف الآخر من المسيحيين[٣]. وإذا كانت عمليات المسح قد اتخذت منحى تنظيمياً لم تعرفه العمليات السابقة، إلا أنها لم تكن دقيقة وصحيحة. وقد تمت في ظل غياب التخطيط والكيل، ولم تضع حدود الملكية بشكل علمي ولم يذكر موقعها على خرائط المسح. ففي سنة ١٨٤٤ بلغت المساحة بالدرهم في الشوف بما فيه دير القمر وجوارها ٤٠٠٨١ درهماً أي ما نسبته ٣٤,٣٥ ٪ من مجموع أراضي جبل لبنان. في حين جاء البترون وبشري والزاوية في المرتبة الثانية ٢٦٣٠٨ درهماً أي ما نسبته ٢٢,٥٤٪. وجاءت مقاطعات كسروان مع بلاد جبيل وجبل المنيطرة والفتوح ثالثاً ٢١٤٤٠ درهماً أي ما نسبته ١٨,٣٦٪. وجاء المتن مع زحلة رابعاً ١٢٢٤٥ درهماً أي ما نسبته ١٠,٤٩٪، والكورة ٩١٥٥ درهماً أي ما نسبته ٧,٨٤٪. في حين بلغت مساحة قضاء جزين مع اقليم التفاح ٧٤٨٢ درهماً أي ما نسبته ٦,٤٢٪ وهي أصغر نسبة إنتاجية تحتلها إحدى مقاطعات جبل لبنان[٤].

(١) انظر وثائق المركز الوطني، الوثيقة رقم ٢٣١٠.

(٢) راجع نص النظام الأساسي لمتصرفية جبل لبنان لدى لحد خاطر، عهد المتصرفين في لبنان ١٨٦١ ـ ١٩١٨، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التارخيية، بيروت ١٩٦٧، ص ١٦ ـ ٢١.

(٣) أنطوان ضاهر العقيقي، ثورة وفتنة في لبنان، نشر يوسف إبراهيم يزبك، بيروت ١٩٣٩، ص ١٣٩.

(٤) Documents Diplomatiques, T. 13, p. 202.

راجع الجدول رقم (١)، مساحة جبل لبنان بالدرهم، والمقارنات الواردة فيه بين سنتي ١٨٤٤ و١٨٦٥.

الجدول رقم (١)
مساحة جبل لبنان بالدرهم

السنة / المقاطعة	١٨٤٤		١٨٦٥	
	المساحة بالدرهم	النسبة المئوية	المساحة بالدرهم	النسبة المئوية
الشوف مع دير القمر	٤٠٠٨١	٣٤,٣٥	٤٢٩٠٢	٣٣,٣٠
المتن وزحلة	١٢٢٤٥	١٠,٤٩	٢٦٦٦٣	٢٠,٥٩
البترون وبشري والزاوية	٢٦٣٠٨	٢٢,٥٤	٢١٥٠٩	١٦,٢٠
جزين واقليم التفاح	٧٤٨٢	٦,٤٢	٧٦٠٥	٥,٥٠
كسروان وبلاد جبيل وجبل المنيطرة والفتوح	٢١٤٤٠	١٨,٣٦	١٧٤٨١	١٣,٦٠
الكورة	٩١٥٥	٧,٨٤	١٢٣٤٠	١٠,٨١
المجموع	١١٦٧١١	٪١٠٠	١٢٨٥٠٠	٪١٠٠

ثانياً: أنواع استثمار الأراضي الزراعية

إن معالجة الوضع الاقتصادي في جبل لبنان في الفترة الواقعة بين ١٧٨٨ ـ ١٨٦١ وركيزته الأساسية الحياة الزراعية، يتطلب معرفة دقيقة بأنواع الأراضي الزراعية المنتجة، وطرق استثمارها خصوصاً وأن الأراضي بشكل عام لم تكن كلها منتجة أو مستثمرة. فهناك مساحات شاسعة غير مستصلحة وبعضها يمكن استثماره ولكن لأسباب سياسية أو وقفية تركت دون استثمار. وللأسباب ذاتها تعرضت بعض الأراضي الزراعية لعمليات تخريب انتقاماً من أصحابها فكانت تقطع أشجارهم المثمرة أو تحرق أراضيهم مع غلالها ومنتجاتها. وقد عرفت الأراضي الزراعية المنتجة أنواعاً متعددة من طرق الاستثمار ساهم بعضها في

تفتيت الملكيات الزراعية الكبيرة وقيام الملكيات الصغيرة ذات الإنتاج الزراعي المحدود. وكانت جهود الفلاحين وأعمالهم وكدهم وتفانيهم في الأرض سبباً أساسياً في صيانة هذه الأراضي وتنمية انتاجها وحفظها من البوار. وكان الأعيان المقاطعجيون أصحاب الملكيات الكبيرة بحاجة إلى جهود الفلاحين وعملهم في الأراضي الشاسعة التي تملكوها «تيماراً» أو «زعامت» أو «خاص». وقد قارن الفلاحون بين حاجة المقاطعجيين إلى جهودهم وحاجتهم هم بدورهم إلى أراض يعملون فيها ويستنبتون خيراتها لتوفير معيشتهم ومعيشة عيالهم، واضطرتهم وطأة الجوع والحاجة للعمل في مزارع الأعيان المقاطعجيين وتحمل شتى أنواع الاستغلال والاضطهاد. فكان هؤلاء «يبيعون قوة عملهم لقاء أجر لا يكاد يسد رمق الحياة ولا يستطيعون التخلص من ربقة السيطرة المقاطعجية بانتقالهم إلى مقاطعة أخرى لتشابه شروط أنظمة العمل في ظل النظام المقاطعجي السائد كأسلوب في الإنتاج ويذعنون أخيراً لأقسى شروط العمل حتى السخرة»[(١)]. وكانت الأكثرية الساحقة من السكان تعمل في الزراعة أو في القطاعات ذات العلاقة بالزراعة أو بالأرض كالصناعات الزراعية أو تربية الماشية، وكان السيد المقاطعجي يتحكم بهم جميعاً منزلاً بهم شتى أنواع الاستغلال، وكثيراً ما اضطرهم إلى بيع ملكياتهم الصغيرة بسبب الضغط المتواصل عليهم وإغراق ملكياتهم هذه بشتى أنواع الضرائب والضغوطات وأعمال الإكراه. وأن ما كان يكسبه الفلاح من ملكية صغيرة نتيجة عقود واتفاقات مع مالك الأرض المقاطعجي يعود هذا الأخير إلى اغتصاب هذه الملكية رغم صغر مساحتها وضآلة ريعها وإنتاجها ويضمها إلى ملكيته الكبيرة.
ولكن بعد سنة ١٨٦٠ ومع إلغاء النظام المقاطعجي بدأت الملكيات الصغيرة تأخذ نسبة أعلى مما كانت عليه في السابق، وذلك بسبب تطبيق النصوص التشريعية والقانونية التي صدرت عن السلطنة العثمانية، وتحول الأعيان والمقاطعجيين إلى الوظائف الإدارية في ظل نظام الجبل الجديد وإقدام بعضهم على بيع أجزاء مهمة من أراضيهم لتغطية نفقاتهم وحاجتهم إلى المال. وكانت أبرز أنواع استثمار الأراضي الزراعية هي العقود التي تناولت أعمال المغارسة والمزارعة والمساقاة وغير ذلك من أنظمة الاستئجار والالتزام والضمان.

(١) عاطف بو عماد، الأسرة النكدية، المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الدار التقدمية، المختارة ١٩٨٩، ص ٥١.

أ ـ المزارعة:

وهي نوع من الشراكة بين المقاطعجي والفلاح، يتعهد بموجبها المقاطعجي بتقديم الأرض الصالحة للزراعة للفلاح، ووضعها بتصرفه مع حفاظه على حق الرقبة مقابل حصة من الإنتاج تراوح بين الربع والثلاثة أرباع بحسب القدرة الإنتاجية للأرض. وكان هذا النوع من العقود يتناول زراعة الحبوب على اختلاف أنواعها في الأراضي البعلية السليخ غير المشجرة[١]. فيقوم الفلاح مبدئياً بتقديم عمله وعمل عائلته لقاء تقديم المقاطعجي الأرض الزراعية. وتختلف نسبة حصة كل منهما بحسب تقديماته العينية، ويدخل في حساب ذلك، البذار واستخدام المواشي وسائر عوامل الإنتاج المستعملة وأجرة الشوباصي (الوكيل أو الخولي) وضريبة الميري والأعشار[٢]. وينتهي عقد المزارعة إما بنهاية الموسم أو عند انتهاء المدة المتفق عليها بين المتعاقدين[٣].

تميزت عقود المزارعة بأنها كانت في أغلبها شفوية نظراً لفقدان التكافؤ بين الفلاح والمقاطعجي. وخضعت لأحكام الأعراف والتقاليد وغالباً ما كانت لمصلحة ملاك الأرض. ولكن بعد صدور مجلة الأحكام العدلية سنة ١٨٧٦[٤] وهي القانون المدني العثماني، قننت هذه الأعراف والعادات وأخضعت للأحكام القانونية المدونة[٥].

---

(١) Toufic TOUMA, Paysans et Institutions Féodales, chez les Druses et les Maronites du Liban du XVIIem Siécle à 1914, publications de l'Université Libanaise, Beyrouth 1986, T. 2, p. 586-587.

(٢) Jacques WEULLERSSE, Paysans de Syrie et du Proche-Orient, 8ème Edition, Gallimard, Paris 1946, p. 123.

(٣) أ. بونيه، الدولة والتنظيم الاقتصادي في الشرق الأوسط، ترجمة راشد البراوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٠، ص ١٤١.

(٤) انظر: صبحي المحمصاني، الأوضاع التشريعية في الدول العربية ماضيها وحاضرها، الطبعة الثالثة، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٥، ص ١٩٦ وما يليها.

(٥) مجلة الأحكام العدلية المواد ١٤٣١ وما يليها. انظر: سليم رستم باز اللبناني، شرح المجلة، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، المجلد الثاني، ص ٧٥٩.

ب ـ المساقاة:

تختلف عقود المزارعة عن المساقاة، بأن الأولى تتناول زراعة الحبوب في الأراضي البعلية السليخ، في حين أن الثانية تتناول تعهد الفلاح الأشجار المثمرة التي يملكها المقاطعجي. وقد عرّفت مجلة الأحكام العدلية هذا النوع من الشراكة فنصت في المادة ١٤٤١ على أن «المساقاة نوع شركة على أن يكون شجر من جانب، وتربية من جانب آخر، وأن يقسم ما يحصل من الثمر بين العاقدين». وتؤكد الوثيقة المنشورة تحت رقم ١ على هذا النوع من العقود. فالمقاطعجي الأمير أمين أرسلان يقدم الأرض وما عليها من أشجار مثمرة (تين وعريش) والفلاح يقدم عمله لقاء تناول نصف الغلة. وبعد فترة زمنية يحددها المالك المقاطعجي ترفع يد الفلاح عنها ويتم تقديرها «بالمسطرة العادلة الجارية في الأملاك ويأخذ (الفلاح) ثمن الربع وإذا خاس (يدفع) ربع الخيس وإذا زاد (يأخذ) ربع الزود»[١].

فعقد المساقاة إذاً هو نوع من الشراكة بين المقاطعجي والفلاح يتعهد بموجبه المقاطعجي بتسليم الأرض المشجرة بالأشجار المثمرة إلى الفلاح الذي يقوم بحرثها وريّها وإصلاح جدرانها وتأمين مياهها والاعتناء بها وتسميدها بروث البقر والماشية. وبإمكان الفلاح وبعد موافقة صاحب الأرض أن يقوم بزراعة الخضار والبقول بغية الاستفادة من فائض المياه، إما لقاء أجر معين يدفعه الفلاح نقداً أو لقاء حصة عينية من الإنتاج[٢]. وقد لا يحدد عقد المساقاة المدة فتكون لسنة واحدة أو لعدة سنوات حسب نوعية الأشجار موضوع المساقاة. ففي المواسم السنوية كالتين والكرمة والتوت والخرنوب يكون العقد لمدة سنة. وهو في الزيتون لمدة سنتين. وقد تصل إلى خمس سنوات في أصناف أخرى من الشجر كالصفصاف والحور، كونها تحتاج إلى أكثر من خمس سنوات لقطعها وإعادة تكاليف مساقاتها[٣].

(١) راجع تفاصيل هذا العقد في الوثيقة رقم ١ في باب الملاحق.

(٢) انظر الوثيقة رقم ١٣ لدى بو عماد، الأسرة النكدية، مرجع سابق، ص ٣٢٨.

(٣) عبد الله سعيد، أشكال الملكية واستثمار الأراضي في متصرفية جبل لبنان وسهل البقاع ١٨٦١ ـ ١٩١٤، أطروحة أعدت لنيل شهادة الدكتوراة اللبنانية في التاريخ، الجامعة اللبنانية، كلية الآداب، إشراف الدكتور مسعود ضاهر، بيروت ١٩٩٢، ص ٥٢٠.

وتتجدد عقود المساقاة بين المقاطعجي والفلاح طالما هذا الأخير موضع ثقة صاحب الأرض. ويمكن في أي وقت لأي من الطرفين إنهاء العقد لأي سبب كان. فإذا كان الفسخ من جانب الفلاح فعليه أن يحل مكانه فلاحاً آخر يقوم بتنفيذ الموجبات عينها التي كانت مترتبة عليه، وإذا لم يتمكن من تأمين البديل فإنه يخسر مساقاته وقد يطرد ليس فقط من الأرض التي كان يعمل بها بل من عهدة التزام المقاطعجي. وقد يعمد مالك الأرض إلى إنهاء العقد من جانبه وذلك خشية تمسك الفلاح بالأرض نتيجة الاستعمال الدائم لها. وفي هذه الحالة يصار إلى تخمين أعمال الفلاح وإعطائه تعويضاً يبلغ ثلاثين قرشاً عن كل كيل زيتون، ونظير ذلك عن كل حمل ورق من التوت[١]. ولكن هذا التعويض المفروض على المقاطعجي غالباً ما ظل نظرياً، بسبب إجبار الفلاح على كتابات مسبقة يعترف بموجبها باستلامه لكامل حقوقه، وتشكل إبراء منه لذمة المقاطعجي مالك الأرض.

ومع تنامي زراعة التوت وانتشار تربية دود القز قام نوع من الشراكة عرف بالموارقة لاقتران تربية دود القز بورق التوت. فكان مالك الأرض يستأجر عمل الفلاح أو المزارع للاهتمام بموسم الحرير ومشق أوراق شجر التوت وتقديمه علفاً للدود وتأمين جميع الأعمال حتى نهاية الموسم لقاء حصة تتراوح بين الربع والثلث، وقد تصل إلى النصف، وإذا قدم المالك كامل البزر فيحصل المربي على ربع إنتاج الشرانق، وعندها يسمونه مرابعاً. وفي حالات أخرى تنشأ شراكة يتناول موضوعها أشجار التوت حيث يتعهدها الفلاح المساقي بالاعتناء مع أسرته ومواشيه. وآخرين مربين لدود القز لقاء نصف الإنتاج من الشرانق، وفي هذه الحالة يحصل المالك على مردود مزدوج أحدهما زراعي من خلال الاعتناء بأشجار التوت، وآخر تجاري متمثل بإنتاج كمية كبيرة من الشرانق فضلاً عن خبرة العاملين في تربية دود القز[٢].

(١) انظر الوثيقتين رقم ١٣ و١٤ لدى بو عماد، الأسرة النكدية، ص ٣٢٨.
(٢) سعيد، أشكال الملكية واستثمار الأراضي، ص ٣٦٣. راجع شروط المساقاة وأحكامها وأسباب انفساخها لدى سليم باز، شرح المجلة، المواد ١٤٤١ وما يليها، ص ٧٦٥.

ج ـ المغارسة:

المغارسة أو شراكة الشلش أو المناصبة[١]، وهي نوع من الشراكة المعقودة إما شفهياً أو خطياً بموجب حجة بين المقاطعجي والفلاح يلتزم فيها المقاطعجي بتقديم قطعة من الأرض غالباً ما تكون غير مستصلحة كالأحراج والمستنقعات والقلاع الصخرية وما شابه، فيتعهدها الفلاح بجهده وعمله ليحولها إلى أرض تصلح لزراعة الأشجار المثمرة كأشجار التوت والتين والكرمة والزيتون وغيرها من الأشجار. ثم يغرسها بالنصوب حسب الاتفاق مع المالك. وبعد مضي الفترة اللازمة وهي مختلفة بحسب نوع الأشجار المغروسة، يصار إلى قسمة الأرض فيحصل الفلاح على حصة تتراوح بين الربع أو الثلث أو النصف حسب منطوق العقد المتفق عليه بين المتعاقدين، في حين ينال المقاطعجي الحصة الباقية وتكون عادة أفضل ما في العودة أو البستان من موقع وأشجار[٢].

فنظام المغارسة لا يجري إلا على زراعة الأشجار، وهو بالتالي عقد طويل الأجل، مدته في زراعة التوت من ثلاث إلى خمس سنوات، وفي زراعة الكرمة من أربع إلى ست سنوات وفي زراعة أشجار التين من سبع إلى ثماني سنوات، وفي زراعة الزيتون من عشر إلى اثنتي عشرة سنة[٣].

ساهم نظام المغارسة في ايجاد الملكية العقارية الصغيرة في جبل لبنان، وبرز الفلاح كمالك أرض أو كشريك مع سيده المقاطعجي لا كعبد له. وتعددت الملكيات الصغيرة حتى باتت تثير أطماع المقاطعجي بسبب تهديد ملكيته الكبيرة بالتجزئة والتفسخ فيسعى للسطو عليها أو اغتصابها[٤]. ثم تكرست هذه الملكيات بنصوص دفاتر مساحة بعض القرى في جبل لبنان. لكن هذه الملكيات الصغيرة

(١) Toufic TOUMA, Paysans.., T. 2, p. 584.

(٢) انظر الوثيقة رقم ٢، وهي عبارة عن عقد مغارسة صنوبر بين بشارة الخازن وبطرس بولس واندراوس أولاد يوسف البجانة من قرية الحمرة.

(٣) مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي ١٩١٤ ـ ١٩٢٦، دار الفارابي، بيروت ١٩٧٤، ص ٢١٢. أيضاً: TOUMA, Op. Cit., T. 2, p. 584.

(٤) مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي، ص ٢١٣. ومسعود يونس، الملكية والعلاقات، ص ٢٩.

المكتسبة لا تعادل جهود الفلاحين وعرقهم وشقهم النفس في سبيل الحصول عليها إذ إن مالكي الأرض عرفوا كيف يسومون الفلاحين المكائد فيتواطأون على جهودهم وجهود عائلاتهم ومواشيهم، إذ لولا هذه الجهود لظلت الأراضي المستصلحة بفعل نظام المغارسة أحراجاً وقلاعاً ومستنقعات وأراضي مواتاً.

لم يساهم نظام المغارسة في إيجاد الملكيات الصغيرة وإبرازها فحسب، بل ساهم في تنمية الأراضي المشجرة وتحسينها، وزيادة نسبة إنتاج الدخل العام[١]. وقد ساعد أيضاً في ذلك دخول اليد العاملة المسيحية مزارعين ورهباناً[٢]، حيث أقدم هؤلاء على هذا النوع من الشراكة، وبعد القسمة سجلت حصص الرهبان في حساب الرهبانيات المسيحية، حتى أن الرهبانية نفسها دفعت بالخوارنة والقساوسة إلى ميدان العمل الزراعي مكتسبة بفائض إنتاجهم الأراضي والعقارات[٣]. لقد عرف الرهبان كيف يوسعون أملاكهم وأملاك كنيستهم، فكانوا يدخلون في أي مشروع يتقدم به صاحب أرض ما يريد أن يزرعها بالمغارسة ويترك نصفها للشريك الآخر[٤] وقد أدى التراكم في الملكية العقارية للرهبنة اللبنانية والكنيسة إلى أن بلغت ممتلكاتها سنة ١٨٤٠ حسب تقديرات أحد المراقبين ثلث المساحة العقارية لجبل لبنان[٥] وثلثا أراضي الجبل الزراعية[٦].

---

(١) انظر الوثيقة رقم ١ في باب الملاحق.

(٢) جون كارن، رحلة في لبنان، في الثلث الأول من القرن التاسع عشر، اختار فصولها وعربها عن الإنكليزية رئيف خوري، منشورات دار المكشوف، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٤٨، ص ٢٥٤. أيضاً: الأب بطرس فهد، تاريخ الرهبانية اللبنانية بفرعيها الحلبي واللبناني، مطبعة الكريم، جونيه ١٩٦٣، الجزء الأول، ص ٢٩ ـ ٣٠.

(٣) Ibrahim AOUD, Le droit privé des Maronites au temps des Emirs Chihab (1697-1841), Librairie Orientaliste, Paul GEUTHNER, Paris 1933, p. 259.

أيضاً: الأب مارون كرم، قصة الملكية في الرهبانية المارونية، دار الطباعة اللبنانية، بيروت ١٩٧٢، ص ١١٣.

(٤) لويس بليبل، تاريخ الرهبانية اللبنانية المارونية، القاهرة ١٩٢٤، ج ١، ص ٤٠٠.

(٥) Dominique CHEVALLIER, La Société du Mont-Liban, à l'Epoque de la Révolution Industrielle en Europe, Librairie Orientaliste, Paul Geuthner, Paris 1971, p.255.

(٦) وجيه كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية ـ السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠، معهد الإنماء العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٧٨، ص ٢٦.

ثالثاً: الأراضي الزراعية وأنواع المزروعات

فرضت طبيعة الأراضي الحرجية والصخرية في جبل لبنان وصعوبة استصلاح هذه الأراضي وتحويلها إلى أراض زراعية، أنواعاً معينة من المزروعات تتناسب مع العوامل الطبيعية والمناخية السائدة فيه، كما وأن الصعوبات التي واجهت الفلاح والناجمة عن طبيعة الأرض المعلقة وتعرض الجلالي والمصاطب والحيطان للانهيار مما يستوجب إعادة بنائها، كل ذلك أرهق الفلاحين وقلل من أهمية ريعهم وفائض إنتاجهم وباتت نسبة الإنتاج الزراعي من حبوب القمح والشعير والذرة والعدس والكرسنة لا تكفي إلا لثلث استهلاك السكان وإذا أصابت البلاد خصباً كبيراً فقد تستغني عن استيراد الحبوب لمدة أربعة أو خمسة أشهر(١).

ولقد اعتمدت غالبية سكان جبل لبنان في توفير معيشتها على القطاع الزراعي باعتباره المصدر الأساسي الذي يعتمد عليه الفلاحون، فأقبل هؤلاء على استصلاح الأراضي الموات والأحراج والمستنقعات والقلاع الصخرية، وأقاموا الجلول والمصاطب والمدرجات وفتتوا الصخور وجففوا المستنقعات وحولوها إلى أراض مسطحة تصلح لشتى أنواع الزراعات والأشجار المثمرة(٢). ولما كانت الأراضي الزراعية لا تصلح لجميع أنواع المزروعات فقد اختصت أراضي السليخ لزراعة الحبوب على جميع أنواعها، كما زرع فيها الزيتون والتوت والكروم والتبغ. وخصصت الأراضي المروية لزراعة الأشجار المثمرة والخضار(٣). وقد بلغت نسبة الأراضي المزروعة في جبل لبنان نحو ٨٠٠ كلم٢ من أصل مساحته البالغة ٣٢٠٠ كلم٢ فاحتلت الأراضي الزراعية نحو ٣٠٠ كلم٢ وأراضي الأشجار المثمرة بما فيها الزيتون والتوت نحو ٥٠٠ كلم٢ وأحراج الصنوبر نحو ٧٠٠ كلم٢، وأحراج الأرز

(١) H. GUYS, Beyrouth et le Liban, Editions Dar Lahad Khater, Beyrouth, Liban, 1985, T. 1, p. 180. أيضاً: إبراهيم الأسود، تنوير الأذهان، ج ٢، ص ٢٧٧.

(٢) Documents Diplomatiques, T. 17, p. 221 et T. 19, p. 375 et T. 20, p. 378.

أيضاً: ريجنكوف وسميليا نسكايا، سوريا ولبنان وفلسطين في النصف الأول من القرن التاسع عشر، نقله إلى العربية يوسف عطا الله، راجعه وقدم له مسعود ضاهر، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٩٣، ص ٢٩٠ ـ ٢٩١.

(٣) سميليا نسكايا، الحركات الفلاحية في لبنان، ص ٥٧.

والسنديان وغيرها نحو ٦٠٠ كلم٢، واحتلت الأراضي الخالية نحو ١١٠٠ كلم٢[(١)]. لكن هذه الأرقام تبقى تقريبية لفقدان الإحصاءات الصحيحة وعدم الثقة بالموظفين والأهالي الذين قد يقللون من الأرقام المعطاة للمسؤولين لأن هذه الأرقام ستكون أساساً في تقرير الضريبة المفروضة على أرزاق المالكين.

أ ـ زراعة أراضي السليخ:

أراضي السليخ هي الأراضي البيضاء غير المشجرة المخصصة لزراعة الحبوب والخضار والتبغ. قدرت مساحتها في جبل لبنان بنحو ثلاثماية كيلومتر مربع أي ما نسبته ٣٧,٥ بالمئة من مساحة أراضي الجبل الزراعية[(٢)]. والأراضي السليخ ليست الأراضي الوعرة البعيدة عن القرية أو الأراضي البور أو الموات[(٣)]، بل هي الأراضي المفتلحة القابلة للزرع والمنتشرة داخل القرى وخارجها في الجذارات والحواكير المحيطة ببيوت السكن. كما توجد أيضاً في الأماكن المستصلحة بين القلاع والصخور والغابات والمستنقعات. وكان لها أهمية كبيرة لدى الفلاح، فاعتمد عليها لتأمين غذائه من القمح والبرغل وباقي أنواع الحبوب كالعدس والحمص والفول والفاصوليا والكرسنة وبعض أنواع الخضار والتبغ فضلاً عن علف حيواناته من الشعير والذرة والقطاني. وقد قدرت الأراضي السليخ المزروعة في جبل لبنان بالقمع والشعير والذرة والشوفان بنحو ١١٥ ألف دونم أعطت إنتاجاً قدّر بنحو ٢٢٥٠ طناً من الحبوب[(٤)]، أي ما يغطي ثلث حاجات السكان من هذه المنتجات. وقد أمن السكان حاجتهم إلى القمح التي تقدر سنوياً بنحو ثمانين رطلاً لكل فرد، باستيراده من حيفا وعكا ومرسين وأضاليا وصور وغزة،

---

(١) إسماعيل حقي، لبنان مباحث علمية واجتماعية، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت ١٩٦٩، ص ٤٥٧.

(٢) عبد الله سعيد، أشكال الملكية واستثمار الأرض، ص ٢٥٠.

(٣) أنيس فريحة، القرية اللبنانية، حضارة في طريق الزوال، جروس برس، طرابلس، لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٨٩، ص ١١٣.

(٤) JOUPLAIN, Paul Noujaim, La Question du Liban, Etude Historique Diplomatique et de droit international, 2ème Edition, Imprimerie Fouad Diban, Jounieh 1961, p. 495.

وأحياناً من ولاية دمشق[١] وخصوصاً من سهل البقاع الذي ينتج كميات كبيرة من الحبوب نظراً لطبيعته السهلية المنبسطة[٢] ووفرة مياهه وسهولة العمل الزراعي فيه.

وكما زرعت الحبوب في الأرض السليخ، كذلك زرعت الخضار على مختلف أنواعها. وكان أغلبها يزرع في الأماكن المروية وعلى ضفاف الأنهار والسواقي[٣]. وكانت كمياتها تكفي للاستهلاك المحلي، أما ما يفيض عن حاجة المزارع فكان يبيعه غالباً عن طريق المقايضة[٤]. وكانت البطاطا أهم ما يزرع في جبل لبنان وكانت زراعته تنتشر في أغلب قراه والفائض منه يبيعه الفلاحون إلى الأجانب لقلة إقبال الوطنيين عليه في طعامهم، كما انتشرت زراعة البصل والثوم والبندورة والملفوف والكوسى والباذنجان والقثاء والخيار ونحوها[٥].

أما التبغ[٦] فقد جاءت زراعته إلى بلاد الشام في أوائل القرن السابع عشر، وتركزت حول اللاذقية في القرن الثامن عشر، وفي منطقة صيدا نحو سنة ١٨٠٠، ثم ما لبثت أن انتشرت على المنحدرات الغربية من جبل لبنان وخصوصاً فوق صيدا وفي مناطق جبيل والكورة والبترون وجبل الريحان ونواحي الهرمل. وقد عمت هذه الزراعة في هذه المناطق وفي قرى جبل عامل عندما قام الجزار باحتكار القطن، وفرض رسوماً باهظة عليه. وهذا ما أدى إلى انصراف السكان عن زراعته وتحولهم إلى زراعة التبغ[٧]. وكانت غلته تأتي في المرتبة الثانية بعد زراعة التوت. وقد قدّر محصوله في أواسط القرن التاسع عشر (١٨٥٠) بثلاثماية

أيضاً: ابراهيم الأسود، تنوير الأذهان، ج ٢، ص ٢٧٩ - ٢٨٠.

(١) اسماعيل حقي، مباحث علمية واجتماعية، ص ٣٩١.

(٢) ريجنكوف وسميليا نسكايا، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ٢٠٢ - ٢٠٣.

(٣) JOUPLAIN, La Question du Liban, p. 495.

(٤) مسعود يونس، الملكية والعلاقات العائلية في جبل لبنان، ص ٢٠.

(٥) اسماعيل حقي، مباحث علمية واجتماعية، ص ٣٩٣ - ٣٩٤.

(٦) للتوسع، راجع ميشال مرقص، زراعة التبغ في لبنان، منشورات الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، بيروت ١٩٧٤.

(٧) شارل عيساوي، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب ١٨٠٠ - ١٩١٤، ترجمه عن الانكليزية رؤوف عباس حامد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٠، ص ٤٤٨. أيضاً: ميشال مرقص، زراعة التبغ في لبنان، ص ٢٢.

ألف أقة، صدر منها إلى مصر سنة ١٨٤٠ نحو ٢٦٠,٠٠٠ كلغ، وسنة ١٨٥٠ نحو ٢٥٠,٠٠٠ كلغ، وسنة ١٨٧٢ نحو ٥٦٦,٠٠٠ كلغ[١]. في حين قدر محصوله في عموم سوريا بمليون وخمسين ألف أقة أي ما يعادل ١,٣٤٧,١٥٠ كلغ. لكن انتاجه بدأ بالتراجع بعد تأسيس شركة حصر التبغ سنة ١٨٨٣، ومزاحمة التبغ الاسلامبولي له[٢].

كانت أفضل أماكن إنتاج التبغ من الناحية الجغرافية تلك المناطق الواقعة على ارتفاع مئة متر حتى سبعماية متر مع معدل حرارة بين ٢٥ و٣٢ درجة مئوية[٣]، أي في المناطق المعتدلة الحرارة، لذلك كانت مناطق جبل عامل أكثر ملاءمة لزراعة التبغ من مناطق جبل لبنان والبقاع باستثناء مناطق جبيل التي أنتجت التبغ الجبيلي وهو أفضل الأنواع في السلطنة بأسرها[٤]، وخصوصاً أن الأراضي السليخ في جبل عامل كانت أكثر مساحة مما هي عليه في جبل لبنان، وكانت أكثر ملاءمة لناحية المناخ والحرارة من سهل البقاع[٥]. وإلى جانب التبغ الوطني استقدم التبغ التركي (الاسلامبولي) إلى جبل لبنان وهو يمتاز برائحته الزكية[٦]، وكان أول من استقدمه من ولايات سمسون وبافرا وأزمير في تركيا الأمير يوسف أبي اللمع وزرعه في بلدة جوار الحوز في المتن الأعلى، وأنشأ معملاً له عرف بمعمل أبي اللمع إخوان[٧]. أما التنباك فلم تعرفه بلادنا إلا في أواخر القرن التاسع عشر[٨].

(١) جوزف انطوان لبكي، متصرفية جبل لبنان، مسائل وقضايا ١٨٦١ ـ ١٩١٥، دار الكرمة، ١٩٩٥، ص ٢٥٣.
(٢) اسماعيل حقي، مباحث علمية، ص ٤١٧.
(٣) يوسف الجميل، زراعة التبغ التركي في لبنان، مجلة المشرق، المجلد ١٤، السنة ١٩١١، ص ٢٧٧.
(٤) ريجنكوف وسميليا نسكايا، مصدر سابق، ص ٣٦٢ ـ ٣٦٣.
(٥) انظر الوثيقة رقم ٣، وموضوعها إرسال كمية من التتن إلى أحد المشايخ الخازنيين، وحجم هذه الكمية يؤكد أنها للتموين والضيافة.
(٦) اسماعيل حقي، مباحث علمية، ص ٤١٨.
(٧) ابراهيم الأسود، تنوير الأذهان، ج ٢، ص ٢٩٢.
(٨) اسماعيل حقي، مباحث علمية، ج ٢، ص ٤١٨.

ب ـ زراعة الزيتون:

تعتبر زراعة الزيتون من أقدم الزراعات في جبل لبنان، وهي تحتل المرتبة الثانية بعد زراعة أشجار التوت. ويعتمد السكان على ثماره لأنه يدخل في النظام الغذائي الذي لا غنى لهم عنه فيدخرونه في خوابيهم زيتاً وزيتوناً يتمونون به لمدة سنة وغالباً لمدة سنتين.

عمت زراعة الزيتون مختلف مقاطعات جبل لبنان ساحلاً وجبلاً حتى لا تكاد بلدة تخلو من زراعته. وكانت أفضل أماكن زراعته المناطق الساحلية والمتوسطة الارتفاع حتى علو ستماية متر[١]. وقد انتشرت زراعته في مقاطعات الشوفين والمناصف واقليم الخروب والغرب والشحار والمتن والشويفات وزغرتا والكورة وجزين وحاصبيا وغيرها[٢].

تنافست زراعتا التوت والزيتون في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فتراجعت هذه الأخيرة بسبب ارتباط الأولى بصناعة الحرير، وتجارته لمصلحة الاقتصاد الأوروبي ولا سيما صناعة الحرير الفرنسي وغرف التجارة في مدينة ليون الفرنسية.

أما انتاج جبل لبنان من الزيت والزيتون فإن الإحصاءات فيهما تبدو غامضة بعض الشيء نظراً لدخول هاتين المادتين في النظام التمويني لجميع السكان. لكن هنري غيز أشار إلى أن القرى الساحلية وعلى الأخص القرى الواقعة بين صيدا وبيروت تنتج كثيراً من الزيت[٣]، دون تحديد لأية أرقام إحصائية. في حين قدر Jouplain مساحة أراضي الزيتون سنة ١٨٦١ بنحو ٣٠٠ هكتار أنتجت ما مقداره ٢٠ ألف طن من الزيتون ونحو ٦٥٠٠ طن من الزيت[٤]. وارتفعت قيمة الإنتاج الإجمالي للزيت من ٦,٥٠٠,٠٠٠ قرش سنة ١٨٤٦ إلى ١٤,٠٠٠,٠٠٠

(١) اسماعيل حقي، مباحث علمية، ص ٤٦٠.
(٢) الأسود، تنوير الأذهان، ج ٢، ص ٢٨٥.
(٣) GUYS, Beyrouth et le Liban, T. 2, p. 180.
(٤) JOUPLAIN, La Question du Liban, p. 496.

قرش سنة ١٨٥٥[١].

الجدول رقم (٢)

قيمة الإنتاج الإجمالي بالقروش

السنة / المنتج	١٨٤٦	١٨٥٥
الحرير	٢٦,٠٠٠,٠٠٠	٤١,٦٠٠,٠٠٠
الزيت	٦,٥٠٠,٠٠٠	١٤,٠٠٠,٠٠٠
التبغ	٣,٦٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠
القمح	٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠
الشعير	٣,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠
الزبيب	١,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠
التين المجفف	٥٠٠,٠٠٠	١,٦٠٠,٠٠٠

ج ـ زراعة التوت:

حظيت زراعة التوت باهتمام الفلاحين والمزارعين في جبل لبنان نظراً لارتباطها بصناعة الحرير ورعاية الدول الأوروبية لتلك الصناعة، وزيادة الطلب عليها ورواج السوق العالمية بتجارتها، فاستأثرت برعاية الفلاح وانصرافه عن سائر الأشجار المثمرة وخصوصاً عن زراعة الزيتون.

ولم تشكل زراعة التوت غاية بحد ذاتها، بل كانت من المزروعات الصناعية التي أقبل عليها الفلاحون ومربو دود القز فكانت زراعتها تحتل المرتبة الأولى بين

(١) راجع الجدول رقم (٢) وفيه مقارنة قيمة الإنتاج بالقروش بين سنتي ١٨٤٦ و١٨٥٥.

المزروعات في قرى بقسميا والخنشارة وبريح وغيرها[١]. كما ازدهرت هذه الزراعة في القرى التي تقع على ارتفاع ما بين ٢٥٠ و١٥٠٠ متر عن سطح البحر[٢]، وهو يغرس في صفوف مستقيمة، وفي فصل الخريف تحرث الأرض ما بين الصفوف بمحراث خفيف لتتمكن التربة من امتصاص ماء المطر. وقد لاحظ الرحالة جون كارن كثرة أشجار التوت في خلال زيارته لشمال جبل لبنان: إهدن وزغرتا، فذكر أن المنطقة تشتهر بأشجار التوت «التي لا تحصى، شهرة مصر بأشجار نخيلها». ووصف مزارع التوت بأنها تبدو حول القرى وفي أعماق الأودية الصغيرة الضيقة متناهية في درجات الجمال[٣].

وتتميز شجرة التوت بأنها تعطي موسمين في السنة. فموسم الربيع يستعمله الفلاح غذاء لتربية دود القز، وتستعمل القضبان شيحاً للشرانق، والقشور للربط أو طعاماً للمواشي في الشتاء. وموسم الخريف تستعمل أوراقه علفاً للحيوانات وكذلك الجزة وهي بقايا الورق الذي يكون قد قدم طعاماً لدود القز[٤].

إن زراعة التوت هي من المزروعات القديمة في مناطق حوض البحر المتوسط. لكن ارتباط دود القز بها يعود إلى أواسط القرن السادس الميلادي. وأبرز أماكن زراعته، في جبل لبنان القديم وبلاد كسروان وجبل الدروز، هي إهدن وزغرتا والكورة وضواحي بيروت والشوفان والمتن وكثير من قرى بلاد كسروان، وشجرته تعيش أكثر من مائة عام إذا حرثت الأرض وسمدت. وإذا لم يُعتن بها فإن عمرها لا يتجاوز خمسة وعشرين عاماً. وعندما يرى الفلاح أن الشيخوخة دبت في شجرة التوت يضع إلى جانبها شجرة أخرى، وعندما يبدأ عطاؤها بعد ثلاث سنوات يقتلع القديمة. حتى أنه طمعاً بريعها فإنه يقتلع جميع الأشجار التي تنبت بالقرب منها خشية منه من أن تشاركها عصارة التربة

---

(١) عبد الله سعيد، أشكال الملكية...، ص ٢٦١ ـ ٢٦٧. أيضاً: ريجنكوف وسميليا نسكايا، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧.

(٢) Documents Diplomatiques, T. 12, p. 232.

(٣) جون كارن، رحلة إلى لبنان، ص ٧٢ و٧٥ و٧٨.

(٤) اسماعيل حقي، مباحث علمية، ص ٤٠٨. أيضاً: H. GUYS, Beyrouth et le Liban, T. 1, p. 183.

المغذية[١]. ويقوّم الفلاحون والعاملون في تربية دود القز زراعة التوت بالإحمال، وحمل الورق[٢] يعدونه ثلاثين رطلاً أي نحو ٧٥ كيلوغراماً، أو يعدونه بالمساحة وهو المتعارف عليه بالكدنة أي عبارة عن مساحة بذار مد قمح تقريباً فتعطي من ٤٠ إلى ٥٠ حمل ورق بحسب طبيعة الأرض[٣]. وبما أن أهمية زراعة التوت لا تظهر بحد ذاتها أو بمعزل عن تربية دود القز، لذلك فإن هذه الأهمية تكون موضع تقويم كبير عند بحثنا تربية دود القز وأهميته في صناعة الحرير وخضوع هذه الصناعة لطلب الدول الأوروبية المتزايد في تجارتي الشرانق والحرير الخام.

د ـ زراعة الأشجار المثمرة:

إلى جانب المزروعات الأساسية كالتوت والزيتون والحبوب التي كانت منتشرة في الأراضي الزراعية في جبل لبنان، انتشرت أيضاً زراعة الأشجار المثمرة سواء أفردت لها أراضٍ خاصة أو زرعت أولاً بشكل مؤقت بين الأشجار الفتية من التوت والزيتون. وتميزت هذه الأشجار بصغر كمياتها المنتجة، وعدم دخولها في الإطار التسويقي العام واقتصار الفائض منها على المبادلات التجارية بين السكان أو تصنيعه في المعاصر وأماكن التحويل.

ووجد الفلاحون والمزارعون وأصحاب الأملاك في أشجار الفاكهة مادة غذائية عالية، فأقبلوا على زراعتها في الحواكير والجدارات المحيطة بأماكن سكنهم، كما زرعوا في الأراضي المروية والبعلية والأراضي السليخ أنواعاً متعددة من هذه الأشجار، وهي وإن كان عددها قليلاً باستثناء زراعة الكرمة والتين إلا أنها كانت متنوعة، فبالإضافة إلى الكرمة والتين زرعوا أشجار الموز والحمضيات على مختلف أنواعها في السواحل وعلى ارتفاع ستماية متر، والسفرجل والمشمش

---

(١) H. GUYS, Beyrouth et le Liban, T. 1, p. 108-109 et 184.
أيضاً: سميليا نسكايا، البنى الاقتصادية والاجتماعية في المشرق العربي على مشارف العصر الحديث. نقله إلى العربية يوسف عطا الله، راجعه وقدم له مسعود ضاهر، دار الفارابي، بيروت ١٩٨٩، ص ٧٥.

(٢) انظر وثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الوثيقة رقم ٤٧٢٩.

(٣) اسماعيل حقي، مباحث علمية واجتماعية، ص ٤٠٨ ـ ٤٠٩.

والخوخ واللوز والجوز والدراق والبرقوق والتفاح والخرنوب والرمان والإيجاص[١] وقليلاً من أشجار النخيل. وقد تميزت هذه المزروعات بضعف في كمياتها المنتجة وفي مردودها الاقتصادي وهذا ما حال دون دخولها في التجارة المحلية والإقليمية[٢].

وتحتل زراعة الجفنة أو الكرمة مركز الصدارة في المزروعات المختلف حتى أن إنتاجها جاء في المرتبة الثانية بعد زراعة التوت[٣]. وتعود كثرة إنتاجها إلى أن أراضي جبل لبنان مناسبة لزراعتها سواء في المناطق الجافة القليلة الأمطار في فصلي الربيع والخريف أو في الأراضي المسطحة المعرضة للشمس أو في السهول التي ينضب ماؤها شأن كثير من أنهار جبل لبنان. ومنها ذات الثمر الأبيض والأسود كالزيتي والمقساسي والقرقاشي والتفافيحي وخد البنت[٤] والقاصوفي وبيض الحمام والمراوحي، وأجود أصنافها تلك المزروعة في إقليم جزين وأراضي زحلة وبحمدون والباروك وقرنايل وفالوغا وكفرسلوان والعبادية وبكفيا وجبل المنيطرة. وطريقة تربية الجفنة تختلف حسبما يرتئيه المزارع، فقد كان يترك أغصانها على إحدى أشجار التين أو السنديان أو البطم، وقد يضع لها ركائز تسمى دقراناً أو «الشلال»، وقد يتركون الدوالي تنبسط على الأرض وهي الطريقة الجاري عليها أغلب كروم الجبل[٥].

أما زراعة التين فقديمة في جبل لبنان وكان أغلبه برياً، لكن الفلاح حوله إلى «جوي» عن طريق التطعيم. وهو كالكرمة ينمو في مختلف المناطق وعلى ارتفاعات

---

(١) ريجنكوف وسميليا نسكايا، سوريا ولبنان، ص ١٠٦. أيضاً: عيساوي، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب، ص ٤٣٧. ولويس لورته، مشاهدات في لبنان، نقلها إلى العربية وعلق حواشيها كرم البستاني، منشورات وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة، بيروت ١٩٥١، ص ٣٩.

(٢) عبد الله سعيد، أشكال الملكية واستثمار الأراضي، ص ٣٩٣.

(٣) انظر وثائق المركز الوطني، الوثيقة رقم ٤٧٢٩.

(٤) راجع اسماعيل حقي، لبنان مباحث علمية واجتماعية، ص ٢٦٢.

(٥) اسماعيل حقي، مباحث علمية، ص ٤٠٠ ـ ٤٠١. وسميليا نسكايا، البنى الاقتصادية والاجتماعية في المشرق العربي، ص ٧٤ ـ ٧٥. أيضاً: ابراهيم الأسود، تنوير الأذهان، ج ٢، ص ٢٨٦.

متباينة. ومن أجناسه البياضي والمرداسي والعصفوري والعسلي والبقراطي والعبيدي والجمالي والشتوي. وتشتهر مناطق العرقوب والمتن وبلاد جبيل والبترون بزراعته وإنتاجه. ويزرع أيضاً التين الأسود في الجرود العالية. والتين يؤكل رطباً أو مجففاً أو مطبوخاً بالدبس أو بالسكر[١].

لم تعرف الأراضي الزراعية في جبل لبنان تخصصاً إنتاجياً معيناً. فحاول الفلاح زراعة ما يراه مناسباً بصرف النظر عن قدرة الأرض وإمكانيتها على العطاء، لكنه اكتسب خبرة زراعية بالفطرة[٢] والوراثة وبالممارسة اليومية، فخص زراعة السهول الضيقة عند سفوح الجبال بأشجار الزيتون والتين، والمساحات المتوسطة الارتفاع لزراعة التوت وإنتاج الحرير، والمساحات المرتفعة لزراعة الكروم والقمح. وبالرغم من كون الزراعة تشكل عماد الاقتصاد المقاطعجي، ورغم الجهود الكبيرة التي بذلها الفلاحون والمزارعون في الأرض وإفنائهم حياتهم في شق تربتها واستحلاب خيراتها إلا أن جهودهم لم تقابل بالعوض المتكافىء فظلوا هدفاً لعدوان المقاطعجي ورجاله، والربا الفاحش والسماسرة، وضرائب السلطة وفقدان الأمن[٣].

وخضع الفلاح أيضاً للسيطرة المقاطعجية وأساليبها المتنوعة في الاستغلال والجشع والاستثمار. كذلك خضع للأساليب الزراعية المعروفة آنذاك، فكانت معلوماته الزراعية محدودة، وتمارس حسب التقاليد لأنه لم تكن هناك مدارس زراعية أو جمعيات تعنى بشؤون تحسين الإنتاج، فضلاً عن خضوعه للمؤثرات الطبيعية كالآفات والأمراض الزراعية، وعدم كفاية الأمطار وموجات البرد والرياح المتلفة للمزروعات ولدود القز[٤].

وكانت الأدوات الزراعية المستعملة تقليدية وبدائية[٥]. وهي استمرار لما عرفه

---

(١) اسماعيل حقي، مباحث علمية، ص ٣٩٥. وابراهيم الأسود، تنوير الأذهان، ج ٢، ص ٢٨٢.
(٢) عبد الله سعيد، أشكال الملكية واستثمار الأراضي، ص ٢٧٨ ـ ٢٧٩.
(٣) شارل عيساوي، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب، ص ٤٤٠.
(٤) المرجع السابق نفسه، ص ٤٤٠ ـ ٤٤١.
(٥) انظر الملحق رقم ١ في باب الملاحق.

الفلاح منذ آلاف السنين. وكان نمط الإنتاج البدائي يعم المنطقة بأسرها. فالأرض تشق بالمحراث الذي تجره الثيران فيفتح في الأرض أثلاماً خفيفة دون أن يقلبها. والمعول لعزق الأرض باليد حيث لا تصل سكة الفلاحة، ولتنقيتها من الأعشاب المضرة[(١)]. وقد وصف بعض المؤرخين والكتاب سكة الفلاحة، فرأى فيها لويس كادرون أنها «محراث بدائي ذو قبضة واحدة مصنوع من الخشب ومشابه للمحراث الذي صنع قبل التاريخ من قبل فلاحي طيبة الفرعونية في وادي النيل». في حين اعتبر اميل خاشو أن الزراعة لا تزال تعتمد محاريث خشبية غير محكمة الصنع تجرها البقر ولا تكاد تقلب التربة بل تخمش وجهها فقط. أما أنيس فريحة فقد أشار إلى أدوات الفلاحة التي يستعملها الفلاح فرأى فيها أنها لا تختلف عن الأدوات التي كان يستعملها قبل آلاف السنين. وهكذا ظلت أدوات الفلاحة المستعملة في الإنتاج الزراعي بسيطة وبدائية حتى النصف الأول من القرن العشرين. وكانت (بالإضافة إلى المحراث) السكة والصمد والبرك والنير والمساس والقطريب[(٢)]. وكان من أدواته أيضاً المعول والمر والرفش والمجرفة، وفي أيام الحصاد استعمل المناجل على اختلاف أنواعها كالديمرج وهو المنجل الكبير الواسع، والحالوش المنجل الوسط والزبورة والقالوش وهي المنجل الصغير، واستعمل النورج والمذراة والشوكة والغربال والصرد[(٣)]. وكانت عملية فصل الحب عن التبن تتم على البيدر بعد درس السنابل بواسطة آلة يسمونها النورج وهو عبارة عن ألواح خشبية من الصنوبر أو السنديان أو اللزاب[(٤)]، جمعت بعضها إلى بعض ووضع في أسفلها قطع من حجر الصوان أو الحجر البركاني الخشن أو الحديد. كما استعمل الفلاح حيوانات البقر والبغال أو الكدش

---

(١) اسماعيل حقي، مباحث علمية، ص ٣٨٧. أيضاً: عيساوي، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب، ص ٤٤١.

(٢) الصمد يتألف من كابوسة ودكر وبرك، ونون وموصلة وقطريب وسكة. والنير يتألف من حلقة وشرع ومسافلين عدد ٤ وعصافير. والمساس يتألف من قضيب ولابوت وناكوزة. انظر صقر يوسف صقر، تاريخ بجة وأسرها، دار عشتار، بيروت ١٩٨٦، هامش ص ٣٨٨.

(٣) انظر الملحق رقم ١ في باب الملاحق.

(٤) للتوسع بهذا الموضوع انظر يوسف موسى خنشت، طرائف الأمس، غرائب اليوم، دار الرائد اللبناني، الحازمية، لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٨٢، ص ٥٢ ـ ٥٥.

في عمليات الدراسة على البيدر[١]. وهكذا يتضافر عمل الإنسان مع حيواناته لإتمام عملية الإنتاج. أما السماد المستعمل لزيادة إنتاجية الأرض فهو روث الحيوانات يضعونه في التربة على جذور الأشجار أو يخلطونه مع التراب، فكلما ضعفت الأرض من تعاقب المزروعات جاء السماد ليعيد إليها قوتها وقدرتها على العطاء، والخصب بجودة السماد ليس بكثرته[٢]. ونظام الري يعد من العوامل المهمة في تطور الزراعة ونهضتها. لكن الأساليب المتبعة حتى أواسط القرن التاسع عشر كانت لا تزال كما كانت في القرون الوسطى، وبالرغم من كثرة الأنهار والسواقي في جبل لبنان[٣] وارتفاع نسبة مياه الأمطار من ١٠٠٠ إلى ١٥٠٠ ملم سنوياً وتجمعها بين شهري تشرين الثاني وآذار[٤]. فإن نسبة الأراضي المروية ظلت قليلة، وكان أغلبها واقعاً على ضفاف هذه السواقي والأنهار.

هـ ـ الأراضي الحرجية:

وإلى جانب الأراضي الزراعية التي شغلت أكثر من ثلث مساحة جبل لبنان، قامت الأراضي الحرجية، فاحتلت أحراج الصنوبر نحو سبعماية كيلومتر مربع في حين احتلت أحراج الأرز والسنديان وغيرها نحو ستماية كيلومتر مربع وكان من بينها أشجار اللزاب والبلوط والملول والشوح والسرو والشربين والعرعر واللبن والازدرخت والقبقب والبطم والعجرم. كما نمت بجانب السواقي والأنهار أشجار المغت والدلب والجوز والصفصاف، بالإضافة إلى بعض الأشجار المثمرة البرية والتي تمكن المزارع في الجبل من تطعيم بعضها. وأشهر الغابات الحرجية في الجبل هي غابات إهدن والضنية والعاقورة وأفقا وأعالي الوجه الشرقي والأرز وبشري والباروك وغيرها. وقد شكلت تلك الأحراج ثروة مادية كبيرة قدمت خدمات جلى للسكان فبنوا سقوف بيوتهم منها، وقطعوا الكثير من أشجارها

(١) سميليا نسكايا، البنى الاقتصادية والاجتماعية في المشرق العربي، ص ٧٢.
(٢) اسماعيل حقي، مباحث علمية، ص ٣٨٨ ـ ٣٨٩.
(٣) اسماعيل حقي، لبنان مباحث علمية، ص ٤٧٣ ـ ٤٨٦.
(٤) Dominique CHEVALLIER, La Société du Mont - Liban, p. 30.

لتذهب ضحية المنشار والنار يوقدونها استدفاء في قر شتائهم. ومع اتساع صناعة التعدين أتلفت مساحات كبيرة من الغابات والأحراج فكان معمل التعدين يحتاج إلى ألف وسبعماية كيلو من الحطب لاستغلال ماية كيلو من الحديد[1].

رابعاً: الحيوانات الداجنة والبرية

تعد الحيوانات الأليفة والداجنة المسخرة في إنتاجية العمل الزراعي جزءاً مهماً من رأسمال الفلاح. فكما أن للأرض وجهد الفلاح أهميتهما، كذلك تكتسب الحيوانات المستعملة كالأبقار والثيران والبغال والحمير وغيرها أهمية لكونها من متممات العمل الزراعي ورأسماله المنتج. فالأبقار والثيران كانت تستعمل للحراثة، كذلك كانت تربى الأبقار للانتفاع بحليبها وما يتفرع عنه من مشتقات تدخل في غذاء الفلاح وغذاء أسرته. وقد بلغ عدد الأبقار في الجبل نحو ٣٩,٠٠٠ رأس منها ١٢٥٠٠ رأس معدة للفلاحة. وأجناس البقر التي تتخذ للفلاحة والقصابة هي من جنس البقر الأناضولي وقطعها صغيرة نسبياً، والبقر الحلابة هي شامية أو حلبية. وهناك إلى جانب الأبقار جنس الضان المعروف بالخروف القرماني وهو ذو إلية سمينة يعلفونه ثم يذبحونه ويغلون لحمه في دهنه (قورما) مؤونة للشتاء. ويقدرون عدد الخراف المعلوفة بـ ١٤٥٠٠ رأس وتبلغ حاصلات صوفها ٢٠,٠٠٠ كيلو. أما المعزى فيقدر بـ ١١٣,٥٠٠ رأس يتركونها ترعى في الأحراج، ويستفاد من لحمها وحليبها، وسمادها للمزروعات[2]، وأجناسها متعددة فهناك المعزى السوداء الأناضولية، والصفراء والبيضاء اللون أو الكردية. وفي السواحل تربى المعزى المنسوبة إلى بلاد السودان والنوبة وتسمى

(١) اسماعيل حقي، مرجع سابق، ص ٣٨٠ ـ ٣٨٢ و٤٦٣ ـ ٤٦٥. انظر أيضاً: جون كارن، رحلة في لبنان، ص٢٣٥ و٢٣٩. ابراهيم الأسود، تنوير الأذهان، ج ١، ص ٣٨ ـ ٣٩ و٨٠ ـ٨١، وج ٢، ص٢٥٧ ـ ٢٥٨.
راجع ما كتبه الرحالة ادوارد روبنصن عن أرز لبنان في كتابه: يوميات في لبنان، ترجمة أسد شيخاني، دار المكشوف، الطبعة الثانية، ١٩٤٩، ج ٣، ص ١٨٢ ـ ١٩٥.
أيضاً: Alphonce de LAMARTINE, Le Voyage en Orient, Librairie Hatier, Paris 1925, p. 68.

(٢) اسماعيل حقي، مباحث علمية واجتماعية، ص ٤٣١.

المالطية أو الشامية. وقد قدر محصول الشعر السنوي بـ ٢٠٠,٠٠٠ كيلو يستعملونه في صناعة الخيم والبلس والأعدال والحبال والأخراج.

ولدواب النقل وهي الخيل والبغال والحمير أهمية في الجبال فهي ضرورية للفلاح يستعملها للفلاحة والزراعة ولجمع المزروعات ودرسها ونقلها ولجلب الوقود في الشتاء إلى بيته، وللمكاراة عليها، ولغير ذلك من الحاجات الضرورية[١]. وتتفوق البغال على غيرها لأنها أقوى بنية وأثبت قدماً من الخيل التي كان يؤتى بها من جهات حلب وبغداد، ولا تتخذ للأشغال الزراعية بل للسرج والجر الخفيف في حين يؤتى بالبغال غالباً من حلب، ويستعملها الأهالي لركوبهم وأشغالهم، وخصوصاً في المكاراة. أما الحمير وأجناسها الموجودة في الجبل من قبرصية وبلدية فيستعملونها كاستعمال البغال. ومن جملة وسائل النقل الجمال أيضاً ويستقدمونها من الداخل السوري، ولكنها قليلة العدد. ويقدر عدد الخيل في جبل لبنان بنحو ٦٤٠٠ والحمير بـ ٧٠٠٠ والبغال بـ ٢٠٠٠ والجمال بـ ٥٥٠[٢].

وإلى جانب هذه الحيوانات الأليفة أقبل الفلاح على تربية الدجاج انتفاعاً بلحمه وبيضه. وغالباً ما كان ينقله إلى البيدر في أيام الحصاد. كما ربى المزارعون النحل وصنعوا له الخلايا ليعسل فيها. وكانوا ينقلونه صيفاً إلى الجرود ثم يعيدونه إلى السواحل في فصل الشتاء. وقد بلغ إنتاجه نحو سبعة آلاف أقة، وكان أحسنه إنتاج فاريا ومزرعة كفرذبيان وبلونة وساحل علما والعاقورة وتنورين وبسكنتا[٣] ومعاصر الشوف والباروك وعين زحلتا وحاصبيا.

أما الحيوانات البرية التي تسرح في أحراج جبل لبنان وغاباته فهي النمر والسنور المبرقش والضبع والذئب وابن آوى والثعلب والدب والعنز البري

(١) خنشت، طرائف الأمس، غرائب اليوم، ص ٤٥.

(٢) نظراً لفقدان الإحصاءات المتعلقة بتلك الفترة، استعملنا الإحصاءات المنشورة في أواخر القرن التاسع عشر لإعطاء فكرة تقريبية عن عدد الحيوانات الموجودة في جبل لبنان. راجع: اسماعيل حقي، مباحث علمية واجتماعية، ص ٤٣٠ و٤٣١ و٤٦٤ ـ ٤٦٥. انظر أيضاً: ريجنكوف وسميليا نسكايا، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ٢٠٢.

(٣) اسماعيل حقي، مباحث علمية، ص ٤٣٠.

والغزال والخنزير البري والغرير والكثير من الطرابين الضخمة إلى جانب أنواع مختلفة من الطرائد[١]، التي تناقص أعدادها بسبب القنص المتواصل وطريقة إبادتها، كما انقرض بعض هذه الحيوانات. وقد درج المقاطعجيون على القيام برحلات الصيد مع أتباعهم. وكان الأمير بشير يقوم من وقت إلى آخر برحلة قنص، وكان يصطاد ببازاته كل مرة من ثمانماية إلى تسعماية حجل. وكان بعضهم يكمن للحجال في القتر (اليقلوم) حتى إذا تجمعت أطلق عليها النار فيصرع منها من العشرة إلى الخمسة عشر حجلاً عتيقاً أو فروجاً[٢].

خامساً: الأوزان والمكاييل

تعتبر الأوزان والمكاييل من المعايير الأساسية التي تتحدد على ضوئها العلاقات الاقتصادية والإنتاجية سواء تمت عبر المقايضة أم لقاء ثمن نقدي. ومع توسع العلاقات الإنتاجية وحركة الأسواق وتطور الحركة التجارية والانتقال من السوق الضيقة المغلقة إلى السوق العالمية، أصبحت الحاجة أكثر ضرورة لإيجاد أوزان ومكاييل موحدة ومشتركة بين طرفي العلاقة الاقتصادية. وكان الفلاح في جبل لبنان قد عرف مقاسات معينة تكرست عبر أعراف وتقاليد إنتاجية وتجارية تمسك بها لسهولة استعمالها وعدم تعقيدها وتعوده عليها رغم الخسارة والإجحاف اللاحقين به. فاستعمل مكاييل الحجم والاستيعاب بدلاً من موازين الثقل والوزن والكثافة. وكان يستعمل للحبوب مكاييل من خشب أو حديد. واستعمل للسوائل مكاييل من قصدير أو تنك أو نحاس أو حديد[٣]. وكانت وحدة الوزن المعتمدة في جبل لبنان هي الأقة زنة ٤٠٠ درهم أي ما يعادل ١,٢٨٣ كلغ[٤]. وهي تنقسم إلى ست أوقيات كل منها ٦٦,٦ درهماً، أو ٢١٤ غراماً أي أن الرطل كان يعادل إقتين، إلا

---

(١) ابراهيم الأسود، تنوير الأذهان، ج ٢، ص ٢٦٦ ـ ٢٦٧. أيضاً: ريجنكوف وسميليا نسكايا، مرجع سابق، ص ١٠٥.

(٢) H. GUYS, Beyrouth et le Liban, T. 1, p. 185.

(٣) عبد الله سعيد، أشكال الملكية واستثمار الأراضي في متصرفية جبل لبنان، ملحق رقم ٢٧، ص ٢٨٩ وما يليها. أيضاً: عيساوي، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب، ص ٦٨٩.

(٤) روجر أوين، الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي ١٨٠٠ ـ ١٩١٤ ترجمة سامي الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٩٠، ص ٢٤٥.

أنه كانت هناك اختلافات محلية. ففي دمشق كانت الأوقية تساوي ٥٠ درهماً أو ١٥٤,٢ غراماً، وفي حلب ٦٠ درهماً أو ١٩٠ غراماً، وفي حماه ٥٥ درهماً أو ١٧١,٩ غراماً، وفي حمص ٧١ درهماً أو ٢٢٥ غراماً. وكان الرطل يراوح بين ٨٠٠ درهم و١٠١٧ درهماً أو بين ٢,٥٦٤ كلغ إلى ٣,٢٥٥ كلغ. وفي شمال سوريا يساوي إقتين أو ٢,٥٦٤ كلغ، وفي جنوب سورية ٢,٢٥ أقة أو ٢,٨٨٤ كلغ. وكان القنطار يعادل مائة رطل أو مائتي أقة أي نحو ٢٨٨,٤ كلغ في دمشق، و١٨٠ أقة في حوران أو ٢٣٠ كلغ. وفي حلب ٢٠٠ رطل أو ٢٥٦,٨ كلغ. وكان الرطل الجبلي يعادل ١٢ أوقية، والكيلو الاسطنبولي خمس أوقيات. وفيما يتعلق بالزيت كان الرطل يساوي ١٣,٥ أوقية في الشويفات و١٥ في صيدا وانطاكية، و١٨,٥ أوقية في جزين. وفيما يتعلق بالتين والتبغ والخرنوب كان الرطل المعتمد في جبل عامل وجهات صيدا يساوي ٤,٥ أوقيات[١].

وفي جهات صيدا كان القنطار يعادل مئة وعشرة أرطال، ويستعمل لوزن الرماد والقطن الخام والملح الأمونياكي وجوز العفص والصمغ والخشب البرازيلي، أما في عكا فكان القنطار يساوي ١١٥ رطلاً ويستعمل لوزن الرماد والقطن الخام وجوز العفص وغير ذلك[٢].

واعتمدت بعض المناطق وحدات المد والشنبل لكيل الحبوب كالقمح والشعير والذرة والقطاني والزيتون وسائر المواد الصلبة. وكانا يشكلان وحدتي كيل واستيعاب وليس وحدتي وزن نظراً لاختلاف المنتجات الزراعية موضوع الكيل. فمد الشعير أخف وزناً من مد القمح، ومد الزيتون أخف وزناً من مد القمح أو الشعير. وكان المد كوحدة وزن يختلف من مكان إلى آخر بحسب المناطق والمقاطعات[٣]. فمد القمح كان يعادل نحو عشرين كيلوغراماً، ومد الشعير بين

---

(١) عيساوى، التاريخ الاقتصادي، مرجع سابق، ص ٦٨٨. انظر أيضاً: ريجنكوف وسميليا نسكايا، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ٣١٢ و٣٥٥.

(٢) منير وعادل اسماعيل، تاريخ لبنان الحديث، الوثائق الدبلوماسية، دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت ١٩٩٠، ج ١، ص ٤٣.

(٣) انظر رجاء عبد القادر جوهر، تاريخ الإمارة الشهابية أطروحة دكتوراه، اختصاص في التاريخ، إشراف الدكتور منير إسماعيل، جامعة القديس يوسف، بيروت ١٩٨٤، جدول رقم (٤)، الموازين والمكاييل والمقاييس، ص ٣٨٦ ـ ٣٨٨.

١٤ و١٦ كيلوغراماً، ومد العدس بين ١٦ و٢٢ كيلوغراماً، ومد الذرة بين ١٥ و١٨ كيلوغراماً. والمد الذي استعمل في جنوب سوريا كان يعادل نصف كيلة أو نصف طبة أي نحو ١٨ ليتراً. وكان للمد ثلاثة مكاييل فرعية هي الثمنية والربعية والنصفية[١]. أما أضعاف المد فكانت الهواية وتساوي مدين والعلبة ثلاثة أمداد والصاع أربعة أمداد، والكيل ستة أمداد والعديلة ٧ أمداد والغرارة ١٢ كيلاً أو ٧٢ مداً. كذلك اختلفت أوزان الشنبل حسب المواد الزراعية وكان معدل وزنه نحو ٤٥ أقة أو ٦٠ كيلوغراماً وهو الشنبل الصغير. أما الشنبل الكبير فكان يراوح بين ٢٠٠ و٢٦٠ كيلوغراماً أي نحو قنطار تقريباً. وفي جهات عكار كان البصل يكال بالقفة وتعادل نحو ١٨ رطلاً، وفيما خص الزيت كان التداول بالجرة وهي تتسع لخمسة أرطال أو ٦,٥ أرطال[٢].

وفي المواد الثمينة استعمل الدرهم كأساس للوحدة وخصوصاً في المعادن النفيسة والحرير. وكان يساوي ٣,١٧ غرامات في حلب، و٣,٠٩ غرامات في دمشق. وكان الدرهم من الناحية النظرية يتكوّن من ١٦ قيراطاً يعادل كل منها أربع حبات أو قمحات، وكان المثقال يعادل الدرهم ونصف الدرهم[٣].

ولكن هذه الأوزان لم تكن موحدة بين جميع المقاطعات والبلدان، حتى في جبل لبنان ذاته بلغ الرطل الجبلي والبقاعي نحو ١٢ أوقية، وبلغ الرطل العرسالي في البقاع نحو رطل ونصف من الرطل الجبلي والبقاعي، كذلك اختلف وزن القنطار تبعاً لاختلاف وزن الرطل، وكان يتراوح بين ٢٣٠ و٢٦٠ كيلوغراماً وكما كان الاختلاف في الأوزان الصلبة والسائلة، كذلك اختلفت مساحة الفدان في الأراضي الزراعية. ففي بعض المناطق عرف الفدان بأنه المساحة التي يمكن حرثها بمحراث في يوم واحد أي نحو ٠,٢٥ إلى ٠,٣٣ من الهكتار. وفي مناطق أخرى كان يمثل المساحة التي تبذر بـ ٥٠٠ أقة من القمح و٧٠٠ أقة من الشعير

(١) راجع بهذا المعنى، طلال المجذوب، تاريخ صيدا الاجتماعي ١٨٤٠ ـ ١٩١٤، المكتبة العصرية، بيروت ١٩٨٣، ص ١٧٤. أيضاً: صقر صقر، تاريخ بجة، ص ٤١١.

(٢) عيساوي، مرجع سابق، ص ٦٢٢ ـ ٦٨٩. للتوسع انظر: «رسالة في الدرهم والأوزان» لمؤلف مجهول، مخطوطة رقم ١٠٣٢٦، مكتبة الأسد الوطنية، دمشق ١٣٠٥هـ، الأوراق ثلاثة.

(٣) عيساوي، مرجع سابق، ٦٨٧ ـ ٦٨٨. راجع إبراهيم الأسود، دليل لبنان، طبع في المطبعة العثمانية، بعبدا، لبنان ١٣٢٢هـ/١٩٠٦م، الطبعة الثالثة، ص ٣٤٧.

أي نحو ٢٧,٥ هكتاراً[١]. أما وحدة القياس الطولي فكان الذراع وقد اختلف طوله باختلاف المناطق في سوريا. ففي بيروت وجبل لبنان يساوي ٣/ ٤ ٦٧ سنتمتراً واستعمل الذراع المربع لقياس المسطحات وكل ١٦٠٠ ذراع مربع تساوي دونماً واحداً وهو القياس العثماني للأرض[٢].

وقد حاولت السلطنة العثمانية توحيد الأوزان والمكاييل والمساحات سنة ١٨٦٩ فأصدرت «قانون المساحات والموازين والكيول الجديدة». ومنعت استعمال المكاييل والموازين القديمة كالمد والشنبل والكيل والحمل، لكنها جوبهت بمعارضة عملية في تنفيذ قوانينها. وظلت المكاييل والأوزان القديمة سارية المفعول حتى نهاية الحرب العالمية الأولى وصدور التشريعات لاحقاً من قبل الانتداب الفرنسي[٣].

سادساً: بعض الملاحظات والاستنتاجات

- عكست هذه الفترة تناقضات النظام المقاطعجي والصراع على الريع الزراعي، فبرزت انتفاضات السكان والحركات الفلاحية ومظاهر العصيان كتعبير عن رفض الاستغلال من خلال المواجهات العنيفة بين الفلاحين والحرفيين من جهة والقوى المقاطعجية المكلفة بعملية الجباية من جهة أخرى.

- تمكن الفلاح الجبلي من استغلال الأراضي المؤهلة للزراعة إلى حد أقصى. كما حوّل المنحدرات الجبلية إلى مدرجات تصلح للاستثمار. وبعد قيام الثورة الصناعية في أوروبا اتجه الاقتصاد المحلي نحو المزروعات الصناعية بتشجيع من الرساميل الأجنبية وخصوصاً تجارة الحرير في سوق مدينة ليون الفرنسية. ورغم الجهود المضنية التي بذلت لزيادة الريع الإنتاجي فإن الفلاح لم يتمكن من تأمين حاجته للحبوب لأكثر من ثلاثة أشهر في السنة.

(١) المرجع السابق نفسه، ص ٦٩٠ - ٦٩١.

(٢) قسطنطين بيكوفيتش، لبنان واللبنانيون، قدمت له إ.م. سميليا نسكايا، عربه يوسف عطا الله راجعه مسعود ضاهر، دار المدى للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٦، ص ١٠٥.

(٣) عيساوي، مرجع سابق، ص ٦٨٧.

- ساهمت مصادر أخرى من الإنتاج في تأمين معيشة السكان الذين قاموا بتربية المواشي، كما عمل بعضهم في المكاراة وفي استصلاح الأراضي إلى جانب عمل بعضهم في الحرف اليدوية والصناعات المعروفة آنذاك.
- استمرار نمط الإنتاج البدائي المتخلف مسيطراً على الحياة الزراعية في جبل لبنان وذلك بسبب استمرار الأدوات الزراعية التقليدية منذ القرون الوسطى دون أي تطوير أو تبديل. وعدم استعمال الأسمدة المخصبة للتربة، وغياب عملية تأصيل البزار وهيمنة الشوباصي والخولي على الإنتاج.
- ساعدت بعض أنواع العقود الخاصة باستثمار الأراضي الزراعية في تجزئة بعض الملكيات الكبيرة، وفي إيجاد الملكية العقارية الصغيرة المكتسبة نتيجة تطبيق مفاعيل عقود المغارسة.
- شكل النظام المقاطعجي الذي ساد جبل لبنان السمة الأساسية لنظام زراعي اجتماعي سياسي. وقد اختلف هذا النظام عن النظام الاقطاعي الذي ساد أوروبا في أعقاب انهيار الأنظمة الرومانية في القرنين التاسع والعاشر الميلاديين نتيجة اعتداءات القبائل الجرمانية واجتياحها ممتلكات الامبراطورية الرومانية حيث اعتبر الاقطاعي مالكاً للأرض وما عليها من فلاحين واقنان وموجودات مع ترجيح لحق البكورية يتصرف بهم كيفما يشاء لقاء موجبات يؤديها للملك وتنتقل بالارث خلافاً للنظام المقاطعجي الذي ساد المشرق العربي والذي اتسم بميزات مختلفة كحق الجباية الممنوح الى المقاطعجي لمدة محدودة، وعدم الاستعباد أو الرق، وعدم التوارث في الاقطاع وذلك بتأثير الشريعة الاسلامية القائمة على المساواة بين أبناء المجتمع الاسلامي.

الفصل الثاني

الصناعة والتجارة

أولاً ـ الصناعة والحرف اليدوية
أ ـ صناعات الغذاء والإعاشة
١ ـ صناعة الزيوت والصابون
٢ ـ المطاحن ومعاصر الدبس
٣ ـ صناعة الأجبان والألبان
ب ـ صناعة الغزل والحياكة
١ ـ تربية دود القز
٢ ـ صناعة حل الشرانق
٣ ـ صناعة النسيج
ج ـ صناعات أخرى مختلفة
١ ـ صناعة المسابك والحديد
٢ ـ صناعة الخزف والفخار
٣ ـ صناعة البارود
د ـ صناعات متفرقة
ثانياً ـ التجارة والأسواق
أ ـ التجارة الداخلية
ب ـ التجارة الخارجية
ج ـ المواصلات وطرق التجارة
ثالثاً ـ النقود والأسعار
أ ـ النقود العثمانية
ب ـ النقود الأجنبية
رابعاً ـ بعض الملاحظات والاستنتاجات

أولاً: الصناعة والحرف اليدوية

احتلت الصناعة المرتبة الثانية بعد الزراعة في اقتصاديات جبل لبنان في خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر. وعلى الرغم من فقدان الجداول الإحصائية التي توضح مساهمة كل قطاع إنتاجي في الدورة الاقتصادية للجبل، إلا أن توزع القوى العاملة على القطاعات الإنتاجية يعطي الصناعة والحرف اليدوية الأهمية الثانية بعد الزراعة في معيشة الجبليين خصوصاً أن نسبة كبيرة من هؤلاء كانوا يعملون في الصناعات الناتجة عن الزراعة أو المرتبطة بها ارتباطاً وثيقاً كالصناعات التحويلية للزيت والزيتون ومطاحن الحنطة وحل شرانق الحرير والدبس والخمور وغيرها. ومع أنها كانت صناعات بدائية يغلب عليها الطابع اليدوي، وكانت أقرب إلى العمل الحرفي منها إلى الصناعة، إلا أنها كانت تلبي حاجات السكان وتسهل لهم تأمين متطلباتهم المعيشية في فترة كان فيها الاقتباس عن الغرب لا يزال في بدايته. وكانت القناعة في العمل والعيش تعم مختلف فئات السكان، ولكن ما أن بدأ المد الصناعي الغربي يغزو بلادنا سواء بالمنتجات الاستهلاكية أو بالمعدات الصناعية حتى ظهرت معالم انقلاب وتغيير تناولت مختلف البنى الاقتصادية فتراجعت زراعات معينة وتقدمت أخرى، واضمحلت صناعات وحرف أمام تلك المستوردة من الخارج. وقد برزت معالم هذا التحول واضحة في أواخر النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث بلغ التدخل الخارجي السياسي والاقتصادي ذروته، كما بدأت تظهر مفاعيل هجرة السكان إلى الخارج.

وجرت محاولات قبل ذلك لإقامة صناعة حديثة لكن أغلبها مني بالفشل، ففي عام ١٨٣٥ قدمت سفينة من الاسكندرية وأنزلت قرب نهر الكلب ٣٠ عاملاً أوروبياً وبعض المعدات الحديثة في محاولة لإقامة مصانع لإنتاج الجوخ والطرابيش وغزل القطن، لكن المشروع فشل[١] بسبب الوضع السياسي المضطرب وعدم الاستقرار

(١) شارل عيساوي، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب، ص ٥٥٣.

الأمني الناجم عن الثورات التي قامت ضد الوجود المصري في بلاد الشام.

وتلبي الصناعة في مرحلة من المراحل، حاجة المجتمعات الزراعية بسبب الفيض الإنتاجي وتراكم الكم الزراعي أمام المزارع والفلاح وصعوبة تصريف هذا الإنتاج بيعاً نقدياً أو مقايضة؛ وغالباً ما يجد في تحويل المنتجات الزراعية وسيلة لحفظ جهده من التلف والضياع. لذلك فقد جاءت الصناعات التحويلية في طليعة الصناعات الغذائية كصناعة الزيوت والمطاحن والأجبان والألبان ومعاصر الدبس فضلاً عن الصناعات الأخرى كصناعة الحرير والمنسوجات والصباغة والدباغة وسبك الحديد وغيرها وسنتبع في معالجة هذا البحث أولاً الصناعات الغذائية، ثم صناعة الحرير والألبسة والمنسوجات، ومن ثم سائر الصناعات المختلفة الأخرى.

أ ـ صناعات الغذاء والإعاشة:

ترتبط صناعة الغذاء والإعاشة التي عرفها مجتمع جبل لبنان في النصف الأول من القرن التاسع عشر بنوع الإنتاج الزراعي والكميات الفائضة عن استهلاكه فعمد إلى تحويلها وحفظها لمدة طويلة. وكان الفلاح والمزارع يخزنها إما غذاء له ولعائلته طوال السنة أو ريثما يتمكن من بيعها أو مقايضتها. وكان أهم هذه الصناعات صناعة الزيوت والدبس على اختلاف أنواعه والطحين والصابون والأجبان وغيرها.

١ ـ صناعة الزيوت والصابون:

وهي قديمة في جبل لبنان. وقد ظلت المعاصر تعمل على وتيرة واحدة منذ قرون عديدة. كان يدار فيها حجر المعصرة المستدير بواسطة بغل يجره ضمن حوض، وبعد أن تسحق حبوب الزيتون سحقاً جيداً كان يستقطر الزيت منه بواسطة مكابس[1] لا يتعدى ضغطها عدة مئات من الكيلوغرامات. وفي عام ١٨٥١ أقام أحد الفرنسيين

---

(١) فؤاد الخوري، من مشارف المئة، لبنان وجوه حضارية، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت ١٩٨٧، ص ٣٧١.

مصفاة لزيت الزيتون في طرابلس[١] لكن عملية تصنيع الزيت ظلت بدائية وكانت أكثر المعاصر تعطي زيتاً حاداً وهذا ما كان يحول دون تصديره إلى الخارج[٢]. أما المادة المتبقية من الزيتون بعد عصره مع كسر النواة وهي «الجفت» فكان القرويون يستعملونها إلى جانب الحطب للتدفئة في أيام الشتاء.

ونتيجة للتراكم الكمي في إنتاج الزيت والذي بلغ سنة ١٨٦١ نحو ٦٥٠٠ طن[٣]، ازدهرت صناعة الصابون في أرياف جبل لبنان حتى أن محمد علي باشا رغب في ضم بلاد الشام إلى مصر بغية الحصول على مصادر إنتاج الصابون. وكان تصديره إلى مصر يتم منذ مئات السنين حتى أن فلسطين وحدها صدرت سنة ١٧٩٩ نحو تسعة آلاف قنطار من الصابون. وكان لبيروت وطرابلس أيضاً تجارة واسعة في الصابون مع مصر في الربع الأول من القرن التاسع عشر[٤]. وقد تركزت صناعته في أغلب بيوت الفلاحين والمزارعين نظراً لسهولة تحويل الزيت إلى صابون عن طريق «ربطه» بمادة القطرون ثم غليه على النار. وكانت المصابن الكبرى تتركز في الشويفات وكفرشيما والكورة وطرابلس ودير القمر ورشميا[٥]. وقد أطلق على الصابون المحلي تسمية الصابون البلدي وهو المصنّع من زيت الزيتون المستخرج من جنى أيلول ويطلق عليه الجبليون «الجويل الأول» أو «الحص الأيلولي». وكان هذا الصابون أكثر نقاوة من الصابون المستورد الذي يحتوي على بعض أنواع من الأدهان. وقد بلغ إنتاج سوريا بما في ذلك جبل لبنان سنة ١٨٣٣ نحو ٤٥,٠٠٠ قنطار، وأنتجت دير القمر وحدها سنة ١٨٣٨ نحو ٦٤٠,٠٠٠ أقة أي نحو ٧٦٨,٠٠٠ كيلوغراماً. ووصل إنتاج جبل لبنان في أوائل القرن العشرين إلى نحو مليوني أقة أي نحو ٢,٤٠٠,٠٠٠ كيلوغراماً، وكذلك منطقة طرابلس[٦]. وكانت مصبنة دير القمر تنتج كميات وافرة من الصابون، وفيها كان يتم احتكاره في خلال فترة حكم الأمير بشير.

---

(١) عيساوي، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب، ص ٥٥٣.
(٢) إسماعيل حقي، مباحث علمية واجتماعية، ص ٤٣٥.
(٣) JOUPLAIN, La Question du Liban, p. 496.
(٤) أسد رستم، آراء وأبحاث، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت ١٩٦٧، ص ١٥٠.
(٥) فؤاد الخوري، من مشارف المئة، ص ٣٧٢. اسماعيل حقي، مباحث علمية، ص ٤٣٦.
(٦) عيساوي، المرجع السابق، ص ٥٥٠ ـ ٥٥١.

٢ ـ المطاحن ومعاصر الدبس:

كانت المطاحن منتشرة في أنحاء مختلفة من الجبل، وكانت تستعمل لطحن القمح والشعير وغيرهما من الحبوب، وتحويلها إلى طحين وبرغل وخلافهما. وكانت تقع على ضفاف السواقي والأنهار، وتدار بواسطة الماء المتساقط على دولاب من الخشب يسمى «العَنَفَة». كما استعمل الفلاحون في منازلهم مطاحن صغيرة تسمى الجاروش، وهو عبارة عن طبقتين مستديرتين من الحجر الخشن المنحوت مركزتين إحداهما فوق الأخرى. والحجر الأعلى فيه ثقب قطره نحو ستة سنتيمترات يسمى الخُرّ لإدخال القمح منه، وبجانبه وتد تدار به الطبقة العليا[١] ويسمى الزرنوك أو القعسرة، وقلما خلا منزل ريفي من هذا الجاروش.

أما معاصر الدبس فقد كانت منتشرة في أغلب قرى الجبل، ويندر أن تخلو قرية من معصرة أو أكثر. وظل استعمال المعاصر مستمراً حتى أواسط القرن العشرين، وكانت أداة لتصنيع العنب والخرنوب وتحويلهما إلى دبس. كذلك كان بإمكان الفلاح تحويل عنبه إلى دبس عن طريق غليه في منزله وليس في المعصرة[٢]. كما كان بعضهم يستقطر عنبه خمراً فيعصره ويضعه في الخوابي الفخارية، ويصنع منه نبيذاً أو يحوله إلى سبيرتو ثم يصنع منه عرقاً. وكانت مراكز تصنيع النبيذ في الخنشارة وبتغرين وصليما وبحنس وبكفيا وبيت شباب وذوق مصبح وغزير والكفور وريفون وسبعل. وكانت خمرة بلاد البترون والكورة من أجود الخمور، وكانت صناعتها إما فقشاً أو مغلية، وتكون حلوة أو مرّة. وخمرة جبة بشري حمراء وخفيفة، وخمرة الزاوية بيضاء، وخمرة كسروان صفراء ذهبية، وخمرة القاطع حمراء وثقيلة وذلك لغليانهم لها[٣]، ونلاحظ أن أماكن إنتاج هذه الخمور وتصنيعها هي القرى المسيحية. أما القرى الدرزية فكانت نادرة الإنتاج نظراً لتحريم الخمرة دينياً. وقد اعتبر الرحالة جون كارن أن ما من «كوخ إلا وهو ممّون بالخمر، ولا تقل أصنافه المصنوعة في جبل لبنان عن اثني عشر أكثرها حلو قوي لذيذ ومنها اثنان أو ثلاثة ممتازة ولا سيما الخمر الشهيرة الذهبية

(١) أنيس فريحة، القرية اللبنانية، ص ٧٧.

(٢) خنشت، طرائف الأمس غرائب اليوم، ص ٧١ ـ ٧٢.

(٣) اسماعيل حقي، مباحث علمية واجتماعية، ص ٤٠٠.

اللون»[١]. كذلك يستخرج الجبليون من العنب مادة مسكرة هي العرق، ويستعملون لأجل ذلك الكركة فيستقطرون أولاً مادة السبيرتو من عصير العنب ثم يمزجون هذه المادة باليانسون، ويغلونها ليستقطروا منها مادة العرق، وأشهر أماكن إنتاجه زحلة والخنشارة ونيحا البقاع. ومن العنب أيضاً كانوا يصنعون الخل الذي يدخل في كثير من الأطعمة فيطيبها. وكان العرب يقولون قديماً من حصل على الزيت والخل فقد كملت مؤونة بيته. وكانوا يصنعون أيضاً من العنب الزبيب فيقدمونه نقلاً بمنزلة الحلوى في أيام الشتاء، ويصدر الفائض منه إلى الخارج[٢]. وقد بلغ المتوسط السنوي لإنتاج الزبيب في الفترة الواقعة بين سنتي ١٨٤٦ و١٨٥٦ نحو خمسة آلاف قنطار[٣].

٣ ـ صناعة الأجبان والألبان:

تزدهر صناعة الأجبان والألبان في المجتمعات الزراعية نظراً لتكاثر الأبقار والأغنام والماعز. وقد أولى الفلاح عنايته هذه المواشي لعدة أسباب، فهو يستعملها كجزء من أدواته الزراعية في حرث الأراضي، ويشرب حليبها أو يحوله إلى ألبان وأجبان وسمن وزبدة. ويغتذي بلحومها، وينتفع بجلودها وشعرها وصوفها وبعرها وروثها. ولم يكن في جبل لبنان في خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر معامل تعنى بتلك الصناعات، بل كان الأهالي يقومون بتصنيع الجبن واللبن والزبدة في بيوتهم وبطرق بسيطة وساذجة ودون مراعاة للأصول الفنية. فكانوا يصنعون الجبن باستعمالهم مادة «المسوة» المستخرجة من أمعاء الجديان الصغار. وكانت أجود أجناس الجبن المعروفة تصنع من حليب الأبقار، وصنعوا اللبن عن طريق تخمير الحليب وهو المعروف في أيامنا باللبن الرائب. وإذا أرادوا حفظ اللبن أياماً ملّحوه وجعلوه في كيس من الخام فتخرج منه مادة المصل، ويضحي بعد فترة كالجبن الأبيض وهو ما يسمونه باللبن المقطوع أو

---

(١) جون كارن، رحلة في لبنان، ص ٧٢ و٧٥.

(٢) ابراهيم الأسود، تنوير الأذهان، ج ٢، ص ٢٨٧. انظر أيضاً: وثائق المركز الوطني، الوثيقة رقم ٤٢٨٥.

(٣) عيساوي، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب، جدول رقم ٣ ـ ٥، ص ٤٣٨.

اللبنة. وهناك طريقة أخرى لتصنيع «لبن السردالي» عبر وضع الحليب في «دغار» كبير، ومن ثم تصفيته بإخراج مادة المصل منه كل أسبوع، مع إضافة شيء من الملح الخشن عليه. والأهالي يجعلون هذا اللبن كرات صغيرة ويكبسونه بالزيت ويدخرونه لاستعماله عند الحاجة. وكما صنعوا الجبن، صنعوا الزبدة والسمن بطريقة بدائية من حليب الأغنام والأبقار[١].

ب ـ صناعة الغزل والحياكة:

كان لتربية دود القز وصناعة حل الشرانق وغزل الحرير أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية في جبل لبنان، وإذا كانت الصناعات التحويلية الغذائية لا تحتاج إلى معدات وتقنيات لتصنيع المواد الأولية آنذاك، فإنه في صناعة الغزل والحياكة ظهرت معالم الصناعات الأولية مكونة رهص الصناعات التي بدأت تظهر لاحقاً في المجتمع الجبلي. وقد اعتبر اسطفان البشعلاني صاحب كتاب تاريخ بشعلي وصليما أن تربية دود الحرير كانت من أهم أسباب المعاش قديماً، وهي المهنة التي أغفلها الدروز وتعاطاها النصارى. وكانت من دواعي تقريب فخر الدين لهم لقيامهم بهذه الأعمال التي كانت من أهم المكاسب القويّة لاقتصاديات البلاد[٢]. وقد يبدو من المستحسن إعطاء لمحة عامة عن تربية دود القز قبل معالجة موضوع حل الشرانق وغزل الحرير وصنع المنسوجات الحريرية وغيرها.

١ ـ تربية دود القز:

لتربية دود القز[٣] قواعد وأصول دقيقة كان المزارعون ومربو دود الحرير يراعونها ويحافظون عليها خوفاً من الأمراض التي تصيب الدود، أو الحشرات

(١) اسماعيل حقي، مباحث علمية واجتماعية، ص ٤٣٦ ـ ٤٣٧. انظر أيضاً: رشيد أفندي غازي، كتاب منتهى المنافع في أنواع الصنائع، المطبعة الأدبية ١٨٩٦، ص ٨١٩ ـ ٨٣٤.

(٢) اسطفان البشعلاني، تاريخ بشعلي وصليما، مطبعة فاضل وجميل، بيروت ١٩٤٨ ص ١٨٥.

(٣) للتوسع في تربية دود القز، راجع رشيد أفندي غازي، كتاب منتهى المنافع في أنواع الصنائع، ص ٣٤٨ وما يليها.

التي تفتك به، وهذا ما يلحق الخسارة بهم إذ يحول دون بلوغ محصولهم الحد الذي يترقبونه. لذلك كانوا يحفظون بذور دود القز في أماكن باردة خوفاً من التفقيس. وما أن تبدأ براعم التوت بالظهور في أواسط شهر آذار حتى يبدأ نقل البزر من مشتاه[1] إلى مكان يعرف بالمدخن حيث ترفع فيه درجة الحرارة بمعدل نصف درجة يومياً إلى أن تبلغ الخامسة والعشرين. وقد يشترك في المدخن عدة أشخاص من أهل القرية. وفي المدخن يفقس بزر القز وتبدأ تغذية الدود بورق توت صغير طري أو يفرمون له الورق فرماً دقيقاً. وتحتاج تربية دود القز إلى عناية دائمة ودقة في العمل. فعلاوة عن ضرورة مراقبة الغذاء والتدفئة والتهوئة، يجب رفع الدود وتفريده كي لا يتكاثر على بعضه بعضاً، فيوزع على أطباق جديدة مصنوعة من العيدان والقصب تطلى بطين مصنوع من روث البقر المعجون بالتبن الناعم المعروف بالعور، ثم يجري نقل الدود من المدخن إلى المنحل بين اليوم

(١) تتطلب تربية دود الحرير حرارة معينة، كما يتطلب حفظ بزره درجة متدنية من الحرارة. لذلك ترسل البذور إلى أماكن باردة تحفظ فيها طوال فترة الشتاء والصقيع وقبل ظهور براعم ورق التوت. وقد حاول محمد علي باشا ترويج هذه الصناعة في مصر فطلب إلى الأمير بشير إرسال رجال يحسنون هذا الأمر، فأرسل الأمير جرجس الزند من ذوق مصبح وابن عمه شاهين ومعهما نحو ثلاثين عائلة للعمل في تربية الدود. لكن هذه المهمة لم تنجح في مصر لأن البزر كان ينقف، بسبب ارتفاع درجة الحرارة في القطر المصري قبل ظهور أوراق التوت. فاضطر محمد علي لشراء البزر من جبل لبنان لكونه يتأخر عن الفقس لبرودة مناخه وهواه. لذلك ما لبث أن تخلى محمد علي عن تربية دود الحرير في مصر بعد أن خصص مساحة عشرة آلاف فدان زرعها بأكثر من ثلاثة ملايين شجرة توت، وأسس مستعمرة تضم خمسائة شخص فيها عدد كبير من مسيحيي جبل لبنان. وكانت تجارب محمد علي على تربية ديدان الحرير قد بدأت سنة ١٨١٢ واستمرت حتى سنة ١٨٤٠، وهي السنة التي تخلى فيها عن مصانع الحرير التي أسسها في مصر، وأعلن في خطاب له أن ما بذله من مبالغ نقدية على الحرير لم يرتب له عائدات مرضية، وأنه فضل أن يوظف أمواله في مشروعات أخرى بإمكانها أن تحقق فوائد أكثر لمصر.

انظر: ميخائيل مشاقة، منتخبات من الجواب على اقتراح الأحباب، نشر أسد رستم وصبحي أبو شقرا، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٥٥، ص ١٥٠، حيدر الشهابي، الغرر الحسان في أخبار أبناء الزمان، عني بضبطه ونشره أسد رستم وفؤاد أفرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت ١٩٦٩، ص ٦٣٢، الختوني، المقاطعة الكسروانية، ص ٥٤، عيسى إسكندر المعلوف، دواني القطوف في تاريخ بني المعلوف، طبع بالمطبعة العثمانية في بعبدا (لبنان) سنة ١٩٠٧ ـ ١٩٠٨، ص ٢٥٣ ـ ٢٥٤. وللتوسع انظر: هيلين آن ريفلين، الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، ومصطفى الحسيني، دار المعارف، مصر ١٩٦٨، ص ٢٤١ ـ ٢٤٥.

الرابع والسادس، ثم ينقل بعد ثمانية أيام أو عشرة إلى خصاص أو بيوت، وتستمر تغذية الدود إلى أن يبلغ أشده في اليوم الثالث والثلاثين عندها يضع القزازون له شيحاً نظيفاً ويابساً من أغصان الوزال أو الغبري أو القصعين أو الزيتون، وتفرد عليه بعض أوراق التوت، فيتسلق الدود الشيح ويصنع الشرانق بمدة ثلاثة أيام، ويثبتها «بغشاء حريري يصونها من الهواء والمطر وهي غلاف تستتر الدودة فيه مدة أسبوعين ريثما تستحيل إلى زيز، والزيز إلى فراشة، تثقب هذا الغلاف وتأخذ بالتبريز حفظاً للجنس». وبعد ثمانية أو عشرة أيام من صعود الدود على الشيح تبلغ الشرانق ويحين أجل قطافها، فتتخذ شكلاً بيضاوياً منتفخاً أو شكلاً آخر مخصور في الوسط، وتمتاز شرانق جبل لبنان بلونها الذهبي وهو فاتح جميل بينما تمتاز الشرانق المنتجة من بزر ايطاليا ومدينة بورصة بلونها الأبيض، وقلما يتعدى كيلو البزر الإيطالي الأربعماية إلى الخمسماية شرنقة في حين يبلغ انتاج البزر الفرنسي الخمسماية أو الستماية شرنقة. والبزر المحلي في جبل لبنان من الستماية إلى السبعماية شرنقة[1]. وكانت أوقية البزر تعطي تقريباً ستة أرطال من الحرير المحلول[2] في حين أن أوقية البزر المصري أعطت نحو ٦٥ كلغ من الشرانق وأوقية البزر الإيطالي نحو ٣٥ كلغ، وكذلك الفرنسي. ويستمر موسم الشرانق من ٢٠ إلى ٢٥ أيار على الساحل، وفي الجبال القليلة الارتفاع، حتى أوائل شهر حزيران[3]، وكان موسمه يسمى «موسم العز» أو «مزاق الدفاتر». وكان الناس ينتظرونه بفارغ الصبر إما لوفاء دين أو لشراء ما يحتاجه المنزل من مواد غذائية أو ثياب جديدة أو أثاث للعلية[4]. وقد بلغ إنتاج الشرانق في جبل لبنان سنة ١٨٥٥ نحو مليون ومائتي ألف أقة[5] أي ما يعادل نصف ما تنتجه بلاد سوريا بأكملها من الشرانق.

---

(١) موريس شهاب، دور لبنان في تاريخ الحرير، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت ١٩٦٨، ص ٣٧ - ٤١.

(٢) ابراهيم الأسود، تنوير الأذهان، ج ٢، ص ٢٨٨.

(٣) موريس شهاب، مرجع سابق، ص ٤١ و٤٧.

(٤) صقر يوسف صقر، تاريخ بجة، ص ٣٨٥.

(٥) موريس شهاب، دور لبنان في تاريخ الحرير، ص ٤١.

٢ ـ صناعة حل الشرانق:

تحبس الدودة نفسها في غلاف هو عبارة عن كتلة مؤلفة من خيط واحد شديد التجمع يلتف على نفسه ألوفاً من المرات. وتأتي عملية حل الشرانق مستندة إلى مبدأ تركيب الشرنقة الطبيعي عبر تفريغها بعمل معاكس لعمل الدودة إلى خيط متواصل غير منقطع. وأول عمل يجري هو التخنيق أي قتل الزيز الموجود داخل الشرنقة قبل أن يتحول إلى فراشة ويثقب الشرنقة. وهذه العملية تحول دون انقطاع الخيط الوحيد المتصل. ثم تأتي مرحلة سلق الشرانق والهدف منها تليين المادة الصمغية التي تحول دون حل خيط الحرير وذلك يكون بوضع شرانق في مرجل ماء تبلغ درجة حرارته مائة درجة سنتيغراد ثم تأتي عملية التصفية وتقضي بإمساك خيط الشرنقة الخارجي ونزع القسم الذي لا يصلح منه. بعدها تمسك العاملة عدة خيوط لعدة شرانق لأن الخيط المنفرد لا يصلح للنسيج نظراً لدقته، وتبدأ بتفريغها ليتألف منها خيط واحد هو الخيط التجاري، كما يسميه تجار الحرير. وهذا الخيط يراوح طوله بين ٥٠٠ و١٢٠٠ متر وهذا يتوقف على نوعية الشرنقة وجنسها[١].

مرت صناعة حل الشرانق[٢] بمرحلتين متميزتين، الأولى وتتبع الطرق القديمة التي كانت لا تزال مسيطرة على المجتمعات الزراعية التقليدية وهي المعروفة بالحلالة العربية التي سبقت استقدام الحلالات الافرنجية في أواسط القرن التاسع عشر[٣]. والحلالة العربية عبارة عن مجموعة وسائل بسيطة مؤلفة من خلقين ودولاب ومنصب وكوفية ومضرب. فالخلقين إناء واسع يركز على موقد تسلق فيه الشرانق. وكان المضرب يستعمل لتحريك الشرانق وتعريب الزيز عن الخيوط الحريرية. أما الدولاب فكان مؤلفاً من مسكة حديدية لتشغيله مثبتة في جنزيره (قلب) خشبية وقد تركز فيها ستة «قرون» خمسة منها ثابتة، والقرن

(١) اسماعيل حقي، مباحث علمية واجتماعية، ج ٢، ص ٤٩١ ـ ٤٩٣.

(٢) للتوسع انظر: Boutros LABAKI, Introduction à l'Histoire Economique du Liban, Soie et Commerce Exterieur (1840-1914) Publications de l'Université Libanaise, Beyrouth 1964.

(٣) الأسود، تنوير الأذهان، ج ٢، ص ٢٣٠.

السادس «خلع» أي يمكن نزعه وذلك لفك الحرير الذي يكون مشدوداً على الدولاب. واستعمل المنصب وهو عبارة عن سقالة من الخشب لنشر خيوط الحرير عليها كي تجف. وبعد ذلك يصار إلى لفها على الكوفية وهي سقالة مستديرة من القصب ليصنع منها قفلاً أو شلة من خيوط الحرير[١]. وهذا النتاج من الحرير كان يسمى الحرير البلدي وكان كافياً لحاجات صناعة البلاد والفائض منه كان يصدر إلى الخارج. وقد تناقص عدد الحلالات العربية أمام انتشار المعامل الافرنجية[٢].

وعلى الرغم من المحاولة التي قام بها أحد الفرنسيين سنة ١٨١٠ لإقامة مصنع حديث في بلدة القريّة فإن حل الحرير ظل يتم بالطرق البدائية القديمة[٣]. وبحلول سنة ١٨٣٦ عرفت بيروت أول معمل لحل الحرير على الطريقة الحديثة المستعملة في أوروبا. وكان صاحبا المعمل الكونت دي لافرته Comte de la Ferté والفيكونت دي لامون ViComte de Lemont وقد استقدماه إلى حي الدحداح في بيروت. وكان يحتوي على عشرة دواليب لكن الخلاقين ظلت تحمى بواسطة الحطب على الطريقة القديمة[٤]، وقد تعرض هذا المعمل لعدة مشاكل بسبب وقوعه في بيروت. كما واجهته أزمات ناتجة عن تعاطي العمال معه وأغلبهم من المسلمين الذين كانوا يتحسسون وطأة المنافسة الأوروبية والقضاء على الإنتاج المحلي، فضلاً عن أزمات الوقود والمياه. وأدى به الأمر إلى التوقف عن العمل لمدة قصيرة ولم يستعد نشاطه إلا سنة ١٨٤٧ بعد أن أوكلت مسؤوليته إلى مدير انكليزي ضمن عملية التسويق وارتفع عدد الدواليب فيه إلى أربعين دولاباً سنة ١٨٤٦ ثم إلى ثمانين دولاباً سنة ١٨٤٨[٥].

أما جبل لبنان فلم يعرف هذا النوع المتطور من الحلالات إلاّ سنة ١٨٣٨ عندما أنشأ نقولا وجورج بورتاليس معملاً يحتوي على عشرين دولاباً في بلدة

(١) موريس شهاب، دور لبنان في تاريخ الحرير، ص ٧٢.
(٢) اسماعيل حقي، مباحث علمية واجتماعية، ص ٤٣٩.
(٣) عيساوي، مرجع سابق، ص ٥٥٢.
(٤) اسماعيل حقي، مباحث، ص ٤٣٩ ـ ٤٤٠. الأسود، تنوير الأذهان، ج ٢، ص ٢٣٠.
(٥) Dominique CHEVALLIER, La Société du Mont-Liban, p. 214-215.

بتاتر، وجرى استحضار ناظر له من فرنسا وعدد من الغازلات بلغ عددهن أربعين غازلة. لكن غليان الماء ظل يجري على الطريقة العربية التقليدية. وقد تنازل الأخوان بورتاليس عن المعمل إلى أخيهما فرتونة بورتاليس Fortuné Portalis سنة ١٨٤٠ فوسع دوائره وجرى فيه على أصول الحل الأوروبي، حيث بلغ عدد دواليبه نحو ٢١٠ دولاباً[١]. ولا يخفى ما كان لصناعيي مدينة ليون الفرنسية من أثر في دعم صناعة حل الحرير في الجبل، ولا يستبعد أن يكون لمداخلة قنصل فرنسا في بيروت لدى الشيخ القاطعجي يوسف عبد الملك الفضل الأساسي في تنازله عن قطعة الأرض الكبيرة التي أقيمت عليها منشآت المعمل في بتاتر. كما وأن تجار مرسيليا من خلال دعمهم للأخوان بورتاليس: نقولا وجوزف وانطوان وفورتونة، والرساميل التي قدمها باستريه Pastré أحد أغنى تجار الاسكندرية ساهموا في تحسين نوعية الحرير المنتج في الجبل وتطوير إنتاجه وزيادة كميته وترويج تجارته[٢]. لقد أدى استعمال التقنية الأوروبية، والآلات التي أدخلت إلى جبل لبنان إلى زيادة في الإنتاج. فكان متوسط الغلة السنوية من الحرير للسنوات العشر ١٨٤٦ ـ ١٨٥٦ نحو ٢٦٠,٠٠٠ أقة. وبلغت قيمة الإنتاج الإجمالي سنة ١٨٤٦ نحو ٢٦,٠٠٠,٠٠٠ قرش ارتفعت إلى ٤١,٦٠٠,٠٠٠ قرش سنة ١٨٥٥[٣]. وكان النوع المحلول على الطريقة الأوروبية يباع بنصف سعر الحرير الذي يحل بالآلات التقليدية. وكانت غرف التجارة في فرنسا تؤثر تأثيراً كبيراً في أسعار الحرير. كما كانت تؤثر في الأسعار كمية الحرير المنتجة في نواحي سوريا الأخرى حيث لا تتجاوز نصف ما يتم إنتاجه في جبل لبنان. وكانت سوريا في المواسم الجيدة تنتج نحو ٥٠٠,٠٠٠ أقة سنوياً[٤].

وبالرغم من الأوضاع الأمنية المضطربة التي سيطرت على جبل لبنان في فترة ١٨٤٠ ـ ١٨٦٠ فقد تزايد عدد الحلالات بنسب كبيرة. ففي سنة ١٨٤٥ كان في الجبل اثنا عشر معملاً منها خمسة معامل فرنسية ومعملان انكليزيان استعمل

(١) الأسود، تنوير الأذهان، ج ٢، ص ٢٣٠. أيضاً: اسماعيل حقي، مباحث علمية، ص ٤٣٩.
(٢) Dominique CHEVALLIER, La Société.., p. 211-212.
(٣) راجع الجدول رقم ٢.
(٤) شارل عيساوي، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب، ص ٤٣٨.

أحدهما سنة ١٨٤٦ وكان موقعه في بلدة شملان أول آلة بخارية في هذه الصناعة، وخمسة لأبناء الجبل. وكان مجموع دواليب هذه المعامل نحو ٢٦٠ دولاباً. وفي أواسط القرن التاسع عشر ارتفع عدد العاملين في المعامل الفرنسية إلى نحو ٦٥٠ شخصاً، في حين ارتفع عددهم في معامل الحل الانكليزية إلى ٢٠٠ شخص أي ما مجموعه ٨٥٠ شخصاً. وتراوح أجر العامل بين أربعة أو خمسة قروش يومياً وهذا ما يعتبر أجراً مرتفعاً بالمقارنة مع سائر الأجور التي كانت تتراوح بين قرشين وأربعة قروش يومياً. وفرضت الحاجة إلى الأيدي العاملة تشغيل النساء والأولاد، وقد تدنى أجر هؤلاء فبلغ أجر المرأة نصف ما كان يتقاضاه الرجل للقيام بالعمل نفسه(١). وبحلول سنة ١٨٦٢ بلغ عدد المعامل ٤٤ معملاً ضمّت نحو ١٨٠٠ دولاب و٢٢٠٠ حوض، وتوزعت ملكيتها على عشرة فرنسيين وبريطاني واحد وثلاثة وثلاثين من أبناء جبل لبنان(٢). وبالرغم من قيام بعض السكان المحليين في ساحل بيروت بإنشاء خمسة معامل صناعية لحل الحرير على النمط الأوروبي سنة ١٨٤٦، وقد ضم كل منها عشرين دولاباً، إلا أن هؤلاء لم يتمكنوا من دخول حيز المنافسة، فظل مستوى تجهيزات معاملهم أدنى بشكل عام من معامل الحل الأوروبية. كذلك لم تكن خيوط الحرير متساوية من حيث الجودة، ولم يتمتع إداريو هذه المعامل وكوادرها بدرجة الكفاءة الأوروبية ذاتها(٣).

---

(١) Dominique CHEVALLIER, La Société du Mont-Liban, p. 219.

(٢) شارل عيساوي، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب، ص ٤٣٨. انظر الجدول رقم ٢، كان المعمل الانكليزي بإدارة سكوت Scott، وقد أقيم في بلدة شملان على أراضي الأمير محمد أرسلان وتحت وصايته. وكان يحتوي على ٦٠ دولاباً للحل سنة ١٨٤٦. أما المعامل الفرنسية فكانت بالإضافة إلى المذكورة أعلاه: معمل بإدارة فيغون Figon في بلدة غزير في كسروان ويضم ٤٠ دولاباً، وآخر في بلدة القريّة في المتن ويضم ٦٤ دولاباً. واستقر توماس دالغ مورغ Thomas DALGUE-MOURGUE في عين حمادة بالقرب من بلدة صليما في المتن وضم معمله ١٥٠ دولاباً سنة ١٨٥٢. ثم أقام إلى جانب معمله معملاً لتجفيف وكبس الشرانق بطريقة جديدة بغية تصديرها إلى فرنسا وحلها هناك. وأقيم أيضاً في بلدة القريّة معملان بإدارة جان مالبرتوس Jean MALPERTUIS يضم الأول ٣٥ دولاباً والثاني ٨٠ دولاباً، بالإضافة إلى معمل ثالث في بلدة حمانا ويضم ٤٠ دولاباً. ومن خلال ما تقدم يلاحظ أن المبادرة في هذا المجال كانت بيد الفرنسيين وخصوصاً تجار وصناع سوق الحرير الفرنسي في مدينتي ليون ومرسيليا.
Voir: Dominique CHEVALLIER, La Société du Mont-Liban, p. 216-217.

(٣) Dominique CHEVALLIER, Op. Cit., p. 221.

وكان لعمل الكراخين انعكاسات سلبية على الثروة الحرجية في جبل لبنان، إذ كانت الكراخين والحلالات تستهلك من الحطب والأخشاب للوقود نحو ماية وأربعين إلى ماية وخمسين ألف كلغ سنوياً. وقد أباد القطع المتواصل مساحات شاسعة من الغابات والأحراج[١]. ودفعت الحاجة لليد العاملة إلى طلب المزيد من العمال، وكان الأطفال والنساء يسدون هذا النقص. وقد فضّل أصحاب الحلالات الاستعانة بهم لضآلة الأجر الذي يدفعونه لهم. وكان لعمل الفتيات والشبان داخل الكرخانات أثره على الأخلاق العامة[٢]. وقد عارضت السلطات الدينية مزاولة النساء العمل في مصنع يعمل فيه رجال. وحمل لواء المعارضة المطرانان طوبيا عون ويوسف جعجع. وبعد أن تفاقمت الأزمة وتصاعدت حدتها تم التوصل إلى حل وسط قضى بأن «تعمل البنات مع الشبان في الكرخانة الواحدة شرط أن يبنى حاجز بينهما ويكون لكل منهما مدخل خاص». كما اشترط مرافقة الأهل لبناتهم عند إقبالهن إلى المصنع وعند مغادرتهن له[٣]. وتعهد بعض أصحاب المعامل باقتصار العمل داخل الكرخانة على الفتيات فقط دون أن يكون فيها أي رجل ذكر شرط تقبل «كل قصاص ديني ودنيوي يصدر» عن المرجعية الدينية[٤].

٣ ـ صناعة النسيج:

اشتهرت البلاد السورية بصناعة الحياكة والنسيج منذ زمن بعيد، ويتضح ذلك من بعض المدن التاريخية التي اشتهرت صناعاتها في الغرب مثل دمسك ودماسين، وجوز، وموسلين، وبلداكوين وغيرها[٥]. وكان السكان يحوكون ألبستهم بأيديهم

(١) روجر أوين، الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي، ص ٣٥٢.

(٢) كاراخانة: Karakhana معمل لتحضير شرانق الحرير، معمل للنسيج حيث يعمل معاً النساء والرجال مختلطين، أصبحت هذه الكلمة تعني فيما بعد في بلاد المشرق، نتيجة هذا الاختلاط: بيت بغاء. انظر: منير اسماعيل وعادل اسماعيل، تاريخ لبنان الحديث، الوثائق الدبلوماسية، القسم الأول، ص ٢٣٣.

(٣) موريس شهاب، دور لبنان في تاريخ الحرير، ص ٥٠ ـ ٥١.

(٤) انظر بعض التفاصيل في الوثيقة رقم ٢٣ في باب الملاحق.

(٥) عيساوي، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب، ص ٥٤٢.

فيحلون الحرير على الطريقة العربية التقليدية أو يبتاعون القطن من نابلس ومرسين ويغزلونه ثم ينسجونه خاماً، ويصبغونه غالباً باللون الأزرق وأحياناً تطرزه النساء بالحرير الملون. وكانوا أيضاً يغزلون الصوف أو الشعر وينسجون منه الأقمشة ليتخذوا منها ألبسة للنساء والرجال فيصنعون القنابيز والزنانير والقمصان والعباءات والأجربة وأغطية الفرش، كما صنعوا الخيام والبلس والأكياس[(١)] والطنافس الفخيمة وأشكال البسط والأردية والمقاعد والستائر وأغطية المناضد[(٢)].

وكانت صناعة الديما من المصنوعات المشهورة في بلاد الشام، وهي عبارة عن نسيج قطني متين مصبوغ وملون بألوان مختلفة يصلح لملابس الرجال والنساء والأولاد، ولمفروشات البيوت. وكلمة ديما مأخوذة من كلمة «الداماسكو»[(٣)] وهي اسم لنسيج مشجّر اقتبسه الافرنج عن مدينة دمشق وسموه باسمها ومنها انتقل إلى بعض المدن السورية كحلب، وإلى جبل لبنان وخصوصاً في أوائل القرن التاسع عشر، وشاع الاشتغال به في بكفيا والمحيدثة وبيت شباب وبحر صاف وما يجاورها من قرى القاطع في قضاء المتن وغيره. وكان لهذه الصناعة شأن كبير لأنها تشغل النساء والأولاد والشيوخ[(٤)]. واعتبر عيسى اسكندر المعلوف «أنها كانت بسيطة يشتغل فيها الكبار والصغار، نساء ورجالاً وأطفالاً بلا استثناء»[(٥)]. ويذكر الخوري قسطنطين الباشا المخلصي «أنه ما كان بيت من بيوت (بلدة) دوما يخلو من نول أو أكثر من نول للرجال والنساء»[(٦)]. وكان أهل دير القمر وبعبدا قد اقتبسوا عن صناع دمشق صناعة الأنسجة القطنية والحريرية الخفيفة، وعن صناع طرابلس عمل الزنانير، كما أخذ أهل الذوق عن صناع حمص وحماه صناعة نسج العباءات وقد تفننوا بهذه الصناعة وابتدأوا يرسمون العروق على النول

(١) عيسى اسكندر المعلوف، الصناعة في لبنان وسكب الأجراس، مجلة المشرق، العدد ٨، سنة ١٩٠٥، ص ٣٠٤ ـ ٣٠٥.
(٢) مجهول، (يرجح أنه شاهين الخازن) كتاب كنوز لبنان المرصودة، بقلم باحث لبناني مقيم في القطر المصري، القاهرة ١٩٠٧، ص ٤٠.
(٣) ادمون بليبل، تقويم بكفيا الكبرى وتاريخ أسرها، مطبعة العرائس، بكفيا ١٩٣٥، ص ٢٤٩.
(٤) المعلوف، الصناعة في لبنان وسكب الأجراس، مجلة المشرق، العدد ٨، ص ٣٠٥.
(٥) المعلوف، دواني القطوف، ص ٢٥٦.
(٦) الخوري قسطنطين الباشا المخلصي، تاريخ دوما، المطبعة المخلصية، صيدا، لبنان ١٩٣٨، ص ٢٢٨.

بالمكوك وبرعوا في صناعة «الحلل من أعبئة ومشالح وخُمر ومناديل وكوفيات وعراقي وبانتوفلات وضروب الأثاث إن فرشاً أو كسوة وكلها موشاة ومطرزة بخيوط فضية أو ذهبية ومبرقشة بالألوان والرسوم المختلفة»[١]. وقد توصل أهالي دير القمر سنة ١٨٥٤ إلى تقليد الحرير الفرنسي فتم تركيب نولين للأقمشة المنقوشة. وكان إنتاج النولين أرخص وأحسن من إنتاج الأنوال القديمة[٢]. وفي سنة ١٨٤٥ استنبط غالب فيصل الحاج بطرس من أهالي بلدة ساقية المسك (بكفيا) طريقة حياكة جديدة للديما وتوسع في صناعتها، وما لبث أن أخذها عنه معظم أبناء بلدته، ثم امتدت إلى المحيدثة وبيت شباب وعين العلق وعين عار وقرنة شهوان. وأصبح عدد أنوال المشتغلين فيها يتجاوز الألفين وعدد الصايات المنتجة كل يوم نحو ثلاثة آلاف وعدد العمال على اختلاف أنواع العمل ما يقارب الستة آلاف عامل[٣]. كما اشتهرت بهذه الصناعة بلدات الذوق ودير القمر وزحلة وبعبدا وبكفيا[٤]. وقد قدرت أنوال دير القمر في الثلث الأول من القرن التاسع عشر بنحو ١٢٠ نولاً لصناعة الحراير والقطنيات استعملت ٦٠ قنطاراً من المواد الأولية المستهلكة، وأربعين نولاً لصناعة العباءات الحريرية والصوفية استعملت عشرة قناطير من المواد المستهلكة[٥]. وكان صناع دير القمر يحوكون كل أنواع الألبسة التي يرتديها الجبليون. وكانوا مهرة في عمل العباءات النفيسة والجلابيب الحريرية المزركشة بالذهب والقصب وهي لباس الرؤساء من مشايخ الدروز[٦]. وفي بعبدا أحصي نحو أربعين نولاً لصناعة الحرير والقطنيات استعملت عشرين قنطاراً من المواد المستهلكة. أما ذوق مكايل فقد أحصي فيها في تلك الفترة نحو عشرة أنوال لصناعة عباءات الحرير والصوف، و١٥ نولاً لغزل القطن والخيوط الذهبية، و٧٥ نولاً لغزل القطن الجيد والخيوط الذهبية[٧]. وكان مجموع أنوال

(١) اسماعيل حقي، مباحث علمية واجتماعية، ص ٤٤٢.
(٢) عيساوي، مرجع سابق، ص ٥٤٤. أيضاً: ألفونس الصباغ، دير القمر، ما بين ١٨٤١ - ١٨٦٠، المطبعة المخلصية، ١٩٤٨ ص ٢٥ - ٢٦.
(٣) بليبل، تقويم بكفيا الكبرى، ص ٢٤٨ - ٢٤٩.
(٤) فؤاد الخوري، من مشارف المئة، ص ٣٧٢.
(٥) عيساوي، مرجع سابق، ص ٥٥٨ - ٥٥٩.
(٦) جون كارن، رحلة في لبنان، ص ١٤١.
(٧) عيساوي، مرجع سابق، ص ٥٥٨ - ٥٥٩.

بلدة الذوق لمختلف صناعات الغزل والنسيج نحو ٣٠٠ نول، ومثلها في بلدتي بيت شباب وبكفيا[١]. وكانت العباءات تنسج إما من القطن وإما من الصوف والحرير، أو تكون مقصبة، وكان يراوح ثمن العباءة في الذوق بين الخمسين قرشاً والألفي قرش[٢].

وفي زحلة قدر عيسى اسكندر المعلوف عدد أنوالها بنحو ألف نول اختصت بنسج الخام ومنه ما يعرف بخام تسع عدات صنع من القطن الذي كان يستورد من جهات نابلس وحوران وحماه، وكانت النساء تزركشنه بخيوط حريرية ملونة. وقد تراجعت هذه الصناعة منذ سنة ١٨٢٥ ثم انقرضت عام ١٨٣١ أمام مزاحمة الخام المستورد من أوروبا[٣]. وأدت مزاحمة الصناعات الأوروبية إلى تدني الإنتاج المحلي، فمن أصل خمسين ألف نول كانت تعمل سنة ١٨١٠ في البلاد السورية منتجة الديباج والمنسوجات الحريرية ونصف الحريرية انخفضت سنة ١٨٥٠ إلى ٢٥٠٠ نول[٤]. وكانوا يعدلون أرباح هذه الصناعات بقيمة توازي نصف ثمن المواد المستهلكة[٥]. أما صناعة السجاد فلم تنشأ إلا في سنة ١٨٦٥ عندما أنشىء أول معمل في بلدة بعقلين الشوفية[٦].

ج ـ صناعات أخرى مختلفة:

إلى جانب الصناعات المرتبطة بالمنتجات الزراعية أو شبه الزراعية، قامت صناعات أخرى ساهمت برفع المستوى الاقتصادي وتنويع مصادر العمل للسكان خصوصاً وأن القطاع الزراعي لم يكن بإمكانه استيعاب جميع القوى العاملة، وكان بإمكان القطاع الصناعي استقطاب المزيد من اليد العاملة العاطلة عن العمل لو توافر له الانفتاح على التقدم الصناعي الذي أحرزته بعض البلدان المجاورة

(١) اسماعيل حقي، مباحث علمية واجتماعية، ص ٤٤٢.
(٢) H. GUYS, Beyrouth et le Liban, T. 2, p. 99.
(٣) عيسى اسكندر المعلوف، دواني القطوف، ص ١١٩ و٢٥٥.
(٤) قسطنطين بازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي من الناحيتين السياسية والتاريخية، ترجمه عن الروسية يسر جابر، راجعه منذر جابر، دار الحداثة، بيروت ١٩٨٧، ص ٣٣٦.
(٥) اسماعيل حقي، مباحث علمية واجتماعية، ص ٤٤٢.
(٦) فؤاد الخوري، من مشارف المئة، ص ٣٧٢.

وخصوصاً مصر، والقدرات المالية المطلوب توظيفها في هذا القطاع فضلاً عن افتقار جبل لبنان وفقر تربته في المعادن. ومع ذلك فقد عرف مجتمع الجبل بعض الصناعات البسيطة والحرف اليدوية كالبارود والنجارة والحدادة والبناء والفخاريات والصياغة وغيرها.

١ ـ صناعة المسابك والحديد[١]:

اشتهرت جبال دوما وترتج وتنورين والكفور بمعدن الحديد فكان يتم استخراجه من باطن الأرض مع الأتربة، ثم يترك لكي يجف، ومتى جف كان الفعلة يخبطونه ليفرزوا التراب عن المعدن. ثم يغربلونه فيسقط التراب تحت المصرد ويبقى المعدن فيه. وبعد هذه المرحلة كان الحديد ينقل إلى المسبك فوق تنورين حيث يتم تسييل المعدن في أفران يعمل في كل منها عدد من الرجال يبلغ نحو العشرين. وكان علو أتون المسبك ستة عشر شبراً وعرضه سبعة مبنياً من حجر كلسي. وكان المسبك يعطي يومياً كمية من صفائح الحديد تراوح بين ١٢٠ رطلاً و١٥٠، يصنعون منها المسامير والسكاكين وسكك الفلاحة ونعال الدواب والبغال، والنضاوي وآلات النجارة والبناء وقلع الأحجار ومختلف الآلات والأدوات الزراعية. ويقدر الرحالة الألماني ستيزن الذي زار جبل لبنان في أوائل القرن التاسع عشر (١٨٠٥) إنتاج مناجم تنورين بستة قناطير من الحديد يومياً. ومناجم كفرحين (كفرحيم) في جوار دير القمر بأربعة قناطير، ومناجم أخرى بالقرب من زحلة بأربعة قناطير يومياً[٢]. وقد اعتبر هنري غيز أن الحديد الموجود في جبل لبنان هو من النوع اللين وهذا ما يجعله أفضل من الحديد الأجنبي لصنع نعال الخيل والمسامير والأعمال الأخرى في البلاد[٣].

ومع دخول بلاد الشام في ظل الحكم المصري، أولى ابراهيم باشا مسابك الحديد عنايته، فوضع يده على المناجم، وكان الحدادون والمسباكيون والفحامون

(١) انظر رشيد أفندي غازي، كتاب منتهى المنافع في أنواع الصنائع، ص ٦١٢ وما يليها.

(٢) الخوري قسطنطين الباشا المخلصي، تاريخ دوما، ص ١٦٧ وما يليها.

(٣) H. GUYS, Beyrouth et le Liban, T. 1, p. 183.

وصناعهم وأتباعهم يعمل كل منهم لحساب الميري أو لحساب الحكومة المصرية بهدف تأمين حاجات الإدارة والعساكر. وكان يوسف الخوري ابراهيم والد الدكتور شاكر الخوري مكلفاً بمناظرة الحديد الذي كان يستخرج من منجم وادي السنديان الواقع بين بلدتي مشغرة وكفرحونة[١]. وكانت إدارة الأمير بشير أحمد ترعى شؤون المسابك لتأمين مواصلة الإنتاج. وتؤكد الوثيقة رقم ٧ على مداخلة الأمير خليل ابن الأمير بشير لدى الشيخ فرجان الخازن لإعادة بعض العمال من ترتج وجاج بعد أن غادروا مسابك البلاد وتوجهوا إلى عكار للعمل في مسابكها. «وهذا مما يعطل على المصلحة ولا نسمح به، المراد من خوتكم أن ترسلوا لهم علم (لكي) يحضروا (و) يشتغلوا في مسابك البلاد، والذي لم يحضر، نأمر في ضبط رزقه وأسبابه ولا نعود نقبله في البلاد»[٢].

وقام بضمان مصلحة المسابك وأعمال الحدادين في دوما على سبيل الاحتكار سلمون اليهودي، فكان يتولى النظارة بذاته أو بواسطة عماله. ولكثرة حاجات الجيش المصري إلى الحديد ولا سيما نضوات الخيل والمسامير، ازدهرت صناعة الحدادة والسباكة وكثرت أرباح المشتغلين بها[٣]. كما اشتهر من قرى جبل لبنان بهذه الصناعة بسكنتا وبتغرين وبيت شباب. وقد اهتم الأمير بشير بالمسابك الحديدية فأقام لها ناظراً عاماً هو ناصيف حبيب ناصيف الجزيني. وكان يسخر الناس لاستخراج الحديد وسبكه. وتطورت صناعة المسابك فاتخذ منها الفولاذ

(١) فريد أبو فاضل، أسر العناحلة ومراحل التاريخ اللبناني، لا دار، ١٩٥٤، ص ٢٨٢.

(٢) انظر النص في الوثيقة رقم ٧ في باب الملاحق.

(٣) قسطنطين الباشا، تاريخ دوما، ص ١٧٠ ـ ١٧١ و٢٣٤.

ورد لدى أسد رستم في الأصول العربية رسالة وجهها الأمير بشير الشهابي إلى جرجس الطرابلسي يقول فيها:

عزيزنا الشيخ جرجس الطرابلسي المكرم،

بعد الشوق نعرفكم من خصوص المعلم مشرق وأخيه لياس من الشوير المذكورين شغل مساميرهم متميز عن باقي المعلمين والملتزمين قبله محررين لهم شرطية أن يدفعوا لهم عن كل رطل مسامير قرش زود عن باقي المعلمين المراد تمشوهم في هذا الالتزام المستجد حسب عادتهم في ضمان الماضي من كيس الملتزمين.

في ٦ صفر سنة ٥٢ بشير شهاب. أسد رستم، الأصول العربية لتاريخ سوريا في عهد محمد علي باشا. تولى جمعها وضبط قراءتها ووضع فهارسها الدكتور أسد رستم، منشورات كلية العلوم والآداب، الجامعة الأميركية، بيروت ١٩٣٠ ـ ١٩٣٤، الجزء الثالث والرابع، ص ٣١.

لصناعة السيوف الدمشقية المشهورة[١] وسائر أنواع الأسلحة الجارحة.

وتفردت بيت شباب بصناعة الأجراس الكبيرة. وقد تم اقتباسها عن أوروبا سنة ١٧٨٠ عندما تعلم يوسف نفاع هذه الصناعة من رجل قدم من أوروبا لسبك جرس كنيسة مار عبدا في بكفيا[٢]. كما صنعت بيت شباب الأجراس الصغيرة والنضوات والمسامير. واشتهرت جزين بصناعة السكاكين والخناجر المطعمة والمزينة قوائمها وقبضاتها بالنقوش الشرقية[٣]. وازدهرت في بيروت صناعة الصناديق المطعمة والمزخرفة باللونين الأحمر والأخضر وبلغت شهرتها سوريا ومصر وتم تصدير أعداد كبيرة منها إذ كانت هذه الصناديق من ضرورات أجهزة العرائس فكانت كل عروس تتجهز بصندوق مرصَّع بمسامير ذهبية الرأس تضع فيه ألبستها وحاجاتها الثمينة[٤].

ومما ساعد في تطوير الصناعات المحلية والحرف اليدوية وجود أنواع متعددة من المعادن كالحديد والنحاس والقصدير والزئبق فضلاً عن الكبريت والفحم الحجري والحمر ومقالع الحجارة. فالحديد والنحاس تم استخراجهما من جهات متعددة في المتن والشوف وجزين وكسروان، وتم استخراج الفحم من قرى رأس المتن وقرنايل وأرصون وبزبدين ومرجبا[٥]. وفي فترة حكم المصريين تم استخراج الفحم الحجري على نطاق واسع من المناجم الفحمية في قرطبا وميروبا والمنيطرة وفالوغا وبزبدين وقرنايل وجزين وغيرها[٦]. وكان الناتج اليومي من مناجم قرنايل وحدها نحو مائة قنطار كانت تنقل إلى بيروت بأجرة خمسة قروش لكل قنطار. واستخرج أيضاً الحمر من جزين وعين زحلتا، والكبريت من الباروك،

(١) المعلوف، دواني القطوف، ٥١٣ ـ ٥١٤.

(٢) المعلوف، الصناعة في لبنان وسكب الأجراس، المشرق، العدد ٨، السنة ١٩٥٠، ص ٣١٠.

(٣) اسماعيل حقي، مباحث علمية واجتماعية، ص ٤٤٧ ـ ٤٤٨.

(٤) H. GUYS, Op. Cit., T. 1, p. 106-107.

(٥) ابراهيم الأسود، تنوير الأذهان، ج ٢، ص ٢٧٠.

(٦) انظر الوثيقة رقم ٨، ووثائق المركز الوطني، الوثيقة رقم ٥٥٨٥. أيضاً: الأب هنري لامنس اليسوعي، تسريح الأبصار فيما يحتوي لبنان من الآثار، دار الرائد اللبناني، الحازمية، لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٨٢، ج ٢، ص ٢٠٨. انظر أيضاً بهذا المعنى، ريجنكوف وسميليا نسكايا، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ١٠٧.

والزئبق من صوفر[١].

٢ ـ صناعة الخزف والفخار:

ومن الصناعات القديمة التي كانت مزدهرة في الجبل صناعة الفخار والخزفيات. وقد تراجعت هذه الصناعة بعد غزوة تيمورلنك لبلاد الشام في القرن الخامس عشر واصطحابه عمال وصناع هذا الصنف إلى بلاده. وقد استمرت بقايا هذه الصناعة في دمشق وبيروت وصيدا واللاذقية وراشيا الفخار والمريجات وبيت شباب ومعاصر الفخار. وأنتجت معامل هذه البلدات مختلف أنواع الأباريق والقدور والصحائف والخوابي والنعاير والجرار والمعاجن، وكانت هذه المصنوعات تلبي حاجات السكان فيتخذون منها أوعية للسوائل والجوامد وخصوصاً لمؤونة الزيت والزيتون وخلافهما[٢].

٣ ـ صناعة البارود:

كانت حاجة الجبليين ماسة إلى صناعة السباكة والبارود[٣] بسبب الصراعات والمنازعات فيما بينهم، وقد حملهم ذلك على اقتناء الأسلحة النارية والجارحة وتوفير الذخيرة لها. وقد اشتهرت بلدة كفرعقاب في المتن بصناعة البارود. فكان فيها ثلاثة معامل، وكل معمل فيه ثلاثة أجران، وكان ملحها يجمع من مزارب الماعز وأقبيتها ولا سيما في جهات الهرمل. وقد دمرت هذه المعامل أثناء مقاومة الأهالي لحكم عمر باشا النمساوي سنة ١٨٤٢ الذي قام بحرقها[٤]. ويعتبر عيسى اسكندر المعلوف أن أول من أدخل هذه الصناعة إلى جبل لبنان هو دياب المعلوف

(١) اسماعيل حقي، مباحث علمية واجتماعية، ص ٢٠٠ و٢٧٠. أيضاً: راجع الوثيقة رقم ٨ في باب الملاحق.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٤٦ ـ ٤٤٧.

(٣) ياسين سويد، التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية في عهد الإمارتين، الجزء الثاني، الإمارة الشهابية ١٦٩٨ ـ ١٨٤٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٥، ص ٢٨٥.

(٤) إسماعيل حقي، مباحث علمية واجتماعية، ص ٢٠٠.

الذي عاش فترة في جبل حوران في أوائل القرن الثامن عشر، وتعرف إلى هذه الصناعة ثم ما لبث بعد عودته إلى الجبل أن قام بتصنيع هذه المادة، وقد استمرت محصورة في فروعه إلى مطلع القرن العشرين[١]. كما قام بعضهم بتصنيع البارود في منزله[٢].

د ـ صناعات متفرقة:

واشتهرت أيضاً صناعات متعددة كصناعة النحاسيات ومنها المطربات كالنواقيس والأجراس والصنوج والأدوات المنزلية كالدست والصدور والصواني والطناجر والطاسات في زحلة والشوير وبيت شباب. واشتهرت زحلة ودير القمر والشوير في صناعة السباكة (الأسلحة) والبوار ومشغرة وكفرعقاب وكفرعبيدا وبسكنتا وزحلة في الصباغة والدباغة والسكافة. كما اشتهرت الشوير والخنشارة وبرمانا وكفرعقاب وريفون وفيطرون وعشقوت في كسروان بصناعة البناء. فمقالع الحجارة كثيرة في الجبل وهي تمتاز بصلابتها ووفرة أصنافها للأعمدة والأدراج وعتبات الأبواب، ومقالعها الغنية هي في بيت مري، وفي جبة إهدن هناك رخام ذو عروق حمراء جميلة. وفي قضاء البترون حجر صلب لونه أبيض يجعله الصقل لامعاً كالرخام. وفي جبيل والبترون حجارة رملية غاية في الحسن[٣]، فضلاً عن مقالع الحجارة في الشوف الغنية برونقها وصلابتها والتي بنيت منها قصور الشهابيين في بيت الدين وقصور الجنبلاطيين في بعدران والمختارة.

---

(١) المعلوف، دواني القطوف، ص ١٧٧ و٢٥٦.

(٢) محمود خليل صعب، قصص ومشاهد من جبل لبنان، منشورات المجلس الدرزي للبحوث والإنماء، بيروت ١٩٨٠، ص١٥٢.

(٣) مؤرخ مجهول كتاب كنوز لبنان المرصودة، بقلم باحث لبناني مقيم في القطر المصري، القاهرة ١٩٠٧، ص ٤٤ ـ ٤٥ و٥٠ ـ ٥١. أيضاً: اسماعيل حقي، مباحث علمية واجتماعية، ص ٤٤٥.

ثانياً: التجارة والأسواق

شكل القطاع الزراعي العمود الفقري للحياة الاقتصادية في جبل لبنان طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ومع ظهور مفاعيل الثورة الصناعية في أوروبا وانعكاساتها على البلدان المشرقية، بدأت التجارة والصناعة تساهمان ولو بنسبة ضئيلة في ما يسمى لاحقاً «بالميزان التجاري» لجبل لبنان. وعلى الرغم من انعدام الإحصاءات الدقيقة حول التجارة وانحصارها في اقتصاديات الولايات العثمانية أو صادرات وواردات بعض المرافىء الساحلية، فإن بعض الأرقام المعلنة تعطي صورة تقريبية عن الوضع التجاري للجبل، خصوصاً في فترة الثلث الثاني من القرن التاسع عشر (١٨٣٣ ـ ١٨٦٦) حيث تنامت التجارة واتسعت متخذة بعداً اقليمياً ودولياً لم تبلغه من قبل.

ولم يكن جبل لبنان في الحقبة التي تناولتها هذه الدراسة سوى جزء صغير من ولايتي صيدا وطرابلس، يحتل مساحة لا تزيد على ٣٢٠٠ كلم٢، ويقدر عدد سكانه سنة ١٨٦٠ بنحو مئتي ألف نسمة[١]. ولم يكن له كيان سياسي موحد ولا حدود جغرافية واضحة، وكانت مقاطعاته الأربع والعشرون تتوزع على الولايات العثمانية. وكان جسر المعاملتين الحد الفاصل بين قسميه الشمالي والجنوبي. فالمقاطعات الواقعة شمالي الجسر اتبعت بولاية طرابلس، في حين اتبعت المقاطعات الواقعة جنوب الجسر بولاية صيدا. أما القرى الواقعة غرب سهل البقاع مع السهل فقد ألحقت بولاية دمشق[٢]. هذا الواقع الجغرافي المرتبط اقتصادياً بالعمق السوري من جهة، وبالتجارة الدولية من جهة أخرى كونه يشكل من الناحية الجغرافية أحد المفاصل المهمة في خطوط المواصلات يدفعنا إلى معالجة موضوع التجارة والأسواق على مستويين مختلفين يتمم أحدهما الآخر. الأول داخلي محلي يبرز أهمية التجارة الداخلية، وعمليات التبادل التجاري بين السكان

---

(١) Dominique CHEVALLIER, Op. Cit., p. 42.

(٢) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ١٩ ـ ٢٨. أيضاً: مسعود ضاهر، أضواء على جغرافية التطور التاريخي للمقاطعات اللبنانية، مجلة كلية التربية، الجامعة اللبنانية «دراسات» العدد الأول سنة ١٩٧٥. راجع أيضاً: الوثيقة رقم ٦، وتتضمن في البند الثاني مقاطعات جبل لبنان والبالغة أربع وعشرون مقاطعة.

سواء تمت بواسطة المقايضة، أو عبر الدفوعات النقدية المعروفة آنذاك. والثاني خارجي من خلال صادرات جبل لبنان ووارداته، حيث تأتي أهمية المرافىء الساحلية بيروت وصيدا وطرابلس، ودور هذه المرافىء في عمليات التصدير والاستيراد، فضلاً عن فائض منتجات جبل لبنان وأهميتها في التجارة الدولية وأثرها في اقتصاديات السكان.

أ ـ التجارة الداخلية:

تأتي التجارة في المرحلة الثانية بعد مرحلة الإنتاج. وكان الفلاح أو المنتج يمارسها إما مباشرة عن طريق تصريف إنتاجه في السوق المحلي، فيحمل غلاله إلى الأسواق الأسبوعية التي كانت تقام داخل البلدات والقرى، أو خارجها، فيبيع إنتاجه مقايضة، ويشتري به ما يحتاج إليه من مواد غذائية وسلع استهلاكية، كأن يقايض فاكهته وزيته وزيتونه بما يحتاج إليه من حبوب وكساء وحاجيات أخرى. ونظراً لندرة النقود بين أيدي السكان أو فقدانها بسبب امتصاصها من جميع أرجاء السلطنة باتجاه الدول الغربية وخصوصاً بريطانيا[١]، فقد كانت المقايضة هي الوسيلة الرائجة التي تجري بها الصفقات التجارية ويتم التبادل دون المرور بالقيم النقدية[٢]. ولا يخفى أن المقايضة هي الأسبق في التعامل التجاري من النقد. لكن الأمر كان يختلف في ما يتعلق بالمنتجات المعدة للتصدير حسبما تتطلبه السوق العالمية وخصوصاً إنتاج الشرانق والحرير المرتبط بتجار ووسطاء وسماسرة ومرابين يشترون الإنتاج من الفلاح مباشرة ويسوقونه إما لحساب الحلالات والكراخين في الداخل أو لحساب التصدير إلى الخارج[٣]. وكان السعر المرجعي للحرير يحدد في بيروت في اجتماع يضم التجار وكبار مربي دود القز

(١) Dominique CHEVALLIER, La Société du Mont-Liban, p. 189.

(٢) أنيس فريحة، القرية اللبنانية، ص ٣٢ ـ ٣٣، راجع أيضاً: وثائق المركز الوطني، الوثيقة رقم ١٠٧٨٢.

(٣) انظر الوثيقة رقم ٩ وهي عبارة عن رسالة موقعة من باز عبد الأحد باز مع لائحة تحتوي على ثمن الحريرات البيض وثمن الحريرات الصفر المسلمة بموجب ورقة الميزان وأجرة السمسرة المدفوعة. ويبدو أن باز المذكور كان يعمل في تجارة الحرير لمصلحة خؤولته الخازنيين بعد أن أوقع الأمير بشير وأخوه حسن بآل باز سنة ١٨٠٧.

برئاسة معتمد حكومي. وكان السعر المحدد للحرير المنتج محلياً أي الحرير البلدي الجيد والمحلول على الطريقة العربية، وهو المعيار الأساسي لتحديد أسعار سائر أنواع الحرير والشرانق ويدعى السعر «المحدد بالميزان»[١]. وكان معدل سعر أقة الحرير سنة ١٨٢٧م نحو ٨٥ قرشاً ارتفع سنة ١٨٢٩م إلى ١٢٥ قرشاً[٢]. ونظراً لاختلاف سعر الحرير عن سعر الشرانق إذ إن كل ١٥ كلغ من الشرانق تعطي كيلوغراماً واحداً من الحرير، فقد كانت أسعار الشرانق الطازجة ١٨ قرشاً للأقة سنة ١٨٣٩ و١٢ قرشاً سنة ١٨٤٩ و٢٢ قرشاً سنة ١٨٥٤ و٣٥ قرشاً سنة ١٨٥٩[٣]. وقد جاء ارتفاع الأسعار هذا نتيجة طبيعية للانخفاض الكبير في إنتاج الشرانق الفرنسية بسبب تفشي المرض في ديدان القز في أواسط القرن التاسع عشر. وهذا ما أجبر صناعة الحرير في مدينة ليون على أن تبحث عن مصادر إمداد بديلة[٤]. ويعتبر ميخائيل مشاقة أن أكثر إنتاج الحرير يأتي من أملاك الأمراء والمشايخ والرهبانيات[٥] وأهالي المدن كبيروت وطرابلس. وقدر انتاجه السنوي بين الألف والألف وخمسمائة قنطار. في حين قدر سكان جبل لبنان بنحو ثلاثماية ألف نسمة. وخلص إلى الاستنتاج أن حاصلاتهم من الحرير وغيره يذهب ثمناً لشراء الحبوب. وأن أراضي الجبل الزراعية، لا تعادل إنتاج أراضي قرية واحدة في بلاد الشام أو حمص أو حماه[٦].

وراجت في جبل لبنان تجارة الماشية والحيوانات لاستعمالها في الزراعة

---

(١) Dominique CHEVALLIER, Op. Cit., p. 222. انظر أيضاً: وثائق المركز الوطني ذات الأرقام ٢٠٣٣ و٢٠٧٥ و٤٨٤٨ و٦٣٨١ و٦٥١١ و٧١١٧.

(٢) انظر الوثيقة المهمة رقم ١٣ وقد ورد فيها بيان الأسعار المعتمد في تجارة الحرير في دير القمر بحسب قيمة بعض العملات الأجنبية، وذلك ابتداء من سنة ١٢٤٢هـ حتى سنة ١٢٥٢هـ. ويبدو أنها طلبت بشكل رسمي لضرورات التجارة فأعطيت بناء للطلب مع ختمي طنوس القناواتي وابراهيم جاويش بتاريخ ١٢ رمضان ١٢٥٢ هجرية (١٨٣٦م).

(٣) Dominique CHEVALLIER, Op. Cit., p. 227 et 230.
أيضاً: روجر أوين، الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي، ص ٢٢١ ـ ٢٢٢.

(٤) روجر أوين، المرجع السابق، ص ٢٢١.

(٥) انظر الوثيقة رقم ١٠ وموضوعها نزاع على ملكية كمية من الحرير بين القس مارون ريس دير قزحيا، ونقولا رفول أحد تجار الحرير. وقد رفعت القضية إلى القائمقام بتاريخ ١٧ رمضان ١٢٦٠ هجرية ١٨٤٤م. للفصل بها والتعويض عن الضرر الناتج عن الدعوى.

(٦) ميخائيل مشاقة، منتخبات من الجواب، ص ١٤٣.

والحاجة إلى سمادها وتقديد لحومها مؤونة في فصل الشتاء. فكان كل بيت يشتري خروفاً وتعلفه النساء ابتداء من شهر نيسان حتى شهر تشرين الأول، ثم يذبحونه ليجعلوا منه (قورما) يضعونها في مسامن فخارية ويتغذون بها عند الحاجة. كما اشتهرت تجارة الماعز وسائر أنواع الماشية التي كان يتم شراؤها من حمص ومناطق العرب في البقاع وبعلبك. فكانوا يرتبونها قطعاناً كل منها من خمساية رأس، وله راعيان لسياسته ويبتاعون الرأس بسعر يتراوح بين ٣٠ أو ٤٠ قرشاً ويبيعونه بما يتراوح بين ٦٠ أو ٧٠ قرشاً. وكان التجار يذهبون أحياناً إلى القدس الشريف وغيره من الأماكن[١]. وكما اشتهرت زحلة بتجارة الماشية كذلك اشتهرت بتجارة الغلال وكان مصدرها حوران وحمص والبقاع وجبل القلمون[٢]. وتأتي أهمية زحلة كمحطة على طرق المواصلات التجارية بين دمشق وجبل لبنان وبين شمال وجنوب سهل البقاع. وظل الزحليون يؤمنون بضائعهم من مدينة دمشق حتى سنة ١٨٣٥، لكنهم ابتداء من هذه السنة أخذوا يشترونها من بيروت[٣] نظراً لازدهار هذه المدينة واتساع تجارتها وانفتاحها على الغرب الأوروبي.

تميزت التجارة في تلك الفترة بالبساطة العفوية، وكانت المحلات والدكاكين نادرة جداً كما كانت الطبيعة والعراء هي الأمكنة العامة للبيع والشراء. وكانت الأسواق والبضائع تتنقل من مكان إلى آخر، فالأسواق الشعبية لا يزال بعضها يقام حتى يومنا هذا فيحمل كل شخص فائض إنتاجه إلى مكان أصبح بحكم العرف والعادة سوقاً تجارية يقصدها الأهالي والسكان في يوم محدد من أيام الأسبوع فيعرض التجار بضاعتهم ويشترون ويبيعون، بطريقة المبادلة، تارة بالنقد المتداول وتارة أخرى بحسب مقتضى الحال. وقد يحمل البائع بضاعته متجولاً في القرى والدساكر منادياً على بضاعته «القمح يا عاوزين القمح قبل النفاق» وبائع

(١) المعلوف، دواني القطوف، ص ٢٥٧. انظر أيضاً: الوثيقة رقم ١١، وهي رسالة من الأمير بشير إلى الشيخ بشارة حصن الخازن حول ثمن الغنم المستحق لابن عمه وردان الخازن من طنوس الزند.

(٢) عيسى اسكندر المعلوف، تاريخ زحلة، منشورات زحلة الفتاة، الطبعة الثانية ١٩٧٧، ص ١١٥ و١٧٦ ـ ١٧٧.

(٣) المعلوف، دواني القطوف، ص ١٢٠.

اللحم ينادي «اللحم يا عاوزين اللحم قبل الرواج» وبائع الثلج ينادي «بارد يا ثلج». وكان بعضهم يشتري الثلج برغيف خبز أو بيضة دجاجة، كما كان بعضهم يحملون الزيت أو الزيتون أو الخمر أو الدبس على ظهورهم أو على الدواب كالحمير والبغال طائفين بها في القرى لبيعها[١]. وكانت البضائع تنتقل بين المقاطعات بواسطة القوافل والمكارين. فمنتجات جبل لبنان مثلاً من الخضار والثمار والفاكهة، كانت تباع في بيروت وضواحيها[٢]. ولما كانت الطرقات غير آمنة فقد أقيمت الخفارة وهي عبارة عن مخافر وضعت لحماية المسافرين والتجار. وكانت أماكنها في خان الحصين والمديرج وفي الناعمة وفرضة جونيه وجبيل، وكانت تتقاضى رسوماً من المسافرين ومن التجار. وفي سنة ١٨١٢ ألغى الأمير بشير هذه الرسوم بعد أن استتب الأمن نسبياً في مقاطعات الجبل[٣].

وفرض تقدم التجارة وازدهارها وحاجات الفلاحين والصناع والتجار إلى الأموال لجؤهم إلى أصحاب الرساميل والتجار الكبار للحصول على تسهيلات مالية تساعد على تنمية القطاعات الإنتاجية. وقد وظفت هذه التسليفات النقدية في موضوعات شتى منها صيانة الأرزاق أو تسديد ديون ومستحقات، أو زيادة ريع الأملاك فكان أصحاب الرساميل وكبار المرابين والسماسرة يسيطرون على إنتاج الفلاح قبل أوقات الحصاد أو قبل قطاف موسم القز بالدفع المقدم أي بتلك التسليفات النقدية قبل نضج الموسم[٤]. وكانت الفائدة المترتبة عن تلك الأموال هي أقرب إلى الربا منها إلى الفائدة القانونية حيث كانت تصل إلى نحو ثلاثين بالمئة أو أكثر[٥].

ولم تكن التسليفات المالية لتقتصر على الفلاحين والتجار فقط بل شملت

(١) اسماعيل حقي، مباحث علمية واجتماعية، ص ١٩١ ـ ١٩٢. أيضاً: مقابلات مع بعض المعمرين.

(٢) محمد عبد الجواد القاياتي، نفحة البشّام في رحلة الشام، دار الرائد العربي، بيروت ١٩٨١، ص ٣٣.

(٣) الشهابي، الغرر الحسان، ص ٥٨٠. أيضاً: المعلوف، دواني القطوف، ص ٢٥٧.

(٤) Dominique CHEVALLIER, Op. Cit., p. 233.

(٥) H. GUYS, Beyrouth et le Liban, T. 2, p. 98.

مختلف «أبناء الجبل من أمراء ورجال دين وخواص وعوام»[١]. وكانت وسيلة الشراء بالدفع المقدم التي لجأ إليها المرابون والسماسرة وأصحاب الرساميل الكبيرة قد أدت إلى خراب الفلاحين ومربي دود القز لاضطرارهم إلى بيع محصولاتهم مسبقاً واستيفاء ثمنها قبل أوان الحصاد أو جني المواسم. وقد استغل المرابون وأصحاب الرساميل حاجة الفلاحين هذه فاشتروا مواسمهم بأبخس الأثمان. ففي «سنة ١٨٥١ تم شراء أقة الشرانق بالدفع المقدم بسعر راوح بين ٩ و١٢ قرشاً بينما راوح سعرها عند جني المحصول بين ١٧ قرشاً ونصف و١٨ قرشاً». ولم تكن خسارة الفلاح لتقف عند هذا الحد إذ كان عليه في حالة عدم تأمين الكمية المتفق عليها بسبب انخفاض المحصول شراء الكمية الناقصة بسعر السوق وتسليمها إلى المرابي بالسعر المتدني المتفق عليه عند التسليف، أي كان عليه أن يشتري أقة الشرانق بسعر ١٨ قرشاً ويسلمها إلى دائنه بسعر تسعة قروش[٢] فكان من أثر تلك العمليات أن آلت الأرياف إلى الخراب وأخضع الفلاحون لمزيد من المديونية نتيجة تراكم ديونهم المزمنة واضطرارهم لتوقيع عقود جديدة تقضي بأن يبيعوا محاصيلهم القادمة بالدفع المقدم أيضاً[٣]. وقد نتج عن هذه الطريقة إثراء تجار البلاد وبعض السماسرة والمرابين، وإفقار الأهالي والفلاحين والأمراء والمشايخ لأن السلفات التي استحصلوا عليها سواء أكانت من المال أو الأمتعة أو الحبوب كانت تضطرهم إلى دفع فائدة كبيرة[٤]، في حين أن فائض إنتاجهم كان لا يسدد في بعض السنوات إلا جزءاً يسيراً من الفائدة الكبيرة المفروضة عليهم.

ب ـ التجارة الخارجية:

اتسمت التجارة الخارجية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بتنافس الدول الأوروبية على إيجاد قواعد ومحطات تجارية، وعملاء محليين يروجون لها منتجاتها

(١) Ibid., T. 1, p. 131-132.

(٢) Dominique CHEVALLIER, Op. Cit., p. 235.

وحول أسعار الحرير انظر الوثيقتين رقم ٩ و١٣ في باب الملاحق.

(٣) Dominique CHEVALLIER, Op. Cit., p. 233.

(٤) H. GUYS, Op. Cit., T. 2, p. 98.

الزراعية والصناعية بغية السيطرة على أكبر عدد من الأسواق. ولم يكن هناك من دولة واحدة تكرس هيمنتها على الأسواق المشرقية، بل كانت الظروف والتطورات السياسية داخل القارة الأوروبية تقدم دولة على أخرى لفترة محدودة ثم لا تلبث أن تتبدل الأدوار فتتراجع. وفي القرن الثامن عشر تعرضت التجارة الانكليزية والهولندية لركود اقتصادي بسبب الأوضاع الداخلية كان من نتيجته أن تراجعت تجارة انكلترا مع المشرق وتيسر للفرنسيين التفوق عليها[١]، حتى اعتبر القرن الثامن عشر، قرن التفوق الفرنسي في التجارة مع المشرق[٢].

عامل الولاة العثمانيون التجار الفرنسيين معاملة جيدة، ووجدوا فيهم منفعة كبيرة لهم وللدولة نظراً لما كانوا يستدينون منهم من أموال. وكانت السلطنة تحميهم وتوفر لهم أوضاعاً ممتازة حتى أنها عزلت والي صيدا سنة ١٧٣٩ عندما حاول بلص الجالية الفرنسية، وأرغمته على إعادة مبلغ الألف قرش وعينت مكانه والياً آخر[٣]. وقد ظل التجار الفرنسيون الجالية الأوروبية المسيطرة في صيدا وأساكلها حتى أنهم منعوا تجار الدول الأوروبية غير الفرنسيين من الإقامة في المدينة خشية منافستهم[٤].

وعلى الرغم من فترات النزاع التي كانت تنشأ مع بعض الولاة العثمانيين وخصوصاً نزاع ضاهر العمر الزيداني، وأحمد باشا الجزار، فقد استمرت التجارة الخارجية مزدهرة بشكل عام مع المناطق الجنوبية الغربية من بلاد الشام (جبل لبنان وجبل عاملة وبعض مناطق شمال فلسطين) وقد اعتبر انطوان عبد النور أن خلاف الجزار مع التجار الفرنسيين وطردهم من عكا لم ينشب «لأن الجزار طاغية» بل لأن الجزار حاول اتباع سياسة وطنية في التجارة[٥]. وجاءت شهادات

(١) Masson, P. Histoire du Commerce Française dans le Levant au 18ème Siècle, Paris 1911, T. 2, p. 367-368.

(٢) انطوان عبد النور، تجارة صيدا مع الغرب من منتصف القرن السابع عشر إلى أواخر القرن الثامن عشر، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت ١٩٨٧، ص ١٨٧.

(٣) المرجع السابق نفسه، مقدمة وليم الخازن، ص ١١ ـ ١٢.

(٤) Masson, Histoire du Commerce, T. 2, p. 93 et 280.

انظر أيضاً: حسين سلمان سليمان، الحماية العثمانية للتجار الفرنسيين في بلاد الشام، مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد ٦١، تشرين الثاني ١٩٨٣، ص ٣٦ ـ ٤٥.

(٥) عبد النور، تجارة صيدا، ص ٥٧ و١٢٧.

المؤرخين الفرنسية لتؤكد صحة موقف الجزار إذ اعتبرت أن بعض التجار من الشبان المغامرين ذوي الأخلاق السيئة قد تعاطوا التجارة متبعين أساليب فاسدة بعيدة عن الانضباط والدقة في المعاملة، فكثر الإفلاس بينهم وتعرضت الجالية الفرنسية كلها لأسوأ المعاملات من جراء تصرف هؤلاء المغامرين. وهذا ما دفع بعضهم للاعتراف بأن الظلامات التي لحقت بهم كانت محقة اجمالاً نظراً لسوء أخلاق التجار ولتعديهم المستمر على الآداب[١].

وكان مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر وبلاد الشام في أواخر القرن الثامن عشر إيذاناً بتراجع التجارة الفرنسية عن مرفأ صيدا وجميع الأساكل الشامية، وترقي تلك الخاصة بالإنكليز. لكن الضرورات الاقتصادية ما لبثت أن تقدمت بعد المصالحة السياسية التي تمت بين السلطنة العثمانية والحكومة الفرنسية. وكان من جراء هذا الاتفاق أن فتحت أساكل المشرق من جديد أمام التجار الفرنسيين. وكانت بيروت قد بدأت تتمتع بسمعة طيبة وبإمكانات تجارية كبيرة بفضل موقعها الجغرافي وجودة مرفئها وثراء سكانها وتسامحهم تحت حكم أمراء الجبل[٢]. لكن أسباباً أخرى حوّلت التجارة من صيدا إلى بيروت[٣] في طليعتها قرب هذه الأخيرة إلى المناطق المنتجة للحرير وهو ثاني المحاصيل أهمية بعد «مادتي الذهب والفضة» بالنسبة إلى التجارة، وصعوبة التنقل حينذاك بين صيدا ودمشق عبر الطريق التي تمر بجبل عامل[٤]. لكن نشاطها التجاري لم يكن على مستوى مينائي صيدا وطرابلس، ولم تصبح تجارتها ذات أهمية إلا بعد عودة التجار الفرنسيين إلى بلاد الشام في أوائل القرن التاسع عشر، وقد آثر هؤلاء التمركز في بيروت بدلاً من صيدا. إلا أن انتعاش تجارتهم ظل بطيئاً حتى بعد عام ١٨١٥[٥]. وما إن حلت سنة ١٨٣٥ حتى كانت بيروت قد تحولت من مدينة من الدرجة الثالثة إلى «مدينة تجارية مزدهرة، ومستقراً للأوروبيين من مختلف الجنسيات، وهي تعد ميناء لدمشق ولجانب كبير من الداخل السوري، وسوقاً لبيع كميات كبيرة من

---

(١) Masson, Histoire du Commerce, T. 2, p. 93 et 280.

(٢) عيساوي، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب، ص ٢١٨ و٢٥٧.

(٣) ادوارد روبنصن، يوميات في لبنان، ج ١، ص ٥٩.

(٤) عبد النور، تجارة صيدا، ص ١٨٩.

(٥) عيساوي، التاريخ الاقتصادي، ص ٢٥٧ و٢٦٠.

المصنوعات الانكليزية ومنتجات المستعمرات البريطانية. وتضاعفت تجارتها المباشرة مع انكلترا في السنوات الخمس الأخيرة حتى فاقت واردات المصنوعات البريطانية من سوريا، والموانىء الفرنسية والإيطالية»[١] وارتفع عدد السفن التجارية التي رست في مرفأ بيروت سنة ١٨٣٠ من ٢٥٦ سفينة إلى ٥٠٠ سفينة خلال الشهور التسعة الأولى من سنة ١٨٣٣. وتضاعفت قيمة الصادرات من المدينة فيما بين عامي ١٨٣٣ و١٨٣٨ بينما زادت الواردات بما يناهز النصف تقريباً[٢]. في حين أن بيوترلغوف الضابط الروسي المكلف بمهمة في سوريا أثناء الوجود المصري فيها وضع تقريراً ذكر فيه أنه عام ١٨٣٤ بلغ عدد السفن التجارية التي رست قبالة مرفأ بيروت ٥٣٤٧ سفينة من مختلف الأنواع والأحجام بلغت قيمة البضائع المستوردة على أساس الأسعار التي حددها أصحابها ٤٤,٥٢٤,٠٠٠ قرشاً عثمانياً. وبين السلع كانت كميات كبيرة من الأموال النقدية المستوردة لاستبدالها بعملات أخرى وأنواع مختلفة من الأقمشة القطنية، والقطن المغزول والبن الأميركي والسكر والنيلة والرصاص والحديد والجوخ النسائي والمصنوعات الفولاذية والكريستال والخردوات الصغيرة[٣]. ويؤكد القنصل الفرنسي هنري غيز أنه لم يكن ليعقد في بيروت سنة ١٨٠٨ ـ ١٨١٠ سوى صفقات تجارية بسيطة. إلا أنه بعد عودته إلى المدينة سنة ١٨٢٤ استطاع أن يتتبع «ازدهارها خلال فترة أربعة عشر عاماً في إبان نهضة صناعتها الحقيقية وتضخم ثروة سكانها»[٤]. ورافق الوجود المصري في بلاد الشام تطور في تجارة جبل لبنان عبر ميناء بيروت مع اتساع التجارة البريطانية والفرنسية، فكان في بيروت سنة ١٨٣٨ سبعة وستون بيتاً تجارياً من بينها ١١ بيتاً فرنسياً أو تتمتع بالحماية الفرنسية، وثمانية بيوت انكليزية و١٤ بيتاً من جنسيات مختلفة، و٣٤ بيتاً لأهالي البلاد المسيحيين والمسلمين. وبلغت قيمة الواردات ١٥,٣٢٩,٨٢٤ فرنكاً بزيادة أربعة ملايين عن

---

(١) عيساوي، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب، ص ٢٦١. أيضاً: سليمان تقي الدين، المسألة الطائفية في لبنان، الجذور والتطور التاريخي، دار ابن خلدون، بيروت، بدون تاريخ، ص ١٧٠ ـ ١٧١.

(٢) روجر أوين، الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي، ص ١١٣.

(٣) ريجنكوف وسميليا نسكايا، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ٣١٢.

(٤) H. GUYS, Beyrouth et le Liban, T. 1, p. 7.

عام ١٨٣٧ في حين بلغت الصادرات ١٠,٠٦٩,٠٤٧ فرنكاً وقد زادت أيضاً بالنسبة ذاتها. ويلاحظ من هذه الإحصاءات أن الصادرات إلى فرنسا فاقت الواردات منها، وهذه الزيادة ترجع إلى الشحنات التي أرسلها التجار السوريون المدينون لتجار مرسيلية الفرنسيين والذين كان عليهم أن يسددوا بعض ما عليهم من سنوات سابقة(١).

في تلك الفترة كانت معارضة بريطانيا للحكم المصري في بلاد الشام قد بلغت ذروتها، خصوصاً بعد الأضرار الفادحة التي لحقت بتجارتها من جراء تطبيق محمد علي باشا للسياسة الاحتكارية في مصر وبلاد الشام(٢)، والتي رأى فيها مورداً يمكنه من القيام بمشاريع الري وإنشاء الترع والمصارف. وشمل احتكار محمد علي منتجات الحرير والبن والصابون والأرز وغيرها(٣). وقد جاءت معاهدة بلطليمان الموقعة في ١٦ آب سنة ١٨٣٨ بين الحكومة البريطانية والسلطنة العثمانية لتقضي ليس فقط على سياسة الاحتكار المتبعة من قبل السلطان العثماني نفسه وواليه محمد علي بل لتسهل العمليات التجارية الجارية بين بريطانيا وثغور السلطنة العثمانية. وقد قضت بنود هذه المعاهدة بمنع الاحتكار داخل الأراضي العثمانية بما فيها مصر، وبجباية ضريبة تقدر بثلاثة بالمئة على البضائع عند دخولها الأراضي العثمانية، تضاف إليها نسبة تسعة بالمئة لدى بيعها في الداخل(٤).

وهكذا نجد أن كلاً من الحكومة البريطانية والتجار البريطانيين كانوا يعارضون الاحتكار الذي طبق في مصر وبلاد الشام فوضعوا حداً له. وكان من نتيجة ذلك بالإضافة إلى الملاحة البخارية والتوسع في إنتاج الحرير أن ازدادت العمليات التجارية وحركات التبادل، وتطورت حركة السوق البريطاني مع الموانىء الواقعة عند سفوح جبل لبنان(٥). وهذا التوسع في الأعمال التجارية رافقه نشاط قام به تجار بيروت والجبل الذين ارتبطوا مباشرة بعجلة التجارة الأوروبية

(١) عيساوي، مرجع سابق، ص ٢٥٨ و٣٦٠.
(٢) ريجنكوف، مرجع سابق نفسه، ص ٣٥٩.
(٣) Dominique CHEVALLIER, Op. Cit., p. 224.
(٤) أسد رستم، بشير بين السلطان والعزيز، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٦٦، ج ١، ص ١٥٢.
(٥) عيساوي، التاريخ الاقتصادي، ص ٢٦٣.

وخصوصاً البريطانية منها. وقد بلغ عدد البيوت التجارية تسعة وعشرين بيتاً تمثل أكثر التجار المحليين احتراماً، وارتبطوا بوكلائهم في لندن ومانشستر. ولم يكن في هذه البيوت التجارية سنة ١٨٤٨ سوى ثلاثة من المسلمين (عمر وعبد الله بيهم، الاخوان بربير، أحمد العريس) ولا وجود لليهود فيها، وهذا ما يؤكد تفوق المسيحيين في التجارة وأعمال الوساطة والمال(١)، في حين أن المسلمين من الرعايا العثمانيين لم يكن لهم دور تجاري فعال في ما يتعلق بالتجارة الدولية والعلاقات مع التجار الأجانب التي ظلت لفترة طويلة بيد اليهود والأرمن، ومن ثم بيد المسيحيين في حين اكتفى المسلمون بالأسواق الداخلية والعمليات المحدودة(٢).

وأدى التطور الاقتصادي الذي عكسته بيروت على المجتمع الريفي في جبل لبنان، إلى ظهور طبقة بورجوازية تشكلت من بعض الفئات الشعبية التي تراكمت ثرواتها بفعل عملها في تجارة الحرير والسمسرة والوساطة وتجارة الأراضي وبعض المسؤولين عن أحوال اليتامى والمنكوبين في أعقاب الحروب الأهلية. وارتسمت في الجبل وبيروت سمات لأعيان من نوع جديد وخصوصاً بعد الحرب الدموية سنة ١٨٦٠ التي دفعت بوفود اللاجئين النصارى إلى المدينة، فارتفع عدد سكانها من ٤٥٠٠ نسمة في أوائل القرن التاسع عشر إلى خمسة وأربعين ألف نسمة(٣) بعد أن كان لا يتعدى العشرة آلاف سنة ١٨٣٠. وازداد حجم الجاليات الأجنبية، كما تم افتتاح فرع البنك العثماني فيها. ثم ربطت المدينة بدمشق عبر طريق شقته شركة فرنسية بين سنتي ١٨٥٨ و١٨٦٣، وهو طريق فريد من نوعه

(١) بلغ عدد البيوت التجارية حسب قائمة أعدها القنصل البريطاني في بيروت سنة ١٨٤٨ نحو تسعة وعشرين بيتاً. وهذه البيوت هي: الاخوان نقاش، نقولا فرج الله، انطوان قطه، منصور اده، بشارة والياس فرج الله، الاخوان بربير، فرنسيس وانطوان مسك، نقولا جاهل وولده، يوسف سيّور وشركاه، ثابت وشركاه، طوبيا وأصفر، جرجس عيد، نعمة الله خوري، عبد الله خوري، يوسف داغر، ميخائيل صليبا، بطرس كبابة، انطوان نصر الله، الاخوان نوفل، بسترس وأولاد أخيه، عمر وعبد الله بيهم، أحمد العريس، رزق الله وابراهيم طراد، نقولا سرسق واخوته، حبيب دهّان، عبد الله حنا وعودة، دباس وفياض، سرسق والجمال، الاخوان فيعاني.
انظر: عيساوي، مرجع سابق، ص ٢٦٤ ـ ٢٦٥.

(٢) انطوان عبد النور، تجارة صيدا، ص ١٣٩ ـ ١٤٠. انظر أيضاً: روجر أوين، الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي، ص ١٤١ ـ ١٤٢.

(٣) Dominique CHEVALLIER, Op. Cit., p. 291-292.

في السلطنة العثمانية. وربطت بيروت أيضاً بخط برقي يصلها بدمشق وباتصالات بريدية منتظمة ببعض عواصم الدول الأوروبية ومدنها. وقد نتج عن هذا التطور الاقتصادي نشوء شريحة بورجوازية تجارية غنية ذات تطلعات مالية ولدت وترعرعت في أحضان التجارة الخارجية[١]، فكانت الخميرة التي ساهمت في نقل المجتمع الريفي من نظمه المقاطعجية التقليدية إلى النظام البورجوازي الرأسمالي الذي بدأت ملامحه تتوضح ابتداء من النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

اتسمت تجارة الحرير والشرانق[٢] وهي التجارة الخارجية الرئيسية لسكان الجبل باحتكار لحساب التصدير باتجاه أوروبا وخصوصاً فرنسا بالذات[٣]. واستناداً إلى تقديرات سنة ١٨٦١ كان أكثر من ثلثي مبيعات حرير جبل لبنان يتجه إلى فرنسا إما حريراً محلولاً على الطريقة الأوروبية الحديثة أو في صورة شرانق مكبوسة مشكلاً ربع قيمة الصادرات عبر مرفأ بيروت. كما قدر الإنتاج السنوي في أواسط القرن التاسع عشر بنحو ٣٠,٠٠٠ كلغ من الحرير يضاهي حراير فرنسا من حيث الجودة، أو ما يعادل ٣٦٠,٠٠٠ كلغ من الشرانق[٤] فكانت انكلترا وفرنسا أول من أحدث التجديد التجاري في المشرق مع اختلاف دورهما. فبشكل عام كانت الواردات الرئيسية من انكلترا تتناول أنواع الأنسجة والأقطان والبن والسكر، أما الصادرات الرئيسية إليها فكانت القطن والصوف والحرير والمعادن الثمينة بما فيها العملات المعدنية، والفوة وغيرها من مواد الصباغة، في حين قامت فرنسا بشراء المواد الأولية كمنتجات الصباغة وإلياف النسيج والنباتات الزيتية والجلود مقابل المنتجات والنقود[٥].

ولم تكن التجارة لتزدهر مع الغرب فقط بل نشطت أيضاً بين مصر وسواحل بلاد الشام، فكانت مصر تصدر إلى موانىء سوريا الأرز والسكر والرطب (البلح)

---

(١) عيساوي، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب، ص ٢٦٥ ـ ٢٦٦. انظر أيضاً: الوثيقة رقم ١٢.

(٢) للتوسع أنظر: Boutros LABAKI, Introduction à l'Histoire Economique du Liban, Chapitre 3, p. 129-171.

(٣) روجر أوين، الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي، ص ٢٢٠.

(٤) Dominique CHEVALLIER, Op. Cit., p. 221 et 232.

(٥) Dominique CHEVALLIER, Op. Cit., p. 188. أيضاً: ريجنكوف وسميليا نسكايا، مرجع سابق، ص ٣٥٠ ـ ٣٥١. وشارل عيساوي، التاريخ الاقتصادي، ص ٢٦١. راجع أيضاً بهذا المعنى وثائق المركز الوطني، الوثيقة رقم ٥٧٣.

والقمح والسمسم والذرة والتوابل والنيلة والسمك المقدد وعرق اللولو وعطر الورد وأصنافاً مختلفة من المنسوجات القطنية والصوفية[١]. وكانت سوريا تصدر إلى مصر الحرير والقطن والزيتون والزيت والصابون والعفص والشمع والقباقيب وجلد الماعز وجذور الفوّة وبزر القز والخيل وأحجار الرحى وكثيراً من مصنوعات آسيا الوسطى والهند والصين التي كانت تأتيها مع القوافل التجارية البرية[٢]. كما كانت قوافل التجارة تأتي إلى دمشق من مختلف الجهات لتجعل من هذه المدينة مخزناً غنياً للتجارة. وأهم هذه القوافل كانت تأتي من بلاد العجم والبنغال والبصرة وبغداد والجزيرة العربية وحلب وبيروت وبعضها من الصين واليابان[٣]. ومن دمشق المدينة القريبة إلى جبل لبنان كان التجار يؤمنون حاجات السكان منها. وتزعمت طرابلس تصدير الصابون المصنع في الجبال فبلغ إجمالي صادراتها السنوية نحو ٨٠٠ قنطار افرنجي (القنطار الافرنجي يساوي مائة كلغ) ويلي الصابون في الأهمية الاسفنج[٤].

كونت مرافىء الساحل السوري مع دمشق مثلثاً اقتصادياً لعب دوراً مهماً في تلبية حاجات السكان الاقتصادية، فكانت مرافىء بيروت وصيدا وطرابلس منافذ لبضاعة الغرب الاستهلاكية، في حين قامت مدينة دمشق بتأمين صادرات الشرق الأقصى عبر قوافل التجارة القادمة منه. وهكذا ألفت هذه المدن مع المناطق الواقعة بينها سوقاً استهلاكية واحداً وحلقة اقتصادية محورها بيروت دمشق. وقد اعتبر هذا المحور ولفترة طويلة المصدر الرئيسي الذي تمر به اقتصاديات جبل لبنان وقسم كبير من المناطق الداخلية من بلاد الشام فضلاً عن الدور المهم الذي قامت به هذه المدن كحلقة من حلقات الاتصال بحكم موقعها على طرق ومواصلات التجارة الخارجية[٥].

(١) ريجنكوف وسميليا نسكايا، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ٣٦٤.
(٢) أسد رستم، آراء وأبحاث، ص ٩٢.
(٣) H. GUYS, Beyrouth et le Liban, T. 1, p. 149.
انظر أيضاً: مسالك الطرق التجارية، وخط سير القوافل لدى: ريجنكوف وسميليا نسكايا، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ٣٢١ ـ ٣٢٢.
(٤) جون كارن، رحلة في لبنان، ص ٣٨.
(٥) للتوسع في موضوع التجارة الإقليمية والدولية، انظر: روجر أوين، الشرق الأوسط =

ج ـ المواصلات وطرق التجارة:

تعتبر المواصلات في البلاد بمنزلة الشرايين التي تربط أجزاء الجسد الواحد لتؤمن له الغذاء والحياة. وأي بلد تنعدم فيه الطرق ووسائل الاتصال تعيش كل من مقاطعاته في عزلة وانغلاق وتقوقع. وتلك حالة كانت تسود جميع المجتمعات العشائرية حتى أواسط القرن التاسع عشر. ولم تكن الإدارة العثمانية حتى ذلك التاريخ لتهتم بوسائل المواصلات وشق الطرق وربط المناطق والمقاطعات بعضها ببعض نظراً للتكاليف الباهظة وفقدان السياسة العامة للحكومة المركزية والإدارات المحلية[١]. وقد قابل السكان عجز المسؤولين العثمانيين والمحليين بموافقة ضمنية لأنهم كانوا يعارضون شق الطرقات لاعتقادهم أنها تمكن الأعداء من مهاجمتهم بسهولة، كما تمكن قوى السلطة من الوصول إليهم، وإخضاعهم كلما عصوا عليها، وتحصيل الضرائب منهم. لذلك فضلوا إبقاء قراهم ودساكرهم منيعة حصينة خوفاً من إخضاعها لسلطة الحكام وإجراءات جنودها التعسفية[٢]. وقد انعكس ذلك سلباً على الوضع الاقتصادي مما أبقى التجارة منغلقة ضمن حدود ضيقة لا تتعدى حدود البلدة أو المقاطعة.

وقبل عام ١٨٦٠ لم يكن في جبل لبنان طرقات بالمعنى الذي نفهمه اليوم. حتى أنه من الصعوبة بمكان أن نطلق اسم طرقات على المعابر والمسالك والمضائق القليلة، وغالباً ما كانت متعرجة، وغير ممهدة، يستعملها الناس بحكم العادة والاستمرار بل الاضطرار لعدم وجود غيرها[٣]. وكانت جميع الممرات والمسالك قليلة العرض يسلكها المشاة والمكارون. وكانت وسائل النقل الشائعة الدواب من بغال وحمير، وقد استعملت في الأماكن الجبلية لأنها تستطيع تسلق الجبال وهبوط

= في الاقتصاد العالمي، ص ٧٣ ـ ٨٠. وادوارد روبنصن، يوميات في لبنان، ج ٢، ص ١٦٩ ـ ١٧٠.

(١) عبد العزيز عوض، الإدارة العثمانية، ص ٢٧١.

(٢) انظر بهذا المعنى بلييل، تقويم بكفيا الكبرى، ص ١٦٦. أيضاً: علي الزين، العادات والتقاليد في العهود الإقطاعية، دار الكتاب اللبناني، بيروت ١٩٧٧، ص ١٧٣.

(٣) ريجنكوف وسميليا نسكايا، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ٢٠٩ ـ ٢١٠.

المنحدرات. أما الجمال فقد غلب استعمالها في السهول[١]، ونظراً لفقدان الأمن على الطرقات وتعرض التجار لاعتداءات البدو واللصوص فقد آثروا السير بقوافل. فكان المسافر ينتظر قيام قافلة تجارية تضم جملة مسافرين قاصدين المكان الذي يقصده، فيقوم معهم[٢]. وكانت الرحلة بين دمشق وبيروت أو صيدا تستغرق أربعة أيام[٣]. ونظراً لأهمية مدينتي بيروت ودمشق. فقد كانت الطريق بينهما فاتحة الطرق الرئيسية في ولاية سوريا. وقد جاءت بسبب الازدهار الاقتصادي الذي بدأت تحققه مدينة بيروت وازدياد الحاجة إلى ربط مرفئها بمدينة دمشق والداخل السوري بشريان حيوي يستوعب العمليات التجارية وحرية انتقال البضائع والمنتجات. وقد نالت امتياز هذه الطريق سنة ١٨٥٩ شركة فرنسية هي «شركة طريق الشام العثمانية» بإدارة الكونت برتويس Comte de Perthuis، وأتم عمله سنة ١٨٦٣ وأشرف على هندستها «ريمان» الذي أشرف أيضاً على خمس طرق أخرى للعربات في لواء بيروت وكان عرضها سبعة أمتار وطولها مائة واثني عشر كيلومتراً تستطيع تأمين الاتصال بين المدينتين «بالديليجنس»، وكانت الشركة تستوفي رسماً عن وسائط النقل وعن الأفراد الذين يمرون على الطريق[٤]. وكانت الرحلة بعربات الديليجنس من بيروت إلى دمشق تستغرق ١٣ ساعة. أما عربة الشحن المحملة فكانت تقطع المسافة بمدة يومين[٥].

وتعتبر الطريق التي بدأ الفرنسي بورتاليس بشقها سنة ١٨٦٠ أول طريق داخلية في جبل لبنان، وكانت بطول سبعة كيلومترات، وتمتد من بلدة بحمدون

(١) المصدر السابق نفسه، ص ١٠٥. ولويس لورته، مشاهدات في لبنان، ص ٤٣.

(٢) عبد الكريم غرايبه، سوريا في القرن التاسع عشر ١٨٤٠ ـ ١٨٧٦، معهد الدراسات العربية العالية بجامعة الدول العربية، القاهرة ١٩٦٢، ص ١٥٤.

(٣) عبد العزيز عوض، الإدارة العثمانية، ص ٢٧٠.

(٤) إسماعيل حقي، مباحث علمية واجتماعية، ص ٦٠٠. أيضاً: رينيه ريستلهوبر، تقاليد فرنسا في لبنان، نقله إلى العربية القس بولس عبود، مطبعة القديس بولس، حريصا، لبنان ١٩٢١، ص ٣٢٥. وعوض، الإدارة العثمانية، ص ٢٧٣. ورفيق التميمي ومحمد بهجت، ولاية بيروت، دار لحد خاطر، جديدة المتن، لبنان ١٩٧٩، ج ٢، ص ١٠٦. انظر أيضاً: حسان حلاق، بيروت المحروسة في العهد العثماني، الدار الجامعية، بيروت ١٩٧٨، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣.
أيضاً: لويس لورته، مشاهدات في لبنان، ص ٦٩ ـ ٧٠.

(٥) قسطنطين بيكوفيتش، لبنان واللبنانيون، ص ١٨٠.

إلى كرخانته الكائنة بجوار بلدة بتاتر الشوفية، وأشرف عليها مهندس فرنسي. وقد اشترى بورتاليس باسمه ولحسابه الخاص الأراضي التي تمر فيها الطريق فكانت تعد من أملاكه الخاصة. لكن ورثته تخلوا عنها للمصلحة العامة بعيد وفاة المورث[١].

ولم يكن عدم وجود الطرقات وحده ما يعوق تحرك السكان وانتقالهم من مكان إلى آخر، فقد كان غياب الجسور عن الأنهر سبباً آخر أيضاً. ومن هنا جاءت التقسيمات الإدارية التي فصلت بين المقاطعات والعهدات منسجمة مع المجاري الطبيعية للأنهار ومكرسة للمعوقات الطبيعية بين الأقاليم والمناطق. وبتأثير الدوافع الاقتصادية والسياسية كانت مبادرات بعض الولاة العثمانيين ودعوتهم حكام النواحي والمقاطعات إلى بناء الجسور فوق الأنهار. وكان هؤلاء جميعاً بدءاً بالشيخ المقاطعجي وانتهاء برأس الهرم السلطوي يهمهم ربط المناطق بالشبكات الاقتصادية تسهيلاً لهم للقيام بأعمال الجباية وتوريدها إلى مرجعها الشرعي لأن في تأمين ذلك استمراراً لسلطتهم ونفوذهم. وكان الأمير بشير أكثر الحكام الشهابيين حماسة في تلبية متطلبات والي صيدا، فقام ببناء جسر على نهر الكلب سنة ١٨٠٩، وآخر على نهر الدامور سنة ١٨١٤[٢] وأنهى العمل فيه في مدة شهرين وكان قائماً على ست قناطر لكنه انهدم بعد عشر سنين. ويتهم ابراهيم العورة أهل الدامور بهدمه وسرقة حجارته حتى يعودوا إلى سابق عملهم في تقطيع المارة والعابرين وأخذ الأجرة الوافرة منهم[٣]. كما قام الأمير بترميم درج نهر الكلب ورصيف المعاملتين[٤] وغيرها من الأعمال. وفي فترة الحكم المصري، قام محمود نامي بك محافظ مدينة بيروت ببناء القناطر على نهر بيروت وتجديد رصيف المرفأ[٥]. وإلى تلك الفترة أيضاً (١٨٣٢ ـ ١٨٤٠) يعود استيراد العربة التي تجرها الخيول وتسير على العجلات. وكان قد استقدمها من لندن

(١) اسماعيل حقي، لبنان مباحث علمية واجتماعية، ص ٦٠١.

(٢) حيدر الشهابي، الغرر الحسان، ص ٥٤٨ و٦٢٧.

(٣) إبراهيم العورة، تاريخ سليمان باشا العادل، نشره وعلق عليه الخوري قسطنطين الباشا المخلصي، مطبعة دير المخلص، صيدا لبنان ١٩٣٦، ص ٢٠٨ ـ ٢١٠.

(٤) الشهابي، الغرر الحسان، ص ٦٠٤.

(٥) رستم، آراء وأبحاث، ص ٦٢.

قنصل انكلترا في دمشق فرن Furn، فوصلت إلى بيروت، وحملت على ظهور الجمال ونقلت إلى دمشق. وما أن جرى تركيبها من جديد وكرت بها الخيول في خارج البلدة حتى خرج الألوف من الناس للتفرج عليها[١].

وكانت السلطات العثمانية قبيل الحكم المصري قد أجبرت السكان في بلاد الشام على حيازة تذكرة مرور تحت طائلة السجن. وقد عمم عبد الله باشا والي صيدا منطوق الأمر السلطاني هذا على الرعايا وأخضع له أيضاً التجار والعساكر من أي جيش كان حتى العساكر التي تخص عبد الله باشا نفسه[٢]. ويبدو أن هذا التعميم كان يرتبط بالاستعدادات التي كانت تجري بين العثمانيين والمصريين قبيل الحرب. وتضييقاً وحصراً لنفوذ المصريين الذي كان يتغلغل باستمرار في الولايات التابعة لعبد الله باشا وهي صيدا وطرابلس ومتصرفية لواء غزة والرملة والقدس والخليل ونابلس وجنين.

ثالثاً: النقود والأسعار

فرض تطور الحياة الاقتصادية في المجتمع العثماني ضرورة التعامل بالنقد، وبدأت عمليات البيع والشراء بنظام المقايضة البدائي تسجل تراجعاً نسبياً أمام عمليات البيوع بواسطة النقود العثمانية والأجنبية[٣]. وكانت معرفة العملات المتداولة في خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في المجتمعات العثمانية وجبل لبنان آنذاك من ضمنها تعتبر من أصعب ما يمكن التوصل إليه، إذ إنه كان يوجد في بلاد الشام مائة صنف من أصناف العملات المختلفة وهي كلها عملات معدنية متشابهة، إلا أن قيمتها كانت تختلف باختلاف الفترة التي سُكّت فيها مع اختلاف في نسبة المعادن الثمينة التي تضمنتها لأن الحكومة العثمانية عدّلت عيارها مرة بعد مرة[٤]. وقد تميز النظام النقدي العثماني طوال القرنين الأخيرين بميزتين بارزتين، أولاهما الخفض المستمر لقيمة العملة مع ما يرافق ذلك من

(١) رستم، بشير بين السلطان والعزيز، ص ٢٢٩.
(٢) انظر النص الكامل للأمر السلطاني لدى رستم، الأصول العربية، ج ١، ص ٣٠ ـ ٣١.
(٣) انظر الملحق رقم ٢.
(٤) Dominique CHEVALLIER, Op. Cit., p. 129.

نقص في قوتها الشرائية وارتفاع في الأسعار، وثانيهما نقص في حجم السيولة النقدية العثمانية وهذا ما يستوجب اللجوء إلى المقايضة أو إلى النقود الأجنبية والمعادن الثمينة النادرة[١].

عرفت الدولة العثمانية العملات النقدية قبل سيطرتها على بلاد الشام ومصر وسائر البلاد العربية. وكانت الأقجة أقدم النقود الفضية العثمانية، وقد ضربت نحو سنة ١٣٢٧م، وعرفتها أوروبا باسم Asprs أو Asper فضلاً عن عملات أخرى كالبارة والقرش[٢]. وبالرغم من انخفاض سعر صرف هذه العملات المتتالي، إلا أن التداول بالعملات الوطنية ظل حجر الزاوية في الدورة الاقتصادية للولايات العثمانية[٣]. ومع الغزو الاقتصادي الأوروبي للسلطنة في أواخر القرن السابع عشر ومطلع القرن الثامن عشر وبدء تدهور قيمة نقد الدولة، بدأت العملات الأجنبية تخترق الاقتصاد العثماني لتصبح بعد فترة أساس الحركة النقدية في السلطنة وخصوصاً في ما يتعلق بالتجارة. وزاد الأمر تفاقماً عندما عمد التجار الأوروبيون إلى إدخال نقودهم ليس كعملات نقدية بل كسلع تجارية يروجونها ويتلاعبون بقيمتها[٤]، تارة يستعملونها وسيلة نقدية، وتارة أخرى يستعملونها كسلعة حسبما تقتضي أوضاعهم ومصلحتهم التجارية. وهكذا تميزت هذه الفترة بوجود عملات أوروبية وافرة إلى جانب العملات العثمانية[٥]. وكان الخيار يعود إلى التجار في استعمال أي من النقود التي تناسبهم وتؤمن مصلحتهم وأرباحهم.

أ ـ النقود العثمانية:

لم تعرف السلطنة العثمانية النقد الورقي إلا في فترات متقطعة في سنوات

(١) شارل عيساوي، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب، ص ٥٩٣.
(٢) حسان حلاق، التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في بيروت والولايات العثمانية في القرن التاسع عشر، الدار الجامعية، بيروت ١٩٨٧، ص ٤٧ ـ ٤٨.
(٣) انطوان عبد النور، تجارة صيدا مع الغرب، ص ٩٧. وشارل عيساوي، المرجع السابق، ص ٥٩٣.
(٤) ريجنكوف وسميليا نسكايا، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ٣٢٠.
(٥) حسان حلاق، بيروت المحروسة في العهد العثماني، ص ١٧٢ ـ ١٧٩.

١٨٣٩ و١٨٥٤ و١٩١٥. وكان إصداره يتلازم وانغماس الدولة في حروب خارجية، إلا أنها لا تلبث أن تلغى[١]. وباستثناء ذلك كانت نقودها طوال فترة حكمها في بلاد الشام نقوداً معدنية من ذهبية وفضية ونحاسية وكانوا يسمونها «عملة حجر»[٢].

ـ النقود الذهبية:

عرفت السلطنة النقد الذهبي المعروف بـ «الألتن» بعد فتحها مصر سنة ١٥١٧. وكان المماليك قد ضربوا عملة ذهبية عرفت بالأشرفي أو السلطاني. وقد استولى السلطان سليم على كميات كبيرة من النقود الذهبية إثر انتصاره على المماليك. واستمرت مصر منذ ذلك التاريخ كأحد أهم مراكز ضرب العملات الذهبية في السلطنة إلى جانب العاصمة الآستانة لأن مصر كانت المورد الأساسي للذهب الافريقي. واشتهرت القاهرة في سك العملة الذهبية المعروفة بالأشرفي. وكان ينقل القسم الأكبر منه إلى الآستانة لتسديد خراج مصر السنوي البالغ نحو ٦٠٠ ألف قطعة ذهبية[٣].

ومن العملات الذهبية الرائجة في سوريا وجبل لبنان وصيدا السكين، وهو نفسه الأشرفي فكان يقال سكين أشرفي ويعرف أيضاً باسم زهر محبوب. وكان يساوي في نهاية القرن الثامن عشر ثلاثة قروش و٤٠ بارة[٤]. ثم ارتفع إلى أربعة قروش في أوائل القرن التاسع عشر. وفي عهد السلطان العثماني محمود ضربت عدة أصناف من النقود، منها الذهب الجهادي والرباعي والبندقي ثم عقبها العادلي والغازي نسبة إلى الصفة الجهادية للسلطان[٥]، ثم البشلك والزهراوي والقمري[٦]. وفي سنة ١٨٤٤ ضربت بأمر السلطان عبد المجيد أصناف النقود المنسوبة إليه من

(١) طلال المجذوب، تاريخ صيدا الاجتماعي، ص ١٤٩ ـ ١٥٠.
(٢) صقر يوسف صقر، تاريخ بجة، ص ٤١١.
(٣) عبد النور، تجارة صيدا، ص ٩٨ ـ ٩٩.
(٤) المرجع السابق نفسه، ص ٩٩.
(٥) انظر الوثيقتين ١٣ و١٤ في باب الملاحق. ووثائق المركز الوطني رقم ٣٤٤٨ و٣٤٦٥ و١٨١٨٣٧ و١٨١٨٥٦.
(٦) عيسى اسكندر المعلوف، دواني القطوف، ص ٢٦٤.

ذهبية وفضية بعيار وسعر ثابتين. وكانت الليرة العثمانية المجيدية مزيجاً من معدني الذهب والفضة بنسبة ١٥٩٩/١ وكانت تساوي مائة قرش[١]، ويبلغ وزنها القانوني ٧,٢٠٦ غراماً (٧ غرامات و٢٠٦ من الألف من الغرام) من الذهب الخالص ٩١٦/١٠٠[٢]. وضربت أيضاً النقود المعروفة بالقرانيصة، وإلى جانبها قطع من العملات الذهبية الصغيرة كالربعية (ربع الغازي)[٣] أو نصف الليرة الذهبية وتعادل خمسين قرشاً والريال المجيدي ويعادل تسعة عشر قرشاً، وعشره البرغوت الكبير أو أبو المابة، ونصف عشره البرغوت الصغير أو أبو الخمسين[٤].

ـ النقود الفضية:

كانت الأقجة أول عملة عثمانية ضربت. وكانت فضية لأن الفضة تشكل القاعدة النقدية في السلطنة. وقد سكت في عهد السلطان العثماني أورخان (٧٢٦ ـ ٧٦١هـ) واحتفظت بقيمتها ووزنها وطرازها حتى عهد السلطان محمد الفاتح سنة ١٤٥٣م. وكان وزنها لا يزيد على ربع مثقال من الفضة الخالصة بنسبة ٩٠٪. لكن قيمتها تدهورت في ما بعد ولم تزد على نصف قيمتها في عهد السلطان سليم (١٥١٢ ـ ١٥٢٠). وقد ظلت الأقجة تمثل العملة المتداولة في الحسابات حتى نهاية القرن السابع عشر[٥] أي أن الضرائب والحسابات المالية والمعاشات كانت تحدد بالأقجة ولكن الدفع والقبض يتم بنقود أخرى كالقروش مثلاً حسب السعر الراهن في زمنه[٦]. وكانت كل ١٢٠ أقجة تساوي قرشاً واحداً سنة ١٨٤١[٧] ونظراً لانخفاض قيمتها فقد تخلت السلطنة عنها واستعملت

---

(١) شارل عيساوي، التاريخ الاقتصادي، ص ٥٩٤. أيضاً: ابراهيم العورة، تاريخ سليمان باشا العادل، ص ١٥٤. Voir aussi: Dominique CHEVALLIER, Op. Cit., p. 129-130.

(٢) قسطنطين بيكوفيتش، لبنان واللبنانيون، ص ١٠٤.

(٣) محسن الأمين، خطط جبل عامل، مطبعة الانصاف، بيروت ١٩٦١، ص ١٣٥

(٤) ابراهيم العورة، تاريخ سليمان باشا العادل، ص ١٥٤.

(٥) عبد العزيز عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية، ص ١٨١.

(٦) انطوان عبد النور، تجارة صيدا مع الغرب، ص ٩٩.

(٧) Dominique CHEVALLIER, Op. Cit., p. 119. أيضاً: حسان حلاق، بيروت المحروسة في العهد العثماني، ص ١٧٦. «كانت الأقجة تساوي ثلث بارة، وكل ثلاث بارات أقجة، وكل أربعين بارة تساوي قرشاً صاغاً».

القرش عوضاً عنها، وهو أكثر النقود تداولاً في المجتمع العثماني. وقد سك لأول مرة في القرن السابع عشر وهو من أصل ألماني Groshen[١] وكان يدل على العملات الفضية الأوروبية المضروبة في القرنين السادس عشر والسابع عشر وهي العملات الفضية الاسبانية والهولندية والنمساوية ثم القرش العثماني الذي سك سنة ١٦٨٨ مما يؤكد أسبقية القرش الأوروبي على القرش العثماني[٢].

كان القرش العثماني على نوعين، الصاغ ويساوي أربعين بارة والرائج ويساوي عشر بارات. وكان الكيس يساوي ٥٠٠ قرش. وكان ميري الجبل يدفع بالقروش وقد ارتفع من ٣٥٠٠ كيس في زمن القائمقاميتين إلى ٧٠٠٠ كيس في عهد المتصرفية[٣]. دون مراعاة الانخفاض الدائم للنقد العثماني. وهذا ما حمل السلطنة إلى إصدار نشرات تحدد فيها قيمة أنواع النقد المستوفى في تحصيل الأموال الأميرية[٤]. وقد سجل سعر صرف القرش انخفاضاً ملحوظاً، فبعد أن كان سعره من خمسة فرنكات إلى ستة فرنكات في منتصف القرن السابع عشر انخفض إلى فرنكين وستة سنتيمات في سنة ١٧٧٤، وفرنك واحد سنة ١٨١١. ومن الطبيعي أن تتضخم الأسعار وترتفع قيمة الحاجيات بسبب ضعف القوة الشرائية للعملة العثمانية[٥].

ومن العملات الفضية العثمانية أيضاً الزلطة وقد سكت في مطلع القرن الثامن عشر وحددت قيمتها بتسعين أقجة أي نحو ثلاثة أرباع القرش أو ثلاثين بارة[٦]. كما ضربت السلطات العثمانية نقداً سمي البارة وكان أصغر القطع الفضية، وكانت قيمته جزءاً من أربعين من القرش الصاغ أو ما يعادل ثلاث أقجات[٧]. ولما كان هناك كسر

(١) عبد النور، مرجع سابق، ص ٩٩ - ١٠٠.
(٢) Dominique CHEVALLIER, Op. Cit., p. 129.
(٣) Dominique CHEVALLIER, Op. Cit., p. 126-128.
(٤) انظر الوثيقة رقم ١٥ ووثائق المركز الوطني، الوثيقة رقم ٤٤٤٨.
(٥) عيساوي، التاريخ الاقتصادي، ص ٥٩٣، وصقر يوسف صقر، تاريخ بجة، ص ٤١٢ والملحق رقم ٢.
(٦) انطوان عبد النور، تجارة صيدا، ص ١٠٠.
(٧) سليم فارس الشدياق، فوائد تاريخية إحصائية في أحوال مالية الدولة العلية في القرون السابقة، مجلة كنز الرغائب في منتخبات الجوائب، طبع في مطبعة الجوائب بالأستانة العلية، ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م، ج ٧، ص ٢٥.

للقرش، فقد اصطلحوا في التعبير عنه بما يأتي:

< = نصف قرش

و = ثلث قرش

/ = ربع قرش

⩽ = ثلاثة أرباع القرش

٥ = خمس بارات أو مصريات ويقال لها فضة أيضاً[١].

ـ النقود النحاسية:

وبسبب تدهور قيمة العملة، وانخفاض قيمة النقد الفضي لجأت السلطنة إلى سك العملات النحاسية. وكان منها «المنجير» لكن استعماله كان قليلاً في بلاد الشام. وسكت في مصر عملة نحاسية عرفت بالمصر أو المصرية، وكانت أسعارها متقلبة[٢]. ومن العملات النحاسية أيضاً البشلك والمتليك والكبك والعرنيط والسحتوت والمل وغيره[٣].

ومما هو جدير بالذكر أن الخطاطين العثمانيين ابتدعوا رسم (الطغراء) وهي تأليف لطيف لاسم السلطان العثماني مع اسم أبيه، فكلما ارتقى سلطان جديد، ألّفت له طغراء خاصة توضع على نقوده وخاتمه حتى صارت مع الأيام ملازمة للسلاطين العثمانيين[٤].

(١) الخوري يوسف أبي صعب، تاريخ الكفور وأسرها، لا دار ١٩٨٥، ص ٩٢.

(٢) عبد النور، تجارة صيدا، ص ١٠٠.

(٣) حسان حلاق، بيروت المحروسة، ص ١٧٨.

(٤) محمد أبو الفرج العش، النقود العربية الإسلامية مصدر وثائقي للتاريخ والفن. المؤتمر الدولي لتاريخ بلاد الشام المنعقد في الجامعة الأردنية سنة ١٩٧٤، الدار المتحدة للنشر، بيروت ١٩٧٤، ص ٢٩١. يمكن مراجعة جدول النقود العثمانية على حساب الفرنك لدى: إبراهيم الأسود، دليل لبنان، ص ٣٤٥ ـ ٣٤٦.

ب ـ النقود الأجنبية:

كان النقد العثماني عرضة للتدهور والسقوط نتيجة الوضع الاقتصادي للسلطنة ومحاولة التجار الأجانب المضاربة بأسعار العملات الأجنبية التي أدخلوها إلى أراضي السلطنة واستعملوها إما كنقد يخضع لسعر صرف معين بالنسبة للعملات العثمانية، أو كسلعة تجارية معدنية نظراً للقيمة الذهبية أو الفضية التي تحتويها. لذلك وبحجة ندرة العملات العثمانية ورداءتها استبدلت بها مجموعة واسعة من العملات الأجنبية[١] زاحمت العملات العثمانية في كل مكان حتى في دار السلطنة، وقد حملها التجار الأوروبيون من بلادهم[٢]، ودعوها بأسماء خاصة مثل أبو شوشة وأبو مدفع وأبو طاقة مقابل النقود العثمانية السلطانية كالذهب العادلي، والمجر، والمحبوب، والغازي، والفندقلي والأخشايه وغيرها[٣].

وفي أواخر النصف الثاني من القرن التاسع عشر سمحت السلطنة لرعاياها بالتعامل بالعملات الذهبية الأجنبية، ومنعت عليهم التعامل بسواها. لكن الناس لم يحفلوا بهذا المنع بل لبثوا يتعاملون بالنقود الأجنبية ذهبية كانت أم فضية. لذلك عادت السلطنة فأصدرت سنة ١٨٥٠ أمراً آخر يؤكد على منع التعامل بالنقد الأجنبي غير الذهبي مع مصادرة النقود الممنوعة التداول، لكنها احتفظت بحق أصحابها بالحصول على ثلاثة أرباع قيمتها فقط[٤].

ـ النقود الذهبية:

كانت النقود الذهبية الثمينة[٥] من أبرز ما حمله التجار الأوروبيون من بلادهم

(١) شارل عيساوي، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب، ص ٥٩٣.
(٢) ابراهيم العورة، تاريخ سليمان باشا العادل، ص ١٥٤.
(٣) راجع رجاء عبد القادر جوهر، تاريخ الإمارة الشهابية، جدول رقم (٣)، المحتوي أسعار مختلف هذه العملات بالقروش العثمانية، ص ٣٨٣ ـ ٣٨٥.
(٤) العورة، تاريخ سليمان باشا العادل، ص ١٥٤.
(٥) انظر الملحق رقم ٢.

إلى بلاد المشرق وأهمها الدوكات العائدة لدويلة البندقية، وتسمى أيضاً سْكين البندقية. وكان وزن كل ١٠٠ قطعة من الدوكات الذهب ١١٠ دراهم[(١)]. وقد اعتبرت هذه النقود كأساس للنظام النقدي الذي يرجع إليه في حساب العملات الأخرى نظراً لدقة سكها وتزايد الحاجة إليها في حلي النساء. وقد احتفظ السكين البندقي بقيمة تفوق العملة الذهبية العثمانية فكان سنة ١٧٠٠ يساوي ٣١٥ أقجة في حين كان الأشرفي يساوي ٣٠٠. كذلك أتى تجار الغرب بالسكين المجري «مجر التن»، وكانت قيمته تساوي ٢٠٠ أقجة. وكانت قيمة هذه العملات تتبدل باستمرار. ففي نهاية القرن السابع عشر كانت قيمة السكين البندقي تساوي ٢٥٠ أقجة وسكين المجر ٢٤٠ أقجة والأشرفي العثماني ٢٢٥ أقجة[(٢)].

ـ النقود الفضية:

لم يتسن لجميع الفئات الشعبية التعامل بالنقود الذهبية نظراً لندرتها وغلاء ثمنها فتحولوا إلى النقود الفضية التي راجت رواجاً عظيماً لمكانتها وثبات وزنها وعيارها. وكان أول ما دخل السلطنة وشاع فيها هو القرش الهولندي المعروف بالقرش الأسدي أو الأرسلاني، وهو الأكثر استعمالاً في التجارة وكان يساوي أربعين بارة في حين راج نوع آخر من القروش أطلق عليه اسم «أبي كلب» وكان أغلى من القرش الأرسلاني ويساوي نحو ستين بارة. ثم أدخل الهولنديون قروشاً أرسلانية مزورة ينقص عيارها بين ٣٠ و٤٠٪ عن العيار الصحيح. ومع ذلك أقبل الناس عليها وفضلوها على القروش العثمانية، ولم تستطع الدولة تبديل هذه النقود بنقود أخرى. وكانت القروش الاسبانية أكثر شيوعاً من أي نقد آخر، وقد وصل سعرها إلى ١٣٠ أقجة مقابل ١٢٠ للقرش الصاغ. وكانت القروش الاسبانية عرضة للمضاربة التجارية وسلعة أقبل عليها التجار الفرنسيون

(١) سليم فارس الشدياق، فوائد تاريخية احصائية في أحوال مالية الدولة العلية في القرون السابقة، مجلة كنز الرغائب في منتخبات الجوائب، السنة ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م، ج ٧، ص ٢١.

(٢) منير وعادل إسماعيل، تاريخ لبنان الحديث، الوثائق الدبلوماسية، ج ١، ص ٤٣. أيضاً: انطوان عبد النور، تجارة صيدا، ص ١٠١.

والإيطاليون فكانوا يشترونها من المشرق ويبيعونها في أوروبا محققين بتجارتها أرباحاً كبيرة[١].

وعرفت أسواق السلطنة العثمانية عملات فضية أخرى كالزلطة وهي من أصل بولوني، ضربت مثلها دول انكلترا والبندقية وهولندا والسلطنة العثمانية. وكانت قيمتها تعادل ٥٥ أقجة في منتصف القرن السابع عشر لكنها ارتفعت إلى ٩٠ أقجة في أوائل القرن الثامن عشر، ثم غزت أسواق السلطنة قطع فضية فرنسية تساوي الواحدة منها ربع جنيه فرنسي. وكان القرش يساوي ٢,٥ جنيه فرنسي[٢].

ـ النقود النحاسية:

لم يهتم تجار الغرب بالنقود النحاسية الأوروبية لتدني قيمتها، لذلك أحجموا عن حملها من بلادهم وإدخالها في الأسواق المشرقية.

وإلى جانب هذه العملات كانت هناك عملات أخرى ذكرها بعض الكتاب والمؤرخين الاجتماعيين منها المشخص والاسطنبولي والمصري والأحمدي. حتى أن عيسى اسكندر المعلوف ذكر بعض هذه النقود دون ايراد معلومات وافية عنها[٣] وأمام عجز المسؤولين العثمانيين عن ضبط الوضع النقدي للسلطنة، ونظراً لكثرة التقلب في القيم النقدية جعلوا العملات على نوعين الشرك والصاغ، وهذا ينقص عن ذاك نحو الثلث، وكان الناس يتعاملون بيعاً وشراء على النوعين، فالجهادي مثلاً كانت قيمته بحسب الشرك ٣٥ قرشاً، وبحسب الصاغ ٢٥ قرشاً. وكانت

(١) عبد النور، تجارة صيدا، ص ١٠٢ ـ ١٠٤.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص ١٠٤.

(٣) ذكر عيسى اسكندر المعلوف بعض أنواع النقود: «فاشتهر من النقود الذهبية السربرائي الكامل وقيمته ١١٠ قروش والغازي الكامل ١٠٧ والجهادي اللين ١١٧ والمشخص ١٢٠ وصك الملكة هيلانة الكامل ١٠٣ والقرانيصة الكامل المقرن ٥٠٠ والقرانيصة غير المقرن ٢٧٠ والربعية ١٠ والاسلامبولي ١٠٠ وأبو فرشخ ٧٤ وغيرها من النقود الفضية كالريال العمود وقيمته ٢٥ قرشاً والمانوط ١٨ ونصف، وأبو شوشة ٢٤ والفرين (الفلورين) ٣ والمصرية الفضية بارة واحدة والفنس المسكوبي ٢٠ وغيرها. انظر المعلوف، دواني القطوف، ص ٢٦٤.

الأموال الأميرية تؤدى بحساب الصاغ[١]. وكان هذا يرتب أعباء مالية على الفلاحين المكلفين بأداء هذه الضريبة لأنهم كانوا يستدينون القروش على عملة الشرك ويدفعونها على عملة الصاغ[٢] وكان تجار السلطنة، وتجار الدول الأوروبية يسلفون الأهالي بطريق السلم قبل نضج المحصول، ثم يأخذون المنتجات بثمن أقل من نصف القيمة[٣]. ونتج عن هذه البلبلة في القيم النقدية عادة وزن جميع العملات. فكان الصيارفة يزينون بميزان صغير جميع أنواع العملات لتحديد القيمة الحقيقية لكل نقد[٤]. ولم تستطع الإدارة العثمانية ضبط التعامل بالقيم المحددة للعملات المستعملة. وتدخلت عدة مرات، فصدر فرمان سلطاني ينظم التعامل بالنقد داخل أراضي السلطنة، وحدد والي صيدا في أمر كريم صدر في ١٥ جماد أول سنة ١٢٦٩هـ/ آذار ١٨٥٣م قيمة العملات الذهبية المستعملة، وكانت الليرة تساوي مئة قرش، ونصفها يساوي خمسين، والذهب الغازي عشرين قرشاً، والريال المجيدي عشرين قرشاً أيضاً، والزهراوي ستة قروش والبشلك خمسة قروش. وهددت السلطات العثمانية من يزيد في أسعار تلك العملات بالعقوبة الشديدة. وتم تعميم هذا الإجراء بواسطة القائمقامين أمين أرسلان وحيدر اسماعيل أبي اللمع. ثم أعيد تأكيد هذه التعليمات بموجب تنسيب صدر عن مجلس الإيالة الكبير لولاية صيدا تاريخه ٣ جماد أول (جمادى الأولى) سنة ١٢٧٣هـ/ كانون الثاني ١٨٥٥[٥].

كانت أسواق السلطنة العثمانية تعيش حالة من الفوضى النقدية بسبب الانخفاض المستمر في قيمة النقد[٦]، والمضاربات الحاصلة من قبل التجار واستعمالهم للعملات النقدية، تارة كوسيلة نقدية، وتارة أخرى كبضاعة عينية،

(١) المعلوف، دواني القطوف، ص ٢٦٤.

(٢) حيدر الشهابي، الأمير بشير والدولة العثمانية ١٧٨٨ ـ ١٨٣٠، جمعه القس بدر حبيش، نشره وعلق على حواشيه الخوري بولس قرألي مدير المجلة البطريركية، مطبعة العلم، بيت شباب، لبنان ١٩٣٣، ص ٨٤. انظر أيضاً: وثائق المركز الوطني ذات الأرقام: ١٣٢٦ و٤٢٢٦ و٤٤٤٨.

(٣) وثائق المركز الوطني، الوثيقة رقم ٤٤٢٦.

(٤) انطوان عبد النور، تجارة صيدا، ص ١٠٥.

(٥) وثائق المركز الوطني، الوثيقة رقم ١٣٢٦ والوثيقة رقم ٤٢٢٦.

(٦) انظر الجدول رقم ٣.

فضلاً عن العدد الكبير من العملات الأجنبية التي فاق عددها المائة عملة في بلاد الشام وحدها. وقد أجرت السلطات العثمانية بسبب هذه الفوضى ولتدارك النقص الحاد في الخزينة، ومحاولة ضبط تداول المعدن الثمين، فاقتضى ذلك عدة إصلاحات نقدية تناولت تبديل عيار النقد ووزنه وشكله واسمه. وكانت عند سك القطع النقدية، تصدر قرارات تحدد قيمتها الاسمية، وتفرض سحب القطع القديمة المتداولة وتمنع التداول ببعض القطع الأجنبية. «وكان مجلس التجارة في بيروت، يحدد فئات مخصوصة مقدماً للمسكوكات المتداولة بين الناس باتفاق رأي مأمورين (مأموري) الدول المعظمة». إلا أن تداول هذه المسكوكات كان يتم عبر فئات متفاوتة، فينعكس ذلك خللاً على مأموري التجارة. وهذا الأمر استدعى تدخل مجلس الإيالة الكبير لتأكيد تداول المسكوكات حسبما يقرره مجلس تجارة بيروت بموجب (البوصلة) نشرة تصدر عنه، وعلى الجميع التقيد بها والتداول بالمسكوكات دون زيادة عن فئاتها[1].

---

(١) راجع الوثيقة رقم ١٥، وفيها صورة البوصلة (النشرة) الصادرة ببعض أنواع العملات بتاريخ ٨ ذ، ١٢٧١هـ (١٨٥٤م).

الجدول رقم (٣)
متوسط بعض أسعار العملة بالقروش التركية

السنة / الوحدة النقدية	١٧٩٠	١٨٠٧	١٨١٠	١٨١٣	١٨١٨	١٨٢٥	١٨٤٠	١٨٥٠ـ١٨٦٠
المشخص	٥,٥٠	٩,٥٠ ٦	١٣	١٣,٥	١٣	٣٠	٤٠	
الاسلامبولي	٤,٥٠	٥,٥٠	٦,٧٥	٨,٥٠	٨	٦	٢٠	
البوطاقة	٢,٥٠	٤	٥,٢٥	٦	٥,٧٥	٨	٢٢,٥	٢٣
المصري	٤	٥	٥,٧٥	٧	٧	١٥		
المجري	٥	٨,٥٠	٩,٥٠	١٣	١٢			٥٣
اليوسفي		٣٥			٥٢			
الأحمدي	٥	٨		١٢ ٦,٢٥	١٠,٥٠	١٠		
الفرنسي	١,٥٠	١,١٠				٠,٦٠	٠,٢٠	٠,٢٢
النابليون							٧٧	٩٥

لكن هذه الإجراءات لم تعط النتائج المطلوبة لأنها كانت غير قابلة للتنفيذ بسبب النقص في الكمية المطلوبة، أي في حجم الكتلة النقدية المتداولة وهو المعبر عنها في يومنا هذا بالسيولة. والنوعية الرديئة في تكوينها بسبب مزجها بمعادن قليلة القيمة كالنحاس والقصدير، وهذا الأمر حمل الناس على تفضيل العملات القديمة فأخفوها عملاً بقاعدة «العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة» «Les mauvaises monnaies chassent les bonnes».

وفي أواسط القرن التاسع عشر، كانت أفضل العملات الأجنبية والعثمانية قد فقدت من الأسواق التجارية بسبب امتصاصها من قبل التجار الأوروبيين كسلع نقدية، فعملية سحب العملات المتداولة واستبدال عملات جديدة بها رديئة وذات قيمة متدنية أدى إلى ارتفاع في الكتلة النقدية، وانخفاض في القوة الشرائية للنقد المتداول[1]. فالريال أبو طاقة كان يساوي سنة ١٨٢٤ ثمانية قروش وارتفع إلى عشرة قروش سنة ١٨٢٥ وإلى ٢١ قرشاً سنة ١٨٣٨ وإلى ٢٢ قرشاً سنة ١٨٤٠ وإلى ٢٤ قرشاً سنة ١٨٤٣ لكنه عاد لينخفض إلى ٢٣ قرشاً سنة ١٨٥١. في حين أن القرش ذاته تدنى سعر صرفه إلى الخمس بين سنتي ١٧٩٠ و١٨٣٠[2].

هذا التدني في القدرة الشرائية للنقد، وفقدان العملات النقدية الصحيحة من السوق التجاري وشرائها كسلع نقدية بنقود مغشوشة، حمل السلطنة على منع الاتجار بالعملات الأجنبية، والتشدد في منع الناس من التداول بها. كما أدى إلى مزيد من الإفقار لحق الفئات الشعبية بمختلف طبقاتها وخصوصاً الفلاحين والمزارعين وأصحاب الحرف اليدوية، فهؤلاء حرموا من العملات القديمة ذات القيمة المعدنية الصحيحة. وكانوا في حالة الاستدانة يتسلمون نقوداً ناقصة القيمة في حين أنهم كانوا يؤدونها كاملة عند الاستحقاق[3]. لقد كان لدى جباة الضرائب ورجال الإقطاع والمرابين والسماسرة من الوسائل ما يكفل باستنزاف جهد الفلاحين والمزارعين، فكانوا عرضة للنهب والتلاعب نتيجة تدني سعر

---

(١) انظر أسعد الخياط، صوت من لبنان، نقلها عن الانكليزية مخائيل صوايا، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٥٧، ص ١٨ و٢٣ و٣٢ و٣٦.

(٢) Dominique CHEVALLIER, La Société du Mont-Lib., p. 128-130.

(٣) ريجنكوف وسميليا نسكايا، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ٣٢٠ و٣٧١.

صرف العملات المعدنية وخصوصاً القرش الذي تدنى سعر صرفه إلى الخمس بين سنة ١٧٩٠ وسنة ١٨٣٠، ثم عاد ليفقد خمس ما كانت قيمته من سنة ١٨٣٠ حتى سنة ١٨٥٠[١]. وفي جميع هذه الحالات كانت اليد العاملة وهي المنتج الحقيقي الطرف الذي يغطي هذه الخسارة لمصلحة المقاطعجي والمرابي والدولة صاحبة الحق بالميري.

رابعاً: بعض الملاحظات والاستنتاجات

- يبدو أثر الثورة الصناعية واضحاً في تلك الفترة. فقد تمكن جبل لبنان سواء من خلال انفتاحه على الغرب، أو من خلال هجمة الغرب على المشرق العربي وجبل لبنان جزء منه مع ما رافق ذلك من تدمير للبنى الاقتصادية والاجتماعية فيه، من أن ينتقل إلى نمط انتاجي جديد بدأت تظهر آثاره في الفترات اللاحقة، وتحديداً ابتداء من سنة ١٨٦٠.
- ساهم تدفق الأموال الأجنبية، والتفوق التقني الفني، والتنظيم التجاري في نجاح الاستثمارات الغربية والقضاء على الصناعات اليدوية الحرفية. وأدت المزاحمة إلى اضطرار الكثير من الحرفيين أما البحث عن مجالات عمل أخرى أو العمل في المصانع المزاحمة.
- بروز الوجه الطائفي في تجارة حل الحرير إذ إن جميع التجار الذين دخلوا هذا الميدان كانوا من المسيحيين، أو المتظللين بالحماية الفرنسية، فضلاً عن الوسطاء والوكلاء الذين ارتبطوا بالتجارة الخارجية وكان معظمهم من المسيحيين، في حين اكتفى المسلمون بالأسواق الداخلية والتجارة المحلية.
- تسجل هذه الفترة بداية تراجع القوى المقاطعجية وتقهقرها، وفقدان الامتيازات التي كانت تتمتع بها حيث بدأ يحل مكانها وبصورة تدريجية المجالس التمثيلية وبعض القوى المنتمية إلى البورجوازية التجارية الصاعدة بفعل النتائج الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن اتساع التجارة مع أوروبا، وقد وجدت الأكثرية الساحقة

---

(١) Dominique CHEVALLIER, Op. Cit., p. 130.

من أركان النظام السابق أماكن لها في النظام الجديد فاحتلت المراكز التمثيلية والإدارية العليا فيه.

- شهدت بيروت في هذه الحقبة تطوراً ملحوظاً جعلها تتقدم على صيدا وطرابلس. وكان لموقع مرفأ بيروت أهمية في اجتذاب حركة التبادل التجاري، فضلاً عن الدوافع السياسية وقرب بيروت من جبل لبنان المنتج الأول للحرير، وسياسة الباشاوات الأتراك الذين خربوا المواقع التجارية الأجنبية في عكا وصيدا وطرابلس، وهذا ما يفسر ارتفاع عدد سكانها من عشرة آلاف نسمة سنة ١٨٣٠ إلى خمسين ألف نسمة سنة ١٨٦٠.

- استأثرت فرنسا وبريطانيا بالتجارة الأساسية مع جبل لبنان، وسجلت عمليات الاستيراد والتصدير نمواً متزايداً ابتداء من أوائل القرن التاسع عشر، كما سجلت البيوتات التجارية في بيروت تفوقاً لمصلحة الدولتين الاستعماريتين. وجاءت معارضة بريطانيا للاحتكار الذي كان يفرضه محمد علي باشا في مصر، وتطبيق معاهدة بلطليمان سنة ١٨٣٨ بين بريطانيا والسلطنة العثمانية ليزيدا من ازدهار التجارة البريطانية والفرنسية وحريتها في مختلف أساكل بلاد الشام.

الفصل الثالث

العادات والتقاليد الاجتماعية

أولاً ـ الحياة العائلية والأفراح

أ ـ اختيار العروس

ب ـ الخطبة

ج ـ العرس

ثانياً ـ المآتم والأحزان

ثالثاً ـ الأعياد والمناسبات

أ ـ الأعياد المسيحية

ب ـ الأعياد الإسلامية

رابعاً ـ ألبسة السكان وأزياؤهم

أ ـ ملابس الرجال

ب ـ ملابس النساء

خامساً ـ العمران والبناء

أ ـ بيوت الفلاحين وأثاثها

ب ـ قصور المقاطعجيين ودورهم

سادساً ـ الأطعمة والغذاء

سابعاً ـ وسائل الترفيه والتسلية

أ ـ سهرات الجبليين وسمرهم

ب ـ ألعاب الفروسية

ج ـ رحلات الصيد والقنص

د ـ الغناء والموسيقى والطرب

هـ ـ وسائل الترفيه والتسلية لدى الأطفال

ثامناً ـ آدابهم وأخلاقهم العامة

تاسعاً ـ بعض الملاحظات والاستنتاجات

العادات والتقاليد هي مجموعة الأعراف والأخلاق والسجايا التي تحكم أي مجتمع. فما من مجتمع إلا ويتمتع بصفات تراوح بين الإيجابية والسلبية رسخت على مدى العقود والقرون بسبب تكرارها في العمل والتصرف حتى باتت قواعد عامة ترعى نظام الناس الاجتماعي وتضبط إيقاعه، وتحول دون مخالفته، كما أنها تقيد الخارجين عليه وتحدد العقاب بحقهم، ويتم ذلك من دون أن تتجسد السلطة المحاسبة بشخص معين بل يتم عبر المجتمع بأسره الذي يتحرك لتحديد مسؤولية المخالف واتخاذ العقوبة بشأنه. فلا يجد هذا الأخير نفسه إلا في وضع الإدانة والتجريم وقد يحاول الانتقام وإبداء ردة فعل تجاه ما أصابه، ولكنه لا يجد أمامه خصماً مدعياً أو مدعى عليه بل يجد مجتمعاً كبيراً ينفذ بحقه حكماً قاسياً بعد ادانته بمخالفة أعرافه وتقاليده وخصوصاً تلك المتعلقة بأدبياته العامة وأخلاقه.

ولئن كانت العادات والتقاليد تتأكد بحكم التكرار إلا أنها تتبدل وتتغير بفعل تطور المجتمع وتطور معاشه. فالبنى الفكرية ـ الأخلاقية للناس على علاقة وطيدة بنمط إنتاجهم وأوضاعهم الاقتصادية، وكلما تبدلت هذه الأوضاع تغيرت العادات والتقاليد عملاً بقاعدة «تبدل الأحكام بتبدل الأزمان». وقد نصاب ببعض الدهشة عندما نطلع على بعض الأعراف والتقاليد التي كان يأتيها أجدادنا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وما كان فيها من الغرابة والمغالاة والانحراف عن الواقع السوي ومنطق الأمور. لكن دهشتنا تزول إذا ما نظرنا إلى ذلك بمنظار تلك الأيام الخوالي حيث كانت عاداتهم وأعرافهم وتقاليدهم ترتبط بواقع معاشهم الزراعي، وبأحكام نظامهم السياسي ـ الاجتماعي المقاطعجي حين لم تكن الثورة الصناعية التي عرفتها أوروبا آنذاك قد بدأت بغزو بلادنا المشرقية، وكانت أوضاعنا الاقتصادية ترتع في نظمها التقليدية التي توارثها السكان منذ مئات السنين. لكن ما أن بدأت مفاعيل الغزو الأوروبي بالظهور في النصف

الثاني من القرن التاسع عشر وخصوصاً في فترة متصرفية جبل لبنان ١٨٦١ ـ ١٩١٤، حتى رأينا تبدلاً بارزاً شمل مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية. وعلى الرغم من قصر هذه الفترة فإن التبدلات التي شهدتها البلاد فاقت الفترة الطويلة التي سبقتها بكثير من التغييرات الأساسية والجذرية من حياة السكان.

وإذا كانت الحياة الاجتماعية لأجدادنا تختلف من حيث العادات والتقاليد عن الحياة التي نعيش فيها اليوم إلا أنه يقتضي عدم المغالاة في التغيير. فالإنسان هو الإنسان لا تطرأ عليه تبديلات جذرية إلا في الآماد البعيدة المدى، فحياة الإنسان وتصرفاته الأساسية هي واحدة في الماضي القريب كما هي الآن، وعاداته في الخطبة والزواج والولادة والوفاة والسكن والمأكل والمشرب كلها تقريباً واحدة، والتبديل الذي طرأ عليها تناولها من حيث الشكل لا الجوهر. في حين أن عادات أخرى خضعت لتطور اجتماعي فاق غيرها. فوسائل الترفيه والتسلية الآن مختلفة كلياً عما كانت عليه في الماضي ومع ذلك فإننا ما زلنا حتى اليوم وفي بعض القرى النائية حيث يعيش رجال يمارسون أعمال الزراعة والفلاحة وهم في قيافتهم ونمط معاشهم وعاداتهم أقرب إلى الماضي الذي نحن بصدده ولا شيء يربطهم بالعصر الذي هم فيه سوى أنهم يحيون فيه.

هذا الواقع المتطور لعادات الناس وتقاليدهم بفعل تطور أوضاع معاشهم يدفعنا في كل مرة نتعرض فيها لتلك العادات أن نلم بواقعهم الاقتصادي قبل السياسي وبنمط إنتاجهم ومعاشهم قبل روابطهم الحزبية والمقاطعجية. أما وقد بحثنا هذه الموضوعات في الفصول السابقة فإن بالإمكان سبر غور حياتهم الاجتماعية وتفاصيلها ومعالجة حياة الناس العائلية وما يرتبط بها من أفراح وأتراح ومناسبات وأزياء وألبسة كانوا يرتدونها وأماكن سكنهم وأطعمتهم ووسائل الترفيه لديهم فضلاً عن طباعهم وآدابهم وأخلاقهم وسوى ذلك من الأمور المتعلقة بالعادات والتقاليد والأخلاق السائدة في مجتمع القرن التاسع عشر.

أولاً: الحياة العائلية والأفراح

الزواج عماد الأسرة وبه استمرار النسل والحياة، يرمي الرجل منه إلى تكوين عائلة في منزل يتحصن به ويعيش مع زوجته وأولاده كما عاش هو مع والديه واخوته. والفلاح القروي بشكل عام كثير الأولاد يبغي من إنجابهم إلى تعزيز اليد العاملة لديه. وما أن يبلغ ابنه البكر سن البلوغ حتى يبادر إلى تزويجه، وكثيراً ما عاصر أحفاد أحفاده، ويستمر هؤلاء جميعاً يعيشون في بيت واحد، يأكلون من معجن وطبق مشتركين، وينامون على فرش يبسطونها على الأرض في الشتاء داخل العلية، وفي أيام الربيع والصيف على شرفة يدعونها السطحية. والسلطة الأولى في المنزل هي للجد الأعلى الذي يتولى رعاية شؤون هذه العائلة الكبيرة وشجونها.

والزواج كما هو اليوم لم يكن من الأمور السهلة أو اليسيرة نظراً للعادات والتقاليد الشكلية التي كانوا يخضعونه لها. ولم تكن الصعوبات مقتصرة على توافر الأموال اللازمة وما تتطلبه الأعراس من جهاز وحاجيات وأغراض فحسب بل كان يخضع أيضاً لمعطيات عشائرية وطبقية واجتماعية واقتصادية تتوجب عليه بالتكافل والتضامن مع والده وأشقائه وأبناء عمه وأنسبائه وسائر أقربائه، كون الزواج يتعدى صاحب العلاقة بالذات ليوجد روابط القربى بين أسرتين أو جبين أو عشيرتين، وهذا الزواج لا يمكن تنفيذه إلا بموافقة هؤلاء جميعاً لذلك سنرى أن بدء مسيرة الزواج تبدأ باختيار العروس ثم الخطبة ثم حفلة الزفاف.

أ ـ اختيار العروس:

لعل اختيار العروس أو ما كانوا يسمونه «حطة العين» هو من أهم الأمور التي تقع على عاتق من يفكر بالزواج. لكن هذا الأمر ليس بالمستحيل في مجتمع قروي شبه منغلق كمجتمع جبل لبنان. والمجتمعات الزراعية توفر للرجل إمكانية الخيار كما توفر للفتاة الفرص نفسها. فطريق العين أو البئر تغص بالنساء والفتيات الذاهبات لملء الجرار صباحاً ومساء، ومواسم الزيتون ودود القز والتوت، والإتيان بسلال التين والعنب كلها مناسبات للاختيار، لكنه خيار غير نهائي لأنه يفتقد إلى مشاهدة وجه الفتاة وسماع صوتها، وقد يساعده في إتمام

غرضه هذا إحدى قريباته أو والدته أو شقيقاته فيصطنعون حادثة معينة تؤدي إلى رؤيتها ومحادثتها[١]. وفي بعض الحالات يستحيل عليه ذلك فيكتفي برأي والدته أو شقيقته، وهذه الحالة كانت شائعة في المجتمعات الإسلامية في المدينة وفي بعض الأوساط الدرزية في الجبل[٢]. وقد لا تتمكن الفتاة من رؤية الشاب طالب الزواج وإذا أرادت أن تراه فلا يكون ذلك إلا من النافذة أو خصاص الباب أو بصورة خفية في الطريق من خلال منديلها الشاشي الذي تحتجب به والملاءة التي تغطي جسدها[٣]. وبخلاف ذلك فقد كان بإمكان الشاب المسيحي أن يرى الفتاة وينتقيها بنفسه[٤] لأن نساء النصارى لا يتخفين أبداً[٥].

بعد اختيار العروس من قبل العريس أو أهله، يتولى والده معرفة رأي أهل الفتاة فيبعث برسول يسألهم رأيهم، فيستمهلون بعض الوقت لإعطاء الجواب ريثما يستشيرون أقاربهم، وقد يرفضون مباشرة ويحملون الرسول جوابهم النهائي، وبعضهم تظهر عليهم دلائل الموافقة الضمنية فيكرمون الرسول ويقدمون له «النعمانية» وهي عبارة عن أصناف متعددة من الحلوى كالتين المجفف والزبيب وغيرهما[٦]. وكذلك يفعل أهل العريس فيستشيرون ليس فقط الأقرباء بل ربما استشاروا الأبعدين وأهل المحلة وأرباب الحل والعقد[٧]. وقد يكون للشيخ المقاطعجي دور مهم في تقرير الزواج فيستشيرونه أو يوسطونه في الأمر لأن الفريقين أو أحدهما من أتباعه أو سميته[٨].

---

(١) لحد خاطر، العادات والتقاليد اللبنانية، منشورات دار لحد خاطر، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٨٥، ج ١، ص ٢٤٠.

(٢) المرجع السابق نفسه، ج ١، ص ٢٣٨ و٢٥٠.

(٣) H. Guys, Beyrouth et le Lib., T. I, p. 57. أيضاً: فؤاد الخوري، من مشارف المئة، لبنان وجوه حضارية، ص ٥٢.

(٤) فؤاد الخوري، من مشارف المئة، ص ٥١.

(٥) H. Guys, Op. Cit., T. 2, p. 71.

(٦) ناصيف اليازجي، رسالة تاريخية في أحوال لبنان في عهده الإقطاعي، عني بنشرها تباعاً في مجلة المسرة، والتعليق على حواشيها الخوري قسطنطين الباشا المخلصي، مطبعة القديس بولس، حريصا، بدون تاريخ، ص ٢٢.

(٧) لحد خاطر، العادات والتقاليد، ج ١، ص ٢٥١.

(٨) انظر وثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الوثائق رقم ٦٣٦٢ و٦٣٦٣ و٦٣٧٤ و٦٣٧٨.

وفي كل الحالات يبقى لابن عم الفتاة الحق بالأفضلية في الاقتران بها. لذلك كان لا يعطى قول بالموافقة إلا بعد استشارة ابن عمها ليستوثق من إسقاط حقه في الأفضلية. وهذا الأمر كان معمولاً به لدى جميع طوائف الجبل وخصوصاً الطائفة الدرزية الشديدة الحفاظ على التقاليد العربية الأصيلة[١].

والرجل عادة بصفته الولي على النفس وصاحب العصبة والعصمة، هو الذي يعطي الموافقة الأولية والنهائية في زواج ابنته. وغالباً ما كان يعطي الموافقة دون استشارة الفتاة أو علم والدتها، بل يعطي قوله السلبي أو الإيجابي حسب المعطيات المتوافرة لديه وحسب الاستنساب الذي يرتئيه[٢] كأن يكون طالب الزواج من طبقة أدنى من طبقة أهل الفتاة، فيرفضه والدها بحجة أنه «ليس من مزاويجه» لأن الزواج في الجبل آنذاك يتم داخل أبناء الطبقة الواحدة فالأمراء يتزوجون من الأمراء، وطبقة المشايخ يتزوجون من طبقتهم، والعامة من العامة. والطبقة الواحدة ليس كلها سواء بل هناك فروقات فيما بينها فالمشايخ مثلاً كان منهم الحكام وغير الحكام وكان منهم الكبار والصغار ولكل طبقة أصهارها ومزاويجها[٣]. والذي يثير الدهشة في موضوع الاستشارة والرضى هو أن يلجأ الرجل إلى استشارة أقاربه وجيرانه وحتى الشيخ المقاطعجي ولا يستشير زوجته أو يأخذ موافقة ابنته صاحبة العلاقة، ربما لأن العواطف والمشاعر ليس لها محل عنده أو بسبب حداثة الفتاة وصغر سنها إذ إنها تطلب للزواج وهي في السنة الرابعة عشرة أو الخامسة عشرة من عمرها[٤]. وهي في هذه السن لا يمكنها أن تعطي رأياً سليماً كونها لا تزال أقرب إلى الطفولة منها إلى سن البلوغ أو الرشد.

ب ـ الخطبة:

بعد إتمام عملية الاختيار وتبادل الرضى بين أهل العروسين، تأتي الخطوبة.

---

(١) لحد خاطر، العادات والتقاليد، ج١، ص ٢٥٢.

(٢) H. Guys, Op. Cit., T. 1, p. 57. أيضاً: لحد خاطر، العادات والتقاليد، ج ١، ص ٢٥٤، وخنشت، طرائف الأمس، ص ٧٦.

(٣) لحد خاطر، العادات والتقاليد، ج ١، ص ٢٤٠ ـ ٢٤١.

(٤) H. Guys, Op. Cit., T. 1, p. 57.

والخطوبة هي تعاهد على الزواج، وهي من حيث المبدأ إفساح في المجال أمام الخطيبين لاجتماع أحدهما بالآخر لمعرفة أخلاقه ونفسيته. فضلاً عن كونها مرحلة اختبار وتجربة وامتحان وتهيؤ وإعداد للعرس[١].

وتتشابه الخطوبة لدى جميع الطوائف من حيث مضمونها وجوهرها، ولا تختلف إلا في بعض الأمور الشكلية. وهي عند المسيحيين تعطي الخطيبين حرية أكبر من تلك الموجودة لدى الدروز بحكم العادات الصارمة آنذاك. وفي الموعد المحدد للخطبة، كان أهل العريس يتوجهون إلى منزل أهل العروس حاملين معهم بعض الهدايا من الملابس والحلوى، وبعض المصاغ حسب الوضع المادي للعريس، وقد يرافقهم العريس أو يتخلف، كذلك الكاهن. وبعد مجاملات يتبادلها الفريقان وتتسم بالتصنع والمواربة مع إظهار عدم التلهف أو القبول بسرعة خوفاً من اتهامهم بالحطة، كان أهل العروس يوافقون[٢]، فتقدم الهدايا إلى العروس، وإذا كان هناك رجل دين فإنه يلبس الخطيبين الخاتمين ثم يصلي عليهما صلاة طقسية بين أنوار الشموع ومجامر البخور والصليب في يده يرفعه مراراً فوق رأسيهما مباركاً داعياً لهما بالتوفيق. ثم يضع محضراً بذلك ويوقعه الخطيبان وبعض الشهود. وإذا لم يكن هناك رجل دين فإن والد الخطيب، يلبس الخطيبة محبسها في حين يلبس والد الخطيبة الخطيب محبسه في جو من الدعوات والتمنيات[٣]. ويعتبر النصارى أن العقد الذي ينظمه الكاهن كأنه نصف سر مقدس[٤]. ثم تقدم القهوة والحلوى وهي عادة شيء من الزبيب والتين وحب الصنوبر والجوز وأحياناً العسل بشهده[٥].

أما الخطبة عند الدروز[٦] فليس لها شكل معين، وهي لا تختلف عن الخطبة

---

(١) لحد خاطر، العادات والتقاليد، ج ١، ص ٢٥٣.
(٢) أنيس فريحة، القرية اللبنانية، ص ١٦٦ ـ ١٦٨.
(٣) لحد خاطر، العادات والتقاليد، ج ١، ص ٢٥٧.
(٤) H. Guys, Beyrouth et le Liban, T. 2, p. 71.
(٥) أنيس فريحة، القرية اللبنانية، ص ١٦٧.
(٦) انظر هند شرف الدين، الطقوس والشعائر عند الموحدين الدروز، دراسة أعدت لنيل دبلوم الدراسات المعمقة في الانثولوجيا، إشراف الدكتور ادوار القش، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الأول، بيروت ١٩٨٧، ص ٥٠ ـ ٥٣.

لدى النصارى، ولكنها ليست طقسية. وقد يسبقها لقاء بين أهل العروس وأهل العريس يسمونه «التتميم»، ولا يرافقهم العريس أبداً، وبعد مجاملات وأحاديث تدور على الرغبة في تقارب العائلتين وتجديد روابط الأهلية والصداقة بينهما، تقدم للعروس هدية هي عبارة عن بعض الألبسة، ونادراً ما يقدم المصاغ والحلي. ويقوم المشايخ بقراءة بعض الآيات القرآنية والأدعية الخاصة بتلك المناسبة. ثم يقدم بعض الحلوى كالزبيب والتين المجفف والمعكرون والزلابية وغيرها يسمونها النعمانية احتفاء بتلك المناسبة. وليس لفترة الخطبة من أجل محدد، فقد تطول أو تقصر لدى الطوائف الإسلامية حسبما تقتضيه مصلحة العروسين وإتمام جهازهما وتحضير منزلهما. أما عند النصارى فلا يجوز أن تتجاوز مدة الخطبة لغير مبرر شرعي مدة السنة[١].

ج ـ العرس:

تختلف أعراس أبناء الجبل باختلاف انتمائهم الطبقي والطائفي. فأعراس أصحاب الألقاب من المقاطعجيين سواء أكانوا أمراء أو مقدمين أو مشايخ، وما كان يجري فيها من مبالغة وإسراف في الغناء والرقص والمأكل والمشرب تمتد على مدى ثلاثين أو أربعين يوماً تختلف عن أعراس عامة الناس أو الفلاحين الذين بالكاد يقومون بأود معيشتهم. وكانت أعراس النصارى تختلف عن أعراس الطوائف الإسلامية كما سنرى، حتى أن عادات وتقاليد الأعراس داخل كل طائفة كانت مختلفة ولم تزل. ولا مبالغة إن قلنا أن التباين لم يكن على المستويين الطبقي والديني فحسب بل كان أيضاً داخل عائلات الجبل وبين قراه ودساكره لكنها جميعها اختلافات في التفاصيل ولا تمت إلى جوهر الزواج كأن يتناول العقد أحد عيوب الرضى مثلاً.

والقاسم المشترك بين جميع الطوائف أنه بعد تحديد يوم العرس ينصرف أهل العروسين للتحضير لهذا اليوم السعيد. فأهل العروس يبدأون بوضع اللمسات الأخيرة على الجهاز الذي تكون قد أعدته العروس بعد خطوبتها بمساعدة عريسها. وأهل العريس ينصرفون إلى تجهيز غرفته إذا كانوا من أصحاب السعة

(١) H. Guys, Op. Cit., T. 2, p. 71.

والغنى ويبدأون بإعداد ولائم المأكل والمشرب لأن العرس قد يستمر أكثر من سبعة أيام. وكانت تسبق يوم الزفاف سهرات يتخللها طعام وشراب ورقص وغناء.

ينتقي طالب الزواج لدى النصارى اشبينه، وكذلك العروس، ومهمة هذين إرشاد العروسين إلى واجبات كل منهما نحو الآخر، وتوضيح ما غمض عليهما من أسرار الحياة الزوجية، كما يقومون بدعوة أهل القرية إلى العرس. ويتوافد المدعوون كل ليلة إلى منزل العريس حيث تقام سهرة صاخبة تردد فيها أغاني «المعنى والقرادي والقصيد» وبعض أناشيد الرقص والحوربة المفرحة ويستعملون آلات الطرب المؤلفة من دربكات ودفوف وأعواد وشبابات ومجاوز وغيرهم. وتقدم صحون النقل وكؤوس الخمر والتبغ ويرقص بعضهم بالسكاكين وآخرون بالحكم (السيف والترس) ويرقصون الدبكة على صوت المجوز والمنجيرة والناي والربابة. ثم يقدمون الطعام وأنواع الحلوى[١]. وهكذا يكررون الأيام السبعة يعملون في النهار في حقولهم ومزارعهم ويسهرون في الليل، ويستمرون على هذا المنوال إلى أن يحين أجل الزفاف[٢].

أما منزل العروس في تلك الفترة فيكون هادئاً فلا يظهر أهل العروس أية بهجة كي لا يقال إنهم يتملصون بسرور من ابنتهم[٣]. وتلازم العروس منزلها مع بعض مثيلاتها يعملن على إتمام جهاز العرس وتحضير العروس لهذا اليوم المشهود في حياتها. فتقبل بعض النسوة على العروس لغسلها بالصابون وتقديم بعض الطيوب لها. كما يؤتى «بالشلغين»[٤] لنزع الزغب، والحنة لخضب يديها ويشاركها في ذلك بعض النساء. وفي اليوم التالي أي اليوم الذي يسبق الزفاف يؤتى بالماشطة لبرزة العروس ويساعدها في ذلك الإشبينات. فيضعن على وجهها الأصباغ والمساحيق، «ويكحلن عينيها، ويزججن حاجبيها ويجعدن شعرها وينطن بجدائلها الضفائر من النقود الذهبية والفضية، ويرسلن على كتفيها القفوية

(١) خنشت، مرجع سابق، ص ٩٥ و١٠١.
(٢) لحد خاطر، العادات والتقاليد، ج ١، ص ٢٧٠ ـ ٢٧٨.
(٣) H. Guys, Beyrouth et le Liban, T. 2, p. 71-72.
(٤) الشلغين، مواد سكرية تستعملها النساء لنزع الشعر.

والعقائص ويعصبن جبينها بالشكة ويضعن في سالفيها المالويات وفي عنقها الصنوبرية والكرذان والعقود وحبال الخشخش، وفي معصميها الأساور والدمالج وفي أذنيها الأقراط وفي رجليها الخلاخيل المزينة بالحجول وفي أصابعها الخواتم وعلى صدرها باقات الزهر»[١]. وكان لباسها بدلة جوخ بنفسجية أو زرقاء قوامها قنباز طويل تزينه أزرار نحاسية صفراء مشقوق من الأمام وفوقه وشاح من حرير أبيض شفاف يغطيها من قمة الرأس إلى أخمص القدمين[٢]. وكانت بعد انتهاء برزتها تؤمر بالجلوس على مرتبة عالية وبإطباق جفنيها والسكوت واستواء الرأس وذرف الدمع من حين إلى آخر حتى لا يظن أهلها أنها فرحة بمغادرتهم، وهذا ما يسمونه «صمدة العروس». ثم تعمد النساء المدعوات إلى الرقص والغناء ويقدم لهن النقل والحلويات[٣].

ويتساوى الدروز والنصارى في مجمل هذه العادات والتقاليد، فأعراسهم متشابهة لأنهم يعيشون في مناطق مشتركة، والخلاف الأساسي بينهما هو أن زواج النصارى يتم في الكنيسة وتتبع فيه مراسيم طقسية معينة يسمونها الإكليل، في حين أن عقد الزواج لدى الدروز هو عقد إسلامي مدني يجريه رجل دين بموافقة صريحة من العروسين وتؤخذ شهادة شاهدين أو أكثر. وكان يسبق كتابة «الصداق» اتفاق بين أهل العروسين على مهر مقدم ومؤجل، فالمقدم ما يقدمه العريس للعروس قبل الزفاف من مصاغ ذهبي أو فضي أو مفروشات، والمؤجل لا يستحق إلا بحلول أحد الأجلين الطلاق أو الوفاة، ويكون عادة عبارة عن مبلغ من المال أو الذهب أو الفضة أو عقار. وهذا المبلغ على الزوج تأديته في حال إقدامه على طلاق زوجته تعسفاً ويكون حقاً من حقوقها لتقوى به على الحياة بعد طلاقها. كذلك يستحق لها الصداق إذا توفي زوجها وأرادت الزوجة الرجوع إلى بيت أهلها.

ويوم الإكليل بالنسبة إلى النصارى هو يوم الزفاف وقد سمّي كذلك لأن

---

(١) لحد خاطر، العادات والتقاليد، ج ١، ص ٢٨٠.
(٢) المرجع السابق نفسه، ج ٢، ص ٢٦٨.
(٣) أنيس فريحة، القرية اللبنانية، ص ١٧١ ـ ١٧٢. أيضاً: خنشت، مرجع سابق، ص ١١٧ ـ ١٢٠.

الكاهن يترأس حفل الزفاف ويقوم بوضع إكليل على رأس كل من العروسين، ويؤثر النصارى أن يكون يوم أحد تيمناً ببركاته وكراماته[١]. ويأتي أهل العريس في موكب إلى منزل العروس لاصطحابها مع أهلها إلى الكنيسة، فيسير الجمع في موكب مشترك وقد يأتي كل منهما في موكب خاص، بينما يذهب أهل العريس أو بعضهم إلى منزل العروس لاصطحابها إلى الكنيسة، ومن العادات أن تجري أمام منزل العروس مشاجرة وهمية بين أهل العروسين عندما يبدي أهل العروس تلكؤاً في الذهاب إلى الكنيسة[٢]. وفي الكنيسة يقوم الكاهن بإجراء المراسم الدينية المتبعة. وبعدها يعود موكب العروسين إلى منزل العريس. وإذا كانت العروس من غير قرية فيذهب أهل العريس إلى منزل العروس ويصطحبونها مع أهلها إلى الكنيسة، وقد يرافقهم العريس، وفي منزل العروس كان أهلها يطلبون من أهل العريس القيام بأعمال تدل على أنهم جديرون بالعروس ويستحقونها، فيلقون إليهم جرناً طالبين من أحدهم رفعه وهذا ما يسمونه «بقَيْمَة الجرُن» أو مخلاً ثقيلاً لقلع الحجارة أو إصابة علام أو هدف أو نيشان برصاص بنادقهم[٣]، وهي مظاهر مشتركة، كانت موجودة لدى مختلف طوائف جبل لبنان. وكانت تتشابه بحكم التجاور السكني الجغرافي والمناطقي. وكان أهل العروس يماطلون في التوجه إلى الكنيسة قبل إتمام هذه الموجبات الشكلية، لذلك كان أهل العريس يلحون في دعوة الذين يتمتعون بقوى عضلية وجسدية أو الذين يحسنون الرماية، ويكرمون وجودهم لأنه عليهم يتوقف مكانة أهل العريس وجدارتهم بالعروس التي يطلبونها[٤].

(١) لحد خاطر، العادات والتقاليد، ج ١، ص ٢٨٤.
(٢) أنيس فريحة، القرية اللبنانية، ص ١٧٢.
(٣) لحد خاطر، العادات، ص ٢٨٧ ـ ٢٨٨. أيضاً: محمود خليل صعب، قصص ومشاهد، ص ١٢٧ ـ ١٢٨. ويذكر هنري غيز أنه كان في الجبل عادة درج عليها الأهالي، لكن الأمير بشير ألغاها في مطلع القرن التاسع عشر. وكانت تقضي بعدم تسليم العروس إلا بعد أن يصيب أحد أفراد أهل العريس هدفاً ما يعلق في طرف ركيزة عالية. كما ذكر أيضاً أنه لم تكن العروس تسلم إلا بعد قتال وهمي وينتهي بظفر أهل العريس، وإذا لم يأتهم الظفر أرجىء التسليم إلى يوم ثانٍ.
H. Guys, Op. Cit., p. 73-74.
(٤) لحد خاطر، العادات والتقاليد، ج ١، ص ٢٨٧.

كانت عودة الموكب بعد الإكليل تتم والعروس ممتطية بغلاً أو فرساً إذ لا يجوز مطلقاً أن تقطع الفسحة التي تفصل بين بيتها ومسكنها الزوجي مشياً على الأقدام، حتى وإن لم يفصل بينهما سوى زقاق واحد[١]، وإلى جانبها العريس[٢] راكباً مطية أخرى، مرتدياً بدلة جوخ رصاصية، وسروالاً واسعاً، وكبراناً وصدرة مزركشة بالحرير والقصب ذات أزرار متلازّة تقابلها عرى بعددها. وقد يسير ماشياً على الأقدام في مقدمة الموكب وعروسه وراءه راكبة على دابة وسط المدعوين الذين يضجون بأهازيج الفرح والزلاغيط والغناء والحوربة ولعبة الحكم وإطلاق الرصاص[٣]. وكلما مروا أمام منزل أحد أفراد القرية، ترشقهم الصبايا بالأزهار والأرز[٤]. وما أن يصل الموكب إلى دار العريس حتى تبادر أم العريس إلى رشقهم بماء الزهر أو الورد وتنثر عليهم الملبس والأرز وبعض الدراهم، ثم تناول العروس خميرة تلصقها على مدخل الباب دلالة على الخير والكثرة. وقد تعمد إلى تبخير العروس. ومن عاداتهم أيضاً إدخال العروس إلى بيتها «بالمقلوب» أي وجهها إلى الخارج كي تكون «دخلة بلا ظهرة»[٥].

ومن عادات الجبليين تنقيط العروسين بهدية رمزية أو بمبلغ من المال[٦]، فبعضهم يهدي العريس رأس غنم أو ماعز. ومنهم من يقدم «قفف» من الأرز، وقوالب سكر وزقاق خمر وعدل حنطة، وكلّ يتبرّعُ بحسب قدرته وإمكاناته. وتنقط والدة العريس العروس بمبلغ من المال يسمى خلعة الدار، وقد ينقطها حموها وإخوة زوجها أي أسلافها أيضاً[٧]. أما هدية الشيخ المقاطعجي فكانت

(١) خنشت، مرجع سابق، ص ١٢٣، أيضاً: H. Guys, op. cit. T2, p. 72

(٢) في بعض الأحيان لم يكن العريس يخرج لجلب عروسه، بل يمكث في منزله منتظراً قدوم موكب العروس بفارغ الصبر.

(٣) انظر الوثيقتين رقم ١٨ و١٩. ووثائق المركز الوطني، الوثيقة رقم ١٠٩٣. أيضاً: أغاني الأعراس لدى فريدريك معتوق، العادات والتقاليد الشعبية اللبنانية، جروس برس، طرابلس ١٩٨٦، ص ٤٧ وما يليها.

(٤) لحد خاطر، العادات والتقاليد، ج ١، ص ٢٦٨ و٢٩١.

(٥) أنيس فريحة، القرية اللبنانية، ص ١٧٤. أيضاً: H. Guys, Op. Cit., T. 2, p. 73.

(٦) انظر وثائق المركز الوطني، الوثيقة رقم ٦٣٧٩.

(٧) خنشت، طرائف الأمس، غرائب اليوم، ص ١٢٨ ـ ١٣٠.

عبارة عن خلعة، هي عادة حلة أو فروة أو جبة أو عباءة من صوف أو حرير، أو ثوباً أو غير ذلك من الأشياء يمنحها إلى العريس من أبناء الفلاحين التابعين له. وقد يزور الشيخ أهل العريس فيخف هؤلاء لاستقباله خارج البلدة ويحدون له. كذلك نساء المقاطعجي قد يزرن العروس وينقطنها بثوب أو ببعض الحلي(١). في حين أن أهل العروس يقدمون لابنتهم هدية عند زيارتهم لها في اليوم الثامن بعد الزواج وتكون قيمتها بين عشرين ومئة قرش(٢).

أما جهاز العروس الذي يكون قد أعد في خلال الخطبة، فيتألف غالباً من صندوق من خشب صلب منقوش أحياناً، وفرشة كاملة وطراحة، ومساند وبقج ثياب مع ملابس، وسجادة أو بساط، وبعض أشغال يدوية وأدوات مطبخية نحاسية(٣). وجرت العادة عند نقل الجهاز من منزل العروس إلى منزل العريس أن يتم عرضه على العرسية للتباهي والعنجهية بما قدمه أهل العروس(٤). وقد ينقل عشية الزفاف في موكب فخم، ويكثر هذا الجهاز أو يقل بحسب ثروة الأشخاص وأهلهم. وهو عند الفقراء عبارة عن فرشة واحدة وبقجة ثياب وأدوات الطبخ ومسرجة وحزمة فتائل أو أشياء أخرى تافهة الثمن(٥). في حين يتألف جهاز الأميرات من قمصان وسراويلات من الحرير، وفستان من الحرير موشى بالذهب وآخر من مخمل أسود أو قرمزي فيه ضفائر وأهداب مقصبة، وهو مبطن بنسيج حريري مصمغ أو طري مهدل، وكشمير للشتاء، ومنديل حريري للصيف وجوارب للشتاء وبوابيج(٦). أما حلية الرأس فطنطور مذهب ومرصع بحجارة كريمة دقيقة من الماس ولآلىء، وعليه منديل وضعت عليه لآلىء وتعلق في أطرافه نحو عشرين شريطة في رأس كل منها دينار أو قطعة من ذهب(٧).

(١) لحد خاطر، العادات والتقاليد، ص ٢٦٩ ـ ٢٨٤.
(٢) H. Guys, Beyrouth et le Liban, T. 2, p. 73.
(٣) خنشت، المرجع السابق، ص ٨٧ ـ ٨٨.
(٤) لحد خاطر، العادات والتقاليد، ج ١، ص ٢٨٦.
(٥) H. Guys, Beyrouth et le Liban, T. 1, p. 57.
(٦) انظر الوثيقة رقم ١٧ وتحتوي على قائمة بجهاز سمعانية وهي خادمة لجناب الشيخ قنصوه الخازن ويلاحظ فيها أنها لا تقل أهمية عن جهاز إحدى كريمات الأعيان والمشايخ. راجع أيضاً: وثائق المركز الوطني، الوثيقة رقم ٥٩٧٤ وهي عبارة عن قائمة جهاز الست أسما.
(٧) H. Guys, Op. Cit., T. 2, p. 107.

وما يقال عن أعراس النصارى كذلك يقال عن أعراس الدروز. ولكن كتابة الصداق عند الدروز تتم غالباً يوم العرس. وما إن يحل موكب العريس في دار العروس حتى ينفرد رجال الدين جانباً فيقرأون الفاتحة مباركين الزواج، ويتولى أحدهم كتابة الصداق بوجود ولي أمر العروس وولي أمر العريس وغالباً ما يكون والدهما. وتأخذ إحدى النساء الموثوقات موافقة العروس الصريحة وتنقلها إلى رجل الدين الذي يتولى أمر الكتابة، وتؤخذ موافقة الشهود[١]. وبعدها يتم تقديم الشراب والحلوى ثم تنتقل العروس في موكب حافل إلى منزل عريسها الذي يكون بانتظارهم في المنزل مع بعض الشبان.

يقول أنيس فريحة: «إن العرس الدرزي يتميز بكثير من الرصانة والوقار، ويختلف عن العرس النصراني الصاخب وهذه الرصانة وهذا الوقار ناتجان عن الرصانة الدرزية والوقار الدرزي. فإن الغناء والرقص والشراب والزلاغيط والتراويد وضروب التعجيز من الأمور التي لا ينظر إليها الدرزي الوقور بعين الرضى فإنها لا تتلاءم مع قوانين الزهد والتقشف الذي يفرضه الدين»[٢].

ينصرف الرجل بعد مرور أسبوع على زواجه إلى أعماله العادية، في حين تنصرف عروسه إلى تدبير شؤون المنزل. وبما أن العرائس لسن جميعهن من طبقة واحدة، لذلك اختلفت أشغالهن. فزوجات الأمراء والمشايخ يقتصر عملهن على الأشغال المنزلية وأعمال الإبرة والغزل والتطريز ونسج الجوارب والتنانير والعراقيات وخياطة الملابس. بينما تنصرف نساء الفلاحين إلى رعاية الماشية وجمع الحطب وحصاد الزرع وجمع الزيتون وتربية دود القز ونقل جرار الماء، وغير ذلك من الأعمال المنزلية المساعدة[٣].

ليست أعراس أبناء الجبل كلها على الشكل الذي ذكرنا بل هي تخضع للإمكانات المادية للعريس وأهله كما تخضع للتراتبية الطبقية للعروسين. فزواج

---

(١) انظر الوثيقة رقم ١٦ وهي عقد زواج أحد أبناء دير القمر الدروز وعليه تواقيع شهود الحال: حمود الشحاري وعلي السعدة وصالح اللحام وجول الشحاري وعمار غنام ومحمود القاضي وشاهين الشحاري وغيرهم.

(٢) فريحة، القرية اللبنانية، ص ١٧٠ ـ ١٧١.

(٣) خاطر، العادات والتقاليد، ج ١، ص ٢٢٤. أيضاً: H. Guys, Op. Cit., T. 2, p. 74.

أبناء المشايخ يختلف عن زواج أبناء الفلاحين، وقد تستمر أعراس أبناء المشايخ لعدة أسابيع، وهي تحتاج كما رأينا إلى مبالغ طائلة بسبب النفقات الباهظة التي يتكلفها هؤلاء كل ليلة، في حين أن أبناء الفلاحين لا قدرة لهم على الإنفاق، وقد يضطرون إلى الاستدانة أو استعارة بعض اللوازم والألبسة أو إقامة العرس في علية واسعة لأحد أبناء البلدة، حتى أنه لم يكن بالأمر المستهجن أو المعيب أن يشارك عدة أشخاص في وليمة العرس التي تقام بعد الإكليل[١].

ومن الأمور الأساسية التي لم تخضع للتبديل أو للتغيير وإنما كرست في ما بعد لدى جميع الطوائف والمذاهب بنصوص قانونية لأنها من صلب العقيدة الدينية، المسائل الأساسية المختصة بالأحوال الشخصية. فزواج النصارى أبدي سرمدي غير قابل «لا للفراق ولا للطلاق». في حين أن زواج المسلمين (السنّة والشيعة) مختلف، فلهم الحق بالزواج من أربع نساء في آن، والطلاق جائز عندهم وهو بيد الرجل. بينما الدروز لا يجمعون بين امرأتين في آنٍ بل يكتفون بواحدة، والطلاق جائز عندهم، لكنه مستقبح، وهو أبغض الحلال إلى الله ورسوله، وإذا تم فلا رجوع عنه، وعلى الرجل أن يدفع الصداق كما هو مذكور في عقد الزواج[٢].

تقيم المرأة بعد زواجها مع أهل زوجها، فتنخرط معهم في أسرة واحدة متجانسة، لها ما لهم، وعليها ما عليهم، ولأنها من الطبقة الاجتماعية ذاتها فتقوم بالأعمال التي يقوم بها سائر أفراد الأسرة، ولا تتلكأ في أي منها. فالجميع سواسية يأكلون من معجن واحد وعلى طبق واحد وتحت إشراف الجد الأكبر سناً. والجبلي كمزارع وفلاح محب للأولاد فلا ينقضي الحول إلا ويبدأ الأبناء بالتوالي. ويقول هنري غيز إن «الجبليين يرون في الزواج عملاً مشرفاً يرفع من

---

(١) فريحة، القرية اللبنانية، ص ١٧٥ ـ ١٧٦.

(٢) للتوسع بهذه الموضوعات انظر:

ـ حليم تقي الدين، الأحوال الشخصية عند الدروز، وأوجه التباين مع السنّة والشيعة، منشورات المجلس الدرزي للبحوث والإنماء، بيروت ١٩٨١.

ـ بشير البيلاني، قوانين الأحوال الشخصية في لبنان، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٧٩.

ـ أمين طليع، أصل الموحدين الدروز وأصولهم، قدم له سماحة الشيخ محمد أبو شقرا شيخ عقل الدروز، دار الأندلس، بيروت ١٩٦١.

قدر الرجل ويبتهجون إلى أبعد مدى إذا كان ولدهم الأول ذكراً». وهم يعلنون هذه الولادات بهتافات الفرح الصاخبة، وقد يطلقون العيارات النارية. أما إذا كان المولود بنتاً فبالسكون الكئيب[١]، ولشدة حزنهم يقولون «إن العتبة في البيت تحزن أربعين يوماً كلما ولدت فيه بنت»[٢]. ولا عجب في ذلك لأن المجتمع الشرقي قائم على مبدأ العصوبة فالبنت مصدر هم وانشغال بال بينما الصبي مصدر قوة وسند، فضلاً عما ينتظره من أعمال زراعية عندما يبلغ أشده.

وما إن تعلن الولادة حتى يتوافد المهنئون إلى منزل والده للتهنئة، وكل منهم يحمل هدية (نقوط) على قدر طاقته، وغالباً ما تكون قوالب من السكر أو دجاجاً أو قففاً من الأرز والبن أو البيض أو الصابون أو الزيت. وقد تكون مبلغاً صغيراً من المال. وكان يقدم للمهنئين ضيافات من نقل وشراب ومغلي اليانسون المحلى بالدبس أو السكر وعليه جوز ولوز وصنوبر. كما كانوا يقدمون الفاكهة والحلوى كالملبس والزبيب والتين المجفف والقضامي وغير ذلك[٣]، وتقدم القلبة أي القمح المسلوق المحلى وعليه الجوز واللوز والصنوبر عندما تنبت أسنان الطفل وتسمى سنيّنية.

وانفرد المسلمون على اختلاف مذاهبهم بإجراء عملية الختان (التطهير). وكانوا يجرونها أحياناً في اليوم السابع بعد الولادة، ويقيمون احتفالاً بذلك يحضره الأهل والأصدقاء وقد يقيمون العراضات ويلعبون بالسيف والترس مع الغناء والموسيقى، وقد اختص بعملية التطهير رجل عرف باسم «المطهر» وكان يتجوّل في المدن والقرى الإسلامية منادياً بأعلى صوته ليعلم أهل الأولاد بوصوله. وما أن يدري الأولاد الذين بحاجة إلى الختان بقدومه حتى يفرون إلى الأماكن البعيدة مختبئين في الحقول والأودية. ويقوم الشبان بملاحقتهم وإلقاء القبض عليهم وحملهم إلى ذويهم لختنهم. في حين انفرد النصارى بعملية التنصير وهي حفلة يمنح فيها المولود سر العماد الذي يصبح بموجبه نصرانياً. وكان يتم عادة في

(١) H. Guys, Op. Cit., T. 2, p. 64 et 70.
أيضاً: ريجنكوف وسميليا نسكايا، مصدر سابق، ص ١٤٤.
(٢) خاطر، العادات والتقاليد، ج ١، ص ٣١٥.
(٣) خنشت، مرجع سابق، ص ١٣٤.

اليوم الثامن لولادة الطفل[١].

ثانياً: المآتم والأحزان

المآتم والأحزان هي نتائج طبيعية لاندراج الإنسان بالوفاة، وانتقاله من دار الحياة الفانية إلى الدار الأخرى. وبما أن كل إنسان مائت ولا بقاء إلا لله وحده، فقد عرف مجتمع جبل لبنان في حالات المآتم والأحزان أعرافاً وتقاليد، بعضها مستمد من انتماء المتوفى إلى إحدى الديانات والمذاهب، وبعضها مما حملته القبائل الوافدة من مواطنها الغريبة، أو مما تبدل وتغير بفعل الزمن وبحكم مقتضى الحال. إلا أن أغلب تقاليدنا وعاداتنا في المآتم والأتراح، وبها ينحصر بحثنا، متشابهة ومتقاربة باستثناء بعض الأمور الفرعية المختصة بالصلاة التي يجريها رجال الدين المكلفون الصلاة على الميت.

ففي حالتي الوفاة المفاجئة أو الناتجة عن المرض، فإن الإعلان عنها يتم فور وقوعها، فيخطر عموم الأقارب والأصدقاء والمعارف[٢] حيث يباشر بعضهم بغسل الميت وتجهيزه وإلباسه ثيابه. ثم يسجونه وتلتف النساء حول الجثة نائحات باكيات. ولأبناء الجبل وسائل في إعلان النعاوى فقد تكون بواسطة جرس الكنيسة حيث يقرع دقات متقطعة يعرف منها أنها «دقات حزن»[٣]. أو تكون بواسطة المناداة فيصعد مؤذن القرية أو ناطورها على ربوة أو مئذنة أو سطح بيت مشرف وينادي بأعلى صوته: «سبحان الحي الدائم، انتقل إلى رحمة ربه المرحوم فلان، أو المرحومة فلانة»[٤]. ثم ترسل النعاوى إلى القرى المجاورة وإلى أقارب المتوفى بواسطة رسل يتطوعون لهذه المهمة. وإذا كان المتوفى من الزعماء المقاطعجيين أو الأعيان أو من كبار رجال الدين فإنهم يتوسعون في النعي، وقد يشمل عدداً كبيراً من القرى. ولا يلبث المعزون كثيراً، ويبدأون بالتوافد إلى بلدة

(١) خاطر، العادات والتقاليد، ج ١، ص ٣٢٩ ـ ٣٣١.

(٢) H. Guys, Op. Cit., T. 2, p. 76.

(٣) فريحة، القرية اللبنانية، ص ٢٠٧. ولحد خاطر، العادات والتقاليد، ج ١، ص ٤٠٣.

(٤) علي الزين، العادات والتقاليد في العهود الإقطاعية، ص ١٤٩.

المتوفى، زرافات زرافات، ويدخلون مكان المأتم بالمناداة والبكاء والندب والتعديد[(١)].

ويختلف المسلمون سنّة وشيعة عن النصارى والدروز في أنهم يدفنون موتاهم في اليوم الأول. فتكريم الميت دفنه، هذا إذا كانت الوفاة صباحاً أو ظهراً. أما إذا كانت مساء، فالدفن يتم حكماً في اليوم التالي. وما أن تعلن الوفاة، حتى يهب بعض الشبان إلى الجبانة، يحفرون القبر ويبنون اللحد، ويحضرون الرصائف الكبيرة، في حين ينصرف بعض النساء إلى إعداد الطعام للمشاركين في العزاء، وبعضهن الآخر إلى جلب المياه، بينما القسم الأكبر منهن يتفرغن للندب والقول الحزين و «التصفيق المنسجم مع القول والرقص الهادىء المستكين داخل الحلقة، وقد يستعملن السيوف في رقصهن بدلاً من التلويح بثياب الميت. وعندما يفرغ الرجال من حفر القبر يعودون إلى منزل الفقيد حيث يقدم لهم الطعام مع قراءة القرآن عند الجنازة. وفور الإنتهاء من «تغسيل الميت وتكفينه يتوجه الجميع للتشييع فيسيرون وراء النعش بالتهليل والتكبير» وعندما يصلون إلى الجبانة تتم الصلاة على الميت ويوارونه الثرى على النحو المفروض دينياً ثم تقرأ الفاتحة على القبر وبعدها يقف أهل الفقيد لتقبل التعازي[(٢)].

ويمتاز الدروز والنصارى في أنهم يبيتون الميت إلى اليوم التالي، وبذلك يفسحون المجال لأبناء القرى المجاورة وللأقرباء الموجودين في المناطق البعيدة للمشاركة في المأتم. ويوم العزاء يكون يوماً مشهوداً فتنقل الجثة إلى مكان فسيح يكون عادة بقرب الكنيسة أو الخلوة، وتتحلق النساء حول الجثمان يندبن الميت بالمناداة والعويل. ولكل قرية ندابة أو ندابات يحفظن كثيراً من أشعار الندب، ويكون صوتهن رخيماً عذباً، كذلك لها نداب أو ندابون ممن أتوا هبة الصوت والقدرة على النظم، ويردد وراء النداب جماعة يشتركون في الندب وقد يبلغ عددهم بضعة عشرات من الرجال يندبون وهم يتمشون ذهاباً وإياباً[(٣)]. كما جرت العادة في مآتم رجال الإقطاع أن يسرجوا للفقيد جواداً أو جياداً،

(١) اسماعيل حقي، مباحث علمية واجتماعية، ص ١٨٣.
(٢) علي الزين، العادات والتقاليد، ص ١٤٩ ـ ١٥٠.
(٣) أنيس فريحة، مرجع سابق، ص ٢٠٩ ـ ٢١٠.

ويضعون على سرج كل جواد شيئاً من ملابسه وأسلحته وهذا ما يسمونه «قلم الخيل» أو «تقليم الخيل»[١]. ويقود كل جواد رجل يحمل بيده سيفاً من سيوف الميت، وهم يذهبون ويجيئون أمام الندابين[٢]. وكانت تمثل بعض مشاهد من حياة الفقيد فكانوا يلبسون صليباً من خشب ثياب الأمير المتوفى ويدججونه بالسلاح من رأسه إلى قدميه ليستعرض رجاله المسلحين فيمرون من أمامه أزواجاً تتبعهم جياده بعدتها وقد جللت سروجها بالسواد[٣]. ومنهم من كان يكحل عيون فرس الميت بالفلفل فتنثر الدمع كأنها تبكي فارسها. ومن عاداتهم أيضاً عرقبة الفرس إذ كانوا يجرحونها في أحد قوادمها ثم يربطونها ويتركونها حتى تنفق[٤]. وإلى جانب الندب وتقليم الخيل كانوا يقدمون بعض مشاهد الفروسية فيلعبون لعب الحكم والسيف والترس، ويقيمون العراضات والحوربة مطلقين نيران البنادق[٥]. وإذا كان الميت شيخاً درزياً تقياً ورعاً كانت تندب له قصيدة البردة[٦] للإمام شرف الدين أبو عبد الله محمد بن سعيد المصري المعروف بالبوصيري[٧]. وكانوا يجيزون تقليم الخيل لشيخ العقل وشيوخ الخلوات، ومناداتهم وتعديدهم والنوح عليهم. لكن ذلك لم يكن ليتلاءم مع زهدهم وورعهم فما لبثوا أن استبعدوه. كما كان لا يجوز ذلك لرؤساء الدين والكهنة النصارى[٨].

(١) قلم الخيل وفصيحها تقليم الخيل من المقلمة، وهي في المعجم المرأة الأيم التي مات زوجها أو الكتيبة الشاكية. راجع ما ذكره حيدر الشهابي في الغرر الحسان عن هذه العادات والتقاليد، ص ٥٣٣.

(٢) اسماعيل حقي، مباحث علمية، ص ١٨٣، ولحد خاطر، العادات والتقاليد، ج ١، ص ٤٢٠، وفريحة، القرية اللبنانية، ص ٢١٠.

(٣) H. Guys, Beyrouth et le Liban, T. 2, p. 115-116.

(٤) لحد خاطر، العادات والتقاليد، ج ١، ص ٤٢٠ ـ ٤٢٢.

(٥) انظر الوثيقة رقم ١٩ وقد نصت على بعض هذه العادات.

(٦) انظر نص قصيدة البردة لدى بطرس البستاني، كتاب دائرة المعارف، مادة بُردة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، المجلد الخامس، ص ٣١٢.

(٧) راجع ترجمته في كتاب تاريخ الآداب العربية من نشأتها إلى أيامنا، تأليف لفيف من الأساتذة، الطبعة الثانية، وكالة الفرير، باب سدرة بالاسكندرية، سنة ١٩٢٧، ص ٢٣٩. أيضاً: بطرس البستاني، دائرة المعارف، المجلد الخامس، مادة بُردة، ص ٣١٢.

(٨) اسماعيل حقي، مباحث علمية، ص ١٨٣. أيضاً: فريحة، القرية اللبنانية، ص ٢١٠، ولحد خاطر، العادات والتقاليد، ج ١، ص ٤١٤.

هذه العادات كانت تجري للأعيان وحكام المقاطعات، وكانت تختلف من شيخ إلى آخر حسب منزلة كل منهم. وقد تمتد مناحة المقاطعجي عدة أيام، وتتوارد الوفود طوال أيام الحداد براياتها وموسيقاها تتناوب الندب والتحورب ورقص السيف. أما عامة الناس فلم تكن مآتمهم لتجري على الصورة المذكورة، ولكن كانت تتم المناداة والتعديد وندب النساء حول الجثة. وكان الرجال يعزون أهل الفقيد آخذين بالخاطر. وكان الشيخ المقاطعجي في أحسن حالات المشاركة يقوم بالحضور إلى المأتم أو يرسل مع أحد مقربيه إلى أهل الفقيد عباءة أو خلعة إشعاراً برضاه[(١)].

وعندما يحين الموعد المعين للدفن كانت العائلات الأخرى المشاركة في المأتم تقوم مقام عائلة المتوفى بعملية الدفن، فترفع الجثة من بين النساء، وتضعها في تابوت خشبي يجري إعداده سريعاً، وقد يستعملون تابوتاً استعمل سابقاً. وكان النصارى ينقلون الميت من منزله إلى الكنيسة في موكب جنائزي يمشي فيه شخص يحمل راية الصليب وولدان يحملان شمعتين موقدتين، وقد يحمل بعض المشيعين الشموع المضاءة أمام الجنازة، ثم يسير وراء راية الصليب الكهنة والشمامسة يرتلون المزمور أو يسبحون، وبعدهم النعش المحمول، ثم أهل المتوفى وأقاربه وسائر المشيعين، وقد ترافق النساء الجثمان إلى الكنيسة حيث يسجى أمام المذبح وسط الشموع المضاءة. وبعد تلاوة الإنجيل تنضح الجثة بالزيت بشكل صليب، وتذرى عليها حفنة تراب أو ترش بالماء المبارك، ويبخر حولها بالمبخرة[(٢)]. بعدها توارى الجثة الثرى في المدافن التي تكون عادة قرب الكنيسة، وفوق القبور توضع قطع المرمر بكميات كبيرة وبلاطات تحمل إشارة الصليب وكتابات التكريم. وقد تقام التماثيل والأضرحة فوقها لتستخدم كمذبح لإقامة الصلاة[(٣)].

وعند المسلمين الدروز يسير العقال أمام الجنازة، ثم الرجال الذين يحملون النعش، ينشدون البردة للبوصيري. وكانت الصلاة تقام عند المقبرة أو بالقرب من الخلوة. وإذا كانت للمتوفى وصية، تتلى بعد الصلاة والصلاة عند الدروز هي

(١) خاطر، العادات والتقاليد، ج ١، ص ٤١٥ و٤٢٢.

(٢) المرجع السابق نفسه، ج ١، ص ٤٢٧ ـ ٤٢٩.

(٣) انظر ريجنكوف وسميليا نسكايا، سوريا ولبنان وفلسطين في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ص ١٤٣.

صلاة إسلامية، وقد تتلى آيات قرآنية تناسب المقام[١]. والرحمة عند الدروز قد تكون واحدة أو أكثر حسب مرتبة المتوفى الدينية أو المسلكية، فالواحدة هي لكل الدروز ويسمونها «رحمة الحليب» وما يزيد عنها يخضع لمرتبة المتوفى الدينية أو الاجتماعية. ثم يتم الدفن إما في مقبرة خشخاشة كالنصارى أو لحد كما يدفن المسلمون موتاهم. وهذه القبور عبارة عن رجمة من الحجارة، ولجهة الرأس حجر عمودي. وكانوا يلحدون الميت دون تابوت في التراب، ثم صاروا يصنعون التابوت من خشب كلفته (ظلطة) ثلاثين بارة. وكانت الخورية انطون أول من وضعت في تابوت في أواسط القرن الثامن عشر. وقد يستعملون اللحد عدة مرات في فترات زمنية متباينة فيصح فيه قول المعري «رب لحد قد صار لحداً مراراً». وبعد الدفن يقف أهل الفقيد وعائلته صفاً واحداً يتقبلون التعازي[٢]. وللأمراء الأعيان وحكام المقاطعات أضرحة خاصة بهم يبنونها على شكل قبة وتحتها مدفن يفتح عند الحاجة. وكثيراً ما يضعون عليه قبريّة أي كتابة تدل على اسم المتوفى وسنة ولادته ووفاته وبعض الأشعار[٣].

ومن عادات سكان الجبل تقديم الأطعمة في المآتم وخصوصاً في مآتم الأعيان حيث تأتي وفود المعزين من قرى ومقاطعات بعيدة، وينفرد النصارى والمسلمون السنة والشيعة في تحضير الأطعمة للمعزين وغالباً ما يتولى الأقارب هذه المهمة[٤]. أما الدروز فقلما يتناولون الأطعمة في المآتم، وهم يذهبون إليها حاملين أطعمتهم من بيوتهم وخصوصاً العقال منهم فلا يأكلون من طعام أي مأتم خوفاً من مال الحرام[٥] أو مداخلة أموال الدولة فيه. وقد يبادر أهل القرية إلى تحضير الطعام، وبعد أن تتم عملية الدفن والأخذ بالخاطر يتسابق أهل القرية إلى دعوة المعزين فيصطحب كل منهم إلى منزله شخصاً أو أكثر[٦]. وقد يكون

(١) اسماعيل حقي، مباحث علمية، ص ١٨٣ ـ ١٨٤. أيضاً: فريحة، القرية اللبنانية، ص ٢١١.

(٢) انظر بهذا المعنى، أنيس فريحة، القرية اللبنانية، ص ٢١١ ـ ٢١٣. أيضاً: اغناطيوس الخوري، تاريخ بشعلي وصليما، ص ١٨٢.

(٣) اسماعيل حقي، مباحث علمية واجتماعية، ص ١٨٥.

(٤) انظر الوثيقتين رقم ١٩ و٢٠، أيضاً: محمد عبد الجواد القاياتي، نفحة البشام في رحلة الشام، ص ٤٩ ـ ٥٠.

(٥) لحد خاطر، العادات والتقاليد، ج ١، ص ٤٣٦.

(٦) أنيس فريحة، القرية اللبنانية، ص ٢١١.

الطعام قبل الدفن أو بعده حسب التوقيت المحدد له. وكذلك يحمل أهل القرية أصناف المآكل والخبز إلى منزل المتوفى لتعذر قيام أهل الفقيد بتحضير طعامهم، وهذا ما يسمونه «الحملان». وقد يستمر ذلك سبعة أيام[١] تخفيفاً عن المحزونين، ومساعدة لهم للتفرغ إلى مآتمهم، والاستمرار في إقامة الندب وما شابه. وربما قدم بعض السكان لأهل الميت الأرز والسكر والبن وبعض الحيوانات للذبح[٢].

ويعقب كل ذلك فترة الحداد، فتعصب النساء جباههن بعصائب سوداء ويتّشحن بالألبسة السوداء ويكون ذلك في أهل الفقيد وأقاربه، ويرسل الرجال ذقونهم لمدة أربعين يوماً ويمتنعون أيضاً عن المآكل الخاصة بالأفراح والأعياد. وقد يشارك أهل البلدة وخصوصاً الجيران، ذوي الفقيد بعض مظاهر هذه الأحزان لفترة تطول أو تقصر بحسب مقتضى الحال، فكانوا يهجرون وسائل اللهو والسرور كالغناء والموسيقى والرقص ويمتنعون عن دق اللحم وأكل الكبة[٣]. ومن عاداتهم أيضاً أن يقيموا تذكارات للموتى كالثالث والسابع والأربعين والسنة فيجري تقديم التعازي من جديد مع صلاة وبكاء. وقد يصاحب ذلك عراضات وحوربة وندب ومسايفة ونوح وتقديم للأطعمة[٤]. أما الدروز فيكتفون بتذكار الميت بعد أسبوع[٥]. وتتشابه عادات السكان لهذه الناحية، ولم يزل أغلبها معمولاً به نرى آثاره واضحة في كثير من عادات يومنا هذا.

ورأى الأمير بشير في بقاء تلك العادات والتقاليد وما كان يرافقها من

(١) يلاحظ أن المسلمين يقدسون الرقم (٧) لوروده في القرآن الكريم في أكثر من موقع، فالاحتفال في الأعراس لمدة سبعة أيام، وفي المآتم وفي حفلات الختان وغير ذلك، وقد أشار كتاب الله إلى سبع سماوات وسبع أراض، وسبع بقرات، وسبع سنين وسبعين ذراعاً، وأوصى الرسول الكريم بسابع جار. وغير ذلك من الأمور المهمة، ويبدو أن هذا العدد انفرد بالشهرة دون غيره من الأعداد لأنه كان ذا أهمية عظيمة في تواريخ الأمم القديمة من عدة أوجه ولا سيما في التنجيم وكتاب القبالة وكل الأمور السرية لأنه داخل في أهم تقسيم للفلك وهو عدد السيارات عندهم. ولذلك قد وجدت إثارة على الأبنية الدينية القديمة عند أكثر الأمم. وكان عند الجميع مقدساً إذا أرادوا تقسيماً أو أعمالاً مفردة يجعلون الأساس في ذلك العدد (٧). راجع بطرس البستاني، دائرة المعارف المجلد ٩ مادة سبعة.

(٢) اسماعيل حقي، مباحث علمية واجتماعية، ص ١٨٤.

(٣) علي الزين، العادات والتقاليد في العهود الإقطاعية، ص ١٥١ ـ ١٥٣.

(٤) لحد خاطر، العادات والتقاليد اللبنانية، ج ١، ص ٤٣٦ ـ ٤٣٩.

(٥) اسماعيل حقي، مباحث علمية واجتماعية، ص ١٨٦.

ضروب المبالغة استمراراً لهيبة النظام المقاطعجي وسطوة رجاله ودوام سؤددهم، فعمل على إبطال بعضها، واستغل ذلك أثناء وفاة شقيقه الأمير حسن حاكم بلاد جبيل وأرسل يعلم أعيان البلاد إبطال بعض العادات التي كان يصطنعها أعيان البلاد مثل «فرد البيارق والمناداة وقلم الخيل بالسيوف المشهورة وندب العربيات، ووضع شخص من تياب على النعش كهيبة الأموات ويدورون به رافعينه على الأكتاف ويدوم ذلك سبعة أيام وسبعة ليال». وقد علل الأمير قراره هذا بحجة أن ما يجري هو اعتراض على حكم رب السماوات[1]. وتؤكد الوثيقة رقم ١٩ إرسال الأمير بشير أعلاماً إلى أعيان البلاد «يعلن عن إبطال العوايد الغير الحميدة الجارية في محلات الكره (المآتم) مثل سرج خيل ودوران في المحمل بشخص الميت وحمل بيارق ومناداة وأن المناعي الذي يحضروا المحمل تكون زهبتهم (طعامهم) معهم حتى لا يصير إكلاف على بيت المتوفي ولا يكون استعمال عزايم ثم بإبطال ما هو حايد عن اللياقة والتهديب (التهذيب) في محلات الفرح مثل قواس ومصاريف وخلاف أشيا لا لزوم لها»[2].

لكن الأمير في الحقيقة كان يرمي إلى ضرب النظام المقاطعجي والأعيان المقاطعجيين، وإلغاء الرابطة القائمة بينهم وبين فلاحيهم من خلال القضاء على العادات والتقاليد التي تربط بين الفريقين بعضهما ببعض. فسرج الخيل، والدوران في المحمل بشخص الميت، وحمل البيارق والندب والمناداة، كلها مظاهر كانت ترافق وفاة الأعيان والزعماء ومناصب البلاد. ويذكر حيدر الشهابي أنه عندما توفيت الست شمس سنة ١٨٢٩ أمر زوجها الأمير بشير بدفنها دون أن يجري مأتماً لها كما كانت العادة في البلاد، لأنه كان يرغب في إبطال هذه العوايد[3]. ولا يذكر المؤرخ الشهابي إن كانت الصلاة عليها قد أجريت على الطريقة الإسلامية أم النصرانية. ونرجح أن دفنها دون إجراء مأتم لها انطوى على موقف سياسي لأنه لم يرد الارتداد على الطريقة النصرانية التي بدأ يتبعها منذ أمد بعيد، كما أنه لم يرد إجراء الصلاة عليها بحسب الشرع الإسلامي خوفاً من

(١) حيدر الشهابي، الغرر الحسان، ص ٥٣٣. أيضاً: H. Guys, Beyrouth et le Liban, T. 2, p. 115-116.

(٢) انظر نص الوثيقة رقم ١٩ في باب الملاحق.

(٣) حيدر الشهابي، الغرر الحسان، ص ٧٩٦ ـ ٧٩٧.

الكنيسة وردة فعل رجال الدين المسيحيين. لذلك آثر دفنها دون إعلام أعيان البلاد وحتى أيضاً عائلتها آل شهاب بحجة رغبته في إبطال العوائد القديمة.

ثالثاً: الأعياد والمناسبات

لم تقتصر عادات أبناء الجبل وتقاليدهم على ما يتعلق بأفراحهم الخاصة بأحوالهم الشخصية أو بأتراحهم وأحزانهم، بل كانت لهم أيضاً عادات وتقاليد في الأعياد والمواسم والاحتفالات الدينية، وهم يستعدون لاستقبال هذه الأعياد بكثير من مظاهر الفرح والتأنق في المآكل والمشرب والملبس ويمارسون أنواع العبادات والتهادي وإشعال النار وإطلاق الرصاص وإقامة العراضات والرقص والطرب والغناء. وللأعياد والمناسبات السارة أثرها في نفوس السكان، وهي حاجة ضرورية لتبديل وتيرة حياتهم الرتيبة، ونقلهم من وطأة العمل والكدح إلى أجواء الفرح والاغتباط نظراً لما كان يرافق بعض هذه الأعياد من رقص وغناء ومآدب وسرور. ومما هو جدير بالملاحظة أن أغلب الأعياد التي كان يحتفل بها السكان المسلمون والنصارى على حد سواء هي أعياد دينية تستمد جذورها من الواقع الديني الذي تناول شتى مظاهر حياتهم. ولم تنشأ لديهم الأعياد الوطنية أو المرتبطة بمناسبات علمانية إلا في فترات متأخرة بعد أن تبلور لديهم مفهوم الدولة والسلطة السياسية وخصوصاً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

١ ـ الأعياد المسيحية:

تميزت أعياد المسيحيين بكثرة عددها بسبب تبني الكنيسة للعديد من الأعياد التي كانت قائمة أيام الوثنية. فأكثر الأعياد المسيحية «كانت أعياداً وثنية تبنتها الكنيسة وهذبتها ولينتها ولاءمتها للأعياد المسيحية» وقد نتج عن هذا التبني أن احتفظت أعياد النصارى بكثير من العادات والتقاليد الوثنية[1]. ولا غرابة في ذلك ما دامت الديانات السماوية بنيت بعضها على بعضها الآخر ولم يكن باستطاعتها أن تتخلص من المظاهر الوثنية بشكل مطلق فاعترفت بها وكرستها

(١) فريحة، القرية اللبنانية، ص ٢٦٥.

كمظاهر شرعية وربما كمبادىء عامة ضرورية لا يجوز مخالفتها أو تجاوزها.

وللنصارى أعياد تمتد على مدى السنة وقد يبلغ عددها العشرات لكن أعيادهم المهمة هي المتعلقة بأبرز الحوادث التي شهدها المخلص يسوع والسيدة العذراء ومواعيد وفاة الرسل والتضحية بالشهداء. وأشهرها عيد الميلاد ويقع في ٢٥ كانون الأول من كل سنة وعيد رأس السنة ويسمونه «صباح الخير» أو عيد البسترينة وهي تحريف كلمة لاتينية لاسم الآلهة Strenia. وعيد الغطاس ويقع في ٦ كانون الثاني وهو تذكار لمعمودية السيد المسيح أو تذكار نزول الروح القدس عليه بشكل حمامة. ويعتقد النصارى أنه في ليلة هذا العيد تسجد الأشجار للمسيح إلا بعضها التوت والتين. ومن النصارى من يدعو ليلة عيد الغطاس[1] «ليلة القدر». وعيد سبت العازار وهو تذكار إقامة المسيح العازار من الموت. وعيد البربارة في ٤ كانون الأول وهو ذكرى القديسة بربارة التي استشهدت في بعلبك. وعيد أحد الشعانين وهو عيد تذكار دخول المسيح إلى الهيكل في الأحد السابق لقيامته، أو الاستقبال الذي جرى له في أورشليم. ويتميز هذا العيد بارتداء الثياب الجديدة ذات الألوان الزاهية. وعيد الفصح (أو العيد الكبير) وهو تذكار قيامة السيد المسيح، ويقع في الربيع فيعايد القرويون فيه بعضهم بعضاً، ويقدمون البيض المسلوق، ويفاقسون به، والكعك بالحليب والملبس واللوز وغير ذلك. وعيد العنصرة وهو تذكار حلول الروح القدس على التلاميذ ويقع بعد عيد الفصح بخمسين يوماً. والكلمة عبرانية معناها الجمع والحشد. وعيد الرب أو عيد التجلي، ويقع في ٦ آب وهو عيد تذكار التجلي للسيد المسيح على جبل طابور. ويتميز هذا العيد بالصلاة على العنب، وعيد الصليب في ١٤ أيلول وهو تذكار العثور على الصليب الذي صلب عليه المخلص واسترجاعه من الفرس. وعيد السيدة، ويقع في ١٥ آب وهو تذكار وفاة مريم أم المسيح. وعيد المرفع

(١) «وكان من العادة أن جميع أهل دير القمر في أيام الأعياد يتخذون حلويات مخصوصة لا بد منها فيتخذون الأقراص المنقوشة بالسمن ويتفننون في صنعها، والمعمول يتنافسون في صناعته. . . وفي الغطاس وهو عيد عماد السيد المسيح لاسمه السجود لا بد لكل بيت أن يتخذ عوامات مقلوة بالزيت وتؤكل بدبس العنب والأغنياء يأكلونها بالسكر وتسمى الزلابية». انظر: جرجس صفا، مذكرات جرجس صفا عن لبنان المتصرفية في عهد الباشاوات الأولين، نشر يوسف ابراهيم يزبك، المجلة النيابية، المجلد الرابع، ١٩٧٤، ص ٦١.

وهو اليوم الذي يسبق بداية الصوم الكبير فيأكلون فيه شتى الأطعمة وخصوصاً اللحم. ويحيون حفلات اللهو والطرب والرقص والغناء وعقد الزيجات. وكان المرفع في أول أمره مظهراً لأعمال التهتك، مما يدل على أنه من أصل وثني روماني؛ إلى ما هنالك من أعياد أقل أهمية أو مناسبات كبدء الصوم وأسبوع الآلام وغيرهما[١].

ب ـ الأعياد الإسلامية:

وكما للمسيحيين أعيادهم، كذلك فإن للمسلمين (السنّة والشيعة والدروز) أعيادهم الخاصة بهم. وهي كلها أعياد دينية يحسبونها على السنة الهجرية التي يقسمونها على اثني عشر شهراً قمرياً. لذلك فإن أول أعياد المسلمين هو رأس السنة الهجرية في أول شهر محرم، وفيه يحتفل بهجرة النبي محمد (صلعم) من مكة إلى المدينة. وكان الخليفة عمر بن الخطاب أول من أشار على المسلمين بالبدء بالتأريخ من هجرة الرسول، لكن الخلفاء الفاطميين كانوا هم أول من اتخذوا بداية شهر محرم عيداً. ثم ما لبث أن عمّ سائر الأقطار الإسلامية وأصبح رأس العام الهجري من الأعياد المعتبرة رسمياً. ثم يأتي بعده يوم عاشوراء في العاشر من الشهر نفسه، إذ إن العاشر منه مبارك عند الشيعة وعند السنّة. ويكرمه الشيعة بصورة خاصة لأنه يذكرهم باستشهاد الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب في كربلاء، فيقيمون في جبل عامل والهرمل وجهات بعلبك وأماكن أخرى مآتم شعبية يستذكرون فيها ما ألّم بالحسين وصحبه من عذاب وظلم واضطهاد[٢]. ثم تأتي ذكرى المولد النبوي الشريف ويقع في الثاني عشر من ربيع الأول، ويحتفل فيها في الجبل بإنارة المآذن، وإقامة الزينات وإطلاق المتفجرات. ويأتي عيد الفطر في أول شوال ويسمونه العيد الصغير بعد أن يمضي المسلمون أيام رمضان صياماً

(١) فريحة، القرية اللبنانية، ص ٢٦٥ ـ ٢٧٦. أيضاً: لحد خاطر، العادات والتقاليد، ج ١، ص ٨٣ ـ ١٥٦.

(٢) لم تشهد مقاطعات الجبل في العهد العثماني احتفالات بذكرى عاشوراء. وكان الاحتفال بالمناسبة يتم بصمت وهدوء داخل المساجد والبيوت. ويبدو أن الاحتفالات العامة والصاخبة هي عادة مستجدة أطلقها الفرس، ثم انتقلت إلى لبنان تباعاً منذ عهد الانتداب الفرنسي وعهد الاستقلال.

من الفجر حتى غروب الشمس، لكنهم يتأنقون في الإفطار ويعتنون بالحلويات وأهمها «كلاج رمضان». ويمضي بعضهم ليالي رمضان في الصلاة والدعاء والذكر حتى أنهم يسمون هذا الشهر المبارك شهر العبادة والتوبة والاستغفار. وتقع ليلة القدر فيه، والمعتقد أن كل دعاء فيها مستجاب. وينتهي شهر رمضان بالعيد الصغير فيحتفلون فيه صباحاً بصلاة العيد وسماع الخطباء ويتزينون بالألبسة الجديدة، ويقدمون الأطعمة المتعددة والحلويات الفاخرة ويتبادلون الهدايا والزكاة(١). ويأتي عيد الأضحى أو عيد النحر في العاشر من ذي الحجة، وهو العيد الكبير، وفيه يتم الوقوف على جبل عرفه وتذبح الذبائح وتوزع على الفقراء ويتأنق السكان في المأكل والملبس، ويقدمون الحلويات على اختلاف أنواعها.

ويشارك الدروز بصفتهم أحد المذاهب الإسلامية في مجمل هذه الأعياد، فيحتفلون بعيد المولد، ويعيّدون العيد الصغير أي عيد الفطر ولكن من غير بهرجة وأربعاء أيوب أو «أربعة أيوب» نسبة إلى شفاء النبي أيوب من أمراضه السبعة التي ابتلي بها بعد استحمامه بماء حشيشة يسمونها «حشيشة أيوب»، وإقامته في جبل نيحا على تلة تشرف على البلدة، وقد كرم أهل نيحا النبي أيوب فأقاموا له مقاماً مقدساً يحمل اسمه ويزوره المؤمنون من جميع الطوائف والأديان. أما عيد الأضحى(٢)، فيعتبرونه أهم أعيادهم ويستبقونه بالصيام لمدة عشرة أيام يسمونها «العشور» أو «عشور العيد» يتلون فيها ما يتيسر من الآيات القرآنية والمواعظ الدينية وشروحات الأئمة عندهم. ويوم العيد يحتفلون به كسائر المسلمين فيتأنقون في ألبستهم ومآكلهم ويقدمون الحلويات ويعايدون بعضهم بعضاً ويذهبون زرافات زرافات لمعايدة مشايخهم المقاطعجيين. وقد يقومون بألعاب الفروسية فيلعبون بالسيف والترس ويرمون الجريد ويتسابقون بالخيول على مرأى من مشايخهم ومقدميهم وأمرائهم. وفي القرى المختلطة يتبادل الدروز والنصارى التهاني بالأعياد ويشاركون بعضهم بعضاً مشاعر الترحاب والإلفة والضيافة لدرجة أنه يصعب

(١) لحد خاطر، العادات والتقاليد، ج ١، ص ١٥٩ ـ ١٨٠.

والزكاة مقدارها ما يساوي ٢/١ ٢٪ من أموال المسلمين التي مضى عليها سنة كاملة تؤدى للفقراء والمساكين والمحتاجين. ويمكن أن تؤدى على مدار السنة. ولكن جرت العادة أن تؤدى خلال شهر رمضان ليعمّ الفرح الفقراء والمساكين.

(٢) راجع هند شرف الدين، الطقوس والشعائر عند الموحدين الدروز، ص ٢٣ وما يليها.

التمييز بينهم نظراً لما بين الطائفتين من وشائج المحبة والإلفة والتعاون والعيش المشترك[(١)].

وإلى جانب هذه الأعياد هناك أيضاً مناسبات دينية أخرى كليلة الإسراء والمعراج، وذكرى السيد عبد الله التنوخي وليلة النصف من شعبان، وكانت تقام أحياناً حلقات الذكر وحفلات الاستسقاء عند الحاجة وغير ذلك من الأعياد والمناسبات التي كانت تحتل جزءاً غير يسير من عادات الناس وتقاليدهم الاجتماعية الموروثة.

رابعاً: ألبسة السكان وأزياؤهم

تتبدل ألبسة السكان وأزياؤهم بتبدل عناصر الإنتاج، وتفاعل المجتمعات واقتباسها بعضها عن بعضها الآخر. وقد تتبدل بصورة قسرية عند فرض زي معين من قبل القوى السياسية الحاكمة. وفي حين يحافظ رجال الدين على أزيائهم فلا يغيرونها أو يبدلونها، فإن العلمانيين من الأهالي لا يجدون إحراجاً في أن يستبدلوا بأشكال ملابسهم وأنماطها أشكالاً وأنماطاً أخرى، كلما وجدوا أن بإمكانهم ذلك، حتى باتت أزياء السكان تعتبر دلالة على العصر الذي يعيشون فيه، وسمة من سماته. فكما أن لكل مجتمع ملابسه وأزياءه، كذلك أيضاً فإن لكل عصر زيّه وملبسه ومسكنه فيميزه عما سبقه من الأزمان، وهذه أيضاً تخضع لسرعة تبدل المجتمعات وتفاعلها مع غيرها بحكم التواصل والامتزاج. فمجتمع القرن العشرين يختلف كثيراً عن مجتمع القرن التاسع عشر. لكن مجتمعي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لا يختلفان كثيراً بعضهما عن بعض بسبب المؤثرات الاقتصادية والسياسية التي خضعا لها طوال تلك الحقبة الطويلة. والألبسة مظهر من مظاهر التعبير عن العصر الذي توجد فيه، يخضع تطورها لعوامل اقتصادية ومناخية وبيئية وحتى دينية، وغالباً ما يفرض نمط معين من الأزياء المناسبة يتلاءم مع معاش السكان وقدرتهم على الإنفاق. وسنعالج في هذا البحث الألبسة الخاصة بالرجال ثم نعرض لألبسة النساء بما في ذلك الحلي الخاصة بهن.

---

(١) للتوسع، انظر لحد خاطر، العادات والتقاليد، ج ١، ص ١٥٧ ـ ١٨٩.

أ ـ ملابس الرجال[١]:

لم تتغير كثيراً أزياء الرجال في القرن التاسع عشر عما كانت عليه من قبل، وكان لاتصال بعض السكان وخصوصاً الأعيان منهم بعاصمة السلطنة أثره في التقليد والاقتباس فأخذوا يقلدون الموظفين العثمانيين في ملابسهم، فارتدى الأمير بشير زي العاصمة اسطنبول وكان عبارة عن سروال أو شروال[٢] من الجوخ الأسود أو الكحلي شتاء، والحرير الستكروزا صيفاً مع طبشات من التطريز بالبريم على جيوبه ورجليه، وفوق الشروال قميص من الحرير كماها واسعان من «الدلح» يعلوه صدرية كثيرة الأزرار بعرى من لونها يحيط بها خرج عريض أو منتيان من جوخ مطرز على العنق والكتفين والكمين. ثم كبران أو «دامر تفتيك» وكلاهما مفوّف بالقصب تفويفاً جميلاً أو بكدّليه من فرو السمور. ويأتي فوق الكل البرنس من الستكروزا صيفاً أو عباءة المشلح المطرزة شتاء. ومن الشراويل ما كان من جوخ رصاصي مطرز بخيوط حريرية حول الجبتين، وهذه السراويل كانت تلبس في المواقف الرسمية. أما ما كان يلبس للتخفيف في أوقات النوم فكان من عنبر كيس وخام لونه أبيض[٣]، ويلبس فوق الشروال زنار عريض من الشال الكشمير أو الحرير وقد يكون من الصوف أو القطن بألوان مختلفة. وكانوا يضعون في زنانيرهم الأموال والنقود أو يوكزون الخناجر والغدارات والطبنجات والشاكريات، وقد يضع بعضهم محابر نحاسية ذات اسطوانة طويلة لحفظ الأقلام[٤].

هذا النوع الفاخر من الألبسة اقتصر على الأمراء والمشايخ وذوي السعة، أما ملابس العامة من الشيوخ وكبار السن فكان عباءة من صوف، وشروال من الخام

(١) انظر الملحق رقم (٣).

(٢) السروال أو الشروال، أصله من سربال الفارسية وهي لفظتان «سر» ومعناها فوق، وبال ومعناها «قامة» والشروال لفظة كردية. وقد أقر مجمع دمشق اللغوي كلمة سراويل للبنطلون وجمعها سراويلات، في حين أقر مجمع مصر الثاني كلمة سروالة للبنطلون وجمعها سراويل. ونحن نعتمد كلمة شروال للباس العربي وجمعها شراويل. راجع أيضاً:
Sami Kuri, Une Histoire du Liban à Travers les archives des Jésuites 1846-1862, Dar El Macherq, Beyrouth 1986, p. 348.

(٣) لحد خاطر، العادات والتقاليد، ج ٢، ص ٣٦٨ و٣٦٩.

(٤) فؤاد الخوري، من مشارف المئة، ص ١٠٠.

المصبوغ ومثله المنتيان، وفي القدمين كانوا ينتعلون المداس أو المركوب المصنوع من السختيان الأحمر ونعله من جلد البقر أو الجمل. أما الشبان فكان لباسهم شروالاً من المقصور الأبيض، وقميص وصدرية فوقها كبران جوخ وحذاء. في حين ارتدى آخرون الخام المصبوغ أو القمباز[١].

ويميز المؤرخ عيسى اسكندر المعلوف بين زيين مختلفين لسكان جبل لبنان. أولهما زي الموارنة الذين قدموا من شمال سورية وهو أشبه بالزي الأشوري القديم، فكانوا يلبسون الشروال وفوقه الكساء لا يتجاوز الركبتين طولاً. وكان المقدمون والمشايخ والأعيان كثيراً ما يلبسون العباءات الحريرية المفوفة بالقصف وربما لبس بعضهم القفطان والجبة والعمامة ثم عرفوا الشراويل. والزي الآخر هو أشبه بزي العرب ممن قدموا إلى بلاد الشوف فكانوا يلبسون القميص الطويل أو القفطان والعباءة[٢].

وارتدى الرجال أيضاً العباءات وكانت أنواعاً فمنها المشلح وهي طويلة دكناء اللون أو حمراء صنعت من صوف ناعم أو من وبر جمل مفوّفة بالقصب الإسطمبولي على العنق والصدر والكمين أو مزركشة بالحرير، ومنها الجبة وهي عباءة رجال الدين على اختلاف طوائفهم. لونها أسود واسعة الصدر والكمين قماشها حريري أو صوفي. والزغرتاوية خاصة بأهالي الشمال بعضها حمراء وبعضها سكري، كماها ضيقان. والزنارية وهي عباءة العامة والفلاحين سميت كذلك لأنها تشدّ عن وسطها بزنار لئلا تعيق الفلاح أو المزارع عن العمل[٣]. أما الدرزية أو الدرازية فلبسها المتقشفون أو العقال من مشايخ الدروز دون غيرهم ذات خطوط عريضة بيضاء وسوداء[٤]. وكانت أغطية الرأس عند الرجال العمامة

(١) شاكر الخوري، مجمع المسرات، قدم له الياس قطار، دار لحد خاطر، بيروت، طبعة ثانية ١٩٨٥، ص ١٩. انظر وثائق المركز الوطني، الوثيقتين ٦٤٩٣ و٦٦٤٥. أيضاً: مسعود ضاهر، بيروت وجبل لبنان على مشارف القرن العشرين، دراسة في التاريخ الاجتماعي من خلال مذكرات العالم الروسي أ. كريمسكي، نقله إلى العربية يوسف عطا الله، دار المدى للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٥، ص ٧٤.

(٢) انظر اسماعيل حقي، مباحث علمية واجتماعية، ص ١٩٥ ـ ١٩٦.

(٣) لحد خاطر، العادات والتقاليد، ج ٢، ص ٣٧١ ـ ٣٧٢.

(٤) ناصيف اليازجي، رسالة تاريخية، ص ٢٣. Voir aussi: H. Guys, Beyrouth et le Liban, T. 2, p. 49. =

وهي الأقدم، وتسمى أيضاً اللفة. وهي قبعة يلف عليها نسيج من الشاش أو الموصلين يصل طوله نحو عشرين متراً[١]، وكانت أنواع منها مستديرة أو مكورة أو مقببة، وكانت في بعض الأحيان ضخمة فخمة موشاة بالذهب والفضة مرصعة باللآلىء والجواهر ومنها المخملي والحريري والكتاني والقطني. أما ألوانها فمنها الأبيض والأسود والكحلي والأزرق والأصفر وغيرها. وكان اللون الأبيض أكثر شيوعاً في عمائم الأمراء والمشايخ وأعيان البلاد. كما كان رجال الدين الدروز يقتصرون في التعمم على الأبيض دون سواه[٢]. وكان الأمير بشير يعتمر في شبابه الطربوش[٣] الطويل الذي عرفته بلادنا منذ مطلع القرن الثامن عشر. وهذا الزي انتقل من بغداد، وكانت مصانعه في تونس ومن ثم في فرنسا[٤]، ولما بلغ السادسة والأربعين تركه وتعمم. وفي سنة ١٨٣٨ وفي خلال الحكم المصري لبلاد الشام وبسبب ثقل العمامة وعدم ملاءمتها في الحروب أشار ابراهيم باشا على الأمير بشير وأبنائه أن يطرحوا العمائم ويلبسوا الطرابيش، فشاع لبس الطربوش منذ ذلك الحين. واعتاد الأمير بشير نفسه لبس الطربوش العسكري، وكان لونه أحمر طويلاً مسترسل الذؤابة (الشرابة)[٥]. ولبست العامة الطربوش المغربي في حين ظلت العمامة لباس أهل التقوى والصلاح ثم انحصرت في ما بعد برجال الدين المسلمين[٦]. والطربوش كلمة من أصل فارسي (سربوش) سر تعني الرأس وبوش تعني غطاء، ومع الزمن تحولت السين إلى الثاء فتاء فطاء، وانتقل الطربوش من بلاد فارس إلى بلاد المشرق العربي وحتى إلى الغرب. وكانت أهم مصانعه النمسا وتشيكوسلوفاكيا وفرنسا. وهو أنواع أقدمها الصغير القليل

= راجع أيضاً: هند شرف الدين، الطقوس والشعائر عند الموحدين الدروز، ص ١٥.

(١) عبد الكريم غرايبه، سوريا في القرن التاسع عشر ١٨٤٠ - ١٨٧٦، معهد الدراسات العربية العالية بجامعة الدول العربية، القاهرة ١٩٦٢، ص ١٣٨.

(٢) لحد خاطر، العادات والتقاليد، ج ٢، ص ٣٧٣ - ٣٧٦.

(٣) انظر ما كتبه طلال المجذوب عن الطربوس في تاريخ صيدا الاجتماعي، ص ٤٠٤ - ٤٠٥.

(٤) H. Guys, Op. Cit., T. 2, p. 74.

(٥) يقول هنري غيز: لقد «ضحى الأمير بشير بملابسه الفضفاضة وعمامته الكبيرة وجميع ما كان له من متاع يدل على عظمة حقيقية يتحلى بها أمير كبير. وإني لواثق من أنه قد بدا له حين أقلع عنها أنه فقد ثلثي سلطانه ونفوذه. انظر: H. Guys, Op. Cit., T. 2, p. 112.

(٦) خاطر، العادات والتقاليد، ج ٢، ص ٣٧٦ - ٣٧٧. أسد رستم، آراء وأبحاث، ص ٩١. أيضاً: عيسى اسكندر المعلوف، دواني القطوف، ص ٣٦٣.

العرض الذي كان يلبس أيام الأمير فخر الدين، ومنه النوع الطويل المعروف بالدلح الذي كان يلبس في الثلث الأول من القرن التاسع عشر أيام حكم الأمير بشير الشهابي الثاني. وهناك الطربوش المغربي نسبة إلى المغرب، وقد جاء إلى جبل لبنان مع بعض المغاربة الذين كانوا يحاربون في جيش الولاية، وكان شكله مستديراً وله ذؤابة من حرير أسود، والطربوش العزيزي الذي ينسب إلى السلطان العثماني عبد العزيز وشاع لبسه في عهد المتصرفية وشكله اسطواني مبطن بالقش، له ذؤابة حريرية سوداء، أما لونه فكان يتدرج من الأحمر الفاقع إلى الخمري الداكن. ومن أغطية الرأس أيضاً الكوفية والعقال وهي قليلة الانتشار، ولا يلبسها إلا سكان البقاع وبعلبك والهرمل وعكار وبعض أفراد بلاد الشوف[١]. والطاقية والواقية واللبادة، وهذه الأخيرة لها شكل هرمي تقي من الحر والمطر ولا يعتمرها إلا المكارون وبعض العمال والبياطرة وغيرهم[٢].

ب ـ ملابس النساء[٣]:

وكان للنساء ملابسهن الخاصة. وقد تميزت باسترسالها إلى الأرض لتغطية الجسم كله. وكان القنباز المشقوق من الأمام أو على المعطفين إلى المنطقة (أو الزنار) أبرز أزياء هذا العصر. وله أزرار نحاسية صفراء وتحته قميص من حرير أبيض خشن النسج وقد يكون مطرزاً وفوقه معطف من جوخ هو الجبة أو الجوخة. وفي القدمين جوارب من حرير أو قطن، وحذاء محدد الرأس من غير كعب[٤].

وكان لرجال الدين المسلمين والنصارى دور مهم في المحافظة على عادة توسيع النساء لسراويلهن، وكانت بعض نساء الأمراء والمشايخ والأعيان يصنعن

(١) خاطر، العادات والتقاليد، ج ٢، ص ٣٧٧ ـ ٣٨٣. أيضاً: الخوري أغناطيوس الخوري، بشري مدينة المقدمين، مجلة المشرق، عدد ٣٠، ص ٥٣٨. راجع أيضاً: لويس لورته، مشاهدات في لبنان، ص ٥٣ ـ ٥٤.

(٢) خنشت، طرائف الأمس، غرائب اليوم، ص ٣٦.

(٣) انظر الملحق رقم ٣.

(٤) لحد خاطر، العادات، ج ٢، ص ٣٨٥ و٣٨٧. أيضاً: أسد رستم، آراء وأبحاث، ص ٩٠.

سراويلهن باستعمال نحو خمسة وعشرين ذراعاً من الأقمشة. وجاء المنشور الأسقفي الصادر عن المطران انطونيوس الخازن سنة ١٨١٨ يدعو «النساء المتسربلات الممقوتة الكاشفات صدورهن، يلزمهن تحت الحتم المشدد الجازم الكلي أن يغيرن هذا الزي السمج القبيح ويضممن القميص إلى صدورهن بالبكلة أو بقطبة»(١).

وكانت ثياب النساء المسيحيات بسيطة تغطي أجسامهن حتى تلامس الأرض(٢). وارتدت بعضهن فساتين زرقاء وشددن خصورهن بزنانير تزينها قطع من الفضة(٣). أما الفلاحات فقد حل عندهن الستان المقلم محل النسيج، وارتدين جبة الجوخ يحيط بها كشكش صغير، كما زين أسفل سراويلهن بتطريزها بالخيوط الحريرية(٤). أما النساء المسلمات فكن يلبسن القميص والمغربية والسروال والازار خارج المنزل. ثم ارتدين القنباز مشقوقاً من الأمام ومن الجانبين يصل إلى القدمين، وتحته قميص من حرير أبيض، وظل هذا الزي سائداً حتى سنة ١٨٦٠ حيث ابتدأت الفساتين النسائية تحل مكان القنابيز والقمصان. كما كان لباس المسلمات ولا سيما في المدن البحرية القميص والجلابية، وكن يأتزرن خارج بيوتهن بإزار من نسيج قطني أو حريري أسود يحجبهن عن النظر من رؤوسهن إلى أقدامهن(٥). وتعوّد الأمراء والأميرات ألا يلبسوا ثيابهم إلا مدة ثمانية أيام أو عشرة أيام على الأكثر ثم يهبونها إلى رجال حاشيتهم. فالقمصان والسراويل وجميع أصناف البياض حتى الشراشف لا تغسل بل تستبدل بغيرها عندما تصبح غير نظيفة في حين أن العامة وكان أكثرهم من الفقراء لم يكونوا ليملكوا أكثر من قميص وسروال فيضطرون إلى غسلهما يوم السبت ليرتدوهما يوم الأحد(٦).

أما أغطية الرأس عند النساء فكان عند بعضهن الطرطور أو الطنطور(٧) وهو

---

(١) لحد خاطر، العادات والتقاليد، ج ٢، ص ٣٨٥ ـ ٣٨٦.
(٢) ريجنكوف وسميليا نسكايا، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ١٤٠.
(٣) انظر الوثيقة رقم ١٧ في باب الملاحق.
(٤) H. Guys, Op. Cit., T. 2, p. 66.
(٥) فؤاد الخوري، من مشارف المئة، ص ١٠٤. أيضاً: اليازجي، رسالة تاريخية، ص ٢٣.
(٦) H. Guys, Op. Cit., T. 2, p. 66 et 111.
(٧) راجع ما كتب عن الطنطور لدى: Sami Kuri, Une Histoire du Liban à Travers Archives des Jésuites 1846-1862, p. 355.

عبارة عن قرن مخروطي الشكل قاعدته عند الرأس يصعد منعطفاً إلى الأمام حتى يتجاوز طوله نصف ذراع[١]. وهو قديم في جبل لبنان وربما كان دخوله إليه مع العشائر العربية ابتداء من الفتح العربي لبلاد الشام. واستمر حتى العهد الشهابي، وقد خص بالنساء المتزوجات، وكان يُغطى بنقاب أو أزار يسمونه «الشمسية». ويسمى أيضاً «الشنبر» كن يطرحنه فوق الطرطور ويسدلنه على الكتفين، ويلبسن تحته القفوية أو الشكة أو الصفية أو طربوش الفلش، ويشدّ تحت الذقن ببنود من حرير أو بسلاسل من نوع معدنه[٢].

ويرى غيز أن عادة استعمال الطرطور[٣] ترجع إلى الدروز، ثم ما لبثت هذه العادة أن انتقلت إلى النصارى الذين يقطنون بلاد الدروز. وكانت الأميرات وزوجات المشايخ يلبسن طناطير من ذهب. أما عامة الناس والفلاحون والفقراء فكانت طناطير زوجاتهن من الفضة أو النحاس أو الخشب[٤]. وقد يتداخل الذهب مع الفضة في صناعة الطنطور كما هو الحال في صناعة الخوري يوسف الخازني إذ صنع طنطوراً ضمنه ستة وأربعين مثالاً ونصفاً وقيراطين من الذهب واثني عشر مثقالاً من الفضة[٥].

ونظراً لغلاء سعره، وقفت طناطير النساء حجر عثرة أمام زواج الكثيرين من الشبان لأنه كان في أساس الجهاز المقدم إلى العروس. ولم يكن ارتداء الطنطور بالشيء العملي أو السهل، لذلك كان لا بد من بطلان هذا الزي. وقد حمل رجال الدين الموارنة لواء الحملة ضده حتى أن البطريرك يوسف حبيش حرّم لبسه. وقام المطران طوبيا عون بجولات رعوية سنة ١٨٤٨ دعا فيها النساء

(١) ريجنكوف وسميليا نسكايا، سوريا ولبنان، ص ١٤١، ورستم، آراء وأبحاث، ص ٩٠، وجون كارن، رحلة في لبنان، ص ١٣٨، والمعلوف، دواني القطوف، ص ٢٦٣. أيضاً راجع الوثيقة رقم ٢١.

(٢) يورد لحد خاطر أن لابسات الطرطور كن لا يخلعنه عن رؤوسهن لا ليلاً ولا نهاراً، لذلك كن يضطررن إلى تأخير فرشهن عن جدار الغرفة التي ينمن فيها مقدار ذراع ونيف ليستطعن النوم والطاسات على رؤوسهن. انظر خاطر، العادات والتقاليد، ج ٢، ص ٣٩٢ ـ ٣٩٣. أيضاً: المعلوف، دواني القطوف، ص ٣٦٣.

(٣) يعتبر كلام رستم باز عن الطرطور من أكمل ما كتب بشأنه، راجع مذكراته ص ١٣٣ ـ ١٣٤.

(٤) H. Guys, Op. Cit., T. 2, p. 74.

(٥) راجع الوثيقة رقم ٢١ في باب الملاحق.

للتخلي عن طراطيرهن، وقد أدى هذا التحريم إلى إبطاله فتخلت عنه النساء النصارى قسراً في حين تخلت عنه النساء الدرزيات لثقله على الرأس وصعوبة مزاولة أعمالهن البيتية فأبطلنه تدريجياً[١] واستبدلن به الطرحة أو المنديل الذي لا تزال تلبسه كثيرات من نساء الجبل حتى اليوم. وقد لبسته النساء الدرزيات والنصارى حتى بات يصعب التفريق بينهن وهو من الشاش التحفت به النساء الدرزيات. وكن يخفين به إحدى أعينهن ويظهرن الأخرى[٢]. كذلك استعملت النساء النصارى والمسلمات الحجاب وخصوصاً في المدن مع الإزار للنصرانيات والملاءة للمسلمات[٣].

وكما في كل عصر فقد كان للنساء الكثير من الحلي يتزينّ به في الأيام العادية وفي المناسبات. وقد كانت مصنوعة من الذهب أو الفضة أو الخرصان. فلبسن العقائص وهي عبارة عن كرات فضية في أسفلها ذؤابات حريرية يبلغ وزن الذؤابة مائة درهم. والكرات معظمهن ثلاث ذوائب يلبسنها على أكتافهن، وقد يستدلن بهذه الذوائب سلاسل ذهبية أو فضية في أسفلها (رباعي) ذهبية، ومنها القفوية (نسبة إلى قفا الرأس) وتتألف من خمسين جديلة حريرية مشبكة يعلق بأطرافها نقود ذهبية وتطرح على الأكتاف مسترسلة[٤]. وكان من الحلي الصنوبرية وهي نسيجة يصف عليها قطع من الفضة أو الذهب بشكل قلوب الصنوبر تثبت الواحد بجانب الآخر، وتشد حول العنق ولا تتدلى من العنق إلى الصدر كالكردان، وفي كعب كل حبة صنوبر تتدلى هناة صغيرة ذات شكل تزييني، والشكة أو الشبكة وهي من الغوازي الذهبية وتمتد من الأذن إلى الأذن، والصفيات على الجبين، وكذلك الفسائق على نسق قلوب الفستق والسكيتات وهي حبال رفيعة من ذهب تمتد من الرسغ إلى الزند مرتبطة بقفل. والشكمات وهي نوع من الأساور عرضها أربعة أصابع بقفل[٥]. والمالويات وهي رقاق فضية شبه

(١) خاطر، العادات والتقاليد، ج ٢، ص ٣٩٤. أيضاً: أسد رستم، آراء وأبحاث، ص ٩١.

(٢) فؤاد الخوري، من مشارف المئة، ص ١٠٧ ـ ١٠٨. ولويس لورته، مشاهدات في لبنان، ص ٦٥ ـ ٦٦. أيضاً الملحق رقم ٣.

(٣) خاطر، العادات والتقاليد، ج ٢، ص ٣٩٤ ـ ٣٩٥. أيضاً: ريجنكوف وسميليا نسكايا، مرجع سابق، ص ١٤٠.

(٤) عيسى اسكندر المعلوف، دواني القطوف، ص ٢٦٣ ـ ٢٦٤.

(٥) الخوري أغناطيوس الخوري، بشري مدينة المقدمين، مجلة المشرق، العدد ٣٠، ص ٥٣٨.

دائرة توضع على جانب الرأس مقابل الطنطور[١]، إلى غير ذلك من الحلي كالعقد والسوار والخلخال والخاتم والحلق والأساور والدمالج[٢]، حتى أن القنصل الفرنسي غيز اعتبر أن غنى الأزواج في هذه البلاد يعرف من المجوهرات التي يتحلى بها نساؤهم في الليل والنهار[٣].

أما زينة الرجال فهي السلاح يتزينون به ويتباهون، فكل رجل تقريباً يزين خصره بغدارة أو يعلق على كتفه بندقية. وبعضهم يتمنطق بسيوف طويلة أو اليطقانات (السيف المحدب ذو الحدين) وأغلبهم يشكون الخناجر في وسطهم ويوكزون السكاكين مباهاة[٤].

خامساً: العمران والبناء

أ ـ بيوت الفلاحين وأثاثها:

ترتبط البيوت والمنازل من حيث شكلها ومضمونها بنمط معاش السكان والأهالي. وفي المجتمعات البدائية والزراعية تتشابه أماكن السكن لأنها تبنى على الفطرة والمعرفة الهندسية المكتسبة. ولما كان المجتمع في جبل لبنان مجتمعاً جبلياً عماده الأساسي الزراعة فقد بنيت البيوت بأشكال تلائم نمط إنتاج السكان وتقوى على مجابهة قساوة الطبيعة وعاديات الزمن[٥].

---

(١) المعلوف، دواني القطوف، ص ٢٦٤. وأسد رستم، آراء وأبحاث، ص ٩١.

(٢) راجع لائحة بمصاغ أرملة عبدو آغا البشعلاني لدى اسطفان فريحة البشعلاني، تاريخ بشعلي وصليما، ص ٣٨٣. انظر أيضاً: الوثيقة رقم ١٧، وتحتوي على مجموعة حلي كانت تقدم للعرائس آنذاك.

(٣) H. Guys, Beyrouth et le Liban, T. 2, p. 59-60. أيضاً: خنشت، طرائف الأمس، غرائب اليوم، ص ٤٢ ـ ٤٤. راجع تفاصيل علم جهاز الست سعدى ابنة الأمير بشير الثاني وما يحتويه من لؤلؤ وذهب والماس ومجوهرات، لدى جوزف نعمة، صفحات من تاريخ لبنان، لادار، ١٩٧٧، ج ١، ص ٥٩ و٦٧.

(٤) ريجنكوف وسميليا نسكايا، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ٢٨٨ و٢٩٢ و٢٩٥.

(٥) انظر: فريدريك معتوق، بيوتنا بين الماضي والحاضر، مجلة الحداثة، العددان ١ ـ ٢، السنة ١٩٩٤، ص ٢٣ ـ ٣٧.

وقرى الجبل الأكثر انتشاراً وازدهاراً في النصف الأول من القرن التاسع عشر هي في أساسها مزارع وبيوت متفرقة يسكنها فلاحون ومزارعون تربطهم رابطة الولاة أو «السمية» بالشيخ المقاطعجي الذي لم يتأخر عن بناء قصره في موقع يمكنه من مراقبة تابعيه وتحصيل فائض الإنتاج منهم سريعاً.

ولم يكن الفلاح أو المزارع ليملك شروى نقير، فالملكية هي للأسرة المقاطعجية صاحبة الالتزام الضريبي للمقاطعة، وعلى ضوء العلاقة مع الشيخ المقاطعجي كان هذا الأخير يفرد للفلاح موقعاً يبني عليه غرفة سكنه وسكن عائلته وحظيرة لمواشيه وحيواناته. وغالباً ما تكون قريبة من الحقل الذي يعمل فيه. وهكذا ومع الزمن نمت المزارع وازدهرت وتوسعت، ثم تحولت إلى قرى وبعضها إلى دساكر أو قصبات أو مدن. ومن يتتبع الحفريات الأثرية يجد أن أغلب القرى والمدن القديمة تندرج في هذا السياق المنهجي من البناء.

وبيت الفلاح هو عبارة عن غرفة واحدة بنيت من الحجر الكلسي، مربعة الشكل لها نوافذ صغيرة والباب قائم في وسطها. جدرانها من كلين (مدماكين) سقفت بجذوع أشجار الصنوبر أو الحور. وكان السطح يحدل بمحدلة حجرية تجر بماعوص حديدي. وعند تراكم الثلج يستعملون الزحف لجرفه عن السطوح منعاً لرشح المياه إلى الداخل[1].

غرفة الفلاح هذه كانت مسكنه ومسكن عائلته، زوجته وأولاده. وقد يبلغ عددهم أكثر من عشرة أنفس، وربما شاركهم فيها بعض حيواناتهم[2] التي يضطر الفلاح إلى حشرها مع عائلته في أيام الثلج والصقيع. فضلاً عن الكوائر وهي مكان وعاء القمح والطحين وموقد التدفئة في أيام القر والبرد[3].

كانت أيام الشتاء قاسية على السكان ليس بسبب عوامل الطبيعة فحسب بل بسبب شظف العيش وفقدان وسائل الراحة أيضاً. فنوافذ الغرفة لا زجاج لها فيضطر الأهالي إلى إغلاقها إغلاقاً محكماً، ثم يقبعون في داخلها في عتمة تشبه

(١) جون كارن، رحلة في لبنان، ص ٧٦ و١١٧ و١٤٦. أيضاً: أنيس فريحة، القرية اللبنانية، ص ٥٣ ـ ٥٤.

(٢) H. Guys, Op. Cit., T. 2, p. 60. انظر أيضاً: علي الزين، العادات والتقاليد، ص ١٤١.

(٣) فؤاد الخوري، من مشارف المئة، ص ١١٧.

الظلمة فيضيئون اللقش[١] لا فرق بين ليل ونهار[٢]. وكانت مياه الشرب تنقل إلى المنازل من العين أو البئر بجرار من الفخار على أكتاف النساء والفتيات أو على ظهور الدواب[٣]. أما المراحيض فكانت في الطبيعة والعراء.

وكان الصيف راحة للناس ليس لأنهم يستريحون فيه من برد الشتاء، بل لأنهم يجدون فيه فسحة ورحابة فيقولون «بساط الصيف واسع» ويخرجون من حشرتهم الضيقة ليفترشوا المصاطب أمام منازلهم أو سطح الغرفة فيسهرون ويتسامرون على ضوء القمر. كما كانوا يبعدون مواشيهم عنهم إلى الحقول القريبة المحيطة بأماكن سكنهم والمزروعة بأشجار التوت والزيتون والتي تظللها عرائش الكروم وأشجار التين وغيره.

لم يكن جميع الفلاحين على مستوى واحد من الضيق والفاقة. فبعضهم كان باستطاعته أن يبني أكثر من غرفة أو أن يضيف إلى ما ورثه عن أبيه «علية». وقد اعتبر أنيس فريحة أنها بيت الفلاح الغني والمتوسط الحال مالياً. والعلية هي غرفة وسيعة مربعة يقوم سقفها على عمود أو عمودين، وهي علوية أيضاً كما يدل عليها اسمها. وقد تكون أرضية أو نصفها أرضي ونصفها الآخر علوي فيستعمل الأرضي كقبو أو مراح للحيوانات والدجاج، وسطح القبو أو جزء منه كسطيحة أمام العلية وغالباً ما تظللها عريشة يستعملونها في الصيف مكاناً لسهراتهم، وليالي سمرهم، ثم يفترشونها في الليل مكاناً للمنامة بدلاً من النوم مزدحمين داخل العلية[٤].

هذه المنازل السكنية لم تكن مفروشاتها معقدة أو غالية الثمن بل كانت بسيطة تكاد لا تذكر. فأرض العلية كانت تفرش بالحصر والبلس والبسط وجلود الأغنام أو الطراريح[٥] وبعض المساند. وقليل من العامة من كان لديه سجادة وبعض الاسكملات. ومن مقتنياتهم أيضاً بعض الفرش والوسائد وصندوق أو صندوقان

---

(١) اللقش هو شظايا مزيّتة من خشب الصنوبر سريعة الاشتعال، وهذا التزيّت فيها ناجم عن تراكم مادة القلفون في نسغها فتشتد وتصلب.

(٢) انظر جون كارن، مصدر سابق، ص ١٤٦.

(٣) فؤاد الخوري، من مشارف المئة، ص ١١٨ و١٨٠.

(٤) أنيس فريحة، القرية اللبنانية، ص ٤٩ ـ ٥٠.

(٥) وثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الوثيقة رقم ٦٦٤٥.

يحفظون فيهما بعض المقتنيات الخاصة كأشغال الإبرة والسنارة. فضلاً عن الأواني التي تحفظ مؤونتهم من الفخار والنحاس(١) وما تحتاج إليه النساء مثل القدر والمقلاة والطنجرة والصحون والجرار والصدور والدسوت والألكان والصوج والأطباق والجوارش والأجران والمدقات وخلافه(٢).

ب ـ دور المقاطعجيين وقصورهم:

وعلى خلاف منازل الفلاحين والعامة بنى المشايخ والأعيان المقاطعجيون دورهم وقصورهم فجاءت تعبيراً عن مكانتهم السياسية ونفوذهم الاجتماعي والغني العقاري والمالي الذي كانوا يتمتعون به(٣)، ولا تزال آثارهم بارزة حتى يومنا هذا في المختارة وبعذران ودير القمر وبعقلين وبيت الدين وبتاتر وكفرنبرخ وصليما وبكفيا وغزير وراشيا وحاصبيا وغيرها. وكانت قصورهم تتألف من عدة طبقات وتضم عشرات الغرف لإقامة الحرس الأعوان والخدم فضلاً عن القاعات الكبيرة التي يستقبلون فيها ضيوفهم وأصحاب المصالح والأعمال. وكان الشيخ المقاطعجي أول ما يعني ببناء البوابة الخارجية لقصره، فيعمد إلى بنائها بالحجارة الكبيرة المنحوتة والمزدانة بالنقوش والزخارف، تعلوها قنطرة رخامية عليها أبيات شعرية. وكانت قصورهم من الرحابة بمكان فتتسع لتشمل غرف المؤونة وزرائب الجياد والمواشي وعلف الحيوانات والحطب فضلاً عن كونها مضافات يستقبلون فيها الضيوف ويبيت فيها عابرو السبيل. وكان بعض الأعيان يقيم أمام قصره ميداناً للفروسية ورمي الجريد واستقبال الجماهير المشاركة في أفراحهم وأتراحهم وفي الاجتماعات العامة التي يدعون إليها في المناسبات(٤).

والعمران مظهر من مظاهر الحضارة والرخاء يقدم عليه الإنسان إذا ما توافر

(١) انظر الوثيقة رقم ٢٢. أيضاً: H. Guys, Op. Cit., T. 2, p. 60.
(٢) لحد خاطر، العادات والتقاليد، ج ٢، ص ١٢٨.
(٣) انظر: مارون رعد، بلاط الأمير بشير الثاني، أطروحة دكتوراه، حلقة ثالثة، جامعة القديس يوسف ١٩٧٩، باب الملاحق، ص ٩٦ ـ ١١٨.
(٤) لحد خاطر، العادات والتقاليد، ج ٢، ص ١٢٢ ـ ١٢٣.

له عنصرا السعة والاستقرار، ولا فرق في ذلك بين الحكام والإناس العاديين. وتميزت الفترة التي نحن في صددها بسيطرة النظام المقاطعجي وبلوغه ذروة مجده وسؤدده، فكانت قصور الأعيان والمشايخ ودورهم تشكل مظهراً من مظاهر سلطتهم وعظيم نفوذهم. لذلك أولوها الرعاية والاهتمام فأحكموا أساساتها ورفعوا بنيانها وأعلوا قناطرها وجمالوناتها كي تبقى على مر الزمن شاهداً على عزهم وعظمتهم. ولم تتأخر أي من الأسر المقاطعجية الحاكمة عن بناء الدور والقصور، ولم يقتصر هذا على الشيخ الحاكم أو الأمير صاحب العهدة، بل تخطاهم إلى جميع أفراد الأسرة الحاكمة، وما دام أن كلاً منهم باستطاعته أن يكون صاحب العهدة الأساسي وحاكمها فكان يستعد لهذا المنصب فيؤهل نفسه بجميع مظاهر السلطة، لذلك تعددت دور الأعيان وقصورهم داخل الأسرة المقاطعجية نفسها. فالأمير بشير مثلاً لم يكتف ببناء قصر بيت الدين بل بنى لكل من أولاده الثلاثة قصراً[١]. فجاءت كلها آية في فن البناء المعماري لكنها في الوقت ذاته جاءت تعبيراً عن حياة البذخ والترف وصورة عن العبء الذي كان يتحمله المكلف من أبناء الجبل. ولم تقتصر عملية العمران والبناء على الأسر الحاكمة سواء أكانت تنوخية أو معنية أو شهابية، بل امتدت الرغبة في البناء إلى جميع الأسر المقاطعجية وأفرادها للأسباب التي ذكرناها. وما أن انتصف القرن التاسع عشر حتى كانت أغلب هذه الأسر تعيش في قصور إما توارثها الأبناء عن الآباء أو قاموا هم بتشييدها. والمشترك بين جميع الذين توارثوا عن أسلافهم قيامهم بإضافة أجنحة وأقسام على الأبنية السابقة تستوعب توسع نفوذهم وأعداد الوافدين إلى دورهم. وقد تميزت هذه الأبنية بموقعها المشرف على أغلب بيوت البلدة بحيث لا يرتفع عنها أي بناء، كما تميزت بضخامة البنيان ودقة الصنع وتعدد الأجنحة والسعة مع كثرة الغرف والأروقة. وكانت أهم أقسامها دار الحريم والمنزول أو دار الضيافة وغرف المنامة وقاعات الاستقبال والمطبخ والحمامات ومخازن التموين فضلاً عن الميدان والاسطبلات والحدائق والجنائن المزروعة بمختلف أنواع أشجار الفاكهة وغيرها[٢].

(١) Sami Kuri, Une Histoire du Liban à Travers les Archives des Jésuites 1846-1862, p. 375.

(٢) مارون رعد، بلاط الأمير بشير الثاني، باب الملاحق، ص ٧٦ ـ ١٠٧ و١١٦ ـ ١١٨.

وتعددت قصور الأعيان ودورهم بتعدد الأسر المقاطعجية وكثرتها. فكان للأمراء الشهابيين عشرات القصور أبرزها في بيت الدين[١] للأمير بشير وأولاده، وفي دير القمر للأمراء الذين سبقوا بشير في الحكم كالأميرين حيدر وملحم، وقصر الأمير سيد أحمد في حارة البطم (الحدث) والأمير فندي في سبنيه[٢]، والأمير حسن شهاب في غزير. وكانت داره التي أتم تشييدها سنة ١٨٠٥ «من أجمل البنايات في ذاك العصر»[٣] وغير ذلك من قصور الشهابيين في حاصبيا وراشيا. وكان للأمراء الأرسلانيين قصورهم في أعالي الشويفات، والأمراء

---

(١) بيت الدين في الأساس بلدة درزية فيها خلوة دينية مارس المشايخ الدروز فيها عباداتهم وتقشفهم بعيداً عن ضوضاء بعقلين ودير القمر. وفي سنة ١٨٠٧ بعد أن فتك الأمير بشير بالشيخين جرجس وعبد الأحد باز رأى أنه من الأوفق له السكن في مكان أكثر أمناً وطمأنينة فاشترى بأموال زوجته الست شمس بعض الأراضي في بيت الدين من الشيخ أبي علي البتديني وشرع ببناء قصره هناك وما زال يتوسع في تملكه للأرض تارة بالغصب وتارة بالشراء الشبيه بالغصب حتى أتى على أكثر أراضيها. انظر: دواني القطوف، ص ٥١٥.
ومما ورد في مخطوط قديم أحتفظ بصورة عنه في مكتبتي أن «أبنية بيت الدين مبنية على قمة عالية تشرف على دير القمر كان فيها خلوة للدروز لذلك يقال لها بيت الدين غير أن العامة أدرجت هذا الإسم في كلمة واحدة فصارت تقول لها بتدّين وكان صاحب هذه الخلوة الشيخ علي العيد من بعقلين وكان يقال له الشيخ علي البتديني، وهذه الخلوة تقع في مكان الدار التي بناها الأمير بشير لولده الأمير خليل وكان الأمير بشير في تلك الأيام مقيماً في دير القمر التي هي كرسي حكم الجبل من أيام الأمراء بني معن وهي بلدة عامرة جميلة الأبنية طيبة الماء غير أن مكانها عميق لا ينطلق فيه النظر لما حولها من الجبال فلم تكن سكناها تعجبه غير أنه في تلك الأيام لم يكن في يده مال يقوم ببناء دار له في مكان آخر... لذلك لم يجتمع مال في خزينة الأمير بشير إلى أن قتل الأمير يوسف ومات الجزار، فاشترى هذا المكان وبنى فيه داراً عظيمة وكان تمام بنائها سنة ١٢٢٣ هجرية». راجع الملحق رقم ٤.
هناك مجموعة كبيرة من الوثائق تؤكد أن بيت الدين لم تكن مزرعة غير مأهولة أو قليلة البيوت، بل كانت قرية عامرة مأهولة بالسكان من قرايا الشوف السويجاني. والوثيقة المنشورة تحت رقم ٥٦ وهي عبارة عن حجة بيع موضوعها بيع حارة معروفة بحارة صبرة مؤلفة من بيتين (أي غرفتين) وقبو بدارها وبجوارها أشجار توت وعريش وخلافه.
فإطلاق تسمية قرية على بلد ما يؤكد على أنه عامر بالسكان، وأن وجود خلوة للدروز فيها يدل على أن بيت الدين كانت مأهولة بالدروز لدرجة أن أقاموا لهم فيها خلوة للعبادة. وإذا ما عرفنا أن تاريخ حجة الشراء هو ١١٣٥هـ/ ١٧٢٢ لتبين لنا كم حملت بيت الدين من مغالطات وافتراءات لتبرير سيطرة الأمير بشير عليها بالغصب والاستيلاء. راجع الوثيقة رقم ٥٦ في باب الملاحق.

(٢) فؤاد الخوري، من مشارف المئة، ص ١٢١.

(٣) الحتوني، المقاطعة الكسروانية، ص ٢٢١.

اللمعيين في رأس المتن وفالوغا والمتين وصليما وبرمانا[١]. وأبرز قصورهم قصر الأمير حيدر اسماعيل في بكفيا وقد أنهى بناءه سنة ١٨٤٨ وقام بوضع هندسته الإيطالي «الأخ بوناشينا»[٢]. وكان للمشايخ الجنبلاطيين قصورهم التقليدية في المختارة وبعذران. وقد تم ترميم بعضها وتجديدها بعد تعرضها للنهب والحريق والهدم عدة مرات على يد بشير الشهابي وعمر باشا النمساوي. وكان للشيخ سعيد جنبلاط همة عالية في إعادة بنائها وإضافة مزيد من الأجنحة إليها وخصوصاً في قصر المختارة. وللمكليين قصورهم في بلدة بتاتر، والنكديين في دير القمر وعبيه فضلاً عن قصور الحماديين الدروز والشيعة والخازنيين والحبيشيين والدحادحة وغيرهم.

وغالباً ما كانت أعمال البناء تتم عن يد غير المهندسين، فيقوم بالإشراف عليها أو ببنائها معلمون متمرنون يحترفون فن البناء خلفاً بعد سلف. وكانت الطبقة الأولى من الأبنية عبارة عن أقبية من العقد حيطانها ضخمة وعريضة وكان القصر يشاد فوقها. وقد ذكرت المصادر التاريخية بعض أسماء رؤساء البنائين الذين برعوا في هذا الفن فكان منهم انطوان خضرا من الذوق وهو الذي أشرف على بناء قصر بيت الدين وقاعة العمود والمتاحف[٣]. وخليل عطية الدمشقي ورستم مجاعص الشويري وغيرهم[٤]. لكن أهمية قصر بيت الدين الذي بني على الطراز الشرقي تأتي نتيجة استقدام الأمير بشير من الآستانة ودمشق وحلب عملة بارعين في فن البناء، وبعض المهندسين الأجانب كالإيطاليين مثلاً[٥] فجاء على الطراز التركي الشرقي الممزوج بالفن الإيطالي الغربي، وهذا ما أكسبه بهاء ورونقاً جارى بهما قصور عظماء الملوك والحكام. وقد اعتبره الطبيب الروسي ارتيمي رافالوفيتش من أعظم القصور التي شاهدها في خلال زيارته للشرق[٦]. كذلك

(١) انظر قصور اللمعيين وسراياتهم لدى الأب انطوان ضو، تاريخ الأمراء اللمعيين، ص ٣٦٠ - ٣٧٠.

(٢) بليبل، تقويم بكفيا الكبرى وتاريخ أسرها، ص ٦١ و٢٧٩. أيضاً: ابراهيم الأسود، تنوير الأذهان، ج ٢، ص ٦٣٢ - ٦٣٣.

(٣) فؤاد الخوري، من مشارف المئة، ص ١٢٠ - ١٢١.

(٤) عيسى اسكندر المعلوف، دواني القطوف، ص ٥١٥ - ٥١٦.

(٥) اسماعيل حقي، مباحث علمية واجتماعية، ص ٦١٧ - ٦١٨.

(٦) ريجنكوف وسميليا نسكايا، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ٢١٠.

بنى الأمير بشير عدة قصور فكان منها «دار لنزهة المصيف في أعلى تلك القمة إلى ناحية الجنوب وسمّاها المقصف، ثم بنى داراً لولده الأمير خليل، وداراً أخرى لولده الأمير قاسم، ثم أعطى ولده الأمير أمين ذلك المقصف وبنى مقصفاً آخر لنفسه مجاوراً له وأنفق عليه مبالغ جزيلة من المال»(١).

وكانت هذه القصور تحتاج إلى مزيد من موارد المياه نظراً لكثرة نازليها وقاصديها من بشر، وما لديهم من حيوانات ودواب وما يحيط بها من حدائق وبساتين. وكان في بيت الدين ينبوع صغير يسمونه عين المعجن لا يكفي للشرب فقط. لذلك تم في خلال اثنين وعشرين شهراً ١٨١٢ ـ ١٨١٤ جر مياه نبع القاع المقابل لنهر الصفا قرب بلدة عين زحلتا إلى بيت الدين وهي على مسافة مسير تقدر بنحو ثلاث ساعات مشياً على الأقدام. وقد بلغت نفقات هذا المشروع نحو مائتي ألف درهم عدا عن أعمال السخرة التي لحقت بمعظم أهل البلاد وذلك بمعدل يومين في السنة للفرد(٢). كذلك جر الشيخ بشير جنبلاط قسماً من مياه نهر الباروك إلى قصر المختارة سنة (١٢٢٢هـ) ١٨٠٦م(٣).

وشملت حركة البناء أيضاً تشييد الكنائس والأديرة فارتفعت شامخة في القرى والمناطق المسيحية وفي معظم العهدات الدرزية. وقد ساعد على ذلك السياسة المتسامحة للمقاطعجيين الدروز والتقديمات العقارية التي أعطوها لبعض المرسلين. فاللمعيون اشترطوا على المرسلين الكبوشيين لقاء منحهم أرضاً لكي يبنوا عليها ديرهم أن يكون في الدير كاهن أو راهب يحسن الطب لمعالجة الأمراء وغيرهم. وبقي الطب في صليما يجري «على يد الكبوشيين إلى عهد قريب»(٤). واشترط النكديون إطلاق اسم قديس مشهور بالإقدام والشجاعة كي يهبوا أرضاً لجماعة من الرهبان يبنون فيها ديرهم في الناعمة، فأطلقوا على الدير اسم القديس مار

(١) صورة مخطوط قديم في مكتبتي، عنها بعض صفحات في الملحق رقم ٤.

(٢) المعلوف، دواني القطوف، ص ٥١٥ ـ ٥١٦. أيضاً: بطرس صفير، الأمير بشير الشهابي، دار الطباعة والنشر اللبنانية، بيروت ١٩٥٠، ص ١٠٣.

(٣) ميخائيل مشاقة، مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان في عهد آل عثمان، منشأه ملحم خليل عبدو وأندراوس شخاشيري، طبع بمصر سنة ١٩٠٨، ص ١٩. أيضاً: جون كارن، رحلة في لبنان، ص ١٥٤، الأسود، تنوير الأذهان، ج ١، ص ١٦٥، وج ٢، ص ٥٤.

(٤) البشعلاني، تاريخ بشعلي وصليما، ص ١٨٣.

جرجس[١]. ومما ساهم أيضاً في نمو حركة بناء الكنائس والأديرة التنافس التبشيري بين الطوائف النصرانية وقد بلغت ذروتها في أواسط القرن التاسع عشر. وكان كلما أنشئت كنيسة مارونية قامت مقابلها كنيسة كاثوليكية وثالثة أرثوذكسية وربما رابعة إنجيلية حتى أن بعض القرى التي لا تزيد نسبة المسيحيين فيها عن المائتي نسمة كان لكل فئة منهم كنيستها الخاصة[٢].

سادساً: الأطعمة والغذاء

تفرض الطبيعة على الإنسان أنماطاً معينة من المعاش فيضطر صاغراً لتلافي قسوتها ومفاعيلها. وقد يضطر في بعض الأحيان إلى البقاء في منزله عدة أيام أو أسابيع دون أن يتمكن من الخروج منه لمباشرة عمل أو إتمام ما بدأه بسبب الأعاصير والثلوج وانقطاع الطرقات والمواصلات، لذلك حرص على التزوّد بالمؤن والغذاء ليكف عنه ضائقة الحاجة كلما أجبر على الانحباس قسراً داخل جدران منزله.

وجاءت أمثال ابن الجبل تعبر عن واقعه هذا، «فلاح مكفي سلطان مخفي» و «نيال من سلق ودبس وتلا بيتو حطب ميبس» وكانوا يدعون شهر أيلول «شهر المونة». كانوا يجمعون في الصيف مؤونة الشتاء[٣]، فيتمونون فيه بالحطب يصطلون بناره في أيام القر والصقيع. أما عبارتهم «سلق ودبّس» فتشمل كل ما له علاقة بالقمح ومشتقاته وما تنتجه المعاصر من أصناف وتحويلات.

كان القمح العماد الأساسي للغذاء، فكانوا يتمونون به لمدة سنة. وكانوا بعد شرائه أو إنتاجه يصوّلونه ويشمسونه ثم ينقونه من الزوان والحصى ويحفظونه في الكواير، ولا يطحنونه إلا على دفعات وكلما احتاجوا إليه. وكانوا يخبزونه على الصاج أو على التنور[٤]. ومن القمح أيضاً كانوا يستخرجون البرغل وكانت أنواعه

(١) عارف النكدي، دائرة المعارف، المجلد الخامس، مادة أبو نكد، ص ١٥٩.

(٢) يذكر أحد أبناء بلدة حاصبيا أنه كان فيها سنة ١٨٦٠ ست كنائس، واحدة للموارنة وثانية للموارنة الوافدين من بلاد حوران، وثالثة للروم الأرثوذكس ورابعة للكاثوليك، وخامسة للبروتستانت وسادسة تدعى كنيسة السيدة للأرثوذكس.

(٣) اسطفان البشعلاني، تاريخ بشعلي وصليما، ص ١٧٤.

(٤) أنيس فريحة، القرية اللبنانية، ص ٨٥ ـ ٨٨ و١٠٥ ـ ١٠٩.

ثلاثة خشناً للطبخ ومتوسطاً للكبة وناعماً أو رفيعاً لتقريص العجين وصناعة بعض الحلويات. كما كانوا يصنعون الكشك من منقوع البرغل مع الحليب أو اللبن ثم يجففونه بعد اليوم الخامس ويفتونه بواسطة الفرك[١]. ويتمونون أيضاً أنواعاً أخرى من الحبوب إما شراء أو من نتاج مزروعاتهم كالحمص والفول والعدس والفاصوليا. ومن ضمن تمويناتهم المهمة تحضيرهم للقورما، فكان كل بيت «يقطع» خروفاً في فصل الربيع، وتستمر النساء على علفه عدة مرات في اليوم ليلاً ونهاراً حتى يبلغ نحو ثلاثين رطلاً، ثم يذبحونه في شهر تشرين الثاني ويغلون لحمه الأحمر بدهنه الأبيض حتى يصبح قورما، ثم يضعونها في مسامن فخارية ويطبخون بها طعامهم كلما احتاجوا إلى ذلك[٢].

لم يوفر أبناء الجبل أي صنف يمكن إدخاره إلا وادخروه مؤونة لشتائهم. فأقبلوا على الزيت يملأون به خوابيهم وعلى معاصر دبس العنب والخروب، وصنعوا العنب زبيباً، والتين مطبوخاً ويبساً فاكهة لسهراتهم في الشتاء، وتمون بعضهم الخمور كالعرق والنبيذ، وقددوا بعض أنواع الخضار كاللوبياء والبامية وورق العريش وصنعوا المكبوسات والمربيات على اختلاف أنواعها بما فيها تكثيف عصير البندورة والتوت الشامي وغير ذلك من المصنوعات المنزلية التي تصلح مؤنة للشتاء[٣].

كانت أطعمة السكان مؤلفة من المواد الأولية التي ذكرت. وأكثر مآكلهم عربية وفارسية ولم تزل مستمرة في مأكولات اليوم. وقد عرفوا على سبيل المثال لا الحصر الكبة على أنواعها عندما يتوافر لهم اللحم. والمجدرة والمخلوطة والكشك واليبرق والكوسى المحشي والشوربا والهريسة والغمة وغيرها. ومن الحلويات المهلبية والبالوزة والخشاف والسنبوسك والمغلي والخبيصة والمعكرون والعوام والزلابية وغير ذلك من الحلويات التي لا مجال لتعدادها[٤]. وغذاء

(١) لحد خاطر، العادات والتقاليد، ج ٢، ص ١٣٤ ـ ١٣٥. انظر طريقة عمل الكشك لدى خنشت، ص ١٨.

(٢) أنيس فريحة، القرية اللبنانية، ص ٩١ ـ ٩٤. أيضاً: H. Guys, Op. Cit., T. 1, p. 179 et T. 2, p. 65.

(٣) أنيس فريحة، القرية اللبنانية، ص ٩٤ ـ ١٠١.

(٤) اسماعيل حقي، مباحث علمية واجتماعية، ص ١٩٤. انظر أيضاً: خنشت، طرائف الأمس، غرائب اليوم، ص ١٠ ـ ١٤.

الفلاح لم يكن بمستوى جهده وعطائه، وقلما كان يطبخ المأكولات المغذية، فقوام فطوره الخبز والثمار المجففة، وعشاؤه البرغل والعدس المطبوخ بالزيت أو السمن وبعض مشتقات الحليب كاللبن والجبن، والبصل والزيتون. وفي أحيان كثيرة يأكل الفلاحون بعض البقول المزروعة أو البرية التي يجنونها من الحقول والبساتين ويقلونها بالزيت أو يطبخونها بطرق مختلفة[١].

ولم يكن لدى الأغلبية الساحقة من السكان مطابخ كما هو اليوم. وقد اقتصر وجود هذه على دور الأعيان. وكان العامة والفلاحون يطبخون أطعمتهم في الشتاء داخل بيوت سكنهم على مواقد تدفئتهم، وفي سائر الفصول على مواقد يضعونها قرب مساكنهم في مكان مناسب. وعند تناول الطعام كانوا يفرشون بساطاً على الأرض يضعون الطعام عليه أو على طبق مصنوع من قش السنابل، أو على صدر مستدير من النحاس بحسب غنى صاحب المنزل. وكان السكان يتحلقون على الأرض، يتناولون طعامهم من قصعة واحدة. وربما وجد على المائدة عدة أصناف كالزيتون والخضار والمربيات فكانوا يضعونها بصحاف من الفخار. أما الشوك والسكاكين فلم تظهر إلا في الفترات اللاحقة[٢].

ومآدب الأمراء والمشايخ لا تختلف كثيراً عن ولائم عامة الناس إلا من حيث أصناف المأكولات المتعددة التي توضع على صدر كبير قطره نحو متر أو متر ونصف حسب عدد المدعوين، ويرفع على أسكلمة علوها نحو ٣٥ سنتيمتراً. وبعد الانتهاء من الطعام يغسل الجميع أيديهم، ثم يتناولون الحلويات والمربيات والفاكهة، وأخيراً يرشفون القهوة وقد يدخن بعضهم الغليون[٣].

سابعاً: وسائل الترفيه والتسلية

لم تكن أيام الجبليين كلها أيام عمل وإنتاج، خصوصاً وأن العمل في الزراعة يتخلله كثير من الوقت الضائع فضلاً عن حاجة الإنسان إلى أوقات للراحة

(١) H. Guys, Beyrouth et le Liban, T. 2, p. 65.

(٢) فؤاد الخوري، من مشارف المئة، ص ٨٥ و٨٩.

(٣) H. Guys, Op. Cit., T. 2, p. 60-63 et 113-114.

يستريح فيها من عناء عمله المرهق. وغالباً ما كانت العوامل الطبيعية تفرض راحة قسرية على المزارعين والفلاحين فيمكثون في بيوتهم عدة أيام وقد تصل أحياناً نادرة إلى عدة أسابيع. وطبيعي أن يفتش الإنسان إلى أية بيئة انتمى ومهما كانت ظروف عمله ونمط إنتاجه عن وسائل للتسلية والترفيه يعبىء بها وقته الضائع خوفاً من الوقوع في حالات السأم والملل. ولم يكن المجتمع الجبلي مقلاً في إيجاد وسائل الترفيه والتسلية، فكان القروي يجد في سهرات الشبان وألعابهم ولهوهم وميادين الفروسية التي تقام ورحلات الصيد والقنص وحفلات الطرب والغناء ما يجعله يروح عن نفسه فيختار ما يأنس له ويرتاح ويبتعد عما يمله ويأباه.

أ ـ سهرات الجبليين وسمرهم:

لم يكن لدى الجبليين من وسائل التسلية والترفيه إلا الشيء اليسير، وكانوا يتبادلون السهرات في ليالي الشتاء فيجتمعون حول الموقد على ضوء اللقش الخافت وسط دخان الحطب العاقد فوق رؤوسهم وعيونهم الدامعة لكثرة ما يوقدون من حطب أخضر أو يابس[١]. وفي أيام الصيف يسهرون على السطيحة أو في العراء تحت دالية من العريش أو زيتونة كبيرة قرب المنزل، وتدور أحاديثهم حول أعمالهم وأشغالهم اليومية وما يصادفونه من صعاب وما يبذلونه من جلد ومثابرة. وكان بعضهم يلهون ويتسلون بلعب الورق الذي انتقل إلينا على أيدي بعض التجار البنادقة أو بلعبة الدكا أو الكوتشينا أو الواحد والثلاثين أو الطبة. كما كانوا يلهون بألعاب الدريس والمنقلة والدومينو والداما والطرة والنقشة أو صحن السلطة أو الأحرف أو الشطرنج المختص بطبقة الأعيان ونخبة من العامة. وقد تطغى أحاديث متنوعة فتروى القصص الشعبية كقصة ألف ليلة وليلة أو سيرة عنترة، أو قصة الزير أو قصة بني هلال، أو قصة الملك سيف بن ذي يزن، أو قصة علي الزيبق. وفي بعض الأحيان يروون أقاصيص الجان والعفاريت والمردة وخاتم لبّيك أو قصص الوحوش والحيات والكواسر[٢]. وكان صاحب

(١) اسماعيل حقي، مباحث علمية واجتماعية، ص ١٧٨ ـ ١٧٩.

(٢) للتوسع في هذه التسليات راجع أنيس فريحة، القرية اللبنانية، ص ٢٣٥ ـ ٢٦٤. أيضاً: شاكر الخوري، مجمع المسرات، ص ٢٠.

المنزل يقدم في تلك السهرات أنواعاً مختلفة من الضيافة وغالباً ما كانت من التين المجفف والزبيب والجوز وقد يدخن بعضهم الغليون أو اللفائف(١).

ب ـ ألعاب الفروسية:

الرجولة لها في كل زمان مقياس مختلف، وحتى نهاية القرن التاسع عشر كانت الفروسية أحد أبرز معايير الرجولة ومفاهيمها. وفي مجتمع قائم على النزال والطعن والغلبة تتبوأ ألعاب الفروسية فيه مركز الصدارة. لذلك أولى الأمراء والمشايخ والأعيان أهمية للميدان الذي كانوا يقيمونه إلى جانب قصورهم وعلى مرأى من شرفاتهم خصوصاً وأن جل أوقاتهم كانت محكومة بالفراغ.

وكان الميدان المكان الذي تبرز فيه مظاهر الفروسية وتقاليدها، فتمارس فيه «خيولة الرمح» أي المبارزة بالرمح أو المراحة، والمبارزة بالسيف أو المسايفة، ولعبة السيف والترس ورمي الجريد أو الطراد المنظم والسباق، وكان لكل نوع من هذه الألعاب قواعده وأصوله وأحكامه المحترمة، ومنها أن يحترس المبارز أن يستهدف بطعنته أو ضربته جسم الفرس بل يستهدف جسد الفارس وخصوصاً في خيولة السيف ليتسنى للخصم أن يرد ضربة السيف بسيفه أو يصدها بترسه(٢).

وكان النزال يتم على مرأى من الشيخ أو المشايخ المقاطعجيين وجمهور غفير من الأهالي. والفرسان ينزلون إلى الميدان ممتطين جيادهم. وكانت المبارزة تتم وسط تصفيق المشاهدين وتهليلهم وخصوصاً عند تلقي الجريدة المصوبة إلى أحدهم(٣). والجريدة التي تستعمل تكون من قضبان الخيزران أو السنديان أو الرمان أو من غيرها من القضبان الطويلة الرشيقة، وترمى بشدة وقد تكون ضرباتها جارحة أو قاتلة(٤). ومن ألعابهم الميدانية أيضاً التقاط تفاحة ونحوها بسنان الرمح عن الأرض والجواد يعدو، أو إطلاق بندقية على نيشان أو هدف

(١) الأسود، تنوير الأذهان، ج ٢، ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩، واسماعيل حقي، مباحث علمية، ص ١٧٩.

(٢) علي الزين، العادات والتقاليد، ص ٨٨ ـ ٩١.

(٣) فؤاد الخوري، من مشارف المئة، ص ٢٤٩.

(٤) علي الزين، العادات والتقاليد، ص ٩٩ و١٠١.

وإصابته، أو اليقلمة وهي أن يهمز الفارس جواده ثم يضرب الجريدة على الأرض ثلاث مرات ويتلقفها والجواد يعدو بأشد سرعته[١]. وكانت أبرز ميادين القرن التاسع عشر ميدان قصر بيت الدين[٢] وميدان المختارة للأعيان الجنبلاطيين وميدان دير القمر للمشايخ النكديين وميدان بتاتر للمشايخ الملكيين وميدان حارة البطم (الحدث) وميدان سبنية لبعض الأمراء الشهابيين وميدان كفرنبرخ للمشايخ العماديين وميدان الشويفات للأمراء الأرسلانيين إلى غير ذلك من الميادين الخاصة بكل أسرة مقاطعجية. ولا غلو إن قلنا إنه كان ليس فقط في جبل لبنان، بل أيضاً في جبل عامل والبقاع ميدان خاص بكل أسرة مقاطعجية حاكمة، يتمرن فيه أتباعها على اتقان هذا الفن والبراعة في مزاولة أنواعه[٣].

وكانت الخيل موضوع اهتمام المشايخ والفرسان وهي عنوان العزة والسؤدد، فاعتنوا باقتناء الأصلية منها وبالغوا في زينتها والمهارة في اعتلائها وإحراز قصب السبق بها. حتى أن الأمراء والأعيان كانوا يفاخرون بأصنافها من نجادية صقلاوية وأم العرقوب والمعنقة والشويمة والكحيلة والعبية[٤] ولغلاء ثمن بعضها كان يتشارك بضعة أشخاص في اقتناء إحداها فيشترون فرساً بالأسهم فيكون لأحدهم النصف ولآخر الربع ولثالث الثمن حسب إمكانات كل منهم[٥].

---

(١) اسماعيل حقي، مباحث علمية واجتماعية، ص ١٧٢.
(٢) مارون سمعان رعد، بلاط الأمير بشير، باب الملاحق، ص ٩٨.
(٣) فؤاد الخوري، من مشارف المئة، ص ٢٥٠.
(٤) عيسى اسكندر المعلوف، دواني القطوف، ص ٢٦٠.
(٥) ورد في إحدى الحجج المحفوظة لدى الأمير نديم آل ناصر الدين في بلدة كفر متى ما يأتي:
سبب تحريره:
«إنه بتاريخه قد بعنا لجناب عمنا بو علي يوسف ثلث الفرس الزرقة الحافي فاشترى منا بماله لنفسه دون غيره وذلك بطن وظهر فصارة الفرس المذكورة ربع لجناب والدنا بو حسين محمد وأربعة قراريط إلى جناب الأمير حمود والربع بقي لنا أعني ستة قراريط تتمت الأربعة وعشرين قيراط والرسن مطروح أي من أراد يربط [وطريحها لم له رباطه] حررنا ذلك مشعر للبيان والثمن قبضناه تماماً وكما لا حرر في سلخ ربيع أول سنت أربعة وسبعين ومايتين وألف ١٢٧٤ (١٨٥٧م). وكان شهود الحال كل من مراد نكد ونجم نصر الدين ومنصور القاضي.

ج ـ رحلات الصيد والقنص:

الصيد والقنص من الهوايات التي مارسها الأهالي على مختلف مستوياتهم وطبقاتهم، فهما بالنسبة إلى الأعيان والمناصب وجاهة وهواية ورياضة يرومون منهما اللهو والتسلية والترويح عن النفس. وعند الفقراء وعامة الناس وسيلة لكسب رزقهم أو توفير ما يحتاجون إليه من لحوم يعز عليهم تأمينها، وربما كانا لهم هواية أيضاً وتسلية وتعبئة لأوقات الفراغ. وعادة الصياد من الوجاء أن يقتني فرساً وبارودة وكلب صيد وربما اقتنى بعض الطيور الجارحة كالبازات والبواشق والصقور وغيرها.

وكان الصيد والقنص في النصف الأول من القرن التاسع عشر يتم بعدة طرق. فمنهم من يصطاد بالسهام أو البنادق والأسلحة النارية. وقد يستعيضون عن الأسلحة فيستعملون الكلاب وأجودها السلوقية أو بالبزاة وهذه الأخيرة يلزمها تكاليف باهظة لأن الباز يحتاج إلى خادم خاص يتعهده بالطعام والاهتمام. «فاللحم المقدم له يجب أن يكون نظيفاً لا كثير السمنة ولا هزيلاً دون ملح وعلى حاجته لئلا يتخم وإن اتخم أوقفه على مثاني يديه وأسكنه مكاناً رطب الهواء لأنه ملتهب الطبع يؤذيه الحر ويضنيه التعرض طويلاً للشمس»[١]. وبعضهم يصطاد بواسطة الحجال فيحمل الحجل الذكر أو الأنثى السلكة (السركة) إلى مكان مرتفع يسمى «المنصب» ويمكث في اليقلوم مختبئاً وما أن تبدأ السلكة بالقيقاء حتى تجذب إليها أبناء جنسها، وعندما يتجمعون يرميهم الصياد بطلق ناري فيردي من الحجال عدداً كبيراً[٢]. وهناك أنواع أخرى من الصيد كالصيد بالوجه والصيد بالشرك والصيد بالفخاخ والصيد بالزغرين أو الصيد بالدبق. وطريقة الاصطياد بالطيور تحتاج إلى ترويض ومراس. والطائر المروض بإمكانه أن يصطاد أيضاً الأرانب والغزلان وبعض الحيوانات الأخرى، فيلطم أولاً طريدته بجناحيه ثم ينسر رأسها بمنسره المعوج حتى يضعفها ويسهل على الصياد اقتناصها[٣].

(١) لحد خاطر، العادات والتقاليد، ج ٢، ص ٢٦٤ ـ ٢٦٥.

(٢) H. Guys, Beyrouth et le Liban, T. 1, p. 185.

(٣) علي الزين، العادات والتقاليد، ص ١٣٠ ـ ١٣١.

ولا يقتصر الصيد على الطيور فقط بل كانوا يصطادون بالأسلحة النارية الحيوانات ومنها القنفذ والأرنب والغرير والطبسون والغزال والخنزير وغيره. كما اصطادوا الأسماك على اختلاف أنواعها من الشواطىء البحرية أو مجاري الأنهار والغدران بواسطة القصبة أو الشبكة أو التخدير بعصير ثمر الجوز.

وتصف بعض المصادر التاريخية رحلات الصيد والقنص التي كان يقوم بها الأمير بشير الشهابي والشيخ بشير جنبلاط والشيخ سعيد جنبلاط في جبال نيحا وجباع ومرستي، حيث كان الأمير أو الشيخ يقوم مع جماعته، فيحملون الخيام والشوادر والألبسة الخاصة والأسلحة والفرش وأدوات الطهي والضيافة حيث يمضون بضعة أيام، يصطادون فيها في كل مرة مئات الحجال[١]. ولم يقتصر الصيد والقنص على الأمير والشيخ بل أولع به أيضاً سائر الأمراء والأعيان. وفي ديواني نقولا الترك وبطرس كرامة وصف للصيد ورحلاته وللأمراء والأعيان وخاصتهم وأصول هذا الفن وفوائده[٢].

د ـ الغناء والموسيقى والطرب:

الإنسان ميّال بطبعه إلى الفرح والغناء، وإمتاع النفس بالطرب والنشوة، ولا غرو إن قلنا إن النفس بطبيعتها تنزع نحو الحبور والغنائية كلما صفت لها الحياة وتراءت لها البهجة والسرور، فتعبر عن تلك الحالة بترانيم عفوية ساذجة لا معنى لها سوى أنها تعبير داخلي عن نشوة أو متعة أو حالة انتعاش وإيناس.

والمجتمعات القروية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مجتمعات ضيقة غير منفتحة بسبب صعوبة المواصلات وانعدام انفتاح المناطق بعضها على بعض وقلة وسائل النقل السريعة. وقد نتج عن ذلك أن عاشت هذه المجتمعات في شبه عزلة، إلا أنها أوجدت داخل مجتمعاتها الضيقة حالات من الفرح والغناء والطرب عبرت عنها في سهراتها وليالي سمرها، وخصوصاً في أيام الأعراس

(١) فؤاد أفرام البستاني، على عهد الأمير، ص ٩٠ ـ ٩٤ و١٠٨ ـ ١١٢. أيضاً: شاكر الخوري، مجمع المسرات، ص ٣٠.

(٢) المعلوف، دواني القطوف، ص ٢٦٥.

والعماد والختان فضلاً عن سهرات الأعياد الدينية التي تقام وما كان يرافقها من غناء وطرب ورقص وموسيقى وحوربة مفرحة وأناشيد شعر وزجل وقول معنى وغير ذلك.

ومن خلال مراجعة المصادر التاريخية المعاصرة لتلك الفترة، يتبين لنا أن عادات الجبليين في حقول الرقص والغناء والموسيقى لم تكن خارجة عن إطاري الأعياد والأعراس. فالأهالي لا يخترعون المناسبات ولا يصطنعون الأحداث لكي يقيموا الحفلات، بل يتخذون مما هو قائم عندهم من أعياد ومناسبات دينية أو أعراس وخطوبات فرصة للتعبير عن لهوهم ومسراتهم وفرحهم، كما مر معنا في معالجتنا للخطوبة والأعراس والأعياد.

واستعمل القرويون في أغانيهم للتعبير عن حالات الفرح والسرور الآلات الموسيقية. فعرفوا الناي وهو أقدمها، والمنجيرة أو المسحورة وهي المزمار، والمجوز وهو الشبابة وكل هذه الآلات مصنوعة من القصب، وتستعمل بطريقة النفخ مع إغلاق وفتح الثقوب التي فيها برؤوس الأصابع. أما الآلات الرقية وهي مصنوعة من جلود ملينة بالدباغة، كان أهمها الطبول والدربكات والدفوف والمزاهر وغيرها. وإلى جانب الآلات القصبية والرقية كان هناك الآلات الوترية، وكانت أوتارها مصنوعة من المصارين أو الألياف أو المعدن، وأهمها العود، والبزق والرباب والطنبور والقانون والقيثار والكمنجة وغيرها. وفضلاً عن ذلك هناك آلات غير التي ذكرناها كالبيانو والصنوج والنواقيس والأجراس والأبواق والمزامير، وبعض هذه الآلات تقليدي يكثر استعماله في المدارس والكنائس والأديار[١].

وكان الغناء آنذاك ما توارثوه عن عهد الأمراء التنوخيين والمعنيين، وأهم أنواعه المعروف بالميجانا والعتابا والموال البغدادي والموال المصري[٢]. وكان الشبان والصبايا يرقصون كل فئة على حدة وإما أفراداً أو أزواجاً. وقد يرقص الشبان بالسكاكين والنساء بوضع إبريق مملوء على الرأس، أو طبق عليه أقداح مملوءة.

---

(١) لحد خاطر، العادات والتقاليد، ج ٢، ص ٢٥٩ ـ ٢٦٢. Voir aussi: H. Guys, Beyrouth et le Liban, T. 1, p. 62-65.

(٢) فؤاد الخوري، من مشارف المئة، ص ٢٧٢.

كما كانوا يرقصون الدبكة جماعياً والعراضة بإطلاق البنادق في الاحتفالات والأعياد، ويلعبون لعبة الحكم والمسايفة[١] وغير ذلك مما يستمتعون به ويلهون.

هـ ـ وسائل الترفيه والتسلية لدى الأطفال:

وكما كان للكبار وسائلهم الخاصة للترفيه والتسلية، كذلك كان للأطفال والصغار والأحداث ألعابهم الخاصة بهم. وتذكر المصادر عدداً كبيراً من هذه الألعاب التي يغلب عليها طابع البساطة والسذاجة[٢] وأغلبها يدل على أنها من إبداع سني الطفولة وابتكارها. وكانت هذه الألعاب على نوعين: نوع يمارسه الأولاد وهم يسرحون ويمرحون سواء في البراري والحقول المحيطة بقريتهم أو في الأزقة وبين المنازل وعلى سطوح المساكن والبيوت، ويغلب على هذا النوع من اللعب طابع الأعمال الجسدية نظراً لما يرافق هذه الألعاب من قفز وجري وعدو، ونوع آخر يغلب عليه طابع اللعب الهادىء الرزين. وكان من أهم ألعابهم: عدية «يا حج محمد يويو» وألعاب «القرصة» و «طابة الحج» والقفز «فشختين وقمزة» أو «طجتين وقمزة» ولعبة «الانبيل والمعتوت»، وألعاب التخبوء ومنها «الغميضة والطميشة»[٣] و «الدنك»، وألعاب الركوب على الظهر أو القفز من فوق الظهر، ولعبة «الطالعة والنازلة» ولعبة «المرجوحة» وألعاب «الحصان» و «النجاصة والناطور» و «القرد المربوط» و «مخباية الأمانات» ولعبة «الدوش» ولعبة «الدلك» وألعاب من «نقفك يا بوجاموش» و «الود»، فضلاً عن ألعاب العنازيق، والقلابات وألعاب الطابة والكلة على اختلاف أنواعها[٤] وألعاب «الكعاب» ومنه لعبة «السلطان» ولعبة «الخوط» ولعبة «الإبرة والدبوس» ولعبة «اللاقوش» أو «اللاقوط»[٥].

---

(١) اسماعيل حقي، مباحث علمية واجتماعية، ص ١٧٣.

(٢) انظر: أحمد أبو سعد، معجم الألعاب الشعبية اللبنانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨٣.

(٣) راجع بعض هذه الألعاب لدى اسماعيل حقي، مباحث علمية، ص ١٧١ ـ ١٧٢. أيضاً: ابراهيم الأسود، تنوير الأذهان، ج ٢، ص ٢٠٤. أيضاً: فردريك معتوق، العادات والتقاليد الشعبية اللبنانية، ص ٣٠ وما يليها.

(٤) للتوسع بهذا الموضوع انظر: أنيس فريحة، القرية اللبنانية، الفصل الحادي عشر، ص ٢٣٥. ولحد خاطر، العادات والتقاليد، الجزء الثاني، الفصل الخامس، ص ٥٩ وما يليها.

(٥) أحمد أبو سعد، معجم الألعاب الشعبية اللبنانية، ص ٨٣ ـ ٨٤ و١٠٤ ـ ١٠٥ و١٢٠ ـ ١٢١.

ثامناً: آدابهم وأخلاقهم العامة

للجبليين آداب اجتماعية عامة، وطباع وأخلاق يتميزون بها ويتخلقون. منها ما هو سام مميز، ومنها ما هو عادي ومألوف. وككل المجتمعات البشرية التي تعيش تحت وطأة المعاناة الاقتصادية وشظف العيش وضغط السلطة السياسية، وجور الحكام والقيمين، تقع أحداث وممارسات آنية لكنها لا تلبث أن تتكرس بأعراف وأحكام وتصبح عادة مألوفة في حياة السكان، وفي ممارساتهم اليومية. ومن هنا نشأت بعض العادات والتقاليد غير المنسجمة مع مثيلاتها المستمدة من القيم الدينية والمثل الأخلاقية، لأن الأديان السماوية تشكل للجبليين المعين الذي يستقون منه ويضفون على أعمالهم شرعية التصرف كلما كانت منسجمة مع النص الديني وتعاليمه الشرعية.

ونظراً لما للدين من أثر في حياة السكان فقد جاءت جل أعمالهم وآدابهم العامة مؤكدة التزامهم بالنهج الديني، فأكدوا على الكرم والوفاء والتضحية وإغاثة الملهوف والصبر على المكاره. وتميزوا أيضاً بحدة المزاج والعناد والتحزب والانتقام وهي بعض مما توارثوه بحكم انتمائهم إلى القبائل العربية الوافدة[١]. وعلى الرغم من تمايز سكان جبل لبنان دينياً ومذهبياً، إلا أنهم تعايشوا في المناطق المختلطة، فلم يعرفوا قبل سنة ١٨٤٠، أي نوع من أنواع الانقسام الديني أو المذهبي. ولم يعرفوا الانقسام إلا من خلال الأحزاب السياسية والقبلية التي كانوا ينتمون إليها حيث ينخرط فيها النصارى والدروز سواء بسواء[٢]، مقابل الحزب الآخر أو الفريق الآخر الذي يتشكّل على النسق ذاته. وقد رحّب الدروز بالهجرات النصرانية المتوالية باتجاه جبلهم طوال القرنين السادس عشر والسابع عشر وخصوصاً في عهد أميرهم فخر الدين ابن معن. فشاطروا الدروز سكن قراهم ودساكرهم، واستمر أعيان ومقاطعجيو الجبل في استقدام المزيد منهم للعمل في الأراضي الزراعية[٣] وسائر الأعمال التي لم يتقنها الدروز أو ترفعوا عنها إباء

(١) انظر: اسماعيل حقي، مباحث علمية واجتماعية، ص ١٦٠.
(٢) شاهين مكاريوس، حسر اللثام عن نكبات الشام، الطبعة الأولى بمصر ١٨٩٥، ص ٦٦.
(٣) لويس بوديكور، دور فرنسا في لبنان، تعريب وتحليل جوزف أنطون، لا دار ١٩٨٢، ص ٣٨. أيضاً: ريستلهوبر، تقاليد فرنسا في لبنان، ص ٢٨.

لمفاهيم عصرهم(١). وقد كافأ أعيانهم ضيوفهم الجدد الذين حلوا بين ظهرانيهم، فوهبوهم الأراضي وساعدوهم على بناء البيوت والمنازل وشيدوا لهم الكنائس والأديرة(٢)، وعاونوهم في أمور دينهم ووقوهم من التعدي وأسوهم بالأموال حتى بلغ عدد الأديار في الجبل نحو ثلاثمائة وأربعين ديراً(٣)، وقدموا لهم الحماية والمساعدة. فمارسوا بحرية مطلقة شعائرهم الدينية وطقوسهم الكنسية خلافاً لما كان يجري في الولايات العثمانية وسائر المدن والقرى والدساكر الإسلامية. وأجاروهم من الاضطهاد الذي كانوا يتعرضون له بسبب الاختلافات الدينية والفروقات العقائدية القائمة بين مختلف الطوائف النصرانية، فضلاً عن الضغوطات والبلص وأعمال السخرة التي كان يتعرض لها نصارى المدن والداخل السوري(٤). وقد وجد هؤلاء في المقاطعات الجنوبية من جبل لبنان وخصوصاً في بلاد الأشواف الملجأ الذي يستريحون فيه ويأمنون مختلف مظاهر التعصب

---

(١) هاني فارس، النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨١، ص ٢٩. أيضاً:

DUCROT, A. Le Liban et l'Expédition Française en Syrie 1860 - 1861 Documents Inédits du Général Ducrot par p. Camille de Rochemontreix, Paris 1921, p. 23.

(٢) تشارلز تشرشل، بين الدروز والموارنة في ظل الحكم التركي من ١٨٤٠ إلى ١٨٦٠، ترجمه عن الإنكليزية فندي الشعار، دار المروج، بيروت ١٩٨٤، ص ٢١. راجع أيضاً: إبراهيم الأسود، كتاب ذخائر لبنان، طبع في المطبعة العثمانية، بعبدا، لبنان ١٨٩٦، ص ١٢٥.

(٣) انظر: ريجنكوف وسميليا نسكايا، مصدر سابق، ص ٨٣. ويذكر الأب انطوان ضو في كتابه تاريخ الأمراء اللمعيين، ص ٢٥١ «ثم كانت علاقة الرهبانية الأنطونية الخاصة بالدروز... فالأديار انتشرت في مناطق المتن والبقاع والشوف وصولاً إلى منطقة جزين حيث فتح الرهبان المدارس واستعملوا الأراضي، وقدموا للأمراء الدروز والشعب الدرزي الخدمات الجلى، وبادلهم الدروز حسن المعاملة وفي طليعتهم أمراء آل أبي اللمع حيث قدموا للأديار أوقافاً وهبات ومساعدات. وقبل أن يتنصروا أوقفوا الكنائس والأديار، وبعد أن تنصروا ظلوا أسخياء وعلى علاقات وطيدة بالرهبان والمطارنة وسهروا على الوقفيات كونهم حكام المناطق».

(٤) ورد في إحدى وثائق المركز الوطني ما يؤكد على انتفاء صفة الذمية في أغلب مناطق الجبل: «وثم ثاني يوم في ٩ ت ٢ عزمت أن أتوجه أسلم على الأمير محمد السليم حيث إنه سأل أحبابنا لماذا الخواجة وأبو بشارة لا يجيون (يجيئان) لعندنا فلزم أنني قصدت أن أسلم عليه وفي هذا الصباح مر من جانب المكان الذي نحن به بطرك الكاثوليك بكبريا (بكبرياء) عظيم مع خيل وسيوف ورماح وقواصة بعصي فضة وموكب عظيم فتأملت مرور هذا البطرك ودخول بولس لرومية داك مأسوراً وهذا على ما سبق». انظر وثائق المركز الوطني، الوثيقة رقم ١٢١٠٦.

والسخرة والاضطهاد[١]. وقد آل التعايش المشترك بين الطوائف الإسلامية والنصرانية على اختلاف مذاهبها وتياراتها إلى تشابه وتماثل في العادات والتقاليد وفي الأزياء والألبسة والأخلاق العامة. وكانت الفروقات الطبقية لا الانتماءات الدينية هي الأساس في تمايز السكان. فلم يفرض على الذميين أي قيد ديني في جبل لبنان، فكان هؤلاء يركبون الخيل ويتقلدون السلاح ويتناولون الخمر جهراً، ويلبسون ما شاؤوا من الثياب والألوان، ولا إكراه عليهم ولا تضييق خلافاً لواقع أبناء ملتهم في باقي البلاد العثمانية. وكان المجتمع المسيحي الحديث العهد في الجبل يتشبّه بالمجتمع الدرزي العريق بقدمه وفي واقعه الاجتماعي من حيث انقسامه إلى طبقات مختلفة، وتميزه بالطابع الاجتماعي ـ الطبقي وليس الديني ـ الطائفي[٢]. وقد أشار الرحالة الغربيون إلى عمق التعايش الدرزي النصراني في الجبل لدرجة أنهم لم يستطيعوا التمييز بين شعب الطائفتين إلا من حيث بعض الفوارق الشكلية بينهما.

وكان من عاداتهم وتقاليدهم في الكتابات والمخاطبات ما يستدعي التوقف عنده نظراً لأهمية ومدى مراعاة المجتمع الجبلي له. ولم يكن بإمكان المشايخ والأعيان تخطي العادات والأعراف المتبعة في المراسلات والكتابات نظراً لارتباطها بالبنى الطبقية التي هم جزء أساسي منها. وكانت مخالفتها سواء عن قصد أو عن حسن نية تؤدي إلى اشكالات وخلافات لأنها تعد خرقاً للمراسم المتبعة وإخلالاً بالقواعد والأعراف المكتسبة، وأي خلل ينتج عنه إهانة أو عداوة ربما وقعت معارك وحروب، وفي أفضل الحالات عدم قضاء الحاجة المطلوبة[٣]. فالأصول المتبعة في تدبيج الرسائل وآداب المراسلات السائدة بينهما ليس لها من حدود

(١) شاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ٣٦ ـ ٤٣. انظر أيضاً: ريجنكوف وسميليا نسكايا، سوريا ولبنان، ص ٢٩٤.

(٢) اسكندر ابكاريوس، نوادر الزمان في وقائع جبل لبنان، تحقيق عبد الكريم إبراهيم السمك، دار رياض نجيب الريس، لندن ١٩٨٧، ص ٥٩ ـ ٦٠.

(٣) يعتبر بازيلي قنصل روسيا في بيروت أنه «ليس في العالم شعب أكثر تزكزكاً وحساسية من العرب في ما يخص قواعد السلوك. والشيخ اللبناني في ثيابه الرثة يتعلعل في دخان كوخه ويفتخر بأصله الطيب، يغفر لخصمه الخيانة واستعمال القوة إلا أنه لا يسامح ولو بعد قرن ما يسميه مساً بشرفه إذا أسقطت سهواً في حديثك أو رسالتك ولو لقباً واحداً مرافقاً لرتبته». انظر بازيلي، مصدر سابق، ص ٦٢.

وكل عائلة وكل طبقة لها ألقابها وتبجيلاتها التي تميّزها عن غيرها. وهذا علم خاص وصعب لا يحسن حفظه واتقانه أي امرىء كان. لذلك برعت فئة من الكتاب اتخذها بعض الأعيان كتبة لهم واستخدموهم في مراسلاتهم ومجاملاتهم التي هي جزء من النظام السياسي الذي يتبعونه[١]. وكان الأمير الحاكم من خلال كتاباته إلى مشايخ البلاد وأعيانها يميز بينهم حسب أهمية كل منهم، ليس من خلال المؤهلات الشخصية للفرد المخاطب بل من حيث انتمائه إلى أسرة مقاطعجية وأهمية هذه الأسرة. وكان الأمير يخاطب المرسل إليه بالأخ العزيز، وإن كان من بني الشهاب زاد في كتابته ما يدل على الكرامة. وإن كان من الأمراء اللمعيين يكتب له حضرة الأخ العزيز ويكون ذلك في نصف طبق (طلحية) من الورق. وإن كان من الأمراء الارسلانيين يكتب له مثل ذلك ولكن في ربع طبق من الورق، وإن أراد الحاكم أن يذكر اسمه في كتاب لغير الشهابيين لا يدعو نفسه أخاً له بل محباً مخلصاً. وأما المشايخ فيكتب إليهم ككتابته للأمراء الأرسلانيين مقطوعاً منها لفظة جناب من أولها. وطبقاتهم في طليعتها الجنبلاطيون ثم العماديون فالنكديون والتلاحقة والملكيون والخازنيون والدحادحة وبنو الضاهر وحبيش وغيرهم[٢]. أما سائر الأعيان من أهل البلاد فمنهم من يكتب له حضرة عزيزنا وهم من النصارى بنو بليبل وبنو العازار وبنو اليازجي، ومنهم من يكتب لهم عزيزنا فقط من غير حضرة وهم أهل دير القمر وبتلون ونيحا وعماطور وبعقلين. ومنهم من يكتب لهم أعز المحبين وهم عامة الجمهور وتكون في ثمن طبق[٣]. وأما غير الحاكم من الأمراء والمشايخ فإنهم يدعون بالأخ من يدعوه الحاكم بذلك. وكل من يكتب إليه الحاكم حضرة عزيزنا فالمشايخ يكتبون إليه كذلك على مقتضى الحال. وكان بنو أرسلان لا يدعون أحداً بالأخ إلا إذا كان من بني اليازجي في الغرب. وإلى جانب الاعتبارات المذكورة في الكتابة هناك اعتبارات أخرى لا تقل عنها أهمية منها ما يتعلق بهيئة الصحيفة كأن تطوى

---

(١) H. Guys, Beyrouth et le Liban, T. 2, p. 68-69.

(٢) انظر الوثائق رقم ١١ و٤٥ و٤٧ ومطلعها غالباً: حضرة الأخ العزيز، أو حضرة الأخوان العزاز.

(٣) راجع الوثيقتين ٤٦ و٥٠ ومطلعهما أعزازنا المشايخ أهالي دير القمر المكرمين سلمهم الله تعالى، وأعز المحبين أهالي الشوير والخنشارة وبتغرين سلمهم الله تعالى.

مستطيلاً ويكتب الشطر الواحد منه ويترك الآخر بياضاً لا يكتب فيه وهذا يكون للمقربين، ومنها ما يكتب مبسوطاً ويقال له المفتوح، وهذا يكتب للأجانب وهي دون الأولى كرامة. وكان الأمير بشير الشهابي يكتب على نصف طبق إلى الشيخ بشير جنبلاط ويكنيه بأبي علي خلافاً للعادة لأن الحاكم لا يكني أحداً في كتابته على الاطلاق إلا الشيخ بشير «لأنه كان على جانب عظيم من «الرفعة في البلاد» لكنه كتب أيضاً على نصف طبق إلى الشيخين ناصيف نكد عند تهنئته بزواجه وحمود نكد. لكنه أعرض على ذكر الكنية. كذلك كتب الأمير على نصف طبق إلى المشايخ الحماديين الجبيليين «لأنهم كانوا قديماً يتولون أمر تلك البلاد ومن يد الوزراء السلطانية»[١].

ومن العادات المتبعة ما كان للأمراء والمقدمين والمشايخ من امتيازات، فلا يقتل أحدهم ولا يسجن ولا يضرب ولو كان مستحقاً لذلك. بل كان المجرم منهم يصادر بالمال أو بهدم دوره وإتلاف عقاراته وقطع أشجاره ومزروعاته. وربما كان عقابه النفي. وإذا دخل على الحاكم قابله على عادته بالتحية والاحترام وإذا كتب إليه كتاب غضب لم يكن يغير شيئاً من ألقابه إلا أنه يضع ختمه في أعلى وجه الصحيفة بدل أن يضعه على ضاهرها كما في كتاب الرضى[٢]. وكانوا إذا أرادوا مقاومة الحاكم الشهابي أو خلعه اصطحبوا معهم أحد الأمراء الشهابيين كي تكون الثورة باسمه[٣].

وكما كانت لهم عادات وأعراف في الكتابة والمخاطبة كانت لهم أيضاً عادات في السلام والمقابلة والجلوس. فإذا دخل على الحاكم أحد الأمراء الشهابيين نهض إليه منذ دخوله ونزل عن بساطه فيسلم عليه مقبلاً كتفه. وإن كان من غير الشهابيين لم ينهض حتى يبدأ بالتحية فإن كان من الأمراء اللمعيين قبل عضده وإن كان من الارسلانيين قبل زنده وإن كان من المقدمين أو المشايخ قبل حرف

---

(١) انظر: ناصيف اليازجي، رسالة تاريخية، ص ١١ ـ ١٥، اسماعيل حقي، مباحث، ص ١٦٢ ـ ١٦٣. أيضاً: المعلوف، دواني القطوف، ص ٢٤٩ ـ ٢٥١. وعلي الزين، العادات والتقاليد، ص ٦٥ ـ ٦٦.

(٢) اليازجي، رسالة تاريخية، ص ٧، الأسود، تنوير الأذهان، ج ٢، ص ١٩٦. أيضاً: رستم، آراء وأبحاث، ص ٥٣.

(٣) اسماعيل حقي، مباحث علمية واجتماعية، ص ٢٠٦.

راحته مما يلي الإبهام. وإما من دونهم من الرعايا فمنهم من ينهض له، ولكن عندما يحاول أخذ يده لتقبيلها، فمنهم من يقبل الرسغ ومنهم من يقبل الأصابع، ومنهم من لا ينهض له ولا يمكنه من تقبيل يده، أو لا يأذن له بالدخول إليه. وكان الأعيان يجهدون في إرضاء الحاكم والوصول إلى مجلسه وتقبيل يده وثوبه[١]. لكن الأمر لم يقتصر عليهم فقط، فالأمير الحاكم كان بدوره يتذلل لوالي صيدا لنيل رضاه والحصول على خلعة الولاية. ولم يكن ليكتفي بتقبيل يده أو اتك أذياله بل كان يسجد أمامه لتقبيل أقدامه. وقد سجل ميخائيل العورة لقاء الأمير بشير بعبد الله باشا ثم بوالي صيدا سليمان باشا الملقب بالعادل فذكر أنه ما أن «أقبل الأمير على باب الديوان قبل دخوله نهض الوزير قايماً وسعى إلى قرب باب الأوضة واستقبل الأمير، فحالاً الأمير سجد على أقدام الوزير ليقبلها، فالوزير منعه، فقبل الأمير أذياله من قبالة الأرض وأنهضه الوزير بيده»[٢]. ويبدو أن عادة السجود أمام الحكام من باشوات وإقطاعيين، كانت من التقاليد الشائعة في القرون الماضية. ولم يكن الأعيان ليأنفوا عن تقبيل أياديهم وأقدامهم وأتك أذيالهم، حتى أن الأمير بشير الملقب «بالكبير» لم يستنكف عن اعتماد ما هو شائع في عصره، فكان مجبراً أن يقبل يد شيخ العقل كلما قام بزيارته أو التقاه[٣] أو تقبيل قدم أو أتك أذيال والي صيدا سليمان باشا عند قيامه بتقديم التعازي بوفاة علي بك الخزندار[٤]. لكن العبرة من ذلك تبقى في حيز الموضوعية التي يتوجب علينا أن نعتمدها في حكمنا على رجل يعتبره بعض الكتاب والمؤرخين أعظم حكام بلاد الشام قاطبة في خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، وليس إعطاء أحكام اعتباطية أو عاطفية مجردة من أي تبرير يستحق الذكر.

ومن صفات الجبليين أيضاً الكرم والضيافة وحسن الاستقبال، وهي صفات ليست بغريبة عنهم ولا مكتسبة بل هي أصيلة في مجتمعهم متأصلة في نفوسهم

(١) محمد كردعلي، خطط الشام، نشر مكتبة النوري، دمشق، الطبعة الثالثة ١٩٨٣، ج ٦، ص ٢٩٤. أيضاً: المعلوف، دواني القطوف، ص ٢٥١ ـ ٢٥٢.

(٢) ابراهيم العورة، سليمان باشا العادل، ص ٢٧٧.

(٣) H. Guys, Beyrouth et le Liban, T. 2, p. 50. أيضاً: جوزف نعمة، صفحات من لبنان، ج ٤، ص ١٩٤.

(٤) انظر: ابراهيم العورة، سليمان باشا العادل، ص ٢٧٦ ـ ٢٧٧.

وفي تقاليدهم العربية التي انتقلت معهم منذ هجراتهم الأولى واستمروا يتوارثونها ويمارسونها طوال القرون الماضية وخصوصاً في المقاطعات الجنوبية من جبل لبنان[١]. والجبلي بطبعه محب للكرم ومقر للضيف وهو يمارسه سواء أكان من الأعيان أم من الفلاحين الفقراء. فالأعيان لديهم مضافاتهم المفتوحة ليلاً ونهاراً، يستقبلون فيها أبناء سميتهم ورجالهم والضيوف وعابري السبيل الذين يقصدونهم سواء أكانوا من الأقاليم المجاورة أم من الرحالة الأجانب، فيقدمون لجميع من يقصدهم في مضافاتهم هذه، جميع أنواع الضيافة من مأكل ومشرب وغرف منامة[٢]. فالكرم صفة من صفات الوجاهة والزعامة. وكان الأمير بشير يستقبل جميع الذين ينزلون عليه من أية فئة كانوا ويبقيهم في قصره المدة التي يرون من المناسب قضاءها عنده. وكانت هذه الضيافة أثقل عبء يقوم به الأمير[٣]. واعتبر الرحالة جون كارن أنه لا خوف من تمضية الليل في الغاب لأن المسافر على يقين أنه سيصادف مأوى مضيافاً مريحاً يأوي إليه، فأبواب زعماء المناطق وأعيانها جديرة بأن نفتح وإذا لم يتفق وجودها على مقربة فإن أحد الأديار أو منزل شيخ القرية يسد الحاجة وقد يكون أحياناً أفضل وآنس[٤]، وكان للجنبلاطيين مضافاتهم وخصوصاً في المختارة[٥]. وكان يقصدها ليس فقط الرحالة والضيوف بل أتباعهم ورعاياهم، وكانت الإقامة فيها تشمل المأكل والمشرب والمنامة وإطعام الخيول وإيوائها في الاسطبلات والزرائب. ولشدة كرم المشايخ الجنبلاطيين أطلق على المختارة لقب «طبق البلاد» أو «منزول البلاد». ومن عاداتهم أن من يزورهم ولا يأكل من طبقهم يكون غريباً عن العادات والتقاليد التي يتبعونها.

ومن عادات الجبليين، الإلحاح على ضيوفهم للإكثار من تناول الطعام. وهم لا ينكفون عن دعوتهم للاستزادة، ولا يقبلون عذراً لمن لا يشاركهم فيه. ويحسب بعضهم الرفض انتقاصاً من قدرهم. وكان رب المنزل يبقى واقفاً مع عائلته في خدمتهم أثناء تناولهم الطعام «ونثر ما وافق المقام من عبارات المؤآنسة

(١) راجع بهذا المعنى: اسماعيل حقي، لبنان مباحث علمية واجتماعية، ص ١٧٨.
(٢) اسطفان البشعلاني، تاريخ بشعلي وصليما، ص ١٨١.
(٣) H. Guys, Op. Cit., T. 2, p. 88.
(٤) جون كارن، رحلة في لبنان، ص ٨٦.
(٥) نجلاء أبو عز الدين، الدروز في التاريخ، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٥، ص ٣١٠.

والترحيب»[١] وتقديم القهوة التي نادراً ما استعملها العامة في بيوتهم[٢].

ولا يقل عامة الناس كرماً عن الأعيان والأغنياء، رغم الضيق المعيشي الذي يحيط بهم. فالقروي يعتز بدعوة ضيفه إلى الغداء أو العشاء أو المبيت عنده. وقد يظهر من ضروب الكرم والقرى ما لا طاقة له على تحمله. وبعضهم يستدينون ليبقوا بيوتهم مفتوحة، وبعضهم الآخر افتقروا بعد غنى لفتحهم بيوتهم منازل ومضافات[٣]. ولا يتردد فلاح الجبل في دعوة سائح للمبيت عنده في الغرفة الوحيدة التي يقيم فيها مع عياله مهما كانت حقيرة.

ومن عاداتهم أن يتناول الأمراء والأميرات الشراب والقهوة قبل غيرهم، وإذا ما التقى عدة أمراء في مقام واحد فالقهوة تقدم لهم جميعاً في وقت واحد. وتوجه المجاملات إلى أكبرهم سناً، والأمراء الباقون يقرون له بهذه المكانة ويتخلون له عنها فتقدم له أيضاً المآكل والمشروبات قبل سواه[٤]. والرجال في المجتمع المحلي مقدمون على النساء، وكبراؤهم في المرتبة والسن يتصدرون المجالس ويقابلون بالاحترام كما أنه من الواجب عندهم أن يسلم الداخل على الجالس والراكب على الماشي، والماشي على من يمر به، ولا يقاطع أحدهم حديث الآخر إلا بعد استئذانه أو انتهائه[٥].

ومن أدبياتهم الاجتماعية أيضاً المساعدات والإعانات التي يقدمونها بعضهم لبعض في أوقات المحن والضيق وعند الشدائد والأزمات. والتاريخ الاجتماعي للجبليين حافل بشتى أنواع المساعدات التي لم تكن لتتم لولا تضافر قوى جماعية وتشابك سواعد الشبان من خلال نظام تعاوني واجتماعي فرضته عوامل طبيعية أو إنسانية أو سياسية. وكانوا يطلقون لفظة «العونة» على المساعدات الاجتماعية المقدمة وأبرز مظاهرها جلب الجسر لأحدهم فيجتمعون في يوم معلوم ويتوجهون إلى الغابة أو الحرج فيقطعون الشجرة المناسبة ثم يحملون جذعها ويعودون به

(١) فؤاد الخوري، من مشارف المئة، ص ٨٩ و٩١.
(٢) رستم باز، المذكرات، ص ١٣٤.
(٣) فريحة، القرية اللبنانية، ص ٢٥.
(٤) H. Guys, Beyrouth et le Liban, T. 2, p. 113-114.
(٥) ابراهيم الأسود، تنوير الأذهان، ج ٢، ص ٢٠٠ ـ ٢٠١. أيضاً: علي الزين، العادات والتقاليد، ص ١٣٩.

محمولاً على أكتافهم مسافة قد تصل إلى عدة كيلومترات. كذلك يتعاونون في رفع الجسر ووضعه بعد البناء في سقف العلية. ومفهوم المعونة لا يقتصر على هذه الظاهرة فحسب وإنما لها مفهوم واسع يتناول شتى أنواع المساعدات كقطاف العنب والزيتون، وقطاف الشرانق وتتريب السطح، وحصاد القمح وسلقه، وصنع الدبس. وربما تناول نظام العونة بناء بعض البيوت ونقل الأحجار ونقب الأرض والمساعدة في تربية دود القز وحل الشرانق[١]. وتشارك النساء في بعض هذه الأعمال وخصوصاً لجهة نقل المياه وإعداد الطعام والحلويات[٢] وخلاف ذلك.

والعونة كنظام اجتماعي يقوم على مبدأ تبادل الخدمات والمساعدات الاجتماعية، تعتبر الوجه الآخر لنظام البيع والشراء القائم على المبادلات العينية في ظل فقدان العملات النقدية. فأوجه الشبه بينهما كبيرة لأنهما يسبقان النظام النقدي أو أنهما يتعايشان في ظل ندرة النقود. وقد اعتمدت المجتمعات البدائية والقديمة مبدأ مقايضة الخدمات والمعونات بدل بيعها بأموال عينية أو نقدية في عملية مماثلة لما كان يجري في ظل نظام السوق السلعي المتخذ مبدأ المقايضة كوسيلة اقتصادية، في حين اتخذت العونة مبدأ المقايضة الخدماتية كوسيلة اجتماعية. ومع تقدم السوق النقدي تراجعت هذه الظاهرة الاجتماعية وأصبحت تقديماتها تقدر بقيم نقدية تستوفى غالباً عند تقديمها.

ومن عاداتهم الجديرة بالذكر أيضاً تقاليدهم وأعرافهم في الحروب[٣]. فحروب الجبليين ليست معارك طاحنة ولا مواقع دامية بل هي أقرب إلى «الهوشة» و «الشر» وغالباً ما تنجلي بوقوع بعض القتلى وانهزام أحد الفريقين فراراً من أرض الموقعة. وهذا الفرار يحصل عند سماع أول صوت ينادي بالكسرة[٤]. والهزيمة هي سياسية قبل أن تكون عسكرية وغالباً ما تنتفي العلاقة بين عدد المحاربين ومقدرتهم القتالية والنتائج الحاصلة في ميدان المعركة.

(١) أنيس فريحة، القرية اللبنانية، ص ٢٧ ـ ٢٨.
(٢) البشعلاني، تاريخ بشعلي وصليما، ص ١٧٩.
(٣) انظر: محمد جابر آل صفا، تاريخ جبل عامل، دار النهار للنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨١، ص ١٢٥ ـ ١٢٨.
(٤) ابراهيم العورة، تاريخ ولاية سليمان باشا العادل، ص ١٣٠.

كان المقاتلون ينضوون تحت قيادة زعمائهم ومشايخهم المقاطعجيين ويحاربون تحت راياتهم متسلحين بالأسلحة المعروفة آنذاك[١]، حاملين كمية من الزاد تكفي لبعض الوقت[٢]. وحروبهم لم تكن منظمة وقوادهم لم يكونوا على المستوى العلمي والتنظيمي للحروب. لكنهم عوضوا عن ذلك بما توافر لديهم من جرأة وفروسية وشدة بأس. وقد ظهر ذلك في معارك الدروز ضد القوات المصرية في اللجاة ووادي التيم، وفي اتباعهم الخطط العسكرية من خلال استدراجهم للجيش المصري إلى داخل وعر اللجاة. كما ظهر أيضاً في مواقع الحرب الأهلية بين سنتي ١٨٤٢ ـ ١٨٦٠. وكان من عادة المنتصر أن يعمد إلى قطع رؤوس القتلى وأخذها إلى مقر الحاكم أو الشيخ المقاطعجي للدلالة على النصر وإرهاباً للأهالي من الفتنة والتمرد، وقطع الأشجار المثمرة ومصادرة الأموال ونهب البيوت وهدمها وإحراقها[٣].

ومن أدبيات المقاتل الجبلي عدم التعرض للنساء والأطفال والشيوخ. والمصادر التاريخية المعاصرة لم تسجل أي تعرض من هذا القبيل. وإن وقعت مثل هذه الإساءة فلم يكن للجبليين أية علاقة بها، وهم وإن انتقموا من أخصامهم بصرامة وقسوة إلا أنهم لا يلوثون شرفهم بتعرضهم للنساء والأطفال[٤].

تاسعاً: بعض الملاحظات والاستنتاجات

- كونت الحياة الاجتماعية في جبل لبنان جزءاً من الحياة الاجتماعية في المشرق العربي. وساعد نمط الإنتاج الزراعي في إرساخ الروابط العائلية وتعزيز العلاقات الأسرية بين أفراد الأسرة الواحدة. وظلت العصوبة تحكم العلاقات الاجتماعية، كما ظل الأب والجد وأحياناً كثيرة الجد الأعلى رأس الهرم العائلي في كل أسرة.

(١) راجع أنواع هذه الأسلحة لدى عيسى اسكندر المعلوف، دواني القطوف، ص ٢٥٩ ـ ٢٦٠، وياسين سويد، التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية، ج ٢، ص ٢٨٤ ـ ٢٨٥.

(٢) علي الزين، العادات والتقاليد في العهود الاقطاعية، ص ١٥٧.

(٣) المرجع السابق نفسه، ص ١٥٨ ـ ١٥٩. أيضاً: لحد خاطر، آل السعد في لبنان، لادار ١٩٧٠، ص ٢٢٤.

(٤) تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ١٠٠. أيضاً: LENORMANT, Op. Cit., p. 26.

وتميزت الزيجات بشكل عام بالانغلاق داخل الأسرة نفسها أو داخل أبناء القرية الواحدة، ونادراً ما كانت تقع بين أبناء القرى المجاورة أو البعيدة.

- تميزت الحياة السياسية ـ الاجتماعية بشكل عام عند الدروز بغلبة الغرضيات الحزبية والعصبيات العائلية. وشكل ذلك عنصر توليف للجماعات، فانضوى أكثر الدروز تحت زعامة أعيانهم ومشايخهم، في حين كونت الروابط الدينية عامل استقطاب للجماعات المسيحية وخصوصاً في المناطق المختلطة في منتصف القرن التاسع عشر، ومما ساعد في نمو هذا الاتجاه فقدان الروابط العائلية العصبية عند المسيحيين بسبب عدم تجذرها بفعل النزوح والانتقال المتواصلين منذ عهد الأمير فخر الدين من المناطق الشمالية باتجاه مقاطعات بلاد الدروز.

- تفشي حالات الفقر والعوز في حياة السكان. ففي الوقت الذي كان يستأثر فيه الأعيان المقاطعجيون بفائض الإنتاج يصرفونه في إنماء أراضيهم الزراعية ويبنون الدور والقصور، ويفرشونها بأفخر الأثاث والرياش، كانت الأكثرية الساحقة من الفلاحين والسكان يعيشون في مستويات اجتماعية متدنية من التغذية والملبس والسكن. وهذا الواقع الاجتماعي ـ الاقتصادي بالإضافة إلى غيره من الأسباب والدوافع شكل حافزاً مهماً للانتفاضات الفلاحية وخصوصاً في المناطق الشمالية من جبل لبنان.

- تميّزت حياة الجبليين بقسوة العمل، ووطأة الظروف الاقتصادية، وبالبساطة والوداعة. فرغم الدسائس التي كانت ترافق العمل السياسي وصراع الأعيان المقاطعجيين، وسيطرة العصبيات العائلية والغرضية، انصرف عامة الناس إلى الاشتغال بالزراعة والمكاراة وتربية دور القز والمواشي، أو امتهنت بعض الحرف اليدوية، في جو من الطيبة والسذاجة. وكانت العلاقات الاجتماعية سواء بين أفراد الطائفة أو بين الطوائف تبنى على أساس الروابط العائلية والعصبيات الغرضية فضلاً عن بعض القيم كموجبات التجاور والولاء المتبادل. وقد عبّر الجبليون عن هذه المظاهر في شتى مناسباتهم الاجتماعية وفي المآتم والأعراس والأعياد وغيرها.

- لم يعرف جبل لبنان طوال فترة تاريخه الحديث أي مظهر من مظاهر الذمية. ففي إطار التجمعات السكانية المتمايزة دينياً، إسلامياً ومسيحياً، عاش سكان جبل لبنان بعيدين عن الأجواء التي كان يعيش فيها المسيحيون في المناطق المجاورة والتي

طاولت مظاهر السكن والملبس والركوب وممارسة الشعائر الدينية وغيرها. وقد عبر المؤرخون المسيحيون عن هذه الظاهرة فوصفوا تسامح الدروز بأنه «ليس في منهاجهم الديني ما ينقض أسباب ائتلافهم مع غير أهل مذهبهم.. وينافي التحزب الديني كما يظهر ظهوراً واضحاً من سير أشياخ العقل فيهم ومعاملة كبرائهم لمن ساكنهم من النصارى وغيرهم».

- تستتبع صفات التسامح والبساطة والطيبة، صفة الكرم التي اشتهر بها الجبليون بشكل عام. وقد عبر الرحالة الغربيون عن ذلك فوصفوا تفاني سكان البلاد وحماسهم في تقديم موجبات الضيافة ونشر ما وافق المقام من عبارات الترحيب والمؤانسة. ويتساوى في ذلك العامة والأعيان الذين بلغ بهم الأمر حد الاستدانة لإبقاء بيوتهم ومضافاتهم مفتوحة أمام الزائرين والقاصدين.

الفصل الرابع

الطبقات الاجتماعية وأوضاعها الصحية

أولاً ـ البنى السكانية لمجتمع جبل لبنان

أ ـ طبقات المجتمع

ب ـ القوى السكانية وتوزعها الديمغرافي

ج ـ التبدلات الديمغرافية في خلال فترة ١٨٠٠ ـ ١٨٦١

ثانياً ـ الأوضاع الصحية في جبل لبنان

ثالثاً ـ بعض الملاحظات والاستنتاجات

أولاً : البنى السكانية لمجتمع جبل لبنان

أ ـ طبقات المجتمع :

عاش مجتمع القرن التاسع عشر الجبلي ضمن تجمعات سكانية طبقية متباينة ومختلفة بعضها عن بعض. وكان بالإمكان التمييز بين طبقتين من السكان، طبقة الحكام، وتتدرج من الأمير الحاكم وأسرته، فسائر العائلات التي تحمل لقب الإمارة، فالمقدمين والمشايخ. وطبقة المحكومين وتضم الفلاحين والعمال وسائر الأسر الشعبية. ولم يكن معيار الغنى أو الفقر حداً فاصلاً بين هاتين الطبقتين إذ كان في كل منهما أغنياء وفقراء، موسرون ومعدمون، وكانوا على درجة شديدة من المحافظة على «مراتب الناس باعتبار الأصول، فلا تزول الكرامة عن أهلها بسبب الفقر، ولا تنزل في غير موضعها بسبب الغنى»[(١)]. لذلك فقد اندرج الناس جميعهم في طبقتين اجتماعيتين لا ثالث لهما من خلال انتسابهم إلى نظام اجتماعي سياسي عماده النظام المقاطعجي القائم على ثنائية الانتماء. ولم يكن للفرد أي يد في تقرير هذا الانتماء أو امكانية الانتقال إلى موقع طبقي متقدم. وجل ما يمكنه هو امكانية الترقي داخل الطبقة التي ينتمي إليها كأن يصبح فلاحاً موسراً بدلاً من أن يظل فلاحاً معدماً أو أن يصبح الشيخ في موقع سلطوي مميز بدل أن يظل انتماؤه إلى أسرته المقاطعجية انتماءً لا امتياز فيه ولا سلطة.

وإذا كان النظام المقاطعجي يقوم على ثنائية المجتمع السياسي ـ الاقتصادي، فقد ضمت فئة المقاطعجيين حكام المقاطعات والنواحي مجموعة من الأعيان والمناصب اندرجوا في تراتبية متمايزة فكان منهم الأمراء والمقدمون والمشايخ[(٢)].

(١) اليازجي، رسالة تاريخية، ص ١٦.

(٢) انظر ريجنكوف، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ١٢٦ ـ ١٢٨.

في حين اندرجت فئة المحكومين في طبقة واحدة غلب عليها لقب عامة الناس، وقد تكونت من الفلاحين والعمال والحرفيين وصغار الملاكين. وتمتعت الطبقة الأولى بامتيازات نجمت في أساسها عن مكانتها العسكرية أولاً والاجتماعية ثانياً. وتمكنت مع الزمن بسبب ممارستها لشتى أنواع الجباية من تحقيق تفوق مالي كرس هيمنتها الاجتماعية والمالية رغم ضآلة عدد أفرادها وتراجع قواهم العسكرية الذاتية. وقد تدرجت الأسر المقاطعجية في تسلسل تراتبي فاحتل الأمراء المرتبة الأولى وكان منهم آل شهاب الذين خلفوا الأمراء المعنيين في حكم جبل الشوف أو جبل الدروز كما كان يدعى حتى أواسط القرن التاسع عشر[١]، وآل أبي اللمع وإمارتهم سابقة لموقعة عين دارا[٢]، وآل ارسلان المتحدرون من الأمراء اللخميين التنوخيين[٣]، فضلاً عن الحرافشة أمراء البقاع. واحتل المرتبة الثانية في الهرم المقاطعجي المقدمون وكان منهم آل الصواف الذين سبقوا اللمعيين في حكم المتن، وآل مزهر حكام بلدة حمانا وجوارها في المتن وآل أبي اللمع قبل أن يصبحوا أمراء وكانوا يقيمون في بكفيا وصليما وبعض قرى المتن.

واحتلت المرتبة الثالثة في السلم المقاطعجي طبقة المشايخ وكان في طليعتهم آل جنبلاط الذين ملكوا أكثر من سبع مقاطعات، وبنو عماد زعماء الحزب اليزبكي المناوىء للحزب الجنبلاطي الذي تزعمه عمدة مشايخ آل جنبلاط. وكانت اقطاعة العماديين في العرقوب الأعلى. وبنو نكد مشايخ مقاطعة المناصف والشحار وبعض قرى إقليم الخروب، وبنو تلحوق زعماء الغرب الأعلى، وبنو عبد الملك حكام الجرد وبنو العيد في العرقوب الأعلى وبنو الخازن وحبيش والدحداح في كسروان، وبنو العازار في الكورة، وبنو الضاهر في الزاوية، وبنو

(١) انظر المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ٢١ ـ ٢٢.

(٢) راجع مجموعة الوثائق التي ورد فيها ذكر لإمارة اللمعيين قبل سنة ١٧١١، مما يؤكد أن امارتهم سابقة لموقعة عين دارا. وبالتالي لا صحة لاكتسابهم هذا اللقب عن يد الأمير حيدر الشهابي. البشعلاني، تاريخ بشعلي وصليما، ص ٢٦٧ ـ ٢٧٠. انظر أيضاً ما كتبه الأب انطوان ضو في كتابه «تاريخ الأمراء اللمعيين»، ص ٣٧ ـ ٤٠.

(٣) انظر ما نشر حول السجل الأرسلاني في ديوان الأمير نسيب ارسلان، الروض الشقيق في الجزل الرقيق، جمعه وعلق حواشيه الأمير شكيب ارسلان، مطبعة ابن زيدون، دمشق ١٩٣٥، ص ١٤٥ وما يليها.

حمادة الشيعة في بلاد جبيل، وآل حمادة الدروز في بعقلين وبعض قرى اقليم الخروب. وإلى جانب هذه المشيخات هناك طبقة أخرى من المشايخ تولت اقطاعات صغيرة، وكان أبرزهم بنو حمدان وبنو شمس وبنو أبي هرموش وبنو أبي حمزة وبنو حصن الدين في بلاد الشوف، وبنو الشنيف وبنو عطا الله وبنو العقيلي وبنو أبي علوان في العرقوب، وبنو القاضي في المناصف وبنو الخوري صالح في الجرد وبنو زينية في المتن وبنو أمان الدين في الشحار وبنو أبي مصلح في الغرب(١).

ولم تكن الأسر المقاطعجية على قدر واحد من التراتبية الاجتماعية(٢). لكن التصنيف بينها وتوزعها على أمراء ومقدمين ومشايخ لم يكن إلا تصنيفاً نظرياً لا يقوم إلا على معايير وهمية تتعلق بجذور العائلات العريقة في نسبها وتحدرها من أرومات عربية ذات شأن يذكر. إلا أن أهمية الأسرة المقاطعجية كأسرة تتولى حكم اقطاعة أو اقطاعات معينة كان يتوقف ليس على أصالتها وعراقتها بقدر ما كان يتوقف على إمكانية نجاحها في جباية الأموال الأميرية والضريبية من السكان وفرض الأمن والنظام داخل حدود العهدة، وتوفير الحماية من مداخلات سائر القوى المقاطعجية الطامعة في اغتصاب بعض الأراضي أو القرى المجاورة لاقطاعاتها. من هنا تبدو الأسرة الجنبلاطية كأسرة مقاطعجية تنتمي إلى طبقة المشايخ إلا أن أهميتها التاريخية فاقت ليس فقط الأسر المقاطعجية المماثلة لها في الهرم المقاطعجي أفقياً وإنما تخطت بأهميتها السياسية والاقتصادية الأسر التي تعلوها في السلم الطبقي الاجتماعي، وتركت في كثير من الأحداث بصمات شخصياتها التاريخية وخصوصاً علي وبشير وسعيد جنبلاط الذين طبعوا تاريخ جبل لبنان طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بطابع الأسرة الجنبلاطية وغرضيتها، وهي وضعية لم تتمكن بعض الأسر الأخرى المنتمية إلى فئة الأمراء والمقدمين من تحقيقها أو تسجيل أي تفوق ملحوظ عليها. وعلى خلاف المشايخ حكام المقاطعات في جبل الشوف، يعتبر إيليا حريق أن مشايخ الإقطاع لدى المسيحيين

(١) اليازجي، رسالة تاريخية، ص ٥ ـ ٩. Dominique CHEVALLIER, La Société du Mont-Liban, p. 87-88.

(٢) انظر جرجس صفا، مذكرات جرجس صفا، تهافت الجبليين على الألقاب، مجلة الحياة النيابية، الجزء الرابع ١٩٧٤، ص ٧٠ ـ ٧٢.

باستثناء آل الخازن[١]، لم تتخط وجاهتهم حدود القرية التي يحكمونها، وكانوا لا يتميزون بفضائل خاصة ولا بثروة كبرى حتى أنه يعتبرهم قد خرجوا من طبقة الفلاحين نفسها، ويستشهد بالمؤرخ الفرنسي ڤولني ليؤكد أن لا شيء يميزهم عن الفلاحين سوى «عباءة رديئة وحصان وقليل من التفوق في المأكل والملبس»[٢].

شكلت القوى المقاطعجية وحدة اجتماعية واقتصادية وسياسية متماسكة رغم عددها القليل الذي لم يتجاوز «التسعين أميراً كباراً وصغاراً»[٣]. ورغم الفوارق الاجتماعية البسيطة فيما بينها، والتنوع الديني المتميز. انتصبت هذه القوى في المقاطعات والأقاليم التي كانت تحكمها وتمارس عليها سلطتها ونفوذها ومقامها الخاص بها. في حين تألفت القوى المحكومة أو المسيطر عليها من جموع الفلاحين والمزارعين والعمال وأصحاب المهن والحرف اليدوية وأصحاب الملكيات الصغيرة. وكانت كل طبقة تعيش عاداتها وتقاليدها الخاصة بها منغلقة داخل مجتمعها الضيق. وكانت عاداتها في الزواج والمصاهرة تختصر جميع المفاهيم والمثل الخاصة بكل طبقة[٤]. فالأمراء لا يصاهرون إلا الأمراء، والمشايخ لا يتزوجون إلا من المستوى نفسه. فآل شهاب لا يتزوجون إلا بنات عمومتهم أو بنات شهابيات أو من الأمراء اللمعيين الدروز، وإلا فإنهم لا يقترنون إلا بالسراري الكرجيات والشركسيات[٥]. وغالباً ما صاهر الأمراء الأرسلانيون الدروز الأمراء الشهابيين السنّة حكام حاصبيا وراشيا، كذلك كانت الزيجات بين المشايخ. فهؤلاء إن لم يتوافر لهم ما يناسبهم من الأقارب أو أبناء العمومة بحثوا عن زوجات لهم في الأسر المقاطعجية ذات التشكيلة الطبقية المتكافئة والمتوازية. إلا أنهم لم يخرجوا في

---

(١) انظر الوضع المقاطعجي للأسرة الخازنية وأهميتها السياسية والاقتصادية لدى: Baptistin POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, Editions Dar Lahad Khater, Beyrouth, Liban 1985, T. 1, p. 48-49.

(٢) إيليا حريق، التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث، مترجم عن الإنكليزية، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨٢، ص ٣١ و٣٤.

(٣) انظر الأب انطوان ضو، تاريخ الأمراء اللمعيين، ص ٦٩.

(٤) انظر دراسة بولك حول أسرتي أبو شقرا وعبد الصمد العماطوريتين: William Roc Polk, The Opening of South Lebanon 1788-1840, Cambridge, Harvard University Press, 1963, p. 182-187.

(٥) Henri Guys, Beyrouth et le Liban, T. 2, p. 101-102 et 106-107.
أيضاً: رجاء عبد القادر جوهر، تاريخ الإمارة الشهابية (أطروحة دكتوراه)، ص ٣٠٥.

مصاهراتهم عن النطاق الطائفي، فظلت الزيجات محصورة داخل الأسر الروحية نفسها باستثناء زواج الأرسلانيين والشهابيين ثم تخطى الأمر في أواخر القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر إلى الشهابيين واللمعيين بعد تنصر هاتين الأسرتين ومرقهما من الإسلام إلى النصرانية[١].

وفي طائفية الأسر المقاطعجية وانتماءاتها المذهبية والدينية فقد جاء عند بعض المؤرخين أن المقاطعجيين الأمراء من ارسلانيين وشهابيين ولمعيين وحرافشة كانوا جميعهم من المسلمين الدروز، وكذلك المقدمون من آل مزهر. أما المشايخ فكانوا من الدروز والنصارى والشيعة. فآل جنبلاط وعماد ونكد وتلحوق وعبد الملك والقاضي وحمادة (بعقلين) وأبو علوان وغيرهم كانوا من الدروز. وآل الخازن وحبيش والدحداح وعازار والضاهر كانوا من النصارى، وآل حمادة (الجبيليون) ومنكر والصغير وغيرهم كانوا من المشايخ الشيعة. ويؤكد أسد رستم أن الأمراء الحرافشة تظاهروا بالانتماء إلى الشيعة ليسايروا سكان المنطقة التي تولوا أمر اقطاعها في البقاع الشمالي[٢]. ولا ندري على ماذا بنى المؤرخ رستم هذا التأكيد، وما هي الوثائق التي تؤكد صحة هذا الاعتبار. إلا أننا نعتقد أنه وإن صحت نسبة الارسلانيين واللمعيين إلى المذهب التوحيدي الدرزي، فإن الشهابيين والحرافشة كانوا من الدروز أيضاً. فآل شهاب تركوا حوران ونزلوا في ضهر الأحمر في وادي التيم سنة ١١٧٠م ليستقووا بأبناء ملتهم، وقد خافوا أن يستوحدوا ما بين نور الدين زنكي في الشام وصلاح الدين الأيوبي في الجنوب. وفي سنة ١٦٩٧، لم يكن الدروز لينتخبوا أميراً شهابياً حاكماً عليهم لو لم يكن الأمير بشير الأول درزياً. أما الأمير حيدر الشهابي فقد عاد إلى السنية مراءاة لوالي الشام السنّي. أما بلاد بعلبك التي كان يحكمها الأمراء الحرافشة فكانت تخضع لسلطة آل تنوخ، ولا يستبعد أن يكون الحرافشة قد اعتنقوا الدعوة التوحيدية إرضاء لسادتهم الأمراء التنوخيين، ثم عملوا بالتقية لكي يحافظوا على نفوذهم في

(١) Dominique CHEVALLIER, La Société du Mont-Liban, p. 87-88.

انظر أيضاً: بولس قرألي، عريضة الموارنة في القطر المصري إلى البطريرك يوسف التيان، الزواج بين الموارنة والروم الكاثوليك، ومسألة منع التزاوج بين الطائفتين، المجلة البطريركية، السنة السابعة، الجزء السابع، تموز ١٩٣٢، ص ٤٨١ ـ ٤٨٣.

(٢) أسد رستم، آراء وأبحاث، ص ٥٣ و١٠٤.

بلاد الشيعة خصوصاً وأن الفوارق المذهبية بين الدروز والشيعة تكاد لا تذكر بحكم انتمائهما المشترك إلى المذهب الشيعي الاسماعيلي[(١)].

ب ـ القوى السكانية، وتوزعها الديمغرافي:

يرتبط علم السكان بعلم الجغرافيا لأن كلاً منهما متمم للآخر، فلا وجود لشعب إلا في إطار الأرض التي يعيش عليها. وإذا توافر وجود الأرض من دون الشعب فلا قيمة إنسانية ولا تاريخية لها. فالصحارى والشواطىء والأماكن الخالية من السكان ليس لها من تاريخ ولا تأريخ. وسكان جبل لبنان الذين انتشروا على بقعة جغرافية كانت عرضة للتبدلات سواء في مدلولها من حيث التسمية أو من حيث السكان الذين توافدوا إليها بسبب تواصل عمليات الهجرة والنزوح ابتداء من القرن السادس عشر وبلوغها الذروة في القرنين السابع عشر والثامن عشر وكان من نتيجتها التحول السياسي الذي شهده القرن التاسع عشر، ومن ثم الفتن

---

(١) انظر النصوص التي تؤكد على درزية الأمراء الشهابيين والحرافشة لدى:
- أسد رستم، آراء وأبحاث، ص ١٠٤.
- ف. فستنفلد، فخر الدين أمير الدروز ومعاصروه، دار لحد خاطر، بيروت ١٩٨١، ص ٩٥.
- شاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ٦٠.
- يوسف ابراهيم يزبك، ولي من لبنان، منشورات أوراق لبنانية، الطبعة الثالثة، ١٩٦٠، ص ٢٧.
- نور حمادة، الأميرة مي الحمدانية زوجة الشيخ حسين حمادة، مجلة أوراق لبنانية، الجزء الرابع، نيسان ١٩٥٧، ص ١٥٨ ـ ١٦١ و٢٦٧.
- يوسف خطار أبو شقرا، الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفية، تحقيق عارف أبو شقرا، لا دار ١٩٥٢، ص ٨.
- ريستلهوبر، تقاليد فرنسا في لبنان، ص ٢١.

Armagnac M. Le Baron, Nezib et Beyrout, Souvenir d'Orient de 1833 à 1840 Editions Dar Lahad Khater, Beyrouth, Liban 1985, p. 86.

يذكر الأب بطرس ضو عن زوجة الأمير بشير الأول أنها تمذهبت بالمذهب الكاثوليكي بعد وفاة زوجها، وحاولت الهرب إلى بلاد النصارى خوفاً من أهلها. فجاءت بيروت فلحقها أبوها وهو من وجوه الدروز وأرجعها إلى بيتها». وهذا ما يرجح درزية الأمير بشير الأول لأن الدروز لا يزوجون بناتهم آنذاك إلا لدروز مثلهم. انظر الأب بطرس ضو، تاريخ الموارنة الديني والسياسي والحضاري. لا دار، الطبعة الثانية، ١٩٨٠، الجزء الرابع، ص ٤٦٢ ـ ٤٦٣.

الدموية والحروب الأهلية بين سنتي ١٨٤٢ ـ ١٨٦٠ بين ركني شعب الإمارة الدروز والموارنة.

ويبقى من نافل الذكر إعادة التأكيد أن المناطق التي تألفت منها الإمارة الشهابية في مطلع القرن التاسع عشر تكونت في أساسها التاريخي من ثلاث مناطق متمايزة جغرافياً وسكانياً. الأولى في أقصى الشمال (مناطق بشري وزغرتا) وهي جبل لبنان القديم وسكانه من النصارى وخصوصاً الموارنة منهم، والثانية وهي المنطقة الوسطى وتسمى بلاد كسروان أو العاصية وسكانها مزيج من النصارى والشيعة، والثالثة جبل الدروز أو جبل الشوف أو جبل ابن معن وسكانه من الدروز الذين أعطوا اسمهم لهذا الجبل. وقد نتج عن الحملات المملوكية التي وجهتها دولة المماليك إلى بلاد كسروان واستئصال ما سمي آنذاك بالرافضة وأكثرهم من الشيعة وبعض الدروز والنصارى بفعل الفتوى الجائرة للإمام أحمد بن تيمية، فراغ[١] على المستوى السكاني ما لبث أن ملأه الموارنة من خلال حركة النزوح التي قاموا بها باتجاه كسروان. وفي عهد المعنيين وخصوصاً في خلال حكم الأمير فخر الدين الثاني ١٥٩٠ ـ ١٦٣٣ وتحقيقاً لسياسة النمو الاقتصادي التي كان ينتهجها الأمير وسياسة التسامح والانفتاح، تواصلت حركة الهجرة باتجاه الجبل الدرزي. ويبدو أن الوافدين حملوا معهم اسم الجبل الذي وفدوا منه. فما مضى وقت يسير حتى بدأ يتعمم اسم جبل لبنان على جبل ابن معن فنتج عن ذلك قيام جبلين يحملان ذات التسمية جبل لبنان القديم وجبل لبنان (الدرزي) وبينهما بلاد كسروان، ومن هذه المناطق الثلاث تكونت الإمارة الشهابية في عهد الأمير بشير الثاني ١٧٨٨ ـ ١٨٤٠.

ولم تكن التقسيمات الإدارية العثمانية منسجمة مع الوحدة السياسية لأراضي الإمارة الشهابية وذلك بسبب توزعها على أراضي ولايتي طرابلس وصيدا حيث شكل جسر المعاملتين الواقع بين جونية وجبيل الحد الفاصل بين الولايتين العثمانيتين. وهذا ما حدا بالأمير الشهابي في كل مرة تجدد فيها خلعة الولاية إلى التزام المقاطعات الواقعة جنوب جسر المعاملتين وحتى نهر الأولي من والي صيدا.

(١) راجع محمد علي مكي، لبنان من الفتح العربي إلى الفتح العثماني ٦٣٥ ـ ١٥١٦، ص ٢١٨ ـ ٢٣٠.

والمقاطعات الواقعة شمال الجسر حتى شرق طرابلس من والي طرابلس، كما كان يلتزم بشكل متقطع مناطق سهل البقاع من والي دمشق العثماني[(١)].

ألّفت المقاطعات اللبنانية الواقعة شمال جسر المعاملتين وجنوبه المساحة الجغرافية للإمارة الشهابية، وكانت تتكون من أربع وعشرين مقاطعة، منها ثماني مقاطعات تقع في ولاية طرابلس وست عشرة في ولاية صيدا[(٢)]. وقدرت المساحة الإجمالية لهذه المقاطعات بنحو ٣٢٠٠ كلم٢[(٣)].

ولعملية الإحصاء أهمية كبيرة في معرفة التزايد السكاني والتطور الذي طرأ عليه بسبب انتقال السكان من مكان إلى آخر، وهو ذو شأن عام لتعلقه بالسياسة العامة للدولة. ويبدو أن السلطنة العثمانية لم تعط هذا الشأن الأهمية التي يستحقها، لأن علم الإحصاء غريب تماماً عن السكان ولم يألف الشرق القيام بإحصاءات دقيقة بل كانوا يهتمون بعدّ البيوت وإحصاء أسماء الذكور الذين يدفعون الفريضة فقط[(٤)]. ولم يكن لدى الأفراد أو الباحثين أو المستشرقين من وسائل وأموال تمكنهم من إجراء مسح ديمغرافي لعديد السكان، لذلك غابت الإحصاءات الرسمية في الفترة موضوع البحث واستعيض عنها بإحصاءات تقريبية غير دقيقة وضعها بعض القناصل والمؤرخين، وفائدتها أنها تعطي معلومات أولية وتقريبية تمكن الباحث من تكوين فكرة عامة حول عدد سكان الجبل. وتأتي

---

(١) ورد في البند الثاني من الوثيقة رقم ٦ الذي نص على تنظيمات المساحة: «إن جبل لبنان يحوي أربع وعشرين مقاطعة هي التالية: ١ ـ جبل الريحان، ٢ ـ اقليم جزين، ٣ ـ اقليم التفاح، ٤ ـ اقليم الخروب، ٥ ـ الشوف، ٦ ـ غربي البقاع، ٧ ـ العرقوب الفوقاني، ٨ ـ العرقوب التحتاني، ٩ ـ دير القمر والمناصف، ١٠ ـ الشحار، ١١ ـ الجرد، ١٢ ـ غرب الفوقاني، ١٣ ـ غرب التحتاني، ١٤ ـ ساحل بيروت، ١٥ ـ المتن وبسكنتا، ١٦ ـ قاطع بيت شباب، ١٧ ـ كسروان، ١٨ ـ الفتوح، ١٩ ـ بلاد جبيل، ٢٠ ـ بلاد البترون، ٢١ ـ جبة بشري، ٢٢ ـ القويطع، ٢٣ ـ ثلثي الكورة، ٢٤ ـ الزاوية.
انظر أيضاً: الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٩ ـ ١٠ و١٩ ـ ٢٠. أيضاً: مسعود ضاهر، أضواء على جغرافية التطور التاريخي للمقاطعات اللبنانية، مجلة كلية التربية، الجامعة اللبنانية «دراسات»، العدد الأول، ١٩٧٥، ص ٨١.

(٢) طنوس الشدياق، أخبار الأعيان، ص ١٩ ـ ٢٠.

(٣) Dominique CHEVALLIER, La Société du Mont-Liban, p. 42.

(٤) Henri Guys, Beyrouth et le Liban, T. 1, p. 35.

عملية مقارنة الأرقام ودراسة بعض التفاصيل المحيطة بها لتؤكد صحة بعضها وإسقاط أو استبعاد بعضها الآخر.

ويرتبط الإحصاء من حيث الدوافع إليه بتقدير واردات الجباية والضرائب المفروضة على السكان. وكما ترتبط المساحة بالأرض يرتبط الإحصاء بالسكان وكلاهما متمم للآخر، والهدف منهما إحكام قبضة السلطة الجبائية على الفلاحين والعمال وعامة الناس. ولا يبدو أن السلطنة تعمدت هدفاً آخر من الإحصاءات الخجولة التي قامت بها[١]. وكذلك الإحصاءات التي باشرتها حكومة محمد علي كأن تعمد إلى توظيف الأرقام والنتائج في القضايا السياسية، والمجالس التمثيلية، وما شابه. لكن الأمر بدا مختلفاً بعض الشيء في الفترة الواقعة بين ١٨٤٠ ـ ١٨٦٠ حيث بدأت الدوافع نحو الإحصاء تأخذ منحى مغايراً، وأخذت الحوافز السياسية تفعل فعلها بسبب الحروب الأهلية بين الدروز والنصارى، وأصبح الاهتمام بالعدد ليس مسعى الكتاب والباحثين والمؤرخين فقط، بل العاملين بالشأن السياسي العام أيضاً أمثال هنري غيز، وبروسير بوريه، وريتشارد ادوارد، والكولونيل تشارلز تشرشل، وادوار لوكروا وغيرهم. ولم تغب الأهواء العاطفية والدوافع السياسية ومصالح بعض الدول عن إحصاءات بعض هؤلاء، فبالغوا في أرقام بعض الطوائف وأعطوها موقعاً وأهمية أكثر مما هي عليه. وقد أبدى بوريه قنصل فرنسا العام في بيروت أسفه لعدم تمكنه من تفسير الغلط الذي وقع بعضهم فيه معتبراً أن السبب يعود ببساطة إلى «كذب إرادي» متعمد[٢].

ويبدو أن أول إحصاء سكاني[٣] للمقاطعات اللبنانية أجري سنة ١٨٣٣، وقد أورده بطرس كرامة في تقرير له، وتناول الرجال غير العاجزين والقاصرين وذوي العاهات. وقد بلغ عدد الرجال في الجبل نحو ثلاثين ألف رجل. وكان الهدف من هذا الإحصاء تأدية الجعالة. لكن الحكومة المصرية لم تأخذ بهذا الرقم فأعادت الإحصاء بعد سنتين فبلغ نحو أربعين ألفاً. وقد استثني من الاحصاء الأخير الإكليروس والأمراء والمشايخ وأتباعهم، وبلغ هؤلاء نحو عشرين ألفاً وهذا ما

(١) انظر وثائق المركز الوطني، الوثيقة رقم ١٥٣٩٨.
(٢) Dominique CHEVALLIER, La Société du Mont-Liban, p. 36.
(٣) راجع الجدول رقم ٤.

رفع عدد الذكور في مقاطعات الإمارة إلى ستين ألف رجل منهم ثلاثون ألفاً من الموارنة، وتسعة آلاف من الروم الكاثوليك، وسبعة آلاف من الروم الأرثوذكس، وعشرة آلاف من الدروز، وألف من المسلمين السنيين، وثلاثة آلاف من المسلمين الشيعة. واعتبر التقرير أنه «إذا فرضنا لكل ذكر اثنين من الإناث والأطفال يكون مجموع السكان ما بين مائة وثمانين ألفاً ومائتي ألف»[١]. وقد جاءت تلك الإحصاءات لتكشف خطأ الرحالة الفرنسي ڤولني عندما اعتبر أن لدى الدروز نحو ٤٠ ألف رجل مسلح ولدى الموارنة ٣٥ ألفاً، وأن مجمل عدد الدروز يبلغ نحو ١٢٠ ألف نسمة بينما يبلغ عدد الموارنة نحو ١١٥ ألف نسمة[٢].

(١) عيسى اسكندر المعلوف، دواني القطوف، ص ٢٤٧.

(٢) VOLNEY, Voyage en Syrie et en Egypte en 1783, 1784, 1785. Documents 11 publié avec Introduction et des notes de Jean Gaulmier, Monton, Paris 1959, p. 416 et 456.

جدول رقم (٤)

جدول بعدد سكان جبل لبنان حسب مصادر احصائية مختلفة بين سنتي ١٧٨٥ ـ ١٨٦٣

مصدر الإحصاء / الطائفة	Volney ١٧٨٥	G. Douin ١٨٣٣	H. Guys ١٨٣٥	إحصاء مجهول أعلنه هنري غيز	الحكومة المصرية ١٨٣٧	طنوس الشدياق ١٨٥٠	Boureé ١٨٥٠	R. Edwards ١٨٦٠	Lockroy ١٨٦٣
الدروز	١٢٠,٠٠٠	٦٥,٠٠٠		٢٦,٤٤٥	١٠,٠٠٠	١٢,٠٢٣	٢٨٥٦٠	٣٥,٦٠٠	٦٥,٠٠٠-٦٠
الموارنة	١١٥,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠			٣٠,٠٠٠		١٧٠,٠٠٠	٩٥,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠-١٥٠
الكاثوليك		٣,٠٠		١٥٣,٠٥٠	٩,٠٠٠	٨٧,٧٢٧	١٨,٤٠٥	٤١,٠٩٠	
الأرثوذكس		١٠,٠٠٠			٧,٠٠٠		٢٥,٦٠٠	٢٨,٥٠٠	
السنة		٢,٥٠٠		٨,٧٧٥	١٠٠٠		٧,١٤٥		١٠,٠٠٠-٨
المتاولة		٣,٠٠٠		٥٣٩٥	٣٠٠٠	٦,٧٤٤	٩,٨٢٠	١٢,٣٣٠	٢٠,٠٠٠-١٥
اليهود				٢٩٠			٣٠٠	٢٠٠	
المجموع	-	٢١٥,٠٠٠	٣٠٠,٩١٩	١٩٣,٨٣٥	٦٠,٠٠٠ المكلفون الذكور	١٠٦,٤٩٤ ذكور فقط	٢٥٩,٨٣٠	٢١٣,٠٧٠	٢٩٥,٠٠٠-٢٣٣

هذا العدد الإجمالي للسكان كان موضع توافق ومقاربة بين أكثرية الجداول الإحصائية العائدة لأواسط القرن التاسع عشر. فاعتبر أشيل لوران أن عدد سكان جبل لبنان في نهاية عهد الإمارة الشهابية يبلغ نحو ٢١٨,٦٢٢ نسمة في حين قدر بوريه قنصل فرنسا العام في بيروت أن العدد يبلغ نحو ١٩٣,٩٣٥ نسمة. أما طنوس الشدياق فقد قدر عدد الذكور بنحو ١٠٧,٤٩٤ نسمة ما عدا اليهود. وإذا ما أضاف النساء واليهود إلى عدد الذكور لبلغ المجموع أكثر من ٢٢٠,٠٠٠ نسمة منهم و١٧٥,٠٠٠ من النصارى و٢٥,٠٠٠ من الدروز وأكثر من ١٣,٠٠٠ من السنّة والشيعة[١] والباقي من اليهود.

ويقدر ريتشارد ادوارد عدد سكان جبل لبنان في عهد القائمقاميتين بنحو ٢١٣,٠٠٠ نسمة منهم ٩٥,٣٥٠ من الموارنة و٤١,٠٩٠ من الروم الكاثوليك و٢٨,٥٠٠ من الروم الأرثوذكس و٣٥,٦٠٠ من الدروز و١٢,٣٣٠ من السنّة والشيعة و٢٠٠ من اليهود. كان منهم في القائمقامية الدرزية ٢٥,٤٥٠ درزياً و١٧,٣٥٠ مارونياً و٥,٢٠٠ من الروم الأرثوذكس و١٥,٥٩٠ من الروم الكاثوليك[٢].

ويتبنى الفرنسي بيكلار عضو اللجنة الدولية في بيروت تقديرات بوريه لسكان جبل لبنان والبالغة ٢٥٩,٨٣٠ نسمة يقيم منهم ١٧٤,٤٣٠ نسمة في القائمقامية الشمالية بما فيها مدينة زحلة، ويتوزعون على الطوائف كالآتي: موارنة ١٣٣,١٠٠، روم أرثوذكس ١٩,٩٥٠، روم كاثوليك ٨٦٠٥، دروز ٥٠٠٠، متاولة ٦٤٣٠، ومسلمون سنّة، ١٣٤٥، بينما يقيم في القائمقامية الدرزية ٨٥,٤٠٠ نسمة يتوزعون على الطوائف والمذاهب كالآتي: موارنة ٣٦,٩٠٠، دروز ٢٣,٥٦٠، روم كاثوليك ٩٨٠٠، مسلمون سنّة ٥٨٠٠، روم أرثوذكس ٥٦٥٠، متاولة ٣٣٩٠ واسرائيليون ٣٠٠[٣].

---

(١) انظر الجدول الذي نشره طنوس الشدياق في كتابه أخبار الأعيان، ص ٢٩.

(٢) Richard EDWARDS, La Syrie 1840-1862, Paris 1862, p. 71.

(٣) راجع المحاضر الكاملة للجنة بيروت الدولية لدى: الأب أنطوان ضو، حوادث ١٨٦٠ في لبنان ودمشق، لجنة بيروت الدولية، المحاضر الكاملة ١٨٦٠ ـ ١٨٦٢، تحقيق وترجمة الأب أنطوان ضو، منشورات وتوزيع مختارات، بيروت، لبنان ١٩٩٦، ص ٥٣٣ و٥٤١. انظر أيضاً: الجدول رقم ٤، والجدول رقم ٥.

إن إجراء مقارنة عامة بين إحصاء بوريه وإحصاء ريتشارد ادوارد تبين مقدار الفارق في عدد موارنة الجبل. فبوريه رفع عدد الموارنة في كل من القائمقاميتين إلى ١٧٠,٠٠٠ نسمة أي ما نسبته ٦٥,٤٣٪ من مجموع سكان الجبل، وخفض عدد المسيحيين غير الموارنة الأرثوذكس والكاثوليك إلى ما مجموعه ٤٤,٠٠٠ نسمة أي ما نسبته ١٦,٩٣٪ من مجموع السكان. في حين عمد ريتشارد ادوارد إلى جعل عدد الموارنة ٩٥,٣٥٠ نسمة أي ما نسبته ٤٤,٦٧٪ من مجموع السكان ورفع عدد المسيحيين من غير الموارنة (كاثوليك وروم أرثوذكس) إلى ٦٩,٥٩٠ أي ما نسبته ٣٢,٦٠٪.

أما الإحصاءات المتعلقة بالدروز فقد بلغ عدد هؤلاء حسب إحصاء بوريه ٢٨,٥٦٠ نسمة أي ما نسبته ١٠,٩٩٪ من مجموع السكان، في حين بلغ عددهم حسب إحصاء ريتشارد ادوارد ٣٥,٩٥٠ نسمة أي ما نسبته ١٦,٨٤٪. في حين لم يتجاوز عدد السكان الشيعة مع السنة ٧١٤٥ نسمة أي ما نسبته ٦,٤٨٪ حسب إحصاء بوريه. بينما بلغ عددهم حسب إحصاء ريتشارد ادوارد ١٢,٥٣٠ أي ما نسبته ٥,٨٨٪. وبالرغم من التباين في كل من الإحصاءين فيما خص المسلمين السنّة والشيعة، فإن النسبة المئوية بينهما لا تتعدى ٠,٦٠٪.

إن دراسة هذه الإحصاءات وتحليلها، لا يتعدى كونه عملية نظرية لا تؤدي إلى إعطاء صورة حقيقية عن حجم الكتلة البشرية التي كانت تعيش على مساحة لا تزيد عن ٣٢٠٠ كلم٢، حتى وإن صح التحليل، فليس هناك ما يثبت صحة الأرقام المتداولة بشأن كل طائفة. والذي يدفعنا إلى التشكيك بتلك الأرقام عدة أسباب أهمها:

- عدم وجود مؤسسات وأجهزة احصائية تغطي الوجود السكاني، وتقوم بعملية إحصائية تشمل جميع السكان والمناطق.
- انتفاء مصلحة السكان المباشرة في إتمام إحصاء دقيق وخصوصاً الطبقة الشعبية التي يقع عليها عبء الضريبة، وكذلك المقاطعجيون الذين عارضوا دائماً عمليات مسح الأراضي وإحصاء السكان تهرباً من ضريبتي الميري والأعناق.
- في ظل غياب عملية الإحصاء العلمي الصحيح، استعيض عنها بتقديرات لعدد

السكان وتوزعهم على الطوائف والمناطق. وإذا ما استثنينا طنوس الشدياق، فإن أكثر التقديرات الإحصائية قام بها الأجانب من الرحالة أو قناصل الدول الأوروبية.

- ارتبطت عمليات الإحصاء بأهداف سياسية لا تخفى على أحد، خصوصاً وأن الغاية منها كان توظيفها في المعطى السياسي الذي يخدم الدولة الأوروبية التي ترعى العملية الإحصائية.

جدول رقم (٥)

التوزع السكاني في القائمقاميتين النصرانية والدرزية

السكان حسب إحصاءات بوريه

القائمقامية / الطائفة	النصرانية	الدرزية	مجموع	النسبة في كل الجبل	النسبة في القائمقامية الدرزية	النسبة في القائمقامية النصرانية
موارنة	١٣٣,١٠٠	٣٦,٩٠٠	١٧٠,٠٠٠	٪٦٥,٤٣	٪٤٣,٢	٪٧٦,٣٠
روم أرثوذكس	١٩٩٥٠	٥٦٥٠	٢٥٦٠٠	٪٩,٨٥	٪٦,٦	٪١١,٤٣
كاثوليك	٨٦٠٥	٩٨٠٠	١٨٤٠٥	٪٧,٠٨	٪١١,٤٧	٪٤,٩٣
دروز	٥٠٠٠	٢٣٥٦٠	٢٨٥٦٠	٪١٠,٩٩	٪٢٧,٥٨	٪٢,٨٧
متاولة	٦٤٣٠	٣٣٩٠	٩٨٢٠	٪٣,٧٨	٪٣,٩٧	٪٣,٦٨
سنيون	١٣٤٥	٥٨٠٠	٧١٤٥	٪٢,٧	٪٦,٧٩	٪٠,٧٧
اسرائيليون	-	٣٠٠	٣٠٠	٪٠,١١	٪٠,٣٥	
مجموع	١٧٤,٤٣٠	٨٥,٤٠٠				
مجموع عام	٢٥٩٨٣٠					
				٩٩,٩٤	٩٩,٨٧	٩٩,٩٨

تابع الجدول رقم (٥)
السكان حسب إحصاءات ريتشارد ادوارد

القائمقامية الطائفة	النصرانية	الدرزية	مجموع	النسبة في كل الجبل	النسبة في القائمقامية الدرزية	النسبة في القائمقامية النصرانية
موارنة	٧٨٠٠٠	١٧,٣٥٠	٩٥,٣٥٠	٤٤,٦٧٪	٢٧,٢٨٪	٥٦,٨١٪
روم أرثوذكس	٢٣٣٠٠	٥٢٠٠	٢٨٥٠٠	١٣,٣٥٪	٨,١٧٪	١٦,٩٧٪
كاثوليك	٢٥٠٠٠	١٥٥٩٠	٤١٠٩٠	١٩,٢٥٪	٢٤,٥٪	١٨,٥٧٪
دروز	١٠٥٠٠	٢٥٤٥٠	٣٥٩٥٠	١٦,٨٤٪	٤٠٪	٧,٦٥٪
سنة + شيعة	١٢,٥٣٠		١٢٥٣٠	٥,٨٨٪		
مجموع	١٣٧٣٠٠	٦٣٥٩٠				
	ما عدا السنة والشيعة					
مجموع عام	٢١٣٤٢٠					
				٩٩,٩٩	٩٩,٩٥	١٠٠

وبعيد قيام متصرفية جبل لبنان أصبحت الإحصائيات أكثر علمية من حيث وسائلها ومناهجها إلا أنها لم تخل من التحزب والأهواء. فأكد يوسف كرم الطامع بحاكمية الجبل أن سكانه يعدون ٤٤١,٥٠٠ نسمة منهم ٣٥٠,٠٠٠ ماروني و٤٠,٠٠٠ درزي والباقون من سائر الطوائف. وقدر لوكروا Lockroy العدد بين ٢٣٣,٠٠٠ و٢٩٥,٠٠٠ موزعين بين ١٥٠,٠٠٠ و٢٠٠,٠٠٠ ماروني ومن ٦٠,٠٠٠ إلى ٦٥,٠٠٠ درزي و١٥,٠٠٠ إلى ٢٠,٠٠٠ شيعي ومن ٨,٠٠٠ إلى ١٠,٠٠٠ سني(١) كذلك قام ضباط الحملة الفرنسية سنة ١٨٦٠ بإحصاءات شملت ليس فقط مقاطعات الإمارة بل توسعوا شمالاً وشرقاً وغرباً وطاول عملهم مناطق عكار وطرابلس والضنية والهرمل وبعلبك وحاصبيا وراشيا وقرى بلاد بشارة وصيدا وبيروت. وقد بلغ عدد السكان نحو ٤٨٧,٦٠٠ نسمة منهم ٢٦٩,٩٨٠ نسمة يقطنون المقاطعات التي كانت تتبع الإمارة الشهابية، وكان منهم ١٧٢,٠٠٠ ماروني و٢٧,١٠٠ من الروم الأرثوذكس و٢٠,٤٠٥ من الروم الكاثوليك و٢٨,٥٦٠ درزي و١٣,٣٢٠ من الشيعة و٧,٧٩٥ سني ونحو ٣٠٠ يهودي(٢). ولا ندري ما هي الغاية من إحصاء سكان مقاطعات لم تكن داخلة ضمن حدود إمارة الجبل. لكن هذا التوسع في الإحصاء يثير ملاحظتين جديرتين بالذكر أولاهما ملاحقة الإحصاء لأماكن التواجد المسيحي فارتفع عددهم من ٢١٩,٥٠٥ نسمة إلى ٣٠٩,٦٩٥ في حين ارتفع عدد المسلمين (سنة وشيعة ودروز) من ٤٩,٦٧٥ يسكنون مقاطعات الإمارة إلى ١٧٥,٨٤٥ مما يبقي النسبة الكبرى ٦٤٪ للمسيحيين مقابل ٣٦٪ للمسلمين، وثانيهما تناول الإحصاء للمدن الساحلية والأقضية الأربعة وهي الأراضي التي ضمت لاحقاً إلى متصرفية جبل لبنان عند إنشاء دولة لبنان الكبير بعد أكثر من نصف قرن على إجرائه، مما يؤكد توجه القيادة العسكرية الفرنسية إلى توسيع الرقعة الجغرافية لجبل لبنان مقدمة للسيطرة عليه وتنفيذ مخططاتها الاستعمارية فيه.

وكان الجنرال دوكروا Ducrot الرجل الثاني في قيادة الحملة الفرنسية قد ميّز

(١) Dominique CHEVALLIER, La Société du Mont-Liban, Op. Cit., p. 34-35.

(٢) A. DUCROT, Le Liban et l'Expédition Française en Syrie 1860-1861. Tableau Statistique indiquant la population des districts du Liban, p. 347.

بين ثلاث مناطق في جبل لبنان: الشمال وهو الأكبر مساحة وقدر عدد سكانه بنحو ٢٠٠,٠٠٠ ماروني وبضع مئات من طائفة الروم الأرثوذكس، والوسط وقدر سكانه بنحو ٢٠,٠٠٠ نسمة من الموارنة والروم الكاثوليك والروم الأرثوذكس والدروز وغيرهم. والجنوب ويسكنه ٤٠,٠٠٠ درزي و١٥,٠٠٠ من مختلف الطوائف المسيحية. ويعتبر دوكروا أن نفوذ الفرنسيين يكاد يكون معدوماً في الوسط والجنوب وذلك بفعل دسائس الأتراك والانكليز[١]. وبالرغم من الإدعاء أن الإحصاءات التي أعطاها دوكروا تبقى صحيحة أكثر من غيرها إلا أن الجنرال الفرنسي يعود في مكان آخر ليخفض عدد الدروز إلى ٢٥,٠٠٠ نسمة بعد أن قدرهم بأربعين ألفاً والمسلمين السنّة والشيعة بسبعة آلاف، في حين أن الفرنسي لويس بوديكور يقدر عدد الدروز بنحو ٥٥,٠٠٠ نسمة والمسلمين الشيعة بما يتراوح بين ٢٠,٠٠٠ و٣٠,٠٠٠ نسمة[٢].

أما هنري غيز قنصل فرنسا في بيروت فقد قدر عدد سكان الجبل بنحو ٣٠٠,٩١٩ نسمة ثلثاهم من المسيحيين والثلث الأخير من المسلمين الدروز والشيعة والسنّة. ويورد غيز إحصاء آخر يقول فيه إنه وقع في يده وخلاصته أن عدد سكان الجبل لا يزيدون عن ١٩٣,٨٣٥ نسمة يتوزعون على المقاطعات الأربع والعشرين وقد بلغ عدد المسيحيين فيه نحو ١٥٣,٠٥٠ نسمة والدروز ٢٦,٤٤٥ نسمة والمسلمين السنة ٨٧٧٥ والشيعة ٥٣٩٥ واليهود ٢٩٠. ولكي يبرر الفوارق الرقمية بين هذا الإحصاء والإحصاء الذي قام به يدعي غيز أنه يستحيل في جميع أنحاء تركيا الحصول على معلومات صادقة تمكن من معرفة عدد السكان معرفة صحيحة وأن ما يذكر في هذا المجال ما هو إلا من باب التخمين المبني على تحريات وحسابات قائمة على افتراضات غامضة[٣].

إن الإحصاءات السكانية هي عمل اجتماعي ميداني يرتبط بأهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية ويبدو أن الاهداف السياسية كانت في وضعيات متقدمة عن غيرها في أغلب العمليات الإحصائية التي تمت في خلال فترة الحروب الأهلية.

(١) Ibid., p. 165 et 159 et 347.

(٢) Ibid., p. 16-17.

(٣) Henri Guys, Beyrouth et le Liban, T. 1, p. 171-172.

وما يبدو جديراً بالملاحظة في مجمل الإحصائيات المتراكمة انخفاض عدد الدروز فيها وارتفاع عدد المسيحيين وخصوصاً الموارنة منهم. وإذا ما استثنينا تقديرات الرحالة الفرنسي فولني لوجدنا أن الإحصائيات الخاصة بالدروز ظلت محكومة بالعقلية التقليدية السائدة لديهم والتي تربط إحصاء السكان بالتكليفات الجبائية فحاولوا إخفاء عددهم الحقيقي تملصاً من دفع الضرائب وخصوصاً ضريبة الفردة التي تدفع على الأفراد، لذلك نميل إلى الاعتقاد أن عدد السكان الدروز لم يكن على القدر الذي أوردته أكثر الإحصائيات دقة وموضوعية بل كان أكثر من ذلك خصوصاً أن الدور السياسي الذي قاموا به والمقام الذي تبوأوه يؤكد أن زيادة في عددهم يماثل الوضعية السياسية التي واجهوها ويعادل الدور المهم الذي قاموا به في خلال القرون الماضية من تاريخ جبل لبنان.

وإذا كان الدروز قد واجهوا الموجات الإحصائية بمفهوم تغييب الذات تخلصاً من دفع الجباية، فإن المسيحيين واجهوها بوعي سياسي يؤكد تفوقهم العددي المبالغ فيه بغية توظيفه في الشأن السياسي العام بعد أن لاحت بوادر تثميره في خلال فترة الحكم المصري لجبل لبنان. وقد ساعد العمال الأجانب وخصوصاً بعض القناصل والشخصيات المارونية بزعامة الأب عازار رئيس ثانوية مدرسة عين ورقة في كسروان، وجوزيف كونتي الوكيل القنصلي لفرنسا في صيدا، ومطران صيدا عبد الله البستاني وغيرهم في التأكيد على أهمية الأرقام فحاولوا تضخيم عدد السكان النصارى لتوظيفه في المنحى السياسي الذي كانوا يدفعون به[١].

ومن مجمل الإحصائيات المتقاربة، وإذا ما استبعدنا الأرقام ذات التقديرات المبالغ[٢] فيها فإن متوسط سكان جبل لبنان حسب تقديرات الشدياق وبوريه وأشيل لوران تبلغ نحو ٢١٠ آلاف نسمة، يعيشون على مساحة ٣٢٠٠ كلم^{٢} وهي المساحة الإجمالية للبلاد التي كان يحكمها الأمير بشير حتى سنة ١٨٤٠. وكان من ضمنها مساحة من الأراضي الزراعية قدرت بنحو ٨٠٠ كلم^{٢}، وعلى

(١) انظر بهذا الخصوص الدسائس والمشاريع التي قام بها الأشخاص المذكورين لدى: Dominique CHEVALLIER, Op. Cit., p. 36-38.

(٢) راجع توزيع السكان الذكور في جبل لبنان على الأقضية والنواحي الإدارية عام ١٨٦٢ حسب الإحصاءات الروسية التفصيلية لدى قسطنطين بتكوفيتش، لبنان واللبنانيون، ص ٥٥ ـ ٧٨.

هذا الأساس فإن الكثافة السكانية العامة هي بحدود ٦٥ شخصاً في الكيلومتر المربع الواحد في حين أن الكثافة السكانية بالنسبة إلى الأراضي الزراعية هي بحدود ٢٥٠ شخصاً في الكيلومتر المربع الواحد.

ومن الإحصاءات الطريفة ذات العلاقة السكانية تلك التي ذكرها دومنيك شوفاليه عندما اعتبر أن الخصوبة لدى الطوائف ليست متساوية. فالنساء المسيحيات أكثر إنجاباً من الدرزيات، وأن نسبة الرجال عند المسيحيين (٣٤,٨٪) أكبر من نسبة الرجال عند الدروز. وعدد الرجال عند المسيحيين يفوق عدد نسائهم (٢٥,٥٪) بينما عدد الرجال عند الدروز أدنى من عدد نسائهم (٣٢,٢٪) وأن الرجال الشبان أقل عدداً عند الدروز[١]. وربما كانت الحروب والصراعات الدموية المتواصلة منذ بداية عهد المعنيين ومعارك الاستنزاف المستمرة بين القيسيين واليمنيين حتى معركة عين دارا، ومن ثم حروب الأعيان والزعماء المقاطعجيين هي من الأسباب الرئيسية التي أبرزت الزيادة العددية للنصارى على الدروز فضلاً عن عوامل أخرى مهمة ساهمت في تمايز المسيحيين بشكل عام ومثلت دوراً أساسياً في التحول السياسي لمصلحتهم في خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

يبقى أن نشير إلى الكثافة السكانية في المقاطعات التي كانت تتبع إمارة الجبل. ومن ثم مناطق القائمقاميتين. ففي فترة حكم الأمير بشير تركزت نسبة ٣٥٪ من سكان الإمارة في المقاطعات الواقعة شمال جسر المعاملتين والخاضعة لولاية طرابلس، وقد مثل المسيحيون فيها نسبة ٨١٪ من مجموع السكان في حين توزع الباقي على الطوائف الإسلامية. أما المقاطعات التي كانت تتبع ولاية صيدا بما فيها مدينة زحلة فقد كانت النسبة السكانية فيها نحو ٦٥٪. وقد احتل المسيحيون نسبة ٧٣٪ من السكان مقابل ٢١٪ من الدروز. وفي المقاطعات المختلطة كان هناك ٦٩٪ من المسيحيين مقابل ٢٤٪ من الدروز[٢]. وفي مدينة دير القمر، تؤكد الوثيقة المنشورة تحت رقم ٤٦ أن عدد دافعي ضريبة الفرد بلغ نحو خمسمائة مكلف في أواخر عهد الأمير بشير توزعوا على الطوائف التي كانت

(١) Dominique CHEVALLIER, La Société du Mont-Liban, p. 47.

(٢) Ibid., p. 49-51.

تقطن المدينة. فكان عدد الدروز تسعين مكلفاً مع مشايخهم أي ما نسبته ١٨٪، والروم الكاثوليك ١٤٠ أي ما نسبته ٢٨٪ والموارنة ٢٤٠ أي ما نسبته ٤٨٪ واليهود ثلاثين أي ما نسبته ٦٪[١].

هذا على صعيد المقاطعات اللبنانية في ظل أحكام الأمراء الشهابيين. وبعد قيام نظام القائمقاميتين اختلفت المعايير باختلاف التقسيمات الإدارية التي فرضها قيام النظام الجديد. فمثلت القائمقامية النصرانية نسبة ٦٧٪ من السكان في حين مثلت القائمقامية الدرزية بما فيها دير القمر النسبة الباقية وهي ٣٣٪. أما نسب السكان الطائفية فقد بلغت نسبة المسيحيين نحو ٩٠٪ في القائمقامية النصرانية، في حين بلغت نسبتهم في القائمقامية الدرزية نحو ٦٠٪[٢]. وهذه الزيادة نجمت تاريخياً عما استقدمه الأعيان الدروز من عمال مسيحيين ومن مهنيين وفلاحين وكتاب للعمل لديهم، أو بدافع الهجرة والنزوح أو فراراً من الاضطهاد والمظالم التي تعرض لها هؤلاء في المناطق الشمالية[٣].

والإحصائيات التي ذكرت تتميز بأنها ليست إحصائيات بالمعنى العلمي الذي يستعمل اليوم، بل هي أقرب إلى التقديرات والتخمينات. وبقدر ما ترتكز هذه التقديرات على أسس وقواعد سليمة بقدر ما تصح وتلامس الحقيقة، وبقدر ما تبتعد عنها بقدر ما تخطىء وتضلل وخصوصاً إن شابها التحزب والأهواء. وإذا ما سلمنا بسلامة التقديرات المذكورة وليس لنا إلا ذلك نظراً لفقدان ما ينقضها، فإن العدد ليس العنصر الأساسي المعوّل عليه في مجتمعات القرون الماضية، فنزق العصبيات العائلية والطائفية والعشائرية غالباً ما يتفوق على مراهنات العدد، وقد حاول الموارنة تأكيد أهمية العدد في صراعهم لتغيير بنى المجتمع الجبلي وتقويض زعامته الأساسية القائمة على النظام المقاطعجي في حين أراد الدروز الإبقاء على البنية نفسها من خلال المحافظة على البنى السياسية والاجتماعية التي أنشأوها منذ عدة قرون، فكانت فترة من الحرب الأهلية امتدت على مدى عشرين سنة تقريباً. وإذا كان النصارى قد اعتمدوا فيها على زيادتهم العددية وكثافتهم السكانية

(١) انظر الوثيقة رقم ٤٦ في باب الملاحق.

(٢) انظر الجدول رقم ٥. أيضاً: Dominique CHEVALLIER, Op. Cit., p. 50-51.

(٣) ابراهيم الأسود، ذخائر لبنان، ص ١٢٥.

وتنظيماتهم الحربية المستحدثة، فإن الدروز اعتمدوا فيها على عصبيتهم العائلية والعشائرية وهي عامل اتحاد وتضامن فيما بينهم، وعلى إرثهم الحربي المتوارث لديهم في اللاوعي الذي يعيشونه. وكانت الغلبة العسكرية لهم، لكن الغلبة السياسية كانت لجانب العدد الذي وقفت إلى جانبه أيضاً قوى دولية واقتصادية واجتماعية تؤكد القضاء على نظام سياسي اجتماعي قديم وتبشر بقيام نظام جديد بديل عنه. وقد جاءت متصرفية جبل لبنان في إطار توافق دولي وعثماني لتعمل بمقتضى سياسة العالم الجديد الذي تمخض عن الثورتين الصناعية والفرنسية على إقامة نظام سياسي ـ اجتماعي عماده ديمقراطية العدد والبورجوازية الجديدة وحرية رأس المال.

ج ـ التبدلات الديمغرافية في خلال فترة ١٨٠٠ ـ ١٨٦١:

تتميز الدراسات السكانية بأنها دراسات متحركة تتبدل بحكم الزيادة السكانية التي تطرأ بفعل الزيادة الطبيعية الناتجة عن الفرق بين الولادات والوفيات. وكلما تطورت الحياة الاجتماعية وتحسنت سبل العيش والتغذية والوسائل الصحية كلما تضاءلت نسبة الوفيات وزاد عدد السكان. وفي بلد كجبل لبنان له من المميزات المناخية المعتدلة، والعزلة النسبية عن السواحل البحرية والداخل فضلاً عما توافر له من التقديمات الاجتماعية والصحية والتعليمية وخصوصاً في القرن التاسع عشر مما أهله للزيادة السكانية واطراد نسبة زيادة السكان بشكل هادىء وملحوظ.

ولكن زيادة عدد السكان لا تخضع لهذه العوامل فقط وإنما هناك عاملا النزوح والهجرة اللذان يؤثران فيها سلباً وإيجاباً حتى أنه لا يخلو بلد من تحركات داخلية بين السكان ومن انتقال من مكان إلى آخر. وقد تتم عملية النزوح والهجرة بدافع اقتصادي، ومنها ما هو غير اقتصادي كالاقتتال والصراعات الداخلية أو الفرار من الاضطهاد وملاحقة السلطة[1]. وفي جميع الحالات فقد شهد جبل لبنان عدة حالات تعود لهذه الأسباب منها ما أدى إلى زيادة عدد

(١) قبلان كيروز، آراء وحلول في أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للبنان المعاصر، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات الاقتصادية، بيروت ١٩٧١، ص ٣٧ ـ ٣٨.

سكانه ومنها ما أدى إلى إفراغه من نسبة كبيرة منهم. كما أن بعضها أدى إلى زيادة حجم الكتلة الطائفية لبعض السكان في حين أدى بعضها الآخر إلى إنقاص عدد إحدى الطوائف. وهكذا ساهمت عملية النزوح والهجرة في التحولات السياسية التي بدأ يشهدها جبل لبنان منذ مطلع القرن السابع عشر، واستمرت متقطعة طوال تلك الفترة حتى الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ ـ ١٩١٨.

وكان جبل لبنان قد شهد منذ مطلع عهد الأمير فخر الدين عمليات نزوح متواصلة وربما كانت منتظمة من المناطق الشمالية باتجاه المناطق الجنوبية، أي المقاطعات التي كانت تسمى آنذاك جبل الدروز أو جبل الشوف أو بلاد ابن معن وذلك لأسباب اقتصادية ودينية. ومن المؤسف أنه لم توضع إحصائيات ولا حتى تقديرات أولية بعدد الأسر النازحة وأفرادها باتجاه الجنوب. لكن غياب ذلك لا ينفي حقيقة الإقرار بالتبدل الديمغرافي الذي طرأ على الوضع السكاني داخل الإمارة المعنية. كما وأن فقدان الأرقام والتقديرات لا يلغي حجم الكتلة البشرية التي اتخذت من بلاد الأشواف موطناً لها ومحل إقامة، حتى أن البطريرك اسطفان الدويهي اعتبر أنه «في دولة فخر الدين ارتفع رأس النصارى، لأن أغلب عسكره كانوا نصارى وكواخيه وخدامه موارنة. فصاروا يركبوا الخيل بسروج ويلفوا شاشات وخرور ويلبسوا طوامين وزنانير مسقطة ويحملوا البندق والقفاص المجوهرة، وفي أيامه تعمرت الكنائس في بكفيا والعربانية وبشعلة وكفرزينا وكفرحلتا وقدموا المرسلين من بلاد الفرنج وأخذوا السكنة في البلاد»[١].

ومع قيام الإمارة الشهابية استمر التدفق المسيحي باتجاه الجنوب. وكان الصراع الحزبي بين القيسيين واليمنيين قد بلغ ذروته في معركة عين دارا في آذار سنة ١٧١١، حيث دارت الدائرة على زعماء الغرض اليمني من آل علم الدين فهرب من بقي منهم مع محازبيهم إلى جبل حوران[٢]. وما لبث أن بدأ اسم جبل الدروز يتعمم على المناطق الجغرافية التي نزلوا فيها في معادلة واضحة المعالم مع

(١) اسطفان الدويهي، تاريخ الأزمنة، تحقيق بطرس فهد، دار لحد خاطر، طبعة ثانية ١٩٨٣، ص ٥٠٥.

(٢) سليمان أبو عز الدين، توطن الدروز في حوران ووقائعهم مع الجيش المصري، مجلة الكلية، المجلد ١٢، سنة ١٩٢٦، ص ٣١٣ ـ ٣٢٣.

إخوانهم النصارى الذين حملوا معهم اسم جبل لبنان من المناطق الشمالية وراحوا يعممونه على بلاد الأشواف التي نزلوا فيها في خلال حكم فخر الدين ابن معن وخلفائه ثم تكاثروا في عهد الشهابيين.

وإذا كنا لا نبالغ في تأكيد نظرية الملجأ التي أطلقها بعض المؤرخين على جبل لبنان[١] بحكم صعوبة قمع أعمال العصيان والتمرد التي كانت تنشأ فيه، فإنه ابتداء من الحملات المملوكية التي قوضت بلاد كسروان ودمرتها، إلى الحملات العثمانية على الإمارة المعنية في زمني قرقماز وابنه فخر الدين، ثم في أيام الشهابيين وما عاناه السكان من الولاة العثمانيين وخصوصاً مداخلات الواليين أحمد باشا الجزار وعبد الله باشا وغيرهما، كل ذلك يؤكد على سقوط نظرية الملجأ التي روج بعضهم لها لتأكيد نظرية التعددية العرقية والحضارية في جبل لبنان، وقدرة الدولة الإسلامية على مد يدها العسكرية إليه في الوقت الذي تستشعر فيه أن التمرد القائم بات يهدد مصالحها الذاتية أو أمنها. أما ما هو دون هذا السقف، فقد كان من الأمور الطبيعية أو العادية التي تحصل في أكثر المقاطعات قرباً من عاصمة السلطنة. ويبقى التفسير المنطقي لعمليات النزوح السكاني باتجاه الجنوب الدرزي يكمن في الأسباب الاقتصادية بسبب توافر ظروف العمل الملائم والأسباب الدينية نتيجة الخلافات المذهبية بين الطوائف المسيحية والتي وجدت في سياسة المعنيين والمقاطعجيين الدروز من بعدهم كل تسامح وترحيب.

وفي سنة ١٨١١ وبسبب المضايقات التي تعرض لها دروز الجبل الأعلى على يد والي حلب وتفاقم موجة التعصب الوهابي قام الشيخ بشير جنبلاط والأمير بشير الشهابي بإرسال بعثة على رأسها حسون ورد النيحاوي وفارس الشدياق وحسين حمادة من بعقلين مهمتها جلب بعض الأسر الدرزية من هناك، فقدمت أربعماية عائلة توزعت في القرى والدساكر الجبلية الشوفية وجبل الدروز[٢]،

---

(١) Henri LAMMENS, La Syrie, Précis Historique, Editions Dar Lahad Khater, Beyrouth, 3ème éd. 1994, p. 195-198. انظر أيضاً: كمال الصليبي، بيت بمنازل كثيرة، الكيان اللبناني بين التصور والواقع، ترجمة عفيف الرزاز، دار نوفل، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩١، ص ١٧٣ ـ ١٧٩.

(٢) طنوس الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٣٩٢ ـ ٣٩٣. أيضاً: حيدر الشهابي، الغرر الحسان، ص ٥٧٢.

وأطلق على هذه العائلات اسم الحلبي ولا يجمع بينها غير الاسم والانتماء الطائفي. ففي جبل لبنان موطن آل الحلبي قرى نيحا وبعقلين ودير القمر وجديدة الشوف والسمقانية والباروك وبعذران وبطمة وعرمون وبشامون وعين عنوب وبرمانا ورأس المتن وصليما والشويفات وعبيه. ومنهم من سكن حاصبيا وراشيا وينطا وضهر الأحمر وكفرقوق والكفير وصيدا وبيروت وغير ذلك من الأماكن. وفي حين حافظت بعض العائلات على الاسم الأصلي وثبتت عليه كآل الأطرش سكان القريّة والسويداء وآل عز الدين وأبي شهلا وآل العكس(١) الذين سكنوا دير القمر والسمقانية وبطمة وبعقلين وغلب عليهم لاحقاً اسم الحلبي(٢). وكان هذا الانتقال الحالة الوحيدة الجماعية التي ساهمت في زيادة دروز جبل لبنان خلافاً للحالات السابقة والتي ستلي. وكان من شأنها مغادرة دروز الجبل الأعلى نزوحاً باتجاه ملاذهم الوحيد في جبل حوران(٣). واستمر جبل حوران أو جبل الدروز في استقبال الوافدين إليه من دروز جبل لبنان، وكان صراع العصبيات العائلية والخصومات السياسية والنزاعات بين الأعيان والأمير الحاكم، أو فيما بين الأعيان المقاطعجيين أنفسهم تدفع بالفريق المنهزم للفرار إلى جبل حوران والاحتماء بأريحية سكانه، وفي حصونه ومعاقله، وغالباً ما كان الانتقال يتم جماعات جماعات، واستمر الوضع هكذا حتى سنة ١٨٦٠ وفيها بلغت الحروب الأهلية بين الدروز والنصارى ذروتها، وكان من نتيجة التدخل العسكري الفرنسي

---

(١) جد بني العكس هو نصر الدين ابن المقدم علي العكس من بلدة تلتيتة الواقعة غربي مدينة حلب. نزح نصر الدين وابن عمه سلوم ابن سلطان العكس إلى بلدة بعقلين، في حين نزح محمد بن عز الدين العكس وأحمد بن سلطان العكس وسكنا بلدة دير القمر، ونزح فارس بن حسن العكس وخاله قاسم العكس وسكنا بلدة السمقانية. وأقام عبد الغفار وهو من سلالة علي المقدم في بلدة برمانا، وسكن غيرهم في بلدة بطمة وفي صيدا وبيروت، وقد عرف هؤلاء جميعاً بآل الحلبي. عن ورقة قديمة في مخطوطات آل الحلبي في بلدة بعقلين.

(٢) انظر محمد خليل الباشا، معجم أعلام الدروز، منشورات المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الدار التقدمية، المختارة ١٩٩٠، ج ١، ص ٤٤٦ ـ ٤٤٧.
ونور حمادة، الأميرة مي الحمدانية زوجة الشيخ حسين حمادة، مجلة أوراق لبنانية، نيسان ١٩٥٧، ص ١٥٨ ـ ١٥٩. ويحيى حسين عمار، الأصول والأنساب، دار الضحى للنشر، بدون تاريخ، ص ١٧.
Voir Aussi: Selim HICHI, La Famille des Djounblatt, du VII^eme Siécle à nos jours, Beyrouth, Liban 1986, p. 87-88.

(٣) الصليبي، بيت بمنازل كثيرة، ص ١٧٧.

ونصيحة الانكليز للدروز بعدم المجابهة وضرورة تجنّب القوات الفرنسية الغازية، أن اضطر هؤلاء إلى مغادرة قراهم وأماكن سكنهم باتجاه جبل حوران(١). وقد بلغت جموعهم هناك أكثر من ثلاثة آلاف لاجىء.

ولما كانت دير القمر(٢) النموذج الأكثر تعبيراً عن العلاقات الدرزية ـ المسيحية فقد اضطر أهلها الدروز إلى مغادرتها مع نزول طلائع القوات الفرنسية على شاطىء بيروت. وكانت خشيتهم من أن يلجأ الجند الفرنسي مع من يرافقهم من الموارنة إلى ارتكاب المجازر بهم، لذلك أخلوا بيوتهم، إما باتجاه حوران أو الشوف الحيطي (الشوف الأعلى). فما كان من نصارى دير القمر إلا أن سكنوا منازل الدروز المهجورة بحجة انتظار الفراغ من بناء بيوتهم المدمرة إما بفعل الحرب أو بفعل الحريق(٣). واستمروا في سكن منازل الدروز حتى قيام نظام المتصرفية، ومجيء المتصرف الأول داود باشا. وعندما حاول الدروز الرجوع إلى بلدتهم وبيوتهم حيل دون ذلك إذ رفض النصارى عودتهم، وتجمهروا في ساحة

---

(١) بولس مسعد، حوران والانتداب على سوريا ولبنان، المجلة البطريركية، الجزء الثاني، آذار ١٩٣٣، ص ٢١.

(٢) اعتبرت دير القمر لفترة طويلة عاصمة لبلاد الدروز انتقل إليها المعنيون من بعقلين في بداية حكمهم لوفرة مياهها وخصب أراضيها، فعمروها وبنوا فيها الدور والقصور، كما بنى الأمير فخر الدين عثمان المسجد الذي لم يزل قائماً إلى الآن، واستمروا فيها حتى انتهاء حكمهم. ورثها الشهابيون سنة ١٦٩٧ وأقاموا فيها إلى أن بنى الأمير بشير قاسم عمر قصر بيت الدين، فانتقل من دير القمر إلى مركز حكمه الجديد مفضلاً الابتعاد عن دير القمر لكثرة خصومه السياسيين فيها بعد اغتياله للأخوين جرجس وعبد الأحد باز سنة ١٨٠٧. وقد ورد اسم دير القمر في بعض الوثائق الأصلية **«دار القمر»** في حين دعيت في بعض الوثائق الروسية **«دير القمر أو مسكن القمر»**. انظر: ريجنكوف وسميليا نسكايا، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ٣١٤. أيضاً: الوثيقتين رقم ٣٦ و٥٥ في باب الملاحق، وسليمان أبو عز الدين، مصادر التاريخ اللبناني، تحرير الدكتورة نجلا أبو عز الدين، المركز الوطني للمعلومات والدراسات، المختارة ١٩٩٥، الجزء الأول القضاء، ص ١٧٣ و١٧٧ و١٨٠ و١٨٤ و١٨٨ و١٩٥ و١٩٩ و٢٠٤ و٢٠٦ و٢٠٨ و٢١٥ و٢٢٨. أيضاً:

POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 157.

(٣) يورد دومنيك شوفاليه عن الأمير بشير أنه عاقب سنة ١٨٣٠ مسؤولين عن مشاجرة وقعت في المختارة فقام بحرق منازلهم وقطع أشجارهم، وعندما تساءل أوبان Aubin عن سبب ذلك أجيب **«إن هذا تقليد قديم في أسلوب المعاقبة وأنه من الحكمة اتباعه»!!** كما عاقب قائمقام النصارى أحد أفراد آل الخازن بقطع ما لديه من أشجار التوت. Dominique CHEVALLIER, Op. Cit., p. 134.

السرايا رافضين ليس فقط سلطة قائمقام الدروز، بل وجودهم أيضاً[١].

وكانت تلك من المسائل التي واجهت المتصرف، وقد اضطر تحت ضغط رجال الدين المسيحيين وتأثير بعض قناصل الدول الأوروبية، وفي عملية منه لكسب جانبهم وتأييد حكمه، إلى تعديل بعض نصوص النظامات، فوافق على إخراج الدروز من بلدتهم دير القمر وعدم السماح لأي درزي بدخولها أو الإتجار معها. واستمر في حظره هذا حتى سنة ١٨٦٣ عندما بدأت الأمور تأخذ مجرى أكثر ليونة بفعل المؤثرات الاقتصادية وضغط تجار دير القمر لفتح أسواق المدينة أمام المستهلك الدرزي. لكن الوضع السكني للدروز ظل معلقاً فاضطر بعضهم إلى بيع أملاكه بأسعار زهيدة. فمن أصل ١٢٢٠ عملية بيع عقاري مسجلة سنة ١٨٦٢ ـ ١٨٦٣ في مديرية الشوف كان ثلاثة أرباع البائعين دروزاً وثلثا المشترين من المسيحيين[٢]. والذين لم يبيعوا سقط حقهم بالملكية بنتيجة وضع اليد من قبل مسيحيي البلدة أو بفعل التقادم ومرور الزمن[٣].

كانت أملاك الدروز في دير القمر الورقة الرابحة في أيدي نصارى البلدة، فصادروا بعضها تعويضاً لما لحقهم من خسائر في الأرواح والممتلكات. فخرج الدروز من البلدة صفر اليدين، واضطر بعضهم إلى الاستقرار نهائياً في جبل حوران في حين استقر بعضهم الآخر في القرى الدرزية المجاورة لدير القمر، حتى أن قسماً منهم استمر معللاً نفسه بالعودة إلى البلدة ومصراً على تأكيد انتمائه

---

(١) أحمد طربين، لبنان منذ عهد المتصرفية إلى بداية عهد الانتداب ١٨٦١ ـ ١٩٢٠، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية ١٩٦٨، ص ٢٥ ـ ٢٦.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص ٧٤.

(٣) كانت دير القمر تقسم إلى محلتين كبيرتين تسمى إحداها حارة الخندق سكانها موارنة وهم من عائلات نعمة والبستاني وثابت وأبي شاكر وباز والكك وشمعون وغيرها وأكبر هذه العيال من حيث العدد آل نعمة، وحارة الدلغانة وسكانها من الروم الكاثوليك والدروز واليهود. وكما كان للدروز خلواتهم التي لم تزل حتى الآن كذلك كان لليهود كنيس وأبنية ذات قيمة.
انظر جرجس صفا، المذكرات عن لبنان المتصرفية في عهود الباشاوات، مجلة الحياة النيابية، المجلد الرابع ١٩٧٤، ص ٦٨، والمجلد الخامس ١٩٧٥، ص ٢٦. أيضاً: الوثيقة رقم ٤٦ وهي تعليمات من الأمير بشير الشهابي الثاني تقضي بتوزيع فرضة دير القمر على المكلفين من المشايخ الدروز والملكية والموارنة واليهود.

إليها[١]. وهذا الإصرار على الانتماء إلى البلدة يؤكد على بقاء المشكلة العقارية قائمة حتى أواخر القرن التاسع عشر. وفي أواخر حكم داود باشا، تدخل المتصرف نفسه لوقف الصفقات العقارية التي كانت تتم بين الدروز والمسيحيين[٢]. وفي ذلك دلالة على عدم إنهاء الملف العقاري فظلت الأمور معلقة إلى أن سقطت باقي أملاك الدروز بمرور الزمن، وتم استقرار العائلات الدرزية في قرى متجانسة طائفياً. فاستقر آل غنام مثلاً في بلدات كفرحيم ودميت ونيحا وبزبدين ومكسي، وآل أبو ضرغم ونصر الدين والطريفة والشحاري في كفرحيم وآل الخبيص وأبو خير في دميت وكفرنبرخ، وآل القاضي وهم فرع من آل غنام في الشويفات، والباشا في دير بابا أولاً ثم في دميت ثانياً، وعلي صالح (أبو شقرا) في عماطور، وبو نصر الدين في بطمة وكفرحيم ونجار في بعقلين وعبيه، والخوند والسعدي وأبو ضرغم وأبو خير في دميت[٣] وهرموش وحكيم ولحام والمصفي في كفرمتى[٤]. كذلك استقر آل نكد الذين خرجوا من دير القمر في بلدة عبيه[٥] ودير بابا وكفرفقود وغيرها[٦]، وما يقال عن دير القمر يقال أيضاً عن دروز بعض قرى المتن كبرمانا وبيت مري وغيرهما من القرى التي نزح دروزها منها لضآلة عددهم فيها[٧]. كما أن كثيراً من الأسر التي غادرت جبل لبنان باتجاه حوران استقرت هناك منذ عدة أجيال، وأفرادها يعدون اليوم

---

(١) لدي مجموعة من الوثائق العائلية وهي عبارة عن حجج عقارية باسم جدي الأعلى أبو عباس حسين منصور غنام ويعود تاريخها إلى أواخر القرن التاسع عشر وهو في كل مرة يؤكد فيها «أنه من أهالي دير القمر قاطن بلدة نيحا». انظر الوثيقة رقم ٢٤ في باب الملاحق.

(٢) أحمد طربين، لبنان منذ عهد المتصرفية، ص ١٤٠.

(٣) أبو شقرا، الحركات في لبنان، هامش ص ٦٧. أيضاً: يحيى حسين عمار، الأصول والأنساب، ص ٦٧ و١٨٤.

(٤) مقابلة شخصية مع الأمير نديم آل ناصر الدين، كفرمتى في ١٩٨٧/٦/١٧.

(٥) نسيب النكدي، مخطوطة الأسرة النكدية، مكتبة يافث الجامعة الأميركية، ومكتبة المرحوم عارف النكدي، عبيه، ص ١٤٠.

(٦) رياض غنام، المقاطعات اللبنانية في ظل الحكم المصري، الوثيقة رقم ٣، ص ٢٨١، وفيها لائحة تضم أسماء أغلب الأسر الدرزية التي كانت تقطن بلدة دير القمر. أيضاً الوثيقة رقم ١٦ في باب الملاحق.

(٧) سعيد الصغير، بنو معروف في التاريخ، منشورات مطابع زين الدين، القرية، بدون تاريخ، ص ٢٦٦.

بالآلاف، حتى أنه ليس هناك من أسرة درزية في جبل الشوف إلا ولها امتداد في بلاد حوران، وهي لم تزل حتى الآن على تواصل وتآزر وتزاوج.

منذ بدايات عهد فخر الدين بدأت تطرأ تعديلات جذرية على الخريطة الديمغرافية لجبل لبنان. وقد تم بعضها بشكل طبيعي وهادىء وبدوافع اقتصادية أو سياسية وحتى دينية. في حين أن بعضها الآخر تم بفعل التراجع السياسي الذي لحق بالدروز نتيجة الأوضاع الدولية التي أحاطت بنشأة نظام المتصرفية ومعالجة ذيول الأحداث الدموية. لكن التحول الديمغرافي ـ الطائفي الكبير هو ذلك الذي حصل على مستوى رأس السلطة الحاكمة عندما تنصرت الأسرة الشهابية والأسرة اللمعية. وبالرغم من الغموض الذي يكتنف هذه المسألة والملابسات التي أحاطت بها والدوافع إلا أن دور رجال الدين الموارنة يبقى حجر الزاوية في إقناع بعض الأمراء الشهابيين واللمعيين بمروقهم من الإسلام إلى النصرانية[١]. هذا التنصر ما لبث أن آل إلى تبدل في الوضع الديمغرافي ـ الطائفي وانعكس بتحول على المستوى السياسي فساهم إلى حد بعيد في رفع مستوى التوتر الطائفي بسبب الإخلال بالتوازن العددي بين الطوائف. فالهجرات السكانية المسيحية من الشمال، وتنصر بعض الأسر المقاطعجية الحاكمة كونت وجها التبدل الديمغرافي الكمي ـ العددي والنوعي النخبوي، وهذا الإخلال في التوازن الاجتماعي ما لبث أن تقاطع مع المؤثرات الخارجية ومشاريع القوى الاستعمارية المتنافسة فأدى ذلك إلى التصادم الدموي المقيت والحرب الأهلية بين السكان.

ثانياً: الأوضاع الصحية في جبل لبنان

ظل الأهالي والسكان يعيشون طوال القرنين الماضيين حياة هي أقرب إلى حياة القرون الوسطى منها إلى العصر الحديث. وكانت الأوضاع الصحية لأهالي جبل لبنان في ظل غياب الجامعات الطبية والأطباء القانونيين تعيش سيطرة الطب

(١) يعتبر ريستلهوبر «أنه في سنة ١٧٥٥ أخذ بالنصرانية بعض أمراء شهاب ثم اقتفاهم الأمراء اللمعيون، فحسب ذلك الدروز خيانة. وكان ذلك مصدر الشقاق بين الشعبين اللذين عاشا في الوفاق حتى ذلك العهد، واصل البغضاء التي حركت الدروز على الموارنة وخضبت الجبل بالدماء». انظر تقاليد فرنسا في لبنان لريستلهوبر، ص ٢١.

الشعبي الذي يستمد مصادره من معينين مختلفين، أحدهما الطب النبوي وطب ابن سينا والرازي وغيرهم. والآخر طب المغاربة والعجائز وبعض السحرة والدجالين. وقد اختلطت كل هذه الأمور فسيطر الجهل والفوضى واستغل بعضهم ضعف المرضى المساكين وتعلقهم بحبل الشفاء مهما كان واهياً فبذلوا نقودهم في بعض الأحيان تخلصاً من أمراض وهمية عن طريق فك الطلاسم أو الرصد وكتابة الحجب والتعاويذ. ولم تكن المدرسة الطبية في الآستانة ومدرسة الطب العيني في مصر لتتمكنا من تغطية النواحي الصحية في المشرق العربي، كما لم تكن هاتان المدرستان قد بدأتا بتخريج أعداد من الأطباء ليكونوا بمنزلة الغيث في الأرض الجفاف. فلا عجب إذاً في أن يبقى هذا النوع من الطب الشعبي[(١)] أو الطب العربي شائعاً حتى أواسط القرن العشرين. فمشايخنا من كبار السن لا يزالون يذكرون «الأطباء المغاربة» الذين يجولون في القرى والدساكر ويروجون خدماتهم الصحية ويقدمون أدوية لأوجاع العين والأذن والجلد والمعدة والرأس وغيرها. وكان هؤلاء على درجة معينة من الإفادة والنفع لأنهم يستمدون معارفهم الجزئية من بعض الكتب الطبية التي تتخذ من الأعشاب مصدراً لتصنيع الأدوية والعقاقير. ولا يخفى ما كان للعرب من شهرة وطول باع في هذا المضمار. وكان بعضهم يعتمد على معرفة الشيوخ والعجائز الذين لهم إطلاع وتجارب. كما اعتمد أيضاً على بعض الكهنة الذين اعتبروا بمنزلة الأطباء، وكانت علاجاتهم أقرب إلى الصواب وأقل ضرراً. لكن الذي أفقد الطب العربي المستند إلى طب الأعشاب مصداقيته وأهميته، دخول جماعة من المشعوذين والسحرة والدجالين[(٢)]. وقد زاد الأمر خطورة، اعتقاد بعضهم بما يسمى الرصد والخط والطلسم والعين وما شابه «ورد العين (الإصابة بها) بالرقية والتبخّر بأثر العائن (الصائب) الذي يعرف بسكب رصاصة في صحن ماء بيد الراقي أو الراقية والتأمل في الصورة التي ظهرت وتشبيهها بمن يشكون به»[(٣)]. وكانوا إذا أعجزهم الشفاء يعتاضون عن

---

(١) انظر مسعود ضاهر، بيروت وجبل لبنان على مشارف القرن العشرين من خلال مذكرات كريمسكي، ص ١٠٧ ـ ١٠٨.

(٢) أسعد الخياط، صوت من لبنان، ص ٦٩.

(٣) اسماعيل حقي، مباحث علمية واجتماعية، ص ١٨١. أيضاً: ريجنكوف وسميليا نسكايا، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ١٤٤ ـ ١٤٥.

العلاجات بأن ينذروا الكنائس والمعابد ويستعملون الشموع والبخور والأعشاب النابتة في جدران الأديرة والمعابد، ويلجأون إلى الأولياء والقديسين ويقومون بزيارة المعابد والأضرحة حتى بات للأمراض أولياء اختصاصيون فمار أنطونيوس قزحيا لشفاء المجانين، ومار نوهرا لشفاء العيون ومار ضومط لشفاء الذراعين والرجلين ومار اليان ومار الياس لشفاء كل الأمراض[1]. وهذه أمور لا يزال يؤمن بها الكثيرون حتى يومنا هذا رغم التقدم الصحي والعلمي الذي نعيش فيه. أما العمليات الجراحية فلم تكن معروفة آنذاك وجل ما عرفوه في الكسور أعمال التجبير التي كان يقوم بها الجزارون والرعاة. في حين كان الحلاقون يداوون بالحجامة والعلق وخلع الأسنان والختان وأمراض الجلد. وتداووا أيضاً «بالكي في رؤوسهم أو في أعناقهم من الوراء وفي أرجلهم تحت الركب. ومنهم من كانوا يكتوون لغير داء معتقدين أن الكي هو خير وسيلة لراحة الجسم»[2] أو أنه آخر الدواء.

المهم أنه في تلك الفترة بدأ الناس ينهجون أسلوباً جديداً في البحث، فيتعرفون إلى الطب بمفهومه العلمي الصحيح البعيد عن الخرافات والأساطير ويحاولون الربط بين الداء والدواء، وأن لا شفاء إلا بالمعالجة وتناول الأدوية والعقاقير، وإن كان لا تعارض في ذلك من الناحية الدينية لأن من خلق الداء خلق الدواء. وهذا ما يمكن أن نعبر عنه ببدء النظرة العلمية والعقلية إلى ممارسة الطب ومحاولة ربط السبب بالمسبب والعلة بالمعلول.

وبقي تعداد السكان محكوماً بثلاثة مؤثرات أولها ارتفاع معدل الوفيات وانخفاض متوسط الأعمار، وثانيها الأمراض المسببة للضعف والوهن، وعدم قدرة الطب على معالجة تلك الحالات، وثالثها الانقلابات المفاجئة الناجمة عن الحروب والمجاعات والأوبئة[3]. وفي ظل الوقاية والمعالجة الصحية كانت بلاد الشام عرضة لانتشار الأمراض والأوبئة كالطاعون والجدري والهواء الأصفر

(١) اسماعيل حقي، لبنان مباحث علمية، ص ١٨٠ ـ ١٨١. أيضاً: فؤاد الخوري، من مشارف المئة، ص ٣٢٩ ـ ٣٣٠.

(٢) فؤاد الخوري، مرجع سابق، ص ٣٣٠.

(٣) روجر أوين، الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي ١٨٠٠ ـ ١٩١٤، ص ٤٦.

والبرداء والتيفية والخناق والسل والتيفوس وغيرها. وكان بعضها على جانب كبير من الخطورة لا لأنه يصيب الأفراد فحسب بل لأنه يقضي على العشرات منهم، وقد يفضي إلى القضاء على مجتمع بأسره فضلاً عما يسببه من الخسائر الاقتصادية والاجتماعية، ويعتبر الطاعون من أشد الأوبئة القديمة التي تفتك بالسكان وكانوا يسمونه الواغش[١]، وكثيراً ما فتك بأسرة وأدى إلى انقراضها بكاملها. وهو عادة يأتي من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب (عدا الحالة التي يأتي بها من مصر)[٢]. وقد عرفته هذه الأخيرة إحدى وعشرين مرة بين سنتي ١٧٨٣ و١٨٤٨ حسب إفادة عزيز بك حلمي مفتش قسم الأوبئة في مصر[٣]. أما جبل لبنان فقد عانى في خلال هذه الفترة عشرات المرات من ظهور هذا الوباء وغيره نظراً لاختلاط الأمراض بعضها ببعض وصعوبة تشخيصها. وكانت العدوى تنتقل من الخارج بواسطة القوافل التجارية والحجاج وغير ذلك كما حصل في وباء سنة ١٨٢٦ حيث عمّ وباء الطاعون[٤] أولاً شمال سوريا، ثم انتقل إلى حلب وتميز بشدته إذ كان يودي في كل يوم بحياة ألف نسمة حتى قضى على نصف سكان البلدان والقرى في جهات حلب. ومنها اتصل بحمص وحماه والشام والبقاع، وانتقل بعدها إلى جبل لبنان وعمّ قرى الناعمة وساحل بيروت ودير القمر وبيصور وعين داره وبعلشميه ووصل إلى النبطية في جبل عامل حتى أنه أتى تقريباً على ثلث أهل هذه القرى، ثم ما لبث أن انتشر في أغلب قرى الجبل وخصوصاً عرمون وعيتات وبشامون وعين عنوب ودير قوبل وشارون والشويفات[٥].

وإذا كان الطاعون قد غزا مقاطعات جبل لبنان عدة مرات في النصف الأول من القرن التاسع عشر، فإن طاعون سنة ١٨٢٦ كان أردأها وأشدها فتكاً بالسكان «إنه مرض قتال لأن كان الإنسان لا يمرض إلا كم ساعة ويموت».

(١) انظر الوثيقتين رقم ٢٥ و٢٦ في باب الملاحق.

(٢) Henri Guys, Beyrouth et le Liban, T. 1, p. 188-189.

(٣) الحكيم أمين الجميل، الطب في البلاد من مئة سنة، المشرق، العدد ٢٧، ص ٢٨٨.

(٤) انظر تقارير الطبيب الروسي ارتيمي رافالوفيتش حول انتشار مرض الطاعون في بلاد الشام، ريجنكوف وسميليا نسكايا، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ٢٢٩ ـ ٢٤١.

(٥) حيدر الشهابي، الأمير بشير والدولة العثمانية، ص ٩٥ ـ ٩٩.

وأن «الذين يتصاوبوا لم يسلم منهم إلا القليل»[١]، حتى أنه قضى على عائلة زينية بكاملها في بلدة العبادية فقيل في ذلك[٢]:

اجـا الـطـاعـون عـا بـيروت وعـشـش فـي الـعـبـاديـة
أخـذ فـرسـان أخـذ شـبـان أخـذ رجـال بـيت زيـنـيـه
أول مـا أخـذ الـشيـخ محـمـود ديّـات الـسـخـا والجـود
خـدودو حمـر وعـيـونـو سـود والـقـامـة رديـنـيـه

وكان الأمير بشير متشدداً في اتخاذ الإجراءات الصارمة للحد من انتشار الوباء، فيأمر بعزل المصابين ونقلهم إلى خارج القرية أي إلى البرية. وكان يضع النواطير على الطرقات لمنع دخول الغرباء[٣]. وتثبت الوثيقة رقم ٢٦ مدى اهتمام المسؤولين بهذا الوباء وحرصهم على حصره ومنع انتشاره. ففي سنة ١٢٥٢هـ الموافق لسنة ١٨٣٦م، كتب عبد الله شهاب إلى المشايخ الخازنيين يعلمهم «أن الواغش تظاهر في المتن بقرية بيت مري وحاصلة الشبهة في بعض قرايا المتن» والأمير بشير «مصدر الأمر الشريف بأننا نضع رباطة (رجال مسلحين) على جسر نهر الكلب لمنع كل متوجه لتلك النواحي فحسب الأمر وضعنا نواطير ولزم تحريره لخوتكم لاجل تنبهوا على قرايا عهدتكم بعدم التوجه لتلك المحلات وتحرصوهم بكل تشديد والذي لا يمتثل بل يتجاسر ويتوجه اعرضوا لنا عنه لنأمر بترتيب جزاه وطرده من قريته»[٤]. وكان وباء الجبال أكثر رحمة بالعباد من وباء المدن والسواحل نظراً لندرة الأمراض الخطيرة في الجرود العالية حيث يعيش الكثير من السكان حتى التسعين عاماً[٥]. لذلك ما أن يظهر الوباء في المدن أو

(١) المصدر السابق نفسه، ص ٩٦ ـ ٩٧.

(٢) الحكيم أمين الجميل، الطب في البلاد من مئة سنة، المشرق، العدد ٢٧، ص ٢٩٠. أيضاً: يوسف أبو صعب، «اجا الطاعون من بيروت وعشعش في العبادية»، مجلة أوراق لبنانية، نيسان ١٩٥٧، ص ١٧٩. ويحيى حسين عمار، الأصول والأنساب، ص ١٦٠.

(٣) الشهابي، الغرر الحسان، ص ٥٩٠ ـ ٥٩١ و٦٠٤ و٧٨٧ ـ ٧٩٠.

(٤) راجع نص الوثيقة رقم ٢٦ في باب الملاحق.

(٥) Henri Guys, Beyrouth et le Liban, T. 2, p. 66.

السواحل حتى يبادر بعض الأهالي إلى النزوح إلى الجبال[١]، وينعزل السكان داخل بيوتهم وقراهم وتقتصر أعمالهم على الضروري فقط، وتتعطل الطرقات وتنعدم التجارة ويرافق ذلك غلاء شديد. وقد يأتي الجراد فيزيد من معاناة السكان وشقائهم وتعم المجاعة فيموت الكثيرون منهم بسبب وضعهم المأساوي العام. وقد يتدبر بعضهم الوقاية بالفرار «إذا حل الوباء بأرض فاهرب سريعاً وأقم بعيداً وعد بطيئاً» وهذا ما تمشى عليه بشير الشهابي نفسه مع جرجس باز عندما فر سنة ١٨٠٠ إلى عين تراز، وبشير اللمعي عندما انعزل في رأس الجبل في قمة دير مار شعيا[٢]، واختبأ مشايخ آل تلحوق في بعض قرى الغرب. وكان الاختلاط يقع في بعض الأحيان فيلتبس الأمر في معرفة نوع الوباء فاعتبر بعض المؤرخين أن وافدة سنة ١٨١٧ كانت من مرض الهواء الأصفر (الكوليرا) في حين أن هذا المرض هو وباء هندي الأصل لم يظهر في بلاد المشرق العربي قبل سنة ١٨٢٢ وقد وصل حتى ازمير سنة ١٨٢٣. وكانت أفظع وافداته وأشدها تلك التي حلت ببلاد الشام في سنوات ١٨٤٥ و١٨٦٥ و١٨٧٥[٣]. ويؤكد الطبيب ارتيمي رافالوفيتش الذي زار دير القمر في أواخر النصف الأول من القرن التاسع عشر أن مرض الطاعون ضرب البلدة في العام ١٨٤١. وقد انتقل إليها من صور بواسطة الجنود الذين قدموا إلى الجبل. ثم عاد إليها في سنة ١٨٤٢ بسبب العجز عن اتخاذ التدابير المحجرية والوقائية، واستمر حتى سنة ١٨٤٣. وقد أودى من أهالي دير القمر في شهر حزيران من تلك السنة بنحو ١٢٧ مسيحياً و٤٥ درزياً[٤].

ومن الأوبئة المدمرة أيضاً داء الجدري وهو عريق في القدم والفتك. وقد عانى منه الجبل الشيء الكثير وكانت وفياته بالغة قبل اكتشاف اللقاح الخاص به سنة ١٨١٠.

---

(١) روفائيل كرامة، حوادث لبنان وسورية، من سنة ١٧٤٥ ـ ١٨٠٠ عني بنشرها وتعليق حواشيها ووضع فهارسها المطران باسيلوس قطان، منشورات جروس برس، بدون تاريخ، ص ١٥٦. انظر أيضاً: حسين سلمان سليمان، الإصلاحات الاجتماعية والمظاهر الحضارية الأولى في المرتفعات الجبلية اللبنانية، مجلة تاريخ العرب والعالم، العددان ٧١/ ٧٢، السنة ١٩٨٤، ص ٤٨ ـ ٥٦.

(٢) الحكيم أمين الجميل، الطب في البلاد من مئة سنة، المشرق، العدد ٢٧، ص ٣٦٠.

(٣) المرجع السابق نفسه، ص ٢٩٠.

(٤) ريجنكوف وسميليا نسكايا، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ٢١٠ و٢٣١.

وإلى جانب هذه الأمراض الوافدة كانت هناك أمراض محلية كالملاريا والحمى الناتجتين عن تجمع المياه في المستنقعات، والأمراض الرئوية والداء السكري وأمراض القلب والشرايين[١].

وكان للإجراءات الوقائية أهمية كبيرة في وقف انتشار الأوبئة وحصرها عند حدود معينة. لكن معالجة المرضى والمصابين لم تكن لتتم بالوسائل العلمية لعدم وجود الأطباء والمستشفيات ولجهل السكان أصول المعالجة الصحيحة. وهذا ما كان يرفع من نسبة الوفيات بين المصابين. وقد ظلت الأوضاع الصحية تجري على هذه الوتيرة حتى سنة ١٨١٠ عندما أدخلت جرعات من التلقيح ضد وباء الجدري على يد قنصل النمسا وغراندوقة توسكانا في بيروت بطرس لورالا[٢]. وقد أمر الأمير بشير بإجراء تجارب عليه فتم تلقيح بعض الأفراد وأرسلوا إلى بلدة برجا ليخالطوا المجدورين فيها، وعندما تحقق من نجاحهم تلقح هو وأهل بيته. ويذكر هنري غيز أن السيد لورالا اكتشف في أثناء إقامته الطويلة في الجبل حيث مارس الطب، مهنته الأولى، بقرة ظهرت عليها بثور ذات سائل كاللقاح، فقدم حينذاك تقريراً إلى أكاديمية الطب في ايطاليا التي ما لبثت أن أعلنت اكتشافه[٣].

وكانت الدول الأوروبية تولي الشأن الصحي اهتمامها وتحاول حصر أوبئة البلاد المشرقية والحؤول دون امتدادها نحو بلادها عن طريق العلاقات التجارية وانتقال التجار والمسافرين بين أوروبا وآسيا. لذلك قامت الجمعيات الأوروبية سنة ١٨٢٨ بإرسال بعثة طبية قوامها أربعة أطباء فرنسيين لمعالجة الموبوئين بالطاعون[٤]. كما أرسلت الحكومة الفرنسية الطبيب سوكة سنة ١٨٤٧ ليشرف على الحالة الصحية في الجبل ويفيدها عن سير الطاعون كي تتقيه[٥]. وبلغ من اهتمام الأوروبيين في بلاد المشرق أن أنشأوا في فترة الحكم المصري لبلاد الشام الجمعية الصحية التي تألفت من قناصل دول فرنسا والنمسا والدانمرك واسبانيا

(١) اسماعيل حقي، مباحث علمية واجتماعية، ص ١٨٠ و٦٤٤ ـ ٦٥٤.
(٢) بطرس صفير، الأمير بشير، ص ٩٣. أيضاً: ابراهيم الأسود، تنوير الأذهان، ج ٢، ص ٢١.
(٣) Henri Guys, Beyrouth et le Lib., T. 1, p. 187. أيضاً: اسماعيل حقي، مباحث علمية واجتماعية، ص ١٨٠. انظر أيضاً: وثائق المركز الوطني، الوثيقة رقم ٣٠٢٧.
(٤) ابراهيم الأسود، تنوير الأذهان، ج ٢، ص ٢٠٩.
(٥) الحكيم أمين الجميل، مرجع سابق، ص ٢٩٠.

واليونان لمساعدة السلطات الرسمية في منع تسرب الأوبئة وحماية البلاد منها(١). وكانت الليدي استير ستانهوب(٢) تحتفظ بطبيب خاص لديها طوال فترة اقامتها في جبل لبنان. وتؤكد الرسائل الموجهة إليها من الأمير بشير الشهابي والشيخ بشير جنبلاط على الخدمات الطبية التي كانت تؤديها لهما أو لأقاربهما بواسطة طبيبها الخاص ميرون أو كالوس(٣).

وفي ظل السيطرة المصرية خضعت بلاد الشام لإجراءات صحية متطورة بعد أن كانت حكومة محمد علي قد بدأت بتطبيقها داخل القطر المصري. فأنشأت سنة ١٨٣٤ المحجر الصحي (الكرنتينا) في بيروت على يد محمود نامي بك ومساعدة الفرنسي غوس، وكلوت بك ناظر الصحة العامة(٤)، ثم ما لبثت أن أصبحت بيروت مركز إدارة الصحة العامة في الساحل وأجبرت جميع المراكب الأجنبية والوطنية أن تأتي إليها للفحص والضبط(٥). ويبدو أنه كان لقناصل الدول الأوروبية دور في قيام المحجر من خلال ما أورده قنصل فرنسا في بيروت هنري

(١) Henri Guys, Beyrouth et le Liban, T. 1, p. 32-33.

(٢) انظر لقاء الشاعر الفرنسي لامارتين والليدي استير ستانهوب: Alphonce de LAMARTINE, La Voyage en Orient, p. 24-37.

(٣) بدر الحاج، رسائل الأمير بشير والشيخ بشير جنبلاط وابراهيم باشا إلى الليدي استير ستانهوب، جريدة السفير، السبت ٢٧/١٢/١٩٨٦.

(٤) سلمان قطاية، مذكرات كلوت بك وقصة أول مدرسة عربية للطب الحديث، مجلة العربي، الكويت، العدد ٢٥١، ص ١٣٤. وكلوت بك هو انطوان كلوت ١٧٩٣ ـ ١٨٦٨، من مواليد فرنسا، بدأ حياته كحلاق جراح Barrier Chirurgien في عائلة فقيرة من غرنوبل وظل يكدح ويعمل إلى أن أصبح طبيباً جراحاً معترفاً به من جامعة مرسيليا.
كان شديد الطموح عصبياً قليل الصبر نزقاً متهوراً هاجر إلى مصر والتحق بخدمة محمد علي وسرعان ما نجح في كسب ثقة الحاكم والأمراء بفضل شجاعته ثم أصبح طبيب وجراح الجيش المصري. أسس مدرسة أبي زعبل الطبية ومستشفى مدنياً في القاهرة، وشارك في الحملة على بلاد الشام ١٨٣٢ ـ ١٨٤٠. وبعد وفاة محمد علي أوعز إليه عباس باشا بترك مصر فغادرها عائداً إلى مرسيليا حيث أمضى فيها بقية حياته. أبرز مآثره كتاب في الطب من القطع الكبير ويقع في ٤٥٠ صفحة، ضمنه مذكراته وكثيراً من الآراء الطبية والنظريات الحديثة آنذاك. عربه عن الفرنسية محمد مسعود، وطبع في جزءين في مطبعة أبي الهول تحت عنوان «لمحة عامة إلى مصر».

(٥) رستم، آراء وأبحاث، ص ٦١. انظر أيضاً: مسعود ضاهر، بيروت وجبل لبنان على مشارف القرن العشرين، مذكرات كريمسكي، ص ٧٢.

غيز من تكليف ابراهيم باشا له ولسائر القناصل في إنشاء المحجر. وبالرغم من اعترافه بأن المحجر جنب بيروت طوال خمسة عشر شهراً الطاعون الذي كان متفشياً في الآستانة وازمير وقبرص ومصر إلا أنه ينتقد زملاءه القناصل «الذين شاؤوا أن يظهروا غيرتهم في عمل يهمنا جميعاً»[١] في حين أن قنصل روسيا بازيلي اتهم السلطات المصرية بتطويق سوريا بالحجر الصحي وباستخدامه كتدبير بوليسي تمارسه السلطات المحلية لمراقبة الداخلين إليها حتى في الفترات التي كانت فيها أراضي السلطنة خالية من الأمراض والأوبئة المعدية[٢].

أما طب الأسنان وتركيب الوجبات الاصطناعية فلم يكن معروفاً آنذاك، وجل ما عرفه الناس هو الخلع. وكان الحلاقون والحدادون يقومون بهذا العمل، فيجلسون المريض على مقعد، ويمسكه رجلان وأحياناً يربطونه، ولم تكن معدات الخلع حديثة، فكانوا يستعملون «البنسة» أو الخيطان القوية يربطون الضرس بها. أما الطرف الآخر فيربطونه بطاولة أو شجرة ثم يقربون من وجه المريض حديدة حامية فيجفل المسكين مبعداً وجهه بسرعة إلى الوراء اتقاء النار، فتكون تلك الجفلة كافية لقلع الضرس المعطوب. وكان يرافق ذلك أوجاع وآلام. ولم تكن التحشية والحقن بالبنج والوجبات الاصطناعية معروفة في ذلك الوقت[٣].

ظلت الأوضاع الصحية والطبية تتخبط في أجواء من الفوضى والتقليد حتى أواخر الثلث الأول من القرن التاسع عشر. وكان بعض الأطباء الذين لم يكن بحوزتهم شهادة قانونية قد حظوا بشهرة واسعة بسبب تمرسهم بالعمل الطبي ومداواتهم المرضى. وكان أبرزهم جبور الجعدي المشهور بجبور الطبيب بالذوق وعبد الله اليازجي (أبو ناصيف) وميخائيل سليمان الجلخ من بكفيا (فبيت الدين) وبني الخوري باهمج وأبي يعقوب ثابت[٤]. ومنهم أيضاً طنوس بن نادر المعلوف، والخوري يعقوب أبو نادر المعلوف، وأبو فرح يوسف المعلوف وأبو سليمان خليل

(١) Henri Guys, Op. Cit., T. 1, p. 32.

(٢) بازيلي، مصدر سابق، ص ١٨٥.

(٣) اميل أبو سمرا، قبل أن ننسى، مؤسسة الخدمات الطباعية، بيروت ١٩٧٤، ص ٣٣٤ ـ ٣٣٥.

(٤) الحكيم أمين الجميل، مرجع سابق، ص ٣٦٣ ـ ٣٦٤.

الصليبي، وميخائيل مشاقة[١]. كما قام بعض الأطباء الأوروبيين بدور مهم في تطبيب الأعيان وعامة الناس منهم الطبيب لويس برتران الذي ورد اسمه في كثير من الوثائق المحلية. ولكن بعد هذا التاريخ بدأت العلوم الطبية تتخذ منحى علمياً ومهنياً صحيحين إذ إنه في أوائل القرن التاسع عشر أنشئت الكلية الطبية السلطانية في اسطنبول، ثم أسس محمد علي باشا في مصر مدرسة الطب البشري في سنة ١٨٢٨. وكان عميدها الدكتور كلوت بك[٢] الذي جمع حوله عدداً من الأطباء الأجانب وأنشأ المستشفيات الثابتة والنقالة[٣]. وقد كان لهذا التطور أثره على الحياة الطبية في جبل لبنان خصوصاً بعد دخوله دائرة الحكم المصري ابتداء من سنة ١٨٣٢ حيث أصبح باستطاعة بعض الأهالي إرسال أبنائهم إما إلى العاصمة العثمانية أو إلى مصر لدراسة العلوم الطبية وحيازة شهادتها القانونية. وكان أول من نال شهادة طبية من أبناء الجبل درويش باز ابن عبد الأحد باز الذي اغتاله الأمير حسن الشهابي وجماعته بإيعاز من شقيقه بشير. وقد مهد البطريرك يوسف راجي الخازن ـ وكان آنذاك مطراناً ـ لابن شقيقته درويش الذهاب إلى مصر ودراسة الطب في المدرسة الطبية الحديثة التي أنشأها محمد علي بزعبل قبل أن تنتقل إلى القصر العيني. وكان درويش من أوائل تلامذتها المتخرجين الذين حازوا شهادة قانونية[٤].

لكن الحدث المهم الذي تحقق آنذاك هو قيام بعثة مؤلفة من خمسة طلاب تم إرسالها إلى مصر لدراسة الطب في مدرسة القصر العيني. وكانت الإدارة المصرية قد قبلت بتوجه عشرة طلاب من بلاد الشام ولقد جرى اختيار خمسة منهم من جبل لبنان، ونزل هؤلاء إلى مصر سنة ١٨٣٧ وكان أولهم وأسبقهم غالب البعقليني[٥]،

---

(١) المعلوف، دواني القطوف، ص ٣١٦ و٤٢٨ و٥١٨.

(٢) انظر ترجمته لدى جرجي زيدان، تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، الطبعة الثالثة، بدون تاريخ، ج ٢، ص ٧ ـ ١٥.

(٣) رستم، آراء وأبحاث، ص ٩٣.

(٤) أغناطيوس الخوري، مصطفى آغا بربر حاكم ايالة طرابلس وجبلة ولاذقية العرب (١٧٦٧ ـ ١٨٣٤) مطبعة الرهبانية اللبنانية، بيروت ١٩٥٧، ص ٩١. أيضاً: الحكيم أمين الجميل، مرجع سابق، المشرق، ص ٣٦٤.

(٥) ولد غالب في بعقلين سنة ١٨١٨، وتعلم في مدرسة مار عبدا هرهريا. تخرج من مدرسة =

وجاء بعده ابراهيم النجار[١] ويوسف الجلخ[٢] ويوسف مرهج لطيف وسليم المملوك[٣]. ويبدو أن إنحسار موجة الحكم المصري عن جبل لبنان قد أدى إلى تراجع في إرسال البعثات الطبية فظل شأن هذه البعثة يتيماً في تاريخ العلاقات الطبية بين مصر وجبل لبنان. ولو قدر للحكم المصري أن يستمر في بلاد الشام لتمكن المجتمع الجبلي من تلقي عشرات الأطباء العائدين إليه من الديار المصرية. لكن صيرورة الأوضاع السياسية إلى ما آلت إليه أفقد الجبل وسائر بلاد الشام هذه المبادرة الإنسانية في وقت كانت أكثر ما تكون حاجة ملحة إليها. وبالرغم من ذلك فقد ظلت مصر هدفاً لبعض الطامحين في دراسة العلوم الطبية فقدم يوسف المعلوف إليها سنة ١٨٥٥ حيث صرف ست سنوات في الدراسة مع مشاهدة العمليات الجراحية، ونال الشهادة سنة ١٨٦١[٤]. لكن تحوُّل الكليتين الأميركية واليسوعية إلى كليتين طبيتين بعيد سنة ١٨٦٥، جعل من بيروت مركزاً طبياً يؤمه ليس فقط أبناء الجبل بل مختلف الطلاب أيضاً الوافدين إليها من البلدان القريبة والبعيدة. وقد نتج عن قيام الكلية الطبية الأميركية إنشاء مستشفى دعي مستشفى الأميركان. كما أقام اليسوعيون مستشفى القديس جاورجيوس، لكن المصادر التاريخية تسجل قيام ما هو أسبق من مستشفيي الأميركان واليسوعيين، وقد أشار الطبيب الروسي ارتيمي الكسيفيتش رافالوفيتش في

= الطب العيني سنة ١٨٤٥. خدم البطريرك يوسف حبيش، ثم أقام في المختارة طبيباً خاصاً لسعيد بن جنبلاط، انظر: شاكر الخوري، مجمع المسرات، ص ٣٠٧.

(١) ولد ابراهيم في دير القمر سنة ١٨٢٢، وتخرج طبيباً سنة ١٨٤٢، ثم سافر إلى الآستانة وقابل الأمير بشير في منفاه. بعد عودته أقام في بكفيا أولاً ثم في بيروت حيث عمل طبيباً للعساكر. فتح مدرسة لتعليم الطب، كان من خريجيه يوسف الزعتري، ووالد الحكيم أمين الجميل. روي عن ابراهيم أنه أول من أجرى عملية الحصاة وإذ لم يكن ذاع استعمال البنج كان يربط من يجري له العملية على زوايا طاولة العمليات. انظر: يوسف الدبس، الجامع المفصّل في تاريخ الموارنة المؤصل، قدم له الأب ميشال حايك، دار لحد خاطر، بيروت، ، طبعة ثالثة، ١٩٨٢، ص ٣٥٦. أيضاً: الحكيم أمين الجميل، مرجع سابق، المشرق، ٣٦٥.

(٢) يروي صاحب كتاب تقويم بكفيا الكبرى، أن بشارة الجلخ والد يوسف كان يعمل في تصليح الساعات. وقد أصلح مرة ساعة كلوت بك فكان ذلك سبباً في إرسال ابنه إلى مصر لدراسة الطب. بعد عودته سنة ١٨٤٢ عمل الدكتور يوسف في بعبدا ثم نزل إلى بيروت وأقام فيها طبيباً. انظر: بليبل، تاريخ بكفيا الكبرى، ص ٢٧٤.

(٣) انظر أسد رستم، بشير بين السلطان والعزيز، ص ٢٣١ ـ ٢٣٢. أيضاً: الحكيم أمين الجميل، الطب في البلاد من مئة سنة، مرجع سابق، ص ٣٦٥.

(٤) المعلوف، دواني القطوف، ص ٣٢٤.

تقارير له عن الصحة في سوريا خلال جولته في مصر وسوريا ولبنان وفلسطين ١٨٤٧ ـ ١٨٤٩ إلى وجود مستشفى عسكري عثماني في بيروت. وقد قام بزيارته أثناء مروره في المدينة متوجهاً إلى طرابلس فدمشق. وضم هذا المستشفى من ٧٠ إلى ٨٠ سريراً. وكان فيه من المرضى نحو عشرين مريضاً وضعوا على أسرة خشبية قريب بعضها من البعض الآخر. وكان طبيب المستشفى ضابطاً عثمانياً يحمل رتبة أمير آلاي[١]. كذلك هناك المستشفى الذي أنشأه سنة ١٨٥٧ الأخوان مخايل وجبور طوبيا من مالهما الخاص في بلدة جبيل. وقد زوداه بعشرة أسرة لمعالجة المرضى[٢]. لكن المصادر التاريخية لا تعلمنا بكيفية المعالجة ولا بالطبيب الذي كان يقوم بمهام المستشفى ولا بالعمليات الجراحية التي أجريت فيه. أما بدء عصر الجراحة مع التخدير فلم يعرفه جبل لبنان إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على يد الدكتور جورج بوست George Post عندما أعطى المخدر إلى كلب. وقد أجرى عمليته هذه في بلدة عبيه سنة ١٨٦٥[٣].

تلك هي الأوضاع الصحية العامة حتى منتصف القرن التاسع عشر، وهي وإن بدت على شيء من البدائية والتأخر في أوائل القرن إلا أنها بدت في منتصفه على شيء من التقدم والتطور من جراء المبادرات التي تمت في خلال الحكم المصري وبعض أعمال المبشرين الذين اتخذوا من معالجة السكان وفتح المدارس التعليمية لهم وسائل لتحقيق أهدافهم التبشيرية[٤] إلا أن انطلاقة العلوم الطبية وتمايز الوضع الصحي في جبل لبنان وبيروت لم يبدأ إلا مع التنافس التبشيري من خلال قيام الجامعة الأميركية (الكلية السورية الإنجيلية) سنة ١٨٦٦ والجامعة اليسوعية (مستشفى القديس جاورجيوس) سنة ١٨٧٤.

---

(١) ريجنكوف وسميليا نسكايا، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ١٩٧.

(٢) فؤاد الخوري، من مشارف المئة، ص ٣٤٦.

(٣) انظر: فؤاد سليم حداد، تاريخ التخدير في لبنان، مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد ٤٠، شباط ١٩٨٢، ص ١٦ ـ ٢٤.

(٤) راجع نص الوثيقة رقم ٣٣ في باب الملاحق وهي تؤكد على نشاطي التطبيب والتعليم.

ثالثاً: بعض الملاحظات والاستنتاجات

- تميزت فترة حكم الأمير بشير ببروز الفروقات الاجتماعية والطبقية بين السكان. وغلبة طبقة الأعيان المقاطعجيين وتحكمهم بالفئات الشعبية الخاضعة لهم. كما تميزت بتراتبية حادة حافظ الأعيان عليها طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ولم تزل بعض مظاهرها بادية في كثير من القرى اللبنانية وخصوصاً في الأماكن التي تسكنها بعض العصبيات والأسر ذات الجذور المقاطعجية النافذة.

- عرفت الخريطة الديمغرافية في جبل لبنان تبدلات سكانية مهمة، وتميزت بعمليات هجرة ونزوح وخصوصاً في سنة ١٨٦٠ حيث شهد الجبل حركة هجرة أساسية نحو بلاد حوران، فاستقرت عائلات درزية عديدة هناك في حين نزحت عائلات مسيحية من القرى المختلطة باتجاه بيروت وزحلة ودير القمر وجزين وبلاد كسروان. وإذا كان علم السكان علماً متحركاً، فإن الأوضاع الاجتماعية والسياسية المضطربة بفعل الفتن والحروب الأهلية زادت من تحرك السكان وانتقالهم من مكان إلى آخر. وقد كان لذلك أثره في العملية الإحصائية وفي عدم استقرارها على أرقام صحيحة أو متقاربة.

- تشكلت الخريطة الديمغرافية لجبل لبنان في القرون الوسطى من ثلاث مناطق متباينة سكانياً. الشمال وهو جبل لبنان القديم يسكنه الموارنة، وبلاد كسروان في الوسط يسكنها مزيج من أكثرية شيعية وبعض الدروز والنصارى، وبلاد الدروز يسكنها الدروز الذين أعطوا اسمهم للمنطقة حتى أواسط القرن التاسع عشر. هذا الواقع الديمغرافي طرأت عليه تعديلات جذرية ابتداء من أوائل القرن الرابع عشر بفعل الحملات المملوكية على كسروان، ثم بفعل سياسة الأمير فخر الدين الاقتصادية والدينية. وقد ساهم التفوق العددي المستجد للمسيحيين في قيام تحول سياسي بدأت نتائجه بالظهور في النصف الأول من القرن التاسع عشر. وقد كان للأرقام الإحصائية في تعداد السكان أثرها الواضح في إثارة الصراع على السلطة، وفي تقرير السياسة الضريبية لدى الطوائف.

- بالمقارنة بين عدد سكان جبل لبنان ٢٠٠,٠٠٠ نسمة والأراضي الصالحة للزراعة فيه ٨٠٠ كلم^2 تبين الإحصاءات عجزاً في إمكانية الاكتفاء الذاتي للسكان.

وبالرغم من الحدود القصوى التي وصلت إليها عملية استصلاح الأحراج والأراضي البور، فقد ظل إنتاج الحبوب لا يتعدى حدود تأمين غذاء السكان لأكثر من أربعة أشهر. وهذا ما اضطرهم لتأمين قسم من حاجاتهم من إنتاج سهل البقاع ومقاطعات نابلس وصور وعكا.

- أدى ترقي الأوضاع التعليمية وازدهار الحركة الفكرية وانتشار الوعي لدى أكثر الطبقات الاجتماعية إلى بدء مرحلة من التفكير بنهج علمي صحيح وخصوصاً في موضوع الطب والصحة العامة. فبدأ الناس يربطون بين العلة والمعلول، والداء والدواء ويبتعدون عن طب المشعوذين وعن الأساطير والخرافات وسجلت تلك الفترة بداية النظرة العلمية والعقلية وبدأ العمل بوضع دعائم الطب الحديث الذي ظهرت نتائجه في أواخر القرن التاسع عشر.

الفصل الخامس

الحياة الفكرية والتعليمية في جبل لبنان

(١٧٨٨ - ١٨٦١)

أولاً ـ المدارس والإرساليات التعليمية

ثانياً ـ التبشير والتنصر وأثرهما في جبل لبنان

ثالثاً ـ الطباعة

رابعاً ـ المجلات والجرائد

خامساً ـ الحياة الفكرية والأدبية

أ ـ الجمعيات الأدبية

ب ـ أبرز مفكري تلك الحقبة وأهم انتاجاتهم

ج ـ المؤرخون والتأريخ

سادساً ـ بعض الملاحظات والاستنتاجات

تحتل الحياة الفكرية والتعليمية في جبل لبنان حيزاً مهماً في حياة شريحة كبيرة من السكان نظراً لما لها من أثر في ترقيهم وتطورهم في مدارج التقدم العلمي والإنساني. فالمؤثرات الفكرية والثقافية لدى الناس لا تقل أهمية عن المؤثرات الاقتصادية والسياسية. والبنى الفوقية وما تمثله القيم والمعتقدات الدينية والأحاسيس الفكرية والنفسية غالباً ما يكون لها دور رئيسي في حياة الشعوب، فتقرر الكثير من أوجه الحياة وأنماط المعاش البشري فيه. لذلك أولى المؤرخون والباحثون الاجتماعيون أهمية لدراسة هذا الشأن واعتبروه جزءاً متمماً لحياتهم الاجتماعية. وبالرغم من حض جميع المعتقدات والأديان على طلب العلم والمعرفة، فإن نسبة المتعلمين ظلت قليلة بسبب ضآلة عدد المدارس وافتقارها إلى المدرسين وعدم توافر العناصر المادية من أبنية وعائدات مالية تنفق على التلامذة والطلاب المتفرغين والمنصرفين إلى الدرس والتحصيل. وقد ساهم غياب الدولة عن رعاية الشؤون التعليمية وخصوصاً في المناطق النائية وجبل لبنان مثلاً، في تعميم سياسة التجهيل وعدم الإقبال على المعرفة. وقد واجهت بعض الأسر والعائلات هذا الواقع بمبادرات خاصة، فعمدت إلى تعليم أبنائها داخل بيوتها عن طريق تلقينهم مبادىء القراءة والكتابة والحساب بواسطة معلم خاص. وكانت العلوم الدينية قاعدة التعليم وعماده القرآن والكتاب المقدس. ففي حين انصرف بعض الشيوخ المسلمين إلى تعليم القرآن قراءة وكتابة وتفسيراً في زوايا الجوامع ورحابها، قام الرهبان والخوارنة بتعليم الانجيل وبعض اللغات كالسريانية واللاتينية والفرنسية. وقد استمر الوضع التعليمي على تلك الصورة حتى الثلث الأول من القرن الثامن عشر عندما أنشئت مدرسة عينطورة سنة ١٧٣٤، فكانت أولى المدارس التي عرفها جبل لبنان بالمعنى الحديث المتعارف عليه.

أما في خارج جبل لبنان فقد كان الوضع التعليمي على خلاف ذلك، إذ

عرفت بعض الحواضر الإسلامية في بلاد الشام كدمشق وحلب و حمص وحماه وادلب والقدس ونابلس والرملة وغزة وعكا وطرابلس وبعلبك مؤسسات تعليمية كانت تقوم إلى جانب المساجد، وهي وإن لم تكن المسجد نفسه إلا أنها ليست منفصلة عنه. ويذكر المرادي في كتابه سلك الدرر أن مدارس دمشق في القرن الثامن عشر بلغت نحو خمس وأربعين مدرسة وكذلك في حلب. في حين اعتبر الغزي أن غزوة تيمورلنك للمشرق العربي سنة ١٤٠٠ ألحقت بحلب وحدها تدمير ثلاثماية مدرسة عدا المساجد ودور الحديث وغيرها من أماكن التعليم(١). والمدرسة بهذا المعنى تعود بنشأتها إلى القرن الهجري الثاني عندما قامت مدارس مجانية للأيتام والفقراء. وكان لها تنظيم خاص وأنظمة وقوانين. لكن الطابع العام للتعليم الإسلامي ظل موقعه في الدرجة الأولى المساجد. أما منهاجه فكان تلقين القرآن والمعرفة الدينية والقراءة والكتابة واللغة وشيء من النحو والحساب وشعر القدامى وعلم العروض. ولم تكن فترة التدريس لتنتهي بامتحان أو شهادة، بل بإجازة يمنحها الشيخ لتلميذه الذي يصبح بعدئذ أهلاً للتعليم(٢). وفي مقارنة بين الكتاتيب الابتدائية القريبة من أديرة الرهبان ومدارس الحواضر في دمشق وحلب والاسكندرية والقاهرة، اعتبر الأب لويس شيخو أن هذه الأخيرة «أعلى رتبة لكنها في الغالب محصورة في العلوم الدينية وما يحتاج إلى اتقانها من المعارف اللسانية كمبادىء الصرف والنحو»(٣).

وكانت البابوية قد نجحت في إحكام قبضتها على الكنيسة المارونية عندما انشأت سنة ١٥٨٤ المدرسة المارونية في روما بهدف تعميق الروابط الثقافية بين روما والموارنة، وممارسة مزيد من الولاء عن طريق تخريج الكهنة ورجال الدين الموالين لها دينياً وثقافياً وسياسياً. وقد عمل خريجو المدرسة المارونية في روما عند عودتهم على نشر المدارس والتبشير الديني في جبل لبنان خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر(٤). كما تولى بعضهم مناصب كبيرة فتوصل إلى سدة البطريركية المارونية أمثال

(١) كامل الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، المطبعة المارونية، حلب ١٣٤٢هـ، ج ١، ص ١٦١.

(٢) أسامة عانوتي، الحركة الأدبية في بلاد الشام خلال القرن الثامن عشر، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات الأدبية، بيروت، ١٩٧١، ص ٢٨ ـ ٢٩.

(٣) لويس شيخو، تاريخ الآداب العربية (١٨٠٠ ـ ١٩٢٥)، منشورات دار المشرق، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩١، ص ٦.

(٤) ايليا حريق، التحول السياسي، ص ١٢٠.

جرجس عميرة واسطفان الدويهي ويعقوب وسمعان عواد ويوسف اسطفان ويوسف التيان وغيرهم، وكالأساقفة يوحنا الحوشبي واسحق الشدراوي ومخاييل الحصروني وأرميا نجيم. واستمرت مدرسة روما نحو ١٩٣ سنة وخرجت نحو ٤٠٠ من أبناء الطائفة المارونية[١]. وقد قام هؤلاء بدور مهم في ترقية الكنيسة المارونية ورفع المستوى التعليمي للموارنة. حتى أن هنري غيز يعتبر أن المسيحيين مدينون بثقافتهم وعلومهم إلى مخالطة الأوروبيين ولا سيما المرسلين الذين يقيمون بينهم ويزورونهم بصورة منتظمة. وباتوا ذوي ثقافة عالية بالنسبة لمحيطهم، ويظهرون في العلوم تفوقاً ملموساً خولهم تولي مراكز إدارية ومالية وسياسية عالية[٢].

ولم تكن الدولة العثمانية لتلحظ في سياستها العامة اهتماماً بالوضع التعليمي أو تدخلاً مباشراً معتبرة أن إنشاء المدارس والكتاتيب يجب أن يتم بمبادرات الأفراد والمحسنين وما يوقفونه من أموال تخصص لحاجات الطلاب والمعلمين[٣]. وقد استمر هذا النمط في إنشاء المدارس حتى بعد أن بدأت الدولة العثمانية في إنشاء المدارس الرسمية، فكان الأفراد والهيئات والمؤسسات الخيرية في كل مرة تنشىء مدرسة يوقفون لها مداخيل معينة تسد حاجة المدرسة ونفقاتها ومصاريف التلامذة وأجرة المعلم. ويطالعنا بهذا الخصوص نماذج من الوقفيات المدرسية التي تنشأ المدرسة بموجبها وتزدهر بالريع الخاص بها أو بتبرعات وتقديمات المحسنين إليها[٤].

أولاً: المدارس والإرساليات التعليمية[٥]

ارتبطت الأديان السماوية منذ أن وجدت ارتباطاً وثيقاً بالتعليم. وقد حُفظت المعرفة الدينية وعلوم اللاهوت والفقه والتفسير وسائر العلوم الدينية الإسلامية منها والمسيحية في صدور رجال الدين واستمرت متنقلة من جيل إلى جيل.

(١) اسماعيل حقي، لبنان مباحث علمية واجتماعية، ص ٥٦٥.

(٢) Henri Guys, Beyrouth et le Liban, T. 1, p. 77-79.

(٣) Hamilton GIBB and Harold BOWEN, Islamic Society and the West, London, Oxford University Press 1957, V. 1, p. 142-143.

(٤) البشعلاني، تاريخ البعشلي وصليما، ص ١٣٩.

(٥) انظر الجدول رقم (٦).

وكانت المساجد والتكايا والأديار والكنائس منارات للعلوم والمعرفة، ومدارس للتعليم ونشر الثقافة. وكان أغلب انتشارها في المدن الساحلية والحاضرات الداخلية الكبرى للدول الإسلامية المتعاقبة على حكم العالمين العربي والإسلامي. أما جبل لبنان كمنطقة جبلية بعيدة فقد كانت بمنأى عن التيارات الفكرية والتقدم الذي عرفته أغلب حواضر بلاد الشام، حتى إن السيد عبد الله التنوخي[(١)] (١٤١٧ ـ ١٤٧٦م) اضطر إلى التوجه إلى دمشق للاستزادة من العلوم الشرعية هناك بعد أن أعوزته الواسطة في جبل لبنان[(٢)]. ولم تكن الكتاتيب آنذاك إلا عبارة عن غرفة صغيرة تكتظ بالطلبة، وعليهم في أغلب الأحيان معلم جاهل يقرأون عليه حروف الهجاء ويتدرجون في القراءة الركيكة حتى المزامير، والبارع منهم يتعلم قراءة الإنجيل والخط. وهذا كان منتهى ما يبلغ إليه سواد المتعلمين من العلم أو يظل أكثرهم أمياً[(٣)]. وكان معظم الناس يجهلون القراءة والكتابة. وإذا ما توافر لهم شيء من التعليم فإنما كان يتم تحت سنديانة الكنيسة أو البلدة أو زوايا الجامع والخلوة على يد معلم كان في معظم الأحيان كاهن الضيعة أو أحد مشايخها. وكان الموارنة يقدمون السريانية على العربية لأنها لغة طقسهم مع بعض مبادىء التعليم الديني ومبادىء اللغتين السريانية والعربية. واستمر الوضع التعليمي في الجبل على ما كان عليه في القرون الوسطى، قطباه دير ومسجد ومنهجه العلوم الدينية والشرعية حتى الربع الأول من القرن السابع عشر، عندما

---

(١) انظر ترجمته لدى نديم نايف حمزه، التنوخيون أجداد الموحدين الدروز، ودورهم في جبل لبنان، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٨٤، ص ١٨٤ ـ ١٨٧.

(٢) انظر فؤاد أبو زكي، الأمير جمال الدين عبد الله التنوخي ـ سيرته ـ أدبه، أطروحة أعدت لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف الدكتور أسعد ذبيان، الجامعة اللبنانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ـ الفرع الأول ١٩٩٤، ص ١٦٣ ـ ١٦٤.

ظلت دمشق تزدهر بالعلم والعلماء وبجميع العلوم الدينية ومعظم العلوم الأدبية والمدنية. وكان للأمير مناصرون ومحبون ومقدرون لعلمه ورسالته في دمشق... وأحب أن تكون المدينة مقراً له ومعهداً لتلقي العلم من علمائها وفقهائها ومدارسها. انظر أيضاً: الشيخ أبي علي مرعي، سيرة العارف بالله السيد جمال الدين عبد الله، لا دار، القدس ١٩٣٥، ص. ف. ٤٥.

(٣) عبد الله حبيب نوفل، تراجم علماء طرابلس وأدبائها، المنشورات الجامعة، توزيع مكتبة السائح، طرابلس ١٩٨٤، ص ٩١ ـ ٩٢. راجع بهذا المعنى، الفصل الأول من كتاب أنيس أبيض: الحياة العلمية ومراكز العلم في طرابلس خلال القرن التاسع عشر، منشورات جروس برس، طرابلس، لبنان ١٩٨٥.

جدول رقم (٦)

جدول بأهم المدارس التي عرفها جبل لبنان حتى سنة ١٨٦٥

اسم المدرسة	السنة	الجهة المنشئة	ملاحظات	اسم المدرسة	السنة	الجهة المنشئة	ملاحظات
المدرسة المارونية في روما	١٥٨٤	البابوية	عاشت ١٩٣ سنة وخرجت ٤٠٠ من الموارنة	دير القديسين سركيس وباخوس	١٨٣٢	البطريرك يوسف حبيش	
سيدة حوقة	١٦٢٤	البطريرك يوحنا مخلوف	أول مدرسة مارونية في جبل لبنان	بكفيا	١٨٣٣	الآباء اليسوعيون	
مارت مورت إهدن	١٦٩٨	البطريرك الدويهي		رأس المتن	١٨٣٧	الرهبان	
زغرتا	١٧٣٥	بنيامين اليسوعي	مجانية غير طائفية	الشبانية	١٨٣٩	الرهبان	
عينطورة	١٧٣٥	بطرس مبارك اليسوعي		غزير	١٨٤٣	الآباء اليسوعيون	
وادي شحرور	١٧٥١			عبيه	١٨٤٣	المرسلون الأميركان كرنيليوس فانديك	

تابع جدول رقم (٦)
جدول بأهم المدارس التي عرفها جبل لبنان حتى سنة ١٨٦٥

اسم المدرسة	السنة	الجهة المنشئة	ملاحظات	اسم المدرسة	السنة	الجهة المنشئة	ملاحظات
درعون	١٧٥٧			راهبات مار يوسف	١٨٤٥	المرسلون اليسوعيون	
جبيل	١٧٦٢			راهبات المحبة	١٨٤٧		
زحلة	١٧٦٩			سوق الغرب	١٨٥٢	الروم الأرثوذكس	أولى مدارسهم
دير القمر	١٧٨٢			جمعية الراهبات المريميات	١٨٥٣	الآباء اليسوعيون	
عين ورقة	١٧٨٩	البطريرك يوسف اسطفان		غبالة	١٨٥٥	الرهبان	
بزمار	١٧٩٧			المكتب العسكري بيروت	١٨٦٠	الحكومة العثمانية	
بيان جبة بشري	١٨٠٦	الرهبان		الداودية عبيه	١٨٦٢	داود باشا	

تابع جدول رقم (٦)
جدول بأهم المدارس التي عرفها جبل لبنان حتى سنة ١٨٦٥

اسم المدرسة	السنة	الجهة المنشئة	ملاحظات	اسم المدرسة	السنة	الجهة المنشئة	ملاحظات
كفيفان	١٨٠٨			المدرسة الوطنية بيروت	١٨٦٣	بطرس البستاني	
مار يوحنا مارون كفرحي	١٨١١			المدرسة البطريركية الكاثوليكية	١٨٦٤	البطريرك غريغوريوس يوسف	
مار مارون بروميه	١٨١٧			المتين		عمانوئيل المتني	
قرنة الحمراء قاطع بيت شباب	١٨٢٧	القس يمين البجاني		حمانا		الرهبان	
مار عبدا هرهريا	١٨٣٠	البطريرك يوسف حبيش		الفريكه		الرهبان	
العبادية	١٨٣٠	الرهبان	بمساعدة اللمعيين شرط تعليم أولادهم	كفر حيال		دانيال الحدثي	
				بسكنتا		الرهبان	

أنشأ البطريرك يوحنا مخلوف سنة ١٦٢٤ مدرسة سيدة حوقة في جبة بشري وهي أول مدرسة مارونية في جبل لبنان، وما لبث أن نقلها البطريرك الدويهي من حوقة إلى قنوبين ووضعها تحت إدارته، واشترك في التدريس فيها[(١)]. وأنشأ الدويهي كذلك بعد عودته من روما مدرسة مارت مورة في إهدن، وشاد المطران بنيامين اليسوعي (جرجس بن سركيس عبيد) سنة ١٦٣٥ مدرسة زغرتا وعين لها دخلاً كافياً لمعاش معلم، وأبرز ميزاتها أنها كانت مجانية وغير طائفية فهي تتخذ من المعلمين بمقدار ما تحتمل مداخيلها.

وبالرغم من المدارس التي سبقت مدرسة عينطورة، فإن البعض يعتبرها أولى مدارس جبل لبنان وقد أنشأها الأب بطرس مبارك اليسوعي سنة ١٧٣٤، ووقف لها وقفاً زود به طلابها بما يحتاجون إليه[(٢)]. وابتداء من أواسط القرن الثامن عشر توالى إنشاء المدارس بشكل مكثف عملاً بمقررات مجمع اللويزة الذي انعقد سنة ١٧٣٦، التي تدعو إلى اقامة المدارس على اختلافها في المدن والقرى والأديار لتعليم الأحداث أصول القراءة والكتابة السريانية والعربية، ثم تعليم المزامير وخدمة القداس اليومي والعهد الجديد[(٣)]، فقامت مدرسة في وادي شحرور سنة ١٧٥١، ومدرسة في درعون سنة ١٧٥٧ ومدرسة في جبيل سنة ١٧٦٢، ومدرسة في زحلة سنة ١٧٦٩ ومدرسة في دير القمر سنة ١٧٨٢، ومدرسة في بزمار سنة ١٧٩٧[(٤)]. وإلى تلك الحقبة أيضاً يعود تأسيس مدرسة عين ورقة وقد كانت في أساسها ديراً أنشأه آل اسطفان لسكن الراهبات، لكن البطريرك يوسف اسطفان حوله إلى مدرسة سنة ١٧٨٩[(٥)]. وتضمنت برامجها علوم النحو السرياني والعربي والفصاحة وعلم

(١) أنطونيوس أبي خطار العينطوريني، مختصر تاريخ جبل لبنان، تحقيق الياس قطار، منشورات دار لحد خاطر، بيروت ١٩٨٣، ص ١١٨ ـ ١١٩. أيضاً: إسماعيل حقي، لبنان مباحث علمية واجتماعية، ص ٥٦٦ ـ ٥٦٧.

(٢) يوسف الدبس، الجامع المفصل في تاريخ الموارنة المؤصل، قدّم له الأب ميشال حايك، دار لحد خاطر، بيروت، طبعة ثالثة، ١٩٨٢، ص ٣٣٦. أيضاً: لويس شيخو، تاريخ الآداب العربية، ص ٤٩. ووثائق المركز الوطني، الوثيقة رقم ٣٩٥٦٣.

(٣) بطرس فهد، بطاركة الموارنة وأساقفتهم في القرن التاسع عشر، دار لحد خاطر، بيروت ١٩٨٦، ج ١، ص ١٥٤.

(٤) أسامة عانوتي، الحركة الأدبية في بلاد الشام، ص ٣٧.

(٥) يبدو أن الشيخ غندور الخوري اقترح على البطريرك تحويل الدير إلى مدرسة. لكن البطريرك =

المنطق والفلسفة واللاهوت النظري والعملي والمجادلات الدينية وشرح الكتب المقدسة وحوادث علم الذمة والوعظ الروحي وإنذار كلمة الله على الشعب المسيحي. وقد درس فيها عشرات التلامذة الذين تبوأوا فيما بعد مناصب مهمة دينية وزمنية وكان أبرزهم البطاركة يوحنا الحلو الغسطاوي ويوسف حبيش وبولس مسعد ويوحنا الحاج والمطارنة أرميا نجيم ويوسف اسطفان وجبرائيل الناصري وعبد الله البستاني وبطرس البستاني ويوسف رزق وحنا الخوري وهبة وفيليبس حبيش ويوسف المريض ونقولا مراد وبطرس كرم ونعمة الله الحاج ويوسف جعجع ويوسف الدبس ويوحنا حبيب ونعمة الله سلوان وبولس مسعد وبطرس الزغبي ويوسف مسعد ويوسف اسطفان وبولس عقل وغيرهم. ومن مشاهير العلمانيين الفقيه بشارة الخوري والكونت رشيد الدحداح وأحمد فارس الشدياق وبطرس البستاني ونعوم مكرزل وانطون صقال ومرعي الدحداح ويوسف المعلم والدكتور شاكر الخوري وبولس زين[1] وغيرهم. كما نص صك تحويل الدير إلى مدرسة على مواثيق أخرى منها «تربية الأولاد بخوف الله والعباد وحفظ طقوس رتبتنا المارونية الأنطاكية المقدسة منذ حداثة سنهم» والاسترشاد بالعلوم المقدسة. ومما ورد في صك التحويل أيضاً «.. لما شاهدنا الخراب العظيم وهلاك نفوس لا يحصى عددها الصادر من الجهل والغشم وعدم المعارف بالعلوم الروحية حولنا وخصصنا الدير المذكور وكل أوقافه إلى مقام الخير الذي لم يوجد خير أعظم منه وهو قيام مدرسة عامة لكل الطائفة يسترشد بها الأولاد الصغيرو السن بالعلوم المذكورة ليقدروا بواسطتها أن يرشدوا غيرهم لطريق الخلاص... ومنذ الآن وصاعداً لا عاد يطلق على الموضع المذكور اسم دير بل مدرسة لا غير»[2].

= تردد في الاستجابة بحجة أن الدير تسكنه بعض الراهبات، فأرسل إليه الشيخ غندور رسالة يسأله فيها: «ما هي الإفادة إذا راحو ثمان راهبات من عين ورقة إلى السماء وكان اكليروس ينوف عن ثلاثة آلاف لا يحسنوا قراءة الإنجيل» فقنع البطريرك وأقنع أقرباءه ودوّن صكاً مؤرخاً في ١٤ كانون الثاني سنة ١٧٨٩ بتحويل هذا الدير إلى مدرسة. انظر: الدبس، الجامع المفصل، ص ٢٧٠. أيضاً: الخور اسقف خير الله اسطفان، زبدة البيان أو خلاصة تاريخ أم مدارس سورية ولبنان «عين ورقا»، المطبعة التجارية السورية الأميركية بنيويورك ١٩٢٣، ص ٣٤ ـ ٣٥.

(١) الخور اسقف خير الله اسطفان، زبدة البيان، ص ٥٥.

(٢) الخور اسقف خير الله اسطفان، زبدة البيان، ص ٣٥. انظر قوانين مدرسة عين ورقة لدى بطرس فهد، بطاركة الموارنة وأساقفتهم، ج ١، ص ٩٠ ـ ٩٧.

ولا يعني أن قيام المدارس في جبل لبنان بالمعنى الحديث قد رافقه تخلٍّ عن الأساليب التقليدية في التعليم. فلقد كانت المدارس المنشأة حتى أواخر القرن الثامن عشر أعجز من أن تستوعب الراغبين في طلب المعرفة والتعليم. لذلك استمرت الأديرة والزوايا الملحقة بالمساجد والجوامع في استقبال المريدين فضلاً عما كان لمدارس طرابلس في القرون الوسطى ذات الصبغة الدينية ومدارس الشيعة في جزين وجبل عامل من أثر في ترويج العلوم والمعرفة وخصوصاً الدينية منها(١).

وفي أوائل القرن التاسع عشر ازدادت حركة إنشاء المدارس. فأسس العديد منها، وكان أهمها مدرسة كفيفان ١٨٠٨، ومار يوحنا مارون كفرحي ١٨١١ في بلاد جبيل والبترون التي لم يكن لها من الدخل إلا ما يقوم بأود عشرة تلاميذ(٢)، ومدرسة مار مارون برومية ١٨١٧. وقام البطريرك يوسف حبيش سنة ١٨٣٠ بتحويل دير القديس عبدا هرهريا إلى مدرسة اكليريكية عمومية يتلقى فيها الطلبة اللسانيين «الطلياني واللاتيني» والعلوم العالية كالفلسفة واللاهوت الاعتقادي وسائر ما يلزم المترشحين للدرجات الكهنوتية. ثم حول سنة ١٨٣٢ دير القديسين سركيس وباخوس بريفون في كسروان إلى مدرسة(٣). وقد ساهم الرهبان في إنشاء المدارس، يحدوهم إلى ذلك رغبة في «تعليم الأولاد القراءة والخط وأصول الديانة» فأنشأوا مدرسة ببان من قرى جبة بشري سنة ١٨٠٦، ومدرسة العبادية سنة ١٨٣٠ بعد أن وقف عليهم بعض الأمراء اللمعيين عقاراً واشترطوا عليهم تعليم أولادهم، ومدرسة رأس المتن سنة ١٨٣٧ ومدرسة الشبانية سنة ١٨٣٩ ومدرسة غبالة سنة ١٨٥٥. وأنشأ الأب عمانوئيل المتيني مدرسة في المتين كذلك كان للرهبان مدارس في حمانا وبسكنتا والفريكه وكفرحبال قرب قرطبة التي أنشأها القس دانيال الحدثي. ومدرسة في بصا بجوار تنورين ومدارس أخرى في وادي جزين وصغبين وبدادون(٤).

(١) محسن الأمين، خطط جبل عامل، ص ١٥٦ ـ ١٥٧.

(٢) يوسف الدبس، الجامع المفصل، ص ٣٧٩.

(٣) الخوري يوسف اللاذقي، رسالة تاريخية في ترجمة المغبوط البطريرك يوسف حبيش الأنطاكي على الطائفة المارونية، مطبعة الأرز، جونية ١٨٩٧، ص ٩.

(٤) الدبس، الجامع المفصل، ص ٣٨٣ ـ ٣٨٤.

وقامت الكنيسة بدور مهم في بناء المدارس وتأسيسها في خلال الفترة الأولى من تاريخ جبل لبنان الحديث. فحمل الإكليروس معظم عبء التعليم، وهو الذي بنى المدارس باستثناء سبع عشرة مدرسة أنشأتها الرهبانية اللبنانية البلدية، وست مدارس أنشأتها الرهبانية اللبنانية الحلبية، في حين كانت أهم المدارس كعين ورقة ومار عبدا هرهريا ورومية وريفون تحت رقابة البطريرك الماروني مباشرة(١). وقد عبرت الكنيسة عن استقلالها الذاتي والغنى الاقتصادي الذي راكمته خلال قرنين من الزمن بالمنحى الثقافي والتعليمي، وأركانه شبكة واسعة من الإكليروس المتعلم والذي كان من أهدافه ليس فقط نشر العلم والمعرفة بين الناس بقدر ما كان أيضاً نشر الأفكار والمبادىء المعبرة عن تطلعات سياسية وأخرى عقائدية عن طريق ربط السكان والأرض بالدين وهذا ما عبر عنه معظم منظري العقيدة المارونية ابتداء من زجليات ابن قلاعي. فكانت المدارس المنبر الذي تمكنت من خلاله أن تنشر أفكارها وتبث تصوراتها للنظام السياسي الذي بلورته في خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لجبل لبنان(٢).

وساهمت الإرساليات والمؤسسات التبشيرية في تأسيس المدارس ونشر التعليم(٣)، فكانت مدرسة عينطورة أولى مدارس المرسلين اللاتين، ثم أنشأ الآباء اليسوعيون سنة ١٨٤٣ مدرسة لهم في غزير لتهذيب الإكليروس وقد ضمت سنة ١٨٤٥ ثلاثة عشر مدرساً ومائة تلميذ(٤)، وأقامت في الدار التي كان قد شيّدها الأمير حسن شهاب شقيق الأمير بشير. ثم أحدث فيها قسم لتعليم الناشئة وتهذيبهم. وكان عميدها الأب مبارك بلانشة. وقد ظلت هذه المدرسة قائمة حتى سنة ١٨٧٥ وفيها نقلت إلى بيروت فقامت عوضاً عنها كلية القديس يوسف(٥). ويعتبر ديوكروا Ducrot أن مدرستي غزير وعينطورة ساهمتا في تقوية أواصر الاتحاد بين فرنسا و «الأمة المارونية» عبر نشر اللغة الفرنسية في جميع العائلات

(١) حريق، التحول السياسي، ص ١٢٠.
(٢) للتوسع في هذا الموضوع راجع ايليا حريق، التحول السياسي، الفصل الخامس.
(٣) راجع: Sami KURI, Une Histoire du Liban à Travers les Archives des Jésuites 1816-1845, p. 525-526.
(٤) POUJOULAT, La Verité sur la Syrie, T. 1, p. 257-258.
(٥) الأب لويس شيخو، تاريخ الآداب العربية، ص ٤٩.

المارونية وتثبيت محبتها لحاميتهم فرنسا[١]. كذلك أنشأوا مدارس صغيرة في بكفيا سنة ١٨٣٣ وفي بيروت وزحلة. وكانت مدرستا زغرتا وعينطورة تحت إدارة الإرساليات والإكليروس الماروني بالتناوب[٢]. واهتم المرسلون أيضاً بتعليم الإناث فأسست راهبات مار يوسف سنة ١٨٤٥ ثم راهبات المحبة سنة ١٨٤٧[٣]. وأنشأ الآباء اليسوعيون مدرسة في دير القمر سنة ١٨٤٨، وجعلوا معلماً لها فضول البستاني شقيق المطران بطرس البستاني من الدبية[٤]. وفي سنة ١٨٥٣ أنشأوا جمعية الراهبات المريميات ثم جمعية قلب يسوع لكنهما ما لبثتا أن جمعتا بأخوية واحدة عرفت باسم راهبات قلبي يسوع ومريم[٥]. وكان المرسلون الأميركان يعملون على تأسيس مدارس لهم، فجرت سنة ١٨٤١ محاولة لتأسيس مدرسة في دير القمر لتعليم أولاد الدروز، وتم استئجار منزل جرجس باز مكاناً لها، لكن المحاولة أخفقت بسبب وفاة القس جيجر الذي كان سيتولى التعليم فيها[٦]. وفي سنة ١٨٤٣ نجح المرسلون الأميركان في تأسيس مدرسة عبيه على يد كرنيليوس فانديك[٧]. وما لبثت أن تحولت سنة ١٨٤٧ إلى مدرسة داخلية بمساعدة العلامة بطرس البستاني. ثم صار التعليم فيها باللغة العربية بعد أن كان باللغة الانكليزية. وكانت مدة الدروس أربع سنوات[٨]. وما أن وافت سنة ١٨٦٠ حتى كان

(١) DUCROT, Op. Cit., p. 83.

(٢) ايليا حريق، التحول السياسي، ص ١٢٠.

(٣) جبران مسعود، لبنان والنهضة العربية الحديثة، بيت الحكمة، بيروت ١٩٦٧، ص ٣٩.

(٤) جرجس صفا، مذكرات جرجس صفا عن لبنان المتصرفية في عهود الباشاوات الأولين داود وفرنكو ورستم وواصه، نشرها وعلّق عليها يوسف ابراهيم يزبك، مجلة الحياة النيابية، المجلد الرابع، ١٩٧٤، ص ٥٩.

(٥) الأب لويس شيخو، تاريخ الآداب العربية، ص ٤٩.

(٦) مذكرات الدكتور كرينليوس فان ديك، من سنة ١٨٣٩ ـ ١٨٥١، أو تاريخ تأسيس النهضة الأدبية الأخيرة في بيروت ولبنان، مجلة الهلال، الجزء الرابع، السنة الرابعة عشرة، كانون الثاني ١٩٠٦.

(٧) يوسف نعمان معلوف، كتاب خزانة الأيام في تراجم العظام، ص ١٥٢. أيضاً: يوسف الدبس، الجامع المفصل، ص ٣٥١.

(٨) عيسى اسكندر المعلوف، دواني القطوف، ص ٤٣٦.

يقول فانديك في مذكراته: «كانت عبيه قرية كبيرة عامرة وصحية، وفيها أخلاط من الدروز والمارونيين والروم الأرثوذكس وبعض الكاثوليك لأنها كانت وسطاً بين بلاد الدروز وبلاد النصارى.. فاشترينا أرضاً عليها بناء قديم أصلحناه وجعلناه مسكناً للمرسلين ثم صارت =

المرسلون البروتستانت قد أسسوا ثلاثاً وثلاثين مدرسة تضم نحو ألف تلميذ خمسهم تقريباً من البنات[١]، وكان المطران بطرس أبو كرم قد أنشأ في عبيه مدرسة فيها ثلاثة قسوس يخدمون الرعية تولى واحد منهم تعليم أولاد البلدة مجاناً تنفيذاً لشرط إنشاء هذه المدرسة[٢]. ويعتبر لويس شيخو أنه لم يكن للروم الأرثوذكس في خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر أي مدرسة ذات شأن، وأنهم كانوا يرسلون أولادهم إلى مدارس المرسلين الكاثوليك أو البروتستانت الأميركان[٣]. إلى أن أنشأوا سنة ١٨٥٢ مدرسة خاصة بهم في بلدة سوق الغرب. وفي سنة ١٨٦٣ أنشأ المعلم بطرس البستاني مدرسته الوطنية في بيروت وقد ساعده في التعليم ابنه سليم[٤]. ومن المدارس المهمة التي أسست أيضاً بعد منتصف القرن التاسع عشر المكتب العسكري في بيروت، وقد أنشأته الحكومة سنة ١٨٦٠ وهو من أولى المدارس التي أقامتها الدولة[٥]. كما أنشأ المتصرف داود باشا بمساعدة الأمير ملحم أرسلان الذي كان يتولى منصب مديرية ناحية الشوف، المدرسة الداودية للدروز في بلدة عبيه سنة ١٨٦٢[٦]. كذلك أنشأ بطريرك الكاثوليك غريغوريوس يوسف سنة ١٨٦٤ المدرسة البطريركية الكاثوليكية في بيروت وأقبل إليها الطلبة من الشام ومصر وقبرص. وفي سنة ١٨٦٥ نقل الروم الأرثوذكس مدرستهم التي أنشأوها سنة ١٨٥٢ في سوق الغرب تحت اسم المدرسة الأرثوذكسية الكبرى إلى بيروت وأطلقوا عليها اسم مدرسة الثلاثة أقمار لتكون على طراز المدرسة الوطنية التي أنشأها البستاني، في حين أنشأ الموارنة

مدرسة هي مدرسة عبيه الشهيرة.. وبعد قليل أخذنا في بناء بيت آخر.. وفتحنا مدارس صغيرة في بعض أنحاء القرية. انظر مذكرات الدكتور فانديك، مجلة الهلال، الجزء الرابع، السنة الرابعة عشرة، كانون الثاني ١٩٠٦.

(١) جورج انطونيوس، يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية، ترجمه عن الانكليزية ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة السابعة، ١٩٨٢، ص ١٠٦. انظر أيضاً: الوثائق رقم ٢٨ و٢٩ و٣٣، ووثائق المركز الوطني، الوثيقة رقم ١٢١٠٦.

(٢) يوسف الدبس، الجامع المفصل في تاريخ الموارنة المؤصل، ص ٣٨٦.

(٣) لويس شيخو، تاريخ الآداب العربية، ص ٥١.

(٤) انظر ميشال جحا، سليم البستاني، دار رياض نجيب الريس، لندن، بدون تاريخ، ص ٢٦. أيضاً: جان دايه، المعلم بطرس البستاني، منشورات مجلة فكر، بيروت ١٩٨١، ص ١٦.

(٥) ابراهيم الأسود، تنوير الأذهان، ج ٢، ص ٣١٦.

(٦) راجع نص الوثيقة رقم ٢٧ في باب الملاحق.

مدرستين الأولى في عرمون أسسها همام مراد سنة ١٨٦٥ وعرفت بمدرسة مار نيقولا المريمية، والثانية سنة ١٨٦٧ بعد أن جددها الخوري ميخائيل سباط[١].

وكان بعض الحكام والإقطاعيين يرون على وجه الإجمال أن في الإقبال على العلم والثقافة شيئاً من المهانة وتقليلاً من وجاهتهم ونفوذهم، وفضلوا عليهما الفروسية والأعمال القتالية[٢]، في حين لجأ بعضهم الآخر إلى طريقة خاصة في تعليم أولادهم فلم يرسلوهم إلى المدارس المعروفة آنذاك، بل أقاموا لهم معلماً خاصاً عهدوا إليه تعليمهم في صف داخل قصورهم أو في منزل مجاور، يتعلمون على يديه القراءة والكتابة وعلم الحساب وشيئاً من الصرف والنحو ومبادىء اللغات[٣]، وربما انضم إلى حلقة التدريس هذه بعض أبناء الخاصة. وقد احتفظ الطبيب شاكر الخوري بصورة نموذجية عن هذا النوع من المدارس فذكر أنه انضم إلى المدرسة التي أنشأها الشيخ سعيد جنبلاط في المختارة لتعليم ولديه نجيب ونسيب. وكان موقعها في حارة المشايخ بيت نجم جنبلاط فوق الميدان الشرقي. وقد ضمت هذه المدرسة «سبعة تلامذة ما عدا البيكين» وهم صالح وحسن أولاد قاسم حصن الدين مستشار سعيد جنبلاط وقاسم ابن حسين شمس من غريفة صراف البيك «وحسن ابن الماس من عبيد البيك وأسعد أبو صوان الذي كان والده ووالدته في خدمة البيك وعلي حسن طليع ابن شيخ العقل من الجديدة. فكنا نجلس نحن الآخرون في الغرفة فكل منا يسمع درسه بعد إنهاء درس البكوات» وكان معلم هذه المدرسة العلامة الشيخ ابراهيم الأحدب الطرابلسي ومواد التدريس فيها ديوان ابن الفارض والفية ابن مالك ولامية العرب وغيرها[٤].

أما على الصعيد الرسمي فلم تعمد السلطنة العثمانية إلى اتباع وسائل جدية لتعميم التعليم، وفتح المدارس الرسمية. وربما كان هذا الأمر آخر ما تهتم به نظراً لما يرتبه عليها من أعباء مالية ونفقات باهظة، ولكن بعض الولاة العثمانيين

(١) شيخو، تاريخ الآداب العربية، ص ٧٦. المعلوف، دواني القطوف، ص ٥٨٦.

(٢) يوسف الحكيم، سورية في العهد العثماني، طبعة ثانية، دار النهار، ١٩٨٠، ص ٧٢.

(٣) لحد خاطر، الشيخ بشارة الخوري الفقيه، مطابع نصار، بيروت ١٩٥٦، ص ٢٥ ـ ٢٦.

(٤) شاكر الخوري، مجمع المسرات، ص ٢٧ ـ ٢٨.

شعروا بواجباتهم في ضرورة نشر التعليم فهبوا يدعون إلى تحقيق شيء منه، وبين هؤلاء يوسف كنج باشا والي دمشق وسليمان باشا وعبد الله باشا واليا صيدا. وقد أوجب عبد الله باشا التعليم الإجباري في أحد مراسيمه التي وجهها إلى متسلم بيروت. أما في خلال فترة الحكم المصري فقد عني محمد علي بالعلم والتعليم في بلاد الشام، وتم إرسال الطلبة إلى مصر للالتحاق بمدارسها، وقد بلغ عددهم في صيف سنة ١٨٣٢ مئة واثنين من الطلاب. ثم قام سامي بك بإلحاق أولاد من نفي من الشام إلى مصر بالمدارس. وبلغ من اهتمام ابراهيم باشا بالتعليم أن أمر بتعميم القراءة والكتابة بين أفراد جيشه، ووضع قانوناً يقضي بعدم ترقية ضباط الصف إلا بعد أن يلموا بالقراءة والكتابة، ومن يتأخر عن ذلك فعليه أن يلم بصنعة من الصناعات[١].

هذه الدعوة إلى التعليم والتحصيل لم يقرنها الحكم المصري بالوسائل العملية الكفيلة بتنفيذها إذ لم يرافقها إنشاء المعاهد والمدارس ولا تخصيص المعلمين والمدرسين. ولم يكن سبب ذلك جهل الإدارة المصرية أو عدم وعيها بما تستلزمه الدعوة إلى التعليم من نفقات ورعاية واهتمام. لذلك فإننا نعتقد أن السبب يعود للأوضاع الأمنية التي سادت بلاد الشام وانتشار الفتن والثورات في كثير من المناطق وهذا ما صرف المصريين عن الشؤون التربوية والاجتماعية والإنمائية ودفعهم إلى الاهتمام بالأوضاع السياسية لوضع حد لانتفاضات السكان والأهالي وقمع ثوراتهم وفتنهم.

وفي أعقاب عودة بلاد الشام إلى الحكم العثماني سنة ١٨٤٠، عمدت السلطنة إلى إجراء إصلاحات تربوية استمرت حتى نهاية سيطرتها على تلك البلاد. وألفت لجاناً قامت بدرس أوضاع التربية والتعليم، فصدر سنة ١٨٤٦ قانون إصلاح التعليم الذي خوّل الدولة حق الإشراف على مراحله كافة عن طريق مجلس معارف دائم. ونص القانون على مجانية التعليم، وحق تعيين مدرسين من غير رجال الدين. كما نص على ثلاث درجات للتدريس، ابتدائية وثانوية وعالية. وفي سنة ١٨٤٧ أنشئت وزارة المعارف وبموجبها فتحت دوائر للمعارف

(١) أسد رستم، آراء وأبحاث، ص ٩٢ ـ ٩٣.

تهتم بالشأن التعليمي والتربوي في الولايات العثمانية كافة[١]. ورغم ذلك فقد بقي جبل لبنان حتى سنة ١٨٦٠ بعيداً عن الاستفادة من مكتسبات هذه النظم التشريعية إذ كان له وضعه الخاص الناتج عن العدد الكبير من المدارس والمؤسسات التعليمية والتربوية المنشأة من قبل الأفراد والهيئات الدينية وبعض العلمانيين بمعزل عن الجهود الرسمية للسلطنة العثمانية أو المبادرات المتواضعة لبعض الولاة والحكام المحليين.

أمّا المناهج التعليمية في تلك المدارس فكانت مختلفة، وبعضها لم يتعد تعليم القراءة والكتابة وبعض أصول الحساب والمبادىء الدينية[٢] بطريقة السؤال والجواب وبدون اتباع قاعدة. في حين جرى تعليم مختلف الموضوعات في المدارس الأخرى كعين ورقة ومار عبدا وورمية وكفرحين وكفيفان. ومن هذه الموضوعات فن كتابة الخط والمنطق والفلسفة واللاهوت واللغات الشرقية والأوروبية[٣]. وكان الأولاد يذهبون إلى المدرسة بعد أن يبلغوا سن الرابعة أو الخامسة من العمر. واقتصرت بعض المدارس على تعليم اللغتين العربية والسريانية، ولا يكاد الصبيان يحسنون القراءة حتى يحولهم ذووهم إلى العمل فلا يلبثون أن ينسوا كل شيء. وكانت مدة الدراسة في هذه المدارس سبعة أو ثمانية أشهر في الهواء الطلق أو تحت السنديانة، وبقية أيام التعليم في غرفة صغيرة غالباً ما كانت تابعة للكنيسة[٤] أو للدير أو لأحد بيوت المشايخ أو الأعيان.

وبالرغم من كثرة المدارس التي أسست في تلك الفترة فإن عدد التلامذة فيها كان ضئيلاً. ويرى عيسى اسكندر المعلوف أن سبب هذه الضآلة يعود إلى «قلة الرغبة في التحصيل، فمدرسة سوق الغرب الانكليزية لم يتجاوز عدد طلابها الداخليين الثمانية، في حين أن مدرسة عبيه التي أنشأها الدكتور كرنيليوس فانديك سنة ١٨٤٣ لم يتجاوز عدد طلابها العشرة عند إنشائها والعشرين بعد أربع

(١) انظر طلال المجذوب، تاريخ صيدا الاجتماعي، ص ٣٠٢ ـ ٣٠٣.
(٢) Henri Guys, Beyrouth et le Liban, T. 1, p. 18.
(٣) ايليا حريق، التحول السياسي، ص ١٢١.
(٤) Henri Guys, Op. Cit., T. 2, p. 64-65.

سنوات[١]. وضمت مدرسة عينطورة ثمانية تلاميذ فقط سنة ١٧٣٦ ثم ارتفع العدد إلى المئة سنة ١٨٥٨، ولم يتجاوز عدد طلاب كبريات المدارس سنة ١٨٤٤ الـ ٢٥ طالباً. وبين سنتي ١٧٨٩ و١٨١٨ لم تخرج مدرسة عين ورقة سوى خمسين تلميذاً[٢]. واقتصر عدد طلاب مدرسة ريفون على العشرة لأنه لم يكن لها من الدخل ما يكفي لأكثر من هذا العدد، وكذلك الحال بالنسبة لمدرسة مار مارون الرومية[٣]. ويعود سبب تضاؤل عدد طالبي المعرفة إلى عدة أسباب أبرزها، تضاؤل ريع الأوقاف المخصصة للمدارس وعدم قدرتها على إعالة المزيد من الطلاب وصعوبة انتقالهم بسبب فقدان الطرق والمسالك، وقلة عدد المدرسين إذ إن أغلب المدارس المنشأة كان التعليم فيها يتم بواسطة معلم منفرد أو عبر جماعة من الرهبان ورجال الدين، فضلاً عن فقر الأهالي وحاجتهم إلى جهود أبنائهم وخصوصاً الفلاحين منهم والحرفيين، علماً أن القسط السنوي لتعليم التلميذ سنة ١٨٢٨ وصل إلى التسعة قروش وخمسة عشر فضة، وهو مبلغ لم يكن ليتمكن بعض الأهالي من تأمينه[٤].

وقد اعتبر ميخائيل مشاقة أن نصف رجال الدروز هم من العقال أما الذين يعرفون القراءة والكتابة منهم فنسبتهم قليلة جداً، في حين أن النساء الدروز قلما يوجد بينهن من هنَّ جاهلات أو من لا تعرف القراءة، والسبب في ذلك دوام وجود البنات عند أمهاتهن فتصير لهن الفرصة للتعليم. وأما الذكور فيكونون مع والديهم لمساعدتهم في أشغالهم المعيشية فلا يمتلكون وقتاً يتعلمون فيه إلا نادراً[٥].

والمدارس التي أنشئت في تلك الفترة لم تكن كلها مجانية. فبالرغم من الوقفيات التي خصصت لها والأموال التي صرفت على الطلاب فإن بعض الأهالي كانوا يقدمون لإدارة المدرسة نفقات أبنائهم ومصاريفهم المعيشية. فالمدارس إذاك لم

(١) عيسى اسكندر المعلوف، دواني القطوف، ص ٤٣٦.
(٢) ايليا حريق، التحول السياسي، ص ١٢٢.
(٣) يوسف الدبس، الجامع المفصل، ص ٣٧٩ ـ ٣٨٠.
(٤) انظر الخوري يوسف أبي صعب، تاريخ الكفور، كسروان وأسرها، ص ٤٧ ـ ٤٨.
(٥) ميخائيل مشاقة، منتخبات من الجواب، ص ١٢٩. انظر أيضاً: نجلاء أبو عز الدين، الدروز والتاريخ، ص ٣٢٠ ـ ٣٢١.

تكن ذات طابع تجاري بل هي عمل خيري يرمي القيمون من فتحها تحقيق غايات تبشيرية وسياسية واجتماعية. وكانوا يقدمون التعليم مجاناً، ولم تكن هناك أقساط مدرسية ترهق الأهالي كما هي الحال اليوم وجل ما يطلب منهم هو تقديم معيشة التلميذ أي المأكل والملبس. فالوثيقة الموقعة من الشيخ حيدر تلحوق وزوجة أخيه حسن، تخلو من نفقة التعليم ولكنهما يلتزمان تجاه السنيور طمسن الأميركاني الذي أدخل سيد أحمد ابن حسن تلحوق «في مدرسته التي هي لأجل العلوم وأنه يعلمه على موجب ذمته في مصروفه الذي لأجل مونته أنه مهما صرف عليه في كل سنة ندفع له إياه قسمين في كل نصف قسم»[١]. وكانت بعض المدارس تدار بواسطة شيخ أو كاهن يتولى التعليم فيها لقاء بدل نقدي يجمع شهرياً من التلامذة أو لقاء مواد عينية كالحطب أو المواد الغذائية[٢]، لكن أول عهد الأهالي بالمدارس اتسامها بالمجانية والدوافع الدينية والتبشرية ولم تأخذ المنحى التجاري أو لقاء بدل إلا في الفترات المتأخرة من القرن التاسع عشر.

وأسلوب القراءة كان يبدأ أولاً بطريقة التهجئة ومتى تم اتقانها يصار إلى القراءة درجاً. أما الكتابة فكانت تبدأ بتلقين التلامذة كتابة حروف الهجاء، ثم كتابة الكلمات على لوح من تنك يكتب عليه بالدلغان أو يستعملون قلم الغزار أو القصب بعد بريه ثم يغمسونه بالحبر[٣]. وكانوا يتباهون باقتناء دواة من نحاس غالباً ما تكون صنع دمشق أو حمص أو بيت شباب يشكونها في زنانيرهم (مناطقهم) وفيها الليفة من حرير وعليها الحبر الأسود الذي كانوا يصنعونه من الريحان والعفص وغيرهما. وكان البطاركة والمطارنة والكهنة والمعلمون والكتبة وبعض المشايخ يتباهون بحمل الدواة[٤]. وكان تأديب التلاميذ يتم بعدة طرق، فهناك قضيب التوت والصفع على الخدين وقرصة الأذن والفلق[٥] والجلد القاسي وغير ذلك من الوسائل التي تؤدب التلاميذ وتجعلهم منضبطي السيرة والأخلاق. وفي وثيقة يعود تاريخها إلى ١٥ تموز سنة ١٨٣٩ يتعهد فيها حنا الوتوات لإدارة مدرسة السنيور هبرد بالسماح لهذا الأخير

(١) راجع نص الوثيقة رقم ٢٨ في باب الملاحق.
(٢) فؤاد الخوري، من مشارف المئة، ص ٢٣٣.
(٣) المرجع السابق نفسه، ص ٢٣٤.
(٤) البشعلاني، تاريخ بشعلي وصليما، ص ١٤٥.
(٥) فؤاد الخوري، من مشارف المئة، ص ٢٣٥.

باستعمال أي وسيلة ممكنة (الكلام أو الضرب أو الحكم) لتعليم ابنه عبد الله وأن هبرد «يدبره كيف ما شاء لأنه مسلم لذمته، وأنا ما إلى (لي) مع المذكور معارضة كلياً لأنني عالم أنه يريد له الخير»[١]. وقد بلغ من قسوة بعض المدرسين آنذاك ما جرأهم على الضرب الشديد والجلد القاسي واستعمال الفلق وضرب التلميذ على أصابعه دون شفقة أو ضربه بعود مشتعل من الموقد[٢].

تلك كانت حالة المدارس حتى سنة ١٨٦٠، وعلى الرغم من كثرتها وتعددها وقد بلغت العشرات إلا أنها كانت ضعيفة فبعضها لم يتجاوز عدد طلابها أصابع اليدين. وكان يقوم بأعباء كل منها مدرس واحد، وكانت مداخيلها قليلة نظراً لضآلة ريعها وفقر الأهالي وعوزهم، وحاجاتهم إلى جهود أولادهم. لكن هذا الوضع العام، بدأ يتحول بعد سنة ١٨٦٠ حيث شهد جبل لبنان انطلاقة رائدة للحركة التعليمية والتربوية لم تعرفها المقاطعات المحيطة به، وقد ساعد في نشرها وتعميمها الاستقرار السياسي الذي ساد مناطق الجبل والإرساليات الأجنبية والمؤسسات التبشيرية، واستمرار سياسية الدول الأوروبية في رعاية الطوائف الدينية وإعلان الحماية لها وربطها بثقافتها العامة عبر إنشاء المدارس والمعاهد التعليمية والتثقيفية. فأنشئت الجامعة الأميركية على يد المرسلين الأميركان، وقلدهم المرسلون اليسوعيون فأنشأوا جامعة القديس جاورجيوس بعد أن نقلوا مدرستهم من غزير إلى بيروت سنة ١٨٧٤ وجعلوها تنتظم في سلك الكليات الجامعة، وعلموا فيها فنون الآداب والفلسفة والطبيعيات والرياضيات والهندسة وأضافوا إليها سنة ١٨٨٣ بمساعدة فرنسا تعليم الطب بفروعه، ثم أغنوها بفتح مكتب لدرس الحقوق ومكتب للفنون الهندسية. وقد بلغ من ازدهار التعليم في الجبل والمدن الساحلية المتصلة به أن فاق عدد طلابه السبعين ألفاً عشية الحرب العالمية الأولى[٣]. وفي ذلك دلالة على ما كان له من أهمية في نشر التربية والتعليم ومن دور ريادي في النهضة الأدبية التي عرفها مع مصر وسائر مناطق بلاد الشام.

---

(١) انظر الوثيقة رقم ٢٩ في باب الملاحق.

(٢) البشعلاني، تاريخ بعشلي وصليما، ص ١٤٢. الخوري قسطنطين الباشا المخلصي، تاريخ دوما، ص ٢٤٥.

(٣) اسماعيل حقي، مباحث علمية واجتماعية، ص ٥٨١ ـ ٥٨٢.

لكن الملاحظة المهمة تبرز من خلال اتساع نشاط المؤسسات التعليمية الفرنسية ليس فقط في جبل لبنان بل في سائر أراضي السلطنة العثمانية، فكانت اللغة الفرنسية تدرس في العديد من المدارس المحلية وهي مدارس يونانية وأرمنية وتركية وعربية وحتى ايطالية وروسية والمانية. وهذا ما جعلها واسعة الانتشار في دوائر الإدارة المحلية الحكومية والمؤسسات الرسمية والخاصة، وأدى بالتالي إلى ظهور صورة فرنسا المستقبل التي تم رسمها من خلال الأعمال الثقافية الفرنسية في أذهان الطلاب وأعضاء الجمعيات ذات الصلاة الوثيقة بفرنسا. فكان من الطبيعي أن تبنى ركائز هذه الصورة من على مقاعد الدراسة والتعليم، وهي صورة تستمد روحيتها من تمجيد دور فرنسا التاريخي والحروب الصليبية ومبادىء الثورة الفرنسية وعصر التنوير[1]. وما أن شارف القرن التاسع عشر على الانتهاء حتى كانت اللغتان الفرنسية والانكليزية وبنسب متفاوتة تغزوان جميع معاهد التعليم في جبل لبنان وبيروت، مع تسجيل تراجع اللغة الروسية وتلاشيها أمام تقدم اللغتين الفرنسية والانكليزية[2].

ثانياً: التبشير والتنصر وأثرهما في جبل لبنان

شهد جبل لبنان في النصف الأول من القرن التاسع عشر تنامياً للحركة التبشيرية، وتوسعاً في عملية استقطاب السكان وجذبهم نحو بعض الطوائف المسيحية. وقد اتبعت الإرساليات الدينية والمؤسسات التبشيرية في تحقيق غايتها تلك مختلف الطرق والأساليب التي من شأنها التأثير على السكان وتنسيبهم مذهبياً وسياسياً مستغلين حاجاتهم الصحية والتعليمية والحياتية[3]. وكان شعارها «افتح

(١) انظر جاك توبي، الامبريالية الفرنسية والولايات العربية في السلطنة العثمانية ١٨٤٠ ـ ١٩١٤ نقله إلى العربية فارس غصوب، راجعه وقدم له مسعود ضاهر، دار الفارابي، بيروت ١٩٩٠، ص ١٢٢ ـ ١٢٣. أيضاً: POUJOULAT, Op. Cit., T. 1, p. 23.

(٢) مسعود ضاهر، بيروت وجبل لبنان على مشارف القرن العشرين، مذكرات كريمسكي، ص ٣٨ ـ ٤٠.

(٣) انظر الوثيقة رقم ٣٠ في باب الملاحق، وفيها دفاع الموقعين عليها عن القس حنا قسطنطين بعد اتهامه بتعليم أمور مضادة للكنيسة المقدسة الكاثوليكية ومقاومة الكاثوليكيين والمرسلين وضررهم. ومما ورد في دفاعهم عنه «أن هذه الدعاوى زور أفك وبهتان والقس حنا لم حصل منه شيء، وإنما نحن ما نظرنا منه إلا التعليم المسيحي والكرازة المستمرة العنيدة للخلاص»...

مدرسة تقفل مسجداً»[١].

والحركة التبشيرية التي غزت الجبل[٢] هي جزء من عمل سياسي كبير يمكن استجلاء محاوره على امتداد الصراع الفرنسي في مواجهة النفوذ البريطاني المتزايد في جبل لبنان وبلاد الشام[٣]. وكانت ميادينه أجزاء متعددة من أراضي السلطنة العثمانية وبلاد الهند وافريقيا، وضعت خططه وتصاميمه في عواصم بعض الدول الأوروبية وحواضرها، وشاركت فيه فرنسا وبريطانيا وروسيا والفاتيكان ولاحقاً الولايات المتحدة[٤]. وكانت الغاية منه تحقيق أهداف استعمارية سياسية واقتصادية عبر ربط شرائح معينة من السكان أو بعض الطوائف الدينية بروابط الولاء الثقافي والاجتماعي. وقد نجح المبشرون في بعض المناطق وأخفقوا في مناطق أخرى، غير أن نجاحهم في جبل لبنان والمناطق المجاورة لم يتسم بصفة الأنية بل كانت له حدود أبعد، نظراً لما أحدثه عملهم من انقسامات بين السكان تخطت الانتماءات الدينية والمذهبية لتحدث فيهم أيضاً تنوعاً واختلافاً في الانتماء الثقافي والاجتماعي والسياسي حتى ليصح القول إنها أوجدت فيهم حالة من اللاانتماء لا نزال نعيش فيها حتى وقتنا الحاضر.

ويصح إرجاع بداية التبشير إلى الفترة التي أعقبت نهاية الحروب الصليبية. وقد رأت أوروبا المسيحية أنها لن تتمكن من الشرق الإسلامي، ومن السيطرة على الأماكن المقدسة في فلسطين إلا بتنصير السكان وإقناعهم بعقيدة المسيح. وكان ريموند لل وفرنسيس الأسيس ووليم الطرابلسي من دعاة هذه الفكرة. وبدأت

(١) POUJOULAT, La Verité sur la Syrie, T. 1, p. 257.

(٢) راجع كتاب صالح زهر الدين، التبشير وأثره في جبل لبنان، منشورات رسالة الجهاد، الجماهيرية العربية الليبية، طرابلس ١٩٨٦.

(٣) انظر فواز طرابلسي، وعزيز العظمة، أحمد فارس الشدياق، دار رياض نجيب الريس، لندن ١٩٩٥.

(٤) راجع الوثيقة رقم ٣١ في باب الملاحق وهي رسالة بعث بها البطريرك بولس مسعد إلى المطران طوبيا عون بتاريخ ٢٦ كانون الأول سنة ١٨٦٠ وموضوعها محاولة بروتستانت بلاد جرمانيا جمع ألف طفل من أيتام جبل لبنان وتربيتهم تربية بروتستانتية وينهي البطريرك رسالته: «فلزم إفادة خوتكم ذلك لكي تسهروا غاية السهر وتفرغوا كامل الجهد في صد هذا العمل المضر.. وعندنا محقق مزيد سهركم على ما به شرف ديانتنا الكاثوليك المقدسة وإبعاد أبناء أبرشيتكم عن كل ما يشين بذلك».

بالتوافد إلى الشرق الإرساليات الكاثوليكية الكرملية، والفرنسيسكانية والدومينكانية[١] ثم أعقبها إرساليات الجزويت والقديس يوسف والفرير. وانتشرت الرهبنة الفرنسية في جبل لبنان منذ القرن السابع عشر، وقد رحب الموارنة بها. وكانت فرنسا ترعى شؤون التبشير وتهتم ببناء الكنائس والأديار وتستقبل رجال الدين الموارنة لتلقي العلم في مدارسها[٢]. وكذلك أقامت روما البابوية علاقات خاصة مع أمراء جبل لبنان منذ القرون الوسطى، ثم وطدتها لاحقاً مع الأمراء فخر الدين المعني الثاني، ومنصور ويوسف وبشير من آل شهاب، وحيدر اسماعيل أبي اللمع، وبعض مشايخ آل جنبلاط علي وقاسم وبشير وغيرهم[٣]، وساهمت في إرسال البعثات الدينية، وأسست المدرسة المارونية في روما سنة ١٥٨٤ لتخريج الرهبان والكهنة. وكانت هذه المدرسة هي الثانية التي أنشأها الكرسي الرسولي للطوائف الشرقية بعد أن أنشأ المدرسة الأولى سنة ١٥٧٧ لليونانيين. وقد جاء ذلك في عقب مجمع ترانت[٤] الذي قضى بإصلاح الكنيسة المارونية وتوطيد دعائم العلاقات بين الموارنة والكرسي الرسولي[٥]. كذلك تم إنشاء مجمع نشر الإيمان المقدس في أوائل القرن السابع عشر، وكانت باكورة أعماله إرسال البعثة الكبوشية سنة ١٦٢٥ إلى المشرق تحقيقاً للخطة التي رسمت للقيام بحملة صليبية سلمية عن طريق إنشاء مؤسسات دينية

(١) فيليب حتي، تاريخ لبنان، منذ أقدم العصور التاريخية إلى عصرنا الحاضر، ترجمه عن الانكليزية أنيس فريحة، مراجعة نقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٨، ص ٣٩٤ ـ ٣٩٥.

(٢) أنيس صايغ، لبنان الطائفي، دار الصراع الفكري، بيروت ١٩٥٥، ص ١٠٨.

(٣) انظر لحد خاطر، لبنان والفاتيكان، العلاقات المتبادلة بينهما من صدر النصرانية حتى اليوم، دار لحد خاطر، الطبعة الثانية، ١٩٨٩، ص ١٧٣ و١٨٨ ـ ١٩١ و٢٠٢ ـ ٢٠٩ و٢١٦ ـ ٢٢٢.

(٤) مجمع ترانت، وهو المجمع المسكوني ١٩ للكنيسة الرومانية الكاثوليكية (١٥٤٥ ـ ١٥٤٧ و١٥٥١ ـ ١٥٥٢ و١٥٦٢ ـ ١٥٦٣) وكانت أبحاثه تدور حول إصلاح الكنيسة، دعا إليه البابا بولس الثالث، وبعد فترة من التوقف استؤنف انعقاده بدعوة من يوليوس الثالث ثم بيوس الرابع. وقد وضع المجلس عدة نقط في العقيدة، ونظم الحياة الروحية في مختلف مظاهرها فصبغها بطابع ينسجم مع تقدم المجتمع ومقتضياته. انظر الموسوعة العربية الميسرة، دار نهضة لبنان للطبع والنشر، بيروت ١٩٨١، ص ١٦٥٠ ـ ١٦٥١.

(٥) ايليا حريق، التحول السياسي، ص ٧٧ و١١٩. أيضاً: غسان العياش، مجمع اللويزة، ص ٧٧ ـ ٧٨.

تبشيرية في البلاد العثمانية[١]. وأدى تواصل العلاقات بين روما والموارنة وانعقاد نحو تسعة مجامع دينية بين سنتي ١٧٤٤ و١٨٥٦ في جبل لبنان[٢]، إلى إرساخ تلك العلاقة لدرجة أن تثبيت البطريرك بعد انتخابه من قبل المطارنة الموارنة لم يكن ليتم نهائياً إلا بعد تلقي البطريرك درع التثبيت من الحبر الأعظم[٣].

ويبدو أن تلقي درع التثبيت[٤] من الحبر الأعظم في روما كان قد تحول مع مرور الزمن إلى تقليد درج عليه الموارنة واعتادوه. فعلى أثر انتخاب البطريرك بولس مسعد في ١٢ تشرين الثاني سنة ١٨٥٤ «وبحسب الواجب والمفروض كمألوف عادة البطاركة... قدمنا إلى الكرسي الرسولي المقدس الذي هو مركز الوحدة الكاثوليكية الأعراضات اللازمة عما تم ملتمسين منه الإنعام بتثبيتنا بطريركاً انطاكياً وبالباليون المقدس[٥] الدال على ملء الوظيفة الحبرية. ولا يخافكم بأننا منذ اليوم الثالث والعشرين من شهر آذار هذه السنة ١٨٥٥ قد حزنا من لدن عواطف قداسته سيدنا البابا بيوس التاسع الحبر الروماني الأعظم المالك سعيداً ما قد التمسنا من كرسيه الرسولي المقدس من تثبيت انتخابنا بطريكاً انطاكياً والإنعام بالباليون المقدس الذي إذا توشحناه بالاحتفال الواجب المعتاد في كنيسة القديس يوحنا مارون الكاينة في الديمان في اليوم التاسع والعشرين من شهر حزيران الماضي»[٦].

ولما كان التبشير في حقيقته الجوهرية مظهراً من مظاهر الصراع الأوروبي بهدف إيجاد مرتكزات سياسية واقتصادية وقواعد اتصال وتواصل بين الدول

---

(١) البشعلاني، تاريخ بشعلي وصليما، ص ١٠٧.

(٢) غسان العياش، مجمع اللويزة ١٧٣٦، ذروة الجهود البابوية للتينة الكنيسة المارونية، المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الدار التقدمية، المختارة ١٩٩١، ص ١٢٦.

(٣) راجع الوثيقة رقم ٣٢ في باب الملاحق. أيضاً: POUJOULAT, La Verité sur la Syrie, T. 1, p. 63.

(٤) انظر لحد خاطر، لبنان والفاتيكان، ص ٦٤ ـ ٦٥.

(٥) الباليون أو الباليوم المقدس Pallium، درع الرئاسة، نسيج من صوف أبيض يرسله الحبر الأعظم إلى البطاركة ورؤساء الأساقفة وبعض الأساقفة والقصاد الرسوليين دلالة على ملء السلطة التي لهم في كنائسهم. لحد خاطر، لبنان والفاتيكان، ص ٦٤ و١٠٤.

(٦) راجع نص الوثيقة رقم ٣٢ في باب الملاحق.

الأوروبية والسكان عبر قناصل هذه الدول[١]. فقد كانت المصالح البريطانية لا تقل أهمية عن تلك الخاصة بالفرنسيين، إلا أنها لم تستند إلى فئة من السكان لضعف العنصر البروتستانتي في الجبل، وشعرت بريطانيا والولايات المتحدة بهذه الثغرة، فعملتا على إيجاد طائفة بروتستانتية تستطيعان من خلالها التدخل في الشؤون الداخلية ليس في جبل لبنان فقط بل في سائر بلاد الشام خصوصاً بعد تنامي المصالح البريطاني في الهند ووقوع سوريا على خط المواصلات المؤدي إليها. وعندما افتقرت إلى بروتستانت تعتمد عليهم وتتذرع بحجة حمايتهم بسبب فشل جهود المبشرين البروتستانت، اعتمدت على الدروز بعد أن خدعت بتقارير مغرضة حملتها على الظن أن الدروز يميلون إلى المعتقد الإنجيلي[٢]. أما روسيا فلم يكن لها من مصالح مباشرة في سورية إلا أنها كانت تشارك في المناقشات الأوروبية تحقيقاً لأهدافها في السيطرة على بعض أجزاء السلطنة العثمانية وخصوصاً وراثتها في العاصمة اسطنبول والمضائق البحرية وحق الإشراف على حقوق الرعايا الأرثوذكس في الدولة والأماكن المقدسة في فلسطين[٣]. في حين لم يتعد الدور النمساوي حدود المزاحمة الفرنسية لحماية الرعايا الكاثوليك وربطهم بسياسة حكومة ڤيينا عبر تقديم بعض المساعدات والإعانات المالية بين سنتي ١٨٤٠ - ١٨٦٠.

وعلى الرغم من قدم عمل المؤسسات التبشيرية، فإن نشاطها لم يتخذ المنحى الحاد والصراع المعلن إلا في الربع الأول من القرن التاسع عشر. وكان ذلك سنة ١٨١٩ في أعقاب مبادرة لجنة الإشراف على الإرساليات الأجنبية الأميركية إرسال جماعة من المبشرين إلى بيروت في طليعتهم لادي بارسنس وبليديوس فسك لتفعيل دور المؤسسات التبشيرية[٤]. وكانت هذه اللجنة تنفق أموالاً طائلة لتحضير كوادر المبشرين الذين كانوا يدرسون اللغات الشرقية إلى درجة الاتقان. وفي سنة ١٨٢٢

(١) صالح زهر الدين، التبشير وأثره في جبل لبنان، ص ٢٩.

(٢) Henri Guys, Beyrouth et le Liban, T. 2, p. 197.

(٣) راجع أ. ج. جرانت وهارولد تمبرلي، أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين، ١٧٨٩ - ١٩٥٠ ترجمة بهاء فهمي، راجعه أحمد عزت عبد الكريم، الناشر مؤسسة سجل العرب، القاهرة، الطبعة السادسة، بدون تاريخ، الفصل الخامس عشر، ص ٤٠١.

(٤) رستم، آراء وأبحاث، ص ٨٩.

أسست الإرسالية البروتستانتية في مالطا مطبعة لطباعة المنشورات التبشيرية الدينية باللغة العربية. وقد جرى نقل هذه المطبعة إلى بيروت سنة ١٨٣٤. وفي سنة ١٨٤٢ أسست الجمعية الاستشراقية الأميركية لمساعدة النشاط التبشيري. وما أن تواسط القرن التاسع عشر حتى كان للجمعية نحو ثلاثين مطبعة تصدر نشراتها بعدة لغات. وكان للإرساليات البروتستانتية الأميركية فروعها التبشيرية في حمص وطرابلس وصيدا وبيروت ودير القمر وعبيه[١]. وقام المشايخ الدروز كآل تلحوق ونكد في عبيه وآل جنبلاط في الشوف يدعون المبشرين الإنجيليين إلى إقامة المدارس في مناطقهم. فتمكن المبشرون البروتستانت من إقامة مراكز ومدارس تبشيرية في بعض القرى الدرزية وفي المتن، حيث الاختلاط السكاني رغم المقاومة العنيفة التي أبداها المسيحيون وخصوصاً الموارنة منهم[٢]. ويعزو قنصل روسيا في بيروت بيكوفيتش ظهور البروتستانت في جبل لبنان إلى البعثات التبشيرية الأميركية والبريطانية التي تمكنت من التغلغل عن طريق المدارس وتوزيع المساعدات المالية ابتداء من سنة ١٨٣٦ عندما أسسوا أول مدرسة مجانية لهم في جبل لبنان بغرض الدعاية في قرية عبيه الشوفية. ويذكر القنصل الروسي «أنه رغم الأموال الباهظة والمكائد لم يحقق البروتستانت إلا نتائج ضئيلة إذ لا يضم جبل لبنان أكثر من ٦٠٠ نسمة من الجنسين من طائفة البروتستانت وأكثريتهم من المرتدين عن الطائفة الأرثوذكسية[٣]. في حين أن الكبوشيين كانوا حتى أواسط القرن السابع عشر قد انتشروا في الشرق من جزر الأرخبيل الرومي إلى الآستانة إلى القوقاس إلى أصبهان، ومن طوروس إلى حلب وبيروت حتى القاهرة. وكان عدد المرسلين في هذه الأماكن لا يقل عن المائتين وعدد الأديار نحو واحد وثلاثين ديراً[٤]. وما أن وصل بارسنس وفسك إلى بيروت وباشرا عملهما في الأوساط الأرثوذكسية والمارونية حتى وجدا جفاء وخصومة، وما لبث الأمر أن تحول إلى صراع حاد فكان أن بدأت مرحلة من الصراع التبشيري طاول عدة

---

(١) بازيلي، مصدر سابق، ص ٣٦٢. ومحمد خليل الباشا، العربية المهاجرة، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٩٦، ص ٢ ـ ٥.

(٢) كمال الصليبي، بيت بمنازل كثيرة، ص ٢٠٦.

(٣) قسطنطين بيكوفيتش، لبنان واللبنانيون، ص ١٦١.

(٤) البشعلاني، تاريخ بشعلي وصليما، ص ١٠٧.

ميادين اجتماعية وصحية وثقافية ودينية. وقد جهد المبشرون ومن خلفهم من مؤسسات، في ابتداع شتى الوسائل التي تجلب لهم رضى السكان وثقتهم بالدولة التي ينتمون إليها وبسياستها في مختلف الميادين. فاستغلوا حاجة الناس للمدارس ورغبتهم في التعليم والمعرفة وأقبلوا يفتحون المدارس ويوفرون لها المعلمين والمدرسين[١]. لذلك اقتصر التعليم في النصف الأول من القرن التاسع عشر على التعليم الديني أي على التوراة والإنجيل دون أن يتعداهما، فأنشأ المرسلون الأميركيون مدرسة لتخريج المعلمين والواعظين في بلدة عبيه سنة ١٨٤٣، وعهدوا بإدارتها إلى كارنيليوس فانديك وأعقبوها بمدرسة للبنات سنة ١٨٥٩ في البلدة نفسها. أما أول مدرسة للبنات أنشئت في السلطنة العثمانية فكانت مدرسة بيروت، أنشأها المبشرون الأميركان سنة ١٨٣٠[٢]. وقد استمرت مدرسة عبيه[٣] في تأدية دورها التبشري حتى انتقلت إلى بيروت سنة ١٨٦٥ متخذة اسم الكلية السورية الإنجيلية[٤]. وكما فعل المرسلون البروتستانت في نقل مدرستهم إلى بيروت، كذلك قام المرسلون اليسوعيون بنقل مدرستهم التي أنشأوها في غزير إلى بيروت بعد أن وجدوا أن غزير بعيدة ولا تمكنهم من الدفاع عن عقائدهم في ميدان التربية والتعليم[٥]. كذلك استغل المبشرون الأوضاع الصحية البدائية وحاجة الأهالي للطبابة والدواء فاتخذوا من الطب ستاراً يتقربون من خلاله ليس من عامة الناس فقط، بل من الزعماء أيضاً والأعيان المقاطعجيين، حتى إذا وثق هؤلاء بهم أفضوا إليهم بآرائهم الدينية وأقنعوهم بالارتداد واعتناق المذهب الذي يبشرون به[٦]. وتتركز نشاطات المرسلين والمبشرين حول نقطتين أساسيتين هما

(١) انظر الوثيقة رقم ٣٣ في باب الملاحق.

(٢) مصطفى خالدي وعمر فروخ، التبشير والاستعمار، في البلاد العربية، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٧٣، ص ٧٠ و٨٠ و٨٧.

(٣) انظر جوزف نعمة، صفحات من لبنان، مدرسة عبيه العليا مهدت الطريق أمام قيام الكلية السورية الإنجيلية في بيروت، ج ٤، ص ١٤٤.

(٤) لا حاجة لتكرار المدارس التي تم إنشاؤها، ويمكن مراجعة ذلك في بداية هذا الفصل.

(٥) خالدي وفروخ، التبشير والاستعمار، ص ١١٢.

(٦) Henri Guys, Op. Cit., T. 2, p. 125-126. راجع أيضاً: خالدي وفروخ، التبشير والاستعمار، الفصل الثاني، التطبيب حيلة للتبشير، ص ٥٨ ـ ٦٤.

التطبيب والتعليم[١]. فالوثيقة رقم ٣٣ تؤكد على وجود طبيب في حاصبيا يعمل لمصلحة البروتستانت. كما تؤكد وجود مدرسة تم استئجار بنائها بمبلغ سنوي قدره خمسمائة قرش. وهي أي المدرسة «ماشية جيداً وفيها نحو ٤٠ ولداً من روم وموارنة ودروز وبروتستنت»[٢].

لم يشكل العمل التبشيري غاية بحد ذاته، كما لم تشكل الوسائل والطرق المعتمدة كالتعليم والتطبيب وأعمال البر والإحسان هدفاً أسمى يسعى إليه المبشرون، وكان المبشر الأميركي جسب يقول «إن المدارس شرط أساسي لنجاح التبشير، وهي بعد هذا واسطة لا غاية في نفسها» وقد اعتبرت أيضاً بمنزلة «دق الاسفين» لأنه بواسطتها تم إدخال الإنجيل على المذهب البروتستانتي إلى مناطق كثيرة لم يكن بالإمكان أن يصل إليها مع المبشرين من طريق آخر[٣]. ولم تكن أعمال المبشرين لتتم بشكل هادىء وبسيط، فقد واجهتها صعوبات وتصدت لها طوائف ووجهت بردود فعل عنيفة نظراً لما تشكله من أخطار وتبدلات على مستوى التوازن الطائفي بين السكان. فالمسلمون بشكل عام كانوا بمنأى عن المبشرين، ولم يجرؤ هؤلاء على إغوائهم أو إفسادهم نظراً لمناعة السكان وخصوصاً في المدن الكبرى وامكانية تدخل السلطة وفرض العقاب على المبشر والمارق، وقد يصل الأمر إلى حد الإعدام. باستثناء بعض حالات التنصر التي تمت على مستوى الأسرتين اللمعية والشهابية وبعض العائلات الدرزية في المتن، والشيعية في بلاد جبيل لأسباب سياسية أو اقتصادية وبفعل مداخلات المبشرين الموارنة. لذلك اقتصر عمل المبشرين على بعض الطوائف المسيحية كالبروتستانت والكاثوليك والموارنة، في حين أن الروم الأرثوذكس نبذوا العمل التبشيري وحاربوا المبشرين، فكانوا في عقيدتهم أكثر وعياً وإخاء تجاه جيرانهم وإخوانهم نظراً لما ينطوي عليه التبشير من تعصب وما يعقبه من ارتداد وما يثيره من خصومات وعداءات نتيجة تفسخ المجتمع الواحد وحتى العائلة الواحدة وقد تصل إلى حد الحرب الدينية على

(١) راجع مذكرات الدكتور فانديك من سنة ١٨٣٩ ـ ١٨٥٠، مجلة الهلال، الجزء الرابع، السنة الرابعة عشرة، كانون الثاني ١٩٠٦.

(٢) انظر نص الوثيقة رقم ٣٣ في باب الملاحق، وهي رسالة بعث بها بطرس البستاني إلى أحدهم بتاريخ ٢١ حزيران ١٨٤٤.

(٣) خالدي وفروخ، التبشير والاستعمار، ص ٦٧.

غرار ما حصل في أوروبا في خلال القرون الوسطى.

ونتج عن عمل المبشرين أن عمت جبل لبنان موجة من التعصب قابلها رجال الدين بإجراءات فيها الكثير من الشدة والعنف غير منسجمين مع روح التسامح والمودة التي تدعو إليها المسيحية. فالبطريرك الماروني في عملية منه لحفظ كيان الموارنة وعدم التهاون في ضياع رعاياه بتنقلهم من طائفة إلى أخرى رمى بالحرم الكنسي عقاباً لمن يقترب من أي بروتستانتي، ومنع رعيته من زيارتهم أو الإحسان إليهم واضطهد المبشرين وأبناء البلاد الذين ينحازون إليهم(١). وبلغ من شدة إجراءاته أنه أمات أسعد الشدياق شقيق المؤرخ طنوس واللغوي فارس(٢) شر ميتة، فحبسه في قنوبين في مغارة سد بابها بحجارة ومنع من تنفس الهواء النقي، واقتصر غذاؤه على وجبتين من خبز وماء ترميان إليه من نافذة صغيرة، أما فراشه فكان حصيراً رقيقاً وغطاؤه ثيابه. ويورد بطرس البستاني واضع «قصة أسعد الشدياق» أنهم ربطوه من عنقه بحبل ثم أخرجوا طرفه من تلك النافذة وربطوه خارجاً فكان كثيرون يمسكون ذلك الحبل من الخارج ويجذبونه لأجل تعذيبه. فكان يرفع صوته من داخل سجنه ويقول «ارحموني خلصوني»(٣). وظل أسعد على تلك الحالة حتى سنة ١٨٣٠ إلى أن قضى نحبه بطيئاً فربطوه من رجليه بحبل وجروا جثته إلى سفح جبل غربي دير قنوبين وطمروه هناك بلا جناز وحرم البطريرك أن يُدل على قبره. وقد اعتبره القس فريد عودة: «أول شهيد انجيلي في هذه الديار» كما نقل عن المبشر الانكليزي(٤) الذي حضر للسؤال عن أسعد بعد

(١) أنيس الصايغ، لبنان الطائفي، ص ٥٠ ـ ٥١. أيضاً: الخور اسقف يوسف داغر، بطاركة الموارنة، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٥٨، ص ٧٩ ـ ٨٠.

(٢) راجع ترجمة أحمد فارس الشدياق لدى جرجي زيدان، تراجم مشاهير الشرق، ج ٢، ص ١٠١ ـ ١١٤.

(٣) للتوسع راجع: بطرس البستاني، قصة أسعد الشدياق، بيروت ١٨٧٨.

(٤) عند دخول الانكليزي ريتشارد تود إلى دير قنوبين للسؤال عن أسعد الشدياق حاملاً توصية من الأمير بشير ويرافقه ستة من عساكره، وجد البطريرك يوسف حبيش في انتظاره. وبعد أن أكد له وفاة أسعد، أصر تود على أن يتحرى الأمر بذاته، فوضع البطريرك في تصرفه الكاهن بولس مسعد ابن خال أسعد ليريه المحبس والقبر الذي دفن فيه. وقد نفى مسعد للرسول البريطاني أي دور للتعذيب، وعزا الوفاة إلى إصابته بداء الاستسقاء مدللاً على صدق قوله بتأكيد صلة القربى والصداقة بينه وبين أسعد. =

دخول الجيش المصري إلى بلاد الشام وإعلامه بوفاته قوله: «إن أهالي انكلترا وأمريكا يعتبرون أسعد كاعتبارهم لبولس الرسول»[١]. وكل ذلك لأن أسعد تداخل مع المبشرين البروتستانت وقال بمبادئهم. كذلك استجاب الرعايا والأعيان الموارنة لتعليمات بطريركهم فحالوا دون نزول البروتستانت بين ظهرانيهم، وطردوهم من القرى التي حلوا فيها وجمعوا نسخ الإنجيل المقدس الذي وضع على الطريقة البروتستانتية وأحرقوها في الساحات العامة[٢]، وبالرغم من محاولات البروتستانت الدخول إلى القرى والإقامة فيها عبر تقديم الطبابة للسكان في وقت عز فيه وجود الأطباء فإن محاولاتهم باءت بالفشل نظراً لما لقرار البطريرك من نفوذ هائل في أذهان وضمير رعاياه. وقد شبه الرحالة جون كارن سلطته بسلطة ديوان التفتيش التي «تمتد شِعبها ويسري نفوذها إلى كل دير ماروني وكوخ ومنزل»[٣].

وكما واجه الموارنة جهود المبشرين البروتستانت كذلك تصدى لهم الروم الأرثوذكس، وقد وقعت في جهات حاصبيا حوادث واضطرابات كانت على جانب كبير من الأهمية والخطورة[٤]. وكان على الرعايا الأرثوذكس أن يردوا عنهم ليس فقط جهود المرسلين البروتستانت بل وأيضاً المبشرين الكاثوليك والموارنة الذين ما انفكوا يكرزون بالإنجيل على الطوائف المسيحية والإسلامية، فحققوا بجهودهم تلك نجاحاً ملحوظاً بتنصر بعض الأسر الإسلامية السنية والشيعية والدرزية[٥]، وخصوصاً طبقة الحكام منهم من أمراء ومشايخ مقاطعجيين

= انظر فواز طرابلسي وعزيز العظمة، أحمد فارس الشدياق، ص ١٥ ـ ١٦.

(١) عماد الصلح، أحمد فارس الشدياق، آثاره وعصره، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٨٠، ص ٣٠.

(٢) Henry Guys, Beyrouth et le Liban, T. 2, p. 196.

(٣) جون كارن، رحلة في لبنان، ص ٤٧ و٥٠ و٦٧.

(٤) الوثيقة رقم ٣٤، انظر أيضاً: وثائق المركز الوطني رقم ١٢١٠٦ و١٢١٠٩ و١٢١١٠. وكلها تتضمن معلومات حول صراع البروتستانت والروم الأرثوذكس في جهات وادي التيم. أيضاً: مذكرات الدكتور فانديك، مجلة الهلال، الجزء الرابع، السنة الرابعة عشرة، كانون الثاني ١٩٠٦.

(٥) يؤكد السلطان عبد الحميد الثاني في مذكراته السياسية أن النصارى ينفقون الملايين في سبيل نشر النصرانية في بلاد الإسلام، ويستخدمون المدارس العائدة للإرساليات الأجنبية.. وفي مكان آخر يقول السلطان عبد الحميد: «والآن نجني ضرر ما زرعنا عندما سمحنا لكل دولة في كل زمان ومكان بإنشاء المدارس التي يرغبونها». ثم يشير عبد الحميد إلى فكرة إخضاع غير =

بغية إقناعهم باعتناق الطقس الماروني. وقد نجحوا في حمل بعض الأمراء الشهابيين واللمعيين على التنصر سراً في أول نشاطهم، ولشدة ما أحرزت جهود المبشرين الكاثوليك من نجاح، أثارت بطريرك الروم الأرثوذكس في الآستانة، فأقنع السلطان بضرورة إصدار فرمان وجهه إلى السلطات السياسية في بلاد الشام كي تعمل على وقف النشاط التبشيري الكاثوليكي. فصدر في شباط سنة ١٨١٨ خط همايوني وجه إلى بعض الولاة العثمانيين في بلاد الشام قضى بوقف نشاط الرهبان المحليين والرهبان الأوروبيين الذين يقومون بتحويل الروم الأرثوذكس إلى الكاثوليكية(١). وكاد هذا الأمر سنة ١٨٣٦ أن يؤدي إلى كارثة يتحمل تبعاتها الإكليروس الماروني والكاثوليكي عندما أرسل محمد علي بواسطة شريف باشا حاكم سوريا الإداري يسأل الأمير بشير عن موضوع تنصر بعض الأسر في جبل لبنان ويحثه على التحقيق في «أمر خطير يجب تلافيه» وقد رد الأمير بشير على ذلك بشكل مغاير للحقيقة فلم يجرؤ على الإفادة بواقع الحال مكتفياً بالإجابة أن بعض الدروز أراد التداخل بالطريقة العيسوية ولكنه لم يقدم على ذلك لما تبلغه من التنبيه والتشديد والتهديد. وأن هذا المبدأ قد انقطع، وأن بعض «الأمراء اللمعيين كان قد سبق لهم أن تنصروا وأنه لم يبق منهم على طريقة الدروز سوى الأمير أحمد قائد بيه المقيم في برمانا وأولاد الأمير نصر مراد المقيمين في المتين، وأن هؤلاء أي أولاد الأمير نصر كانوا قد أظهروا رغبة في التنصر ولكنهم عندما سمعوا تهديد الأمير وتشديده تركوا ما كانوا قد عزموا عليه ثم ما فتئوا أن قبلوا الدين المسيحي سراً»(٢) ومما يستوجب ذكره في هذا المجال أن الأمير بشير نفسه لم يكن ليجرؤ على إعلان نصرانيته حسبما أكده قنصل فرنسا في طرابلس Raynolt

= المسلمين للخدمة العسكرية فيؤكد أنه لو سمح للنصارى بالتجنيد لطالبوا ببناء الكنائس داخل الثكنات وأحدثوا جيشاً داخل جيش مؤلفاً من روم وبلغار وعناصر أخرى وسعوا في تنصير المسلمين. أما إذا حدث اضطراب أو عصيان قامت هذه السرايا تقاتلنا من داخل جيشنا، ومن المعلوم أن النصارى في الممالك العثمانية مرتبطون ارتباطاً وثيقاً بالدول الكبرى يأتمرون بأوامرهم ويتحركون وفقاً لإرادتهم». انظر: عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية ١٨٩١ ـ ١٩٠٨، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٨٦، ص ١٠٣ و١٨٠ و١٨٧.

(١) عبد العزيز نوار، وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث، الوثيقة رقم ٦١، ص ٢٣٢ ـ ٢٣٤.

(٢) أسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية، بيان بوثائق الشام، الجامعة الأميركية، بيروت ١٩٤٠ ـ ١٩٤٣، ج ٣، ص ١٣٧ و١٤٧.

حيث اعتبر أن الأمير بشير مسيحي في السر، إلا أنه يتظاهر بالإسلام، وهو يذهب إلى الجامع، ولكنه يسمع القداس في قصره، ويمارس الصيام حسب الديانتين الإسلام والمسيحية[١]. وكانت زوجته الثانية حسن جهان لا ترغب في اعتناق النصرانية، فأجبرها على ذلك بعد أن أمرها بخدمة المطبخ، وأرهقها بصعود الدرج ونزوله، وحتى لا تقلل من قيمتها أمام أهل القصر، قبلت التنصر[٢]. في حين أن الأمير اسماعيل أبي اللمع، أنشأ معبداً خاصاً في قصره في صليما، ثم عمد ابنه حيدر قائمقام النصارى فيما بعد، إلى نقل المعبد إلى قصره الذي شيّده في بكفيا سنة ١٨٤٦، وبنى في داخله كنيسة على اسم العذراء مريم وقد ظل معبد الأمير اسماعيل سرياً قبل أن يتظاهر الأمراء اللمعيون بنصرانيتهم[٣].

ولم يقتصر أمر التنصر على الأسرتين اللمعية والشهابية فقط[٤]، بل جر تنصرهما إلى تنصر أسر كثيرة كانت ترتبط بهما برابطة الولاء والسمية وهذا ما يفسر انتساب قسم من الأسر إلى المسيحية وبقاء القسم الآخر على المذهب التوحيدي الدرزي[٥]. فأسرة حريز الدرزية المتنية مثلاً انتقل بعض أفرادها إلى

(١) Documents Diplomatiques, T. 3, p. 136-137 et T. 5, p. 21.

(٢) ذكر لحد خاطر نقلاً عن يوميات دير بزمار خبراً طريفاً حول اعتناق حسن جهان النصرانية فيورد: «فكانت حسن جهان لا ترغب في اعتناق النصرانية رغم إرادة الأمير بشير، فنصحه بعضهم أن يذلها، فأمرها بخدمة المطبخ مما كان يجبرها على أن تنزل درجاً وتطلعه، وكان ذلك يتعبها ويقلل من قيمتها أمام أهل القصر، فقبلت أن تتنصر وكان ذلك قبل أن يتزوجها الأمير». انظر لحد خاطر، صفحة من حياة حسنجها في بيت الدين، مجلة أوراق لبنانية، العدد الثالث، آذار ١٩٥٧، ص ١١٤ ـ ١١٥.

(٣) انظر الأب انطوان ضو، تاريخ الأمراء اللمعيين، ص ٢٩٣ ـ ٢٩٤.

(٤) انظر الوثيقة رقم ٣٥ في باب الملاحق.

ولمزيد من المعلومات حول تنصر الأمراء اللمعيين راجع: الأب انطوان ضو، تاريخ الأمراء اللمعيين، ص ٢٠٩. وعيسى اسكندر المعلوف وسليم الدحداح، تنصر الأمراء الشهابيين واللمعيين في لبنان، مجلة المشرق، ١٩٢٠، ص ٥٤٣ ـ ٥٥٢. أيضاً: الخوري اسطفان البشعلاني، «تنصر الأمير عبد الله اللمعي»، المشرق، ١٩٢١، والخور اسقف بطرس حبيقة، تاريخ بسكنتا وأسرها، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٤٦، ص ١٠٥ ـ ١٠٦.

(٥) يذكر تشرشل «أن بيت بللمع كانوا دروزاً وتنصروا ما عدا أميرة منهم مسنّة ماتت على دين حمزة» وهي بلا شك الست زهر التي توفيت سنة ١٢٣٠ هجرية (١٨١٤م). والست زهر أبي اللمع من صليما، صاحبة الوقفية الشهيرة، حافظت على دينها الدرزي بعد تنصر جميع =

طائفة الروم الكاثوليك ثم إلى الطائفة المارونية، كذلك تنصر بعض أفراد آل الوتوات وأبي بكر وآل العيشي وآل المصري وآل سعيد وغيرهم[١]. وكان أول عهد الأمراء الشهابيين بالتنصر أيام «الأمير علي الشهابي أخو الأمير عمر الذي هو جد الأمير بشير. . .، وكانت نصرانيته على يد البطرك يوسف التيان بطرك الطايفة المارونية. وكان ذلك البطرك واعظاً فصيحاً وعالماً جليلاً في الغاية فأقنع الأمير علي في اتباع الديانة النصرانية فتنصّر ولكن سراً مخافة أن تعلم الدولة فتنزع الحكم من بني الشهاب وإذ كان الأمير من عُمد الأمراء الشهابيين صاروا يقتدون به فيتنصرون رويداً رويداً وكان الأمير بشير من جملة المتنصرين»[٢].

إن أسباب تنصر العائلات الإسلامية لا تبدو واضحة كل الوضوح، فقد ظلت دوافعها خفية حتى على المؤرخين المعاصرين. إلا أن أسبابها الجوهرية تكمن ولا شك في مسألة العلاقة مع الغرب وموازين السلطة في الداخل حيث بدأت السلطة الفعلية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر تخرج شيئاً فشيئاً من يد المقاطعجيين الدروز. وقد تقاطعت هذه الوضعية مع العمل التبشيري وجهود الرهبان ومهماتهم الخفية داخل العائلات والأسر المقاطعجية فضلاً عن دور المدبرين وأكثرهم من المسيحيين ومحاولتهم إقناع الزعماء والأعيان أن استمرارهم في السلطة يقضي بتبديل طقوسهم الدينية والمذهبية لتصبح متجانسة مع الأكثرية المارونية التي تتألف منها الإمارة، ولمواصلة الدعم الغربي المسيحي لهم.

إن متابعة جهود المبشرين ورجال الدين، ومحاولاتهم لحمل الناس على تبديل

= اللمعيين. يعتبرها الدروز كولية ويضيئون على قبرها السرج وتكنى بأم سليمان. حاول الأمير حيدر اسماعيل الاستيلاء على تركتها بعد أن وقفتها لصالح الطائفة الدرزية فأخفق لصحة وصيتها. انظر الأب انطوان ضو، تاريخ الأمراء اللمعيين، ص ٣٥٤ ـ ٣٥٥.

(١) البشعلاني، تاريخ بشعلي وصليما، ص ٨٦ و٣٩٧ ـ ٣٩٩ و٤٣١ و٤٧٢.
من الجدير بالذكر أن بعض الخلافات التي وقعت بين الأمراء اللمعيين وبعض العائلات والأسر الدرزية التابعة لهم والتي رفضت مشاركتهم في عملية التنصر متمسكة بالديانة الإسلامية التوحيدية يجب التفتيش عن أسبابها في سياسة اللمعيين الداعية إلى تنصر هذه الأسر. لذلك تغيّرت العلاقة تجاههم وراحوا يضربونها عائلة بعد عائلة بالتوافق الضمني مع حاكم الجبل الأمير بشير. انظر يحيى حسين عمار، الأصول والأنساب، ص ١٧٩.

(٢) راجع الملحق رقم ٤، وفيه بعض صفحات من صورة مخطوطة في مكتبتي الخاصة.

طقوسهم الدينية والمذهبية لقاء قداديس تجري إقامتها بعد الوفاة كما هو حاصل لجناب «المصونة ستنا والدة جناب الأمير ملحم لميس ابنة المرحوم الأمير فارس قائدبيه» وقد قبلت «بشركة الرهبنة بالعشر قداديس ورقم اسمها السامي في دفتر مجتمعنا العام فيما بين اسما المشتركين»[(١)] عمل يخرج عن نطاق هذا البحث، ولكن ما أوردناه يعتبر نموذجاً لما كان يجري في سائر المناطق التي اتخذ منها المبشرون ميداناً لعملهم، واتخذوا من فتح المدارس وتعليم أولاد السكان ومعالجة المرضى والمصابين وتقديم الأدوية والعقاقير وبذل الحماية وتوزيع الأموال والإحسانات وسائل تحمل بعضهم على تبديل دينهم أو مذهبهم ويكفي للدلالة على ما بلغه نشاط الرهبان الموارنة من أهمية وتوجيه جهودهم نحو المناطق التي تسكنها الطوائف الأخرى أنه كان لهم في منطقتي جزين والشوف وهما من المناطق المختلطة خمسة وخمسون مركزاً في حين كان لهم في كسروان وهي المأهولة بغالبية مارونية سبعة مراكز فقط. وفي منطقة المتن المختلطة خمسة وعشرون مركزاً وفي منطقة جبيل والبترون حيث اختلط الموارنة بالشيعة كان لهم ستة وعشرون مركزاً[(٢)]. ولما كان التبشير والتنصير يتناولان جميع السكان فقد رد رؤساء الأديان والطوائف على محاولات أخصامهم بإجراءات قاسية كانت تصل إلى حد التعذيب والإعدام وما ذلك إلا بحجة صيانة الجماعة وحفظها من الإفساد نظراً لما انطوى عليه التبشير من سوء ودسائس وما رافقه من خداع ونفاق إذ بهدف التعليم أو التطبيب كان المبشر يدخل إلى المنزل وما أن يحوز ثقة أهل البيت حتى يبدأ ببث أفكاره ونفخ سمومه، ولنا في حادثة اللايدي ستانهوب[(٣)] مثال صارخ عندما استضافت القس ل. و. مع طبيب بهدف معالجة خادم اللايدي. وبعد ثلاثة أيام جاهر القس بمبادئه في التبشير. ويصف الرحالة جون كارن حالة ستانهوب فيقول: «وارتسمت على شفتي اللايدي ابتسامة هازئة مرة صعبة لا تطاق ثم قالت

(١) انظر تفاصيل ذلك في الوثيقة رقم ٣٥ في باب الملاحق.

(٢) ايليا حريق، التحول السياسي، ص ١١٧.

(٣) انظر جورج مصروعة، استير ستنهوب، ملكة العرب غير المتوجة، دار المكشوف، بيروت ١٩٦٧. راجع أيضاً ما كتبه لويس لورته عنها في كتابه مشاهدات في لبنان، ص ١١٧ - ١١٨.

له: اعتقدت أنني آوي تحت سقفي رجلاً مهذباً لكن ها أنا أكتشف أنني إنما آويت مبشراً متعصباً»[١]. وقد وعى رجال الدين من كل الطوائف الخطر الناجم عن عمل هؤلاء وما يتمخض عن جهودهم من تفكك لأواصر الدين الواحد والمذهب الواحد وقيام بعضها على البعض الآخر[٢]، حتى أن ريستلهوبر عزا سبب العداء بين الدروز والموارنة إلى تنصر أسرتي شهاب وأبي اللمع[٣]. واعتبر دوفرين أن التباغض الكائن بين الروم الأرثوذكس والموارنة[٤] ليس بأقل من عداوة الموارنة والدروز[٥]. وآل التبشير أيضاً إلى فقدان ثقة الطوائف بعضها ببعض وخلق البلبلة والشقاق والفتن فيما بينها بسبب دخول رجال الدين المبشرين إلى المنازل والبيوت فضلاً عما أحدثته جهودهم من خلل في تعايش الطوائف المشترك والحذر من تفسخ البيت الواحد أو الأسرة الواحدة وتوزعها على عدة مذاهب أو أديان وليس أدل على ذلك من أسرة الشدياق حيث كان طنوس على الطقس الماروني وأسعد على الطقس البروتستانتي وفارس على دين الإسلام[٦].

---

(١) جون كارن، رحلة في لبنان، ص ٢٢٥ ـ ٢٢٦.

(٢) زين نور الدين زين، نشوء القومية العربية، دار النهار للنشر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٩، ص ٥٢.

(٣) ريستلهوبر، تقاليد فرنسا في لبنان، ص ٢١.

(٤) أنيس الصايغ، لبنان الطائفي، ص ٥٠.

(٥) انظر تفاصيل بعض الحوادث التي وقعت لدى جون كارن، رحلة في لبنان، ص ١١٨ ـ ١١٩. يذكر فريد أبو فاضل في كتابه أسر العناحلة: «إن بعض الموارنة أرادوا بناء كنيسة لهم في بلدة الشوير «على اسم شفيع طائفتهم الأب مارون. وما أن انتشرت تلك الفكرة في الشوير وسكانها من الروم الأرثوذكس حتى نهضوا يقاومون تلك الفكرة «الوقحة» «مارون في الشوير»؟!. وزاد تعصب الاخوان حماسة أنسبائنا الأشداء وواصلوا البناء لكنهم فوجئوا بما كانوا يحلمون إذ كانوا مواطنوهم يهدمون في الليل ما يكون قد بناه أنسباؤنا في النهار. وأخيراً وبعد مناكسات ومشاحنات استقر رأي الجميع على أن تكون على اسم غير «المذكور» وكفى الله المؤمنين شر القتال. وقد تمت الكنيسة ولكن على اسم مار عبدا». انظر فريد أبو فاضل، أسر العناحلة، مراحل التاريخ اللبناني، ص ٣٣٠

(٦) توارى فارس الشدياق بعد اعتقال أخيه أسعد بناء على نصيحة بعض المبشرين الإنجيليين. وبعد وفاة أسعد اتهم فارس البطريرك الماروني بتبعة وفاة أخيه وحمّله مسؤولية عذابه، ولم يعف ابن خاله بولس مسعد من العتاب على دوره في تلك المأساة. كذلك لام أخاه الأكبر طنوس واتهمه بعدم إيفاء أخيهما أسعد حقه من إبراز مناقبه وعلمه في كتاب «أخبار الأعيان في تاريخ جبل لبنان» رافضاً حجته بقوله «ولا عذر لكم في عدم ذكر ذلك بأن يقولوا إنه ترك مذهب آبائه، فإن تغيير المذاهب لا يسلب الإنسان محامده»... =

وبالإضافة إلى ما أوجدته جهود المبشرين من خلل على صعيد العلاقات بين الطوائف فإن الخطورة الأكبر من ذلك تكمن بما نجم عن نشاطهم من نتائج ساهمت في تمويه الحس الوطني والقومي لدى فئة من السكان بفعل ما زرع فيهم من ثقافات وأفكار وولاءات لا تمت إلى واقعهم وبيئتهم بأية صلة. فالمعركة مع المبشرين هي في حقيقتها الجوهرية بهدف السيطرة السياسية والاقتصادية. والبروتستانت لا يكتفون بأن يظل المسيحي أرثوذكسياً بل يجب أن يصبح مسيحياً بروتستانتياً بولاء أميركي أو انكليزي. والكاثوليكي أو الماروني مع فرنسا والأرثوذكسي مع روسيا. وبالرغم من أن هذا الولاء الدولي قد أصبح جزءاً من التاريخ لارتباطه بفترة تاريخية سقطت نسبياً بمرور الزمن، إلا أن خطورته تكمن في أنه لا يزال يعيش في وجدان هذه الطوائف وفي ذاكرتها الشعبية وخلفيتها اللاواعية. وقد ساهمت المدارس التي أنشأها المبشرون والإرساليات الأجنبية في إرساخ طروحاتهم الأساسية وأهدافهم الحقيقية، وقد استمرت هذه المدارس طوال القرن الماضي في تلقين الناشئة والمريدين ثقافات الدول الأوروبية والولايات المتحدة، فزرعت في عواطفهم وأفئدتهم قبل عقولهم ومداركهم، محبة هذه الدول والتفاني في سبيلها حتى أن فئة من سكان جبل لبنان عمدت عشية زيارة الامبراطور الألماني لبلاد الشام إلى إطفاء أنوار بيوتهم بدلاً من إقامة الاحتفالات وإضرام النار على رؤوس الجبال حفاوة وتكريماً بضيف جلالة السلطان خلافاً لتعليمات متصرف جبل لبنان وذلك تضامناً مع فرنسا ومحبة لها وتعبيراً عن كرهها الشديد لألمانيا بسبب هزيمتها لحكومة باريس في حرب نابوليون الثالث وبسمارك سنة ١٨٧٠[١].

إن النهضة الفكرية والأدبية التي تحققت في جبل لبنان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لا تفسر إلا من خلال ما احتضنه هذا الجبل من مؤسسات تعليمية وطباعية وتبشيرية. وكان المبشرون وأصحاب الإرساليات ومن وراءهم من الدول، الرواد الأوائل في حقول التعليم والطباعة والطبابة والتبشير. وكان اختيار

= انظر أحمد فارس الشدياق، الساق على الساق في ما هو الفارياق، أو أيام وشهور وأعوام في عجم العرب والأعجام، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان ١٩٦٦، ص ٥٦ ـ ٥٧ و١٩٣ ـ ١٩٤.

(١) لحد خاطر، عهد المتصرفين في لبنان ١٨٦١ ـ ١٩١٨، ص ١٥٦.

جبل لبنان كحلبة ومسرح لذلك النشاط خياراً موفقاً ليس لموقعه المتوسط فحسب بل للتنوع السكاني على أرضه وانسجام ذلك مع واقع الدول الأوروبية المنسجمة مسيحياً والمختلفة عقائدياً. وقد وجدت هذه الدول نفسها في الطوائف المسيحية المحلية. فروسيا وجدت نفسها في الروم الأرثوذكس، وفرنسا في الموارنة والكاثوليك، والنمسا في الكاثوليك أيضاً. أما بريطانيا والولايات المتحدة فعملتا على إيجاد طائفة خاصة بهما عبر التبشير بالمذهب البروتستانتي. فهذا التنوع المذهبي والديني شكل مدخلاً لتدخل الدول ما لبث أن تعزز بما أنشأته من مدارس ومعاهد تعليمية ساهمت في تأكيد النهضة الأدبية لجبل لبنان وبلاد الشام. وإذا كان هذا الأمر قد عُدّ من الإيجابيات والمميزات التي اختص بها هذا الجزء من أراضي السلطنة العثمانية، فإن آثاره السلبية لم تزل مستمرة حتى يومنا هذا بسبب ما أوجدته من فوارق تعليمية وثقافات متنوعة وميول مختلفة وولاءات تتعدى حدود الانتماء المذهبي والديني لترتبط بأهواء ومصالح دولية. وقد وجدت تعبيرات هذا الواقع في شعب تتماهى لديه الذاتية القومية ويضطرب في تفكيره الانتماء الوطني حتى ليصح أن يقال فيه إنه يعيش حالة اللاانتماء، وما ذلك إلا بسبب المؤثرات الثقافية التي أوجدته فيه غزارة المؤسسات التعليمية المتناقضة التي تزاحمت تبشيرياً على أرض جبل لبنان.

ثالثاً: الطباعة

كانت المؤلفات والمخطوطات قبل ظهور الطباعة على يد العالم الألماني غوتمبرغ سنة ١٤٢٣ قليلة ونادرة. وكان النساخ يقومون مقام المطبعة فينسخون الكتب القديمة ويروجونها. وكان بعض الرهبان في الأديرة يصرفون جل أوقاتهم بين الصلاة ونسخ الكتب وتجليدها، لذلك ظلت الكتب المخطوطة نادرة الوجود وغالية الثمن. وكان تعليم الخط والتفنن في الكتابة موضوع اهتمام كبير نظراً للحاجة إلى صاحبه للعمل في دور النسخ ودواوين الإنشاء وبيوت الحكمة والوراقين.

ولم تكن الطباعة بجديدة في جبل لبنان في خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، إذ كان الجبل قد عرف أول مطبعة في بدايات القرن السابع عشر

عندما استقدم بعض الرهبان الذين درسوا في روما مطبعة أودعوها دير مار قزحيا سنة ١٦١٠. وكانت الطباعة فيها تتم بالحرف الكرشوني[١] وقد طبعت في السنة الأولى لاستقدامها سفر المزامير باللغتين السريانية، والعربية المكتوبة بالحرف الكرشوني. في حين أن أول كتاب عربي في الشرق، طبع في الآستانة سنة ١٤٩٠ ولكن بحروف عبرية وليست عربية. وظل الأمر كذلك حتى سنة ١٧٢٨ عندما طبع في الآستانة أول كتاب عربي بحروف عربية[٢]. وقد عرف حرف الطباعة العربية هذا بالحرف الإسلامبولي[٣].

هيمنت الكنيسة ورجال الدين على أعمال الطباعة. وظلت المطابع حتى أواسط القرن التاسع عشر ملك الكنيسة، فبعد مطبعة دير قزحيا، أسس عبد الله الزاخر سنة ١٧٣٣ مطبعة دير مار يوحنا الصايغ في الشوير بمساعدة الآباء اليسوعيين[٤]. ويبدو أن عبد الله الزاخر قد ساهم في ترقي مطبعة حلب التي كان أنشأها البطريرك اثناسيوس دباس سنة ١٧٠٦. وبعد وفاة البطريرك سنة ١٧٢٤ توقفت هذه المطبعة، ولا يستبعد أن يكون للخلافات الدينية بين الرهبان الكاثوليك والروم الأرثوذكس ما دفع عبد الله الزاخر إلى الانتقال من حلب إلى جبل لبنان وتأسيس مطبعة الشوير التي استمرت عاملة أكثر من ١٥٠ سنة[٥]. ولم تعرف بيروت الطباعة إلا في سنة ١٧٥١ عندما أنشأت طائفة الروم الأرثوذكس بمسعى يونس نقولا الجبيلي مطبعة القديس جاورجيوس، وكانت أولى مطبوعاتها كتاب المزامير[٦]. ونظراً لتطور الطباعة فقد اضطر المطران بنيامين سنة ١٨٤٨ إلى تجديد معداتها، إلا أن مطبوعاتها لم تتجاوز المواد الدينية وبعض المبادىء

---

(١) الكرشوني: أي العربي المكتوب بأحرف سريانية. انظر جرجس زغيب، عودة النصارى إلى جرود كسروان، نشر بولس قرألي، منشورات جروس برس، بدون تاريخ، ص ٤.

(٢) لويس شيخو، تاريخ فن الطباعة في المشرق، مجلة المشرق، المجلد ٣، سنة ١٩٠٠، ص ٢٥١ وما يليها. أيضاً: جبران مسعود، لبنان والنهضة العربية الحديثة، ص ٤٧.

(٣) فيليب دي طرازي، تاريخ الصحافة العربية، المطبعة الأدبية، بيروت ١٩١٣، ج ٢، ص ٩٦.

(٤) اسماعيل حقي، مباحث علمية واجتماعية، ص ٥٦٦.

(٥) أسامة عانوتي، الحركة الأدبية في بلاد الشام، ص ٤٥ ـ ٤٦. وشيخو، تاريخ الآداب العربية، ص ٦. واسماعيل حقي، مباحث، ص ٥٦٦. أيضاً ملحق جريدة الأنوار، الحروف والمطابع، العدد ٩٥٤٤، الأربعاء ٢ أيلول ١٩٨٧.

(٦) أسامة عانوتي، الحركة الأدبية، ص ٤٧. أيضاً: فؤاد الخوري، من مشارف المئة، ص ٣٧٨.

المدرسية[(١)]. وظلت الطباعة على تلك الحال حتى أوائل القرن التاسع عشر عندما أنشأ أحد الرهبان البلديين القس سيرافيم حوقا مطبعة جديدة في دير قزحيا، وقد عملت نحو تسعين سنة وكانت أبرز إصداراتها الكتب الدينية المطبوعة بالسريانية والكرشوني[(٢)].

وكان الصراع التبشيري قد أخذ مأخذه في بدايات الثلث الثاني من القرن التاسع عشر، ووجد المرسلون في الطباعة تكملة وارتقاء لجهودهم التعليمية والتثقيفية، فنقل المرسلون البروتستانت سنة ١٨٣٤ مطبعتهم التي كانوا قد أنشأوها في جزيرة مالطة سنة ١٨٢٢ إلى بيروت[(٣)]. وكان لجهود عالي سميث أثر كبير في نقل المطبعة وتجهيزها بكل أدوات فن الطباعة الحديثة آنذاك[(٤)]، وتمكنوا بها من نشر كتبهم الدينية وأبرزها الكتاب المقدس فضلاً عن جملة من الكتب المدرسية وقد ساعدهم في عملهم هذا أديبان كبيران هما بطرس البستاني وناصيف اليازجي[(٥)]. كذلك أنشأ الآباء الفرنسيون مطبعة لهم في القدس الشريف وباشرت أعمالها سنة ١٨٤٩، كما أنشأوا المطبعة الكاثوليكية سنة ١٨٤٨ وكانت طباعتها حجرية في أول عهدها لكنها عادت فطبعت على الحروف ابتداء من سنة ١٨٥٤[(٦)].

وبالرغم من الأوضاع السياسية والاقتصادية المضطربة التي مرّ بها جبل لبنان والمناطق المجاورة له فقد توالى تأسيس المطابع بعد سنة ١٨٥٠. فظهرت في بيروت سنة ١٨٥٧ المطبعة السورية التي أنشأها خليل الخوري[(٧)]. ثم عقبها في السنة التالية قيام المطبعة الشرقية على يد الدكتور ابراهيم النجار. كذلك أنشأت الرهبانيات المارونية البلدية سنة ١٨٥٨ في دير طاميش المطلّ على وادي نهر

---

(١) لويس شيخو، تاريخ الآداب العربية، ص ٤٨.

(٢) اسماعيل حقي، مباحث، ص ٥٧٠.

(٣) الأسود، تنوير الأذهان، ج ٢، ص ١٤٠. أيضاً: Sami KURI, Une Histoire du Liban à Travers les Archives des Jésuites 1816-1845, p. 526.

(٤) فيليب دي طرازي، تاريخ الصحافة العربية، ج ١، ص ٥٤.

(٥) اسماعيل حقي، مباحث علمية واجتماعية، ص ٥٧١.

(٦) لويس شيخو، تاريخ الآداب العربية، ص ٤٨.

(٧) المرجع السابق نفسه، ص ٧٦ ـ ٧٧.

الكلب مطبعة كانت حروفها عربية بخلاف مطبعة دير قزحيا ذات الحروف السريانية والكرشونية[١] وقد استحضر رهبانه آلة طباعية مع أدوات أخرى للتجليد، ولم يكن للمطبعة مسبك فتم تصنيع أحرف عربية. وظلت هذه المطبعة تعمل حتى سنة ١٨٨٢. وفي أواخر سنة ١٨٥٩ أسست مطبعة إهدن باسم رومانوس يمين ومشاركة الخوري يوسف الياس الدبس، فأتيا بآلة الطبع من أوروبا، أما الأحرف فكانت من عمل رومانوس نفسه. وكان أول كتاب أصدرته هو كتاب القلب المنسحق للأب يوحنا بطرس بينامونتي[٢]. وفي سنة ١٨٦٢ نال يوسف الشلفون رخصة بفتح مطبعة سماها المطبعة العمومية فنشر فيها عدة جرائد وكتب ونشرات. كذلك أنشأت متصرفية جبل لبنان مطبعة لها في بيت الدين ووكلت إدارتها إلى حنا أسعد أبي صعب. وكان حنا قد باشر سنة ١٨٥٣ بإصدار بعض المطبوعات الحجرية وأهمها شرح المعلقات للزوزني، ثم طبع على الحروف سنة ١٨٦٢[٣].

ومما هو جدير بالذكر أن الحركة الطباعية في الأقطار العربية المجاورة لم تكن بالمستوى الذي بلغته في جبل لبنان. فمصر مثلاً لم تعرف الطباعة إلا مع الحملة الفرنسية التي غزتها في أواخر القرن الثامن عشر. وقد حملت اللجنة العلمية التي اصطحبها معه بونابرت إلى وادي النيل أدوات طباعية تولى إدارتها المستشرق الفرنسي يوحنا مرسال وساعده العامل مرك أوريل، وبعد عودة مرسال إلى باريس أعاد مطبعته معه. ولم يستأنف المصريون الطباعة إلا في أيام محمد علي سنة ١٨٢٢ عندما تم تأسيس مطبعة بولاق. وقد زادت مطبوعاتها عام ١٨٣٠ على الخمسين في اللغات الثلاث العربية والتركية والفارسية[٤]. وكان محمد علي باشا قد أوفد نقولا مسابكي وهو من أصل بيروتي إلى ايطاليا سنة ١٨١٥ ليتعلم فن الطباعة وليشتري بعض الآلات والمعدات الخاصة. فكانت هذه بداية مطبعة القلعة ثم مطبعة

(١) اسماعيل حقي، مباحث علمية واجتماعية، ص ٥٧٣ ـ ٥٧٤.
(٢) شيخو، تاريخ فن الطباعة في المشرق، مجلة المشرق، المجلد ٤، السنة ١٩٠١، ص ٤٧٣.
(٣) شيخو، تايخ الآداب العربية، ص ٧٧.
(٤) لويس شيخو، تاريخ الآداب العربية، ص ٦ ـ ٧ و٢٠. أيضاً: لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، عربه عن الروسية عفيفة البستاني، دار الفارابي، بيروت، الطبعة السابعة ١٩٨٠، ص ٧٤.

بولاق[١]، أما سائر الأقطار العربية فلم تعرف المطابع إلا في فترات متأخرة، فالعراق وفلسطين لم يعرفا الطباعة إلا في سنة ١٨٣٠[٢]، كذلك أنشئت في دمشق سنة ١٨٥٥ المطبعة الحنفية التي أحضرها من أوروبا حنا الدوماني[٣]. ثم انتقلت بالشراء إلى حنا الحداد ثم إلى محمد أفندي الحنفي[٤] وعرفت اليمن الطباعة سنة ١٨٧٧ والحجاز سنة ١٨٢٢. أما طرابلس الشام فلم تعرف المطابع إلا في سنة ١٨٩٣[٥].

ساهمت الحركة الطباعة في نشر الثقافة والتعليم فعدت أحد الأركان الأساسية المساهمة في النهضة الأدبية والفكرية التي عرفها جبل لبنان وبعض الأقطار العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وقد أدت المطابع دورها في نشأة الآداب العربية وترويج العلوم والمعارف وحفظها وصيانتها من الضياع والاندثار، وكان لرواجها أبلغ الأثر في ولادة ركن آخر من أركان النهضة الأدبية والفكرية ألا وهو الصحافة العربية وما ينتسب إليها من دوريات وصحف وجرائد ومجلات.

رابعاً: المجلات والجرائد

والصحافة ركن من أركان الحياة الفكرية والسياسية وهي «صناعة الصحف» التي بها «تنشر الأنباء والعلوم على اختلاف مواضيعها بين الناس». وقد سميت أول عهدها الوقائع، وسميت أيضاً غزته نسبة إلى قطعة من النقود كانت تباع الصحيفة بها. وعندما أنشأ خليل الخوري سنة ١٨٥٨ جريدة «حديقة الأخبار»

(١) ذوقان قرقوط، تطور الفكرة العربية في مصر ١٨٠٥ ـ ١٩٣٦، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٢، ص ١٥١. انظر أيضاً: جمال الدين الشيال، تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد علي، دار الفكر العربي، مصر ١٩٥١، ص ١٩٥ ـ ١٩٦.

(٢) ملحق الأنوار، الحروف والمطابع، العدد ٩٥٤٤ تاريخ ٢ أيلول ١٩٨٧.

(٣) شيخو، تاريخ فن الطباعة في المشرق، مجلة المشرق، المجلد ٤، السنة ١٩٠١، ص ٨٧٨.

(٤) شيخو، تاريخ الآداب العربية، ص ٧٨.

(٥) شيخو، تاريخ فن الطباعة في المشرق، مجلة المشرق، المجلد ٤، السنة ١٩٠١، ص ٨٧٨. أيضاً: ملف الأنوار، الحروف والمطابع، العدد ٩٥٤٤، تاريخ ٢ أيلول ١٩٨٧.

أطلق عليها اللفظة الفرنسية جرنال ومعناها يومي للدلالة على الصحف التي كانت تصدر يومياً. ثم عممت هذه التسمية على الجرائد سواء أكانت يومية أو غير يومية. ومنهم من استعمل غير تسميات كلفظة «النشرة» أو «الورقة» أو «الرسالة» أو «أوراق». وكان الصحافيون أيضاً لا يفرقون في أول الأمر بين الجريدة والمجلة، ثم اتبعوا النهج الأوروبي فميزوا المجلة عن الصحف الدورية من خلال شكلها الذي يصدر على شكل كراسة، ثم اختصت لفظة مجلة بكل صحيفة علمية أو دينية أو أدبية أو اقتصادية أو تاريخية أو ما شاكل تصدر تباعاً في أوقات معينة، كذلك لا تطلق لفظة صحيفة إلا إذا كانت تصدر تباعاً في أوقات معينة[1].

وسجلت الصحافة العثمانية انطلاقتها الأولى في مدينة ازمير التركية حيث أنشأ فيها بلاك أول جريدة سنة ١٨٢٥ باللغة الفرنسية سماها بريد ازمير Le Courrier de Smyrne. ثم أسس في عاصمة السلطنة سنة ١٨٣١ جريدة افرنسية دعاها البشير العثماني Moniteur Ottoman، وجريدة تركية تدعى «تقويمي وقائع». أما الأقطار العربية فقد عرفت بداية بعض النشرات على يد البعثة العلمية التي اصطحبها بونابرت معه خلال غزوه لمصر، وقد أصدرت هذه البعثة ثلاث جرائد طبعت في المطبعة التي أتت بها بإدارة المستشرق مرسال إحداها «الحوادث اليومية» أو «التنبيه» واعتبرها فيليب دي طرازي جدة الصحف في لغة الناطقين بالضاد. والثانية Décade Egyptienne والثالثة Courrier d'Egypte وهما باللسان الفرنسي. وقد انقرضت هذه الصحف برجوع الحملة العسكرية إلى فرنسا سنة ١٨٠١[2] إلا أن أول صحيفة وطنية نشأت بعد ذلك كانت «الوقائع المصرية» التي صدرت سنة ١٨٢٨ في زمن حكم محمد علي باشا[3]. وكانت تصدر ثلاث مرات في الأسبوع، وجريدة البشير التي صدرت في الجزائر في ١٥ أيلول سنة ١٨٤٧ والرائد التونسي سنة ١٨٦٠[4]. وما أن انتصف القرن التاسع

(١) فيليب دي طرازي، تاريخ الصحافة العربية، ج ١، ص ٥ ـ ٨.

(٢) المرجع السابق نفسه، ج ١، ص ٤٥ وج ٣، ص ٢١٤.

(٣) جرجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، منشورات مكتبة الحياة، بيروت ١٩٩٢، ج ٤، ص ٤١١ ـ ٤١٢.

(٤) انظر الجدول رقم ٧.

عشر حتى بلغ عدد الدوريات التي تصدر في ممالك السلطنة العثمانية أكثر من عشرين صحيفة منها ١١ جريدة في الآستانة، وخمس جرائد في ازمير وأربعاً في مصر. وفي سنة ١٨٥٤ أنشأ رزق الله حسون الحلبي أول جريدة عربية في الآستانة وسماها «مرآة الأحوال»[١]، وكانت تنشر وقائع حرب القرم بين الدولة العثمانية وروسيا القيصرية، وبعض مقالات عن بلاد الشام ولا سيما جبل لبنان وبعلبك وحاصبيا، وعاشت هذه الجريدة نحو سنة فرَّ بعدها صاحبها إلى بلاد روسيا بعد أن هجا الأتراك مر الهجاء فحكموا عليه بالإعدام غيابياً[٢]. ولم تعرف بلاد الشام الصحافة إلا في سنة ١٨٥٨ عندما أنشأ خليل الخوري جريدة حديقة الأخبار[٣]، وهي صحيفة أسبوعية سياسية علمية تجارية تاريخية. فكانت أول جريدة أنشئت في البلاد العثمانية خارجاً عن عاصمة السلطنة. وقد ظهرت أولى أعدادها في بيروت في غرة شهر كانون الثاني من العام المذكور. وكانت تصدر في أوقات معينة باللغتين العربية والفرنسية[٤]. وقد اتخذها وزير خارجية السلطنة فؤاد باشا عندما حضر إلى جبل لبنان في أعقاب الحرب الأهلية سنة ١٨٦٠ جريدة نصف رسمية ناطقة باسمه، وعين لصاحبها راتباً شهرياً قدره عشرون ليرة عثمانية. واستمرت الجريدة في صدور متقطع حتى سنة ١٩٠٧ عند وفاة منشئها، فتابع شقيقه وديع إصدارها حتى نيسان ١٩١١، وبلغ مجموع الأعداد التي صدرت منها منذ تأسيسها إلى حين احتجابها ٢٩٧٣ عدداً[٥].

(١) شيخو، تاريخ الآداب العربية، ص ٧٣ ـ ٧٤.

(٢) فيليب دي طرازي، تاريخ الصحافة العربية، ج ١، ص ٥٥ و١٠٧.

(٣) انظر يوسف أسعد داغر، قاموس الصحافة اللبنانية ١٨٥٨ ـ ١٩٧٤، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات الأدبية، بيروت ١٩٧٨.

(٤) شيخو، تاريخ الآداب العربية، ص ٧٤، أيضاً: طرازي، تاريخ الصحافة العربية، ج ١، ص ٥٥ ـ ٥٦.

(٥) فيليب دي طرازي، تاريخ الصحافة العربية، ج ١، ص ٥٥ ـ ٦٠.

جدول رقم (٧)
أسماء الدوريات الصادرة في الآستانة وفي الحاضرات العربية حتى سنة ١٨٦٠

اسم الجريدة	تاريخ الصدور	مكان الصدور	اسم منشئها
مرآة الأحوال	١٨٥٥	الآستانة	رزق الله حسون
السلطنة	١٨٥٧	الآستانة	اسكندر شلهوب
الجوائب	١٨٦٠	الآستانة	أحمد فارس الشدياق
حديقة الأخبار	١٨٥٨	بيروت	خليل الخوري
نفير سوريا	١٨٦٠	بيروت	بطرس البستاني
برجيس باريس	١٨٥٨	باريس	رشيد الدحداح
عطارد	١٨٥٨	مرسيليا	منصور كرلتي
الوقائع المصرية	١٨٢٨	القاهرة	محمد علي باشا
التنبيه	١٨٠٠	الاسكندرية	رسمية
الرائد التونسي	١٨٦٠	تونس	رسمية
المشير	١٨٤٧	الجزائر	رسمية
الجريدة التجارية الزراعية	١٨٤٨	القاهرة	رسمية

اسم المجلة	تاريخ الصدور	مكان الصدور	اسم منشئها
مجموع فوائد	١٨٥١	بيروت	المرسلون الأميركيون
أعمال الجمعية السورية	١٨٥٢	بيروت	الجمعية السورية

وأعقب حديقة الأخبار صدور جريدة «نفير سوريا» على يد المعلم بطرس البستاني في أعقاب الفتنة الأهلية سنة ١٨٦٠، وقد جعلها على شكل رسائل وطنية ضمنها نصائح مفيدة تعمق عرى المحبة والتعايش بين مختلف طوائف الجبل. وأصدر منها أحد عشر عدداً أطلق على كل عدد منها اسم النفير للدلالة على خطورة ما كان يجري وأهمية ما يتضمنه النفير من إشارة وتنبيه[١].

وعلى صعيد المجلات[٢] فقد أنشأ المرسلون الأميركان في بداية سنة ١٨٥١ مجلة دعوها «مجموع فوائد»[٣] طبعوها في مطبعتهم في بيروت بهمة القس عالي سميث. وتعتبر هذه المجلة «باكورة كل المجلات التي ظهرت باللسان العربي، وأقدمها عهداً على الإطلاق، وكانت مصدّرة بتقويم الشهور الشمسية والقمرية. ومباحثها تدور على الشؤون الدينية والعلمية والتاريخية والجغرافية وسواها من المواضيع المفيدة. وعام ١٨٥٥ ظهر منها ثلاثة أجزاء ثم احتجبت وقد بلغ مجموع عدد صفحاتها ١٤٤ صفحة»[٤] وفي سنة ١٨٥٢ قام أعضاء الجمعية السورية بإصدار مجلة عرفت باسم «الجمعية» وعهدوا بإدارتها إلى المعلم بطرس البستاني، وقد ساعده أعضاء الجمعية في التحرير. وكانت مباحثها تشتمل على جميع المواد العلمية والفنية والتاريخية والتجارية والأدبية والفلكية والشرائع والاكتشافات والاختراعات العصرية ونحو ذلك.

شهد النصف الأول من القرن التاسع عشر انطلاق الصحافة العربية ولكن بخطى بسيطة وخجولة، ولا عجب في ذلك لأن هذا العلم كان مجهولاً في أكثر بلدان العالم حضارة وتقدماً. ولكن ما أن تخطى هذا القرن أواسطه حتى بدأت الحياة الصحافية تنمو نمواً متدرجاً، وتخطو خطوات الارتقاء والتوسع في مختلف ممالك السلطنة وحاضراتها. فبلغت الصحف التي ظهرت في بيروت وحدها حتى سنة ١٨٧٠ سبعاً بين مجلة وجريدة. وقد تميزت صحافة تلك الفترة بأفكارها

---

(١) فيليب دي طرازي، تاريخ الصحافة العربية، ج ١، ص ٦٤. أيضاً: يوسف نعمان المعلوف، كتاب خزانة الأيام في تراجم العظام، ص ١٥٣. انظر أعداد النفير لدى جان داية، المعلم بطرس البستاني، ص ١١٣ ـ ١٦٢.
(٢) انظر الجدول رقم ٧.
(٣) اسماعيل حقي، مباحث علمية واجتماعية، ص ٥٧٥.
(٤) فيليب دي طرازي، تاريخ الصحافة العربية، ج ١، ص ٥٣.

التقليدية وعباراتها الركيكة فضلاً عن فقدان الأخبار الصحيحة وضآلة المعلومات بسبب تخلف وسائل الاتصال، وخلوها من منهجية العمل والتبويب، وكان أبرز الصحافيين في تلك الحقبة الأولى من حياة الصحافة ناصيف اليازجي وبطرس البستاني وأحمد فارس الشدياق ورُشيد الدحداح وخليل الخوري ورزق الله حسون الحلبي وميخائيل وجميل ونجيب مدوّر والياس حبالين وحسين بيهم ويوسف الشلفون وحنا أبو صعب وغيرهم.

خامساً: الحياة الفكرية والأدبية (١٧٨٨ ـ ١٨٦١)

أ ـ الجمعيات الأدبية:

اهتم الأوروبيون بالمشرق العربي اهتماماً لا حدود له، يدفعهم إلى ذلك أهدافهم السياسية والاقتصادية التي كانوا يسعون لتحقيقها. ولأجل ذلك قامت جماعة منهم (المستشرقون) تدرس التراث العربي وتهتم به حتى أنها حفظت القرآن الكريم ودرست التاريخ وتعلمت اللغة وتفقهت فيها. وعندما رأوا أن الأفراد أعجز من أن يستوعبوا الحضارة العربية ويلموا بها عمدوا إلى إنشاء الجمعيات الأدبية والفكرية دون أن تغيب عنهم تطلعاتهم السياسية، فنسجوا على نسق الجمعيات التي عرفوها في بلادهم، وأقاموا المؤسسات والمراكز التوثيقية فحققوا بذلك السبق على العرب أنفسهم. وكانت أولى الجمعيات التي أنشئت الجمعية الآسيوية الباريسية التي أسسها البارون سلفستر دي ساسي مع جماعة من المستشرقين سنة ١٨٢١. وكان للجمعية أكثر من مجلة نشرت فيها المقالات والمؤلفات التي تناولت مختلف فنون الشرق وآدابه ولغاته، وكان يظهر منها كل سنة مجلدان، وقد بلغ عددها عدة مئات ضمت كنوزاً ثمينة وتراثاً قل نظيره. وبدورهم أنشأ الانكليز جمعية لهم سموها «جمعية بريطانية العظمى وايرلنده الآسيوية الملكية». وكان من أركانها جماعة من المستشرقين أمثال كولبروك Colebrooke وجنستون Johnston وستونتن Staunton وڤين Wynn وهوغتون Haughton وغيرهم. وأصدر هؤلاء أيضاً نشرة علمية سنة ١٨٢٤، ثم دعوها

فيما بعد «مجلة لندن الآسيوية الملكية». كذلك كان للألمان والنمساويين اهتماماتهم ومستشرقوهم والجمعيات التي تهتم بشؤون المشرق العربي والإسلامي[١].

وكان لا بد للسكان الوطنيين من أن يتأثروا بالمنهج الغربي فيسلكوا مسلكه ويقلدوه وخصوصاً أن العمل الجماعي يراكم جهود الأفراد ويصل بها إلى النتائج المرجوة. ولم يكن مثقفو بلاد الشام وأدباؤها بمعزل عن نشاطات الجمعيات الغربية وجهودها الفكرية. لذلك هب هؤلاء وبتشجيع من بعض المرسلين الأجانب والمستشرقين لإنشاء جمعيات وطنية[٢]. وكانت أولى هذه الجمعيات الجمعية السورية التي أنشئت بسعي المرسلين الأميركان سنة ١٨٤٧ باسم «جمعية الآداب والعلوم» وهدفها نشر العلوم وتنشيط الآداب والفنون[٣]، وكان أبرز أركانها ناصيف اليازجي وبطرس البستاني وميخائيل مشاقة[٤] وسليم نوفل وميخائيل مدور وميخائيل فرج وشكر الله خوري ونعمة ثابت وانطونيوس الأميوني ويوسف كتافاكو، وتشرشل بك، وعالي سميث وكرنيليوس فانديك ووليم طمسون ويوحنا ورتبات. وقد نشرت بعض أعمالها في كراريس صغيرة واستمرت حتى سنة ١٨٥٣[٥]. ولم يكن فيها أي عضو مسلم بسبب نشاط المبشرين فيها. وكان جلهم من النصارى السوريين المقيمين في بيروت، وقد بلغ مجموع الأعضاء نحو خمسين عضواً[٦].

ووجد اليسوعيون في إنشاء جمعية أدبية خاصة بهم الرد المباشر على قيام جمعية المرسلين الأميركان، فأنشأوا سنة ١٨٥٠ الجمعية المشرقية وأغلب أعضائها من الطائفة الكاثوليكية أمثال ابراهيم النجار وفرنسيس مسك وحنا أبي صعب

(١) شيخو، تاريخ الآداب العربية، ص ٤٥ ـ ٤٦.
(٢) هاشم ياغي، ملامح المجتمع اللبناني الحديث، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٦٤، ص ٩٢ ـ ٩٣.
(٣) جرجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، ج ٤، ص ٤٢٨.
(٤) انظر ترجمة كل من ناصيف اليازجي وبطرس البستاني وميخائيل مشاقة لدى جرجي زيدان، تراجم مشاهير الشرق، ج ٢، ص ١٦ ـ ٢٨ و٣٥ ـ ٤٤ و٢١١ ـ ٢١٦.
(٥) اسماعيل حقي، مباحث، ص ٥٧٤. أيضاً: فيليب دي طرازي، تاريخ الصحافة العربية، ج ١، ص ٥٤.
(٦) جورج انطونيوس، يقظة العرب، ص ١١٦ ـ ١١٧ و١١٩.

والدكتور سوكه ورزق الله خضراء وطنوس الشدياق وأيوب أبيلا وحبيب اليازجي وابراهيم باخوس وحنا عودة وفرنسيس مطر، لكن هذه الجمعية ما لبثت أن دخلت مرحلة النسيان فكانت حياتها قصيرة كسابقتها[١].

ويبدو أن الدوافع التبشيرية التي كانت وراء هاتين الجمعيتين، والعداء الديني والمنافسة فضلاً عن الأهداف السياسية لبعض المستشرقين المتسترين وراء إحياء التراث ونشر العلوم والآداب، أدى إلى انفراط عقدهما المبكر، وكانت العداوات الدينية هي السائدة بين الجمعيتين نظراً لرعاية المبشرين لهما. كما زادت من نفور المسلمين وابتعادهم عن الانضمام إليهما[٢]. لذلك قامت على أنقاضهما الجمعية العلمية السورية سنة ١٨٥٧ برئاسة الأمير محمد أمين أرسلان، وقد ضمت عدداً من أعضاء الجمعيتين السابق ذكرهما أمثال ناصيف وابراهيم اليازجي وبطرس البستاني والدكتور سوكه وعالي سميث فضلاً عن بعض المفكرين من جميع الطوائف والمذاهب كحسين بيهم وابراهيم فخري وبولس دباس وسليم رمضان وسليم شحادة وعبد الرحيم بدران وموسى يوحنا فريج وحنين الخوري وسليم البستاني ويوسف الشلفون وحبيب الجلخ[٣]، وبلغ عدد أعضائها أكثر من ١٥٠ عضواً، وقد نالت الرخصة القانونية من لدن السلطنة العثمانية، ونشرت أعمالها وأبحاثها سنة ١٨٦٨ في «مجلة مجموعة العلوم». فكان لنشاطها وهمة مفكريها وتنوع تياراتهم السياسية ومشاربهم الدينية ما أغنى المعارف والآداب العربية، وشرف الجمعيات العلمية والأدبية التي نشأت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. ونظراً لأهمية هذه الحقبة فقد اعتبر جورج انطونيوس في كتابه يقظة العرب أن بداية اليقظة العربية الحديثة تعود إلى الجمعيات الأدبية والعلمية التي نشأت بين سنتي ١٨٤٧ ـ ١٨٦٨، وخصوصاً الجمعية العلمية السورية التي هي مهد لحركة سياسية جديدة عدت في أساسها أول مظهر من مظاهر الوعي الوطني الجماعي للعرب[٤].

---

(١) اسماعيل حقي، مباحث، ص ٥٧٤ ـ ٥٧٥. أيضاً: شيخو، تاريخ الآداب العربية، ص ٧٥.
(٢) انطونيوس، يقظة العرب، ص ١١٨ ـ ١١٩.
(٣) الأسود، تنوير الأذهان، ج ٢، ص ٣١٩. شيخو، تاريخ الآداب، ص ٧٥ ـ ٧٦.
(٤) جورج انطونيوس، يقظة العرب، ص ٩٧ وما يليها.

ب ـ أبرز مفكري تلك الحقبة وأهم انتاجاتهم:

ساهم انتشار المدارس ورواج الطباعة ونشوء الجمعيات والمكتبات الخاصة والعامة في رفع المستوى العلمي والثقافي في جبل لبنان فكثر الأدباء ووضعت التصانيف والمؤلفات. وقد استضاء بها الناس بعد أن عممت عليهم بما تيسر من سبل الطباعة والنشر. وكان أبرز من اشتهر في تلك الحقبة في حقلي الأدب والشعر الشيخ ناصيف اليازجي فوضع كتاب نار القرى في شرح جوف الفرا، والعرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب، والجمانة في شرح الخزانة، وفصل الخطاب، ومجموع الأدب في فنون العرب. وله أيضاً نبذة من ديوان الشيخ ناصيف، وكتاب نفحة الريحان وفاكهة الندماء في مراسلات الأدباء، وديوان ابنته وردة المعنون بحديقة الورد، ومجمع البحرين[(١)]، وغير ذلك من التآليف القيّمة. والشيخ بطرس البستاني وأهم ما وضعه شروح على كتاب بحث المطالب لجرمانوس فرحات، وقاموس محيط المحيط مع مختصره قطر المحيط. وله في الرياضيات كتاب كشف الحجاب في علم الحساب وغير ذلك من الكتب المدرسية التي كانت تدرس في المدارس البروتستانتية. كما أصدر سنة ١٨٦٠ صحيفة نفير سوريا، وسنة ١٨٧٠ الجنان. ومن مآثره أيضاً تأليفه لدائرة معارف عربية صدر منها ستة أجزاء، وزاد خمسة بعد وفاته بعض أفراد أسرته وأقاربه[(٢)] وتوقفت في المجلد الحادي عشر عند كلمة عثمانية.

ومن الذين برزوا في الشعر والأدب في مطلع القرن التاسع عشر أحمد بن عبد اللطيف بن أحمد البربير، وله تآليف أدبية ومنظومات أخصها مقاماته ومنها مقامة «المفاخرة بين الماء والهواء»، وله أيضاً كتاب «الشرح الجلي على بيتي الموصلي»[(٣)]. والقس حنانيا المنير الزوقي وقد نبغ في الشعر والتاريخ والأدب وله مقامات جامعة، وكتاب في شرح عقائد الدروز طبعه غويس Guys في

---

(١) شيخو، تاريخ الأقطار العربية، ص ١٥٥.

(٢) جورج انطونيوس، يقظة العرب، ص ١١٢ ـ ١١٥. أيضاً: يوسف الدبس، الموجز في تاريخ سورية، طبع بالمطبعة العمومية المارونية، بيروت ١٩٠٧، ج ٢، ص ٣١٠.

(٣) شيخو، تاريخ الآداب العربية، ص ٢٥ ـ ٢٦.

باريس[١]. واشتهر أيضاً من الشعراء المعلم الياس اده (١٧٤١ ـ ١٨٢٨) وقد صحب الأمراء الشهابيين (يوسف وبشير) ومدحهم وخدم أيضاً الوالي أحمد باشا الجزار، ومن آثاره الأدبية نخبة من أقوال الأدباء والعلماء واللغويين جمعها في كتاب أسماه «الدر الملتقط من كل بحر وسفط». ونقولا الترك شاعر الأمير بشير وله مقامات تدل على «حسن التعبير وبديع اللفظ وبليغ المعاني» أما شعره فمنسجم سهل المأخذ مطابق لمقتضى الحال مع كثرة التفنن في النعوت والأوصاف، وفيه بعض الضعف لاعتماده على قريحته دون الدرس على أستاذ يلقنه ومعلم يرشده. ومن أدباء هذه الحقبة جرمانوس آدم الحلبي المتوفى سنة ١٨٠٩[٢]. والشاعر بطرس كرامة الذي اتصل بالأمير بشير فقربه إليه لما رآه فيه من العلم وجودة العقل وفصاحة اللسان ثم أقامه مؤدباً لولده أمين كما اتخذه كاتباً لمعرفته اللغة التركية، وله مكاتبات ورسائل غير مطبوعة وديوان شعر كبير طبع سنة ١٨٩٨[٣]. وممن اشتهر أيضاً، محمد مصباح البربير حفيد الشاعر أحمد البربير وله ديوان صغير جمعه شقيقه عمر وطبع في المطبعة الأميركانية سنة ١٨٧٣. والأمير محمد أمين أرسلان الذي تولى رئاسة الجمعية العلمية السورية، ثم تفرغ للتأليف والكتابة فوضع كتاباً في أصول التاريخ وفي الصرف والنحو والمنطق، وكان أهمها كتاب حقائق النعمة في أصول الحكمة، والمسامرة في المناظرة، وتعديل الأفكار في تقويم الأشعار، وتوجيه الطلاب في علم الآداب، والتحفة الرشدية في اللغة التركية. وكان بين الأمير محمد وأدباء زمانه مكاتبات تدل على براعته في فنون الآداب. وقد توفي في الآستانة وله من العمر ٣١ سنة[٤]. كذلك اشتهر على مدار القرن التاسع عشر أحمد فارس الشدياق[٥] حيث بدأ حياته الأدبية كاتباً في جريدة الوقائع المصرية سنة ١٨٣٤، ثم تعاون مع المرسلين الأميركان فتولى إدارة مطبعتهم في مالطة وهناك وضع كتابه «الواسطة في أحوال مالطة». ثم سافر إلى

(١) المرجع نفسه، ص ٣٥ وما يليها.
(٢) شيخو، تاريخ الآداب العربية، ص ٤٠ و٤٤.
(٣) اسماعيل حقي، مباحث علمية واجتماعية، ص ٥٧٨.
(٤) شيخو، تاريخ الآداب العربية، ص ٨٠ ـ ٨٢. انظر ترجمته لدى محمد خليل الباشا، معجم اعلام الدروز، ج١، ص ١٦٤ ـ ١٦٦.
(٥) انظر ترجمته لدى جوزف نعمة، صفحات من لبنان، لا دار، ١٩٩٢، الجزء الرابع، ص ٩١ ـ ٩٣.

بريطانيا حيث اشتغل في تعريب التوراة. وفي تونس حرر في جريدة الرائد التونسي وفيها اعتنق الدين الإسلامي ودعي بأحمد. وفي الآستانة أنشأ الجوائب سنة ١٨٦٠ وحررها طوال ٢٣ سنة[١] وأبرز مؤلفاته: «الساق على الساق في ما هو الفارياق» و «كشف المخبا عن أحوال أوروبا» و «سر الليال في القلب والأبدال» و «منتهى العجب في خصائص لغة العرب» و «الجاسوس على القاموس». و «غنية الطالب ومنية الراغب» وكتابان أحدهما في تعليم اللغة الانكليزية «الباكورة الشهية»، والآخر في الافرنسية «السند الراوي» وردود على انتقادات الشيخ ابراهيم اليازجي اللغوية، وغير ذلك من التآليف والمصنفات القيمة[٢].

ومما هو جدير بالذكر أن البراعم الأولى لفن التمثيل بدأت بالظهور في تلك الحقبة على يد مارون النقاش. وكان هذا قد درس بعض اللغات الأجنبية كالفرنسية والإيطالية، ثم قام بعدة رحلات إلى دول أوروبا عرّب بعدها عدة روايات وقصص تمثيلية وخصوصاً للشاعر الفرنسي موليير Moliere وسعى لتشخيصها فكان أول من مهد الطريق لهذا الفن في بلادنا[٣].

ويعتبر أيضاً من أركان النهضة العلمية والأدبية في النصف الأول من القرن التاسع عشر الدكتور ابراهيم النجار خريج القصر العيني في مصر. وقد أولى النواحي الأدبية اهتمامه فوضع كتابه «هدية الأحباب وهداية الطلاب» ثم طبعه في مرسيليا سنة ١٨٥٠، وأنشأ المطبعة الشرقية كما مر معنا وطبع فيها كتابه حول تاريخ رحلته إلى مصر، ثم كتابه تاريخ السلاطين العظام وأسماه «مصباح الساري ونزهة القاري» فضلاً عن الدكتور يوسف الجلخ وناصيف المعلوف[٤] وغيرهما ممن ساهموا في ترقية النهضة العربية في خلال القرن التاسع عشر.

(١) عماد الصلح، أحمد فارس الشدياق، ص ٣٥ ـ ٣٦ و٤٣ ـ ٤٤ و٥٩ و٧٩ و٨٢ وما يليها.
(٢) يوسف الدبس، الموجز في تاريخ سورية، ج ٢، ص ٣١٠ ـ ٣١٢.
(٣) لويس شيخو، تاريخ الآداب العربية، ص ١٠٦ و١٩٦.
(٤) المرجع السابق نفسه، ص ١٠٩ ـ ١١٢.

ج ـ المؤرخون والتاريخ:

وفي تلك الفترة بدأت الكتابات التأريخية تتخذ منحى سياسياً فلم تعد في نظر بعض المؤرخين غاية بحد ذاتها بل أصبحت منهجاً عملياً ووسيلة لتأكيد نظريات ومعتقدات سياسية. وقد بدأت عملية التدوين تسير في هذا المنحى العقائدي على أيدي المنظرين والمؤرخين الموارنة أمثال ابن القلاعي والبطريرك اسطفان الدويهي ويوسف مارون الدويهي وأنطونيوس أبي خطار العينطوريني والمطران نقولا مراد وشيبان الخازن وطنوس الشدياق ويوسف كرم[١]. وإذا كنا لن ندخل في عرض آراء هؤلاء المؤرخين ونقضها لجهة ما تضمنته من تشويه تاريخي وآراء ونظريات هي أقرب إلى النوازع العاطفية والأماني المكبوتة في وجدان فئة من رجال الدين الموارنة والمؤرخين الذين ساروا على النهج التأريخي ذاته لخروج هذا الأمر عن هدف هذه الدراسة، فقد اختصر المؤرخ كمال الصليبي هذا النهج بملامسة خجولة لكنها معبرة من حيث المغزى والمضمون عندما اعتبر «أن المؤرخين الموارنة الأوائل كتبوا تاريخ لبنان لا على سبيل الدراسة الموضوعية بل كتعبير عن الكبرياء الوطنية»[٢].

ويتميز القرن التاسع عشر بوفرة في عدد المؤرخين وبغزارة في إنتاج المصنفات والتآليف. كما يلاحظ انتماء جميع هؤلاء المؤرخين إلى المذاهب المسيحية إذ ليس فيهم أي مؤرخ مسلم. وإذا كان هذا الأمر لا غرابة فيه لناحية الطائفتين السنية والشيعية لضآلة عدد سكانهما في الجبل، فإن الغرابة تقع في محلها لجهة الموحدين المسلمين الدروز الذين تقاعسوا حتى عن كتابة تاريخهم مكتفين بمقولة صنعه تاركين لغيرهم كتابته وتدوينه. لذلك جاء تأريخ تلك الحقبة فئوياً معبراً عن أهداف وتطلعات الكنيسة المارونية كما جاء استمراراً لنهج المؤرخين الموارنة الذين تقدموا تلك الفترة. وقد دفع هذا الواقع بعضهم إلى اطلاق الدعوة إلى إعادة كتابة تاريخ جبل لبنان من جديد، لكن على ضوء أية أصول؟؟ فإذا كانت

(١) انظر ترجمات هؤلاء المؤرخين وأهم نظرياتهم لدى ايليا حريق، التحول السياسي، ص ٩٩ ـ ١١٤.

(٢) انظر ما كتبه ايليا حريق في هذا المجال وتأكيده على ما جاء لدى كمال الصليبي، راجع التحول السياسي، ص ٩٩.

الأصول التاريخية هي نفسها فلا جدوى من ذلك لأن النتائج ستكون محكومة بالمعطى ذاته، إلا إذا كانت الكتابة الجديدة ستتم على ضوء أصول ووثائق محايدة وموضوعية وغير مشكوك فيها[١]، وأنى لهم ذلك ما دامت المعطيات هي نفسها والمصدر هو ذاته.

ومن الملاحظات الجديرة بالاهتمام أيضاً أن عمليات التدوين التاريخي ظلت تؤرخ حسب السنين الهجرية حتى أواخر القرن التاسع عشر، وقد بدأ التحول تدريجياً نحو التاريخ الميلادي بفعل عمليات التغريب التي ساهمت فيها الإرساليات الأجنبية والمدارس وكثرة الاحتكاك بالأوروبيين[٢]. ففي سنة ١٨٣٩ فرضت السلطنة العثمانية تقويماً جديداً هو التقويم الرومي أو الشرقي وكان يبدأ كل سنة في شهر آذار. كما كانت بداية السنة المالية، وتحديد موازنة الدولة يبدآن في هذا الشهر أيضاً. لذلك دعيت السنة المالية «سنة مارتية» نسبة إلى شهر آذار. وهكذا نشأت ثلاثة تقاويم القمرية والميلادية والمالية وآل ذلك إلى بلبلة وفوضى خصوصاً وأن الدولة نفسها لم تتخل عن التقويم الهجري، وكذلك عامة الناس والمحاكم الشرعية. وقد استمر ذلك حتى أواخر القرن التاسع عشر[٣].

وأول من اشتهر من المؤرخين في تلك الحقبة القس حنانيا المنير وله كتابان أولهما «الدر المرصوف في حوادث الشوف». وقد أخذ عن هذا الكتاب المؤرخان حيدر الشهابي وطنوس الشدياق، والآخر تاريخ ديني جمع فيه المؤلف أخبار الرهبانية الحناوية منذ أواسط القرن الثامن عشر إلى نهاية سنة ١٨٠٤. ونقولا الترك وله في التاريخ أيضاً مصنفان أحدهما تاريخ الامبراطور نابوليون والآخر كتاب ضمنه أخبار أحمد باشا الجزار[٤]. وانطونيوس أبي خطار العينوطوريني

(١) للتوسع في هذا الموضوع، راجع: علي الزين، فصول من تاريخ الشيعة في لبنان، دار الحكمة، بيروت ١٩٧٩.

(٢) عيسى اسكندر المعلوف، دواني القطوف، ص ٢١٧.

(٣) انظر طلال المجذوب، تاريخ صيدا الاجتماعي، ص ٤١. راجع تاريخ الوثائق المنشورة في هذه الأطروحة وأغلبها جرى تأريخها بحسب السنين الهجرية. وللمقابلة راجع: محمد مختار باشا، التوفيقات الإلهامية في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الافرنكية والقبطية ـ دراسة وتحقيق وتكملة الدكتور محمد عمارة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٠.

(٤) لويس شيخو، تاريخ الآداب العربية، ص ٢٢ ـ ٢٤.

صاحب كتاب مختصر تاريخ لبنان. وقد نسج فيه على غرار المؤرخين الإكليركيين معتبراً أن تاريخ الموارنة إنما هو صراع ضد محيط عدائي[(١)]. ومن مؤرخي هذه الفترة البارزين الأمير حيدر الشهابي وأبرز مؤلفاته تاريخه المعروف «الغرر الحسان في تواريخ حوادث الزمان». وقد قسمه إلى ثلاثة أجزاء تبتدىء بأول الهجرة وتنتهي بتولي محمد علي باشا على بلاد الشام. وقد طبع هذا الكتاب أول مرة سنة ١٩٠٠، وللأمير حيدر أيضاً تاريخ آخر يتناول حوادث الشام في عهد الأمير بشير، كما ينسب إليه أيضاً تاريخ أحمد باشا الجزار والي صيدا، وطنوس الشدياق شقيق أحمد فارس وأسعد، وقد اشتهر بمعارفه التاريخية فوضع كتاب «أخبار الأعيان في جبل لبنان» وتمت طباعته سنة ١٨٥٩. وابراهيم العورا الملكي الكاثوليكي وقد برع في الكتابة والخط فعمل في ديوان والي صيدا سليمان باشا، وهذا ما مكنه من وضع كتاب أسماه «تاريخ ولاية سليمان باشا العادل». كذلك كان الشيخ ناصيف اليازجي «مغرى بالتاريخ مواضباً على قراءة أخبار القدماء» وبالرغم من اشتهاره في الشعر والأدب فقد كتب في التاريخ وله فيه رسالة أسماها «رسالة تاريخية في أحوال لبنان في عهده الإقطاعي» وقد ضمنها خلاصات مهمة وآراء تشهد على رسوخ قدمه في حقل التأريخ[(٢)].

ومن المؤرخين الذين تناولوا تلك الفترة اسكندر ابكاريوس المتوفى سنة ١٨٨٥، وله ترجمة لابراهيم باشا المصري والتي دعاها «المناقب الإبراهيمية والمآثر الخديوية». وله أيضاً «نوادر الزمان في ملاحم جبل لبنان»، ويوحنا ابكاريوس شقيق اسكندر المتوفى سنة ١٨٨٩ وله «قطف الزهور من تاريخ الدهور» وقد طبع عدة مرات في المطبعة الأميركانية[(٣)] ونوفل نوفل الطرابلسي[(٤)] ١٨١٢ ـ ١٨٨٧ وأبرز مؤلفاته «زبدة الصحائف في أصول المعارف»، و «سوسنة سليمان في أصول العقائد والأديان»، و «صناجة الطرب في تقدمات العرب»، و «كشف اللثام عن محيا الحكومة والأحكام في إقليمي مصر وبر الشام منذ افتتحتهما الدولة

---

(١) انظر كتاب انطونيوس أبي خطار العينطوريني، مختصر تاريخ جبل لبنان.

(٢) جرى الاطلاع على جميع هذه المصادر، وتم استعمالها في هذه الدراسة.

(٣) الأب لويس شيخو، تاريخ الآداب العربية، ص ٢٥٧ ـ ٢٥٩.

(٤) راجع ترجمته لدى عبد الله حبيب نوفل، تراجم علماء طرابلس وآدابها، ص ٧٥ ـ ٨٠.

العلية إلى أن امتازت مصر بالحكومة الوراثية وانتظمت بر الشام في سلك التنظيمات الخيرية»، و «الرد على الغضنفري»(١). وميخائيل مشاقة ١٨٠٠ - ١٨٨٨. وله كتاب «الجواب على اقتراح الأحباب» وآخر «مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان».

وإلى جانب هؤلاء المؤرخين وجلهم من جبل لبنان برز بعض الكتاب والأفراد المهتمين في حقل الكتابات التاريخية أمثال أحمد جودت باشا(٢) وزير المعارف العثمانية الذي وضع سلسلة من الكتب لم يترجم منها إلا الجزء الأول وقد سمي «تاريخ جودت باشا» ووضع بطرس البستاني «قصة أسعد الشدياق»، وترك انطون ضاهر العقيقي مذكرات جمعت في كتاب «ثورة وفتنة»، إلى غير ذلك من المؤلفات والتصانيف القيّمة التي تناولت تاريخ جبل لبنان أو المناطق المجاورة له أو المرتبطة به. وقد أغنت هذه المؤلفات المكتبة التاريخية الخاصة بهذا الجزء من الوطن العربي حتى أنه ليمكن التأكيد أنه ما من جزء من هذا الوطن قد وضعت حوله تأليف أو حظي باهتمام المؤرخين والكتاب كما حظي به جبل لبنان، وربما كان في أساس ذلك عاملان أساسيان أولهما النهضة العلمية والثقافية التي شهدها الجبل في أوائل القرن التاسع عشر وثانيهما الوعي السياسي المبكر الذي عرفته بعض جماعات النخبة والتي وجدت تطلعاتها وعبرت عن خطابها السياسي من خلال المدارس والجمعيات وتقدم الطباعة وانتشار الصحف والمجلات فضلاً عن أجواء الحرية التي سادت مناطق الجبل بفعل سياسة التسامح المقاطعجي بشكل عام وتراخي قبضة السلطة المركزية العثمانية عليها.

بعض الملاحظات والاستنتاجات

- تمايز الحركة الثقافية والتعليمية في جبل لبنان منذ القرن السادس عشر، حيث كونت هذه البقعة الصغيرة من بلاد الشام مركزاً تعليمياً مهماً تقوم عليه عشرات المدارس وتخرج سنوياً بضع مئات من الطلاب فضلاً عن المطابع والمكتبات والمجامع

(١) التميمي وبهجت، ولاية بيروت، ج ٢، ص ٢٢٦ - ٢٢٨. انظر أيضاً: حسان حلاق، التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في بيروت، ص ٣٨١.

(٢) راجع ترجمته لدى جرجي زيدان، تراجم مشاهير الشرق، ج ٢، ص ٢٢٦ - ٢٣٢.

العلمية والأدبية والجمعيات السياسية والدوريات الصحافية وغير ذلك.

- لم تكن نشأة الحركة التعليمية في وقت مبكر على الساحل الغربي من بلاد الشام وتناميها في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر صدفة، أو لأسباب ودوافع تعليمية وتثقيفية مجردة، بل كانت جزءاً من أهداف أوروبية وخطط مدروسة لقيام غزو ثقافي بغية إيجاد امتداد للحضارة الفرنسية داخل المشرق العربي يمهد لاحقاً لأي عمل عسكري استعماري أو مالي اقتصادي بعد إخفاق الحملات الصليبية المتتابعة على البلاد الإسلامية والعربية.

- لم تقف نشاطات المدارس والمعلمين والقوى التي كانت تسيطر على هذه المدارس، عند الحدود التعليمية المجردة، ولم تكتف بتلقين مبادىء القراءة والكتابة وبعض اللغات، بل تخطى الأمر إلى تعليم الحضارات الغربية وآدابها، ومحبة الدول الأوروبية الراعية للشؤون الدينية لكل طائفة. وقد أوجدوا بسياستهم هذه انفصاماً في الشخصية «الوطنية» وضياعاً لدى بعض الطوائف المشرقية تبرز آثاره واضحة في خطابها السياسي ومواقفها في كثير من القضايا والإشكالات المصيرية.

- لم يقتصر صراع بعض الدول الأوروبية على المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية فحسب، بل تعدى الأمر إلى نواحٍ اجتماعية تعليمية وصحية. ولم تعجز تلك الدول عن إيجاد الوسائل الناجعة لتنفيذ مآربها، فموّهت غاياتها بأعمال التبشير والاستشراق. واتخذت من المبشرين رسلاً بعثت بهم إلى البلاد الإسلامية وزودتهم بالأموال اللازمة والخطط الموصلة إلى أهدافها المنشودة. وكان التعليم والتطبيب وهما حاجتان ملحتان للسكان، مدخلاً إلى النفوس العطشى، والبيوت المعوزة لبث الأفكار وقلب المفاهيم، وتغيير القيم، لذلك كانت الحركة التبشيرية وسيلة وليست غاية، كما كانت جزءاً من عمل سياسي كبير أفضى إلى نتائج سلبية وساهم في تجذير الانقسامات وتعدد الانتماءات والولاءات الثقافية والسياسية والاجتماعية للسكان.

- وكما كان جبل لبنان رائداً في المدارس والتعليم، كان رائداً في الطباعة وصناعة الحرف. وكانت كل مطابع جبل لبنان حتى أواسط القرن التاسع عشر ملكاً للكنائس. وقد عملت هذه المطابع على نشر الكتب الدينية أو ما لها علاقة بتاريخ الطوائف المسيحية وخصوصاً الموارنة. وسمح انتشار الثقافة والتعليم للإكليروس

بإرساء القواعد الفكرية الأساسية لتكوين الطائفة المارونية بهدف ربط المجتمع الماروني بفكر سياسي واحد وقضية «قومية» واحدة يتمخض عنه كيان سياسي يتميز عن سواه ويرتبط به جميع المسيحيين ويدينون بالولاء له، ويرتبط خارجياً بدولة قوية حامية هي الدولة الفرنسية.

- شكلت المعطيات الثقافية في جبل لبنان وأدواتها المدارس والمطابع والمكتبات والدوريات من جرائد ومجلات التربة الخصبة لنشوء المجامع والجمعيات الأدبية والعلمية وحتى السياسية. وقد عملت هذه المعطيات على بروز شخصيات علمية وأدبية وفكرية ساهمت في تكوين عوامل النهضة العربية. وقد شارك العديد من المفكرين والأدباء الذين تلقوا علومهم في مدارس الجبل في خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في وضع اللبنات الأولى للنهضة العربية الحديثة.

الفصل السادس

التنظيمات القضائية والإدارية والضريبية

(١٧٨٨ - ١٨٦١)

أولاً ـ القضاء

أ ـ لمحة عن القضاء قبل القرن التاسع عشر

ب ـ القضاء في عهد الأمير بشير

ج ـ القضاء في عهد القائمقاميتين

ثانياً ـ الإدارة والضابطة

أ ـ الإدارة

ب ـ الضابطة

ثالثاً ـ التنظيمات المالية والضريبية (١٧٨٨ ـ ١٨٦١)

أ الجباية المفروضة على الجبل

ب ـ أنواع الضرائب والرسوم

١ ـ الميري

٢ ـ الفردة أو الجوالي

٣ ـ سائر الضرائب والرسوم

رابعاً ـ بعض الملاحظات والاستنتاجات

أولاً: القضاء

يبرز القضاء في حياة المجتمعات كركن من أركان الممارسة السياسية لا ينفصل عنها إلا بمقدار ما يوفره من عدالة ومساواة بين المتقاضين. وهو وجه من وجوه السلطات العامة تفرض من خلاله الدولة أو ما شابهها من أشكال الحكم، العدالة التي هي أساس الملك. وما من حكم توطد وثبت إلا وكانت دعامتاه الأساسيتان القوة العامة وما تحتويه من سلطات وقوى ضابطة تمنع الاعتداء وترد العدوان، وعدالة يسهر على تحقيقها جهاز قضائي أو جماعة من القضاة يوفرون العدل والمساواة بين الناس. والقضاء في جبل لبنان هو جزء من القضاء الذي عرفته الدولة الإسلامية وكان أساسه الشريعة التي استمد أحكامه ونصوصه منها، وشمل المسلمين والمسيحيين على حد سواء باستثناء بعض الأحكام الخاصة وخصوصاً تلك المتعلقة بالأحوال الشخصية لبعض الطوائف والمذاهب، وتميز بالبساطة وعدم التعقيد والسرعة في إصدار الأحكام وتنفيذها. كما تميز بتوزع الصلاحيات القضائية على عدة مراجع فمارسها الأمير الحاكم والأعيان المقاطعجيون ورؤساء الطوائف والمذاهب ورجال الدين وبعض القضاة المعينين المخولين النظر في القضايا وإصدار الأحكام المناسبة بحقها. وهذا ما أدى إلى تضارب في الصلاحيات وتعدد في مصادر التشريع وتنازع في تطبيق «القوانين». وقد استمرت الحال على تلك الصورة طوال القرن التاسع عشر إلى أن بدأت حركة التقنين في الظهور من خلال القوانين والتشريعات التي أطلقتها السلطنة العثمانية ابتداء من النصف الثاني من القرن الماضي والتي عمت مختلف الولايات العثمانية بما فيها مناطق ومقاطعات جبل لبنان.

أ ـ لمحة عن القضاء قبل القرن التاسع عشر:

القضاء كسلطة قديم في جبل لبنان وهو يعود إلى فترة حكم الإمارة التنوخية

في القرون الوسطى، حيث تولاه أسلاف المشايخ آل القاضي الذين سكنوا بيصور وغيرها من قرى الغرب الأعلى وعين كسور، وبرز منهم قضاة أمثال عماد الدين حسن وبهاء الدين صدقة وابناه علاء الدين علي وشرف الدين حمزة، وزين الدين عبد الوهاب، وشمس الدين محمد، وكان جمال الدين يوسف آخر من تولى القضاء في عهد الأمراء التنوخيين. لكن أبعد هؤلاء القضاة شهرة وأغزرهم علماً وتقوى هما الأمير جمال الدين عبد الله بن سليمان التنوخي والأمير سيف الدين أبو بكر سيف الدين زنكي اللذان قاما بأعباء القضاء والإفتاء تبرعاً منهما واستجابة لرغائب ذوي الحاجات لما كانا عليه من التقوى والعلم وسداد الرأي[١].

وفي عهد الإمارة المعنية ظل الأمراء يمارسون السلطة القضائية فينظرون في مختلف القضايا المهمة وخصوصاً تلك التي تقع بين الأعيان والزعماء المقاطعجيين. وكان الأمير ينظر في القضايا الكبرى كجرائم القتل والسرقة التي تستحق عقوبة الإعدام. أما الجرائم الأقل أهمية فكان ينظر بشأنها الأعيان المقاطعجيون وحكام المناطق والمقاطعات. وقد يلجأ المتقاضيان إلى التحكيم فيتفقان على «حكم خالي الغرض» أو حاكم البلدة أو أحد الأعيان. وكان الأمير فخر الدين المرجع الأعلى في الأحكام القضائية المهمة. وقد أنشأ محكمة استئنافية عليا تجتمع برئاسته للنظر في القضايا التي ترفع إليها. وكان أرباب المقاطعات وحكامها يخضعون لأحكام هذه المحكمة[٢]. وفي قضايا الأحوال الشخصية لم يشأ فخر الدين التدخل فيها فترك أمرها لرؤساء الطوائف حيث تولى المطارنة الفصل في قضايا المسيحيين في حين تولى رجال الدين والقضاة المسلمون قضايا رعاياهم واكتفى الأمير فقط بما يستأنف إليه من الأحكام[٣].

ومع قيام الإمارة الشهابية استمر الوضع القضائي على ما كان عليه في زمن

(١) سليمان أبو عز الدين، مصادر التاريخ اللبناني، ج ١، ص ١٩ ـ ٢٣. أيضاً: ابن سباط، صدق الأخبار، تحقيق عبد السلام تدمري، جروس برس، طرابلس ١٩٩٣، ص ٨٨٨ ـ ٨٨٩. انظر أيضاً: أبو زكي، الأمير جمال الدين عبد الله التنوخي، ص ١٥٤ ـ ١٥٦.

(٢) JOUPLAIN (Paul NOUJAIM) La Question du Liban, Paris 1908, p. 111.

(٣) MICHAUD et POUJOULAT, Correspondance, d'Orient, Paris 1935, T. 7, p. 354-355.

المعنيين فتابع مشايخ آل القاضي في دير القمر مهام القضاء. وكان أول من تولاه من هذه الأسرة في عهد الشهابيين الشيخ عبد اللطيف بن زين الدين بن ناصر الدين بن بدر العنداري. وقد استمرت ولايته طوال عهدي الأمير بشير الأول والأمير حيدر. وخلفه بعد وفاته سنة ١٧٣٠ ولده الشيخ شرف الدين ثم الشيخ محمود بن منصور وهو ابن عم الشيخ عبد اللطيف، وقد عاصر هذا، الشيخ محمد بن شرف الدين، ولكليهما أحكام تحمل ختميهما. وكان الشيخ محمد كثير الاشتغال بالسياسة ضد الأمير يوسف فانتقم منه بأن فقأ عينيه، وقطع إبهام يديه وأسلة لسانه[1].

وتميز القضاء في تلك الفترة بالبساطة والسهولة ولم تكن الإجراءات القانونية معقدة، فالمدعي والمدعى عليه يمثلان أمام القاضي الذي يستمع لكل منهما مباشرة دون وسيط أو محام وربما استمع إلى شهود كلا الفريقين، وبعد ذلك يصدر القاضي حكمه حسب الأدلة المتوافرة لديه وحسب قناعته ومفاهيمه. وكان تنفيذ الأحكام يتم بسرعة فائقة فرجال الأمير الحاكم ينفذون الأحكام مباشرة، ويتوقف ربح الدعوى على طريقة عرضها وحسن تصرف المتقاضين، ولم يكن للأمور الشكلية أهمية وكانت أغلب الأحكام غير خاضعة للاعتراض أو الاستئناف. أما العقوبات فكانت في المخالفات الغرامة أو الحبس، وفي الجنايات كان يحكم على المجرم بالنفي أو الإعدام، وقد حصرت هذه الأحكام بالأمير الحاكم دون غيره من الأعيان[2].

ب ـ القضاء في عهد الأمير بشير:

أولى الأمير بشير شؤون القضاء أهمية خاصة باعتبارها أساساً للحكم وقاعدة لتحقيق العدالة بين الناس. وربما كان الدافع إلى ذلك تعويضاً لما ألحقه بهم من مظالم سياسية واجتماعية واقتصادية. وكان الأعيان المقاطعجيون يمارسون السلطة القضائية داخل عهداتهم ومقاطعاتهم فيستمعون إلى شكاوى أتباعهم ويفرضون

(١) أبو عز الدين، مصادر التاريخ اللبناني، ج ١، ص ٢٤ ـ ٢٩.

(٢) MICHAUD et POUJOULAT, Correspondance, d'Orient, T. 7, p. 345-355.

العقوبات على المذنبين منهم كالحبس والجلد والسخرة والغرامة. وقد يفرضون عقوبات شديدة كالتي يفرضها الأمير بحكم سلطاتهم المطلقة التي يستمدونها من سلطة الغلبة. أما عقوبات الإعدام وقطع اليد وسمل العيون فلم تكن من مهامهم، بل كانت من صلاحية الأمير الحاكم[١]. وقد نفذها الأمير بشير، فقضى على بعض الأشخاص شنقاً وفي أحيان أخرى لجأ إلى اغتيال خصومه السياسيين كي يبقى بعيداً عن الاتهام المباشر. وكان الأمير حيدر الشهابي قد بدأ به، وبقي هذا التقليد قائماً في الأسرة الشهابية بالإضافة إلى سمل العيون وقطع الألسنة وجدع الأنف وصلم الأذنين وغيرها. وعقوبة الإعدام كان يفرضها الأمير فقط على عامة الناس دون الأعيان والمناصب. وقد تكرّست عادة عدم قتل هؤلاء منذ أوائل عهد الإمارة الشهابية فحالوا دون قتل الأمير حيدر الشهابي لمحمود باشا أبي هرموش زعيم الحزب اليمني إثر هزيمته في معركة عين دارا سنة ١٧١١ حتى لا يجعلوا من قتله سابقة يتذرع بها الأمير الحاكم للفتك بهم[٢]. لذلك كان الأمير يكتفي ببعض العقوبات التأديبية التي ينزلها بهم كهدم دورهم، وقطع أشجارهم أو مصادرة أملاكهم ونفيهم إلى خارج البلاد. أما شخص المقاطعجي «فكان في حرز حريز من قدرة الأمير على إهانته أو إذلاله في أي وقت من الأوقات. ومهما كان غضب الأمير عليه شديداً فإنه إذا ما مثل بين يديه حظي بما يقضي به العرف من احترام وتكريم وهكذا أيضاً في المراسلات المتبادلة بينهما»[٣].

لقد مارس الأعيان المقاطعجيون صلاحيات قضائية واسعة نظراً للعلاقة الوطيدة التي كانت تربطهم بجماعاتهم وسكان عهدتهم والسلطة التي يتميزون بها، فالشيخ بشير جنبلاط نظراً لمكانته السياسية تمتع بصلاحيات قضائية خولته أمر التدخل في كثير من القضايا المدنية والجزائية فضلاً عن مسائل الأحوال الشخصية ووصل نفوذه إلى بلاد كسروان وجبيل[٤]. لذلك تقاضى العديد من السكان أمام

(١) الحتوني، المقاطعة الكسروانية، ص ٢٣٥.

(٢) يذكر نسيب النكدي في مخطوطته أن الأمير حيدر «رغب في قتل محمود باشا، لكن المشايخ اعترضوا دون ذلك لئلا تجري عادة الأمراء بقتل أولاد العشائر وربما روعيت حرمة الرتبة السلطانية»، انظر المخطوطة، ص ٤٦.

(٣) ناصيف اليازجي، رسالة تاريخية، ص ٧ ـ ٩.

(٤) راجع نص الوثيقة رقم ٣٧. أيضاً: وثائق المركز الوطني، الوثيقة رقم ٥٤٥٤.

أعيانهم المقاطعجيين ففصلوا في المنازعات الواقعة بينهم(١). وفي حالات نادرة وعند عدم قدرة المقاطعجي على الفصل في الدعاوى أو عدم اقتناع أحد الفريقين المتداعيين، كان بإمكانه أن يرفع القضية إلى الحاكم الأعلى فيفاوض هذا المقاطعجي لفصلها، وإذا تعذر أرسل الأمير الحاكم مباشراً من قبله يفصلها بما يراه مناسباً(٢).

وتولى الفصل في دعاوى الأحوال الشخصية بشكل عام الرؤساء الروحيون للطوائف والمذاهب. وقد اعترف الأمير بشير بالأحكام القضائية الصادرة عن شيخي العقل في الأحوال الشخصية المختصة بالدروز وما يتصل بها من زواج وطلاق ووصية وإرث ونفقة وغير ذلك(٣). وكان لبطاركة النصارى الأربعة الموارنة والروم والسريان والكاثوليك القاطنين في جبل لبنان ما لشيخي العقل من الصلاحيات القضائية في قضايا الأحوال الشخصية. وظلت هذه الأمور كالسابق من صلاحية رجال الدين ورؤساء الطوائف والمذاهب عند جميع الأديان(٤)، وكانوا يطبقون النصوص المستمدة من قوانين الدولة البيزنطية وأحكام الشرع الروماني المستوحاة من الكتاب المقدس بعهديه القديم والجديد، وقوانين المجامع المقدسة التي عقدت في الكنيسة شرقاً وغرباً فضلاً عن العادات والتقاليد المحلية وما كان قد دخل فيها من أحكام الشرع الإسلامي(٥). في حين كان شيخا العقل وسائر رجال الدين المسلمين يحكمون بمقتضى النصوص الشرعية المستمدة من كتاب الله العزيز ومن السنة والقياس وإجماع الأئمة(٦).

---

(١) وثائق المديرية العامة للآثار، الوثيقة رقم ٥٢٧٠٣.

(٢) اليازجي، رسالة تاريخية، ص ٨.

(٣) أسد رستم، آراء وأبحاث، ص ٥٣.

(٤) Henri Guys, Beyrouth et le Liban, T. 2, p. 93.
انظر أيضاً: مزهر، تاريخ لبنان العام، ج ١، ص ٦١٢. أيضاً: وثائق المديرية العامة للآثار، الوثيقة رقم ٧٤٧٧.

(٥) انظر عبد الله قراعلي، كتاب مختصر الشريعة أو المجلة القضائية وقانون الأحوال الشخصية للمسيحيين في لبنان على عهد الشهابيين، قدم له ونشره الأب بولس مسعد الحلبي اللبناني، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٥٩، ص ١٠ ـ ١٢. أيضاً: الخور اسقف يوسف داغر، بطاركة الموارنة، ص ٧٨.

(٦) انظر نص رسالة البطريرك يوسف حبيش إلى المجتمع المقدس بتاريخ ٢٩ أيلول سنة ١٨٢٦ بشأن عدم توريث البنات لدى: الخوري يوسف زيادة، القضاء الماروني وعلاقته بالشرع الروماني،=

أما في القضايا المدنية فقد استمرت عادة تعيين القضاة من قبل الأمير الحاكم كما استمر آل القاضي في تبوء هذا المنصب لفترة طويلة. فتولاه في بدايات حكم الأمير بشير الشيخ قاسم بن محمود بن منصور القاضي، ثم خلفه الشيخ شرف الدين بن محمد بن عبد اللطيف القاضي(١) وهو أشهر قضاة عائلته، ونظراً لكفايته وجرأته احتل مكانة رفيعة لدى الأمير بشير فاعتمد عليه في مسائل عديدة قضائية وسياسية. ولكن الأمير ما لبث أن تغير عليه بسبب صراعه الخفي مع الشيخ بشير جنبلاط، وضلوع شرف الدين في المنافسة بين الغرضيتين اليزبكية والجنبلاطية، فنحاه عن القضاء ثم دبر له من اغتاله سنة ١٢٣٥هـ (١٨١٩م)(٢) وولى مكانه الشيخ أحمد البزري(٣). إلا أن الأمير بشير أعاد بعد ستة أشهر القضاء إلى أسرة آل القاضي فعين الشيخ محمد بن شرف الدين خلفاً لوالده في منصب القضاء(٤).

= ص ٥٦ ـ ٥٨. ومما ورد في هذه الرسالة المهمة: «... إنه من مدة زمان مقارب السبعة وعشرين سنة أخذت القضاة والمتشرعون في جبلنا هذا ولو كانوا من طغمة الإكليروس أن يفصلوا ويقضوا على جميع الدعاوى المدنية بموجب رسوم وحدود الشريعة الإسلامية فقط... أما الآن فمن حيث إن القضاة أخذوا يمشوا كل شيء في الجبل على حسب الشرائع الإسلامية كما ذكرنا فصار عمال يقع السجس والاضطراب من قبيل التغيير وبالأخص من جهة توريث البنات لأن الشرايع الإسلامية تحدد أن كل بنتين ترثان بقدر ما يرث صبي واحد. ومن هنا واقع خصومات ومنازعات واضطرابات وشرور متفاقمة من حيث أن العادة السابقة كانت سالكة في هذا الجبل عند الجمهور أغنيا وفقرا بأن الابنة ليس لها إلا جهاز معلوم بقيمة المثل من والدها أو أخيها إذا ترهبت أو تزوجت وليس لها أن تقاسم اخوتها على شيء من ميراث والديها إلا إذا هم أوصوا لها شيء خصوصي. ومن سلوك القضاة الآن بخلاف ذلك صار الوالدان في اختباط حال جسيمة مضرة للأنفس والأجساد من حيث أن الآباء لا يرتضون بتوريث بناتهم حسب الشريعة الإسلامية حذراً من تبديد أرزاقهم وخراب بيوتهم، ولذلك فيحتالون بأيام حياتهم أن يعطوا أرزاقهم لأولادهم الذكورة بضروب الهبة والتمليك ليمنعوا عنهم دعاوى البنات بعد موتهم..». أيضاً: فؤاد الخوري، من مشارف المئة، ص ٦٧.

(١) انظر ترجمة الشيخ شرف الدين لدى: محمد خليل الباشا، معجم أعلام الدروز، ج ٢، ص ٢٨٧.

(٢) سليمان أبو عز الدين، مصادر التاريخ اللبناني، ج ١، ص ٢٥ ـ ٢٦. انظر أيضاً: عيسى اسكندر المعلوف، القضاء في لبنان، مجلة المشرق، السنة ١٩٣٣، المجلد ٣١، ص ٨٢٢ ـ ٨٢٣.

(٣) انظر بعض فتاويه في وثائق المركز الوطني، الوثيقتان ٧٤٨٠ و٧٤٨١.

(٤) سليمان أبو عز الدين، مصادر التاريخ اللبناني، ج ١، ص ٢٦ ـ ٢٨.

كان الشيخ شرف الدين يقضي لعموم أهالي الجبل[١]. وكان المتداعون يأتون إلى القاضي الدرزي في مركزه في دير القمر (دار القمر) من مختلف المقاطعات كون سلطته المدنية تشمل جميع السكان المسلمين والنصارى على حد سواء. وكانت أحكامه تصدر عن «مجلس الشرع الشريف بدار القمر لدى متولية الحاكم الشرعي الموقع خطه وختمه أعلاه لطف به سيده ومولاه»[٢]. واستمر الوضع كذلك في فترة خليفته محمد، حتى دخول جبل لبنان ظل السيطرة المصرية[٣]. ويبدو أن فقدان الثقة بين الأمير بشير، وأكثرية الأعيان الدروز وخصوصاً في الفترة التي أعقبت تصفية الشيخ بشير جنبلاط، حملت القاضي محمد على الانسحاب من الجبل مع المشايخ النكديين الذين حاربوا الجيش المصري إلى جانب العثمانيين، فعمد الأمير بشير إلى تعيين الشيخ أحمد تقي الدين[٤] من بعقلين خلفاً له. وقد استمر الشيخ أحمد في منصبه حتى نهاية عهد الأمير بشير[٥].

وتميز القضاء في تلك الفترة بكثير من البلبلة والمداخلات، وتعدد المصادر والمراجع وتنوع العادات والأعراف. فخولت عدة جهات حق النظر في الدعاوى ذات المضمون الواحد، وصدرت في كثير من القضايا المتشابهة أحكام متناقضة[٦]. ولم تخل مطالب العامية سنة ١٨٢٠ ـ ١٨٢١ في انطلياس ولحفد من إشارة إلى الوضع القضائي، فطالبوا في العريضة التي وقعوها أن «يكون الحق مشيد بموجب الشرع الشريف حسب العادة، قاضي درزي في جبل الشوف

(١) انظر وثائق المديرية العامة للآثار، الوثيقة رقم ٤٠١٨٣.

(٢) راجع نص الوثيقة رقم ٣٦. انظر أيضاً: الوثائق المنشورة لدى أبو عز الدين، مصادر التاريخ اللبناني، ص ١٧٣ و١٧٧ و١٨٠ و١٨٤ و١٨٨ و١٩٥ و١٩٩ و٢٠٤ و٢٠٦ و٢٠٨ و٢١٥ و٢٢٨.

(٣) وثائق المديرية العامة للآثار، الوثيقة رقم ٤٠٠٥٥.

(٤) انظر ترجمة الشيخ أحمد لدى محمد خليل الباشا، معجم أعلام الدروز، ج ١، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٧.

(٥) أبو عز الدين، مصادر التاريخ اللبناني، ج ١، ص ٢٨. انظر أيضاً: الوثيقة رقم ٣٦ في باب الملاحق ومضمونها أحد الأحكام الصادرة عن القاضي أحمد تقي الدين.

(٦) انظر الدعوى التي أقامها الشيخ حبيب السعد في محكمتين الأولى «محكمة الجهة الشمالية، والثانية محكمة الجهة الجنوبية». وصدور حكمين متناقضين فيها، لحد خاطر، آل السعد في تاريخ لبنان، ص ١٨١.

والمتن والغرب والجرد، وقاضي نصراني إلى النصارى في جبل كسروان»[١]. وبالرغم من اتخاذ الفقه الإسلامي مرجعاً وحيداً في الأحكام القضائية المدنية وفقاً للمذهب الحنفي مبدئياً[٢]، إلا أن الموارنة كانوا يعتبرون بطاركتهم وأساقفتهم قضاة زمنيين يرجعون إليهم في أكثر الدعاوى الحقوقية والجزائية فضلاً عن الأحوال الشخصية[٣]. وكان هؤلاء يصدرون أحكامهم بعد الرجوع إلى كتب خاصة بهم لا علاقة لها بالفقه وأهمها كتاب الهدى أو الناموس، والمختصر، والفتاوى، وإلى بعض عادات وتقاليد مليّة. وكانت تعاليم هذه الكتب تستند إلى التوراة والإنجيل وقوانين الرسل، وعلى مراسيم الملوك المنشورة في كتاب الهدى وعلى الشرع الروماني. ثم أدخل الأمير بشير الشهابي أحكام الشرع الإسلامي كأحد مصادر التشريع، وأجبر المسيحيين على اعتماده خصوصاً بعد أن تلقى البطريرك يوسف التيان جواب المجمع المقدس «بأن المسيحيين ملتزمون بالخضوع للشريعة الوطنية في كل ما لا يناقض قواعد الدين والآداب»[٤]. كذلك كان القضاة الدروز يؤخذون غالباً من أسر معروفة تلي القضاء بالتوارث وبعضهم لا يعرف من الشرع الإسلامي إلا مبادىء عامة. وكانوا يرجعون بالباقي إلى ما

(١) رياض غنام، المقاطعات اللبنانية في ظل حكم الأمير بشير الشهابي الثاني ونظام القائمقاميتين ١٧٨٨ ـ ١٨٦١، دار بيسان، ١٩٩٨، الوثيقة رقم ٢٣ صفحة ٤٢٧.

(٢) صبحي المحمصاني، الأوضاع التشريعية في الدول العربية، ص ١٧٦. أيضاً: Henri Guys, Beyrouth et le Liban, T. 2, p. 93-94.

(٣) رستم، بشير بين السلطان والعزيز، ص ٥. وللتوسع انظر عبد الله قرألي، كتاب مختصر الشريعة.

(٤) بطرس فهد، بطاركة الموارنة وأساقفتهم، ج ١، ص ٢٩٣ ـ ٢٩٤.

كانت الشريعة الإسلامية قد دخلت على الشرع الماروني في أواخر القرن الرابع عشر وامتزجت فيه. كما كانت قضايا الإرث لدى المسيحيين توزع وفقاً للشرع الإسلامي. وفي سنة ١٧٢٠ وضع المطران عبد الله قرألي كتابه الشهير مختصر الشريعة بهدف تخفيف وطأة الشرع الإسلامي. وأدى ذلك إلى خلافات ومنازعات عديدة خصوصاً من قبل المشايخ الخازنيين والحبيشيين الذين تمسكوا بتطبيق القواعد القديمة وأغلبها مطابق للكتب الفقهية الإسلامية. حتى أنهم كانوا يطبقون على أنفسهم وعلى مقاطعاتهم وبواسطة قضاتهم الشرع الإسلامي فقط. وقد سرت النصوص الشرعية إلى الكهنة والقضاة المسيحيين وإلى الإكليروس الذي كان يطبق غالباً الشرع الإسلامي. وقد امتنعت السلطات المدنية عن تنفيذ أي حكم لا يستند إلى الشرع الإسلامي وحده أو إلى النصوص الواردة في الكتب الفقهية الإسلامية.

انظر بهذا الخصوص الخوري بطرس أصاف ويوسف ج. أصاف، الإرث الماروني ومصادره الشرعية القديمة والحديثة، لا دار، بيروت ١٩٤٤، ص ١٨٦ ـ ١٨٩.

عندهم من عادات وتقاليد[١]. وإذا ما أضفنا إلى هذا الواقع توزع مظاهر القضاء على الأعيان المقاطعجيين ورؤساء الطوائف ورجال الدين والقضاة الزمنيين المعينين من قبل الأمير الحاكم ومداخلاته لدى القضاة لنصرة فريق على آخر لتبين لنا كم كان القضاء على مستوى من البلبلة والتشوش وسوء الحال.

ولم تكن صلاحيات المحاكم محددة بشكل حاسم ونهائي. فتداخل الصلاحيات كان قائماً فيما بينها وهو المعبر عنه حالياً بالتنازع السلبي أو الإيجابي. وهذا الأمر لم يكن ليشكل في الماضي عقبة من شأنها رد الدعوى من حيث الشكل. فالقاضي أحمد الغر مثلاً المقيم في بيروت كان يفصل في جميع الدعاوى الحقوقية الإسلامية، وفي الدعاوى الحقوقية المختلطة بين المسلمين والنصارى، وفي المشاكل الحقوقية النصرانية وذلك بين نصارى مدينة بيروت بعضهم مع بعض أو بين نصارى الجبل المجاور. كذلك الأمر بالنسبة لمحكمتي طرابلس وصيدا. وكانت صلاحيات القاضي الدرزي في بعقلين أو دير القمر تشمل أيضاً المسيحيين في «جبل لبنان الشمالي والمتوسط والجنوبي، فكانوا يترافعون مرات غير قليلة أمام المحكمة الدرزية في بعقلين أو غيرها من قرى الشوف»[٢]. فالطوائف المسيحية لم يكن لها قضاة في الأمور المدنية، وكان أبناؤها يتقاضون في قضاياهم تلك أمام القضاة المسلمين في بيروت وطرابلس وصيدا والجبل حسبما هو معروف من سجلات المحاكم الشرعية الموجودة في تلك المدن، أو أمام القضاة الدروز الذين كانوا يتوارثون مهمة القضاء. ولم يجر تعيين قضاة مدنيين من الطوائف المسيحية إلا في أواخر الحكم الشهابي كما سنرى لاحقاً.

ولاحظ الأمير بشير البلبلة في القضاء وتعدد مصادره، ورأى ضرورة تحريره من أسر درزية عريقة كانت تتوارثه، فشجع شابين هما بشارة الخوري ويوحنا حبيب على دراسة الفقه بطريقة جدية على علماء المسلمين. فدرساه على أيدي المشايخ أحمد الغر، ويونس البزري، واعرابي الزيلع[٣]، وذلك أيضاً بسعي

---

(١) لحد خاطر، الشيخ بشارة الخوري الفقيه، ص ٥١.

(٢) رستم، آراء وأبحاث، ص ٨١ و٨٤.

(٣) وجيه أفندي الخوري، بحث بتاريخ القضاء بلبنان، المشرق، سنة ١٩٣٣، المجلد ٣١، ص ٨٧. أيضاً: لحد خاطر، بشارة الخوري الفقيه، ص ٨٣ و٨٨ ـ ٨٩. ومذكرات جرجس صفا عن لبنان المتصرفية، مجلة الحياة النيابية، المجلد الخامس، ١٩٧٥، ص ١٥ ـ ١٦.

البطريرك يوسف حبيش وعلى نفقة طائفته المارونية[١]. ثم عمد سنة ١٨٣٩ إلى تعيين يوحنا حبيب قاضياً في غزير مع الخوري ارسانيوس الفاخوري، وبشارة الخوري قاضياً في بيت الدين خلفاً لآل القاضي[٢]. وكان الأمير بشير قد عهد إلى ابنه أمين منذ سنة ١٨٢٨ تدبير الأحكام القضائية التي هي من مهامه، فكان يستمع إلى المتقاضين ويقضي فيما بينهم بعد أن تُحرر الأحكام باسم والده كما يراها مناسبة. كذلك الحال بالنسبة إلى الدعاوى الجزائية التي كان يعرضها الأمير أمين على أبيه قبل توقيعها[٣]. وقد رافق النظر في الأمور الجزائية إنشاء الأمير بشير لثلاث محاكم مدنية نصّب على كل منها قاضياً، الأولى في دير القمر وتولاها قاضٍ درزي والثانية في غزير[٤] أو الزوق وعليها مطران ماروني والثالثة في زغرتا وعلّيها كاهن ماروني. وكان هؤلاء القضاة يحكمون بمقتضى الشريعة الإسلامية وعلى المذهب الحنفي لأنه أكثر ملاءمة لغير المسلمين[٥]. ولما كان أغلب الناس لا يفرقون بين القضايا المدنية أو الجزائية أو الأحوال الشخصية، فقد اعتبروا رجال الدين مخولين النظر في جميع القضايا الحقوقية فتقاضوا أمامهم في كل الدعاوى[٦]، وهذا ما حمل الأمير بشير على تكليف المطران جبرائيل الناصري سماع دعاوى الموارنة المدنية والفصل بها. ويبدو أن الناصري كان قاضياً دواراً يقصد قرى الموارنة تباعاً فيسمع الدعاوى التي ترفع إليه ثم يفصل بها مباشرة تسهيلاً لراحة الأهلين، وقد عين له الأمير بشير راتباً سنوياً قدره خمسمائة قرش[٧].

وفي فترة الحكم المصري لبلاد الشام، لم تشأ الإدارة المصرية التدخل في

(١) انظر الصك الموقع بينهما والذي يتعهدان فيه للبطريرك بتعليم الفقه لأبناء الطائفة المارونية، والأجرة المطلوبة لقاء ذلك، «وإذا نكثا بالتعهد فيلتزمان بإعادة ما أنفق عليهما بمدة تعلمهما الفقه»، راجع البشعلاني، تاريخ بشعلي وصليما، ص ٥١٤.
(٢) يوسف نعمان معلوف، خزانة الأيام في تراجم العظام، ص ١٧٢. أيضاً: لحد خاطر، الشيخ بشارة الخوري الفقيه، ص ٩٣ ـ ٩٥.
(٣) الشهابي، الأمير بشير والدولة العثمانية، ص ١٠٩.
(٤) انظر وثائق المركز الوطني، الوثيقة رقم ٢٦٣٨.
(٥) Ferdinand PERRIER, La Syrie sous le gouvernement de Méhemet-Ali, p. 312.
(٦) راجع نص الوثيقة ٣٨ في باب الملاحق.
(٧) رستم، آراء وأبحاث، ص ٥٤. أيضاً: البشعلاني، تاريخ بشعلي وصليما، ص ٣٥٦.

الشؤون القضائية لجبل لبنان فتركت للأمير بشير أمر تسييرها. وعندما تسلم بشير الثالث حكم الجبل حاول تشكيل ديوان مؤلف من اثني عشر فقيهاً من نصارى ودروز يتمتع بالصلاحيات الإدارية والقضائية، وعين رئيساً له الشيخ بشارة الخوري الفقيه. غير أن الأعيان الدروز عارضوه وحالوا دون قيامه بحجة أنه يسحب الصلاحيات القضائية والإدارية منهم[١]. وجاءت الحرب الأهلية الأولى سنة ١٨٤٢ لتسقط هذا الديوان وحكم بشير الثالث معاً. وفي فترة حكم عمر باشا النمساوي عاد القضاء منفرداً كما كان عليه في السابق. فعاد الشيخ محمد القاضي إلى تولي منصبه، غير أنه لم يكن للفترة التي أعقبت نفي الأمير بشير الثاني من أهمية على الصعيد القضائي نظراً لما تخللها من فتن واضطرابات لجأ فيها المتداعون وأصحاب الحقوق إلى استيفاء حقوقهم بالقوة وليس عن طريق التداعي أمام القضاء.

ج ـ القضاء في عهد القائمقاميتين:

مع قيام نظام القائمقاميتين بدأت التنظيمات القضائية تتخذ منحى أكثر أهمية، كما بدأت تشكل وجهاً من وجوه السلطات العامة القائمة في كل من القائمقاميتين. فقد قضت إصلاحات شكيب أفندي التي أدخلها على النظام الثنائي الجديد وفي كل قائمقامية بإنشاء مجلس لسماع الدعاوى مؤلف من اثني عشر عضواً[٢] يمثلون الطوائف الست الكبرى في جبل لبنان. وكان لكل طائفة عضوان، قاض ومستشار باستثناء الطائفة الشيعية التي مثلها في المجلس مستشار

(١) الشدياق، مصدر سابق، ص ٤٧٥. أيضاً: لحد خاطر، الشيخ بشارة الخوري الفقيه، ص ١١٠ ـ ١١١.

(٢) تألف كل مجلس من: وكيل قائمقام، وقاض ومستشار مسلمين (أي سنيين) وقاض ومستشار درزيين، وقاض ومستشار مارونيين، وقاض ومستشار أرثوذكسيين وقاض ومستشار من الروم الكاثوليك، ومستشار شيعي فقط. انظر الوثيقة رقم ٣٩، وعليها جميع أحكام مجلس قائمقامية نصارى جبل لبنان وفي الأعلى ختم القائمقام بشير أحمد مع عبارة «يجري العمل بموجبه» مع تاريخ ١٧ صفر ١٢٧١ (١٨٥٤م) لتأكيد العمل بصحة تنفيذ الحكم الصادر عن المجلس. كذلك فإن الوثيقتين رقم ٤٢ و٤٣ تحمل أسماء أعضاء القضاة والمستشارين في كلا المجلسين مع طائفة كل منهم واسم البلدة التي ينتسب إليها.

فقط، فكان قاضي الإسلام السنّة يقضي في الطائفتين معاً. وهؤلاء المستشارون ينتخبون ويعينون بمعرفة مطارنة وعقال الطوائف التي ينتسبون إليها. وكان يرأس المجلس القائمقام، وعند غيابه وكيل القائمقام[١].

وتمتع كل من المجلسين بصلاحيات إدارية وضرائبية وقضائية. وما يهمنا في هذا المبحث معالجة الصلاحيات القضائية التي كان القاضي يتمتع بها، فكان ينظر في الدعاوى ويفصلها ويصدر حكمه بها «وفقاً للعادات القديمة المكانية وللأصول المذهبية»[٢]. وقضت إجراءات العمل بأن يعمد القائمقام إلى مطالعة العريضة المقدمة إليه فإذا كان المدعي أو المدعى عليه من مذهب واحد فعليه أن يحيل العريضة إلى قاضي تلك الطائفة ومستشارها ليستقلا برؤية دعاوى أبناء طائفتهما والحكم بها. أما إذا كانا مختلفي المذهب فعليه أن يحيلها إلى قاضيي الفريقين ومستشاريهما. وعند اختلاف قاضيي الفريقين وعدم توصلهما إلى حل فعلى القائمقام أو نائبه أن يبذل العناية بالاشتراك مع مستشاري الطائفتين للتوفيق بينهما، وإذا دعت الحاجة ضم قاضياً ثالثاً إلى القاضيين السابقين للتوصل إلى إصدار الحكم[٣].

وفي حال رفض أحد الفريقين الحكم الصادر فله أن يحتج عليه إلى القائمقام، وإذا قدر القائمقام صوابية الاحتجاج فله أن يأمر بإعادة المحاكمة، وله أيضاً عند اللزوم أن يضم إلى القاضيين اثنين أو ثلاثة من زملائهما، وإذا تعقد الحل فله أن يجمع جميع القضاة لحل الإشكال. وللقاضي أن يستقل في النظر بالمسائل الحقوقية بمعزل عن المستشار، ولا تأثير لمعارضة هذا الأخير. أما في المسائل الإدارية والضريبية فإن الأمر على خلاف ذلك إذ يعمل برأي المستشار ولو خالفه القاضي. وعند انتساب كل من المدعي والمدعى عليه إلى إحدى القائمقاميتين فعلى القائمقام أن ينبىء بالأمر قاضي الملة المنسوب إليها المدعي، وبالاتفاق معه يحيل الاستدعاء إلى قائمقامية خصمه المدعى عليه. أما صلاحية تنفيذ الأحكام فتعود إلى القائمقام

(١) المحررات السياسية، ج ١، ص ٢١٨ ـ ٢٢٧. أيضاً: لحد خاطر، الشيخ بشارة الخوري الفقيه، ص ١٢٣.

(٢) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ٢١٩.

(٣) الأسود، تنوير الأذهان، ج ١، ص ١٢٠.

شرط أن يكون الحكم موقعاً بخواتم القضاة[١]. وفي القضايا الجنائية يحقق المجلس في الدعاوى التي هي ضمن دائرة اختصاصه، ويحكم بها وفقاً للقاعدة الموضوعة، لكن إذا كان تنفيذ الحكم من صلاحية سلطة فوق سلطة القائمقام فعلى هذا الأخير أن يرسل الأوراق إلى مشير ولاية صيدا ليعيد النظر فيها ثم يأمر بما يراه مناسباً بشأنها[٢].

وتشكل مجلس قائمقامية الدروز[٣] من وكيل القائمقام الأمير ملحم حيدر أرسلان، والشيخ محمد البزري قاضياً سنياً من برجا وأحمد الخطيب مستشاراً سنياً من شحيم، وقاسم العرب مستشاراً شيعياً من برج البراجنة، ومحمد القاضي قاضياً درزياً من دير القمر ويوسف ناصر الدين مستشاراً درزياً من كفرمتى، وبشارة الخوري قاضياً مارونياً من رشميا، ومخايل الخوري مستشاراً مارونياً من جزين ثم خلفه سجعان أبو عون من الدامور، وحنا الخوري قاضياً للروم من الشويفات، وشديد عيسى الخوري مستشاراً للروم من بحمدون ثم خلفه ضاهر أبو نبهان من رأس المتن. ودرويش روزا قاضياً للروم الكاثوليك من دير القمر، وفارس شكور مستشاراً للروم الكاثوليك من عين زحلتا. وعين محمد فخر الدين من بعقلين بوظيفة كاتب أسرار مجلس قائمقامية الدروز[٤].

أما مجلس قائمقامية النصارى[٥] فقد شُكل من وكيل القائمقام يعقوب البيطار (الماروني) وحسين الخطيب قاضياً سنياً من رأس الحصن، وعثمان حسامي مستشاراً سنياً من جبيل، وحسن همدر حمادة مستشاراً شيعياً من القصير، وعلي بلوط قاضياً درزياً من المتين وعلي أبي قيدبيه مستشاراً درزياً، وأرسانيوس

(١) انظر الوثيقتين ٣٩ و٤٣ في باب الملاحق.

(٢) راجع نص الوثيقتين ٤٠ و٤١. أيضاً: المحررات السياسية، ج ١، ص ٢٢٥ و٢٣٥.

(٣) انظر الوثيقة رقم ٤٢ وفيها أسماء القضاة والمستشارين الدروز في القائمقامية الدرزية. راجع أيضاً: حسان حلاق، المجالس التمثيلية والأجهزة العسكرية والمدنية والإدارية في جبل لبنان في العهد العثماني، مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد ١٤٥، ص ١٥٢ ـ ١٦٣.

(٤) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ٢٢٠. أيضاً: سليمان أبو عز الدين، مصادر التاريخ اللبناني، ج ١، ص ٣٧٢ ـ ٣٧٣. راجع: فارس سعادة، الموسوعة الانتخابية في حياتنا البرلمانية، ج ١، ص ١٦ ـ ١٧.

(٥) انظر الوثيقة رقم ٤٢ وهي تتضمن أسماء القضاة والمستشارين في القائمقامية النصرانية.

الفاخوري قاضياً مارونياً من بعبدا وجرجس أبي صعب مستشاراً مارونياً من المزرعة، وسليمان مرهج قاضياً للروم من الشوير، ومنح أبي رسام مستشاراً للروم من رأس المتن، وابراهيم الشامي قاضياً للروم الكاثوليك من الساحل وعبد الله أبي خاطر مستشاراً للروم الكاثوليك من زحلة. وعين خليل القرداحي بوظيفة كاتب أسرار مجلس قائمقامية النصارى(١).

وفي مسائل الأحوال الشخصية استمر رجال الدين من جميع الطوائف والمذاهب في الفصل في القضايا التي لها هذا الطابع وتختص بأبناء رعاياهم كما كان عليه الأمر في الفترات السابقة. أما الصلاحيات القضائية التي كان يتمتع بها رجال الإقطاع فقد سجلت تراجعاً في عهد القائمقاميتين وانحصرت سلطتهم بما كان يرفعه إليهم أتباعهم من مسائل وفاقية وتحكيمية بغية إيجاد الحلول الرضائية بين المتقاضين. وفي حال الإخفاق أو عدم اقتناع أحد الفريقين فكان مجلس القائمقامية المرجع القضائي الصالح للنظر في منازعات المتخاصمين. وما يبدو جديراً بالملاحظة أن التنظيمات القضائية في ذلك العهد بدأت تتخذ منحى قانونياً فتخضع للأحكام الوضعية ولعمليات التقنين التي بدأت تظهر في عاصمة السلطنة العثمانية ابتداء من النصف الثاني من القرن التاسع عشر. لكن هذا الأمر لم تتوضح معالمه في جبل لبنان إلا مع التنظيمات القضائية التي أعقبت إنشاء متصرفية الجبل ابتداء من سنة ١٨٦١.

ثانياً: الإدارة والضابطة

أ ـ الإدارة:

الإدارة هي وجه من وجوه السلطة بل هي جزء منها. تستمد أهميتها غالباً

(١) المحررات السياسية، ج ١، ص ٢٢٠ ـ ٢٢١. أيضاً: أبو عز الدين، مصادر التاريخ اللبناني، ج ١، ص ٣٧٣ ـ ٣٧٤. راجع أيضاً: الوثيقة رقم ٣٩ وعليها أختام أعضاء مجلس قائمقامية النصارى الإثنا عشر. وهي مؤرخة بتاريخ ١٤ ص سنة ١٢٧١ (١٨٥٤م). وفي أعلاها ختم القائمقام بشير أحمد أبي اللمع.

من شخصية الحاكم وتوسع آفاقه في بناء مؤسسات متطورة تعمل على إرساخ دورة من دورات العمل ذات النهج الواحد والنسق المنسجم فتصبح قاعدة من قواعد التعامل وهي المعبر عنها بمفهوم اليوم «بالروتين الإداري». وقد مرت الإدارة في جبل لبنان في مراحل مختلفة[١] وخضعت لمؤثرات عديدة فتطورت وارتقت من نظام الإمارة إلى نظام المتصرفية مروراً بنظام القائمقاميتين، وقد كوّن العمل الإداري في تلك الفترة البدايات الأولى لقيام نظام إداري حديث نسبياً. وإذا كان عهدا القائمقاميتين والمتصرفية قد ساهما في بلورة وتطوير نظام إداري في جبل لبنان بسبب قيام دويلة ذات منحى مؤسساتي تتمتع بصلاحيات إدارية ذات سلطات استنسابية محدودة في إطار سيادة السلطنة العثمانية، فهل يمكن معالجة موضوع الإدارة في فترة حكم الأمراء الشهابيين وخصوصاً في عهد الأمير بشير بالمفهوم الإداري الحديث؟ وهل يستقيم العمل الإداري مع حاكم ذي مزاجية مفرطة أو يتمتع بصلاحيات سياسية وعسكرية مطلقة؟ إن إشكالية كهذه تبدو جديرة بالطرح وعلى ضوء معالجة الإدارة من حيث شكلها ومضمونها والأسس التي تقوم عليها في أي مكان وزمان يمكن التوصل إلى المعايير التي تنفي أو تؤكد وجودها في خلال عهد الأمير بشير.

لقد ارتكز حكم الأمراء الشهابيين في البداية على سلطة سياسية حدودها في الخارج سلطة والي صيدا العثماني، وفي الداخل الأعيان المقاطعجيون الذين قوضوا سلطة الأمير المطلقة وحصروها في حدود ضيقة نسبياً. ونظراً لحاجتهم إلى مساعدين فقد فوضوا بعض صلاحياتهم إلى مستشارين أكفياء وأقوياء، فكان المدبر موظفاً إدارياً يقوم بمهام الكاتب والمراقب المالي والمستشار السياسي والإداري والقائد العسكري[٢]. وكان يمارس هذه الصلاحيات المهمة بموجب التفويض المعطى له من قبل الأمير وخصوصاً أن بعض الأمراء لم يكن يتمتع بالأهلية اللازمة لتولي الأحكام فتخطت صلاحيات المدبر من التنفيذ إلى التفويض فمارس سلطات سياسية وإدارية كانت تضيق أو تتسع حسب مقدرته الشخصية، ولعل

(١) للتوسع راجع خالد قباني، اللامركزية ومسألة تطبيقها في لبنان، قدّم له دولة الرئيس الدكتور سليم الحص، منشورات بحر المتوسط وعويدات، بيروت، باريس ١٩٨١، الباب الأول، ص ٢٢٥ ـ ٢٧٦.

(٢) يوسف مزهر، تاريخ لبنان العام، ج ١، ص ٣٥٧ و٣٦١.

أهم من شغل هذا المنصب بمفهومه السياسي هما المدبران سعد الخوري (١٧٢٢ ـ ١٧٨٦) وجرجس باز (١٨٦٨ ـ ١٨٠٧)، إلا أن بحثنا لا يتناول جهدهما فحسب بل سائر جهود المدبرين ومساعديهم ممن شكلوا مضمون العمل الإداري في أواخر القرن الثامن عشر، والكيفية التي آل إليها هذا العمل بعد تصفية آخر المدبرين وأكثرهم أهمية الشيخ جرجس باز على يد التحالف الشهابي الجنبلاطي سنة ١٨٠٧.

ويعتبر ايليا حريق أن كلمة الإدارة المستعملة في فترة حكم الإمارة الشهابية تشير إلى تدبير أعمال الأمير. وكان القائمون ببعض المهام كالقضاة والمدبرين والكتاب وأرباب الحسابات المالية على وجه التحديد موظفين في خدمة الأمير يعاونونه في كثير من أعماله. كذلك كان لدى الأعيان المقاطعجيين من يدبر شؤونهم ويساعدهم في أعمالهم على غرار الأمير الحاكم، من هنا انتفت الحاجة في عهد الإمارة إلى جهاز إداري يقوم بالمهام نفسها التي يقوم بها الأشخاص المذكورون سابقاً[1]. لقد كانت إدارة الأعيان المقاطعجيين، الصورة المصغّرة لإدارة الأمير الحاكم وهي في جوهرها أعمال بسيطة يغلب عليها الطابع الاستشاري وتتناول بعض الأعمال القلمية. وكان الخط الجيد عماد الحصول على وظيفة في ديوان الأمير الحاكم أو الزعيم المقاطعجي فضلاً عن المحاسبين والمدققين وكتاب المراسلات والنساخ وسائر العاملين في الدواوين والبلاطات. وقد ظل الموارنة يحتكرون منصب المدبر ووظائف إدارية أخرى طوال فترة حكم الإمارة الشهابية باستثناء فترة قصيرة قام الدروز في خلالها بأعباء وظيفة المدبر في بداية حكم الأمير بشير الذي اعتمد عليهم كلياً وكان أهمهم نجم العقيلي من السمقانية ومحمد القاضي من دير القمر[2]. وكانت أسباب اختيارهم متعددة وأبرزها الاعتبارات السياسية التي دفعت الأمير الحاكم إلى اختيار مدبر يقف إلى جانبه بوجه الأعيان المقاطعجيين العاملين على زيادة صلاحياتهم وتعزيز أوضاعهم ومواقعهم السياسية. وكان الموارنة أكثر ملاءمة لذلك من الدروز وجلهم يعيش واقع الانتماء الغرضي والارتباط الحزبي، وهذا ما يجعل من المستحيل عليهم أن يكونوا مستشارين

(١) حريق، التحول السياسي، ص ١٢٥.
(٢) الشهابي، الغرر الحسان، ص ١٤٩ و١٨١ و٥٨٠.

سياسيين أو موظفين مرتبطين بشخص الأمير الحاكم. «لقد كان الأمير بحاجة إلى أفراد مدينين له بمقامهم السياسي كلياً ومخلصين له شخصياً. وهذه الشروط كانت متوفرة في الموارنة، كانوا رعايا مخلصين يتوقف خيرهم وصالحهم على الحماية والحرية المؤمنتين لهم في ظل الإمارة. لم يكن بينهم غير عدد ضئيل فقط يتمتعون باستقلال شبيه بالاستقلال الذي يتمتع به المقاطعجية الدروز»[١].

وبعد مقتل جرجس باز تدنت أهمية المدبر فتلاشت صلاحياته السياسية واقتصر دوره على الأداء التنفيذي والإداري فقط[٢]. وقام الأمير بشير بتنصيب أقاربه حكاماً إداريين على المقاطعات، فولى شقيقه حسن حكم بلاد كسروان وجبيل، وولى في ما بعد أولاده قاسم وأمين وخليل وابن أخيه عبد الله[٣]. وكانت الغاية من ذلك التضييق على مقاطعجيي المقاطعات وتحديد صلاحياتهم من خلال إحكام قبضته السياسية والإدارية على جميع مقاطعات الجبل. وكان أبرز المدبرين العاملين لدى الأمير بشير، فارس ناصيف وجدعون الترك وقد عملا سوياً وعزلا سنة ١٧٩٥، والشيخ نجم العقيلي من السمقانية، وقد عزل سنة ١٧٩٧، والشيخ سلوم الدحداح من سنة ١٧٩٧ إلى سنة ١٨١٨، ثم ابنه منصور الدحداح من ١٨١٧ إلى ١٨٢٨، والشاعر بطرس كرامة[٤] ونقولا الترك وهما شاعرا الأمير ومستشاراه ورئيسا ديوانه. وكان لهؤلاء المدبرين الكتبة والموظفون، كما كان للأمير ديوان للأشغال قام بأعبائه مرعي عطا الله[٥].

وفي فترة السيطرة المصرية على بلاد الشام خضعت سوريا لإدارة مركزية موحدة اتخذت من دمشق مركزاً لها، وكان محمد شريف باشا مطلق الصلاحية في الشؤون الإدارية[٦]. وعمل ضمن إدارته حنا البحري مدير الشؤون المالية، مع

(١) حريق، التحول السياسي، ص ١٢٧.
(٢) ميخائيل الدمشقي، تاريخ حوادث الشام ولبنان، أو تاريخ ميخائيل الدمشقي (١٧٨٢ ـ ١٨٤١) تحقيق أحمد غسان سبانو، دار قتيبة، دمشق ١٩٨١، ص ٨٨.
(٣) الحتوني، المقاطعة الكسروانية، ص ٢٥٦، باز، المذكرات، ص ١٢٧، خاطر، الشيخ بشارة الخوري الفقيه، ص ٩٦.
(٤) سليم خطار الدحداح، ترجمة الأمير بشير الشهابي الكبير المعروف بالمالطي، لادار ١٩٦٩، ص ١٩.
(٥) باز، مذكرات رستم باز، ص ١٢٧.
(٦) روجر أوين، الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي، ص ١١٠.

ديوان خاص تألف من زعماء المدن وأعيان المناطق وتميز بالمساواة بين أتباع جميع الأديان[١]. وكانت مهمته البحث عن أفضل السبل لتنفيذ قرارات الحكومة وجميع الشؤون المتعلقة بالإدارة بصورة عامة[٢]. واستمر الأمير بشير كحاكم على الجبل يستمد قوته وصلاحياته من العلاقة الوطيدة التي كانت تربطه بثنائي السلطة المصرية ابراهيم باشا وشريف باشا. وهذا ما مكّن الأمير بشير من الاستمرار في حكم الجبل وتسيير إدارته كما كان الوضع العام قبل الدخول المصري إلى بلاد الشام. وفي عهدي الأمير بشير الثالث وعمر باشا النمساوي لم يكن للإدارة شأن يذكر، فاستمرت ذات طابع شخصي ولم تتخذ طابع المؤسسات الإدارية، فالأمير بشير عين مستشاراً له الأمير محمد سلمان الشهابي واتخذ فرنسيس مسك من بيروت ومن طائفة الروم مدبراً له مخالفاً بذلك عادة اتخاذ المدبرين من الجبل ومن الطائفة المارونية[٣]. أما عمر باشا فقد اتخذ من منصور الدحداح مدبراً لأعماله وولى على كسروان فرنسيس الخازن وولى أولاد حمزة حبيش على غزير[٤].

ومع قيام نظام القائمقاميتين جرت محاولة عقيمة لبناء الإدارة في كلا الشطرين، وكانت تستجد في كل وقت ولدى كل خطوة إرباكات وصعوبات تحول دون انطلاق الإدارة بالشكل المطلوب[٥]. وجاءت الإصلاحات التي أدخلها شكيب أفندي سنة ١٨٤٥ على النظام الجديد لتبدأ مرحلة اتخذت فيها الإدارة منحى تنظيمياً حديثاً من خلال هيكلية يتمايز فيها الموظف عن الوظيفة مع توصيف للوظيفة والمهام المطلوبة منها قبل لحظ الموظف كشخص طبيعي ذي كفاية تنفيذية معينة. وما أن بدأت الأوضاع العامة بالاستقرار في أعقاب الحرب الأهلية حتى بدأت عجلة التنظيمات الإدارية بالتحرك، وكان قد تم سنة ١٨٤٤ تنظيم دير القمر بتفويض إدارتها إلى وكيلين أحدهما مسيحي والآخر درزي يجري تعيينهما من قبل قائمقامي الدروز والنصارى[٦]. وفي السنة التالية تمخضت

(١) ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩، ترجمه إلى العربية كريم عزقول، دار النهار للنشر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٧، ص ٨١.

(٢) ريجنكوف وسميليا نسكايا، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ٢٩٨.

(٣) عيسى اسكندر المعلوف، تاريخ زحلة، ص ١٥٩.

(٤) منصور الحتوني، المقاطعة الكسروانية، ص ٢٩٨.

(٥) بازيلي، مصدر سابق، ص ٣٩٠.

(٦) الأسود، تنوير الأذهان، ج ١، ص ٤٣٤. Adel ISMAÏL, Hist. du Lib., T. IV, p. 229.

إصلاحات شكيب أفندي عن إصلاحات للنظام الجديد فألحق في كل قائمقامية مجلساً يرأسه القائمقام ويؤلف من نائب له ومن قاض ومستشار يمثلون الطوائف الرئيسية الست في الجبل[١]. وإلى جانب صلاحية المجلس المالية والقضائية كانت له صلاحيات إدارية تتعلق بالنظر في الخلافات ذات الطابع الإداري التي تنشأ بين القرى أو الطوائف أو الأفراد[٢]. أما دير القمر فقد وضعت تحت الإدارة العثمانية المباشرة وأصبح والي صيدا مسؤولاً عن إدارتها عبر متسلم عثماني يساعده مجلس طائفي من أهالي دير القمر[٣]. ونظراً لاعتبار أعضاء الإدارة الجديدة من الموظفين المتفرغين للصالح العام فقد خصص لكل منهم راتب شهري فكان راتب نائب القائمقام نحو ستمائة قرش والعضو خمسمائة وكاتب أسرار المجلس أربعمائة وخمسين، وحظر عليهم أخذ أي هدية أو رشوة مهما كانت. وفرض «عليهم أن يبذلوا جهدهم سلوكاً في جادتي النزاهة والصدق وأن يخدموا بأمانة سلطانهم ووطنهم وديانتهم وليبقنوا أن كل مخالفة لواجباتهم لا بد لها من أن تجر على رؤوسهم العقاب الذي استحقوه»[٤].

وأحدثت إصلاحات شكيب أفندي تبدلاً جذرياً في النظام الإداري السائد في الجبل[٥]، فاستعيض عن مبادرات رجال الإقطاع وجهودهم الذاتية في الحقل الإداري بنظم إدارية بدائية لكنها ذات نهج تنظيمي طائفي قابل للتطور والارتقاء. لقد جعلت أعضاء مجلس الإدارة من الموظفين المؤهلين لممارسة الأعمال الإدارية والقضائية. ونصت الأحكام التنظيمية على جعلهم موظفين يتفرغون لأعمالهم مقابل رواتب يتقاضونها من موازنة القائمقامية[٦]. هذه النصوص كان من شأنها أن تضع حداً للسلطة المقاطعجية المطلقة التي كان يمارسها الأعيان داخل

---

(١) انظر تأليف المجلس في هذا الفصل تحت عنوان القضاء.
(٢) خالد قباني، اللامركزية ومسألة تطبيقها في لبنان، ص ٢٧٠.
(٣) ISMAÏL, Hist. du Lib., T. IV, p. 296.
(٤) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ٢٢٧. انظر أيضاً: الوثيقة رقم ٤٣ في باب الملاحق وما تضمنته المادة السادسة من تعليمات خاصة بالموظفين كالنزاهة والعفة والإخلاص، وعدم الرشوة وصرف الذهن بالكلية للأمور والخصوصات التي يصير تفويضها وإحالتها إليهم.
(٥) راجع الوثيقة رقم ٤٣ وتتضمن التعليمات المعطاة إلى المسؤولين في كل من القائمقاميتين.
(٦) JOUPLAIN, La Question du Liban, p. 315 et 326.

مقاطعاتهم عبر سحب السلطات القضائية والإدارية والجبائية منهم مكتفين ببعض المواقع الاجتماعية والوظيفية التي تبوأوها في النظام السياسي الجديد، إلا أن هذه النصوص الإصلاحية لم يعمل بها من الناحية الواقعية، فظلت حبراً على ورق وظل المقاطعجيون يمارسون سلطاتهم المقاطعجية كما كانوا في السابق.

شكلت إجراءات شكيب أفندي خطوة تنفيذية على طريق إلغاء الامتيازات المقاطعجية، إلا أنها لم تكن كاملة ونهائية لاقتصارها فقط على إدارة المناطق المختلطة. ففي المناطق ذات التجانس السكاني المسيحي أو الدرزي ترك النظام للأعيان المقاطعجيين شؤون الإدارة المحلية فظل السكان يخضعون لنفوذهم وللأحكام التقليدية المعمول بها إدارياً وقضائياً ومالياً واجتماعياً(١). أما في المناطق المختلطة فقد نشأ نوع من اللامركزية الإدارية نتيجة تطبيق النظام الجديد والتعديلات التي أدخلت عليه، فكان يقوم في نطاق كل قرية نوع من الإدارة المحلية في الشؤون الإدارية والمالية والقضائية يتولاها الوكيل المنتخب من أبناء القرية بالتعاون مع الشيخ المقاطعجي. وقد شكل هذا النوع من أنواع الإدارة النموذج الأول للسلطة ونواة الإدارة البلدية التي عمت لاحقاً وأصبحت قاعدة التنظيم الإداري في مرحلة المتصرفية(٢). غير أن سلطات الوكيل ظلت محدودة بالمقارنة مع سلطة المقاطعجي القوي النافذ.

وتبوأ القائمقام في النظام الثنائي الجديد رأس الهرم السياسي والإداري. وكانت مهام كل من القائمقامين تكاد تكون معدومة من الناحية السياسية، إلا أن السلطات الإدارية كانت واسعة بحيث أن القائمقام كان يتولى إدارة شؤون قائمقاميته باعتباره موظفاً يعنيه ويعزله والي صيدا، ويتقاضى راتباً شهرياً ويعاونه في إدارته جماعة من الموظفين(٣) يعينون ويعزلون من قبل القائمقام نفسه، ويتقاضون

(١) انظر الوثائق: ٤٣ و٥٣ و٥٤ في باب الملاحق. JOUPLAIN, Op. Cit., p. 325.

(٢) خالد قباني، اللامركزية ومسألة تطبيقها، ص ٢٧٦.

(٣) وقد اشتهر من الكواخي المدبرين في حكومة القائمقام حيدر اسماعيل أبي اللمع، عيد حاتم ومخايل نصار وسمعان لبكي وأسعد أبي صعب، ومن الكتبة أبو فرنسيس الريس، وكان من أركان حكومة الأمير بشير أحمد، الأمير أمين منصور أبي اللمع الذي تولى رئاسة مجلس القائمقامية وعيد حاتم رئيس مكتب القائمقامية ثم خلفه حنا بك الأسعد، وكان أيضاً من كتبة القلم ملحم المعوشي وعلام علام. وفي القائمقامية الدرزية برز من الموظفين خليل الجاويش =

رواتب تتناسب وأهمية العمل الذي يقومون به[١]. لقد تحول الجبل في ظل نظام القائمقاميتين من إمارة اتسعت حدودها أو تقلصت تبعاً لقوة الأمير الحاكم وتتمتع بخصوصية ذاتية وصلاحيات سياسية محدودة وتكوّن شكلاً من أشكال السلطة داخل إطار السلطنة العثمانية وفي ظل سيادتها الدولية، إلى مجرد إدارة عثمانية محلية مجزأة، يتولاها موظف يتمتع ببعض الصلاحيات ويتبع تسلسلياً لموظف أعلى منه رتبة يتولى الإدارة الإقليمية هو والي صيدا ويقوم بالرقابة والإشراف على القائمقاميتين الأمر الذي يمكن معه تشبيه الوالي بالمحافظ والحاكم الإداري «اللبناني» بالقائمقام في ظل التنظيم الإداري اللبناني الحالي[٢].

وتميزت إدارة جبل لبنان في بداية عهدها بالعفوية والبساطة، وغلب عليها طابع البدائية وقد جاءت الوثيقة الرسمية لنظام حكومة جبل لبنان الصادرة سنة ١٨٥٣[٣] لتحمل مجموعة من التعليمات الإدارية اعتبرت آنذاك أرقى ما توصلت إليه إدارة الجبل. وبالرغم من الآراء القيّمة الواردة في مضمون هذه الوثيقة التاريخية سواء لجهة المشاركة في الرأي ودوام عمل الموظفين ودعوتهم للابتعاد عن الرشوة وتسريع إنجاز المعاملات، فضلاً عن المهام المطلوبة من القائمقام باعتباره رأس الهرم الإداري وصاحب السلطة التنفيذية الأولى في القائمقامية لجهة التباحث مع أركان إدارته وإعطاء الأوامر والتوجيهات اللازمة ومطالعة الاعتراضات والتحريرات قبل أن يطالعها سواه، ومراقبة أعمال الموظفين العاملين لديه والتدقيق بها وغير ذلك من الأعمال الإدارية، إلا أن التعليمات في إطار ما توصلت إليه الإدارة فيما بعد تبقى بدائية وبسيطة إن لم تكن ركيكة بعيدة كل البعد عن التعقيد وعما سمي لاحقاً بالروتين الإداري. وهي بالنتيجة تشكل من الناحية التاريخية اللبنة وحجر الأساس في البناء الإداري، والوثيقة بصيغتها

= من أعيان دير القمر وكاتب أسرار القائمقام الدرزي الأمير محمد أرسلان محمد فخر الدين وغيرهما. انظر الأسود، تنوير الأذهان، ج ٢، ص ١٦٤. وشاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ١٨٧.

(١) راجع الوثيقة رقم ٤٣ في باب الملاحق.

(٢) خالد قباني، اللامركزية ومسألة تطبيقها، ص ٢٧٢.

(٣) راجع الوثيقة الرسمية لنظام حكومة جبل لبنان سنة ١٨٥٣ التي نشرناها في مجلة الحياة النيابية، المجلد السادس، آذار ١٩٩٣، ص ٦٩.

الرسمية المعلنة تعتبر بمنزلة الأسس الأولى لبناء الإدارة وتنظيمها في جبل لبنان وكيفية تطورها وارتقائها تبعاً لتبدل النظام السياسي ابتداء من تاريخ المباشرة بتطبيق النظام الثنائي في الجبل في مطلع سنة ١٨٤٣ مروراً بنظام المتصرفية والانتداب الفرنسي وفترة الاستقلال حتى وقتنا الحاضر.

ب ـ الضابطة:

لم تنتظم الضابطة[١] في زمن الإمارة بهيئة مسلحة تتولى رسمياً تنفيذ الأحكام الصادرة عن الأمير الحاكم والقضاة ومن يوازيهم من الحكام الإداريين باستثناء جنود الحوالة الذين اشتهروا بوطأتهم على الأهالي عند استيفائهم للضرائب الأميرية من المعسرين، أو تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة عن الأمير بشير أو جمع الأسلحة من السكان[٢]. وكان رجال الأمير بشير يتولون تنفيذ أوامره مباشرة. ولم تكن الأمور الإدارية منفصلة عن الأمور العسكرية أو الأمنية، فرجاله يقاتلون في المعارك في زمن الحروب، وفي أوقات السلم يفرضون الأمن في الداخل ويسهرون على تطبيق النظام. وكذلك كانت الحال بالنسبة إلى حكام المقاطعات والأعيان المقاطعجيين، وقد انحصرت مهمتهم في إلقاء القبض على المذنبين والمتقاعسين عن دفع الضريبة وغالباً ما كان بعض أفرادها يمكثون في بيت المتخلف أو الفار يذبحون حيواناته ويقتاتون بمؤونته إلى أن يسلم الفار نفسه أو يؤدي صاحب المنزل ما عليه من ضريبة أو ميري[٣]. وكان لدى الأمير بشير أكثر من ألف خيال من النخبة يؤلفون حامية القصر. وكانوا حاضرين عند أول إشارة للإنطلاق في كل الاتجاهات لتطبيق أوامر سلطة الأمير المركزية التي بدأت تحل شيئاً فشيئاً محل الإدارة الذاتية للمقاطعجيين[٤].

وفي فترة الحكم المصري لبلاد الشام، ظل جبل لبنان يخضع لأحكام الأمير بشير إذ لم يشأ ابراهيم باشا سحب السلطة منه. لكن بيروت التي كانت تتبع

---

(١) المقصود بالضابطة الجند الذي يتولى مهام أمنية وجبائية.
(٢) انظر الوثائق رقم ٧ و٤٥ و٤٦ و٥٠ في باب الملاحق.
(٣) راجع عبد الله سعيد، تطور الملكية العقارية في جبل لبنان، ص ٤٢.
(٤) بازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص ١١٨.

ولاية صيدا عرفت أول مرة نظاماً جديداً لحفظ الأمن والاستقرار، وقد عني الأمير محمود نامي بك متسلم بيروت وحاكمها الإداري بها، فأنشأ فيها نظام الشرطة الذي كان معروفاً ومعمولاً به في القاهرة في ذلك العصر، فعين مجموعة الشرطة على رأسها ضابط، تقوم بحراسة البلدة بالتناوب وأجبر كل من يسير ليلاً على حمل مصباح[(١)]. وكانت عادة هؤلاء أن يوجهوا إلى كل من نظروه من أبناء السبيل في الليل مسلماً كان أم نصرانياً السؤال الآتي: «من هذا» فيجاوبهم «ابن البلد» فيصيح الشرطي حينئذ قائلاً «وحِّد الله» فيقول هذا «لا إله إلا الله»[(٢)].

وفي خلال عهد القائمقاميتين اتخذ وضع الضابطة منحى تنظيمياً لم يعرفه جبل لبنان من قبل، فقد أناط النظام الجديد بكل قائمقام إنشاء قوة تنفيذية مؤلفة من أربعمائة رجل نصفهم من الخيالة (سواري) والنصف الآخر من المشاة (بيادة). وكان على رأس كل فرقة من هاتين الفرقتين قائد يدعى بلوك باشي اي (رئيس البلوك)[(٣)]. وقد زود هؤلاء الرجال بالسلاح اللازم لإتمام المأمورية المطلوبة منهم. وكانت حصة كل قائمقامية خمسمائة قطعة سلاح «تخصصت وتعينت للذين ينوجدوا بالضبطية والتحصيلات في المقاطعات»[(٤)] فكان هؤلاء النواة التنظيمية الأولى في الجبل وكانت صلاحياتهم تنحصر في النواحي الأمنية والجبائية، كما كان بإمكانهم الاستعانة عند الضرورة بالجيش العثماني الموجود في مركز الولاية والموضوع بتصرف باشا صيدا.

ثالثاً: التنظيمات المالية والضريبية (١٧٨٨ ـ ١٨٦٠)

تميزت التنظيمات المالية والضريبية في الفترة الممتدة منذ بدايات حكم الأمير بشير الشهابي وحتى نهاية عهد القائمقاميتين، بكثير من الفوضى والبلبلة بسبب فساد التنظيمات القانونية التي قامت عليها الجباية الضرائبية وأساليب تحصيلها،

---

(١) رستم، آراء وأبحاث، ص ٦١.
(٢) مسعود ضاهر، بيروت وجبل لبنان على مشارف القرن العشرين، مذكرات كريمسكي، ص ٧٢.
(٣) ابراهيم الأسود، تنوير الأذهان، ج ١، ص ٤٣٢. أيضاً: عيسى اسكندر المعلوف، دواني القطوف، ص ١١٠ ـ ١١١.
(٤) انظر الوثيقة رقم ٤٤، مذكرة والي صيدا محمد كامل إلى قائمقامية النصارى في جبل لبنان.

وما رافقها من سوء تطبيق وظلم من قبل الجباة المحصلين. ويعود سبب ذلك في الأساس إلى أن البلاد المفتتحة منذ أيام السلطان سليم العثماني اعتبرت ملكاً للسلطان فكان من الطبيعي أن يقوم هذا الأخير بمنح الأراضي والإقطاعات إلى الأمراء والقواد المحاربين لقاء دفع مبلغ محدد من الضرائب إلى الخزينة السلطانية. وكانت ميزة هذا المنح أنه يعطى بصورة مؤقتة ولا يخضع للتمليك أو للإرث، وإنما هو عبارة عن تفويض يخول المفوض له حق جباية الأموال الأميرية[١] المفروضة على المحاصيل الزراعية، في حين أن ملكية السلطان لرقبة الأراضي تبقى من حقوقه الثابتة التي تخوله صلاحية استعادتها وإعادة تفويضها إلى ملتزم آخر كلما أراد ذلك.

شكل نظام الالتزام الوسيلة الأساسية للجباية المالية العثمانية منذ عهد السلطان سليمان القانوني (١٥٢١ ـ ١٥٦٤). وقد قضى هذا النظام ببيع ضرائب الأقاليم والمقاطعات إلى بعض الموظفين الكبار أو لأحد الزعماء المحليين لقاء مبلغ يدفع إلى الخزينة السلطانية قبل أن تتم عملية الجباية وذلك للحؤول دون تخلف الجباة عن تأدية ما جمعوه[٢]. وقد لجأت السلطنة إلى هذا النظام بسبب الحاجات المالية المتزايدة وتصاعد وتيرة الإنفاق لديها، ولتلبية متطلباتها عمدت إلى تلزيم ولاياتها، فكانت الولاية ترسو على المزايد الأخير صاحب أكبر مبلغ يتعهد بجبايته. وكان على الملتزم أن يقوم بأعمال الجباية مستعملاً شتى الوسائل المادية والمعنوية بهدف سحب الريع العقاري وفائض الإنتاج الزراعي من الفلاحين[٣]. ولم تكن أعمال الجباية لتقف عند حدود المبالغ المطلوبة في الالتزام بل كانت تتعدى ذلك إذ إن الباشا كان يدخل في حساباته نفقات إدارته ورواتب جنده وجباته، كما كان يدخل فيها أيضاً أرباحه المتمادية باعتبار أن فرصة حصوله على التزام آخر قد لا تتوافر ظروفه مرة ثانية.

وفي عملية مماثلة لما كان يجري على صعيد الولايات العثمانية، كانت تتم

(١) عبد الله حنا، القضية الزراعية، ج ١، ص ٦٧ ـ ٦٨ و٩٢.

(٢) ليلى صباغ، المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني، منشورات وزارة الثقافة، دمشق ١٩٧٣، ص ٣٧.

(٣) وليد صليبي، القصة هي الحصة، الصراعات في عهود الإقطاع، لادار ١٩٨٤، ص ٣١ ـ ٣٤.

عمليات مشابهة على الصعيد الداخلي لكل ولاية. ولما لم يكن للباشا إدارة مركزية تتولى الشأن الجبائي عمد إلى أسلوب التلزيم. فكان رأس الهرم المقاطعجي في إمارة جبل لبنان وهو عادة من الأسرة الشهابية يتلقى خلعة الولاية من والي صيدا كتفويض له بالمسؤولية الجبائية التي تعهد بتأديتها إلى مالية الولاية في خلال سنة كاملة[١]. وفي عملية تسلسلية أيضاً كانت الميري تجبى بواسطة الأعيان المقاطعجيين الذين ينتسبون إلى عصبيات عائلية ويتولون إدارة مقاطعاتهم وعهداتهم حسب التقسيمات والتوزيعات التي استقرت عليها أراضي الإمارة[٢] عقيب معركة عين دارا سنة ١٧١١ بموجب كشوفات ولوائح بالمبالغ التي تمت تأديتها مرفقة بأسماء القرى والأعيان المتوجبة عليهم[٣]. فتوزيع فرضة دير القمر مثلاً تناولت خمسماية شخص كان عليهم تأدية خمسة وثلاثين ألف قرش. وكان على الدروز وعددهم ٩٠ مكلفاً بمن فيهم المشايخ النكدية أن يؤدوا ٧٥٠٠ قرش، والروم الكاثوليك وعددهم ١٤٠ مكلفاً كان عليهم دفع ١١٠٠٠ قرش، والموارنة وعددهم ٢٤٠ مكلفاً وعليهم ١٣٥٠٠ قرش، واليهود وعددهم ٣٠ مكلفاً وعليهم ٣٠٠٠ قرش. وكانت كل طائفة تقوم بتنظيم سجل بما فرض عليها من أموال أميرية وفردة[٤]. وقد مثل الأمير الحاكم الملتزم الأكبر داخل الإمارة في عملية جمع الضرائب حيث كان ينتظر تجديد التزامه في أوائل شهر آذار من كل سنة[٥]. وكانت عملية سحب الريع العقاري والفائض الإنتاجي الزراعي وغير الزراعي، تتم في عملية هرمية قاعدتها الفلاح أو المنتج ورأسها الخزينة المركزية في الآستانة[٦] مروراً بالشيخ المقاطعجي المحلي زعيم الأسرة

(١) انظر بعض نماذج صكوك الالتزام لدى اغناطيوس طنوس الخوري، بربر آغا، ص ٩٦ ـ ٩٧.

(٢) وجيه كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية ـ السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ص ١٨ ـ ١٩ و٢٤.

(٣) انظر الوثائق رقم ٣٦ و٤٧ و٤٨ في باب الملاحق.

(٤) راجع الوثيقة رقم ٤٦ في باب الملاحق.

(٥) أسد رستم، آراء وأبحاث، ص ١٠٤.

(٦) راجع وثائق المديرية العامة للآثار، الوثيقة رقم ١٣١٣، وهي عبارة عن فرمان سلطاني موجه إلى والي صيدا يحضه فيه على جمع الحاصلات الضريبية الخاصة بالولاية وقيمتها «سبعة آلاف ومايتين وسبعين كيس ومايتين وعشرين قرش إعانة عمومية» وإرسالها إلى الآستانة «على أن يصير الاعتنا والدقة بعدم وقوع أدنى ثقلة وتعدي بهذه الوسيلة على أهالي وتبعة دولتي العلية».

الحاكمة، فالأمير الشهابي الحاكم[١]، فالوالي العثماني فالخزينة السلطانية[٢].

أ ـ الجباية المفروضة على الجبل[٣]:

يكاد يكون تاريخ جبل لبنان بمفهومه الحديث الذي استقر عليه في أواسط القرن التاسع عشر تاريخاً للأحداث والصراعات الضرائبية والجبائية التي شهدتها مقاطعاته طوال الفترة التي أعقبت دخول بلاد الشام حيز السيادة العثمانية. ولما كان النظام المقاطعجي في حقيقته الجوهرية صراعاً على الريع العقاري والإنتاج الزراعي فإن ما شهده الجبل خلال حقباته الماضية من أحداث ومواقع وصراعات سياسية ودموية يندرج أغلبها في إطار صراع المشايخ والأعيان المقاطعجيين على زيادة دائرة تحكمهم وتوسيع رقعة التزامهم العقاري بهدف مضاعفة الكم الإنتاجي الواقع تحت سيطرتهم ونفوذهم. لذلك فما أن يحاول أحد الأعيان التوسع وزيادة ريعه المقاطعجي حتى يصطدم بصاحب العهدة المجاورة. وكانت الغلبة تتم غالباً للفريق الأقوى سواء أكان الصراع داخل الأسرة المقاطعجية ذاتها أو بين أجنحة أو أجباب متنوعة لفرض سلطة وعصبية الجب الواحد داخل الأسرة الواحدة أو بين أسرتين مقاطعجيتين متجاورتين. إلا أن النزاعات التي تعود إلى الحالة الأخيرة تضاءلت في فترة حكم الأمراء الشهابيين فاحترمت حقوق الأسرة المقاطعجية كصاحبة حق في تولي ناحية معينة، واستمرار سلطتها ونفوذها. لكن مسألة الصراع داخل الأسرة المقاطعجية على المركز الأول ظل قائماً فيما بين أعيانها ومشايخها الطامعين في تولي قيادة العائلة بأسرها وفرض كلمتهم عليها. غير أن هذا الواقع لا ينطبق على الفترة الأخيرة من حكم الشهابيين حيث عمد الأمير بشير إلى سياسة الاستئثار بالامتيازات الأسرية المقاطعجية وخصوصاً الجنبلاطية منها من خلال حربه ضد الشيخ بشير وإجلائه غالبية الأسرة الجنبلاطية عن بلاد

(١) انظر الوثائق رقم ١ و٣ و١٠ و٣٨ من كتابنا المقاطعات اللبنانية في ظل حكم الأمير بشير الثاني ونظام القائمقاميتين، مرجع سابق. والوثائق رقم ٤٥ و٤٦ و٥٠ المنشورة في ملاحق هذا الكتاب.

(٢) وليد صليبي، القصة هي الحصة، ص ٤٦.

(٣) انظر الجدول رقم (٨).

جدول رقم (٨)

معدل الضريبة المفروضة على الجبل بالكيس

السنة	١٧٠٠	١٧٥٠	١٧٧٥	١٧٩٠	١٨٠٤	١٨٠٤ ١٨١٨	١٨٢١	١٨٢٢ ١٨٣٠	١٨٣٠	١٨٣٢ ١٨٣٧	١٨٤٠	١٨٤١	١٨٤٢	١٨٤٢ ١٨٦٠	١٨٦٢
أدنى	١٦٠	٦٠	٨٠	٦٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٢٠٠٠	٢٢٠٠	٣٥٠٠	١٢٨٨٠	١٢٠٠٠	٣٥٠٠	٣٥٠٠	٣٥٠٠	٧٠٠٠
أقصى		٤٠٠	١٦٠	عدة أضعاف	عدة أضعاف			٦٥٠٠	مضاعفة ثماني مرات		٢٥,٠٠٠				

الشوف وإرهاقه من بقي منها بالضرائب الفاحشة والمظالم العديدة وضمه «أملاك آل جنبلاط المشهورة بضخامتها وسعة أرجائها وخصب أراضيها» إلى أملاكه(١) في عملية استيلاء على الحق المقاطعجي الخاص بالأسرة الجنبلاطية. وهذا الاستيلاء يندرج ضمن سياسة عامة هي الاستئثار بالحقوق الأسرية المقاطعجية بعد نزعها من أصحابها الشرعيين ليس فقط بهدف إضعافها وإخضاعها لسلطته ونفوذه بل بهدف اغتصاب حقوقها في جمع الضرائب من أتباعها أيضاً والاستيلاء على الفائض الإنتاجي الذي كانت ستستبقيه لنفسها فيما لو استمرت في إدارة عهدتها وحكم مقاطعاتها(٢).

لم تعرف الإمارة الشهابية استقراراً ضريبياً خلال فترة حكم الأمير يوسف، ويبدو أن هذا الوضع مهد لمجيء الأمير بشير عمر كحاكم على الجبل. وكانت مطرقة الجزار لا تفرق بين حاكم وآخر إلا بمقدار المبلغ الذي يتعهد به الأمير للوالي. والواقع أن ثمة مفارقة بين ما كان يتوجب على الجبل دفعه إلى خزينة والي صيدا وما كان يتعهد به الأمير لكي ترسو عليه خلعة الإمارة، وما كان يجبى فعلياً من المنتجين الحقيقيين أي الفلاحين ومن يوازيهم في سلم العمل والإنتاج. إن التمييز بين هذه المستويات الثلاثة في بداية البحث من شأنه أن يخدم الحقيقة العلمية لمعرفة ما كان يتوجب على المنتج الجبلي دفعه إلى الوالي العثماني من الناحية النظرية، وما كان يدفعه إليه فعلياً وما كان يجبى منه حقيقة بأساليب ووسائل مختلفة تقوم بتلبية المتطلبات المالية والنفقات لكل من الشيخ المقاطعجي والأمير الشهابي الحاكم والوالي والسلطان العثماني، لذلك يبدو من الصعوبة بمكان معرفة المجموع السنوي للجباية المدفوعة فعلياً من قبل الجبليين بشكل دقيق، غير أن حسابات تقديرية تبدو ضرورية لإعطاء صورة أكثر وضوحاً للوضع الجبائي العام للجبل.

يقدر المستشرق الفرنسي ڤولني أن ما كانت تدفعه بلاد الدروز سنوياً نحو

(١) انظر الوثيقة رقم ٤٩، وهي تشير إلى ما ضمه عبد الله باشا من أرزاق الشيخ بشير جنبلاط إلى ميري جبل الشوف.

(٢) حيدر الشهابي، الغرر الحسان، ص ٦٤١ ـ ٦٤٢ و٧٧٦. أيضاً: مسعود يونس، الملكية والعلاقات العائلية في جبل لبنان، ص ٧٠ ـ ٧٢.

١٦٠ كيساً وذلك في بدايات القرن الثامن عشر. ثم انخفض في أواسط القرن إلى ستين كيساً ليرتفع إلى ٤٠٠ كيس هي مجمل ما كان يدفعه الدروز المتوطنون في أنحاء سلسلة جبل لبنان الشرقية ومنطقة نهر صيدا[١]. ومع بداية حكم الجزار كان التزام الجبل يقدر بنحو ثمانين كيساً سنوياً لكن والي صيدا ابتز الأمراء الشهابيين المتهافتين على حكم الإمارة فانتزع منهم في خلال خمس سنوات مبلغ أربعة ملايين فرنك أي ما يعادل سنوياً نحو ٦٤٠ كيساً[٢]. في حين أنه ورد في الوثيقة رقم ٤٩ أن ما كان يدفعه الجبل ابتداء من سنة ١١٧٣هـ (١٧٥٩م) إلى تاريخ ١٢٣٨هـ (١٨٢٢م) كان بحدود ٧١٥ كيساً سنوياً[٣]. وإذا ما أضفنا إلى ذلك مبلغاً يقدر بثلاثين كيساً كانت تدفع إلى والي طرابلس مقابل التزام المناطق الشمالية المأهولة بالموارنة لأصبح التزام الجبل يقدر بنحو ٦٧٠ كيساً، في حين أن المبلغ القانوني المتوجب دفعه عن المنطقتين الجنوبية والشمالية من الجبل لم تكن لتتعدى ١١٠ أكياس فقط أي ما مقداره ٥٥ ألف قرش، فيكون مجمل ما دفع زيادة إلى والي صيدا وطرابلس ٥٣٠ كيساً أي نحو ٢٦٥,٠٠٠ قرش[٤].

واستمر الجزار في سياسة ابتزاز الأمراء الشهابيين الطامحين في خلعة الإمارة، وانحصرت المزايدة بين الأميرين يوسف وبشير فتعهد الأول سنة ١٧٨٩ بدفع مبلغ ١٨٠٠ كيس سنوياً وزايد بشير عليه فالتزم بتأدية مبلغ ٣٠٠٠ كيس[٥] دون أن ينظر أي منهما إلى الوضع الاقتصادي العام للبلاد ومدى تحمل الفلاحين والمنتجين لوزر الأعباء المضاعفة. واستقر المال الميري المفروض على الجبل في العقد الأخير من القرن الثامن عشر على نحو ستماية كيس في السنة. إلا أن هذا المبلغ لم يتضمن الهدايا والمظالم التي أجبر الأهالي والسكان على دفعها، ثم ارتفع المبلغ في أواخر عهد الجزار إلى ثمانمائة كيس في السنة. وإذا ما أضفنا إلى ذلك، المبالغ المقتطعة التي يستبقيها الأعيان المقاطعجيون والأمير الشهابي لنفقاتهم الخاصة ومصاريف جماعاتهم وأجرائهم، تبين لنا أن المبالغ المجباة من السكان تفوق أضعاف أضعاف ما

(١) Dominique CHEVALLIER, La Société du Mont-Liban, p. 115.
(٢) VOLNEY, Op. Cit., T. 1, p. 448, et Documents Diplomatiques, T. 1, p.179.
(٣) راجع تفاصيل الوثيقة ٤٩ في باب الملاحق.
(٤) Dominique CHEVALLIER, Op. Cit., p. 115-116.
(٥) حيدر الشهابي، الغرر الحسان، ص ١٥٩.

كان يدفع إلى باشا صيدا. ولذلك فإن المجموع السنوي للمستحقات المدفوعة من قبل الجبليين لا يمكن معرفتها إلا بشكل تقريبي للغاية(١).

وفي خلال ولاية سليمان باشا الملقب بالعادل، استقرت الجباية على نحو ثمانمائة كيس على الأقل في السنة. وقد أردفها والي صيدا بمطالبته جباية الخراج كما طالب بتسديد الأموال التي كان الأمراء قد اقترضوها من سلفه الجزار. وقد وجدت سياسة الباشا المالية والعامة توافقاً لدى الأمير بشير فارتاح كل منهما للآخر، وهذا ما حمل سليمان باشا على الإنعام على الأمير بشير بالتزام جبل الشوف وجبل كسروان وتوابعهما مدى الحياة. ثم خصه «بالشرطنامات» المرسلة إليه مع «خلعة الولاية» وهي عبارة عن «خلعة من ملبوسنا فرجية سمور مورثة الفرح والحبور»(٢). وكان الأمير يرتديها في احتفال عام يتلى فيه مرسوم الوالي العثماني الذي يستمد منه الأمير الحاكم شرعيته في الحكم(٣). غير أن تثبيت الأمير بشير في الحكم مدى الحياة ليس له من الناحية القانونية أية أهمية ما دامت أن شرطنامات الحكم توجه إلى الأمير الشهابي في كل سنة وبعد إثبات أهليته في جباية الأموال الأميرية من السكان، وهذا ما يفسر شراسة الأمراء والأعيان المقاطعجيين وقسوتهم في الجباية والتحصيل.

وبعد وفاة سليمان باشا سنة ١٨١٩ خلفه في ولاية صيدا عبد الله باشا، وأدى فرض ضريبة بقيمة ألفي كيس إلى قيام الحركات الفلاحية في انطلياس ولحفد سنتي ١٨٢٠ و١٨٢١. وأدى تحالف البشيرين الشهابي والجنبلاطي إلى قمع العاميتين، وأجبر السكان في جبلي الشوف وكسروان على دفع الميري مضاعفة وخصوصاً في المناطق التي كانت مسرحاً للانتفاضات الشعبية. وأخذ الخراج من النصارى وتمت جباية «مال الميري مالين»(٤). وقد استمر عبد الله باشا في تصعيد طلباته المالية وخصوصاً بعد تصفية الشيخ بشير جنبلاط واغتصاب الأمير بشير

(١) Dominique CHEVALLIER, Op. Cit., p. 114.

(٢) الشهابي، الغرر الحسان، ص ٥٥٢ ـ ٥٥٣. انظر أيضاً: اغناطيوس طنوس الخوري، بربر آغا، ص ١٤٣.

(٣) كان الأمير يُلبس بدوره طالب حكم الإقطاعة «صاكو» علامة السيادة عليه والرضى عنه. في حين أن الأمير كان يلتمس الخلعة من الوالي العثماني، انظر العقيقي، ثورة وفتنة، هامش ص ٥٦.

(٤) الشهابي، الغرر الحسان، ص ٦٥٦ ـ ٦٥٧ و٦٥٩ و٦٧٠ و٦٨٢ ـ ٦٩٠.

للمقاطعات الجنبلاطية، إلى أن وصلت سنة ١٨٣٠ إلى مبلغ مقطوع قدر بنحو ٣٥٠٠ كيس[١]. وفي الوثيقة المنشورة تحت رقم ٤٩ يتبين لنا ما بلغته الضرائب المفروضة من أرقام مضاعفة، ومما ورد فيها: «وصار الأمير يأخذ مال ٤٢» ثم «وصار الأمير يأخذ مال ٥٢» ثم «وصار الأمير يأخذ مال ٨ مع ملاحيقه». وهذا الاستيفاء الخارج عن حدود الميري يجعل من الصعوبة بمكان الحصول على رقم ضريبي محدد لما كان يدفعه الفلاح الجبلي، إلا أنه إذا اعتبرنا أن مبلغ ٣٥٠٠ كيس هي حدود الجباية المطلوبة لخزينة عكا فإن مضاعفتها ثماني مرات يرتب مبلغ ٢٧,٠٠٠ كيس هي الأرقام التقريبية للجباية الحقيقية من السكان[٢].

وفي الفترة التي خضع فيها جبل لبنان للسيطرة المصرية اعتمدت إدارة ابراهيم باشا النسبة التي كانت في زمن عبد الله باشا، إلا أن المصريين أرهقوا سكان الجبل بعد عدة سنوات من وجودهم في بلاد الشام فجبوا من جبل لبنان وحده ما مجموعه ٤٨٨٠ كيساً سنوياً وهي قيمة مال الميري والضرائب الأخرى فضلاً عن مال الفردة المفروضة على الأشخاص والذي قدر في العامين ١٨٣٨ و١٨٣٩ بنحو ٣٧٥٠ كيساً و٥٢٢٠ كيساً[٣]. في حين قدر القنصل مور Moore قيمة الميري والخراج بثمانية آلاف كيس يضاف إليها أربعة آلاف كيس قيمة الضرائب الأخرى فيصبح مجموع المدفوعات الضريبية في أواخر حكم المصريين نحو اثني عشر ألف كيس. أما القنصل دي ميلواز Des Méloise فقد ميّز بين عائدات الأمير بشير وعائدات المصريين فوجد مبلغاً إجمالياً يصل إلى حدود ١٧٥٠٠ كيس موزعة ٥٠٠٠ كيس للفردة و٢٥٠٠ للميري و١٠,٠٠٠ كيس تمت جبايتها زيادة من الميري والفردة. مما يعني إقدام الأمير على جباية متمادية بهدف زيادة ايراداته الشخصية فضلاً عن الشك في المبلغ الحقيقي المتوجب على الأمير تأديته إلى السلطات المصرية[٤].

---

(١) Dominique CHEVALLIER, La Société du Mont-Liban, p. 117.

(٢) الوثيقة رقم ٤٩.

(٣) ميخائيل مشاقة، منتخبات من الجواب، ص ١٤٣. راجع أيضاً: ARMAGNAC, Nézib et Beyrout, p. 96.

(٤) Dominique CHEVALLIER, Op. Cit., p. 118-119. Voir aussi: ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 48.
أيضاً: الجدول رقم ٨.

ويعتبر قنصل روسيا بازيلي أن الأمير بشير كان يجمع الضرائب حسب ما يراه مناسباً دون رقابة الإدارة المصرية أو تدخلها، وأنه كان باستطاعته بعد تقديم ما يفرض على الجبل إلى الخزينة المصرية أن يعود ليحصل من السكان أكثر بكثير مما دفعوه إلى حد أن جبايته الإجمالية قدرت بنحو ٢٥,٠٠٠ كيس. وقد أثارت سياسة الأمير بشير الجبائية ابراهيم باشا وخصوصاً أنها كانت تتعدى بكثير مطالب الباشا المصري فاتهمه بأنه «مهووس الفضة» وأنه يسعى عن سابق تصور وتصميم كي يوجه نقمة الأهالي والسكان ضد حكومة محمد علي في بلاد الشام(١).

وفي الفترة التي أعقبت خروج المصريين من بلاد الشام تقاطعت الأزمات السياسية مع القضايا الاجتماعية والضريبية. وكان العمال العثمانيون والانكليز قد وظفوا العامل الضريبي لتحريض السكان وإثارتهم على حكومة محمد علي متعهدين لهم بتخفيض الأموال الأميرية المفروضة عليهم والعودة إلى المعدلات السابقة للاحتلال المصري، وترك ميري بلاد كسروان لمدة ثلاث سنوات(٢). وبالرغم من خطورة الأوضاع السياسية التي كان يمر بها جبل لبنان في خلال فترة حكم الأمير بشير الثالث وعشية الحرب الأهلية ١٨٤١ ـ ١٨٦٠، فقد انصرف العمال الانكليز إلى ترتيب أوضاع الأمير الشهابي الثالث الذي نصبوه حاكماً على الجبل. ويبدو أن القنصل الانكليزي ريتشارد وود تمكن أثناء وجوده في الآستانة في صيف سنة ١٨٤١ من الاتفاق مع الباب العالي على فرض ضريبة على الجبل تقدر بـ ٣٥٠٠ كيس(٣) على أن يخصص منها مبلغ ٢١٠٠ كيس لتغطية نفقات إدارة الجبل أي مرتبات كل من الأمير بشير وأعضاء الديوان ومأموري الإدارة والموظفين وأمناء السر ورجال الضابطة وغيرهم ممن هم في الخدمة العامة. ويسلم الباقي

(١) بازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص ٢٠٤ ـ ٢٠٧. أيضاً: ARMAGNAC, Nézib et Beyrout, p. 96.

(٢) Dominique CHEVALLIER, Op. Cit., p. 119-120. وطنوس الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٦٩. أيضاً: المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ٣٩٨ ـ ٣٩٩. انظر أيضاً: رسالة الخوري أرسيانوس الفاخوري بخصوص ترك ميري كسروان ثلاث سنوات حسب بيولوردي سليم باشا أثناء الحرب ضد الجيش المصري سنة ١٨٤٠. وثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الوثيقة رقم ٤٢٦٩.

(٣) Dominique CHEVALLIER, Op. Cit., p. 120.

وقدره ١٤٠٠ كيس لخزينة والي صيدا على ثلاثة أقساط[١]. وبالرغم من تخفيض المبلغ الضريبي بالمقارنة مع ما كان يدفعه السكان في زمن حكومة محمد علي، فقد قوبل إعلان الميري الجديدة بالرفض، وأعلن فلاحو المتن بتحريض من البطريرك الماروني أنهم لن يدفعوا سوى الأموال المخصصة للآستانة وقيمتها ١٤٠٠ كيس فقط. وما لبثت المسألة الضريبية أن ضاعت في خضم الأحداث الدموية التي وقعت في زمن الأمير بشير الثالث. غير أن مبلغ ٣٥٠٠ كيس الذي وافق عليه الباب العالي ظل حجر الزاوية في خلال فترة حكم عمر باشا النمساوي ونظام القائمقاميتين[٢].

لم يتراجع المسؤولون العثمانيون عن قيمة الميري المقدرة بـ ٣٥٠٠ كيس[٣] على جبل لبنان، أي ما مقداره ١,٧٥٠,٠٠٠ قرش. وقد وزعت هذه الأموال على أقاليم جبل لبنان ومقاطعاته حسبما هو منشور في الوثيقة رقم ٥٥. وتشبثوا بها كضريبة ملائمة لأوضاع الجبل واكتفوا بمبلغ ١٤٠٠ كيس لخزينة ولايتهم في صيدا، في حين أخضعوا المبلغ الباقي وقدره ٢١٠٠ كيس للنفقات الإدارية في كل من القائمقاميتين. ويبدو أن باشا صيدا أخضع الأموال المخصصة لإمارة الجبل لسلطته الاستنسابية، وهذا ما حمل المطران نقولا مراد على اتهامه بالاستيلاء على هذه الأموال بأمر من الباب العالي، وعدم صرفه نفقات القائمقاميتين إلا بما يناسب إرادته ومصلحته[٤].

وبالعودة إلى مستويات الجباية[٥] التي استقرت عليها منذ بدايات عهد الأمير

(١) المحررات السياسية، ج ١، ص ٥٥ ـ ٥٦ و٥٨ ـ ٥٩.

(٢) Dominique CHEVALLIER, Op. Cit., p. 120-121.

(٣) انظر الوثيقة رقم ٥٥ وفيها تفصيل «المجموع قاعدة الأميري المترتبة على المقاطعات المذكورة في هذه الوثيقة والبالغة ١,٧٥٠,٠٠٠ قرش أي ٣٥٠٠ كيس. كذلك انظر الوثيقة رقم ٦ والمتضمنة نظام مسح الأراضي في جبل لبنان: «وعند تمام المساحة والقدر يصير النظر في مجموع الحاصل منها ويضم على عدد الأنفار على كل نفر عشرة غروش وينظر كم بلغ المال المذكور المعروف بالأعناق ثم يتنزل هذا القدر من مبلغ ٣٥٠٠ كيس المربوط المرتب على جبل لبنان لجهة الخزينة المالية والذي يبقى من ذلك يطرح على مجموع حاصل مسح الأرزاق».

(٤) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ١٣٢ و١٤٩. راجع أيضاً: نص المواد: ٣٤ و٣٥ و٣٦ و٣٧ و٣٨ الخاصة بالنظام الجديد لاستيفاء الويركو في المصدر ذاته، ص ٢٣٦ ـ ٢٣٧. أيضاً: بازيلي، مصدر سابق، ص ٣٧٠.

(٥) راجع الجدول رقم ٨.

بشير الثاني وبمعزل عن المزايدات التي دخل فيها الأميران الشهابيان يوسف وبشير، يتبين لنا أن ميري الجبل كانت بحدود الستمائة كيس، ثم ارتفعت إلى ثمانمائة في أواخر القرن الثامن عشر. وإذا كانت قد استقرت ضمن تلك الحدود طوال فترة حكم سليمان باشا إلا أن جباية الأمير بشير الفعلية كانت تفوق ذلك بكثير. وبالرغم من فقدان الإحصاءات والمعلومات حول ما كان يجبيه من أموال فإن ذلك لا ينفي مبالغته في جمع المال مالين، ويكفي ما أنفقه على بناء قصور بيت الدين فضلاً عن تكاليف جيشه وجنده ومصاريف حاشيته وقد زاد عددها على الألف شخص. وفي فترة حكم عبد الله باشا ارتفعت ميري الجبل إلى ٢٢٠٠ كيس سنة ١٨٢٣ ثم إلى ٦٥٠٠ كيس سنة ١٨٣٠ أي بزيادة مقدارها أكثر من عشرة أضعاف في خلال أربعين سنة. وفي فترة الحكم المصري ارتفع مقدار الميري وضريبة الفردة وغيرهما من الضرائب إلى اثني عشر ألف كيس (عدا ما اقتطعه الأمير بشير لنفسه) أي بزيادة مقدارها عشرون ضعفاً في مدى خمسين سنة. ولم تستقر ضريبة الميري إلا في خلال عهد القائمقاميتين حيث التزمت الإدارة الثنائية للجبل بمبلغ ٣٥٠٠ كيس تم جمعها من المناطق الشمالية والوسطى والجنوبية. ويسجل على هذا الصعيد انخفاض ملحوظ في الأعباء الجبائية بالمقارنة مع الفترات السابقة، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار اقتصار الخزينة السلطانية على مبلغ ١٢٠٠ كيس من أصل ٣٥٠٠ وتخصيص الباقي للنفقات الإدارية للقائمقاميتين، لتأكد لنا المنحى الجديد للسياسة المالية العثمانية التي تستلهم من خلال اتباع هذه الإجراءات ليس جمع الأموال الأميرية والضريبية بالقسوة والعسف[1] المعهودين سابقاً، وإنما إعادة تنظيم السياسة الجبائية تحت إشراف ومراقبة السلطة المركزية في عملية منها لوضع حد لنظام الالتزام وإرساء الجباية على قاعدة جديدة عمادها الدولة من خلال إدارتها وأنظمتها وموظفيها الرسميين.

---

(١) انظر الوثيقة رقم ٥٢ وفيها يطالب القائمقام حيدر اسماعيل مشايخ كسروان بتأدية الأموال الأميرية. وقد جاءت هذه المطالبة بعد إلحاح والي صيدا بوجوب تسليمه الأموال المتأخرة تحت طائلة التهديد بإرسال عسكر. وقد حال القائمقام دون ذلك بترامیه على الوالي لأنه لا يرغب في إرهاق الأهالي وتحميلهم تكاليف العسكر.

ب ـ أنواع الضرائب والرسوم:

ارتكزت اهتمامات السلطنة العثمانية منذ افتتاحها لبلاد الشام على ناحيتين أساسيتين الأولى تأمين سلامتها العامة من خلال حماية سكانها وأراضيها من الاعتداءات الخارجية. والثانية ضمان تدفق الأموال الأميرية إلى خزينتها المركزية. وإذا كانت الناحية الأولى قد استأثرت بالاهتمامات الدولية بسبب الصراعات وأطماع الدول الأوروبية في أراضي الدولة العثمانية وخصوصاً في القرن التاسع عشر ذروة التنافس الاستعماري الأوروبي، فإن الناحية الثانية استأثرت باهتمام المسؤولين العثمانيين والقوى السياسية المحلية لضمان سلامة الجباية وانتظام تدفقها باتجاه العاصمة العثمانية، وكان من نتيجة ذلك أن ترك العثمانيون السياسة الداخلية في الولايات والمقاطعات والمناطق للأعيان المحليين وأحجمت السلطة المركزية عن التدخل في شؤونهم الذاتية، ولم تتدخل إلا في حالات نادرة كأن يكون هناك تهديد لسلامتها العامة أو اضطراب من شأنه أن يخل بالأوضاع الجبائية أو يعرقل كيفية تأديتها وطريقة استيفائها.

وشهدت السلطنة العثمانية على صعيد الإدارة المالية والضريبية اضطراباً وفوضى استمرا حتى الثلث الأول من القرن التاسع عشر. وفي عهد السلطان محمود الثاني تم تأسيس نظارة المالية أو ما دعي بالخزينة العامرة وهي أول وزارة للمالية في الدولة العثمانية[1]. إلا أن الأوضاع المالية في المقاطعات والسناجق ظلت على حالها من الفوضى. وقد تفنن الولاة والأعيان المقاطعجيون في فرض أنواع من الضرائب والرسوم حتى بلغ عددها في بعض العهود الإقطاعية نحو مائة ضريبة ورسم[2]، وكان جلها يدخل في باب البلص كونها ضرائب مبتدعة وغير رسمية تذهب إلى جيوب الأعيان والمتنفذين. لذلك سنشير إلى أنواع هذه الضرائب بعد معالجة الضرائب الرسمية كالميري والفردة والأعشار والجزية ورسوم المواشي والجمارك وغيرها.

(١) عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا، ص ١٤٧.
(٢) محمد كردعلي، غوطة دمشق، دار الفكر، دمشق، طبعة ثالثة، ١٩٨٤، ص ١٠٢ ـ ١٠٣.

١ ـ الميري:

اعتبرت الميري الضريبة الأساسية في النظام المقاطعجي السائد في جبل لبنان خلال فترة الإمارة وكانت تفرض على المنتجات الزراعية وخصوصاً الزيتون والكروم والحبوب والقطن وشجر التوت. لكنها اتخذت معنى أشمل فيما بعد فكان مصطلح «مال الميري» يطلق على الجباية بحد ذاتها أو على كل ما له علاقة بأراضي السلطان أو بما يغذي الخزينة العثمانية من ضرائب أو على الأموال المفروضة على الأهالي والمكونة للجباية المختصة بالعقارات والناتجة عن حل الشرانق ودرس الحبوب وعصر الزيتون وسائر المنتجات الزراعية[١]. وقد جاء تحديدها في دفتر خراج أرزاق المشايخ أولاد خطار خازن لسنة ١٢٢٢هـ (١٨٠٧م) وتناولت خراج ورق وأرض ومختلف وكروم وشوبصة (نطارة) دواليب ومعاصر وطواحين[٢]. وكان الأمير الحاكم يقوم بتوزيع التكاليف الإجمالية المطلوب منه تحصيلها للولاية على المشايخ والأعيان حكام المقاطعات فيعين لكل أسرة ما عليها جبايته من مبالغ[٣] وفقاً لما يحدده الباب العالي وما يطلبه الوالي[٤]. فكانت عملية جباية الميري تتم على مستوى زعماء المقاطعات المسؤولين عن عهداتهم مالياً وأمنياً وتتركز على الفلاحين المرتبطين بالأرض وما عليها بهدف سحب الفائض الإنتاجي منهم لمصلحة مجموعة من العائلات تبدأ بالأسرة حاكمة الإقطاعة وتنتهي بالسلطة المركزية في الآستانة مروراً بالأمير الشهابي الحاكم والوالي العثماني مع احتفاظ كل منها بالمبلغ الذي يوفر لها نفقاتها وحاجاتها المالية والعينية وما تتطلبه مكانتها الاجتماعية في السلم الطبقي من مصاريف وأعباء تتناسب ونفوذها في عهدتها[٥].

---

(١) Dominique CHEVALLIER, La Société du Mont-Liban, p. 108-109.

(٢) انظر وثائق المديرية العامة للآثار، الوثيقة رقم ١٦١٤٣.

(٣) انظر الوثيقة رقم ٥٠ وفيها يلح الأمير بشير على أهالي الشوير والخنشارة ويتغرين بتأدية الأموال الأميرية والجوالة (الأعناق) ودفعها إلى الأمراء بيت قائدبيه. أيضاً: راجع الوثيقة رقم ٤٦ الخاصة بفردة (ضريبة الأعناق)، دير القمر المنشورة في باب الملاحق.

(٤) Dominique CHEVALLIER, Op. Cit., p. 90.

(٥) مسعود يونس، الملكية والعلاقات العائلية، ص ٥١ ـ ٥٢.

ولم تكن ضريبة الميري المفروضة على الأراضي الزراعية ثابتة عند التحصيل. وكانت تتفاوت من أرض إلى أخرى ومن مقاطعة إلى مقاطعة حسب المردود الانتاجي لكل أرض وحسب اختلاف المزروعات وأشكال الإنتاج. ولم يكن العمال العثمانيون يهتمون بكيفية الإنتاج أو مصادر تحصيل الضريبة بقدر اهتمامهم بتأدية الأمير الشهابي للمبالغ المفروضة عليه والملتزم بجباياتها، ولا فرق لديهم إن كانت الأموال قد جبيت عن طريق الميري أو الفردة أو غيرهما من أنواع الضرائب المفروضة على الأهالي والسكان، لذلك ظلت الأرقام المالية المجباة عن طريق الميري لا تعبر حقيقة عن المبالغ المطلوب تأديتها إلى الوالي العثماني[١]. إلا أن بعض التقديرات تشير إلى أن حجم الميري في جبل لبنان كان يكلف الفلاح الجبلي ليس أقل من ٢٥ بالمائة من محصوله، وربما تصل النسبة إلى ٥٠ بالمائة. فالضرائب المفروضة على خامات الحرير تراوحت بين ٢٠ و٢٥ بالمائة في حين أن نسبة الضرائب المفروضة على الحبوب كانت تزيد على ٥٠ بالمائة. أما هنري غيز فيقدر نسبة ضريبة الميري في جبل لبنان بما بين ١٥ و٢٥ بالمائة من أصل محصول الجبليين[٢]. وتندرج الضريبة المفروضة على الحرير (البزرية) في إطار الميري وقد بلغت ثلاثة قروش ونصف القرش عن كل أوقية بزر، ثم ما لبثت أن ضوعفت وقد بلغ مجموعها نحو ٤٨,٠٠٠ قرش وهي المسماة أيضاً ضريبة الطرح. أما ضريبة الأراضي الصالحة للزراعة فكانت تدفع على الدرهم «والدرهم افتراض لقياس مساحة من الأرض يبلغ مقدار بذارها مد قمح (٩ كلغ) وبقدر جودة الأرض تفرض عليها هذه الدراهم فيدفع قرش واحد عن كل مساحة لا تقل عن السبعة دراهم ولا تتجاوز العشرين درهماً». وقد بلغت هذه الضريبة في زمن المصريين نحو ثمانية أضعاف ما كانت عليه سابقاً واستوفيت في بعض الأحيان ستة عشر ضعفاً[٣].

وسميت ضريبة الميري أيضاً ضريبة الأعشار أو العشر لأن أصحابها يدفعون عشر ثمارها ومحصولاتها. وكانت من أشد الضرائب التي أثقلت كاهل الفلاحين. وقد

(١) راجع بهذا المعنى، اسماعيل حقي، لبنان مباحث علمية واجتماعية، ص ٦٢٣.

(٢) سميليا نسكايا، الحركات الفلاحية في لبنان، ص ٥١.

(٣) Henri Guys, Beyrouth et le Liban, T. 2, p. 94-95.

استوفيت عيناً في البداية ثم أخضعت للتلزيم، إلا أن قاعدة الاستيفاء ظلت عملية بعض الشيء، فكانت الضريبة المفروضة على الأشجار المثمرة تجبى عادة نقداً، أما ضريبة الحبوب فتجبى عيناً حسب دفاتر الضرائب التي يضعها ويوزعها الشيخ المقاطعجي[١]. وكان الملتزم شديد الوطأة في جمع نسبتها البالغة ١٢,٦٣ بالمائة من مجمل المحصول، وكثيراً ما زاد المال المجبى من الفلاح ضعفي ما يجب عليه أداؤه. وحدث في كثير من المناطق أن قطع الفلاحون أشجارهم تخلصاً من ضريبة العشر لأن الدولة كانت تجبيها عن الأرض سواء أثمرت أشجارها أم لم تثمر[٢].

وكما أدى المسلمون ضريبة الأعشار أدى الذميون ضريبة الخراج، وكانت نسبتها أعلى بقليل من الأراضي العشرية، لذلك حاول دافعو الخراج أن يحوّلوا أرضهم من أراض خراجية إلى أراض عشرية تدفع العشر لأنه أخف وطأة من الخراج. وظل العمل بضريبة الخراج معمولاً بها حتى سنة ١٨٥٥ عندما أقدم الباب العالي على إلغائها محولاً الأراضي الخراجية إلى أراضي عشرية لقاء انخراط المسيحيين في الجيش العثماني في عملية منه لتحقيق المساواة بين مختلف فئات وأجناس سكان الدولة. لكن السلطنة ما لبثت أن أعفتهم من الخدمة في الجيش واستبدلت بها ضريبة البدل العسكري الذي لم يكن إلا خراجاً ولكن تحت اسم ضريبة أخرى[٣]. ولم يقتصر الخراج على النصارى فقط بل فرض على بعض السكان بهدف استيفاء المزيد من الضرائب منهم فوُضع مثلاً على أملاك بيت أبي شقرا في عماطور وهي الأملاك التي اشتروها من آل جنبلاط، وكذلك على أملاك بطريرك الروم الكاثوليك الذي كان يقيم في دير المخلص بجوار بلدة جون، وكانت جون أو أكثرها من أملاك بيت جنبلاط فضلاً عن أن أكثر قرى جبل الريحان وإقليم جزين وإقليم التفاح وإقليم الخروب كانت من أملاكهم وأملاك أحزابهم المعادية للأمير بشير ولا سيما بعد قتل الشيخ بشير، لذلك أرهقت هذه الأراضي بضريبة الخراج وفي بعض الأحيان وضع عليها مالين تشفياً وانتقاماً[٤].

(١) سميليا نسكايا، الحركات الفلاحية، ص ٥١.
(٢) محمد كردعلي، غوطة دمشق، ص ١٠٤.
(٣) لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ١٦٠.
(٤) انظر الخوري قسطنطين الباشا المخلصي، توزيع مال خراج لبنان الأميري في عهد الأمير بشير الشهابي، مجلة المشرق، تموز ـ أيلول ١٩٣٥، العدد ٣٣، ص ٣٢٦ و٣٣٤.

٢ ـ الفردة أو الجوالي:

وهي الضريبة التي وضعت في الأساس على الذميين أي الرعايا غير المسلمين مقابل حمايتهم وإعفائهم من الخدمة العسكرية. وكانت تجبى منذ بداية عهد الدولة الإسلامية، وأعفي منها النساء والأطفال والعجزة والعميان والفقراء[١]. وسميت فريضة الرؤوس أو الجوالي أو الجزية أو خراج الرؤوس أو الفريضة أو المال العسكري، وعرفت في فترة المتصرفية بـ «مال الأعناق». وفي الولايات العثمانية باسم «الويركو الشخص»[٢] أو التكاليف الأميرية على النفوس[٣]. وقد وردت في بعض الوثائق مقترنة بالميري «مطلوب ميري وجوالي»[٤]. وتناولت هذه الضريبة الذكور فقط ما بين سن الخامسة عشرة والستين. وجرى تحديدها على الفرد بثمانية قروش وثلاثة أرباع القرش، ولحقت نحو ٩٩٨٣٤ شخصاً بحسب إحصاء سنة ١٨٦٤[٥].

ومن خلال مراجعة الاتفاق الموقع بين المقدم شرف الدين مزهر وأهالي حمانا والذي أقره الأمير بشير الشهابي وأذن بالعمل بموجبه واقترن بتوقيعه سنة ١٢٣٦ هجرية (١٨٢١م)، يتبين لنا أن ضريبة الأعناق كان معمولاً بها بشكل عام في مختلف قرى الجبل وحصرت بالذميين فقط من نصارى ويهود دون المسلمين. وقد حددت في الاتفاق المذكور بثلاثة قروش ونصف على المتأهل وثلاثة قروش على العازب واستثني منها الولد القاصر والعاجز والخوري «فهولاى الثلاثة لا يوردو جوالي وما بقي كل نصراني يورد جاليته» كسائر «ضيع الأمراء بيت مراد» اللمعيين[٦].

---

(١) شارل عيساوي، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب، ص ٦٠٧، انظر وثائق المركز الوطني، الوثيقة ٣٠٥ والوثيقة ٦٥٩٩.

(٢) الويركو كلمة تركية تعني الجزية أو الخراج أو الأموال الأميرية ومصدرها «ويرمك» وتعني الوهب أو العطاء والمنح أو الهبة.

(٣) عبد الله سعيد، أشكال الملكية واستثمار الأرض، ص ٤٤٥.

(٤) الوثيقة رقم ٥٠. راجع أيضاً: وثائق المركز الوطني، الوثيقة رقم ٥٩٢.

(٥) Documents Diplomatiques, T. 15, p. 305-306, et T. 19, p. 53.
أيضاً: اسماعيل حقي، مباحث علمية واجتماعية، ص ٦٢٥.

(٦) انظر الوثيقة رقم ٤ المنشورة لدى عبد الله سعيد، تطور الملكية العقارية في جبل لبنان، ص ٢٩٠.

وفي فترة الحكم المصري بالغت حكومة محمد علي في اعتمادها على ضريبة الفردة فأحدثت مالاً سنوياً دعته اعانة على رؤوس الرجال حسب قدرة كل مكلف. فكان الغني يدفع كل سنة خمسمائة قرش ويتدرج المكلفون حسب امكاناتهم حتى أن الفقير أجبر على دفع خمسة عشر قرشاً فكان المعدل الفردي لتلك الضريبة مائة قرش تقريباً[١] وقدرت قيمتها بنحو ٦٥٠٠ كيس تم جمعها من جميع الطوائف. أما هنري غيز فقد قدرها بنحو ٥٢٢٠ كيساً موزعة على ثمانية وخمسين ألف مكلف مما يرتب مبلغ خمسة وأربعين قرشاً عن كل فرد[٢]. وقد مسّت هذه الضريبة الكبرياء الدينية للمسلمين عندما حصلت منهم للمرة الأولى وعلى قدم المساواة مع غير المسلمين من أهل الذمة[٣]. وهذا ما رفع نسبة الضريبة الناتجة عن الفردة إلى ٣٥ بالمائة من مجمل الإيرادات، في حين شكلت الميري نسبة ١٩ بالمائة والجمارك ١٠ بالمائة والجزية ٢ بالمائة[٤].

وفي فترة نظام القائمقاميتين، جاءت تنظيمات المساحة لتؤكد على إجراء تعداد للسكان فنصت المقدمة على ضرورة إجراء إحصاء للسكان «الذكور الصحيحي العقل والجسد من ابن ١٦ سنة إلى ابن ٦٠ سنة ويهمل ما هو دون ١٦ سنة وفوق ٦٠ سنة. وعند تمام المساحة والعدد يصير النظر في مجموع الحاصل منها ويضم على عدد الأنفار على كل نفر عشرة قروش»[٥]. غير أن العمل بأحكام هذه التنظيمات لم تطبق نظراً للصعوبات التي واجهتها عملية المسح العقاري.

٣ ـ سائر الضرائب والرسوم:

شكلت ضريبتا الميري والفردة العمود الفقري للجباية في الجبل، إلا أنه إلى

(١) مشاقة، منتخبات من الجواب، ص ١٢١.
(٢) Documents Diplomatiques, T. 5, p. 366.
(٣) بازيلي، مصدر سابق، ص ١٨١ و٢٠٤. أيضاً: POUJOULAT, Op. Cit., p. 341.
(٤) عيساوي، مرجع سابق، ص ٦٠٧ ـ ٦٠٨. أيضاً: روجر أوين، الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي، ص ١١١.
(٥) راجع بنود الوثيقة رقم ٦ الخاصة بمسح أراضي جبل لبنان وهي البنود التي أقرها مجلس القائمقامية ورفعها إلى والي صيدا في ٢٨ أيار سنة ١٨٤٧.

جانبهما فرض الأمير الشهابي الحاكم وأعيان الاقطاع وزعماؤه عدة أنواع من الضرائب والرسوم[١] استوفيت تحت أسماء متعددة يتناسب أغلبها مع النظام المقاطعجي وطابعه الاقتصادي الزراعي البدائي السائد في البلاد المشرقية[٢]. ففرضت ضرائب على المواشي قدرت بنسبة عشرة بالمائة من إنتاجها وكان يستوفى أربعة قروش عن كل رأس غنم أو ماعز، وعشرة قروش عن كل رأس ابل أو جاموس[٣]. وفي أوائل القرن التاسع عشر زاد الأمير بشير التكاليف فأصبحت ضريبة «حمل الورق عشرة فضة وبذار شنبل الأرض زلطة وثماني فضة» وأصل الجوز نصف قرش، وأصل الزيتون ثماني فضة وكل مائة جفنة الكرم نصف قرش[٤]. وكان من يربي مجموعة من دود القز (شكارة) يدفع رسماً يصل إلى ثلاثة قروش، وهناك رسوم على حلالات الحرير والحراسة (الشوبصة). وكان الفلاح مجبراً على الدفع بمقتضى العرف. كما فرض رسم يسمى رسم العروس مقداره ثلاثة قروش، ومن لا يخطر بزواجه يحكم عليه بدفع عشرة قروش. وكانت تتم جباية رسم العيدية وقيمته ما بين ٥ و٢٠ قرشاً حسب القرية[٥]، وقد استوفي نقداً في حين أن أكثرية السكان أدوه عيناً. وكان الصابون يأتي في طليعة المواد المهداة ثم السكر والبن والبيض والتتن واللوز وغير ذلك[٦]. وفي زمن المصريين قام الأمير بشير بإحصاء المطاحن الموجودة في الجبل ورتب على دخل كل ألف قرش رسماً مقداره خمسة وأربعون قرشاً[٧].

ويبدو أنه من الصعوبة بمكان الإحاطة بجميع أنواع الضرائب والرسوم التي فرضها حكام الجبل نظراً لكثرتها وتعددها وكان أغلبها ذا طابع داخلي محلي كالضرائب المفروضة على الأخفاف والأقمشة المعدة للعمائم[٨] ورسوم الدخولية

(١) انظر بعضها لدى وليد صليبي، القصة هي الحصة، ص ٥١ ـ ٥٤.

(٢) راجع كتاب نمط الإنتاج الآسيوي وواقع المجتمعات العربية، لمجموعة من المؤلفين، دار الكلمة، بيروت ١٩٨٤.

(٣) عوض، الإدارة العثمانية، ص ١٧٦.

(٤) الخوري قسطنطين الباشا المخلصي، توزيع مال خراج لبنان، مرجع سابق، ص ٣٦٠.

(٥) Dominique CHEVALLIER, Op. Cit., p. 133.

(٦) راجع نص الوثيقة رقم ٥١ في باب الملاحق.

(٧) عيسى اسكندر المعلوف، دواني القطوف، ص ٢٥٢.

(٨) يذكر المؤرخ عيسى اسكندر المعلوف عن تعدد الضرائب والرسوم أن ثمن الشاشات =

على الحيوانات المخصصة للذبح، وكان قدرها من ١٣ إلى ٢١ قرشاً عن رأس البقر إذا لم يكن مخصصاً للذبح، ومن ٦٠ إلى ٧٠ قرشاً إذا كان للذبح وفرضت رسوم مشابهة على الغنم والماعز والجمال[١].

ومن الضرائب التي فرضتها حكومة محمد علي أيضاً الشونة وهي ضريبة عينية كانت تقتطع لمصلحة الجيش من الحاصلات الزراعية. وكان المكلفون يقومون بنقلها على نفقتهم الخاصة إلى أقرب ثكنة عسكرية[٢]. ورسم التسريح الذي كان يستوفى على المحصولات المحلية عند نقلها من بلد إلى آخر سواء للاستهلاك أم للإتجار بها[٣] ورسوم الكمارك والدخوليات، وكانت نسبتها تعادل ثلاثة بالمائة على البضائع التي يتجر بها الأجانب، في حين أن التجار العثمانيين فرضت عليهم نسبة عشرة بالمائة[٤]. وقد أدى ارتفاع نسبة رسوم الجمارك والفرق بين ما يدفعه التجار المحليون والأجانب إلى وقوع التجار المحليين العثمانيين في الخسارة وعدم قدرتهم على مجاراة التجار الأجانب، فاضطر الكثير منهم إلى الاتجار بأسماء التجار الأجانب تخلصاً من الفارق الجمركي الكبير والرسوم الباهظة المفروضة عليهم لقاء نسبة تصل إلى أربعة بالمائة يدفعونها للتجار الأجانب[٥]. فضلاً عن بعض الرسوم والضرائب البسيطة كرسوم النطارة «وشوبصة دواليب ومعاصر وطواحين»[٦]، والتسفير ونسبتها خمسة بالمائة من الضريبة المجباة وهي بمنزلة أجر للقائمين

= الخاصة بالعمائم قد بلغ ثمن القطعة الواحدة من ثلاثة إلى أربعين قرشاً، وثمن البابوج (لفظ فارسي معناه غطاء الرجل) عشرين قرشاً، وبلغت ضريبة البزرية خمسة قروش على كل من يربي من شجر التوت أوقية بزر، انظر دواني القطوف، ص ٢٥٢.

(١) PERRIER, La Syrie sous le gouvernement de Méhemet-Ali, p. 102.

(٢) PERRIER, Op. Cit., p. 104-105. أيضاً: حروب ابراهيم باشا المصري في سوريا والأناضول، نشر وتحقيق أسد رستم وبولس قرألي، المطبعة السورية بمصر الجديدة، لا تاريخ، مقدمة الأب بولس قرألي، ج ٢، ص ٥.

(٣) أسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية، ج ٣، ص ١٤٣. أيضاً: PERRIER, Op. Cit., p. 102-103.

(٤) لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ص ٢١ ـ ٢٢. أيضاً: بازيلي، مصدر سابق، ص ٣٣٥. وريجنكوف وسميليا نسكايا، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ١١٨.

(٥) أسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية، ج ٣، ص ١٤٣ و١٦٨ و١٧٤. أيضاً: PERRIER, La Syrie sous le gouvernement de Méhemet-Ali, p. 86.

(٦) انظر وثائق المركز الوطني رقم: ٤٠٢٣٣ و٤٠٢٣٦ و١٦١٤٣.

بالجباية، ورسوم التغريم جزاء تأخر الفلاحين عن دفع الضرائب الميرية، والخفارة المفروضة على الخانات والطرقات والجسور والقوافل والسابلة لحمايتهم من اللصوص وقطاع الطرق، وقد ألغاها الأمير بشير سنة ١٨٠٢[١]. والضرائب ذات الطابع الاجتماعي كالهدايا المقدمة في المعايدات ومناسبات الزواج والولادة الخاصة بالمقاطعجي وكانت تتألف عادة من السكر والتبغ والبن والصابون والدجاج والبيض والعسل وغير ذلك[٢].

ومن الأعباء المفروضة أيضاً على السكان السخرة وهي في جوهرها ضريبة عينية غير ثابتة وهي أقرب إلى العونة، عرفها الجبليون قبل دخول الجيش المصري إلى بلاد الشام. فرضها الأمير بشير في ظروف معينة، وهي وإن نالت من الوضع الاقتصادي والاجتماعي فقد مورست على عدة شرائح اجتماعية عاملة إلا أن مبرراتها ظلت توظيفية استثمارية تصب في مصلحة الزعيم المقاطعجي صاحب العهدة، ومشاريع الأمير بشير العمرانية في بناء قصور بيت الدين وبعض الجسور وقنوات المياه وغير ذلك. ومع الوجود المصري في بلاد الشام توسعت دائرة السخرة المفروضة من قبل ابراهيم باشا والأمير بشير فشملت الرجال والنساء والحيوانات وتناولت الفلاحين والملاكين والمكارين والعمال والبنائين وسائر القوى العاملة والمنتجة[٣] فأرسل البناؤون والفلاحون للعمل في ورش عكا وأجبر بعضهم على العمل في مناجم الفحم في قرنايل وغيرها[٤] وفي قطع الغابات ونقلها أو في تنقلات الجيش المصري وقد أدت مصادرة وسائل النقل وتسخيرها إلى إقدام بعضهم على بيع ما يملكه من بغال ودواب ووسائل نقل بأبخس الأثمان أو إلقائها من علو ساحق تخلصاً من المصادرة والسخرة[٥]. كما جرت العادة أن يعمل الفلاحون في مزارع الأمراء والمشايخ حسب مبدأ المرابعة أو المناصفة لكن

(١) حيدر الشهابي، الأمير بشير والدولة العثمانية، ص ٢٣.

(٢) عاطف بو عماد، الأسرة النكدية، ص ٣٩ ـ ٤٠. أيضاً: راجع نص الوثيقة رقم ٥٢ في باب الملاحق.

(٣) سميليا نسكايا، الحركات الفلاحية، ص ٥٢.

(٤) هنري لامنس اليسوعي، تسريح الأبصار، ص ٢٠٨. أيضاً: Commodore Sir Charles Napier, the war in Syria, London, 1842 V.1 p. 178.

(٥) PERRIER, OP. Cit., p. 272-273. أيضاً: لويس الهاشم، تاريخ العاقورا، مطبعة العلم، بيت شباب ١٩٣٠، ص ١٠٨.

بعضهم أجبر الفلاحين على العمل دون مقابل أو بالمجان تقريباً[١].

وكما فرضت السخرة على السكان فرض الأمير بشير عليهم أيضاً سياسة احتكار بعض المنتجات فكان يأخذ رسماً خاصاً من حاصلات موسم الحرير يستوفى من الأهالي في ميزان الميري الملزمين حكماً بوزن محصولهم فيه. وكان أحدهما في دير القمر والآخر في ذوق مكايل في بلاد كسروان[٢]. واحتكرت أيضاً عدة منتجات منها الصابون والكلس والبن وبعض أنواع الحبوب. وقد بلغت سياسة الاحتكار ذروتها مع المصريين عندما احتكر محمد علي حاصلات مصر، ثم عمم سياسته تلك في سوريا فأضحى في البلاد المزارع الوحيد والتاجر الوحيد ثم الصانع الوحيد[٣]، وهي السياسة التي جعلت منه أعظم تجار القطر، وأدى ذلك إلى تدهور الحياة الاقتصادية[٤]، وزيادة في معاناة السكان بسبب تحميلهم أعباء ضريبية نجمت عن سياسة الاحتكار المعتمدة من قبل الأمير بشير والحكومة المصرية.

كانت الضرائب والرسوم شديدة الوطأة على الأهالي والسكان، ولم تكن وطأتها ناتجة عن كثرتها وتعددها فحسب بل عما كان يرافقها من زيادة وبلص ومضاعفة ينعكس زيادة على دخل المقاطعجيين الخاص، في حين رتب في المقابل على السكان أعباء إضافية وصلت في بعض الأحيان إلى أربعة أضعاف لأن الميري الذي يمثل مجموع الضرائب يمكن تحديد نسبته ما بين ١٥ و٢٥ بالمائة حسب المنتجات والبلاد[٥]. وما كان يزيد في معاناة الأهالي تحملهم للضرائب والرسوم نيابة عن أراضي المقاطعجيين المعفاة منها. لقد حُملت بعض الفئات السكانية أعباء فئات أخرى كانت تحتل مرتبة أعلى في السلم الطبقي الاجتماعي، كما حُملت بعض الأراضي ارتفاقات لمصلحة أراضي أخرى، فالضرائب لم تكن توزع بالسوية

(١) سميليا نسكايا، الحركات الفلاحية، ص ٥٥.
(٢) قسطنطين الباشا المخلصي، توزيع مال خراج لبنان الأميري، المشرق، مرجع سابق، ص ٣٥٩.
(٣) عبد الرحمن زكي، ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا ١٨٤٨ ـ ١٩٤٨، الجمعية الملكية للدراسات التاريخية، مجموعة أبحاث ودراسات لتاريخه تنشرها الجمعية بمناسبة انقضاء مائة عام على وفاته، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٤٨، ص ٢٨٩.
(٤) بيير كوربتيس، إبراهيم باشا، عربه عن الإنكليزية محمد بدران، مطبعة لجنة التأليف والنشر والترجمة، القاهرة ١٩٣٧ ص١٤١.
(٥) Dominique CHEVALLIER, Op. Cit., p. 118.

على الرعية أو على المناطق، فالمتن مثلاً لا يدفع إلا بناء على تخمين الأراضي، ثم أن خمس قرى تخص أمراء آل أبي اللمع كانت معفاة من دفع الضرائب، كما نعمت بمثل هذا الإعفاء القرى الساحلية التي تخص الأمير بشير. وأعفي أيضاً الأمراء الشهابيون ومن هم في خدمتهم من دفع مال الأعناق والأموال الأميرية والبزرية والسخرة[١]. وكانت قرى بعقلين وعماطور ونيحا وبتلون وعين دارا، هي القرى الخمس التي أعفيت من الضرائب الأميرية واتبعت بالأمير الحاكم منذ بدايات حكم الأمراء الشهابيين. كما لحقت سياسة الإعفاء والتخفيض عدداً كبيراً من الأعيان المقاطعجيين والكنيسة وبعض رجال الدين واتباع القناصل المستظلين في ظل الحماية الأجنبية. وقد انعكست هذه الإعفاءات سلباً على الفلاحين والسكان فتحملوا زيادة في الأعباء والتكاليف المفروضة على غيرهم ممن أعفوا منها، وأدت زيادة الأعباء الضرائبية ومختلف أنواع الضغط الاجتماعي والمالي إلى خضات وحركات أهلية تجسدت بالحركات الفلاحية والاجتماعية التي شهدها جبل لبنان في النصف الأول من القرن التاسع عشر وخصوصاً في سنوات ١٨٢٠ ـ ١٨٢١ و١٨٥٨ والتي كان لها أعمق الأثر في تقويض النظام المقاطعجي وانتقال مجتمع جبل لبنان من مرحلة النظم الاقطاعية إلى بداية مرحلة النظم الرأسمالية ـ البورجوازية.

ج ـ الجباية في عهد المتصرفية:

وجاء النظام الأساسي للمتصرفية في مادته الثانية يعطي مجلس الإدارة صلاحية إلزامية بتوزيع الضرائب فيكون «مأموراً بتوزيع التكاليف والبحث في واردات ومصاريف الجبل وبيان آرائه من وجه المشورة في ما يعرضه عليه المتصرف من المسائل». كذلك نصت المادة الخامسة عشرة على حق الدولة العلية تحصيل ويركو الجبل المعين بثلاثة آلاف وخمساية كيس أي ١,٧٥٠,٠٠٠ قرشاً وذلك على يد المتصرف، على أنه يجوز إبلاغ هذا القدر إلى سبعة آلاف كيس عند الإمكان فإن فضل منه شيء رُدَّ الفاضل على الخزينة، وإن اقتضت شدة الضرورة تحسين مجرى الإدارة

(١) Henri Guys, Beyrouth et le Liban, T. 1, p. 95-96.

مزيداً على التكاليف المعينة فيرجع في تسوية المزيد إلى مصاريف الخزينة الجليلة. أما واردات البكاليك أي حاصلات الأملاك الهمايونية (السلطانية) فحيث إنها ليست بداخلة ضمن الويركو فينبغي ادخارها في صندوق الجبل لحساب الخزينة الجليلة، على أن السلطنة السنية لا تقوم بأداء مصاريف الإنشاءات العمومية وسائر النفقات غير العادية ما لم يتقدم قيد لها وتصديقها عليها.

ورأى المتصرف الأول داود باشا أن يبدأ بتطبيق الضريبة في حدودها القصوى، وقد تمت الموافقة على ذلك في جلسة عقدها مجلس الإدارة في ٢٢ أيلول (سبتمبر) سنة ١٨٦١ وحضرها داود باشا نفسه، وكان لحضوره مغزاه. وعندما تقابلت الطوائف الست في المجلس لأول مرة، لم تهتم بالتشاور والإنفاق، بل بمراقبة بعضها وبعدم إبداء رأيها الصريح، وقد خشيت كل طائفة أن ترى نفسها وحيدة في مناقشة المتصرف طرائق الحكم، وبالتالي من أن تجر على نفسها انتقاماً يدني مركزها لصالح الطوائف الأخرى. لذلك وافق الأعضاء على مقترحات المتصرف الضريبية ريثما تتم أعمال المساحة وعد النفوس. غير أن هذا الأمر لم يطبق على أرض الواقع فقد اختلفت مناطق الجبل في قبوله، ففي حين رضيت المناطق الجنوبية المختلطة بالضريبة الجديدة رغم الخسارة التي لحقت بالسكان من جراء الحروب الأهلية ١٨٤٠ ـ ١٨٦٠، ورضي الكسروانيون بجباية الأموال على أساس سبعة آلاف كيس، فإن المناطق الشمالية المتعاطفة مع توجهات يوسف بك كرم السياسية، رفضت القبول بالسبعة آلاف كيس. وقد يكون من المبرر توجيه نقد للبروتوكول الجديد كونه لم يحدد قطعاً في المادة ١٥ تعداد الضريبة في حدودها القصوى. إن الصلاحية المتروكة للمتصرف بزيادة مقدار الضريبة من ٣٥٠٠ كيس إلى ٧٠٠٠ ستجلب عليه كراهية السكان، وقد وظفت المعارضة هذه القضية لإثارة السكان وتجييشهم ضد الحكم المتصرفي. وهذا ما حمل داود باشا على وعد أبناء غزير بإعفائهم من الضريبة، وقد بر بوعده فأعفاهم منها لمدة أربع سنوات مكافأة لهم على تعاونهم مع الحكومة في إبان قتاله لقوات يوسف كرم[(١)].

ومع المتصرف الثاني فرنقو باشا، استمرت البلبلة في السياسية الجبائية، وقد

(١) أسد رستم، لبنان في عهد المتصرفية، ص ٨١.

حاول المتصرف إيجاد التوازن في الموازنة العامة حتى لا تزيد النفقات على الواردات، فأصدر أمره بإسقاط عشرة في المئة من مرتبات الموظفين ورجال الضابطة مبتدئاً بمرتبه الخاص فضلاً عن إصراره على رفع معدل الجباية حتى ٧٠٠٠ كيس، وإدخاله إلى الجبل استعمال الطوابع الورقية للعرائض والسندات الشرائية والحجز والكمبيالات. ثم وافق إرضاء للسياسة العثمانية على إنقاص المساعدة المقدمة من الخزينة السلطانية إلى الجبل من ٤٥٠٠ كيس إلى ١٨٥٠[1].

ولمس المتصرف الثالث رستم باشا ١٨٧٣ ـ ١٨٨٣ تراكماً في الديون على صندوق المتصرفية، بعضها للبنك العثماني، والبعض الآخر للمأمورين والضابطة معاشات متأخرة تأخراً محسوساً. فحاول زيادة حد الضريبة فوق السبعة آلاف كيس بعد الاستحصال على إذن الباب العالي وموافقة أكثرية مجلس الإدارة عن طريق ضريبة الطابع الورقي (التمغة) وكان مقدارها نحو ألفي كيس. إلاّ أن معارضة مجلس الإدارة ورجال الدين والسكان المرهقين بضريبة السبعة آلاف كيس أسقطت احتمالات إقرارها. وما لبث رستم أن تراجع عنها فاستدعى وكيل رئاسة المجلس وأوضح له أنه لم يطلب قط قراراً مبرماً بل رأياً استشارياً، وأن هناك سوء تفاهم بدون شك. ومع ذلك استمرت السلطنة بتقديم المساعدة المالية لحكومة المتصرفية فأوعزت إلى جمارك بيروت بتسليمها مبلغ ٣٨٠٠ كيس عن سنة ١٨٧٩[2].

وفي سنة ١٨٨٠ اشتد الجدل حول مسألة المساعدة المالية التي كانت تقدمها الآستانة لخزانة المتصرفية سنوياً. وكان رستم يعمل لتسوية موضوع المساعدة والعمل للاستغناء عنها. بحيث يعتمد الجبل على موارده الخاصة الثابتة لسد نفقات الإدارة، وإنهاء العجز الذي تتخبط فيه إدارته. وقد فكر بزيادة نسبة الضرائب كي يصل الدخل الضريبي إلى تسعة آلاف كيس بدلاً من ستة آلاف، وقد قدرت مداخيل الضريبة العقارية سنوياً بـ٥٢٥٠ كيس، والضريبة الشخصية ١٧٤٣، وأراضي البكاليك التي تملكها السلطنة العثمانية ٧٥٠، وهنالك أيضاً ٥٥ كيساً من الواردات الأخرى غير المضمونة (المهمولات) وتخصص للأشغال العامة.

(١) أحمد طربين، لبنان منذ عهد المتصرفية إلى بداية الانتداب، ص ٢٧٧، و٢٨١.

(٢) المرجع السابق ذاته، ص ٣١٦ و٣٩٦.

وقد رأى رستم باشا أن تنصب هذه الزيادة على الأملاك والعقارات فيصبح إيرادها تسعة آلاف كيس، وقد برر المتصرف هذا الرقم المخالف لنظامات الجبل التي وضعت حداً أقصى وهو السبعة آلاف كيس بأنه الوسيلة الوحيدة لحسن سير الإدارة الجبلية وتنمية مرافقها وإصلاح ما لبثها للاستغناء عن المساعدة العثمانية المتقلبة. غير أن إصلاحات رستم المالية لم تبصر النور لتقاطعها مع الأوضاع السياسية المتفاقمة، ومداخلات القناصل الأوروبيين ومعارضة المؤسسات الدينية لأية رسوم تفرض على أراضيها خصوصاً وأن علية الإكليروس ورؤساء الأديرة كانوا يملكون ثلث أراضي الجبل الزراعية[١].

وشهد عهد واصا باشا الذي خلف رستم تفشي الرشوة نتيجة تخفيض رواتب الموظفين إلى النصف. وقد فاقم كوبليان صهر المتصرف الأوضاع سوءاً بما كان يفرضه على الناس من ابتزاز ورشوة حتى وصف «بتنين لبنان»[٢].

وسجل عهد نعوم باشا ١٨٩٢ ـ ١٩٠٢ تحسناً في مالية متصرفية الجبل، وتم وفاء دين بلغت قيمته خمسة آلاف ليرة سدد إلى البنك العثماني. وعندما ترك نعوم باشا الحكم في نهاية مدته، كانت الواردات تزيد على النفقات، وذلك بما كان قد قرره من وضع بعض رسوم طفيفة على الاستنطاق والمحاكمة وتسجيل صكوك البيع والانتقال والرهن والكفالات وسائر التعهدات[٣].

وفي عهد أوهانس باشا، عرضت حكومته موازنتها لمصادقة الباب العالي، وأرفقتها بالتماس مجلس الإدارة بأن يحتفظ بضرائب المعيصرة لحساب المتصرفية وبإعادة دفع الإعانة السنوية. لكن الآستانة أجابت بأن متصرفية جبل لبنان هي المنطقة الوحيدة في السلطنة التي لم يطرأ أية زيادة على ضرائبها، ودعت مجلس الإدارة والمتصرف، لفرض ضرائب جديدة لسد النفقات والأعباء. لكن المجلس اعتذر في ٢٩ أيار سنة ١٩١٣ عن الاستجابة لطلب السلطنة بحجة فقر البلاد، ومحل الأرض، واطراد الهجرة من الجبل إلى الخارج.

(١) طربين، مرجع سابق، ص ٣٥٨ ـ ٣٥٩.
(٢) لحد خاطر، عهد المتصرفين في لبنان، ص ١٤٨.
(٣) المرجع السابق، ص ١٦٠.

وتولى ممتاز بك متصرفية الجبل في ٢٥ آب سنة ١٩١٨ لكنه لم يمكث في حكمها إلاّ خمسة وثلاثين يوماً. ومع انسحاب الجيش التركي من البلاد بادر إلى حمل صندوق المتصرفية، وطلب من المستأمن عليه حليم بك أن يعطيه كل ما فيه من نقود وقد بلغت قيمتها خمسين ألف ليرة ورقية، فانتزعها، وإذ طلب منه حليم بك وصلاً بها شهر عليه مسدسه ووضعها في حقيبته وانسحب مع فلول الجيش العثماني المتراجع نحو داخلية الأراضي التركية(١).

وخلاصة ما يمكن استنتاجه أن الأرقام الضريبية في خلال عهد القائمقاميتين تميزت بانخفاض ملحوظ عما كانت عليه في فترة الإمارة الشهابية وعما وصلت إليه تصاعدياً في عهد المتصرفية. ويبدو أن سياسة السلطنة العثمانية التي بدأت باتباعها في عهد القائمقاميين في محاولة منها لكسب الدعم الشعبي بعد الجلاء المصري عن بلاد الشام كانت تسير في اتجاه تخفيض الضرائب. وعلى الرغم من سياسة المقاطعجيين واستئثارهم بالقسم الكبير من الجباية فإن معدل الأعباء الجبائية انخفض إلى حد كبير مع الفترة السابقة لقيام نظام القائمقاميتين ليعود إلى التضاعف في الفترة اللاحقة أي في العهد المتصرفي. وإذا كانت الانتفاضات الفلاحية التي نشبت بسبب زيادة الضرائب قد ساهمت في تقويض النظام المقاطعجي السائد وفي إضعاف بناه الاقتصادية والاجتماعية القائمة، فإن دراسة الأسباب العميقة لهذه الانتفاضات تبين أن المسألة الضريبية لم تكن السبب الأساسي لقيامها بل هناك أسباب داخلية وخارجية تقاطعت بهدف إسقاط النظام التقليدي القائم في الجبل وإحلال نظام جديد مكانه يستجيب لما سمي بالتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفها الجبل في خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

رابعاً: بعض الملاحظات والاستنتاجات

- تميز القضاء في فترة الإمارة الشهابية بالبساطة وعدم التعقيد، وابتعاده عن الشكليات. وكان القاضي ينفذ إلى مضمون الدعوى مباشرة فيحكم فيها حسب

(١) لحد خاطر، المرجع السابق، ص ٢٠٩.

قناعته، كما تميز بطابعه الإسلامي من خلال تطبيق النصوص الشرعية على جميع الرعايا بمن فيهم الطوائف المسيحية. أما المسائل الخاصة بالأحوال الشخصية فقد ظلت أحكامها خاضعة لصلاحيات رؤساء الأديان والمذاهب. وفي أواخر العهد الشهابي وفي محاولة من الأمير بشير الثاني لتحرير القضاء في جبل لبنان من سلطة القضاة الدروز وخصوصاً آل القاضي، عمد الأمير بشير إلى إقامة قضاة من طوائف مختلفة في بيت الدين وغزير وزغرتا، وبذلك بدأ القضاء يأخذ منحاه الطائفي في الجبل ويبتعد شيئاً فشيئاً عن مقتضى الشريعة الإسلامية التي نشأ عليها.

- تأكدت الملامح الطائفية للقضاء من خلال النصوص التنظيمية للقائمقاميتين وما سمي بإصلاحات شكيب أفندي القاضية بإنشاء مجلس لسماع الدعاوى في كل قائمقامية. وقضت إجراءات العمل فيه أن ينظر ممثل كل طائفة في قضايا المتخاصمين إذا كانوا من الطائفة نفسها. أما إذا كانا من طائفتين مختلفتين فينظر في الدعوى ممثلاً الطائفتين في المجلس، وإذا تعدد فرقاء الدعوى وكانوا من طوائف مختلفة ازدادت الأمور الطائفية تعقيداً، فكان ذلك بداية إرساخ المظاهر الطائفية في القضايا الحقوقية والقانونية بعد نفوذها في النظم السياسية والثقافية والاجتماعية.

- شهدت الحياة الإدارية في مطلع عهد القائمقاميتين تحولاً نوعياً عما كانت عليه في السابق، فبدأت النصوص المنظمة لها تتوالى في الظهور محددة الكفاءات المطلوبة للوظيفة ودوام العمل والرواتب وموجبات الموظف وحقوقه وكيفية التعامل مع أصحاب العلاقة وقضايا الرشوة والفساد ومسألة تسريع إنجاز المعاملات وغير ذلك، فكانت هذه الأمور المظاهر الأولى لقيام إدارة بالمعنى الحديث للكلمة. إلا أنه رافقها أيضاً توطيد للمسألة الطائفية إذ إن إجراءات شكيب أفندي ذات النهج الطائفي كان يعمل بها في المسائل الإنشائية أو الخلافية، فكانت تلك الفترة فترة توطيد النهج الطائفي في جميع القضايا والمسائل ذات العلاقة المشتركة بين الطوائف في جبل لبنان.

- تميزت الأرقام الضريبية في عهد القائمقاميتين بانخفاض ملحوظ عما كانت عليه في السابق. وقد انخفض معدل الجباية العامة من ٢٥,٠٠٠ كيس في زمن الأمير بشير إلى ٣٥٠٠ كيس في عهد القائمقاميتين. ويبدو أن سياسة السلطنة العثمانية التي بدأت باتباعها في محاولة منها لكسب الدعم الشعبي بعد الجلاء المصري عن

بلاد الشام كانت تسير في اتجاه تخفيض الضرائب. وعلى الرغم من سياسة المقاطعجيين واستئثارهم بالقسم الكبير من الجباية، فإن معدل الأعباء الجبائية انخفض إلى حد كبير بالمقارنة مع الفترة السابقة لقيام نظام القائمقاميتين.

- ساهمت الانتفاضات الفلاحية التي نشبت بسبب زيادة الضرائب في خلخلة النظام المقاطعجي السائد في جبل لبنان. كما ساهمت في تقويض البنى الاقتصادية والاجتماعية القائمة والمنبثقة عن النظام المذكور. وفي دراسة الأسباب العميقة لهذه الانتفاضات يتبين لنا أن المسألة الضرائبية لم تكن السبب الأساسي لقيامها. كما وأن عملية تغييب الجهد الايديولوجي لرجال الدين الموارنة أدت إلى ضياع بنودٍ أساسية من أسباب الصراع بهدف إسقاط النظم المقاطعجية السائدة. وإذا كانت المبررات الضرائبية شكلت السبب المباشر للتحرك الشعبي كردة فعل أولية، فإن دخول رجال الإكليروس واستغلالهم للحركة الفلاحية وخصوصاً سنة ١٨٥٨ لم يكن بمعزل عن أهدافهم السياسية وعملهم لإسقاط طبقة المقاطعجيين الموارنة في بلاد كسروان، والمقاطعجيين الدروز في المناطق المختلطة مقدمة لحصر ولاء السكان بالكنيسة نفسها وبقيادة الإكليروس، ومن ثم إقامة الدولة التي وضعت أسسها في بدايات القرن التاسع عشر واستكملت عناصرها في مرحلة الحكم المصري وقيام نظام المتصرفية في جبل لبنان.

الخاتمة

ليست الخاتمة بحثاً مجرداً مستقلاً عن الكتاب، بل هي إجابة موجزة عن مضامين البحث وخلاصات واستنتاجات يضمنها الكاتب نهاية كتابه، وعلى هذا الأساس فإن خاتمة هذه الدراسة الاجتماعية الاقتصادية تقتصر على إبراز الملاحظات والاستنتاجات المستوحاة من السياق العرضي والتحليلي لما تضمنته الفصول السابقة.

لقد عكست الفترة التاريخية الممتدة على مدى قرنين من الزمن تناقضات النظام المقاطعجي، وصراع رجاله على الريع الإنتاجي، فبرزت الحروب الداخلية بين أركانه ووقعت انتفاضات السكان والحركات الفلاحية، وكثرت مظاهر العصيان كتعبير عن رفض الاستغلال من خلال المواجهات العنيفة بين الفلاحين والحرفيين من جهة والقوى المقاطعجية الحريصة على العملية الجبائية من جهة أخرى. وعلى الرغم من تمكن الفلاح الجبلي من استغلال الأراضي المؤهلة للزراعة حتى حدودها القصوى وتحويله المنحدرات الجبلية إلى مدرجات تصلح للاستثمار فإنه لم يتمكن من تأمين حاجته إلى الحبوب لأكثر من ثلاثة أشهر في السنة، لذلك عمل لتأمين معيشته من مصادر أخرى فقام بتربية الماشية كما عمل بعضهم في المكاراة وفي استصلاح الأراضي أو امتهن بعض الحرف اليدوية والصناعات المعروفة آنذاك بعد أن اتجه الاقتصاد المحلي نحو المزروعات الصناعية وخصوصاً تجارة الحرير بتأثير الثورة الصناعية التي شهدتها أوروبا.

واستمر نمط الإنتاج البدائي مسيطراً على الحياة الزراعية في جبل لبنان، واستمرت الأدوات الزراعية التقليدية منذ القرون الوسطى من دون أي تطوير أو تبديل، إلا أن أنواعاً من استثمار الأراضي الزراعية برزت بشكل عقود كعقود المغارسة والمزارعة والمساقاة وغير ذلك من أنظمة الالتزام والضمان والاستئجار فساعدت على تجزئة بعض الملكيات العقارية الكبيرة وفي إيجاد الملكية العقارية

الصغيرة المكتسبة بفعل تطبيق مفاعيل هذه العقود. وساهم تدفق الأموال الأجنبية والتفوق التقني والفني والتنظيم التجاري في نجاح الاستثمارات الضريبية والقضاء على الصناعات اليدوية ـ الحرفية. وكان للثورة الصناعية أثر واضح فقد تمكن جبل لبنان سواء من خلال انفتاحه على الغرب أم من خلال هجمة الغرب عليه، من أن ينتقل إلى نمط إنتاجي جديد بدأت تظهر آثاره في الفترات اللاحقة وتحديداً ابتداء من سنة ١٨٦٠. ويسجل النصف الأول من القرن التاسع عشر بداية تراجع القوى المقاطعجية وتقهقرها، وفقدان الامتيازات التي كانت تتمتع بها لتحل مكانها وبصورة تدريجية المجالس التمثيلية وبعض القوى الفاعلة المنتمية إلى البورجوازية التجارية الصاعدة بفعل النتائج الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن اتساع التجارة مع أوروبا. كما نلاحظ بروز الوجه الطائفي في تجارة الحرير، إذ أن جميع التجار الذين دخلوا هذا الميدان كانوا من المسيحيين أو المتظللين بالحماية الفرنسية وغيرهم ممن ارتبطوا بالتجارة الخارجية، في حين قنع المسلمون بالأسواق الداخلية والتجارة المحلية.

وعكست بيروت الوضع الاقتصادي بشكل عام فشهدت تطوراً ملحوظاً جعلها تتقدم على صيدا وطرابلس وسائر المدن الساحلية الشامية. وكان لموقع مرفئها أهمية في اجتذاب حركة التبادل التجاري، فضلاً عن الدوافع السياسية التي خلفتها الحروب الأهلية ١٨٤٢ ـ ١٨٦٠، وقرب بيروت من جبل لبنان المنتج الأول للحرير، وسياسة الباشاوات الأتراك الذين خربوا المواقع التجارية في عكا وصيدا وطرابلس، فسجلت البيوتات التجارية فيها تفوقاً لمصلحة الدولتين الاستعماريتين فرنسا وبريطانيا بعد أن استأثرتا بالتجارة الأساسية مع جبل لبنان. كل ذلك أدى إلى ارتفاع عدد سكانها من عشرة آلاف نسمة سنة ١٨٣٠ إلى خمسين ألف نسمة سنة ١٨٦٠ إلى ثمانين ألف نسمة سنة ١٨٦٥ إلى ١٣٦ ألف نسمة سنة ١٩٠٨. ولما كان النظام المقاطعجي نظاماً اقتصادياً اجتماعياً سياسياً متكاملاً، فقد ساعط نمط الإنتاج الزراعي على إرساخ الروابط العائلية، وتعزيز العلاقات الأسرية بين أفراد الأسرة الواحدة، وظلت العصوبة تحكم العلاقات الاجتماعية، كما ظل الأب والجد رأس الهرم العائلي في كل أسرة. وتميزت حياة الجبليين بقسوة العمل ووطأة الحياة الاقتصادية كما تميزت بالبساطة والوداعة فانصرفوا إلى الاشتغال بالزراعة والمكاراة وتربية المواشي ودود القز، كما امتهنوا

بعض الحرف اليدوية. وكانت العلاقات الاجتماعية سواء بين أفراد الطائفة الواحدة أو بين الطوائف المختلفة، تبنى على أساس الروابط العائلية والعصبيات الدينية والغرضية، لذلك تميزت الحياة السياسية ـ الاجتماعية بشكل عام عند الدروز بغلبة الغرضيات الحزبية والعصبيات العائلية فشكل ذلك عنصر تآلف بين الجماعات فانضوى أكثرهم تحت زعامة أعيانهم ومشايخهم وانقسموا إلى حزبين أساسيين، الحزب الجنبلاطي بزعامة آل جنبلاط، والحزب اليزبكي بزعامة آل عماد فضلاً عن آل نكد بيضة القبان في الصراع السياسي أو العسكري، في حين كونت الروابط الدينية عند المسيحيين عامل استقطاب لهم، ومما ساعد في نمو هذا الاتجاه، فقدان الروابط العائلية العصبية بسبب عدم تجذرها بفعل النزوح والانتقال المتواصلين، وبفعل ترقي الكنيسة كمرجعية دينية بديلة عن الزعماء والأعيان المقاطعجيين.

واتسمت الحالة الاجتماعية العامة لجبل لبنان بتفشي حالات الفقر والعوز بين السكان، وكانت أكثرية الفلاحين يعيشون في مستويات اجتماعية متدنية من التغذية والملبس والسكن. وهذا الواقع ساهم كعامل مفجّر للانتفاضات الفلاحية التي شهدها الجبل في عامتي لحفد وانطلياس والثورة الفلاحية سنة ١٨٥٨. وعلى الرغم من الانقسام الطبقي والطائفي اللذين عرفهما جبل لبنان، وبناء العلاقات الاجتماعية على أساس الروابط العائلية والعصبيات الدينية والغرضية، فإن مجتمع هذا الجبل لم يعرف طوال فترة تاريخه أي مظهر من مظاهر الذمية، إذ عاش السكان المسيحيون بعيدين عن الأجواء التي كان يعيش فيها المسيحيون في المناطق المجاورة والتي طاولت مظاهر المسكن والملبس والمركوب وممارسة الشعائر الدينية وغيرها.

وشهد الجبل تبدلات سكانية مهمة تميزت بعمليات هجرة ونزوح وخصوصاً في أواسط القرن التاسع عشر حيث تمت هجرات درزية كبيرة نحو بلاد حوران فاستقرت عائلات هناك لدوافع سياسية. في حين نزحت عائلات مسيحية من القرى المختلطة باتجاه بيروت وزحلة ودير القمر وجزين وبلاد كسروان. وكانت الحروب الأهلية التي عرفها جبل لبنان الدافع الأساسي لحصول هذا التحرك السكاني، وقد عكس ذلك بلبلة في العملية الإحصائية للسكان وتوزعهم المناطقي والطائفي وفي عدم استقرارها على أرقام صحيحة أو متقاربة.

وفي موضوع نشأة الحركة الثقافية والتعليمية في جبل لبنان، نرى أن هناك

تمايزاً على هذا الصعيد حيث كونت هذه البقعة الصغيرة من بلاد الشام مركزاً تعليمياً مهماً، لكن الملاحظ أن نشأة الحركة التعليمية في وقت مبكر وتناميها في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لم يكن صدفة أو لأسباب ودوافع تعليمية وتثقيفية مجردة، بل كان جزءاً من أهداف أوروبية مقدمة لقيام غزو ثقافي يشكل امتداداً لأهداف الدول الأوروبية السياسية، ولم يكن إنشاء المدارس الوسيلة الوحيدة التي اعتمدتها الدول الأوروبية لتنفيذ مآربها بل موهّت غاياتها ونياتها في التبشير والاستشراق وإيفاد الأطباء والرسل إلى البلاد الإسلامية بعد تزويدهم بالأموال اللازمة. وكان التعليم والتطبيب وهما حاجتان ملحتان للسكان مدخلاً إلى المجتمعات المشرقية ذات النفوس العطشى والبيوت المعوزة لبث الأفكار وقلب المفاهيم وتغيير القيم، لذلك كانت الحركة التبشيرية وسيلة وليست غاية، كذلك كان التعليم والتطبيب جزءاً من عمل سياسي كبير فلم يقتصر على تلقين مبادىء القراءة والكتابة بل تخطى الأمر إلى تعليم الحضارات الغربية ومحبة الدول الأوروبية الراعية للشؤون الدينية لكل طائفة، وقد أفضى ذلك إلى نتائج سلبية وساهم في تجذير الانقسامات وتعدد الانتماءات والولاءات الثقافية والسياسية والاجتماعية وضياع الشخصية الوطنية للسكان.

واستتبع نمو الحركة التعليمية وانتشارها نمواً في الطباعة وصناعة الحرف فانتشرت المطابع والمكتبات والجمعيات والدوريات من جرائد ومجلات وخصوصاً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فشكل ذلك التربة الخصبة لنشوء المجامع والجمعيات الأدبية والعلمية وحتى السياسية. وقد عملت هذه المعطيات على بروز شخصيات علمية وأدبية وفكرية ساهمت في تكوين عوامل النهضة، وقد شارك العديد من المفكرين والأدباء الذين تلقوا علومهم في أمهات مدارس جبل لبنان، في وضع أسس النهضة العربية الحديثة فكانوا من روادها الأوائل وفي طليعة مجدديها.

أما على الصعيد القضائي فقد تميز القضاء في فترة الإمارة الشهابية بالبساطة وعدم التعقيد، وكان القاضي ينفذ إلى مضمون الدعوى مباشرة، ويحكم فيها حسب قناعته. وكانت ملامحه طائفية ذات طابع إسلامي غالب، إذ كانت تطبق النصوص الشرعية على جميع الرعايا مسلمين ومسيحيين. أما المسائل الخاصة بالأحوال الشخصية فقد ظلت أحكامها خاضعة لصلاحيات رؤساء الأديان والمذاهب. واستمر القضاء كذلك في عهد القائمقاميتين، وفي عهد المتصرفية

فقضت إجراءات العمل أن ينظر ممثل كل طائفة في قضايا المتخاصمين إذا كانا من الطائفة نفسها، أما إذا كانا من طائفتين مختلفتين فينظر في الدعوى ممثلا الطائفتين في المجلس. هذه الوضعية شكلت بداية إرساخ المظاهر الطائفية في القضايا الحقوقية والقانونية بعد نفوذها في النظم السياسية والثقافية والاجتماعية.

وعلى خط مواز للقضاء، شهدت الحياة الإدارية في مطلع عهد القائمقامتين تحولاً نوعياً عن الفترة السابقة، فبدأت النصوص المنظمة لها تتوالى في الظهور، محددة الكفايات المطلوبة للوظيفة ودوام العمل وموجبات الموظف وحقوقه وكيفية التعامل مع أصحاب العلاقة وراتبه الشهري وقضايا الرشوة والفساد ومسألة تسريع المعاملات وغير ذلك، فكانت هذه الأمور المظاهر الأولى لنشوء إدارة بالمعنى الحديث، إلا أنها اتسمت بالنهج الطائفي الذي نفذ إلى جميع القضايا والمسائل ذات العلاقة المشتركة بين طوائف جبل لبنان.

شكلت السياسة الجبائية محور العلاقة بين مختلف قوى الإنتاج. وتميزت في عهد القائمقاميتين بانخفاض ملحوظ عما كانت عليه في فترة حكم الأمير بشير. وتسجل الجداول الإحصائية انخفاضاً في معدل الجباية العامة بلغ نحو ٨٨٪، وربما كانت سياسة السلطنة العثمانية هي المحرضة على اتباع نهج جديد في محاولة منها لكسب التأييد الشعبي بعد الجلاء المصري عن بلاد الشام. لقد تقاطعت السياسية الضريبية لحكومة الأمير بشير ونظام القائمقاميتين مع الاضطرابات الفلاحية التي نشبت بسبب الصراع على الفيض الإنتاجي لتساهم في خلخلة النظام المقاطعجي السائد في جبل لبنان وفي تقويض البنى الاقتصادية والاجتماعية القائمة والمنبثقة عن النظام الأساسي لقيامها. كما أن عملية تغييب الجهد الإيدولوجي لرجال الدين الموارنة أدت إلى ضياع بنود أساسية من أسباب الصراع بهدف إسقاط النظم المقاطعجية السائدة. وإذا كانت المبررات الضرائبية قد شكلت السبب المباشر للتحرك الشعبي كردة فعل أولية، فإن دخول رجال الأكليروس واستغلالهم للحركات الفلاحية وخصوصاً سنة ١٨٥٨ لم يكن بمعزل عن أهدافهم السياسية وعملهم لإسقاط طبقة المقاطعجيين الموارنة في بلاد كسروان، والمقاطعجيين الدروز في المناطق المختلطة مقدمة لحصر ولاء السكان وتبعيتهم للكنيسة نفسها وبقيادة الأكليروس، ومن ثم إقامة النظام السياسي الذي أخفقت في تحقيقه سنة ١٨٤٠.

الوثائــق

وثيقة رقم (١)

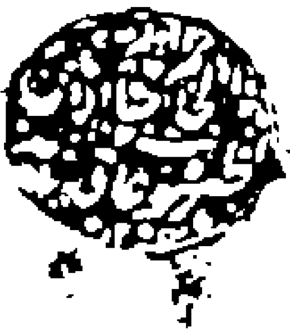
عقد مساقاة بين الأمير أمين أرسلان وأحد فلاحي بلدة زغدريا ١٢٦٥هـ/١٨٤٨م.

جل الصحرا تين وعرش جل الزيم تين . تينة الجامع . دوالة العريض تين وعرش
تينة درب العين ... فقط خمس اماكن

سبب تحريره
هو انه يوم تاريخه ادناه قد سلمنا نحن سعادة افندم الامير امين رسلان القائمقام ملكي
الدروز الافخم الاماكن المرقومه اعلاه وهي جل الصحرا تين وعرش وجل الزيم تين
وتينة الجامع ودوالة العريض تين وعرش وتينة درب العين خمس اماكن
الذين هن ملك سعادته الكاينات في قرية زغدرايا تسلمنا على سبيل الشركه المساقاه
بموجب حجة بيدنا من سعادته معلنه بذلك ودفعنا لسعادته ثمن ربع الاماكن
المحرره سبعة وثلاثين غرشا ونصف نصفها ثمانية عشر غرشا وثلاثون
باره بمسطرة الملك العادله حسب عوايد الشركه المساقين وقد تعهدنا على
انفسنا بان نعمل حق العمل [illegible] ولنا نصف الغله ولسعادته النصف التالي
واي وقت شا سعادته ان يرفع يدنا من هذه الشركه عن الاماكن المحرره
يثمن لنا بالمسطره العادله الجاريه في الاملاك وناخذ ثمن الربع واذا انخاس
ندفع ربع الخس واذا زاد فناخذ ربع الزود وقد حررنا على
انفسنا هذا السند واذنا بالاشهاد علينا بالطوع والرضى والاختيار
تحريرا في الحادي والعشرين يوما خلت من شهر ربيع الاول الانور سنة خمس
وستين ومايتين والف ١٢٦٥

المرتهن بما فيه
حسين قطيش

العبد [illegible]
محمد [illegible]



العبد [illegible]
احمد الخطيب



محفوظات الدكتور عبد الله سعيد ـ صليما.

وثيقة رقم (٢)

عقد بين أحد المشايخ الخازنيين وبطرس وبولس أندراوس وموضوعه زراعة صنوبر. ١٨٣٠م.

سبب تحريره
هو انه يوم تاريخه قد اعطينا قول الى اعزازنا بطرس وبولس اندراوس
اولاد بولس [illegible] البجانه مزرعة الحرج انهم يزرعوا صنوبر في ارضنا
جبيرة الشر منه من قبل الشمال له حد الطوق المفصل لحد جبرايل
ابو ضاهر لحد [illegible] ومن قبل القبله لحد صنوبر العتيق الذي
عليه الدعوى ومن قبل الشرق حد البور ومن قبل الغرب حد الزريع
الذي عندنا وهم يقدموا البدار ويناظروا عليه حتى يكبر ويصير
[illegible] ينقسم في النصف ويأخذوا حصتهم في الشجر نوعها
ما لهم في الارض شي وله يبقى لنا واذا طلع صنوبر زريع ما
لهم فيه لنا والكشح والسلوك واذا انباع منه شي قبل القسمه
بين بينهم مناصفه واذا رادوا يبيعوا يعرضوا علينا [illegible]
ما نمتنع يبقوا يبيعوا [illegible] لذلك تحرر في سنة ثلاثين
وتماميه والف [illegible] ١٨٣٠ [illegible]

[illegible]

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات ـ بعقلين.

وثيقة رقم (٣)

إنتاج الدخان (التتن) والتمون به.

[illegible] دام [illegible] نهاركم

[illegible] المعروف باشتون وقد ورد
[illegible] دوام بقاكم ومطلوبكم
[illegible] واحضاه و [illegible] نعد لدوام بقاكم
[illegible] جنابه [illegible] مشرعب جنابكم [illegible]
[illegible] شتون [illegible] الذي يحتوا
[illegible] مشروب جنابكم [illegible]
[illegible] المطلوبة قريب
[illegible] لنحث يد
واكيم [illegible] وكل فرصه تقدم [illegible]
[illegible] دوام بقاكم ١٢٤٤ ايلول

الداعي
[illegible]
محمود

علم تتونا [illegible]

[illegible]	١٦٣	تتون جنابه فرده [illegible]
		[illegible]
٠٠٣	٦٧٤	فرده [illegible]
٠٦٠	٢٣٨	[illegible]
٠٢٥	١٤٦	[illegible]
٨٧	٨٤	[illegible]

وثيقة رقم (٤)

حول أعمال المسح المقرر في جبة بشري وبلاد جبيل والبترون. تموز ١٨٤٤.

[illegible]

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات ـ بعقلين.

وثيقة رقم (٥)

تهديد والي صيدا لأهالي جبة بشري لعدم تأديتهم الأموال الأميرية. ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م.

سورخ البيلورلدي

وكامل اهالي مقاطعه جبة بشري بوجه العموم يحيط علما

صدر منشورنا هذا المطاع واجب القبول ولازم الاتباع الى مشايخ وقنارية جبة [illegible] تنفيذا

بالتنبيه والتحذير على استعمال المحاوله بتادية الاموال الميريه لاجرا المساحه وان لا

المرادي اليكم صادر لكم من طرفنا جملة اوامر متعددات [illegible] الوارد لطرفنا انبا ان اصراركم على المحاوله

باغوا [illegible] [illegible] الذي تعرفونه بوقوفكم في ورطة الوبال فالان من عرضحالكم [illegible] قيمقام النصارى في جبل لبنان وبلاد جبيل

بعدم الاجابه بالطاعه لتادية الاموال الميريه حسب المقسوط عن يد الامير حيدر اسماعيل [illegible] حسب الترتيب وبا [illegible] جميعكم

واجرا المساحه وبما ان ساير محلات ومقاطعات جبل لبنان وبلاد جبيل جاري فيها المساحه وماهو حاصل من احد ادنى تردد واخلاف

لدفع القسط الاول والثاني والثالث فقط القسط الرابع موقوف لبعد ارم المساحه [illegible] القسط الاول ما دفعتوه بتمامه فما

سوى الزرر والمحاوله [illegible] انتم فقط وانتم متفكرين في سوا عواقب الامور حيث البلاد [illegible] المنوال صار مقتضى

بقايا والقسط الثاني والثالث ما دفعتم منه شي ومحاولين باجرا المساحه نسبة الان [illegible] امرنا باخراج عساكر الاورد

معاملكم بما تستحقونه واجرا قصاصكم وتهذيبكم حسب اللايق ولاجل ذلك لكم تحذرتم من عواقب الامور [illegible] عليكم

بعينه الايراد المرتب اليه الوجه لكن اذا تمهلون منشورنا هذا الذي هو اخر الصابه لكم قسط الثالث على

تدارك الحاوله [illegible] الطاعه والعبوديه الواجبه والحال بادرتم دفع خلاف القسط الاول ومبالغ القسط [illegible] من الوبال والعار

التام والكار عن يد القايمقام المومى اليه وسعيتم باجرا المساحه تكونوا حصلتم على راحتكم وسلامة نفوسكم من [illegible]

ومعا دالله تعالى اذا بقيتم مصرين على الغرور وترددتم باولى محاوله فما هي الا كرمقتعق [illegible] على

منكم وتصيروا عبرة لمن اعتبر ولا بعد ينفعكم الندم واذا زل بكم القدم فحالكم في ارقابكم اذ تكونوا انتم الجانين

نفوسكم وارميتم ذواتكم بايديكم الى التهلكه وبناء على ذلك اصدرنا لكم بيورلدينا هذا من ديوان استقلالنا [illegible]

صيدا وطرابلسها فبوصوله تعملوا بموجبه وتحذروا من الحذر من الخلاف

٢٧

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات ـ بعقلين.

وثيقة رقم (٦)

بنود تنظيمات المساحة المقترحة لجبل لبنان. ٢٨ أيار ١٨٤٧.

[illegible]

محفوظات المديرية العامة للآثار - بيروت.

الدفتر الكبير على الدفاتر الباقية مثلهم اسمهم واسم ... [illegible] لاجل يكون دقة
العمل وللابتعاد عن المحذور ووقوع الغلط وعند انتهاء يكتب دفتر
آخر كبير على هذا الدفتر ليحفظ كل منهما في مجلس القايمقامية

بند سادس

ان يلزم المامور والناظرين العاملين المذكورين ان يزوروا بذاتهم كل منهم ... [illegible]
المساحة ويراقبوا اعمالهم على الاصول المنصوص عليها من دون تغافل ولا فتور ولا يدعوا
ان تمضي مدة عشرة ايام من غير زيادة لكل قسم من اقسام المساحة من واحد ... [illegible]
لا يحصل منهم ما لا يوافق الحقانية لانهم هم المسئولون بالخصوص عن ذلك ... [illegible]
الحسبة واذا نظروا وعرض لهم شكي ما يجعلون معذورين على ... [illegible]
في المساحة المعهودة معهم الذين بلا عمل لاجل مراجعة النظر على ما شكي ... [illegible]
واذ وجد الشكي محله يتصلح والافلا لهذه الغاية فقط ... [illegible]
وكذلك يلزمهم لرعاية العمل من الخلل ان في كل عشرة او خمسة ... [illegible]
تبديلا في المساحة مثلا يقيمون من احد الاقسام المقدر الكدرزي ويرسلونه الى قسم آخر
ويستحضرون من القسم المكمل الى المقدر الكدرزي ... [illegible] للقسم ... [illegible] وهكذا
يفعلون بالكاتب والناظر ثم وهكذا يصنعون في باقي الاقسام ومع باقي الطوايف
واذا ثبت على احد المساحين مقدر كان او كاتبا او ناظرا قبول رشوة من احد ... [illegible]
ضد المصلحة فاذا كان الجرم جزئيا يطرده المامور حالا من الخدمة ويطلب احد غيره من
مخالفته وان كان جرمه جسيما ... [illegible]
للعقاب المشدد الشديد لكي يا من ... [illegible]
اما اذا كان الجرم من المامور او ... [illegible]

بند سابع

انه من حيث ان الطمع البشري مايل الى ارتكاب الطمع لكي يمكن ... [illegible]
ذات عزان يكتب اسمه مع الانفار في عدد ... [illegible]
اراضي املاكه كيلا ... [illegible] الا انه لا يمكن الحصول على ذلك دون اتفاق ... [illegible]
القرى والمقاطعة الذين يرتبطون مع صاحب ... [illegible]
هذه الدرقة وهذا امر منكر ومضرة جسيمة ... [illegible]
عنها من ... [illegible] الغدر ... [illegible]
بذلك ... [illegible]
لا يمكن ... [illegible] القرى ... [illegible] الدفاتر
الخارج من مجلس تلك القايمقامية ولا يخفى ... [illegible]
او ... [illegible] واذا فعلت ذلك ... [illegible]
وفق المسح ان كان من عدد انفار ... [illegible]
الى جانب القايمقامية ليصدف ... [illegible]

بند ثامن

اذا كان ولا بد الى ارباب المساحة من النظر في امر معدوديتهم ومقابلة اتعابهم ... [illegible]
من ماكولات ومشروبات وعلايق وقناقات فهذا ... [illegible]
في كل قرية او مزرعة ... [illegible] مساحتها ما ذكرنا اجرة الاتعاب ... [illegible]
من مقدر وكاتب وناظر عشرة قروش ... [illegible] ايام الشغل ... [illegible]
عشرين قرشا فهذا المبلغ ايضا ... [illegible]
المالية ويكون ... [illegible] المذكور ... [illegible]
شهرية ليد المامور والناظرين العاملين المذكورين ... [illegible]
يقبضون ذلك كل شهر ... [illegible] للمساحة اما الاهالي ... [illegible]

بذاتهم شيئا لا للمامور والناظرين ولا لمن معه فلكي ... [illegible] ذلك ... [illegible]
بحث الحساب واما المامور ومن معه ... [illegible] لهم من الاهالي ... [illegible]
المساحة ... [illegible] انتخاب الاشخاص اللازمين لهذا العمل وتنفيذه ... [illegible]
في غاية ... [illegible] للمامور ومن معه ما يقتضي لهم من الاهالي ... [illegible]
المجالس المذكورين

بند تاسع

فيلزم ان يكون بيد كل مامور نسخة من هذه اللايحة ومثل ذلك كل قسم من اقسام
المساحين ليطالعوها دايما ويسيروا بموافقتها ويلزم ايضا ان ... [illegible]
الاهالي كل قرية على البند السابع ليكون عملهم ... [illegible]

بند عاشر

هذا ما نرى ترتيبه ... [illegible]
... [illegible] والنتيجة المطلوبة ... [illegible]
... [illegible] مصلحة المساحة ... [illegible]
... [illegible] المساحة ... [illegible]
فهذا ما ... [illegible] المجلس ... [illegible] هذه اللايحة ... [illegible]
... [illegible] والامر لدولته ... [illegible] في ٢٨ ايار ... [illegible]

وثيقة رقم (٧)

تهديد الأمير خليل شهاب للعمال الذين تركوا عملهم في المسابك.

حضرة الاخ العزيز الشيخ [illegible] المكرم حفظه الله تعالى

اولاً نزيد الاشواق بمشاهدتكم في كل خير وعافية وبعده نخبر حضرتكم انه صار لدينا من جهة المسابك
ان البعض من الفعالة الذين من ترشيش وجاج توجهوا لعطار يشتغلوا في المسابك ومرادنا
حالاً يطل على المصالح ولا يشتغلوا برا البلاد من حضرتكم ترسلوا لهم علم يحضروا حتى يشتغلوا في مسابك
البلاد والذي لم يحضر نامر في ضبط رزقه واسبابه ولا يعود يقبل في البلاد ومع حسن
معروفكم كما بو ولا تقطعوا اخباركم عنا

خليل

محفوظات المديرية العامة للآثار - بيروت.

وثيقة رقم (٨)

نقل الفحم المنتج من مناجم قرنايل إلى بيروت. ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م.

محفوظات المديرية العامة للآثار ـ بيروت.

وثيقة رقم (٩)

لائحة بأنواع وأسعار الحرير.

جناب الاجل المحترم الشيخ حصن ...

عقب الاحتشام بكمال الاحترام وجزيل الشوق لملاقاة

لما نعرض لحضرتكم انكم في كل خير جزيل ثم انه تقدم لكم

خلافه محبت ابو عبد ... يكون بلغ لديكم مع

الموصل محبته لديكم في خير والان واصل المحبت

فمن مكارمكم كما تقوم اعلاه ... لديكم فخير

وكذلك وصالين وراق الميزان والحريرات البيض

المنا لجهة حتى صرفناهم في هذا الثمن والصنف

لكننا ما كانوا يريدوا الا مثل تلاتين ونحن ما رضينا

بصرفهم بذلك ولحد حطط من ذلك حين

توصلنا للمنا حالنا حتى صرفهم كما تقوم في دليله

ولا تندموا بهذا التصريف كون كما تقدم بالمنا

لجهة حتى نصرفهم في هذا الثمن ونوصل ... صالم

مع علم الاطمنان عن كامل الحكم بكلما يلزم رهين

الاعلام واهدوا منا ما لاق لجنابكم اهليكم

محفوظات المديرية العامة للآثار ـ بيروت.

وثيقة رقم (١٠)

حول تجارة الحرير. ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م.

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات ـ بعقلين.

وثيقة رقم (١١)

خلاف حول ثمن غنم والفصل في الدعوى يعود لمحكمة غزير. ١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م.

حضرة الاخ العزيز الشيخ بشاره حبيش الخازن المكرم حفظه الباري

ورد لنا [illegible] ان لحنا بخير [illegible] الشيخ [illegible]

اوله نزيد الاشواق لمشاهدتكم على كل خير وعافيه وبعد نقدم لسعادتكم [illegible] الذكر [illegible] خوريه [illegible] القدم [illegible]

ما اخذ حقه ثمن الغنم من طنوس [illegible] وقبله صدرت اوامر [illegible] بدفع ما عليه من ثمن الغنم ولا [illegible]

زاله يحاول يلزم بوصول امرنا اليه [illegible] طنوس [illegible] حسبما [illegible] وسلمت [illegible]

يحاوله واذا كان لهم دعوى وجواب مع وكيل اخوكم المذكور لمحكمة غزير

ولا تقطعوا اخباركم عنا [illegible] ١٢٥٧

[illegible]

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات ـ بعقلين.

وثيقة رقم (١٢)

مهمة تجارية ليوسف الخازن في الآستانة والعلاقات التجارية بين الآستانة وسوريا. شباط ١٨٤٦.

سلطانم

ان لما اشرق طالع سعيد تشرف
عن تقبيل اياديكم الكرام والدعا بدوام نعمايكم بخلود الانعام
بالاوامر الكريمة احدهما رقم ١٧ والثاني رقم ٢٧ الماضي قرينا فتلونا بهما مرورا اذ
اعربا عن رفاه المزاج الفاخر وصفو الخاطر العاطر وقد صار عبدكم قرينا لاذعان
كلما امرتمونا به والكشافات بها الكفاية كما هو مرقوم بها والتعليلات المقطنين
بها عبيدكم هي غاية المناسبة غير ان الان قدمت الكشفين للالية وقدمت
البرهان عن لجنة سنينا الباقية واستندت برهاني على الامرين الاول والثاني
وبارك لنبال ورابعا بدون وحل لا رشف بها الحاملينهم وما يبدونه
لعبدكم من الاحتيال وان بيت صفو خاطركم اتم المامورية بحسب امكاني
لكن اخيرا افوز تجاه الجناب بصدق الخدامة وما رسمتم عن التجديد بتلك
اللغة حيث للجديد الان لا يحتاج لذلك فنقرر للسامع بعدها ومكتوب سيادته
للخواجات حوا تزا لهم واجابوا ان حيث لا يدفعون مال الانعام بذاتهم
وانما ينتظرون نقود المالية هناك لان البعض منهم صرح لاسلامبول لا من
اسلامبول لستوري كما هي عادة تجار الاستانة فكان الاحسن ان
يرسل للاطنا ولكن الان لا احتياج للارسال كون بعد تحديد حساب
المصاريف يبقوا سنورود ذلك كما نحن افهمناهم وقبلوا هذا النوع
وكذلك سلمناهم امر جنابكم والفرق البالغ الى ٧٥٨٨ كما افدتم
جنابكم بحسب الجهد بتخفيضهم خاصة فرق الكشف بالدولة المصرية ونحن
كما تقدم الان ما برهنا عنه شي سوى قدمنا الكشف واعرضنا ان لجنة
سنين الباقية بدون كشف هذه اندفع مال برهانه الذي كانوا ما بين
المحلات واستوردوا الاعلان كما ينفع من الامرين فاذا لا تمنى جنابه
والان ما جاوبوا شي الا ان النتيجة بحضرتكم ونحن مستعدين لذلك عن كل ...
منفردنا قدر امكاننا وسعادته يهديكم ما لاق وتلك المعلومات اعرضتها
حيث قرب حضوركم والحال بقاكم اقدم

عبدكم
يوسف الخازن



في ٢٢ سنة ٦٢ الاستانة العلية

بيت
اخينا نعمان نرجو التشريف من وصول الاوكيله وصحتها والكلمة
محل ... وان شاء الله تكون مشروبا بالعافية وسعادته وجنابه
يهديانكم جزيل السلام

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات ـ بعقلين.

وثيقة رقم (١٣)

بيان بأسعار النقد المتداول وأسعار الحرير سنة ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م.

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات ـ بعقلين.

وثيقة رقم (١٤)

لائحة بأنواع بعض النقود المتداولة سنة ١٨٥٤م.

علم الذي يبيع من الشيخ ابراهيم عيسى المعلوف من اصل الكسندر نحو غشم في ١٩ [illegible] ١٨٥٤

عملة الذي بيع اول مرة [illegible] حصول [illegible]

١٠ . ليرا انكليزي عشرة

١٨ . مجيدي ثمانية عشر

١ - . ليرا مسكوب واحد

٢ - . ليرا نمسا ثنين

١ - . ليرا عثملي واحد

١ . فرنسي واحد

٣ . شلوط ثلاثة

٣٦ . جملة اصناف العملة ستة وثلاثين عددهم فقط

ثاني دفعة

عملة [illegible] فاضل [illegible] الكون

٣ . [illegible] ليرا انكليزي ثلاثة

١ . ذهب [illegible] واحد

٤ . جملة اصناف العملة اربعة لا غير فقط

ثالث دفعة من الشيخ ابراهيم عيسى

عملة ذهب ليرا [illegible]

٧ .

٣٧ . ليرا انكليزي ثلاثة ونصف

٢٩ مجيدي تسعة وعشرين

٢ . شلوا ثنين

١ مانوت واحد

٤٢ جملة اصناف العملة ثنين واربعين ونصف فقط

رابع دفعة من يعقوب بكوري عن يد دوكس [illegible]

عملة مجيدي ثمانية لا غير فقط

٨ .

فصلنا كما مشروح اعلاه اصناف العملة من الذي المدونة اعلاه وعدم تحويل العملة كونه حاصل اختلاف فيما بيننا وبينهم متى حصل اتفاق نبقى نحول العملة [illegible] الحاصل بقى الكند

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات ـ بعقلين.

وثيقة رقم (١٥)

بيولوردي شريف يعلن قيمة المسكوكات المتداولة. ١٢٧١هـ/ ١٨٥٥م.

صورة بيولدي شريف

ومفاخر الامراء حائز رتبة مير اصطبل عامره الرفيع قيمقام النصارى في جبل لبنان عزتلو بشير زيد علوه
مقدماً بخصوص قيمات وتحديد وضع صار لبعد ان المنهي لكم
الاوسد اعطا المجالس لقدرهم رأي مأموريه الدول المعظمه
للمسكوكات المتداولة بين الناس في مجلس التجاره في بيروت باتفاقه
فالآن قد حصل الاستخبار ان المسكوكات المذكوره صار اخذها واعطاها بين الاهالي بقيمات
متفاوتة وحيث هذه ملحوظ منها وقوع لخلل على امور التجاره فقد حصل القرار بمجلس الايالة الكبير
ان المسكوكات المذكوره مقتضى يكون تداولها جاري بمقتضى القرار المعطى اولاً بمجلس التجاره
المذكور على موجب لبصلح المرسوله طيه ولا يصير اخذها واعطاها بزياده عن قيمتها الموضوعه المذكوره
وحيث بمقتضى هذا القرار قد اعلنت الكيفيه لكل جهة من جهات الايالة فلزم اصدار بيورلدينا
هذا اليكم انتم ايضاً منه وديوان مشيرية الايالة صدر ومحلقاتها لتبادروا بالاعلان التنبيه
للمحلات الكائنه تحت ادارتكم لاجل اجراء ايجاب الحال على المنوال المحرر والتوقي والمباعدة
من حركة الخلاف مو في ٨ ذا لحجة

صورة البوصله

ليرا عثماني ١٠٨ — ليرا انكليزي ١١٧ — ليرا فرنسا ٩٣ — ليرا مسكوب ٩٥ — مجيدي عدد ١ ٥٣/ — ريال شنكو ٢٣/

ريال مجيدي ٢١/ — ريال مسكوني ١٨ — ماموديه ٢٦ — شرشه ٢٤ — مدوحيه ٢١/ — زهراوي ٦ — بشلك ٥

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات ـ بعقلين.

وثيقة رقم (١٦)

عقد زواج أحد دروز أهالي دير القمر. ١٢٧٥هـ/١٨٥٨م.

بسم الله الرحمن الرحيم وهو حسبي وكفى وصلى اللهم على السيد الجليل المصطفى وعلى آله وصحبه وسلم تسليما
سبب ما اصدقه به الرجل المدعو باسمه محمود ابن سلمان ابن ... احمد القاضي على مخطوبته المباركة المسماة نسيم
ابنت يوسف الحمصي ... البنت البكر البالغ الخالية
من العيب والدنس والموانع الشرعية اصدقها على بركة الله وعونه وحسن توفيقه وصونه وسنة نبينا محمد عليه الصلاة
والسلام بصداق قدره ومبلغه ثلاثة آلاف ثلاثة ماية قرش كبار كاملين الوزن والعيار من القروش الادهبية الرائجة
السلطانية الغالي بها كتبته كل قرش ... ... وقدم لها ... قبل دخوله عليها ... برا سهاد بدنها
ووكلت بتزويجها اخوها سليمان مع توكيل الزوج والده سلمان القاضي وقد عقدوا عقد النكاح وتصادقوا على ذلك
التصادق الشرعي وعليها المباشرة بالمعروف والنهي عن المنكر واذنوا عليهما بالاشهاد ... تحريرا في ... شهر
رمضان المعظم سنة خمسة وسبعين بعد المايتين والالف ١٢٧٥ والحمد لله ختام

الفقير ... سيد احمد العرموي

هو الحال

حمود النجاري — صالح الكحال — علي السيد — محمود النجاري

محفوظات السيد نسيب أبو خير ـ كفرنبرخ.

وثيقة رقم (١٧)

قائمة تثمين جهاز سمعانية خادمة الشيخ قنصوه الخازن. أيار ١٨٦٥.

علم قايمة تثمين جهاز سمعانية خادمة جناب الشيخ قنصوه الخازن في ايار ٦٥

٨٣٢	هنابر فضة وخلاخيل زنبه عدد ٢٧
٦٨٨٢	ذهب الصفار مدوّر عدد ٢٧ في سمير ٢٥٢
٥	تعاليق الذهب الزرد
٣٠	عملة حرير للصفار
٧٨١٧	
٢٧٨	صوريه ١٩ تعاليق بها مدوّر عدد ٢٦٦ بجز تعاليقهم ١٢
١٠٠	زنار فضة عدد وسلسله عدد ١
٢٥	حلق فضة وخلاخيل
٤٥٢	خاتم ذهب بفص فيروز
٣٢	خاتم فضة منضد
٩٦٢١	
٢١٠	قمطان ااوزنطي ثم وفرج حرير
٢١٠	قمطان حرقة وفرج حرير
٤٠	قمطان اشلا
٦٠	قمطان صوف
١٢٨٩	
١٣٠	قمطان جاكوناتا عدد ٢
٦٥	قمطان تنت سطنبول
٣٠	قمطان تات
٣٠	قناز حرقة
٤٠٠	كوزان جوخ نصف عال
١٣٠	زنار طرابلسي لجنب
٢٥٧٤	
٧٠	طربوش اسطنبول وشرابة حرير
٨٠	حاجات صوف عدد ٢
١٠٠	حاجات تبت ٣
٣٥	تنوره منصور
٣٥	ابزار منصور
٢٨٩٤	
٦٠	قمصان كريشي ومنصور عدد ٣
٦٠	قمصان منصور وحرير ٢
٢٥٠	قمصان حياكة حرير عدد ٥
٤٥	شنفه حياكة حرير ادرج عدد ٩
١٨	محرمة
٥	برنجوك ادرج عدد ١
٣٣٣٢	
٣٥	طرحات اشلا وكتف عال عدد ٣
٩	زنار صوف كنار
٢٠	محارم حرير عدد
٢٧	محارم سكلين عدد
١٠	مندبل شغل الدرج
٣٤٣٣	

نقل رقم

٣٤٣٣	
١٢	مندبل حرير
٤٢	مناديل قطعة عدد ١٢
٢٤	عراقي عدد ٨
١٠	كلسات جوز عدد ٢
٥٠	شنف حرقة وااوز وبياض
١٥	علبة مراية وتوابعها
٥	منقص
١٥	مشط وعواشيه
٢٦	كندرة
٣٦٤٢	
١٢٠	صناديق عدد ٢
٣٢٠	فرشة لحاف وفراش ومخدة وخدايل وملاية وغطا وادركاد
٤٠٧٢	
٢١	خرجية بيدها
٩١	نقودها
٤١٨٤	

مع قدرنا جهاز الخادمة سمعانية بموجب معرفتنا كامر نعوم لعلاده

محمد ... / كاتبه ... / كاتبه ... / كاتبه ...
... الساكن / ... / ... / ...
... / ... / ... / خادم ...

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات ـ بعقلين.

وثيقة رقم (١٨)

أمر والي صيدا بمنع إطلاق الرصاص في الأعراس. ١٢٦٦هـ/ ١٨٤٩م.

صورة امر كريم مشيري صادر ٢ غ سنة ٦٦

انه الآن قد صار الامر والاشعار بامرنا في سامية من جانب مقام الصدارة العظمى بانه مقدم ومؤخراً صار الاشعار لجميع الاطراف ان في جمعيات الاعراس التي تتوقع بالخارج لا يصير قواس من بواريد وطبنجات بالرصاص والذي يتجاسر على ذلك يحبس مقيداً ستة اشهر بموجب احكام قانون الجزا ولكن لم يزل صاير اقتضاهم على هذه الجسارة في بعض المحلات وقد علم ان هذا ناشي من مسامحة المامورين وعدم دقتهم وهذه المادة يتولد منها اتلاف نفوس فبعد الآن حينه جمعيات الافراح يصير ايضاً التنبيه التام بعدم جسارة احد على قواس سلاح بالرصاص والذي يتجاسر على ذلك تجري بحقه المجازاة المذكورة حيث ذلك من الغرايض الحاليه فلقد صار افادة الكيفيه لمن يقتضي فانتم ايضاً يلزم تجروا الاقتضاءات الكاملة بدوام واستقرار هذه الممنوعية ١ه

جناب حضرات الاخوان الكرام المشايخ بيت الخازن مامورين كسروان والشيخ خليل حبيش المحترمين حفظهم الله تعالى

انه بتاريخ [illegible] ورد لنا امر شريف مشيري موقعه صورته اعلاه باطلاعكم على فحواها تعرفوا الكيفية انجاه الارادة السنيه فبحسب صدور الامر بالتنبيه على كافة محلات مامورينكم بانهم يسلكوا بموجب فنرغب حال وصوله يصير اجراء الايجاب بالحال تنفيذاً وعند صدور الامر بعدم القواس ويتجنبوا المخالفه واي من تجاسر وبدي منه هكذا عمل بالحال تحضروه لطرفنا لينتقم منه الاقتضى للاعتاب الشريفه ويقتضي من همتكم تجروا كامل الدقه والاعتنا بهذه الخصوص كونها من الامور الحكميه ولا يصير ادنا تغاضي بذلك والله يحفظكم

ملاحظه
صدر
مهام عمله

سنة ٦٦

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات ـ بعقلين.

وثيقة رقم (١٩)

أوامر من الأمير بشير الشهابي الثاني بإبطال عادات وتقاليد.

الى حضرة الاخوان العزاز المشايخ هند وفرجاه المكرمين حفظهم الباري

اولا ومن بعد الاشواق لرويا مشاهدتكم في كل خير وعافية وبعده نخبر خوتكم حضرتنا صار لزوم من سعادته نحواه كلي

بعلن عن ابطال الفوايد الغير الحميده الجاريه في مخادف الكره مثل سرج خيل ودوران في

المحل بشخص الميت وحمل بيارق ومناداه وان المناعي الذي يحضروا المحل يكون زهبهم

معهم حتى لا يصير الكلاف على بيت المتوفي ولا يكون استعمال غنا ثم بابطال ما هو جاري من كلفه

والنهب في محلات الفرح مثل قواس ومصاريف وخلاف اشيا لا لزوم لها وذلك من ساير

مقاطعات اللازم سعادته يحتم كلي لزم نعرف خوتكم ليكون باطلاعكم وتنبهوا على اهالي عهدتكم

بهذا المنشور واي من يبدي منه خلاف يرتب جزاه ولا [illegible] اوامرنا [illegible]

[illegible]

وثيقة رقم (٢٠)

محاولة إبطال عادة تناول الأطعمة في المآتم. ١٨٥٠م.

محفوظات المديرية العامة للآثار - بيروت.

وثيقة رقم (٢١)

صناعة الطناطير.

حضرة ولدنا منصور المكرم

غب اهدائكم البركة من الله خلص الطنطور فهو واصل انشاالله يكون مبارك ولا يحمل هم قيمته

باقي منه عندكم وعن قريب نتكلف بعمل الطنطور نظيره من حق عملهم فينا البركة

والسلام للجميع ...

الداعي لكم
الخوري ...
الخازن

مثاقيل
٥٠ الاصل عندنا ذهب
٧ ... عندكم ذهب مليح
٢٦ ... شكل ذهب عندكم
٧ ذهب ... من عندكم ٣
٤٦ ... والبقية [redacted] مثقال ونصف مع يد مطلي ذهب
٤٦ ... قفص ولحل الذهب مثقال ... وللتم مثقال قطع
١٢
٥٨

محفوظات المديرية العامة للآثار - بيروت.

وثيقة رقم (٢٢)

مفروشات القرن التاسع عشر.

٩٥ // فراش كتان على طاقته لطوف

٠٢٥ // فراش على جنابة الامير اسماعيل

١٤٠ // اربع فرش على عبدالله ضاهر

٠٢٥ // مقعد بوجه شيت على خير

٠٣٠ // فراش وطراريح على الطوف ايضا

٠٤٢ // ايضا على عبدالله لحاف

٠٥٠ // لحاف على روفايل

٠٣٥٧ // لحاف على الامير اسماعيل ايضا

٠٣٠ // لحاف على عبدالله ايضا

٠٤٢ // لحاف على الطوف

٠٧٠ // لحافين على الخوري لابون

٠٢١٧ // لحاف على روفايل

٠١٢ // شرشف على الامير اسماعيل

٠٠٧٢ // شرشف على روفايل

٠٣٠ // مخدتين على عبدالله

٠٢٠ // ثلاث مخدات على الطوف وخداديه

٥٩٥٢

١١ // فرش مائد ومخدة على جنابة الامير اسماعيل

٥٠ // صدر نحاس على الامير فارس

٣٦ // طشت على جنابة الامير سعد

٥٠ // طنجرة وغطاها وصينية على الامير سعد

١٠٢ // طنجرة على الامير اسماعيل

٤١ // صينية على ~~...~~ عبدالله

٢١ // طنجرة على عبدالله ضاهر بغطاها

١٢ // طواية على عبدالله

٠٠٥ // طواهية على عبدالله

٠٧٩ // دست على عبدالله

٩١٦

٩١٦

١١٥ // جبة على القس ... وصل ... وقد ...

١١ // واخر فرش على الامير اسماعيل

١٢٨ // بريقة قهوة على الخوري بولس

٢٧ // مغلاية ومطبقية على الطوف

٣ // صينية ومطبقية على الخوري بولس

١٢٦٠

٤٠ // خابيتين ودكونة على عساف

١٥ // خابية على ~~عساف~~ محبوب

٨ // دكونة على اسعد عبيد

١١٢٣

١٢ // صندوق على الخوري بولس

١٧٢ // صندوق على روفايل

٦٤ // على جنابة الامير سعد زلعة قيد صيد

٤ // على الامير اسماعيل زلعة قيد صيد

على الامير سعد زلعة

١١٦٣٧

قيد

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات ـ بعقلين.

وثيقة رقم (٢٣)

معارضة عمل الفتيات في كرخانات الحرير.

„قدس السيد الجليل العلي الشرف والجزيل الاحترام دام بره

„عن لثم انامله الطاهره بكل توقير واحترام والتماس درر ادعيته البارة مدى الدوام واستعطاف وافتقاد شريف خاطركم ان شاء الله تعالى تكونوا سيادتكم حايزين تمام الصحة وكمال الانشراح بجاه باري الانام

المعروض انه كما لا يخفى سيادتكم اننا معتنون بالحل منذ عام ١٨٥٠ وفي ابتداء اقامتنا كانت افكارنا دايما متوجهة لتربية بنات المقاطعة ولتعليمها حل الحرير في كرخانتنا الامر الذي فعلناه مدة مستطيلة من ذلك الوقت، آملين بان هذه الواسطة تساعد عيال البنات، وبالوقت عينه تحمل ابنيا على محبة بداومون الشغل في كرخانتنا. ثم فيما بعد اذ سهل الباري عز وجل اسفارنا فقد توجهنا للاوروبا واطلعنا على كيفية اتقان الحرير، ورجعنا لهذا الطرف وباشرنا عمار كرخانة محتوية على دولاب ٧٦، مع بناء محل مخصوص لمنامة البنات بنوع ان كرخانتنا جعلت مخصوصة لتكون فعلتها بنات تحت ادارة ومناظرة قرينتنا. وبعد مشقات عديدة توصلنا الى ان تكون عندنا مائة وثلاثين بنتا معلمات بشغل الحرير. وحيث قصدنا من ذلك انما هو شهرة حريرنا، فمن هنا يتضح لدى سيادتكم كم كنا دايما سهرانين على حفظ البنات المذكوره بالنوع المرضي لهن وللعموم. فكرخانتنا اذاً مبنية مخصوصاً لان تكون فعلتها بنات، ويزداد توضيح ذلك جليا لسيادتكم من اعراضنا السابق لدولة داود باشا متصرف لبنان قبلاً الذي تأكد لديه صحة مقالنا بتشريفه نفس كرخانتنا، كما ومن الاعراض المتقدم من جناب الامير خليل لدولتلو نفري فرانقو باشا المبني على هذا الخصوص. فمن نحو عامين جهلة كرخانجيه لشدة حسدهم من حسن حريرنا اخذوا بعضاً من البنات مع كونهن كن مرتبطات للشغل عندنا لوقت معلوم الذي عن طيه قايمة باسماهن واسم الكرخانجين الموجودات فيهن. فاذا شاء خاطر سيادتكم وتنازلتم بمنح البركة لهن ليرجعن وليشتغلن عندنا تزيد ودنا عبوديتنا، وبرجوعهن تصبح كرخانتنا جميعها بناتاً، وحينئذ نتعهد لسيادتكم بان لا يكون عندنا ولا ذكر واحد. وفضلاً عن الحصر اذا وجد عندنا في الكرخانة شخص واحد فبكل عدالة نقبل كل قصاص ديني ودنيوي يصدر من لدن وبامر سيادتكم علينا وعليهن. ملتمسين ومؤملين من عزة سيادتكم اجابة معروضنا هذا وحصولنا على البنات التي خرجن من كرخانتنا. راجين على الدوام عدم ابراحنا من دايرة خاطر سيادتكم، مكررين لثم الانامل والتماس بركات الدعا مدى الدوام ايها السيد الجزيل الاحترام

[illegible] فلاتي „

١٨٦٩
١٩ اب

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات ـ بعقلين.

وثيقة رقم (٢٤)

حجة شراء أحد أبناء دير القمر لعقار في بلدة دير بابا مع تأكيد انتسابه لدير القمر. ١٩١٤م.

محفوظات عائلية في مكتبتي الخاصة ـ دميت، الشوف.

وثيقة رقم (٢٥)

انتشار مرض (الواغش) الطاعون في منطقة بكفيا. ١٢٥٧هـ/١٨٤١م.

محفوظات المديرية العامة للآثار ـ بيروت.

وثيقة رقم (٢٦)

انتشار مرض (الواغش) الطاعون في المتن. ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م.

حضرة الاخوان العزاز المشايخ بيت [illegible] وحبيش الخازن المكرمين حفظهم [illegible]

اولاً نزيد الاشواق ولمن حضرتكم في كل خير ثم نخبركم بتاريخه تشرفنا بمرسوم شريف من سعادة واكرم الامير
المعظم يعين بمضمونه ان كما عشتنا تظاهر في المتن بقرية بيت مري وحامله كتبه في بعض
قرايا بالمتن ومصدر الامر الشريف باننا نضع رباطه على جسر الكلب لمنع كل متوجه لتلك النواحي
فحسب الامر وضعنا نواطير ولزم تحريره لخواطركم لاجل تنبهوا على قراياكم بعدم التوجه لتلك المحلات
وتعرفوهم بكل تنبيه الذي لا يمتثل بل يتجاسر ويتوجه اعرضوا لنا عنه لنأمر بتربيته بسبب جراءته وعناده [?]
من قريته وهذا لخواطركم كفاية ولا تقطعوا اخباركم عنا ٦ ج ٢ [?]

محبكم
عبد الله
[illegible]

محفوظات المديرية العامة للآثار - بيروت.

وثيقة رقم (٢٧)

إنشاء المدرسة الداودية في عبيه.

انه لا يخفى ما مرّ من الاجيال التي تقضت بغياهب الجهل المتوشحة بوشاح الغفلة والاهمال عن تحصيل واكتساب العلوم والفنون والمعارف التي هي الشرف والمدركات
ولكن بحمد الله العلي المتعال علينا بما اسبغ علينا من النعم والافضال بوجود من له العز والنصر والقدرة والمهابة والتبجيل والسطوة والاجلال والاكرام والعظمة والتدبير
الحلم والتدبير الحكم [illegible] ولي نعمتنا [illegible] الذي لم يزل [illegible] والتمدن والمدارس والمكاتب لطائفتنا في هذه البلاد [illegible]
[illegible] متصف باسمى مقام تتباهى بحسنه الانام وبادر بنخبة شجرة العلوم [illegible] ورقها وينعت ثمارها [illegible] وتدلت [illegible]
وازهرها [illegible] البدر [illegible] وانجم [illegible] مراتب قدر [illegible] ذلك الذي طاب [illegible] ذكره [illegible]
[illegible] فهو امير [illegible] عباره وما [illegible] كلام [illegible] انه منذ اشتهرت طائفة الدروز من مضى ثمانمائة سنة وكلفه ولاياتها الكبير
[illegible] وتنوع [illegible] رسالة وما [illegible] والاكابر [illegible] تكن لهم الافكار [illegible] مدرسة او مكتب [illegible]
[illegible] وتقتبس العلوم [illegible] الرتب [illegible] افكار سعادة [illegible] واصلاح شان [illegible] وتهذيب [illegible]
[illegible] طائفة [illegible] حميد الاوصاف [illegible] ان يصفوا بين الانام وبعد [illegible]
[illegible] على العبارة [illegible] عن الاوصاف [illegible] سعادة [illegible] افتتح لطائفة الدروز [illegible] الداودية التي هي العلة الكبرى والركن الاقوى
[illegible] وترقي هذه الطائفة بين الطوائف [illegible] شرفا [illegible] سعادة [illegible] على العلوم [illegible]
على الفنون [illegible] لا يخفى ما كانت فيه بلادنا من الدمار والخراب الذي هو نتيجة الفتن [illegible] العادلة [illegible]
الى ان [illegible] العدل [illegible] فما بلادنا الا جنة عدن [illegible] الوطن [illegible]
[illegible] سميع [illegible] رفيع [illegible]
[illegible] فلا زلت [illegible] وان يؤبد [illegible]
[illegible] واكرم [illegible]

داود [illegible] المعظم

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات ـ بعقلين.

وثيقة رقم (٢٨)

تعهد بتعليم أحد التلاحقة في مدرسة السنيور طمسن الأميركاني. ١٨٣٨م.

Contract with
[illegible]
Oct 11th 1838

سبب تحريره ... حسن تلحوق قد سلمنا ابن اخي
هو انه يوم تاريخه انا حيلة تلحوق وامراة اخي حرمة
سيد احمد ابن حسن المذكور انا ووالدته الى جناب السنيور طمسن الاماركاني
لكي يدخله في مدرسته التي هي لاجل العلوم وانه يعلمه على موجب ذمته ونحن
تعهدنا له في مصروفه الذي لاجل مونته انه مهما صرف عليه في كل سنة ندفع له اياه
قسمين في كل نصف قسم واننا لا نقدر نطلعه قبل اربع سنين التي لازمة
لاجل تتميم علمه واذا الولد المذكور اراد الخروج قبل تمام الاربع سنين المذكورة
نحن ملتزمين ان نرجعه واما بعد الاربع سنين لا يكون مانع عليه ان اراد يبقى
وان اراد يخرج له الاختيار يكون ذلك بحريته وقد حررنا هذه الشرطية
على انفسنا لاجل البيان ويكون ابتدا الاربع سنين المذكورة من اول شهر
تشرين الثاني [illegible] شهوده اداه وبالله التوفيق

شهود الحال

عبود كصاين — قابلة على نفسه حيلة تلحوق وامراة اخيه حسن تلحوق — محمد ... الحداد

سلمان ... تلحوق

محفوظات المديرية العامة للآثار - بيروت.

وثيقة رقم (٢٩)

السماح للسنيور هبرد باستعمال مختلف الوسائل لإعادة ابن حنا الوتوات إلى المدرسة. ١٨٣٣م.

هو الله

يوم تاريخه انا حنا الوتوات من مدة دوران مدرسة جناب السنيور هبرد لاجل العلوم
وضعت ولدي عبدالله عندي في هذه المدرسة لاجل يتعلم ما هو لازم له وان يبقى في
المدرسة حتى يكمل علمه من صغره والان ابني هذا قد عصى قوانين المدرسة ولما
طلبته مني معلمه المذكور اجتهدت ان ارجعه الى عند معلمه فما قدرت لانه عصاني
فحيث ذلك ارجا من جناب معلمه السنيور هبرد يرده الى المدرسة باي واسطة
كانت ان كان بالكلام او بالضرب او بواسطة الحكم فانني سلمته بيد المذكور
يدبره كيف ما يشا لانه مسلم لذمته وانا ما الي مع المذكور معارضة كليا
لانني عالم انه يريد له الخير واشهدت على نفسي بهذا التحرير لكي يعلم كل من اطلع
عليه يا عند السنيور المذكور حرر وجرى في ١٥ تموز ١٨٣٣ الف وثمان
مائة وثلثة وثلاثين مسيحية

المقر بما فيه
ابو عبدالله حنا
الوتوات وخطه

[illegible]

محرره
[illegible]

محفوظات المديرية العامة للآثار ـ بيروت.

وثيقة رقم (٣٠)

نفي تهمة مضادة العقيدة الكاثوليكية.

نحن المرقومة اسماءنا ضمن هذه الورقة: قد سمعنا بان اناس قد طعنوا في القس حنا
قسطنطين: وتقولوا عليه باقوال الشنيعة بانه يعلم تعليم مضاد للكنيسة المقدسة
الكاثوليكية: وانه يقاوم الكاثوليكيين والمرسلين ويضرهم: وانه كان سبب الخراب
الذي: فنحن نشهد قدام الله تعالى والناس الذين يوقفون على هذه الورقة:
ونحن خالين من الغرض: بان هذه الدعاوي وما ضاهاها زور وافك وبهتان:
والفرض انا لم يحصل منه شي مما ذكر عنه: وانما نحن ما نظرنا منه الا التعليم المسيحي
والكرازة المستمرة المفيدة للخلاص: وايضا خدمته لجميع ابنا البيعة الرسولية
في جميع الامور الروحانية: وانه رجل ذو خصال جميلة حسنة: والله شهيد علينا
بان ما نقوله هو لاجل تعريف الحقايق ليس الا:

محفوظات البطريركية المارونية.

وثيقة رقم (٣١)

رسالة من البطريرك بولس مسعد إلى المطران طوبيا عون حول جمع أيتام كاثوليك لتربيتهم على الطريقة البروتستانتية. ٢٦ كانون الأول ١٨٦٠م.

يحظى بمطالعة حضرة المطران طوبيا عون مطران بيروت المحترم

ايها الاخ المحترم السلام بالرب والبركة الرسولية

ووفور الاشواق الى مشاهدتكم بكل خير وعافيه بتاريخه ورد الينا
تحرير من غبطة الاخ السيد فالركا البطريرك الاورشليمي على اللاتينيين
مضمونه انه وردت له افادة من سفير الكرسي الرسولي في فينا
بان رجلا من البروتسطنت يدعى الكونت كي قولمستين
البروسياني قاصدا امرا اشهره في مياوست بلاد جرمانيه
وهو ان يجمع ايتاما كاثوليكيين من سوريا لكي يربيهم في بيوت
البروتسطنت او في مدارسهم التي في تلك الجهات . وان لهذا الكونت
نفوذ كبير وبيدين الموجود الان في سوريا قد تعرض منه بان
يرسل اليه الغاية من هولاء الايتام . واما غاية غبطة البطريرك المرقوم
بالاخبار لنا عن ذلك فهو لكي نبذل الجهد بمنع هذا العمل
في طائفتنا حتى لا يقع احد الايتام بايدي المذكورين الذين
يمكنهم اذا شاءوا ان يفيدوا اسعافاتهم لفقراء سورية دون ان يلزموهم
الى ضيافة لاجمات مخلصة فيها لحفظ الايمان الحقيقي فلزم افادة
اخوتكم ذلك لكي تسهروا وتنبهوا السهر وتفرغوا كل الجهد في صد
هذا العمل المضر في ابرشيتكم وعندنا تحقق جزيل سهركم على
ما به شرف ديانتنا الكاثوليكية المقدسة وابعاد ابناء ابرشيتكم
عن كل ما يلحق بذلك وهذا كاف والبركة الرسولية تشمل حضرتكم
ثانيا هـ في ٢٦ ك ا

الحقير بولس
بطرس البطريرك
الانطاكي



محفوظات البطريركية المارونية.

وثيقة رقم (٣٢)

إعلام من الديوان البطريركي بوصول درع التثبيت (الباليون) للبطريرك بولس مسعد. ١٨٥٥م.

محفوظات البطريركية المارونية.

[illegible]



ولاسن الخارجين . والعلمانيون ممتثلين عمليا بالاطاعة البنية المخلصة الى ما يبلغونه من الارشادات والتعاليم والمواعظ الـ
من الرعاة والكهنة الذين يرعونهم على مروج القداسة المخصبة فيقتادونهم في مناهج الخلاص الابدي وهم ساهرون عليهم بتلك
اليقظة الواجبة كأناس يأدون حسابهم لئلا يفترسهم عدو الجنس البشري الذي يزأر حولهم كالاسد . وعلى هذه النقطة الـ
الوكيدة نناشدكم باحشاء مراحم ربنا يسوع المسيح ايها الابناء الاعزاء من اي مصاف وطغمة كنتم بان تجاوبوا رغائب فؤا
دنا الابوي هذه وتطابقوها باتمام كل منكم ما تقتضيه منه واجباته الخلاصية بروح السكينة والهدو والتقوى وخو
الذي هو راس كل حكمة متجنبين كل ما يسلك بالخبث وليس كالتعليم الصحيح ومحتفظين بنوع اخص على وديعة الايمان الكاثو
الروماني المقدس اقتفاء باثار قدمائكم الذين لم يحيدوا عنه قط بوقت من الاوقات بل بقوا متمسكين به كما انتم حتى
استمعوا التقريظات الجزيلة والادعية الجليلة من الاحبار الرومانيين الاعظميين واعنا بعد الآخر فيما اننا نرغب منكم جميعا
بان تصلوا من اجل ارتفاع شأن امنا الكنيسة الكاثوليكية المقدسة وتأييد رأسها المنظور الذي هو الحبر الروماني الاعظم
نائب سيدنا يسوع المسيح وخليفة القديس بطرس السليح ومن اجلنا ليعطي نعمة من لدن ابي الانوار لكي يمكننا بواسطتها
نتمم واجبات الوظيفة التي تقلدناها . واما من نحونا فاننا بحوله تعالى مستعدون غاية الاستعداد للعمل بما به خيركم ونجا
ح الروحي غير تاركين من الجهد شيئا مما يوصل الى ارضاء نفسكم الابدي لدينا ملحوظا وصفنا كما انتم جميعا عالمون ايها الا
المحبوبون الذين نختم هذه الاسطر الوجيزة بتقديم الابتهالات الحارة لله تعالى عنكم لكي يهديكم الى الاعمال الصالحة المستوجبة
السماوي ويشفيكم ويحميكم بكل تصرفاتكم المرضية عزته تعالى كيفما اتجهتم باستحقاقات سيدنا يسوع المسيح وشفاعة والدته
مريم العذراء الكلي طهرها وسائر القديسين لاسيما القديسين المعظمين مار مارون ومار يوحنا مارون ونحن نمنح من صميم فؤادنا
جميعكم تكرار بركتنا الرسولية التي هي عربون مودتنا الابوية ثانيا وهـ

اعطي من ديواننا البطريركي في اليوم الاول من شهر تموز سنة [illegible]

[illegible]

وثيقة رقم (٣٣)

رسالة من بطرس البستاني حول نشاطات المبشرين البروتستانت في منطقة حاصبيا وموقف الروم الأرثوذكس منهم. حزيران ١٨٤٤م.

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات - بعقلين.

وثيقة رقم (٣٤)

رسالة من ميخائيل مشاقة إلى سميث البريطاني حول الصراع التبشيري وموقف الأمير الشهابي الحاكم في حاصبيا من هذا الصراع. ١٨٤٤م.

بيروت تطلع بجناب الاكرم الاجل الحبيب المحترم مستر سميث المفخم دام بقاه

جناب حضرة سيدي الاجل المحترم دام بقاه

بعد اهدا جزيل الاكرام وفرط الاشواق الوافره لمشاهدة نور وجهكم الكريم بكل خير وعافيه نعرض لديكم الكرام انه اول امس وصلني تحرير جنابكم الكريم من دون تاريخ
مسرورًا بدوام صحتكم وفهمت وصول معروضي لحضرتكم مما افدتم حرفيًا وبوقتها كان جناب الامير مشرف محله عندنا واطلعته على شرح حضرتكم وصارت
المكالمة اللازمة فاولاً قد تحقق لي بانه باطنًا يريد ان جميع النصارى عنده يتمسكوا بمذهب البروتستانت بسبب انهم يسلكوا بالاطاعة اكثر
من غيرهم من باقي الطوائف وان ذلك لا يضر عليه كونه مسلم ولا يعنيه اختلاف مذاهب النصارى ثانيًا ان التوصيات التي كانت تصدر له
من طرف الحكم في حمايتهم فهي بحسب الظاهر فقط وان الباطن غير ذلك ولهذا هو مجبور باطاعة اوليا امره ثالثًا انه لو اراد ان يتصدر بكليته
لمساعدة البروتستانت فالاخصام لا ينفكوا عن الشكايات عليه للوزرا عندكم بواسطة حضرة جنرال المسكوب الذي يظهر انهم يسلكوا بحسب
مرغوباته ولا ينكر وابغيره كما يحقق ذلك نتيجة الوقايع الحادثة فبناءً على الاسباب المتقدمة لا يقدر على المساعدة الا اذا تغيرت حال
اوليا الامر وانما قد يساعد فيما يمكنه وهو دايمًا يعتبر الشيخ شاهين غبريل انه من خاصته كما سيبدي لانه قدامه خدامات عديده وهكذا
شاهين بركات ونقولا مصلب فهم من اتباع جنابه وارتبوا في بيته فلا يهون عليه باهانتهم ويريد ان يعرفهم تحت اسم بروتستانت كما
يرغبوا ولكن كيف يقدر على ذلك مادام ان اوليا الامر لا يسمحوا بمعرفتهم تحت هذا الاسم فمتى رخص لهم بهذه التسمية من طرف الحكم في جناب
حالاً يعرفهم طايفة مستقلة في ذاتها كباقي الطوايف والان فهو يحامي عنهم في كلما يمكنه ثم اذا كان اخينا الشيخ شاهين غبريل عنده اكتئاب
بشي من جهة الامير نظرًا للظن بانه البروتستانتهم سبب عزله فهذا لم يكن منه شي عند الامير الموما اليه لا بل ينكر ان فجور الاخصام الا سبب عزله
وقد اخذت منه خطاب لاخينا الموما اليه وهو طيه
ثم بتاريخه فهمت ان بطرك الروم قد رجع من راشيا لحاصبيا ويقولوا ان اخينا شاهين قد حضر اليها صحبة المعتمدات الذين توجهوا لطلبه
وان سيادة البطرك يتوجه لبيروت فلا اعلم الحقيقة هذا ما لزم اعراضه مترقبًا بجنابكم ودام بقاكم ١٩ ك ١ سنة

الداعي لكم ميخايل مشاقه

محفوظات المديرية العامة للآثار - بيروت.

وثيقة رقم (٣٥)

جانب من نشاطات المبشرين وقداديس لقاء راحة الأنفس. ١٨٢٤م.

موجب سطرين

أن نا بحسب طلب جناب المعتبر شيخنا الكبير جناب الشيخ ملحم لبس لبنة الحكام الاعجب

فادس قادبيه المحترمه قد قبلناها بشركة رهبنتنا بالمشتركين بقداديس

ورقم اسمها الشريف في دفتر مجمعنا العام فيما بين اسماء المشتركين

بالمشتركين بقداديس وقد قبلت الالتزام على ذاتها المحترمه بتقدمة عشر

قداديس عن كل نفس تنتقل الى رحمة الله من ابناء هذه الرهبنة وبتقدم

المعارض لديها كل عام من اي كان خادم عام رهبنتنا في كل سنة

فرانسا المنتقلين من الرهبنة ذلك العام وجنابها التزم بان تعطي ذلك

وذلك بعد طلب المرسل وصدور امر الله سبحانه بنقل عنها بتقدم عن

نفسها من كل كاهن عشر قداديس وكل اخ تبعتم سبع عشر قداديس

ويصلي عشر مسابح وردية وبحفظها الشركة معونة بها بتقدم

من القداسات والصلوات السنوية عن انفس المشتركين بهذه الرهبنة

وللبيان حرر هذا الكتاب في غرة شهر نيسان سنة ١٨٢٤

الحقير ... اباتي ... رئيس عام حلبي



بيد يوسف ...

محفوظات المديرية العامة للآثار ـ بيروت.

وثيقة رقم (٣٦)

عقد بيع والتسجيل في مجلس الشرع الشريف بدار القمر. ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م.



محفوظات المرحوم سليمان أبو عز الدين.

وثيقة رقم (٣٧)

مداخلة الشيخ بشير جنبلاط في إحدى المسائل الإرثية.

حضرة محبنا المكرم المطران ابرهيما مارونا الكريم حفظه الرب

[illegible] في كل خير وعافية از في احسن وقت وصل مكتوب

[illegible] الذي [illegible]

محبتكم [illegible] باعلام سلامتكم وفهمنا كافة التفاصيل الذي [illegible]

اخونا [illegible] فرنسيس [illegible] قبلان المتوفي والذي [illegible]

عندكم [illegible] بالمدان [illegible] رجالها ليس في [illegible] علي ان

حفظ ان اخونا [illegible] فرنسيس مقدم مع اخونا [illegible]

[illegible] علي ان [illegible]

[illegible] الذي [illegible]

اخونا الموصي اليه [illegible] جميع [illegible] المتوفي [illegible]

يقبلها عقلكم وكذلك [illegible] بالعوده الذي

في البلاد [illegible] رجالها [illegible]

[illegible] رجالها [illegible]

وبعد [illegible] محبتكم علي [illegible] كافة المشروح [illegible] الذي

[illegible] حضرة محبنا المطران [illegible]

والوصي [illegible] جميع [illegible]

[illegible] علي [illegible] الذي [illegible]

[illegible] جميع الدعاوي الذي [illegible]

[illegible] الذي [illegible] الي الملك [illegible]

بجميع [illegible] لا يجوز [illegible] الديون [illegible]

[illegible] باعلام [illegible]

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات ـ بعقلين.

وثيقة رقم (٣٨)

فتوى صادرة عن البطريرك يوسف التيان بشأن دين مرّ عليه الزمن. ١٨٠٢م.

ما قول العلما المتفقهين بالشرايع المدنية والذمية

عن زيد ادعى على عمر بان له في ذمة والده المتوفى مبلغا من الدراهم بموجب سندات
تاريخها في مدة تنوف عن ثلاثون سنة ولا يوجد بيد زيد ما يدل على انه في كل
هذه المدة طالب والد عمر في حياته ام ولده بعد موته. فهل والحالة
هذه تقوم دعوى زيد وتسمع لدى الشرع ام لا.

افتونا الجواب ولكم الثواب

الجواب والله الهادي الى الصواب

فمن حيث الحال كما بالسوال فلا تقوم دعوى زيد ولا تسمع بالشرع لان
الاوامر السلطانية تمنع كل قاضي عن استماع دعوى تكون مر عليها خمسة عشر
سنة فكم بالاحرى اذا مر ثلاثون سنة كما بالسوال ولا ريب كما مر على اوليا
ومعلمي الدنيا ان الشريعة عينت هذه الزمان اي خمس عشر سنة لقطع الدعاوي لاجل رفع
المشاجرات الحاصلة بين الاخصام وقصاصا صوابا لاولئك الذين يتهاملون عن تمام دعاويهم
في مدة الزمان المعين وكما ان ذلك هو مصرح بالشرايع المدنية والذمية فيلزم اتباعه
شرعا وذمتا والله اعلم

الحقير يوسف بطرس البطريرك الانطاكي

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات ـ بعقلين.

وثيقة رقم (٣٩)

حكم موقع من أعضاء مجلس قائمقامية النصارى وموضوعه إحدى الدعاوى العقارية. ١٢٧١هـ/ ١٨٥٤م.

اشعار من المجلس

عن حالة صار رؤية ما ادعاه الشيخ علي السعدي من دير القمر الوكيل الشرعي عن اسعد ومنصور ولدي احمد محمد من كفر سلوان من طائفة الدروز على محضر معه بالمجلس
الشيخ جرجس نصار من بكفيا من طائفة الموارنة لجهة اراضي عين العسل الكاينه في قرية بوارش الواضع يده عليها الشيخ جرجس المرقوم وبين حدودها بالمجلس
بان الارض المحررة هي ملك موكليه تلقياها بالارث الشرعي عن والدهما المرقوم وان ابيهما تلقاها بالارث عن ابيه وانه من مدة تزيد على خمس عشرة سنة وضع
يده عليها الشيخ جرجس المرقوم بوجه التعدي من دون مسوغ شرعي اذ كانا موكليه بحالة القصر عن درجة البلوغ والرشد فيطلب من المدعى عليه
رفع يده عن الارض المحررة وتسليمها مع المحصولات الناتجة منها لموكليه شرعا واما الشيخ جرجس المدعى عليه فاجاب بان الارض المدعى بها هي من
جملة الاراضي الميرية التابعة قضاء البقاع وانه واضع يده على الارض المحررة بحق منذ امتلاكه مدة تزيد عن خمس عشرة سنة كما زعم المدعي بتصرفه
بالاراضي المحررة من دون معارضة من موكليه المرقومين وادعى بانه في ٦٩ قد غصب موكلاه المرقومان سبعة اكيال حنطة وسنة ٧٠ الماضية
سبعة عشر كيل حنطة وعشرة اكيال شعير وذلك من اصل حصته من محصولات الارض المحررة فيطلب هذا القدر كله من موكليه وترجيعه
له وهذا على الوكيل المسطور فصادق على اخذ موكليه من محصولات الاراضي المحررة في ٦٩ خمسة اكيال حنطة وفي ٧٠ خمسة عشر كيل حنطة وخمسة
اكيال شعير فقط زاعما ان ذلك ربع ارض موكليه وانكر الباقي فطلب المدعى عليه جرجس المرقوم ترجيع القدر المقر به من الحبوب حيث
لا يسوغ لهما اخذه بمجرد الدعوى ففي سماع تقرير الفريقين تعرفا سعد ومنصور المدعيين بحضرة وكيلهما المرقوم من المجلس انه يلزمهما
رد القدر المحرر من القمح والشعير المقر به اي عشرين كيل قمح وخمسة اكيال شعير لجرجس المدعى عليه حيث ظهر تعديهما باخذه بمجرد دعواهما ملكية
الارض المحررة تعريفا شرعيا واما دعوى الوكيل ملكية الاراضي المحررة لجهة موكليه وما اجاب به عنها جرجس المدعى عليه فتطلب منهما
المقتضى بهذا الشان . وبناء عليه تحرر هذا الاشعار من مجلس قائمقامية نصارى جبل لبنان ليعرض لسعادة القائمقام الافخم فان استحسن
صدور امره الكريم باجرا العمل بموجبه [illegible]

محفوظات المديرية العامة للآثار ـ بيروت.

وثيقة رقم (٤٠)

حكم صادر عن المحكمة الشرعية في بيروت وموضوعه بيع عقار في منطقة كسروان. ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م.

محفوظات المرحوم سليمان أبو عز الدين.

وثيقة رقم (٤١)

مطالبة منصور فياض بدين متوجب له على الأمير اسماعيل الشهابي. ١٢٦٢هـ/ ١٨٤٥م.

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات ـ بعقلين.

وثيقة رقم (٤٢)

إجراءات شكيب أفندي بشأن تأليف مجلس كل قائمقامية.

ثانيا فلنرجع لارباب المجلس حيث اهالي الجبل هم عبارة عن طوائف مختلفة فلاجل ان يكون للجميع منهم حصة من اصل عدالة حضرة السلطنة السنية بالمساواه فصار
اللزوم تركيب المجلسين المذكورين من واحد اعضا من معتبرين ومنتخبين كل طائفة وعلى الخصوص كل طائفة حيث لم يكن لها رجوع على عدة لاستماع دعاويها حكم قواعد مذهبها
فصار اللزوم وجود قاضي لكل منهم من ابناء جنسه يكون في المجلس مع هذه الاعضا فبناءً على ذلك كل مجلس حكم بهم مشروط ومقيد بالبنود السابعة فقد صار ترتيب [illegible]
بالكيفية الاتي ذكرها مركبا من الاعضا وكيل للقائمقام ومن قاضي لاهل الاسلام ومن مستشار من اهل الاسلام والاخر متوالي وكذلك من قاضي للدروز ومستشار منهم
وعلى هذا القياس قاضي ومستشار لكل من طوائف الموارنة والروم والروم الكاثوليك ونظرا لهذا الترتيب الاشخاص اللازمين لاعضا المجلسين المذكورين قد
صار انتخابهم وتعيينهم بمعرفة عقلائهم ووطنيهم من معتبرين اهالي الجبل فحيث ان اعضا المجلس بوجودهم لعند رئيسهم الطبيعي وهو قائمقامهم ويستقيموا
بالمحل الذي يخصه ويعقدوا مجلس المشورة في الايام [illegible] عدا ايام التعطيل المعدودة على الدوام بالحلف والكيفية الاتي ذكرها يشتغلوا في [illegible]
للمذاكرة بكافة المواد التي يقتضي احالتها لهم من طرف القائمقام على الاصول التي يصير ابانتها ادناه والاعضا المرقومين هم الذين ايضا تحرر اسماؤهم
وتعدادهم بهذا المحل

ارباب المجلس الذي يوجد بمعية قائمقام النصارى

وكيل القائمقام

من الاسلام — قاضي: الشيخ حسن خطيب من رأس [illegible] — اعضا: سعيد تلاوة [illegible] من [illegible]

من المتاولة — اعضا: [illegible] من [illegible]

من الدروز — قاضي: علي [illegible] من [illegible] — اعضا: علي ابو [illegible] من [illegible]

من الموارنة — قاضي: الخوري [illegible] من [illegible] — اعضا: الشيخ [illegible] من [illegible]

من الروم — قاضي: [illegible] من [illegible] — اعضا: شديد عيسى من [illegible]

من الكاثوليك — قاضي: ابراهيم [illegible] من [illegible] — اعضا: عبد الله ابو حاطوم من زحلة

كاتب المجلس مارونی: الخواجه حبيب [illegible]

ارباب المجلس الذي يوجد بمعية قائمقام الدروز

وكيل القائمقام

من الاسلام — قاضي: الشيخ [illegible] من برجا — اعضا: الشيخ احمد [illegible] من شحيم

من المتاولة — اعضا: قاسم [illegible] من [illegible]

من الدروز — قاضي: الشيخ محمد [illegible] — اعضا: يوسف [illegible] من [illegible]

من الموارنة — قاضي: الشيخ بشارة [illegible] من [illegible] — اعضا: [illegible] من [illegible]

من الروم — قاضي: حنا [illegible] من الشويفات — اعضا: [illegible] من [illegible]

من الكاثوليك — قاضي: [illegible] من دير القمر — اعضا: فارس شكر من [illegible]

كاتب المجلس درزي: محمود تقي الدين من بعقلين

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات ـ بعقلين.

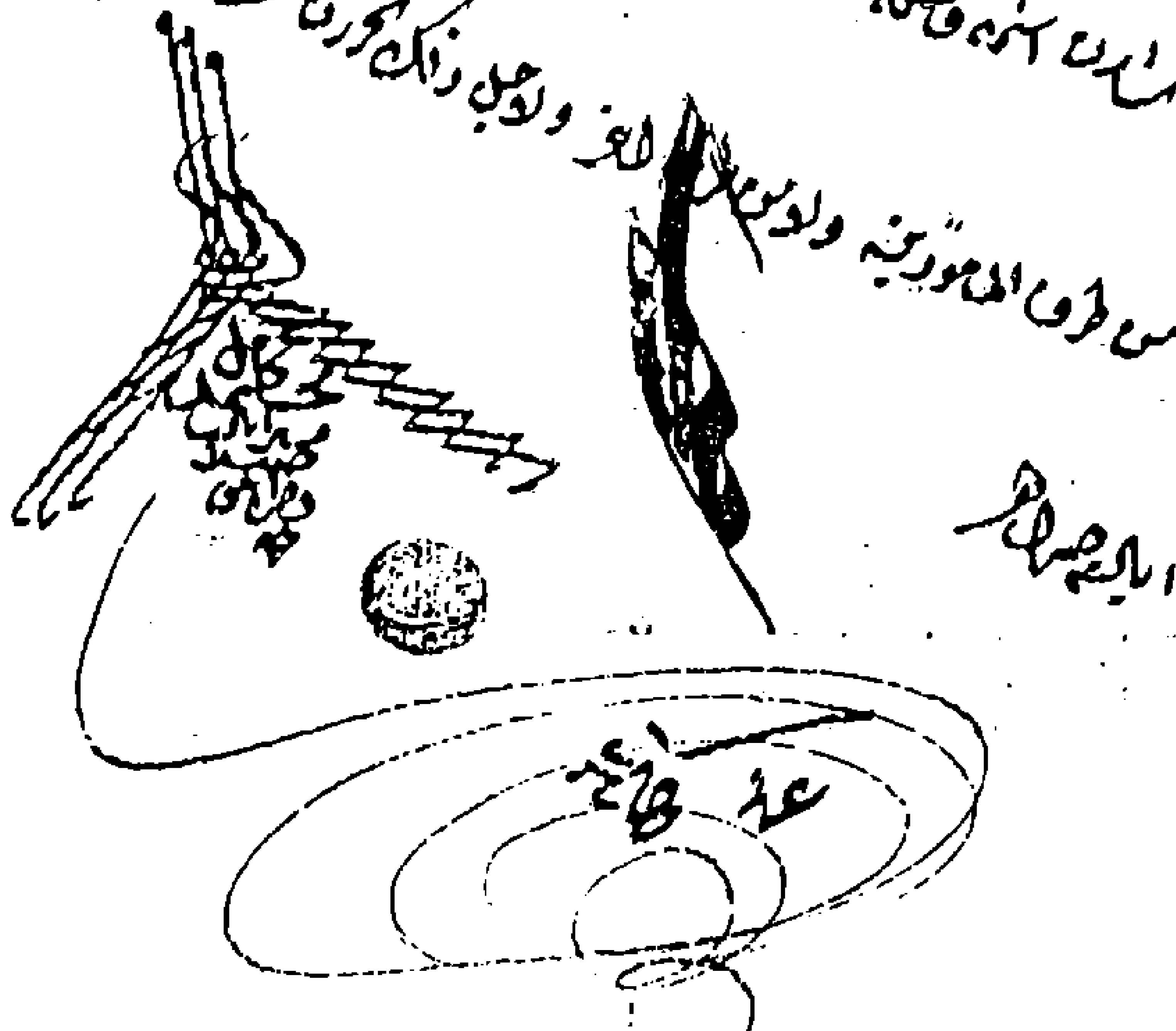
وثيقة رقم (٤٣)

تنظيمات شكيب أفندي. ١٢٦٢هـ/ ١٨٤٥م.

محفوظات المديرية العامة للآثار - بيروت.

وثيقة رقم (٤٤)

مذكرة صادرة عن والي صيدا محمد كامل بشأن توزيع السلاح على رجال الضابطية والتحصيلات في القائمقامية النصرانية. ١٢٦٢هـ/ ١٨٤٥م.



محفوظات المديرية العامة للآثار - بيروت.

وثيقة رقم (٤٥)

رسالة الأمير بشير إلى المشايخ الخازنيين لتوريد مال الإعانة (الفردة). ١٨٣٩م.

حضرة الاخوان العزاز المشايخ بشاره مصعب وكنعان باز وحبيب نقاشه الخازن المكرمين حفظهم

اولاً مزيد الاشواق لمشاهدتكم على كل خير وعافيه انه حيث للان حصل توريد من
مال الاعانه اقتضى موجهينه جناب ولدنا الامير عبد الله قاسم المحترم لاجل الكد عليكم
وعلى الاهالي وسرعة فالمراد حالاً تبادروا بجمع مال الاعانه المذكور وتوردوه من دون
توقف ولا اهمال لان التدقيق عن الان لا يفيدكم والاهالي الا زيادة الاكلاف
يكون معلومكم ذلك ولا تقطعوا اخباركم عنا في ٢٧ ص سنه ٥٥

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات ـ بعقلين.

وثيقة رقم (٤٦)

رسالة من الأمير بشير إلى أهالي دير القمر لجباية مبلغ ٣٥,٠٠٠ قرش.

توزيع فرضة دير القمر

٦٠٠٠	٨٥	الدروز
١٥٠٠	٥	المشايخ
١١٠٠٠	١٤٠	الملكيه
١٣٥٠٠	٢٤٠	الموارنة
٣٠٠٠	٣٠	اليهود
٣٥٠٠٠	٥٠٠	

اعزازنا المشايخ واهالي دير القمر الكرام المحترمين سلمهم الله تعالى

بعد الشوق انه قبل صدر لكم امرنا ان تحرروا حسابات اسم بخمسه وثلاثين الف غرش و ... المطلوب

ولما وجدنا ان جميع البلاد حررت دفاترها وانهت وتقدمت وانتم ما حررتم شي ... وتحتما المبلغ

المذكور عليكم كما هو محرر اعلاه فالمراد كل طايفه تحرر دفتر بما يخصها من المال ... بوجه

السرعه وتقدموه لدينا نؤكد عليكم بذلك

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات ـ بعقلين.

وثيقة رقم (٤٧)

رسالة من الأمير بشير إلى بعض المشايخ الخازنيين وموضوعها إجراء الديموس. ١٨٠٧م.

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات - بعقلين.

وثيقة رقم (٤٨)

جمع الأموال الأميرية في بعض قرى بلاد جبيل. ١٢١٨هـ/١٨٠٣م.

محفوظات المديرية العامة للآثار - بيروت.

وثيقة رقم (٤٩)

تصاعد الأموال الأميرية المترتبة على بلاد الشوف وجبيل منذ أيام الأمير يوسف الشهابي.

محفوظات المديرية العامة للآثار - بيروت.

وثيقة رقم (٥٠)

رسالة من الأمير بشير الثاني إلى أهالي الشوير والخنشارة وبتغرين بخصوص الأموال الأميرية.

الى المحبين اهالي الشوير والخنشاره وابتغرين سلمهم الله
وبعده بخصوص الميري والحواله المرتبه عليكم اخوننا الامرا بيت قايدبيه
المراد توردوها لخزنتهم حسب العاده من دون محاوله ولا تاخير عرفناكم
ذلك

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات ـ بعقلين.

وثيقة رقم (٥١)

لائحة بأموال عينية مقدمة إلى أحد الأعيان المقاطعجيين بمناسبة أحد الأعياد. ١٨١٠م.

محفوظات المديرية العامة للآثار - بيروت.

وثيقة رقم (٥٢)

رسالة من القائمقام حيدر اسماعيل إلى مأموري كسروان بشأن إرسال الأموال الأميرية.

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات ـ بعقلين.

وثيقة رقم (٥٣)

وصل من الشيخ سعيد جنبلاط عن ميري مزرعة المحاربية.

محفوظات المديرية العامة للآثار - بيروت.

وثيقة رقم (٥٤)

وصل من الشيخ سعيد جنبلاط عن ميري مزرعة الحساني.

محفوظات المديرية العامة للآثار - بيروت.

وثيقة رقم (٥٥)

لائحة بالأموال الأميرية المترتبة على مقاطعات الجبل والبالغة ٣٥٠٠ كيس.

مجموع قاعدة الاميري

اقليم جزين	..٤٣٢١٤
اقليم الخروب	.١..٤٤٤
المركبانة والجرد	..٢٣٨٦٥
اقليم التفاح	..٢٦١٣٠
	.١٩٧٦٩٤
العرقوب	..٨٠٦٤٤
الشوف وغرب البقاع	.١٢٠٦٨٨
الجرد	..٥٥٢٠٧
المناصف والشحار	..٦٢٨٢٢
	.٥٢٣٠٥٤
غرب الفوقاني	..٣٢٣٤٤
غرب التحتاني	..٣٠٢٨٨
[illegible]	..١٤٨٢٨
راس الصقر والجنات	..١١٥٥٨
	.٦٥٦١٦٢
رشميا ومحمد المعوش	..١٦٣٤٠
برج البراجنة	..١٠٩٠٢
ساحل بيروت	..٥٠٦٤٨
المتن وعمانا وزحلة وبسكنتا	.١٧٣٥٠٢
	.٩١١٣٥٤
دقدواد كودم	...٥٩٩٠
غزير	..١٤٣٧٣
كسروان	.١١٤٠٦٨
بلاد جبيل	.٢٣٣٨١١
	١٧٥٠٠٠٠

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات ـ بعقلين.

وثيقة رقم (٥٦)

حجة شراء حارة في قرية بيت الدين بتاريخ ١٧٢٢م.

محفوظات الأسرة الجنبلاطية - المختارة.

فهرس الوثائـــق

الرقم	التاريخ	المصدر	مضمون الوثيقة	الصفحة
١	١٢٦٥هـ/ ١٨٤٨م	القائمقام أمين أرسلان	عقد مساقاة بينه وبين أحد الفلاحين في قرية زغدرايا.	٣٣٥
٢	١٨٣٠	حبيب بشارة الخازن	عقد بين أحد المشايخ الخازنيين بطرس وبولس اندراوس حول زراعة صنوبر في أرض تخص المشايخ ويحدد العقد تقديمات كل من الفريقين وكيفية حصة كل منهم مع المحافظة على حق الرقبة للمالكين.	٣٣٦
٣	١٨٤٧	فارس لحود	موضوعها كمية من إنتاج الدخان (التتن) المرسلة إلى أحدهم.	٣٣٧
٤	٨ تموز ١٨٤٤	أهالي جبة بشري	إعلام من أهالي جبة بشري إلى أهالي بلاد جبيل والبترون حول المسح المقرر للقرى والاسترحام الذي قدمه الأهالي إلى ديوان القائمقام والمتضمن ما لحقهم من المظالم. وأن هذا الأمر ينال قرى جبيل والبترون، والمطلوب إرسال شخص أو شخصين لعقد جمعية في قرية الحدث للإتفاق على العمل المطلوب لأن المسح واحد والصالح واحد والسترة واحدة.	٣٣٨
٥	١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م	والي صيدا	بيلوردي منه إلى أهالي جبة بشري يهددهم فيه بعسكر الأرناؤوط إذا استمروا في عدم تأديتهم الأموال الأميرية في حين أن سائر القرى قد أدت الأقساط الثلاثة الأولى، أما القسط الرابع فمتوقف على إجراء المساحة. كما يدعوهم إلى عدم الانخداع بدعوة بطرس كرم وجرجس ضاهر.	٣٣٩

الرقم	التاريخ	المصدر	مضمون الوثيقة	الصفحة
٦	٢٨ أيار/ ١٨٤٧	تنظيمات المساحة	بنود تنظيمات المساحة المقترحة لجبل لبنان الذي يتألف من أربع وعشرين مقاطعة وتحتوي التنظيمات على عشرة بنود نصت على كثير من التفاصيل المتعلقة بكيفية إجراء المساحة والموظفين والمساحين والمقدرين والذي على ضوئه يتقرر مبلغ الويركو من أرزاق وأعناق.	٣٤٠
٧	بدون تاريخ	خليل شهاب	إعلام إلى الشيخ فرجان الخازن حول ترك بعض عمال المسابك أعمالهم والتوجه للعمل في مسابك البلاد. لذلك يقتضي إبلاغهم للعودة تحت طائلة مصادرة أملاكهم وعدم قبولهم في البلاد.	٣٤٢
٨	١٤ شوال ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م	بعض مشايخ آل الخازن	توجيه وسائل النقل (الضهر) الموجودة في كسروان لنقل ٨٠٠ قنطار فحم من قرنايل إلى بيروت بناء على طلب الأمير عبد الله.	٣٤٣
٩	بدون تاريخ	باز عبد الأحد باز	لائحة تحتوي على ثمن حرير أبيض وحرير أصفر ورسالة من باز عبد الأحد باز إلى الشيخ حصن بشارة الخازن حول الأسعار الواردة في اللائحة.	٣٤٤
١٠	رمضان ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م	نقولا رفول	رسالة إلى أحدهم حول بيع حرير وتأخر البيع بحجة أن الحرير يخص دير قزحيا وحصول خسارة نتيجة لذلك والمطلوب الحكم بدفع الثمن والتعويض بسبب الإدعاء الباطل.	٣٤٥
١١	١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م	الأمير بشير الشهابي	مراسلة منه إلى الشيخ بشارة حصن الخازن حول ثمن غنم مستحق لابن عمه وردان الخازن وإذا كان هناك من دعوى فإن الفصل بها يعود لمحكمة غزير.	٣٤٦

الرقم	التاريخ	المصدر	مضمون الوثيقة	الصفحة
١٢	٢٣ شباط/ ١٨٤٦	يوسف الخازن	مهمة مالية قام بها يوسف الخازن في الآستانة وموضوعها كشفان ماليان. والوثيقة تؤكد على العلاقات التجارية بين سوريا والآستانة.	٣٤٧
١٣	١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م	بيان أسعار	بيان أسعار النقد المتداول وأسعار الحرير بين سنتي ١٢٤٢هـ و١٢٥٢هـ، وهو معطى بناء على الطلب وقد وقعه محرره طنوس قناواتي وشهد عليه ابراهيم جاوش.	٣٤٨
١٤	١٦ ك١/ ١٨٥٤	الشيخ منصور الخازن	لائحة ببعض النقود المتداولة مع قيمتها وهي جزء من سند والعملة الواردة فيه لم يتم تحويلها إلى قروش للاختلاف الحاصل حول القيمة.	٣٤٩
١٥	١٢٧١هـ/ ١٨٥٥م	بيولوردي شريف	يعلن فيه قيمة المسكوكات المتداولة بفئات متفاوتة على أن تعتمد منذ الآن القيمة المحددة في البيولوردي المذكور.	٣٥٠
١٦	١٢٧٥هـ/ ١٨٥٨م	صداق زواج	صداق زواج المدعوة نسيم ابنة يوسف الخبيص من بلدة دير القمر ومحمود بن سلمان بن أحمد القاضي والصداق قدره ثلاثماية قرش من القروش الأسدية الرائجة وكل قرش أربعون مصرية مع كسوة كاملة. وفي العقد وكالة لأخيها سليمان ولوالد زوجها سلمان القاضي.	٣٥١
١٧	٧ أيار/ ١٨٦٢	الخادمة سمعانية	قائمة تثمين جهاز سمعانية خادمة الشيخ قنصوه الخازن والقائمة تحتوي على بضائع وألبسة تختص بالعرائس مع بعض مفروشات المنزل.	٣٥٢

الرقم	التاريخ	المصدر	مضمون الوثيقة	الصفحة
١٨	١٢٦٦هـ/ ١٨٤٩م	والي صيدا والأمير حيدر	أمر من والي صيدا يمنع فيه إطلاق الرصاص في الأعراس تحت طائلة السجن لمدة ستة أشهر وأن تسامح المأمورين هو سبب بقاء هذه المخالفة. وقد جرى تعميم هذا الأمر من قبل الأمير حيدر اسماعيل على جميع أصحاب العهدات في القائمقامية الشمالية.	٣٥٣
١٩	بدون تاريخ	قاسم شهاب	إعلام إلى المشايخ الخازنين بأوامر الأمير بشير الثاني بإبطال عادات غير حميدة مثل سرج خيل ودوران في المحمل بشخص الميت وحمل بيارق ومناداة، وأن على الوافدين حمل ذهبتهم معهم، وعدم إطلاق النار في الأعراس والأفراح.	٣٥٤
٢٠	١٣ ك٢/ ١٨٥٠	بعض الخوارنة	عادة تناول الطعام في المآتم ومحاولة الغاء هذه العادة، والوثيقة موضوع المراسلة تؤكد على إبقاء عادة تناول الطعام في المآتم وضرورة إرجاع القديم إلى قدمه.	٣٥٥
٢١	بدون تاريخ	الخوري يوسف الخازن	إعلام بشأن إنتهاء العمل بصناعة طنطور وتأكيد على البدء بآخر مع لائحة بأنواع الذهب وأوزانه.	٣٥٦
٢٢	بدون تاريخ	مجهول	لائحة المفروشات المستعملة في القرن التاسع عشر.	٣٥٧
٢٣	١٩ آب ١٨٦٩	صاحب أحد معامل الحرير	رسالة أحد المطارنة وموضوعها عمل الفتيات في كرخانات الحرير مع تعهد صاحب العمل بمناظرة البنات من قبل زوجته. وأن عددهن قد وصل إلى ١٣٠ بنتاً وهن معلمات لمشغل الحرير، وقد قام بعض أصحاب المعامل بالاتفاق مع بعضهن للعمل لديهم. وفي الرسالة مطالبة لسيادة المطران بالتدخل لإرجاعهن إلى عملهن السابق، وهذا ما يحول دون الإستعانة بعمل الرجال.	٣٥٨

الرقم	التاريخ	المصدر	مضمون الوثيقة	الصفحة
٢٤	٨ت١ ١٣٣٣هـ/ ١٩١٤م	حسين منصور غنام	شراؤه قطعة أرض بخراج بلدة دير بابا، مع تأكيد المشتري على انتسابه إلى بلدته دير القمر رغم مرور نصف قرن على خروجه منها.	٣٥٩
٢٥	١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م	مجهول	رسالة من أحدهم إلى زوجته وفيها ذكر لمرض الطاعون الواغش الذي انتشر في منطقة بكفيا. وأنه لا بد من الوقاية بعد وقوع الشبهة في بيت بو ملحم.	٣٦٠
٢٦	١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م	عبد الله شهاب	رسالة منه إلى المشايخ الخازنيين حول ظهور الطاعون الواغش في المتن. لذلك يقتضي وضع رباطة (نواطير) على جسر نهر الكلب لمنع الناس من التوجه إلى هناك، والذي يخالف يطرد من قريته.	٣٦١
٢٧	بدون تاريخ	مجهول	حول إنشاء المدرسة الداودية في بلدة عبيه، ودور الأمير ملحم أرسلان في إنشائها. وفي الوثيقة معلومات عن وضع التعليم والجهل المطبق نتيجة الفتن والدمار.	٣٦٢
٢٨	١٨٣٨	بعض مشايخ آل تلحوق	تعهد من حيدر تلحوق وامرأة أخيه حسن إلى السنيور طمسن الأميركاني حول تعليم أحد آل تلحوق والالتزام بدفع النفقات السنوية على قسطين. ومدة التعليم هي أربع سنوات.	٣٦٣
٢٩	١٨٣٣	حنا الوتوات	تعهد من حنا الوتوات يسمح للسنيور هبرد باستعمال جميع الوسائل الكفيلة بإرجاع ابنه إلى المدرسة بعد أن عصى قوانينها ومنها الضرب أو الإقناع أو أي واسطة تعيده إلى المدرسة.	٣٦٤

الرقم	التاريخ	المصدر	مضمون الوثيقة	الصفحة
٣٠	بدون تاريخ	مجموعة شهود	شهادة بالقس حنا قسطنطين تنفي عنه تهمة مضادة الكنيسة الكاثوليكية وخراب الدير وأن القس لم يظهر منه إلا التعليم المسيحي، والكرازة المستمرة المفيدة للخلاص.	٣٦٥
٣١	٢٦ ك١/ ١٨٦٠	البطريرك بولس مسعد	رسالة منه إلى المطران طوبيا عون حول معلومات مؤداها أن أحد البروتستانت الجرمان يجمع أيتام سورية الكاثوليك لتربيتهم تربية بروتستانتية وأن العدد هو نحو ألف طفل. وفيها أنه لا بد من بذل الجهد لمنع هذا العمل، ووقوع أطفالنا بيد البروتستانت الذين يمكنهم إذا شاؤوا تقديم إسعافات لفقراء سورية، ولكن دون أن يلزموهم بضيافة لا ضمانة مخلصة فيها لحفظ الإيمان الحقيقي.	٣٦٦
٣٢	١٨٥٥	الديوان البطريركي	إعلام من البطريرك بولس مسعد يعلم فيه أبناء رعيته بوصول درع التثبيت من روما وهو المعروف بالباليون المقدس. وفي الوثيقة معلومات حول خلافة البطريرك السابق يوسف الخازن فضلاً عن اجتماعات وانتخابات وتواريخ دقيقة.	٣٦٧
٣٣	٢١ حزيران/ ١٨٤٤	بطرس البستاني	مراسلة يخبر فيها عن نشاط المبشرين البروتستانت في منطقة حاصبيا والصراعات التي كانت تدور بينهم وبين الروم الأورثوذكس وموقف الأمراء الشهابيين من هذا الصراع كما تتناول الوثيقة موضوع التعليم وعدد التلاميذ نحو ٤٠ ولداً والطب وغير ذلك.	٣٦٩

الرقم	التاريخ	المصدر	مضمون الوثيقة	الصفحة
٣٤	١٩ ك١/ ١٨٤٤	ميخائيل مشاقة	رسالة منه إلى المستر سميث يبرر فيها موقف الأمير الشهابي حاكم حاصبيا وصراع الروم الأرثوذكس والبروتستانت، وعدم قدرة الأمير الشهابي الجهر بمساعدة البروتستانت لوجود القنصل الروسي.	٣٧٠
٣٥	نيسان/ ١٨٢٤	رئيس دير سيدة اللويزة	جانب من نشاط المبشرين، انضمام والدة الأمير ملحم أبي اللمع وهي ابنة الأمير فارس قايدبيه إلى الرهبنة واشتراكها بعشرة قداديس عن كل نفس. وبعد عينها يقدم عن نفسها عشرة قداديس من كل كاهن وسبعة عشر قداساً من كل أخ، ويصلى عشر مسابح ورديان. . .	٣٧١
٣٦	جماد الأول ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م	القاضي أحمد تقي الدين	عقد بيع من محمد ناشي من قرية عماطور إلى السيدة خولا زوجة الأمير محمود الشهابي، والعقد مسجل في مجلس الشرع الشريف بدار القمر وعليه ختم القاضي أحمد تقي الدين.	٣٧٢
٣٧	بدون تاريخ	الشيخ بشير جنبلاط	مراسلة منه إلى المطران يوحنا مارون وموضوعها خلاف نشأ بين شقيق المتوف وزوجته بسبب الإرث ووفاء بعض الديون. والوثيقة تحتوي تعليمات الشيخ بشير واقتراحاته لحل تلك المسألة.	٣٧٣
٣٨	٧ ت٢/ ١٨٠٢	البطريرك يوسف التيان	فتوى صادرة عنه بشأن دين مر عليه ثلاثون سنة ومؤدى الفتوى أن الأوامر السلطانية تمنع سماع أي دعوى مر على موضوعها خمس عشرة سنة.	٣٧٤

الرقم	التاريخ	المصدر	مضمون الوثيقة	الصفحة
٣٩	١٤ صفر ١٢٧١هـ/ ١٨٥٤م	مجلس قائمقامية النصارى	دعوى عقارية محالة إلى مجلس قائمقامية النصارى من القائمقام بشير أحمد. والحكم موقع من جميع أعضاء المجلس ويحمل إثنا عشر ختماً تمثل جميع الطوائف والمذاهب في الجبل.	٣٧٥
٤٠	١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م	المحكمة الشرعية في بيروت	حكم صادر عن المحكمة الشرعية في مدينة بيروت وموضوعه بيع عقار في منطقة كسروان والبائع هو نعمة الله العضم من قرية ذوق مكايل بمبلغ / ١٠,٠٠٠/ قرش فضة أسدية كل قرش ٤٠ مصرية.	٣٧٦
٤١	١٢٦٢هـ/ ١٨٤٥م	منصور فياض	عرضحال مقدم من منصور فياض من رعايا بيروت يطالب فيه الأمير اسماعيل الشهابي بدين مقداره ٢٩٧٥ قرشاً، وفي حال التمنع فعليه إقامة دعوى بمجلس الشورى في بيروت.	٣٧٧
٤٢	بدون تاريخ	تأليف مجلس كل قائمقامية	وثيقة تنص على بعض اجراءات شكيب أفندي وفيها نص على تأليف مجلس كل قائمقامية من الطوائف في جبل لبنان، وكل طائفة يمثلها قاضٍ ومستشار، وفيها أسماء الأعضاء مع طوائفهم وقراهم.	٣٧٨
٤٣	١٢٦٢هـ/ ١٨٤٥م	شكيب أفندي	نص التنظيمات المعروفة بتنظيمات شكيب أفندي وهي التعديلات والتنظيمات التي أدخلها وزير الخارجية العثماني سنة ١٨٤٥ على نظام القائمقاميتين وإصلاحات إدارية وقضائية وضريبية وقد جرى تقنينها في ست مواد.	٣٧٩

الرقم	التاريخ	المصدر	مضمون الوثيقة	الصفحة
٤٤	١٢٦٢هـ/ ١٨٤٥م	محمد كامل والي صيدا	مذكرة صادرة عنه موضوعها توزيع الخمسماية قطعة سلاح المخصصة لرجال الضابطية والتحصيلات في القائمقامية النصرانية.	٣٨٠
٤٥	٢٧ صفر ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م	الأمير بشير الشهابي	رسالة إلى المشايخ الخازنين يعلمهم فيها بإرسال الأمير عبد الله شهاب «لأجل اللزز عليهم» لتوريد مال الإعانة (الفردة).	٣٨١
٤٦	بدون تاريخ	الأمير بشير الشهابي	رسالة إلى أهالي دير القمر موضوعها جباية مبلغ خمسة وثلاثين ألف قرش من خمسماية مكلف موزعين على الدروز والملكية والموارنة واليهود.	٣٨٢
٤٧	١٢٢٢هـ/ ١٨٠٧م	الأمير بشير الشهابي	رسالة منه إلى أولاد الشيخ حصن الخازن وموضوعها إجراء الديموس الخاص بأملاكهم وإيراد المبلغ الناتج عن ذلك إلى خزينة الأمير. وفي الوثيقة أيضاً دفتر خراج أولاد الشيخ حصن وحصيلة الديموس المترتب عليه ٢٥٥ قرشاً وربع القرش (عشرة مصرية).	٣٨٣
٤٨	١٢١٨هـ/ ١٨٠٣م	الأميران حسين وسعد الدين شهاب	جمع مال الميري الخاص بالشيخ حيدر الخازن في بلاد جبيل عن سنة ١٢١٨هـ/ ١٨٠٣م وذلك عن قرى لحفد وجاج وترتج مع الديموس العائد لأرزاق الشيخ حيدر (سقي رشميا وجاج وترتج).	٣٨٤
٤٩	بدون تاريخ	حاوي خبر	وثيقة تستعرض المال الميري المترتب على جبل الشوف وبلاد جبيل منذ فترة حكم الأمير يوسف الشهابي حتى أواسط حكم الأمير بشير (١٨٢٥).	٣٨٥

الرقم	التاريخ	المصدر	مضمون الوثيقة	الصفحة
٥٠	بدون تاريخ	الأمير بشير الشهابي	رسالة منه إلى أهالي الشوير والخنشارة وبتغرين بخصوص دفع الميري والجوالة المترتبة عليهم إلى الأمراء بيت قائدبيه.	٣٨٦
٥١	١٨١٠	مجهول	بيان بالعيدية التي دخلت إلى حارة أحد الأعيان المقاطعجيين وهي مواد عينية من صابون وسكر وبن وغير ذلك.	٣٨٧
٥٢	١٠ شوال ١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م	القائمقام حيدر اسماعيل	رسالة منه إلى مأموري كسروان يلح عليهم بضرورة إرسال الأموال الأميرية إلى صراف القائمقام وأنه مرسل إليهم ستة أنفار للمساعدة وإلا فإن عسكر الولاية يقوم بتأدية المهمة.	٣٨٨
٥٣ و ٥٤	١٢٧٤هـ/ ١٨٥٧م	الشيخ سعيد جنبلاط	وصل بنصف قيمة مال الميري المترتب على مزرعة «المحاربية» عن سنوات ١٢٥٧ ـ ١٢٧٤ ووصل بنصف قيمة مال الميري المترتب على مزرعة الحساني. والباقي يسامح به الشيخ قاسم معضاد أبو شقرا.	٣٨٩
٥٥	بدون تاريخ	مجهول	لائحة بمجموع الأموال الأميرية المترتبة على المقاطعات اللبنانية والبالغة ١,٧٥٠,٠٠٠ قرش أي ٣٥٠٠ كيس.	٣٩٠
٥٦	١١٣٥هـ/ ١٧٢٢م	أبو محمد عبد الصمد	حجة شراء حارة في قرية بيت الدين مؤلفة من غرفتين وقبو بمبلغ ماية قرش كبار كاملة الوزن والعيار.	٣٩١

الملاحق

ملحق رقم (١)

أسماء وأدوات الفلاحة القديمة
من كتاب القول الفصل في رد العامي إلى الأصل، الأمير شكيب ارسلان، تحقيق الدكتور محمد خليل الباشا

وبما أن أدوات الفلاحة القديمة أوشكت أن تنقرض، ولكي لا تضيع أسماؤها، أورد بعضها الدكتور محمد خليل الباشا في هامش كتاب القول الفصل في رد العامي إلى الأصل للأمير شكيب أرسلان، صفحة ٤٤ ـ ٤٥.

البرك لفظة أرامية ككثير غيرها من أدوات الحراثة وهذه أجزاؤه:

الكابوسة ـ مقبض البرك الذي يضع يده عليه الحرّاث، وفصيحه: السخِّين.

الذكر ـ القائمة تحت المقبض، وفصيحه: الدَسْتَق أو المِقْوَم.

الفجلة ـ الخشبة التي تشدُّ عليها السكة، وفصيحها: العَضْم أو الدَجْر.

الصِمْد ـ الخشبة التي يركب فيها الذكر وتمتد قرابة ذراع بين الثورين، وفصيحها الطَيْحُ أو الوجُّ.

الوصلة ـ عود يوصل بالصمد ويمتد بين الثورين إلى النير، وفي مصر تسمّى «القصبة» وفصيحها: السلْب أو الصَبْط أو المِيس أو الحَلِّي.

المَتَعَة ـ خشبة معترضة تركب في رأس الوصلة لكي تعلق بالحلقة في النير فتجر البرك في أثناء الفلاحة ولا أعرف لها مرادفاً في الفصيح، ويسميها العامة أيضاً «قطريب».

النير ـ خشبة توضع على رقبتي الثورين وتشد ليقرنا، اللفظة فصيحة ويرادفها المِقْرن والمضمدة، وفي مصر يسمى الناف.

السبلين ـ خَشبات أربع في النير لحجز رقبتي الثورين، وفصيحها: الأسْمِقَة وواحدها السميق، وهما أيضاً البنيقتان والعضادتان والسميعان، ويكونان إلى جانبي رقبة الثور.

الشرعة ـ حبل من شعر يشد الحلقة إلى النير، وربما صنع من السريد، وهو في اللغة الواسط.

الحلقة ـ عود محنيٌّ كالحلقة تشده الشرعة إلى النير وبها تعلق المتعة، وفصيحها الفَقِيْص.

ومعظم هذه الأسماء العامية من السامي المشترك.

ملحق رقم (٢)

النقود الرائجة في العهد العثماني ومؤشر أسعار بعض الحاجيات
بين سنتي ١٧١٠ ـ ١٨٣٠

أولاً: الذهب (بالغروش التركية)

الليرة الانكليزية: ١٣٦ وربع الغرش
الليرة العثمانية: ١٢٤ غرشاً ونصف
الليرة الفرنسية: ١٠٩ غروش إلا ربعاً

ثانياً: الفضة (بالغروش التركية)

الريال المجيدي: ٢٣ غرشاً وربع
النصف مجيدي
الربع مجيدي
الزهراوي: ٢٥ أو ٢٦ غرشاً
البرغوت: متليكان
النصف برغوت

ثالثاً: الحديد الأبيض (النيكل)

البشلك: ٣ أو ٥ غروش
المتليك: ٥ نحاسات
النحاسة: ونصفها ٥ مصاري

النقود الأجنبية

الغيوريني: ٣ غروش وربع
المانوت: ٢٠ غرشاً ونصف
الشوشة المبخوش: ٢٨ غرشاً
العمود المبخوش: ٢٨ غرشاً
الغازي: ٢٥ غرشاً
الليرة الفرنسية: ١٠٧ غروش
الليرة المسكوبية: ١٠٩ غروش
الليرة المجيدية: ١٢٣ غرشاً
الليرة الانكليزية: ١٣٥ غرشاً

النقود الرائجة
من ١٨٦٥ ـ ١٨٨٣

الغرش: ٤٠ بارة ١٢ شاهية
البارة: ٩ جدد
الريال المجيدي: ٢٠ غرشاً
الليرة: ١٠٠ غرش
الكيس: ٥٠٠ غرش
الزهراوي: بشلكان
البشلك: ٣ غروش و٥ بارات
المتليك والبرغوت والنحاسة

مؤشر الأسعار لبعض المواد الغذائية وغيرها
بين ١٧١٠ ـ ١٨٣٠

	السنوات	السنوات	السنوات	السنوات
المواد الغذائية	١٧١٠ ـ ١٧٤٠	١٧٤٠ ـ ١٧٧٠	١٧٧٠ ـ ١٨٠٠	١٨٠٠ ـ ١٨٣٠
كيل القمح	من ٣٠ إلى ٣٢ بارة	من غرشين لغرشين وربع	من ٣ غروش إلى ٣ ونصف	من ٥ إلى ١٠ غروش
قفّة رز	٣ غروش ونصف	٥ غروش	١٠ غروش	من ٢٠ إلى ٣٠ غرشاً
كيل الفول	غرشان	غرشان ونصف	٣ غروش ونصف	٤ غروش
رطل السمن	٢٧ بارة	غرش وربع	من ٣ إلى ٤ غروش	من ٤ إلى ٦ غروش
رطل الزيت	٢٠ بارة (نصف غرش)	من ٢٥ إلى ٣٥ بارة	غرش وربع	من غرش إلى غرشين
كيل الزيتون	غرش ونصف	غرش وثلاثة أرباع	غرشان ونصف	٣ غروش
كيل العدس	غرش ونصف	غرشان وربع	٣ غروش وربع	٤ غروش
كيل الحمّص	غرشان	٣ غروش	٣ غروش ونصف	٤ غروش
كيل الملح	٤ غروش	٧ غروش	٨ غروش	من ٣ إلى ١٠ غروش
رطل الطحين	١٢ بارة	١٨ بارة	٢٥ بارة	غرش ونصف

	السنوات	السنوات	السنوات	السنوات
رطل الدبس	٨ بارات	١٢ بارة	١٥ بارة	٢٠ بارة
رطل البن	غرشان	٣ غروش ونصف	٤ غروش ونصف	٦ غروش
رطل اللحم	٢٠ بارة	٣٠ بارة	غرش ونصف	غرشان
رطل السمك	١٠ بارات	١٥ بارة	-	-
رأس الماعز	غرشان	٣ غروش	خمسة غروش	-
رطل العرق	غرش واحد	غرش ونصف	غرش وربع	غرش ونصف
رطل الخمر	٤ بارات	من ٤ إلى ٥ بارات	من ٦ إلى ٨ بارات	من ٨ إلى ١٣ بارة
كيل الشعير	غرش واحد	غرشان	غرش وثلثان	ثلاثة غروش ونصف
رطل الحرير	٢٠ غرشاً	٢٢ غرشاً	من ٢٤ إلى ٢٦ غرشاً	من ٤٠ إلى ٦٠ غرشاً
ماعون الورق	٣ غروش	٤ غروش	٤ غروش ونصف	-
أجرة معلم البناء	٢٠ بارة	٢٥ بارة	غرش واحد	-
أجرة الفاعل	٧ بارات	١٠ بارات	١٥ بارة	-

من كتاب صقر يوسف صقر، تاريخ بجة، ص ٤١١ ـ ٤١٣.

ملحق رقم (٣)

ألبسة السكان وأزياؤهم في القرن التاسع عشر

أ ـ ألبسة الشيخ العاقل:

١ ـ العمامة: طربوش مغربي يُلف على طول ارتفاعه لفة من الشاش الأبيض ولا يجوز إلا أن تنزع عن الطربوش شرابته النيلية.

٢ ـ العباءة: وهي التي تسمى «المقلمية» أو «الخلواتية» نسبة لأنها مقلمة بالأسود والأبيض أو بالأحمر والأبيض وغيرها من الألوان ولأنها تلبس في أوساط العقال المقيمين في الخلوات.

غير أن المقلمية البيضاء والسوداء لا يجوز لبسها إلا في أوساط العقال المتكملين أي «الملتحين» بينما يجوز لبس العباءة الثانية في جميع الأوساط.

٣ ـ القمباز: هو من الكتان الأزرق في الأوساط المتزهدين أو من الكتان الأسود ويجوز أيضاً أن يكون من الجوخ الكحلي أو الأسود.

٤ ـ الزنار: من الصوف أو القطن الأبيض أو الأسمر وهو يلف الوسط فوق «دكة» القمباز.

٥ ـ الحذاء: مداس مقدمته معكوفة وهو مقرّن من الوراء. يلبس في أوساط العقال المتقشفين كحفاً وبدون جوارب ويمكن لبس حذاء عربي عادي لون جلده أسود فوق جوارب سوداء.

٦ ـ اللباس التحتي: قميص أبيض له طوق بدون «قلبه» ولباس بشكل سروال تغطي رجلاه الساقين حتى «بطة» الرجل كما تغطي أعلى الجوارب.

٧ ـ العباءة السوداء وهي لبس مستحدث يلبسها العاقل فوق جميع ألبسته.

ب ـ ألبسة الجاهل (أي غير المتصل بالدين)

الطربوش: استنبولي عادي.

السترة: جاكيت عادية مفتوحة من أسفل خلفها على مسافة ١٥ س. م.

الصدرية: من الجوخ الناعم أزرارها من كلل البريم مرصوفة إلى جانب بعضها رصفاً بحيث لا يبعد الواحد منها أكثر من سنتمترين عن الآخر وهي بلون الجاكيت.

الزنار: من الحرير الأسود ويحسن أن يكون من لون الثوب بكامله ويلبس فوق السروال عند التقائه بالصدرية.

السروال: من الصوف أو الجوخ الناعم بلون الجاكيت مطرّز على أوصاله وأطرافه بالبريم ويحلي جيبيه طبشات بشكل سروة بحره المقصف والمكوي يتدلى حتى أعلى بطة الرجل وساقاه مبرومان حول الرجلين إلى أضيق حد ممكن حتى الكواحل.

الحذاء: لستيك من المستحسن أن يكون بلون الثوب يخلع ويلبس بواسطة وصلتين من المطاط المقمش فوق الكواحل بلون الجلد.

ألبسة المرأة الدرزية من النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين

أ ـ المرأة غير المتصلة بالدين:

١ ـ المنديل: من الشاش الأبيض مطوي بشكل يجعله مقطعاً إلى مستطيلات ضيقة ١٠ × ٥ سنتمر تقريباً.

٢ ـ القرص: من الفضة وتحته طربوش من الجوخ الأحمر (بشكل قلنسوة الراهب الماروني).

٣ ـ الألبسة التحتية:

(١) قميص حرير: شبيهة بقمصان نوم السيدات في عصرنا الحاضر إلا أنها مفتوحة الصدر.

(٢) اللباس: لباس مزموم الساقين في الأسفل ويغطيها حتى الكواحل لونه أبيض.

٤ ـ الألبسة الفوقية: غمبازان من لونين مختلفين، أكمامهما طويلة حتى المعاصم. أطرافهما وأوصالهما مطرزة بالبريم، والصدر فيهما مفتوح ولا يلتقي الجانبان من كل منهما إلا عند أسفل الصدر بحيث يرتبطان ببكلة أو عروة أو ما شابه وحيث يلفهما زنار من الكشمير الذي يربط بشكل يبقى فيه متدلياً إلى جهة ما من الجنبتين ويعلو هذين القمبازين جوخ بنصف كم مطرز الأوصال والدوائر مفتوح الصدر أيضاً كما هو الحال في القمبازين غير أن بكلته غالباً ما تكون من الفضة.

٥ ـ الحذاء: من الجلد الملون مقدمته معقوفة أو عادية يشبه بشكله الحذاء الرجالي العادي أي بدون كعب.

٦ ـ الزينة: غالباً ما كان يعلو الجبهة «كردان» ويغطي العنق عقد أو صنوبرية ويطوق المعاصم والأصابع أساور وخواتم من المعادن الثمينة ويربط الشعر المجدول بضفائر من البريم الأحمر المتصل بسلاسل فضية أو ذهبية مربوطة إلى قطع من النقود كالغوازي والبراغيث والمتاليك وما شابه ذلك.

٧ ـ غطاء الصدر: ويسمى صدراً وهو عبارة عن قطعة من القماش الرقيق الناعم وغير الشفاف مستطيلة الشكل لها بندان في أعلاها يربطان حول العنق فيشك أسفلها تحت القنابيز بشكل يبقى فيه الثديان مطلين جزئياً.

ب ـ المرأة المتصلة بالدين:

لبسها هو ذات لبس المرأة غير المتصلة بالدين على أنه لا يجوز لها أن تتزين وغالباً ما تكون ألوان قنابيزها وخوخها عتمة (معتمة) ولا يبقى من اللائق بها أن تتحلى بالمجوهرات ومن إشارات الاتصال بالدين في أوساط النساء أن تطوق الواحدة منهن بشعرها المجدول وجهها.

عن أوراق قديمة في مكتبتي الخاصة

ملحق رقم (٤)

صفحات من مخطوط فيها معلومات قيمة عن بداية عهد الأمير بشير واختياره لقرية بيت الدين وبنائه القصور فيها وجر المياه وتنصر بعض أفراد الأسرة الشهابية على يد البطريرك يوسف التيان

[illegible]

[illegible]

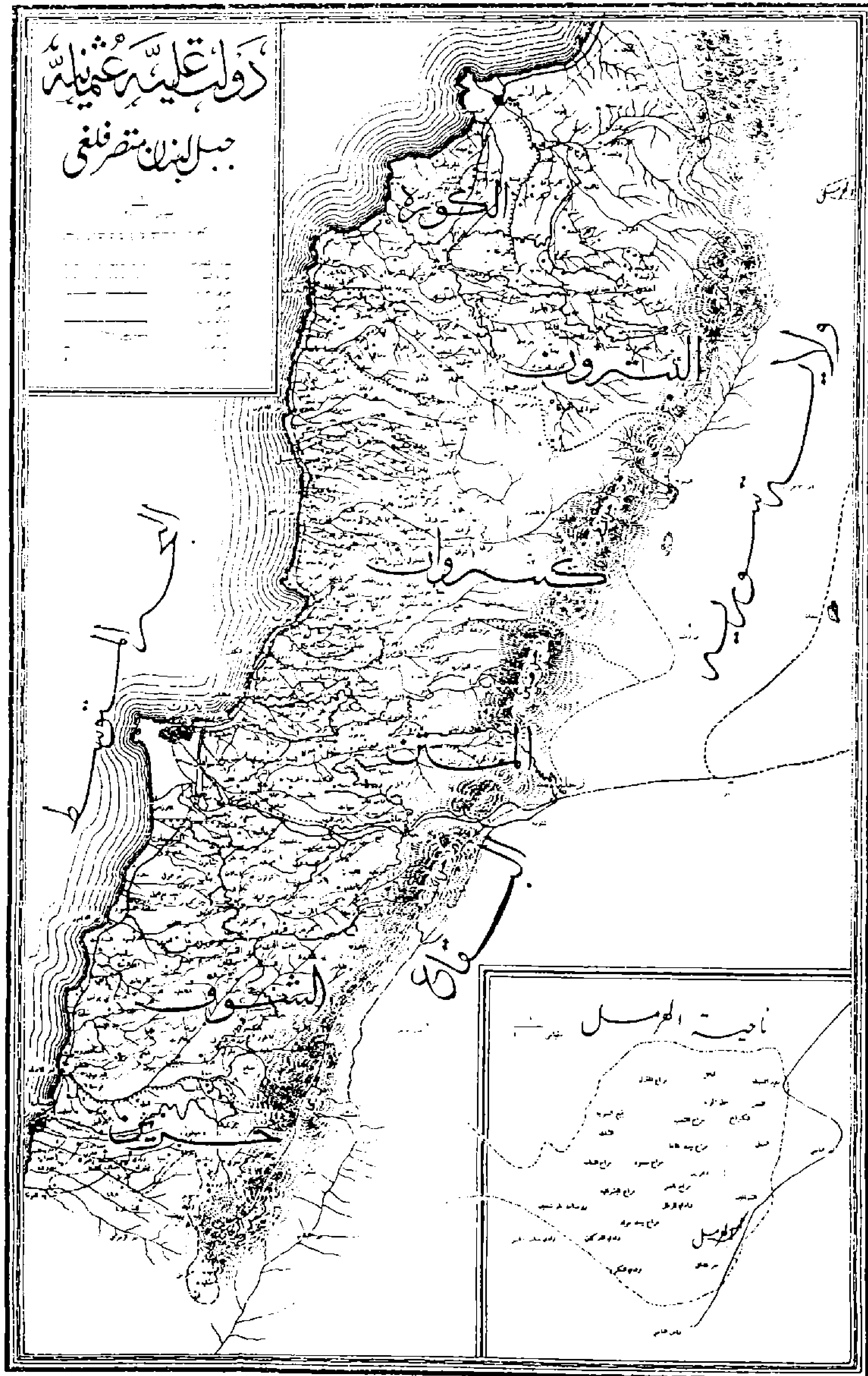
[illegible]

[illegible]

أربع صفحات عن صورة مخطوطة في مكتبتي الخاصة.

ملحق رقم (٥)

خريطة متصرفية جبل لبنان وهي تقريباً مقاطعات الإمارة الشهابية وأراضي القائمقاميتين



خريطة المتصرفية

من كتاب اسماعيل حقي، مباحث علمية واجتماعية.

فهرس الملاحق

١ ـ أسماء أدوات الفلاحة القديمة.

٢ ـ النقود الرائجة في العهد العثماني ومؤشر الأسعار لبعض المواد الغذائية وغيرها بين سنتي ١٧١٠ ـ ١٨٣٠.

٣ ـ ألبسة السكان وأزياؤهم وفيها ألبسة المشايخ العقال وألبسة غير المتصلين بالدين من النساء والرجال في القرن التاسع عشر.

٤ ـ أربع صفحات عن صورة مخطوطة فيها معلومات قيّمة عن بداية عهد الأمير بشير واختياره لقرية بيت الدين وبنائه القصر فيها وقصور أولاده وجر المياه إلى القرية، والتنصر الذي جرى على يد البطريرك يوسف التيان وغير ذلك من المعلومات الهامة.

٥ ـ خريطة متصرفية جبل لبنان وهي تقريباً مقاطعات الإمارة الشهابية وأراضي القائمقاميتين.

فهرس الجداول

مكتبة البحث والدراسة

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر غير المنشورة

أ ـ الوثائق غير المنشورة:

- وثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات ـ بعقلين.
- وثائق المديرية العامة للآثار ـ بيروت.
- وثائق بعض البيوتات والعائلات التقليدية.
- وثائق متفرقة.

ب ـ المخطوطات

- فاخوري، ارسيانوس: تاريخ حوادث لبنان منذ ١٨٤٠ فصاعداً، الجامعة الأمريكية، مكتبة يافث، مخطوط تحت رقم: Mi. C.A. 449/2Á
- مؤرخ مجهول: رسالة في الدرهم والأوزان، مكتبة الأسد الوطنية، دمشق، عدد أوراقها ثلاثة.
- مؤرخ مجهول: جزء من مخطوطة، احتفظ بصورة عنه في مكتبتي الخاصة.
- النكدي، نسيب: الأسرة النكدية، مكتبة يافث، الجامعة الأمريكية، ومكتبة المرحوم عارف النكدي، عبيه.
- نوفل، نعمة الله نوفل: كشف اللثام عن محيا الحكومة والأحكام في اقليمي مصر وبر الشام، منذ أن افتتحتهما الدولة العلية، إلى أن امتازت مصر بالحكومة الوراثية وانتظمت بر الشام في سلك التنظيمات الخيرية، مكتبة يافث، الجامعة الأمريكية، مخطوط تحت رقم: M.S. 956 N32 KAÁ

ج ـ الدراسات والرسائل الجامعية غير المنشورة

- أبو زكي، فؤاد: الأمير جمال الدين عبد الله التنوخي، سيرته وأدبه، أطروحة أعدت لنيل شهادة الدكتوراه في الآداب، إشراف الدكتور أسعد ذبيان، الجامعة اللبنانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الفرع الأول، ١٩٩٤.
- جوهر، رجاء عبد القادر: تاريخ الإمارة الشهابية، أطروحة دكتوراه، اختصاص في التاريخ، إشراف الدكتور منير اسماعيل، جامعة القديس يوسف، بيروت ١٩٨٤.
- حويلي، محمد علي: تطور التعليم في مدارس جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت ١٨٧٨ ـ ١٩٤٥، رسالة أعدت لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، إشراف الدكتور مسعود ضاهر، الجامعة اللبنانية، الفرع الأول، قسم التاريخ، بيروت ١٩٧٩.
- رعد، مارون سمعان: بلاط الأمير بشير الثاني، أطروحة دكتوراه، حلقة ثالثة، إشراف الدكتور نقولا زيادة، جامعة القديس يوسف، بيروت ١٩٧٩.
- سعيد، عبد الله: أشكال الملكية واستثمار الأراضي في متصرفية جبل لبنان وسهل البقاع ١٨٦١ ـ ١٩١٤، أطروحة أعدت لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف الدكتور مسعود ضاهر، الجامعة اللبنانية، الفرع الأول، بيروت ١٩٩٢.
- شرف الدين، هند: الطقوس والشعائر عند الموحدين الدروز، دراسة أعدت لنيل دبلوم في الدراسات المعمقة في الأنثولوجيا، إشراف الدكتور ادوار القش، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الأول، بيروت ١٩٨٧.

ثانياً: المصادر والمراجع المطبوعة

أ ـ مصادر ومراجع معرّبة

- انطونيوس، جورج: يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية، ترجمه عن الانكليزية ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة السابعة، ١٩٨٢.
- أوين، روجر: الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي ١٨٠٠ ـ ١٩١٤، ترجمة سامي الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٩٠.
- باز، سليم رستم: شرح المجلة، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، بدون تاريخ.
- بازيلي، قسطنطين: سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي من الناحيتين السياسية والتاريخية، ترجمه عن الروسية يسر جابر، راجعه منذر جابر، دار الحداثة، بيروت ١٩٨٧.
- بتكوفيتش، قسطنطين: لبنان واللبنانيون، قدمت له إ. م. سميليا نسكايا، عربه يوسف عطا الله، راجعه مسعود ضاهر، دار المدى للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٦.
- بوديكور، لويس: دور فرنسا في لبنان، تعريب وتحليل كرم جوزف انطون، لا دار، ١٩٨٢.
- بولياك، ا. ن: الإقطاعية في مصر وسوريا ولبنان، نقله عن الانكليزية عاطف كرم، منشورات دار المكشوف، بيروت ١٩٤٨.
- بونيه، أ.: الدولة والتنظيم الاقتصادي في الشرق الأوسط، ترجمة راشد البراوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٠.
- بيولان، الفيكونتيس داڤيو: في بلد الموارنة، عربه عن الفرنسية وحققه كميل أفرام البستاني، دار لحد خاطر، بيروت ١٩٨٧.
- تشرشل، تشارلز: بين الدروز والموارنة في ظل الحكم التركي من ١٨٤٠ إلى ١٨٦٠، ترجمه عن الانكليزية فندي الشعار، دار المروج، ١٩٨٤.
- تشرشل، تشارلز: جبل لبنان، عشر سنوات إقامة ١٨٤٢ ـ ١٨٥٢، ترجمه عن الانكليزية، فندي الشعار، دار المروج، بيروت ١٩٨٥.
- توبي، جاك: الامبريالية الفرنسية والولايات العربية في السلطنة العثمانية ١٨٤٠ ـ ١٩١٤، نقله إلى العربية فارس غصوب، راجعه وقدم له مسعود ضاهر، دار الفارابي، بيروت ١٩٩٠.
- جرانت أ. ج. وتمبرلي هارولد: أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين ١٧٨٩ ـ

١٩٥٠، ترجمة بهاء فهمي، راجعه أحمد عزت عبد الكريم، الناشر مؤسسة سجل العرب، القاهرة، الطبعة السادسة، بدون تاريخ.

- جودت، أحمد: تاريخ جودت باشا، ترجمه عن العثمانية عبد القادر أفندي الدنا، طبع في مطبعة جريدة بيروت، سنة ١٣٠٨هـ.
- حتي، فيليب: تاريخ لبنان منذ أقدم العصور التاريخية إلى عصرنا الحاضر، ترجمه عن الانكليزية أنيس فريحة، مراجعة نقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٨.
- حريق، ايليا: التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث، مترجم عن الانكليزية، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨٢.
- حوراني، ألبرت: الفكر العربي في عصر النهضة ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩، ترجمه إلى العربية كريم عزقول، دار النهار للنشر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٧٧.
- الخازن، فريد وفيليب: مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان من سنة ١٨٤٠ إلى سنة ١٩١٠، دار الرائد، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٣ (٣ أجزاء).
- الخياط، أسعد: صوت من لبنان، نقلها عن الانكليزية مخايل صوايا، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٥٧.
- الدستور العثماني، ترجمه إلى العربية نوفل نعمة الله نوفل، مراجعة وتدقيق خليل الخوري، طبع برخصة نظارة المعارف الجليلة، المطبعة الأدبية في بيروت ١٣٠١هـ/ ١٨٨٣ ـ ١٨٨٤م.
- روبنصن، ادوارد: يوميات في لبنان، ترجمة أسد شيخاني، دار المكشوف، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٤٩.
- ريجنكوف، وسميليا نسكايا، إ.: سوريا ولبنان وفلسطين في النصف الأول من القرن التاسع عشر، نقله إلى العربية يوسف عطا الله، راجعه وقدم له مسعود ضاهر، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٩٣.
- ريغلين، هيلين آن: الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة عبد الكريم مصطفى، ومصطفى الحسيني، دار المعارف، مصر ١٩٦٨.
- ريستلهوبر، رينيه: تقاليد فرنسا في لبنان، نقله إلى العربية القس بولس عبود، مطبعة القديس بولس، حريصا، لبنان ١٩٢١.
- سميليا نسكايا، إ.: الحركات الفلاحية في لبنان، النصف الأول من القرن التاسع عشر، عربها عن الروسية عدنان جاموس، دار الفارابي، بيروت، دار الجماهير، دمشق ١٩٧٢.

- سميليا نسكايا، إ.: البنى الاقتصادية والاجتماعية في المشرق العربي على مشارف العصر الحديث، نقله إلى العربية يوسف عطا الله، راجعه وقدم له مسعود ضاهر، دار الفارابي، بيروت ١٩٨٩.
- الصليبي، كمال: بيت بمنازل كثيرة، الكيان اللبناني بين التصور والواقع، ترجمة عفيف الرزاز، دار نوفل، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩١.
- ضاهر، مسعود: بيروت وجبل لبنان على مشارف القرن العشرين، دراسة في التاريخ الاجتماعي من خلال مذكرات العالم الروسي أ. كريمسكي، نقله إلى العربية يوسف عطا الله، دار المدى للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٥.
- ضو، الأب انطوان: حوادث ١٨٦٠ في لبنان ودمشق، لجنة بيروت الدولية المحاضر الكاملة ١٨٦٠ ـ ١٨٦٢، تحقيق وترجمة الأب انطوان ضو، منشورات وتوزيع مختارات، بيروت، لبنان ١٩٩٦ (جزءان).
- عيساوي، شارل: التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب ١٨٠٠ ـ ١٩١٤، ترجمة رؤوف عباس حامد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٠.
- فستنفلد، ف.: فخر الدين، أمير الدروز ومعاصروه، نقله إلى العربية بطرس شلفون، دار لحد خاطر، بيروت ١٩٨١.
- كارن، جون: رحلة في لبنان في الثلث الأول من القرن التاسع عشر، اختار فصولها وعربها عن الانكليزية رئيف خوري، منشورات دار المكشوف، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٤٨.
- كلوت بك، أ.: لمحة عامة إلى مصر، عرّبه عن الفرنسية محمد مسعود، مطبعة أبي الهول، لا تاريخ (جزءان).
- كوربتيس، بيير: ابراهيم باشا، عرّبه عن الانكليزية محمد بدران، مطبعة لجنة التأليف والنشر والترجمة، القاهرة ١٩٣٧.
- لورته، لويس: مشاهدات في لبنان، نقلها إلى العربية وعلق حواشيها كرم البستاني، منشورات وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة، بيروت ١٩٥١.
- لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، عربه عن الروسية عفيفة البستاني، دار الفارابي، بيروت، الطبعة السابعة، ١٩٨٠.

ب ـ مصادر ومراجع باللغة العربية

- أبكاريوس، اسكندر: نوادر الزمان في وقائع جبل لبنان، تحقيق عبد الكريم ابراهيم السمك، دار رياض نجيب الريس، لندن ١٩٨٧.
- ابن سباط، حمزة بن أحمد بن عمر، تاريخ ابن سباط، المعروف بصدق الأخبار، عني

به وحققه عمر عبد السلام تدمري، جروس برس، طرابلس، لبنان، ١٩٩٣ (جزءان).

- أبو سعد، أحمد: معجم الألعاب الشعبية اللبنانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨٣.
- أبو سمرا، إميل: قبل أن ننسى، مؤسسة الخدمات الطباعية، بيروت ١٩٧٤.
- أبو شقرا، يوسف خطار: الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفية، تحقيق عارف أبو شقرا، لا دار، ١٩٥٢.
- أبو عز الدين، سليمان: ابراهيم باشا في سوريا، المطبعة العلمية، بيروت ١٩٢٩.
- أبو عز الدين، سليمان: مصادر التاريخ اللبناني، تحرير الدكتورة نجلا أبو عز الدين، المركز الوطني للمعلومات والدراسات المختارة، ١٩٩٥، الجزء الأول، القضاء.
- أبو عز الدين، نجلاء: الدروز في التاريخ، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٥.
- أبو فاضل، فريد: أسر العناحلة ومراحل التاريخ اللبناني، لا دار، ١٩٥٤.
- أبي صعب، الخوري يوسف: تاريخ الكفور وأسرها، لا دار، ١٩٨٥.
- الأبيض، أنيس: الحياة العلمية ومراكز العلم في طرابلس خلال القرن التاسع عشر، منشورات جروس برس، طرابلس ١٩٨٥.
- أرسلان، الأمير شكيب: القول الفصل في رد العامي إلى الأصل، قدم له وشرحه وعلق حواشيه محمد خليل الباشا، المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الدار التقدمية، المختارة ١٩٨٩.
- أرسلان، الأمير نسيب: الروض الشقيق في الجزل الرقيق، جمعه وعلق حواشيه الأمير شكيب أرسلان، مطبعة ابن زيدون، ١٩٣٥.
- الأسود، ابراهيم: ذخائر لبنان، طبع في المطبعة العثمانية، بعبدا، لبنان ١٨٩٦.
- الأسود ابراهيم: دليل لبنان، طبع في المطبعة العثمانية، بعبدا، لبنان ١٣٢٢هـ/ ١٩٠٦م.
- الأسود ابراهيم: تنوير الأذهان في تاريخ لبنان، لا دار، بيروت، أربعة أجزاء، ١٩٢٥.
- اسطفان، الخور اسقف خير الله: زبدة البيان أو خلاصة تاريخ أم مدارس سورية ولبنان، «عين ورقا»، المطبعة التجارية السورية ـ الأميركية بنيويورك ١٩٢٣.
- اسماعيل، منير وعادل: تاريخ لبنان الحديث، الوثائق الدبلوماسية، دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت ١٩٩٠.
- اصاف، الخوري بطرس، ويوسف ج. اصاف: الإرث الماروني ومصادره الشرعية

القديمة والحديثة، لا دار، بيروت ١٩٤٤.
- الوف، ميخائيل: تاريخ بعلبك، المطبعة الأدبية، بيروت ١٩٢٦.
- الأمين، محسن: خطط جبل عامل، مطبعة الإنصاف، بيروت ١٩٦١.
- باز، رستم: مذكرات رستم باز، تحقيق أسد رستم وفؤاد أفرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت ١٩٦٩.
- الباشا، الخوري قسطنطين: تاريخ دوما، المطبعة المخلصية، صيدا، لبنان ١٩٣٨.
- الباشا، محمد خليل: معجم أعلام الدروز، منشورات المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الدار التقدمية، المختارة ١٩٩٠ (جزءان).
- الباشا، محمد خليل: العربية المهاجرة، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٩٦.
- البستاني، بطرس: مادة بُردة، دائرة المعارف، طبعة دار المعرفة، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
- البستاني بطرس: قصة أسعد الشدياق، لا دار، بيروت ١٩٧٨.
- البستاني، فؤاد أفرام: على عهد الأمير، الطبعة السابعة، منشورات الدائرة، بيروت ١٩٨٤.
- البشعلاني، الخوري اسطفان: تاريخ بشعلي وصليما، مطبعة فاضل وجميل، بيروت ١٩٤٧.
- بليبل، ادمون: تقويم بكفيا الكبرى وتاريخ أسرها، مطبعة العرائس، بكفيا ١٩٣٥.
- بليبل، لويس: تاريخ الرهبانية اللبنانية المارونية، لا دار، القاهرة ١٩٢٤.
- بو عماد، عاطف: الأسرة النكدية، المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الدار التقدمية، المختارة ١٩٨٩.
- البيلاني، بشير: قوانين الأحوال الشخصية في لبنان، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٧٩.
- تقي الدين، حليم: الأحوال الشخصية عند الدروز وأوجه التباين مع السنة والشيعة، منشورات المجلس الدرزي للبحوث والإنماء، بيروت ١٩٨١.
- تقي الدين، سليمان: المسألة الطائفية في لبنان، الجذور والتطور التاريخي، دار ابن خلدون، بيروت، بدون تاريخ.
- التميمي، رفيق: وبهجت محمد: ولاية بيروت، دار لحد خاطر للطباعة والنشر، جديدة المتن، لبنان، ١٩٧٩.
- تيان، اميل: القانون المدني اللبناني - النظام العقاري في لبنان، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، مطبعة نهضة مصر، القاهرة ١٩٥٤.

- جحا، ميشال: سليم البستاني، دار رياض نجيب الريس، لندن، بدون تاريخ.
- حبيقة، الخور اسقف بطرس: تاريخ بسكنتا وأسرها، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٤٦.
- الحتوني، الخوري منصور: نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية، بيروت ١٨٨٤.
- الحجار، محمد حسن: تاريخ اقليم الخروب، توزيع دار النهار للنشر، ١٩٧٨.
- حسونة، محمد أحمد: ذكرى البطل الفاتح ابراهيم باشا ١٨٤٨ ـ ١٩٤٨، الجمعية الملكية للدراسات التاريخية، مجموعة أبحاث ودراسات لتاريخه تنشرها الجمعية بمناسبة انقضاء مائة عام على وفاته، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤٨.
- الحسيني، علي عبد العزيز: تاريخ سوريا الاقتصادي، دمشق ١٣٤٢هـ.
- حقي، اسماعيل: لبنان مباحث علمية واجتماعية، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت ١٩٦٩.
- الحكيم، يوسف: سورية في العهد العثماني، دار النهار، بيروت، طبعة ثانية، ١٩٨٠.
- حلاق، حسان: موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، جامعة الدول العربية، طبع في دار الأحد البحيري اخوان، بيروت ١٩٧٨.
- حلاق، حسان: التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في بيروت والولايات العثمانية في القرن التاسع عشر، الدار الجامعية، بيروت ١٩٨٧.
- حمزة، نديم نايف: التنوخيون أجداد الموحدين الدروز ودورهم في جبل لبنان، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٨٤.
- حنا، عبد الله: القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان ١٨٢٠ ـ ١٩٢٠، دار الفارابي، بيروت ١٩٧٥، (القسم الأول).
- خاطر، لحد: الشيخ بشارة الخوري الفقيه، مطابع نصار، بيروت ١٩٥٦.
- خاطر، لحد: عهد المتصرفين في لبنان ١٨٦١ ـ ١٩١٨، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٦٧.
- خاطر، لحد: آل السعد في لبنان، لا دار، ١٩٧٠.
- خاطر، لحد: العادات والتقاليد اللبنانية، منشورات دار لحد خاطر، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٨٥ (جزءان).
- خاطر، لحد: لبنان والفاتيكان، العلاقات المتبادلة بينهما من صدر النصرانية حتى اليوم، دار لحد خاطر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٩.
- خالدي، مصطفى وفروخ، عمر: التبشير والاستعمار في البلاد العربية، المكتبة

العصرية، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٧٣.

- خنشت، يوسف موسى: طرائف الأمس غرائب اليوم، دار الرائد اللبناني، الحازمية، لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٨٢.
- الخوري، أغناطيوس: مصطفى آغا بربر حاكم إيالة طرابلس وجبلة ولاذقية العرب (١٧٦٧ ـ ١٨٣٤) مطبعة الرهبانية اللبنانية، بيروت ١٩٥٧.
- الخوري، شاكر: مجمع المسرات، قدم له الياس قطار، دار لحد خاطر، بيروت، طبعة ثانية، ١٩٨٥.
- الخوري، فؤاد: من مشارف المئة، لبنان وجوه حضارية، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت ١٩٨٧.
- داغر، الخور اسقف يوسف: بطاركة الموارنة، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٥٨.
- داغر، يوسف أسعد: قاموس الصحافة اللبنانية ١٨٥٨ ـ ١٩٧٤، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات الأدبية، بيروت ١٩٧٨.
- داية، جان: المعلم بطرس البستاني، منشورات مجلة فكر، بيروت ١٩٨١.
- الدبس، يوسف: الجامع المفصل في تاريخ الموارنة المؤصل، قدم له الأب ميشال حايك، دار لحد خاطر، بيروت، طبعة ثالثة، ١٩٨٢.
- الدبس، يوسف: الموجز في تاريخ سورية، طبع بالمطبعة العمومية المارونية، بيروت ١٩٠٧ (جزءان).
- الدحداح، سليم خطار: ترجمة الأمير بشير الشهابي الكبير المعروف بالمالطي، لا دار، ١٩٦٩.
- الدمشقي، ميخائيل: تاريخ حوادث الشام ولبنان أو تاريخ ميخائيل الدمشقي (١٧٨٢ ـ ١٨٤١)، تحقيق أحمد غسان سبانو، دار قتيبة، دمشق ١٩٨١.
- الدويهي، البطريرك اسطفان: تاريخ الأزمنة، تحقيق بطرس فهد، دار لحد خاطر، بيروت، طبعة ثانية ١٩٨٣.
- دي طرازي، الكونت فيليب: تاريخ الصحافة العربية، المطبعة الأدبية، بيروت، ١٩١٣، (أربعة أجزاء).
- رستم، أسد: الأصول العربية لتاريخ سوريا في عهد محمد علي باشا، تولى جمعها وضبط قراءتها ووضع فهارسها الدكتور أسد رستم، منشورات كلية العلوم والآداب، الجامعة الأميركية، بيروت ١٩٣٠ ـ ١٩٣٤ (٥ أجزاء).
- رستم، أسد: المحفوظات الملكية المصرية، بيان بوثائق الشام، الجامعة الأميركية، بيروت ١٩٤٠ ـ ١٩٤٣ (٥ أجزاء).

- رستم، أسد: بشير بين السلطان والعزيز، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٦٦.
- رستم، أسد: آراء وأبحاث، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت ١٩٦٧.
- رستم، أسد: لبنان في عهد المتصرفية، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٣.
- زغيب، جرجس: عودة النصارى إلى جرود كسروان، نشر بولس قرألي، منشورات جروس برس، بدون تاريخ.
- زكي، عبد الرحمن: ذكرى البطل الفاتح ابراهيم باشا ١٨٤٨ ـ ١٩٤٨، الجمعية الملكية للدراسات التاريخية، مجموعة أبحاث ودراسات لتاريخه تنشرها الجمعية بمناسبة انقضاء مائة عام على وفاته، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٤٨.
- زهر الدين، صالح: التبشير وأثره في جبل لبنان، منشورات رسالة الجهاد، الجماهيرية العربية الليبية، طرابلس ١٩٨٦.
- زيدان، جرجي: تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، الطبعة الثالثة بدون تاريخ.
- زيدان جرجي: تاريخ آداب اللغة العربية، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، طبعة ١٩٩٢.
- زين، نور الدين زين: نشوء القومية العربية، دار النهار للنشر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٩.
- الزين، علي: العادات والتقاليد في العهود الاقطاعية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ودار الكتاب المصري، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٧.
- الزين، علي: فصول من تاريخ الشيعة في لبنان، دار الحكمة للنشر، بيروت ١٩٧٩.
- سعادة، فارس: الموسوعة الانتخابية من حياتنا البرلمانية، خفايا ومواقف، دار عشتار، لبنان ١٩٩٤.
- سعيد، عبد الله: تطور الملكية العقارية في جبل لبنان في عهد المتصرفية، دار المدى، بيروت ١٩٨٦.
- سويد، اللواء الركن ياسين: التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية في عهد الإمارتين، الجزء الثاني، الإمارة الشهابية ١٦٩٨ ـ ١٨٤٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٥.
- الشدياق، أحمد فارس: الساق على الساق في ما هو الفارياق أو أيام وشهور وأعوام في عجم العرب والأعجام، منشورات مكتبة الحياة، بيروت ١٩٦٦.
- الشدياق، طنوس: أخبار الأعيان في جبل لبنان، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم

الدراسات التاريخية، بيروت ١٩٧٠.

- شهاب، موريس: دور لبنان في تاريخ الحرير، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت ١٩٦٨.
- الشهابي، حيدر أحمد: الأمير بشير والدولة العثمانية ١٧٨٨ ـ ١٨٣٠، جمعه القس بدر حبيش، نشره وعلق على حواشيه الخوري بولس قرألي مدير المجلة البطريركية، مطبعة العلم بيت شباب، لبنان ١٩٣٣.
- الشهابي، حيدر أحمد: تاريخ أحمد باشا الجزار، نشر انطونيوس شبلي وأغناطيوس خليفة، مكتبة انطوان، بيروت ١٩٥٥.
- الشهابي، حيدر أحمد: الغرر الحسان في أخبار أبناء الزمان، عني بضبطه ونشره أسد رستم وفؤاد أفرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت ١٩٦٩.
- الشيال، جمال الدين: تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد علي، دار الفكر العربي، مصر ١٩٥١.
- شيخو، لويس: تاريخ الآداب العربية ١٨٠٠ ـ ١٩٢٥، منشورات دار المشرق، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩١.
- الصايغ، أنيس: لبنان الطائفي، دار الصراع الفكري، بيروت ١٩٥٥.
- الصباغ، ألفونس: دير القمر ما بين ١٨٤١ ـ ١٨٦٠، المطبعة المخلصية، ١٩٤٨.
- الصباغ، ليلى: المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني، منشورات وزارة الثقافة، دمشق ١٩٧٣.
- صعب، محمود خليل: قصص ومشاهد من جبل لبنان، منشورات المجلس الدرزي للبحوث والإنماء، بيروت ١٩٨٠.
- الصغير، سعيد: بنو معروف في التاريخ، منشورات مطابع زين الدين، القرية، بدون تاريخ.
- صفا، محمد جابر آل: تاريخ جبل عامل، دار النهار للنشر، بيروت، طبعة ثانية، ١٩٨١.
- صفير، الخوري بطرس: الأمير بشير الشهابي، دار الطباعة والنشر اللبنانية، بيروت ١٩٥٠.
- صقر، يوسف صقر: تاريخ بجة وأسرها، دار عشتار، بيروت ١٩٨٦.
- الصلح، عماد: أحمد فارس الشدياق، آثاره وعصره، دار النهار للنشر، ١٩٨٠.
- الصليبي، وليد: القصة هي الحصة، الصراعات في عهود الإقطاع، لا دار، ١٩٨٤.

- ضاهر، مسعود: تاريخ لبنان الاجتماعي، ١٩١٤ ـ ١٩٢٦، دار الفارابي، بيروت ١٩٧٤.
- ضاهر، مسعود: الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية ١٦٩٧ ـ ١٨٦١، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٨١.
- ضو، الأب أنطوان: تاريخ الأمراء اللمعيين، لا دار، بيروت ١٩٩٠.
- ضو، الأب بطرس: تاريخ الموارنة الديني والسياسي والحضاري، المطبعة البوليسية، لبنان، الطبعة الثانية ١٩٨٠ (عدة أجزاء).
- طرابلسي، فواز والعظمة، عزيز: أحمد فارس الشدياق، دار رياض نجيب الريس، لندن ١٩٩٥.
- طربين، أحمد: لبنان منذ عهد المتصرفية إلى بداية عهد الانتداب ١٨٦١ ـ ١٩٢٠، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٦٨.
- طليع، أمين: أصل الموحدين الدروز وأصولهم، قدم له سماحة الشيخ محمد أبو شقرا شيخ عقل الدروز، دار الأندلس، بيروت ١٩٦١.
- عانوتي، أسامة: الحركة الأدبية في بلاد الشام خلال القرن الثامن عشر، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات الأدبية، بيروت ١٩٧١.
- عبد الحميد الثاني: السلطان العثماني، مذكراتي السياسية ١٨٩١ ـ ١٩٠٨، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٨٦.
- عبد النور، انطوان: تجارة صيدا مع الغرب من منتصف القرن السابع عشر إلى أواخر القرن الثامن عشر، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت ١٩٨٧.
- العش، محمد أبو الفرج: النقود العربية الإسلامية مصدر وثائقي للتاريخ والفن، المؤتمر الدولي لتاريخ بلاد الشام المنعقد في الجامعة الأردنية سنة ١٩٧٤، الدار المتحدة للنشر، بيروت ١٩٧٤.
- العقيقي، انطوان ضاهر: ثورة وفتنة في لبنان، نشر يوسف ابراهيم يزبك، بيروت، ١٩٣٩.
- عمار، يحيى حسين: الأصول والأنساب، دار الضحى للنشر، بدون تاريخ.
- العورة، ابراهيم: تاريخ سليمان باشا العادل، نشره وعلق عليه الخوري قسطنطين الباشا المخلصي، مطبعة دير المخلص، صيدا، لبنان ١٩٣٦.
- عوض، عبد العزيز محمد: الإدارة العثمانية في ولاية سورية، ١٨٦٤ ـ ١٩١٤. تقديم أحمد عزت عبد الكريم، دار المعارف بمصر ١٩٦٩.
- العياش، غسان: مجمع اللويزة ١٧٣٦، ذروة الجهود البابوية للتينة الكنسية المارونية،

المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الدار التقدمية، المختارة ١٩٩١.

- العينطوريني، أنطونيوس أبي خطار: مختصر تاريخ جبل لبنان، تحقيق الياس قطار، منشورات دار لحد خاطر، بيروت ١٩٨٣.
- غازي، رشيد أفندي: كتاب منتهى المنافع في أنواع الصنائع، المطبعة الأدبية، ١٨٩٦.
- غرايبه، عبد الكريم: سوريا في القرن التاسع عشر ١٨٤٠ ـ ١٨٧٦، معهد الدراسات العربية العالية بجامعة الدول العربية، القاهرة ١٩٦٢.
- الغزي، كامل: نهر الذهب في تاريخ حلب، المطبعة المارونية، حلب ١٣٤٢هـ.
- غنام، رياض: المقاطعات اللبنانية في ظل الحكم المصري، المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الدار التقدمية، المختارة ١٩٩٨.
- غنام، رياض: المقاطعات اللبنانية في ظل حكم الأمير بشير الشهابي الثاني ونظام القائمقاميتين، ١٧٨٨ ـ ١٨٦١، دار بيسان، بيروت ١٩٨٨.
- فارس، هاني: النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨١.
- فرج، محمد: النضال الشعبي ضد الحملة الفرنسية، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، بدون تاريخ.
- فريحة، أنيس: القرية اللبنانية، حضارة في طريق الزوال، جروس برس، طرابلس، لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٨٩.
- فريد بك، محمد: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨١.
- فهد، بطرس: البطريرك العظيم اسطفان الدويهي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٧٠.
- فهد، بطرس: بطاركة الموارنة وأساقفتهم، القرن التاسع عشر (جزءان) دار لحد خاطر، بيروت ١٩٨٦.
- القاياتي، عبد الجواد: نفحة البشام في رحلة الشام، دار الرائد العربي، بيروت ١٩٨١.
- قباني، خالد: اللامركزية ومسألة تطبيقها في لبنان، قدم له دولة الرئيس الدكتور سليم الحص، منشورات بحر المتوسط وعويدات، بيروت، باريس ١٩٨١.
- قراعلي، عبد الله: كتاب مختصر الشريعة أو المجلة القضائية وقانون الأحوال الشخصية للمسيحيين في لبنان على عهد الشهابيين. قدم له ونشره الأب بولس مسهد الحلبي اللبناني، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٥٩.
- قرقوط، ذوقان: تطور الفكرة العربية في مصر ١٨٠٥ ـ ١٨٣٦، المؤسسة العربية

للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٢.

- كرامة، روفائيل: حوادث لبنان وسورية من سنة ١٧٤٥ - ١٨٠٠ عني بنشرها وتعليق حواشيها ووضع فهارسها المطران باسيلوس قطان، منشورات جروس برس، بدون تاريخ.
- كرد علي، محمد: خطط الشام، نشر مكتبة النوري دمشق، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣ (٦ أجزاء).
- كرد علي، محمد: غوطة دمشق، دار الفكر، دمشق، طبعة ثالثة، ١٩٨٤.
- كرم، الأب مارون: قصة الملكية في الرهبانية اللبنانية، دار الطباعة اللبنانية، بيروت ١٩٧٢.
- كوثراني، وجيه: الاتجاهات الاجتماعية - السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠ - ١٩٢٠، معهد الإنماء العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٨.
- كيروز، قبلان سليم: آراء وحلول في أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للبنان المعاصر، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات الاقتصادية، بيروت ١٩٧١.
- اللاذقي، يوسف: رسالة تاريخية في ترجمة المغبوط البطريرك يوسف حبيش الأنطاكي على الطائفة المارونية، مطبعة الأرز، جونيه ١٨٩٧.
- لامنس، الأب هنري اليسوعي: تسريح الأبصار فيما يحتوي لبنان من الآثار، دار الرائد اللبناني، الحازمية، الطبعة الثانية، ١٩٨٢.
- لبكي، جوزف انطون: متصرفية جبل لبنان مسائل وقضايا ١٨٦١ - ١٩١٥، دار الكرمة، ١٩٩٥.
- المجذوب، طلال ماجد: تاريخ صيدا الاجتماعي ١٨٤٠ - ١٩١٤، المكتبة العصرية، بيروت ١٩٨٣.
- المحمصاني، صبحي: الأوضاع التشريعية في الدول العربية، ماضيها وحاضرها، الطبعة الثالثة، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٦٥.
- مختار، محمد باشا: التوفيقات الإلهامية في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الأفرنكية والقبطية، دراسة وتحقيق وتكملة الدكتور محمد عمارة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٠.
- مرعي، الشيخ أبي علي: سيرة العارف بالله الأمير جمال الدين عبد الله، لا دار، القدس ١٩٣٥.
- مرقس، ميشال: زراعة التبغ في لبنان، منشورات الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، بيروت ١٩٧٤.
- مزهر، يوسف: تاريخ لبنان العام، بيروت، لا دار، بدون تاريخ (جزءان).

- مسعود، جبران: لبنان والنهضة العربية الحديثة، بيت الحكمة، بيروت ١٩٦٧.
- مشاقة، ميخائيل: مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان في عهد آل عثمان. منشأه ملحم خليل عبدو وأندراوس شخاشيري، طبع بمصر سنة ١٩٠٨.
- مشاقة، ميخائيل: منتخبات من الجواب على اقتراح الأحباب، نشر أسد رستم وصبحي أبو شقرا، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٥٥.
- مصروعة، جورج: استير ستانهوب ملكة العرب غير المتوجة، دار المكشوف، بيروت ١٩٦٧.
- معتوق، فردريك: العادات والتقاليد الشعبية اللبنانية، دار جروس برس، طرابلس ١٩٨٦.
- المعلوف، عيسى اسكندر: تاريخ زحلة، منشورات زحلة الفتاة، الطبعة الثانية، ١٩٧٧.
- المعلوف، عيسى اسكندر: دواني القطوف في تاريخ بني المعلوف، طبع بالمطبعة العثمانية في بعبدا (لبنان) سنة ١٩٠٧ ـ ١٩٠٨.
- معلوف، يوسف نعمان: كتاب خزانة الأيام في تراجم العظام، طبع في مطبعة جريدة الأيام في نيويورك سنة ١٨٩٩.
- مكاريوس شاهين: حسر اللثام عن نكبات الشام، الطبعة الأولى بمصر ١٨٩٥.
- مكي، محمد علي: لبنان من الفتح العربي إلى الفتح العثماني، دار النهار، بيروت ١٩٧٧.
- مؤرخ مجهول: حروب ابراهيم باشا المصري في سوريا والأناضول، نشر وتحقيق أسد رستم وبولس قرألي، المطبعة السورية بمصر الجديدة، لا تاريخ (جزءان).
- مؤرخ مجهول: مذكرات تاريخية عن حملة ابراهيم باشا على سوريا، تحقيق أحمد غسان سبانو، دار قتيبة، دمشق، بدون تاريخ.
- مؤرخ مجهول: (يرجح أنه شاهين الخازن) كتاب كنوز لبنان المرصودة. بقلم باحث لبناني مقيم في القطر المصري، القاهرة ١٩٠٧.
- الموسوعة العربية الميسرة، دار نهضة لبنان للطبع والنشر، بيروت ١٩٨١.
- مؤلفين، مجموعة منهم: نمط الإنتاج الآسيوي وواقع المجتمعات العربية، دار الكلمة، بيروت ١٩٨٤.
- مؤلفين، مجموعة منهم: تاريخ الآداب العربية من نشأتها إلى أيامنا، تأليف لفيف من الأساتذة، الطبعة الثانية، وكالة الفرير، باب سدرة بالاسكندرية، سنة ١٩٢٧.
- نعمة، جوزف: صفحات من لبنان، الجزء الأول والرابع، فقط، لا دار، ١٩٧٧

و١٩٩٢.

- نوار، عبد العزيز، سليمان: وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث (١٥١٧ - ١٩٢٠)، جامعة بيروت العربية، طبع في دار الأحد البحيري اخوان، بيروت ١٩٧٤.
- نوفل، عبد الله حبيب: تراجم علماء طرابلس وأدبائها. المنشورات الجامعة، توزيع مكتبة السائح، طرابلس ١٩٨٤.
- هشي، سليم حسن: المراسلات الاجتماعية والاقتصادية لزعماء جبل لبنان خلال ثلاثة قرون (١٦٠٠ - ١٩٠٠)، مطبعة نمنم، بيروت ١٩٨٠ (٥ أجزاء).
- الهاشم، لويس: تاريخ العاقورا، مطبعة العلم، بيت شباب ١٩٣٠.
- اليازجي، ناصيف: رسالة تاريخية في أحوال لبنان في عهده الإقطاعي، عني بنشرها تباعاً في مجلة المسرة وتعليق حواشيها الخوري قسطنطين الباشا المخلصي، مطبعة القديس بولس، حريصا، بدون تاريخ.
- ياغي، هاشم: ملامح المجتمع اللبناني الحديث، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٦٤.
- يزبك، يوسف ابراهيم: ولي من لبنان، منشورات أوراق لبنانية، الطبعة الثالثة، ١٩٦٠.
- يونس، مسعود: الملكية والعلاقات العائلية في جبل لبنان إبان الحكم العثماني، منشورات الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، بيروت ١٩٨٢.

ج - الدوريات باللغة العربية

- أبو صعب، يوسف: «اجا الطاعون من بيروت وعشعش في العبادية»، مجلة أوراق لبنانية، عدد نيسان ١٩٥٧.
- أبو عز الدين، سليمان: توطن الدروز في حوران، ووقائعهم مع الجيش المصري، مجلة الكلية، المجلد ١٢، أيار ١٩٢٦.
- أبو عز الدين، سليمان: نزوح الدروز إلى حوران وحربهم ضد ابراهيم باشا، مجلة المقتطف، المجلد ٦٨، السنة ١٩٢٦.
- الباشا المخلصي، قسطنطين: توزيع مال خراج لبنان الأميري في عهد الأمير بشير الشهابي، مجلة المشرق، العدد ٣٣، السنة ١٩٣٥.
- البشعلاني، اسطفان: تنصر الأمير عبد الله اللمعي، مجلة المشرق، العدد ١٩، السنة ١٩٢١.
- الجميل، الحكيم أمين: الطب في البلاد من مئة سنة، مجلة المشرق، العدد ٢٧، السنة ١٩٢٩.

- الجميل، يوسف: زراعة التبغ التركي في لبنان، مجلة المشرق، المجلد ١٤، السنة ١٩١١.
- الحاج، بدر: رسائل الأمير بشير والشيخ بشير جنبلاط وابراهيم باشا إلى الليدي استير ستانهوب، جريدة السفير، السبت ١٩٨٦/١٢/٢٧.
- حداد، فؤاد سليم: تاريخ التخدير في لبنان، مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد ٤٠، السنة ١٩٨٢.
- حمادة، نور: الأميرة مي الحمدانية زوجة الشيخ حسين حمادة، مجلة أوراق لبنانية، عدد نيسان ١٩٥٧.
- حمادة، نور: عنعنات لبنانية، مجلة أوراق لبنانية، عدد حزيران، ١٩٥٧.
- حلاق، حسان: المجالس التمثيلية والأجهزة العسكرية والمدنية والإدارية في جبل لبنان في العهد العثماني، مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد ١٤٥، السنة ١٩٩٣.
- خاطر، لحد: صفحة من حياة حسنجهان في بيت الدين، مجلة أوراق لبنانية، عدد آذار ١٩٥٧.
- الخوري، اغناطيوس الخوري: بشري مدينة المقدمين، مجلة المشرق، العدد ٣٠ السنة ١٩٢٩.
- الخوري، وجيه: بحث بتاريخ القضاء بلبنان، مجلة المشرق، العدد ٣١، السنة ١٩٣٣.
- سليمان، حسين سلمان: الحماية العثمانية للتجار الفرنسيين في بلاد الشام، مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد ٦١، تشرين الثاني ١٩٨٣.
- سليمان، حسين سلمان: الإصلاحات الاجتماعية والمظاهر الحضارية في المرتفعات الجبلية اللبنانية، مجلة تاريخ العرب والعالم، العددان ٧١ و٧٢، السنة ١٩٨٤.
- الشدياق، سليم فارس: فوائد تاريخية احصائية في أحوال مالية الدولة العلية في القرون السابقة، مجلة كنز الرغائب في منتخبات الجوائب، طبع في مطبعة الجوائب بالآستانة العلية ١٢٩٨هـ.
- شيخو، الأب لويس: تاريخ فن الطباعة في المشرق، مجلة المشرق، المجلد الثالث ١٩٠٠ والرابع ١٩٠١.
- صفا، جرجس: مذكرات جرجس صفا عن لبنان المتصرفية في عهود الباشاوات الأولين: داود وفرنكو ورستم وواصه نشرها وعلق عليها يوسف ابراهيم يزبك، مجلة الحياة النيابية، المجلد الرابع، ١٩٧٤ والخامس ١٩٧٥.
- ضاهر، مسعود: أضواء على جغرافية التطور التاريخي للمقاطعات اللبنانية، مجلة كلية التربية، الجامعة اللبنانية «دراسات» العدد الأول، ١٩٧٥.
- غنام، رياض: الحياة الإدارية في مطلع عهدها، مجلة الحياة النيابية، المجلد السادس، السنة ١٩٩٣.

- فانديك، كرنيليوس: مذكرات الدكتور فانديك من ١٨٣٩ ـ ١٨٥٠ أو تاريخ تأسيس النهضة الأدبية الأخيرة في بيروت ولبنان، مجلة الهلال، الجزء الرابع، السنة الرابعة عشرة، كانون الثاني ١٩٠٦.
- قرألي، بولس: عريضة الموارنة في القطر المصري إلى البطريرط يوسف التيان، الزواج بين الموارنة والروم الكاثوليك، ومسألة منع التزاوج بين الطائفتين، المجلة البطريركية، السنة الرابعة، تموز ١٩٣٢.
- قطاية، سليمان: مذكرات كلوت بك وقصة أول مدرسة عربية للطب الحديث، مجلة العربي الكويتية، العدد ٢٥١.
- مسعد، بولس: حوران والانتداب على سوريا ولبنان، المجلة البطريركية، العدد آذار ١٩٣٣.
- معتوق، فردريك: بيوتنا بين الماضي والحاضر، مجلة الحداثة، العددان ١ و٢، السنة ١٩٩٤.
- المعلوف، عيسى اسكندر: الصناعة في لبنان وسكب الأجراس، مجلة المشرق، المجلد الثامن، السنة ١٩٠٥.
- المعلوف، عيسى اسكندر: القضاء في لبنان، مجلة المشرق، المجلد ٣١، السنة ١٩٣٣.
- المعلوف، عيسى اسكندر: الأزجال في الأمير بشير، مجلة المنار، السنة الثامنة، العدد الثاني، ١٩٣٧.
- المعلوف، عيسى اسكندر والدحداح، سليم: تنصر الأمراء الشهابيين واللمعيين في لبنان، مجلة المشرق، المجلد الثامن عشر، السنة ١٩٢٠.
- ناصر الدين، أمين آل: الأمراء آل تنوخ، بيوتهم فروعهم مواطنهم أخبارهم رجالهم، مجلة أوراق لبنانية، عدد شباط، السنة ١٩٥٧.

د ـ مصادر ومراجع باللغات الأجنبية

- AOUD, Ibrahim: Le Droit Privé des Maronites au temps des Emirs CHIHAB (1697-1841) d'aprés des Documents Inédits, Essai Historiques et Critiques. Librairie Orientaliste, Paul Geuthner, Paris 1933.
- ARMAGNAC, M. Le Baron: Nézib et Beyrout, Souvenir D'orient de 1833 à 1841. Editions Dar Lahad Khater, Beyrouth, Liban 1985.
- CHEBLI, Michel: Une histoire du Liban à l'époque des Emirs (1635-1841). Publications de l'université Libanaise, Beyrouth 1984.
- CHEVALLIER, Dominique: La Société du Mont-Liban à l'Epoque de la Révolution

Industrielle en Europe, Librairie Orientaliste Paul Geuthner, Paris 1971.

- DUCROT, A.: Le Liban et l'Expédition Française en Syrie 1860-1861, Documents inédits du Général Ducrot par P. Camille de Rochemontreix, Paris 1921.
- EDWARDS, Richard: La Syrie 1840-1862, Paris 1862.
- GUYS, Henri: Beyrouth et le Liban Editions Dar Lahad Khater, Beyrouth, Liban 1985.
- GIBB, Hamilton and BOWEN, Harlod: Islamic Society and the West. A Study of the Impact of Western Civilisation on Moslem Culture in the Near East, London, Oxford University Press 1957, 2 vols.
- HICHI, Selim Hassan: La Famille des Djoumblatt du VIIème Siècle à nos jours, Beyrouth, Liban 1986.
- ISMAÏL, Adel: Documents Diplomatiques et Consulaires Relatifs à l'Histoire du Liban et des Pays du Proche-Orient du XVIIe Siécle à nos jours». Les Sources Françaises 1975-1982, 32 tomes Correspondance Consulaire de Beyrouth, Saïda, Syrie, Tripoli et Turque, et 5 tomes Correspondance Commerciale. Imprimerie Catholique, Beyrouth 1982-1993.
- ISMAÏL, Adel: «Histoire du Liban du XVIIème Siécle à nos jours», T.N Redressement et Declin du Feodalisme Libanais (1840-1861), Beyrouth 1958.
- JOUPLAIN (Paul NOJAÏM): «La Question du Liban». Etude Historique, Diplomatique et de Droit International 2èm ed. Imprimerie Fouad BIBAN Jounieh 1961.
- KURI, Sami: Une Histoire du Liban à travers les archives des jésuites (1816-1845) et (1846-1862), 2 tomes, Dar El Machreq Sarl. Beyrouth 1986.
- LABAKI, Boutros: Introduction à l'histoire Economique du Liban. Soie et Commerce Exterieur (1840-1914), Publications de l'université Libanaise, Beyrouth 1984.
- LAMARTINE, Alphonce: Le Voyage en Orient, Librairie Hatier, Paris 1925.
- LAMMENS, H.: LA Syrie, Précis Historique, Editions Dar Lahad Khater, Beyrouth, 3èm ed., 1994.
- MASSEY, F.: Druze History, Translated Annotated and Edited, Detroit, Michigan 1952.
- Masson, P. Histoire du Commerce Française dans le Levant au 18 Siècle, Paris 1911.
- MICHAUD et POUJOULAT: Correspondance d'orient, Paris 1935, (T. 7).
- NAPIER, Commodore Sir Charles: The War in Syrie, 2 vols, London 1842.
- PERRIER, Ferdinand: La Syrie sous le gouvernement de Méhemet-Ali jusqu'en 1840, Paris 1842.
- Polk, William Roc, The Opening of South Lebanon 1788 - 1840, Cambridge Harvard University, Press, 1963.
- POUJOULAT, Baptistin: Voyage dans l'Asie Mineure, en Mésopotamie, à Palmyre, en

Syrie, en Palestine et en Egypte, Faisant suite à la Corrèspondance d'Orient, 2 vol, Paris 1840.

- POUJOULAT, Baptistin: La Vérité sur la Syrie, Editions Dar Lahad Khater, Beyrouth, Liban 1985.
- TOUMA, Toufic: Paysans et Institutions Féodales chez les Druses et les Moranites du Liban du XVIIe Siècle à 1914. Publications de l'université Libanaise, Beyrouth 1986, 2 T.
- VINGTRINIER, AIMÉ: Soliman-Pacha (Colonel Séve) Généralissime des Armées Egyptiennes ou Histoire des Guerres de l'Egypte de 1820 à 1860. Paris 1886.
- VOLNEY: «Voyage en Egypte et en Syrie en 1783, 1784, 1785», Documents II puplié avec Introduction et des notes de Jean Gaulmier, Monton, Paris !959.
- WEULERSSE, Jacques: Paysans de Syrie et du Proche-Orients, 8èm édit. Gallimard, Paris 1946.

فهرس الأعلام والأماكن

فهرس الأعلام

ـ ت ـ

ـ خ ـ

ـ د ـ

ـ ز ـ

ـ ص ـ

ـ ض ـ

ـ ط ـ

ـ ع ـ

ـ غ ـ

ـ ف ـ

ـ ق ـ

ـ ك ـ

ـ ل ـ

- ن -

- هـ -

- و -

- لا -

- ي -

فهرس الأماكن

ـ أ ـ

ـ ب ـ

ـ ت ـ

ـ ج ـ

ـ ص ـ

ـ ض ـ

ـ ط ـ

ـ ع ـ

ـ غ ـ

ـ ف ـ

ـ ق ـ

ـ ن ـ

ـ هـ ـ

ـ و ـ

ـ لا ـ

ـ ي ـ

فهرس المحتويات

لقد حاولنا في هذه الدراسة الوثائقية الممتدة على أكثر من قرن من الزمن معالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمقاطعات جبل لبنان. وهي فترة غنية بالأحداث السياسية المتفجرة الناتجة عن الصراع المقاطعجي المتواصل والحروب الأهلية ذات المنحى الطائفي، وصراع الطبقات الاجتماعية بفعل الأوضاع الاقتصادية المتردية، وتداخل أنواع متعددة من الصراع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في عملية جدلية معقدة التركيب والأداء.

ولم يكن الوضع الاقتصادي ليساعد على استقرار الاوضاع السياسية، فالتلازم العضوي بينهما عكس اضطراباً وتوتراً في الحياة الاجتماعية.. وكانت فاتورة الاستحقاق تجبى دائماً من الفلاحين والقوى الانتاجية، وعلى الرغم من ذلك، فإن الريع الإنتاجي ظل محور جذب لكثير من الصراعات السياسية والفتن والانتفاضات الفلاحية، وقد انتهت هذه الفترة بضعف السلطة المقاطعجية في الجبل، وزوالها تدريجياً عن المسرح السياسي لصالح قوى جديدة بورجوازية ورأسمالية صاعدة أخذت في الحلول مكانها بفعل التحول الاقتصادي والسياسي الذي طرأ على جبل لبنان في أواخر القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر.

المؤلف

Designed & Printed by Idea Adv. 01/815 420